نظرية علم الاجتماع المعاصر

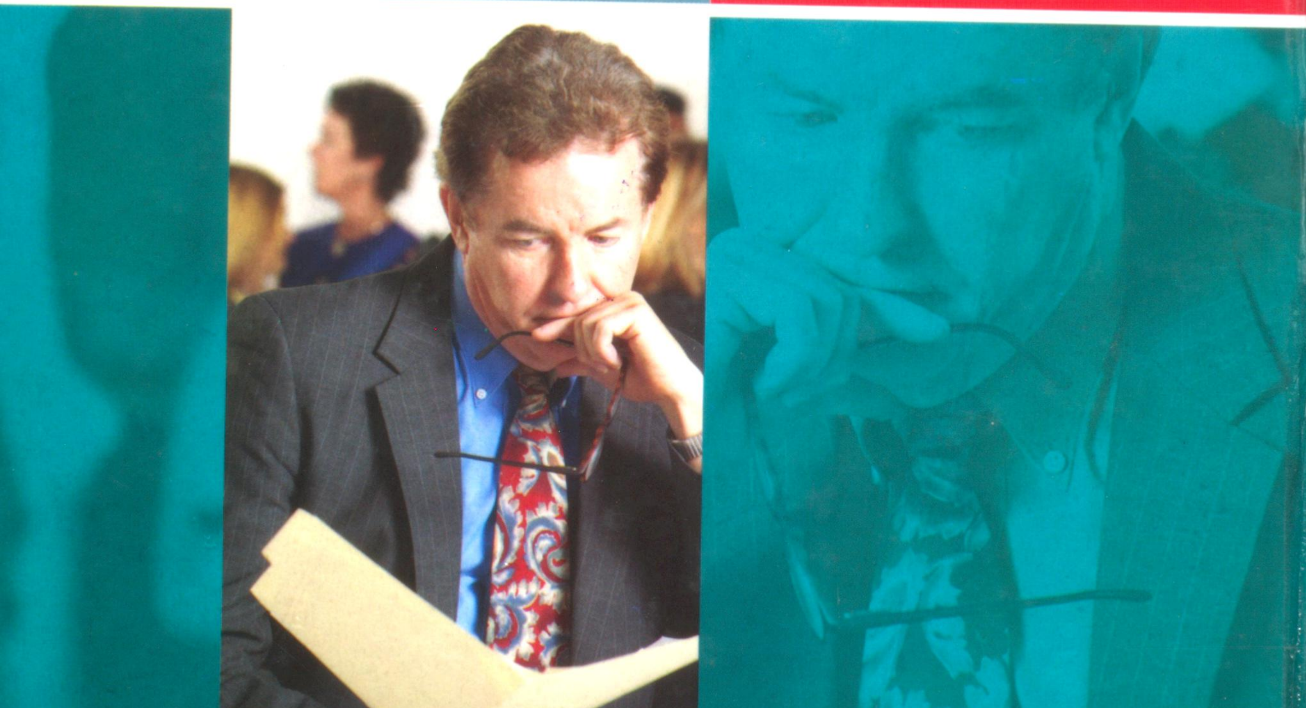

الأستاذ الدكتور
مصطفى خلف عبدالجواد

دار المسيرة

رقـــــم التصنيـــــف : 307.72
المؤلف ومن هو في حكمه: مصطفى خلف عبدالجواد
عنـــــوان الكتـــــاب: نظرية علم الإجتماع المعاصر
رقـــــم الايـــــداع : 2008/10/3590
الـــواصفـــــــــات: علم الإجتماع/العصر الحديث
بيـــانـــات النـــشر : عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة للناشر

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ او تسجيله على اشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى 2009م - 1430هـ

الطبعة الثانية 2011م - 1432هـ

دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

عمان-العبدلي-مقابل البنك العربي
هاتف:5627049 فاكس:5627059
عمان-ساحة الجامع الحسيني-سوق البتراء
هاتف:4640950 فاكس:4617640
ص.ب 7218 - عمان 11118 الأردن

www.massira.jo
info@massira.jo

نظرية علم الاجتماع المعاصر

الأستاذ الدكتور

مصطفى خلف عبدالجواد

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى
السيد محمد حسين فضل الله العام

الإهداء

إلى زوجتي المثابرة مريم..

إلى أبنائي.. أماني وإيمان وأيمن وأمنية..

الذين تحملوا معي معاناة سنوات الغربة عن الوطن..

وواصلوا معي رحلة الكفاح على طريق العلم..

بإخلاص نادر.. وتضحية واجبة..

أهدى هذا الكتاب عسى أن يذكرني ويذكرهم بأن

مشوار المثابرة يُؤتي ثماراً طيبة..

والله ولي التوفيق

المحتويات

مقدمة 19

الفصل الأول

نظرية علم الاجتماع من الاتجاهات الكلاسيكية

إلى الاتجاهات المعاصرة

مقدمة 57
تأسيس علم الاجتماع: نظرية علم الاجتماع 59
تأسيس علم الاجتماع الحديث: ماركس، دوركايم، فيبر 59
سياق القرن التاسع عشر 59
نظرية علم الاجتماع: المنظورات البنائية والتأويلية 62
المنظورات البنائية 63
الوظيفية (بنائية الإجماع): دوركايم 63
الماركسية (بنائية الصراع I) 66
نظرية الفعل الاجتماعي (بنائية الصراع II): فيبر 68
المنظورات التأويلية 70
التفاعلية 71
نقد التفاعلية 75
المنهجية الشعبية (الإثنوميثودولوجيا) 76
نظرية التشكيل البنائي: تجاوز البناء / التأويل 76
أهم المؤثرات المعاصرة في علم الاجتماع 78
النسوية 79
النزعة المعادية للعنصرية 79

اليمين الجديد 80
تأثير أفول الشيوعية على علم الاجتماع الماركسي 81
علم الاجتماع الراديكالي 82
النزعة البيئية 83
العولمة 84
النظريات البعدية 84
أنماط المجتمع: التقليدي، والحديث، وما بعد الحديث 87
المجتمع التقليدي 88
المجتمع الحديث (المجتمعات الرأسمالية / الشيوعية) 88
المجتمع بعد الحديث (أو مجتمع ما بعد الحداثة أو مجتمع الرأسمالية المتأخرة). 88
أنماط المجتمع وأنماط التفسير الاجتماعي 90
الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي في المجتمع التقليدي 91
الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي في المجتمع الحديث 92
الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي في مجتمعات ما بعد الحداثة 92
خاتمة 94
استخلاصات أساسية 95

الفصل الثاني

المنهج والنظرية في علم الاجتماع

التقليدية، والحداثة وما بعد الحداية

علم الاجتماع والعلم 99
العلم الطبيعي 99
التجربة المعملية 101
تأثير العلم الطبيعي على علم الاجتماع 102
المنهج التاريخي المقارن: البديل الوحيد عن التجربة 103

النمط المثالي والمنهج المقارن 104
المنهج المقارن وعلم الاجتماع المعاصر 105
مناهج البحث في علم الاجتماع 105
البحوث الوصفية والتفسيرية 106
البحوث الكمية والكيفية 106
البيانات الموضوعية والذاتية في علم الاجتماع 107
النظريات البنائية / التأويلية والمناهج الوضعية / اللاوضعية 107
الثبات والصدق 108
المصادر الأولية والثانوية 109
المصادر الأولية: المسح الاجتماعي 109
المسوح المقطعية والطولية 109
المعاينة 110
المعاينة الممثلة وغير الممثلة 111
المعاينة العشوائية والمنتظمة 112
المعاينة العشوائية الطبقية 112
المعاينة بالحصة 113
المعاينة العنقودية والمعاينة متعددة المراحل 114
المعاينة بكرة الثلج 114
الاستبيانات 114
الأسئلة المغلقة والمفتوحة 115
صياغة المفاهيم الإجرائية: الترميز 116
جمع بيانات الاستبيان 117
مزايا الاستبيان ومثالبه 117
المقابلات 118
إجراء المقابلات 119

تسجيل المقابلات 119
مزايا المقابلات ومثالبها 121
الملاحظة 121
الملاحظة غير المشاركة 121
الملاحظة المشاركة 124
الإثنوجرافيا 124
الملاحظة المشاركة داخل الثقافات الفرعية 125
مزايا الملاحظة المشاركة ومثالبها 126
العلاقة بين النظريات ومناهج البحث 127
المصادر الثانوية 128
الإحصاءات الرسمية 129
مصادر إحصائية أخرى 129
المصادر التاريخية 130
الوثائق الشخصية 131
بيانات السيرة الذاتية (المبحوث) 131
بيانات السيرة الذاتية (الباحث) 132
وسائل الإعلام الجماهيري 134
هل علم الاجتماع علم؟ 134
ما هو العلم؟ 138
ما هو علم الاجتماع؟ 140
علم الاجتماع والتقليدية والحداثة وما بعد الحداثة 140
التقليدية والحداثة 141
ستيوارت هول: الحداثة والتقليدية 141
أنتوني جيدنز: التقليدية والحداثة 143
الحداثة وعلم الاجتماع 145
الحداثة وما بعد الحداثة وعلم الاجتماع 148

ما بعد الحداثة أم الحداثة المتأخرة؟ 151
المسائل الأساسية لما بعد الحداثة 154
استخلاصات أساسية 155

الفصل الثالث

نظريات علم الاجتماع: نموذج واحد أم نماذج متعددة؟

مقدمة 159
المسائل الرئيسية في علم الاجتماع 159
الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع: ....
المنظورات البنائية والتأويلية (1880-1960) 162
علم الاجتماع البنائي 162
الوظيفية (نظرية الإجماع) 163
تأثير كونت ودوركايم وفيبر على الوظيفية 163
تالكوت بارسونز 164
المماثلة العضوية 166
نقد الوظيفية 167
الماركسية (نظرية الصراع I) 171
البناء والأيديولوجيا 171
التناقض والتغير 173
نقد الماركسية "الفجة" 174
الاتجاهات الحديثة في الفكر الماركسي 176
الخلاصة: أزمة الماركسية 178
ماكس فيبر: نظرية الفعل الاجتماعي (نظرية الصراع II) 179
الأنماط الأربعة للفعل الاجتماعي 180
الفعل الرشيد والبيروقراطية والحداثة 181
البناء والتعددية والفردية 181

تعقيب على فيبر 183

التفاعلية (والمنظور البنائي): نحو مزيج مركب؟ 183

الظاهراتية والمنهجية الشعبية 186

الظاهراتية 186

المنهجية الشعبية 188

تعقيب على المنهجية الشعبية 190

اليمين الجديد (بيتر سوندرز) 191

المعركة بين الاتجاهات النظرية (من السبعينيات إلى الثمانينيات) 194

الحداثة المتأخرة والمسائل الجديدة لعلم الاجتماع: التسعينيات 195

المسائل الرئيسية للحداثة المتأخرة (أو ما بعد الحداثة) 195

علم الاجتماع الجديد: ميشيل باريت 196

تعقيب على باريت 199

ديريك لايدر والثنائية في علم الاجتماع: التحرك بالجدل خطوة إلى الأمام 199

الثنائيات الرئيسية الثلاثة في النظرية الاجتماعية 200

المداخل النظرية إلى الثنائيات 201

تجاوز الثنائيات 202

الربط بين الثنائيات 202

المقابلة بين إلياس وهابرماس 202

إلياس: نظرية التشكيل 203

هابرماس 203

النزعة التصورية الاجتماعية: فيفيان بور 205

نظرية ما بعد الحداثة وعلم الاجتماع 206

نقد نظرية ما بعد الحداثة للنظريات الشمولية 207

نظرية ما بعد الحداثة ليست نظرية شمولية 208

هل هي حقبة ما بعد الحداثة أم أنها مجرد حقبة حداثة متأخرة؟ 209

نقد نظرية ما بعد الحداثة 215
النقد الليبرالي 215
الحتمية 216
النقد الماركسي 217
الملاءمة النظرية لنظرية ما بعد الحداثة 219
خاتمة: علم الاجتماع والحال الذي آل إليه 221
استخلاصات أساسية 223

الفصل الرابع

التطورات المعاصرة في نظرية علم الاجتماع

مقدمة 227
المشروعات الثمانية للنظرية المعاصرة في علم الاجتماع 230
المشروع الأول: بناء أدوات عامة لاستخدامها في التحليل الإمبيريقي 230
المشروع الثاني: الموالفة بين المداخل النظرية المتعددة 232
المشروع الثالث: صقل البرامج البحثية في مجال النظرية 236
المشروع الرابع: الحوار بين المداخل النظرية المتعددة 238
المشروع الخامس: توسيع / إعادة بناء المداخل النظرية الحالية 239
المشروع السادس: الانشغال بالأفكار النظرية الماضية 243
المشروع السابع: تشخيص الأوضاع الاجتماعية المعاصرة 244
المشروع الثامن: فناء نظرية علم الاجتماع 246
مناقشة وخاتمة 248
المشروعات الأخرى 248
علم الاجتماع ككل 249
العوامل الخارجية 249
التراث التاريخي 250

الفصل الخامس

من علم الاجتماع النظري

إلى علم الاجتماع التطبيقي والإكليني

ما هو علم الاجتماع؟ 257
الخيال السوسيولوجي 258
علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية 260
علم الاجتماع والمعرفة البادهة المشتركة 264
ما هي نظرية علم الاجتماع؟ 266
تطور علم الاجتماع 268
المفكرون الأوائل: كونت، ومارتينيو، وسبنسر 268
إميل دوركايم 270
ماكس فيبر 271
كارل ماركس 272
التطورات الحديثة 274
المنظورات الرئيسية في علم الاجتماع 278
المنظور الوظيفي 278
الوظائف الظاهرة والكامنة 279
الاختلال الوظيفي 280
منظور الصراع 280
الرؤية الماركسية 281
الرؤية العرقية: دوبوا 281
الرؤية النسوية 282
المنظور التفاعلي 283
المدخل السوسيولوجي 287
علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي 290

تنمية الخيال السوسيولوجي 294
النظرية في الواقع 295
البحث الإجرائي 295
الحديث من خلال السلالة والنوع الاجتماعي والطبقة والحدود القومية ... 295
السياسة الاجتماعية في شتى أرجاء العالم 296
ملخص الفصل 297

الفصل السادس

مختصر بتاريخ نظرية علم الاجتماع: السنوات الحديثة

بدايات النظرية الأمريكية في علم الاجتماع.. 304
الأبعاد السياسية لبدايات علم الاجتماع الأمريكي 306
التغير الاجتماعي والتيارات الفكرية وبدايات علم الاجتماع الأمريكي 307
مدرسة شيكاغو 314
نظرية علم الاجتماع حتى منتصف القرن العشرين 324
ظهور مدرسة هارفارد، والمدارس الجامعية، والوظيفية البنائية 324
أفول مدرسة شيكاغو 333
التطورات في النظرية الماركسية 335
نظرية علم الاجتماع منذ منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر 337
الوظيفية البنائية بين الصعود والهبوط 337
علم الاجتماع الراديكالي في أمريكا: س. رايت ميلز 338
تطور نظرية الصراع 341
بزوغ نظرية التبادل.. 344
التحليل المسرحي: أعمال ارفنج جوفمان 346
تطور علوم الاجتماع الإبداعية.. 348
علم الاجتماع الظاهراتي 348
المنهجية الشعبية.. 349

علم الاجتماع الوجودي 352
بزوغ نظرية النظم وأفولها 353
هيمنة علم الاجتماع الماركسي 353
تحدي النظرية النسوية 355
البنيوية وما بعد البنيوية 358
الوظيفية الجديدة 359
الربط بين النظريات: الكبرى والصغرى 360
الخلاصة 361

الفصل السابع

نظريات الثقافة الجانحة

التطورات الحديثة في نظرية علم الاجتماع

نظرية الفعل 369
نظرية الفعل عند بارسونز 370
مشكلات في نظرية الفعل عند بارسونز 374
الأعمال الحديثة في نظرية الفعل 378
نظرية النظم 379
نقد نظرية النظم 385
البنيوية 386
جذور البنيوية علم اللغة 387
البنيوية الأنثروبولوجية: كلود ليفي - شتراوس 388
الماركسية البنائية 394
البدائل السوسيولوجية 397
ما بعد البنيوية: أفكار ميشيل فوكوه 400
النظرية البنائية 411

النظرية البنائية عند بيتر بلاو 415
نظرية شبكة العلاقات 423
علم الاجتماع الوجودي 427
الوجودية والظاهراتية 431
الاهتمامات الرئيسية 433
الآفاق المستقبلية 434
الخلاصة 435

الفصل الثامن

نظرية التسمية

ظهور مشكلة رئيسية في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع

الربط بين النظريات الكبرى والصغرى 443
أنتوني جيدنز: نظرية التشكيل البنائي 443
يوجين هابرماس: تكامل نظريتي الفعل والنظم 448
جيفري الكسندر: علم الاجتماع متعدد الأبعاد 450
الأسس الصغرى لعلم اجتماع الوحدات الكبرى 453
مدخل الاختيار الرشيد إلى العلاقات الصغرى-الكبرى 455
ندوة 1979 عن الوعي والفعل الإنساني والبناء 456
ندوة 1983 عن التحليلات الكبرى والصغرى في علم الاجتماع 457
جيمس كولمان: تكامل الفعل والنسق 458
تكامل النزعة الإنسانية والبنيوية 460
نحو نظرية تكاملية للتبادل 461
ريمون بودو: النزعة الفردية المنهجية 466
الاستنتاجات 467
خلاصة الفصل 468

الفصل التاسع

نظرية علم الاجتماع

المفاهيم الأساسية 474

الإجماع 474

الصراع 475

البناء الاجتماعي 475

الاتجاه النظري 475

النظرية 475

الاتجاهات النظرية 476

الوظيفية 477

البنيوية 480

التفاعلية الرمزية 483

الماركسية 485

المعضلات النظرية 487

المعضلة الأولى: البناء والفعل 489

المعضلة الثانية: الإجماع والصراع 492

المعضلة الثالثة: مشكلة النوع الاجتماعي 494

المعضلة الرابعة: تشكيل العالم الحديث 496

النظريات 500

مثال: الأخلاق البروتستانتية 501

التفكير النظري في علم الاجتماع 505

خلاصة الفصل 505

المصطلحات المهمة الواردة في هذا الفصل 507

الفصل العاشر

علاقة النظرية النقدية وما بعد البنيوية

وما بعد الحداثة بعلم الاجتماع

التماس بين النظرية النقدية الألمانية والنظرية الفرنسية الجديدة في علم الاجتماع 511

النظرية النقدية: الأفكار الأساسية 514

ما بعد البنيوية: الأفكار الأساسية 520

ما بعد الحداثة: الأفكار الأساسية 526

استخدامات النظرية النقدية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة:المنهج، والبحث، وصوغ المفاهيم 530

الإسهامات المنهجية 531

الإسهامات النظرية 537

إعادة النظر في ماهية علم الاجتماع 541

المقدمة

الاتجاهات المعاصرة في نظرية علم الاجتماع

ظهرت بوادر اهتمامي بالنظرية في علم الاجتماع منذ أن كنت طالباً في مرحلة الليسانس من خلال مقرر "النظرية الاجتماعية". وكان يدرس لنا هذا المقرر أستاذنا الدكتور محمد سعيد فرح في بداية عمله بكلية الآداب جامعة المنيا. وكانت الترجمة العربية لكتاب جون ركس "مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية"[1] قد خرجت لتوها من المطبعة ليدرسه لنا الدكتور سعيد فرح في هذا المقرر. وكم كان ممتعاً أن نستهل رحلة التعمق في نظرية علم الاجتماع من خلال المقدمة الرصينة التي كتبها محمد الجوهري من جهة، وما احتواه هذا الكتاب من قضايا لم تفقد أهميتها حتى يومنا هذا في مجال النظرية من جهة ثانية.

وتجدد الاهتمام بالنظرية مرة ثانية في السنة التمهيدية للماجستير التي قرر فيها الدكتور سعيد فرح كتاب بول لازارسفيلد "الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع"، ولم تكن قد ظهرت بعد الترجمة العربية له[2]. مما جعلنا نخوض كطلاب في بداية مرحلة الدراسات العليا تجربة جديدة علينا، وهي قراءة علم الاجتماع باللغة الإنجليزية، وتعلم فن الترجمة إلى اللغة العربية. وكانت هذه التجربة مفيدة ومثمرة، ولازلت أقطف من ثمارها إلى اليوم. وأتذكر أنني أعددت في هذه السنة ثلاثة بحوث جمعت فيها بين الترجمة

---

(1) جون ركس. مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية. ترجمة محمد الجوهري وآخرين، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973.

(2) ظهرت لهذا الكتاب ثلاث ترجمات عربية، وهى:

- أسعد عربي درقاي وآخرون. الاتجاهات الأساسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، مطبعة جامعة دمشق، 1976.
- أحمد النكلاوي وعواطف الفيصل. الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع. مكتبة نهضة الشرق بحرم جامعة القاهرة، القاهرة، 1980.
- عادل الهواري. الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع. مكتبة الفلاح. الكويت، 1989.

والتأليف والتعليق، واختص البحث الأول بالنموذج التطوري في التحليل السوسيولوجي، وكان البحث الثاني عن الاختلافات القومية في العمل السوسيولوجي: رؤية في واقع علم الاجتماع المصري، وانشغلت في البحث الثالث بدراسة الاتجاهات الأساسية في دراسة التغير الاجتماعي: نظرة في التغير الاجتماعي في المجتمع المصري.

وتواصلاً مني مع الاهتمام بالنظرية في علم الاجتماع، أعددت خطة للتسجيل لدرجة الماجستير، واخترت موضوعاً بعنوان "الأصول الأنثروبولوجية للنظرية الاجتماعية" تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبدالمنعم شوقي رحمه الله. ثم شاءت الأقدار أن لا أسجل في هذا الموضوع بعد ترشيحي للدراسة بالمركز الديموجرافي بالقاهرة الذي حصلت منه على الدبلومتين: العامة والخاصة في الديموجرافيا. وفي هذا الصرح العلمي - الذي كان يديره وقتئذ شيخ الجغرافيين العرب الأستاذ الدكتور سليمان حزين رحمه الله - حفظت عبارة مشهورة تلخص الموقف النظري في علم السكان، ومفادها أن علم السكان علم فقير في النظرية، وغني بمنهجه وأساليبه التحليلية[3]. ولازالت احتفظ بالمحاضرات القيمة التي ألقاها علينا الأستاذ الدكتور سليمان حزين عن ابن خلدون وإسهاماته في علم السكان. وظلت هذه العبارة تتردد بداخلي وأنا استعد للتسجيل لدرجة الماجستير، حيث سجلت موضوعاً عن "الفقر والسلوك الإنجابي"[4]، ووجدت ملاذي في مؤلفات النظرية الاجتماعية حتى أتمكن من تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين تحليلاً نظرياً وإمبيريقياً.

واستكمالاً لاهتمامي بديموجرافيا الفقر في المجتمع المصري سجلت أطروحة الدكتوراه في موضوع "الفقر ووفيات الرضع في الريف المصري"[5]. وسافرت بعد

---

(3) حول الوضع الراهن للنظرية في علم السكان ارجع إلى:

Bourgeois-Pichat, J. 1973. Main Trends in Demography. London: George Allen & Unwin Ltd.

Coleman, D. & R. Sehfield (eds.) 1986. The State of Population Theory, New York & Oxford: Basil Blackwell.

(4) مصطفى خلف عبدالجواد. الفقر والسلوك الإنجابي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1983.

(5) مصطفى خلف عبدالجواد. الفقر ووفيات الرضع في الريف المصري. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1989.

التسجيل إلى جامعة جلاسجو باسكتلنده وفقاً لنظام الإشراف المشترك. ولن أنسى ما حييت مكتبة الجامعة التي تضم أمهات الكتب في علم الاجتماع، والإصدارات الحديثة فيه، إلى جانب ما يربو على (27.000) دورية في العلوم الاجتماعية. وهذا ما يسّر عليَّ إعداد الدراسة النظرية التي ركزت فيها على الاتجاهات النظرية في تفسير تأثير الفقر على الوفيات بصفة عامة ووفيات الرضع بصفة خاصة. وعايشت في هذه الفترة الجدل المحموم بعد ظهور "تقرير بلاك" The Black Report – على اسم أحد معديه– عن اللامساواه في الصحة في المجتمع البريطاني.

وبعد الحصول على درجة الدكتوراه بدأت مرحلة التدريس التي كلفت خلالها بتدريس مقرر "تاريخ الفكر الاجتماعي" الذي درست فيه كتاب تيماشيف: "نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها"[6]. وفي هذه الفترة اشتركت مع مجموعة من الزملاء بجامعات القاهرة وعين شمس والمنيا في ترجمة الجزء الأول من كتاب جورج ريتزر "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع" تحت إشراف محمد الجوهري. وصدرت الترجمة العربية بعنوان "رواد علم الاجتماع"[7] التي تدرس الآن في جامعات القاهرة وعين شمس والمنيا.

وتلا ذلك مرحلة الإعارة إلى دولة قطر التي عملت فيها خبيراً في التخطيط الاجتماعي ومشاركاً في التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة قطر. واستثمرت تلك الفترة في إجراء مجموعة من الدراسات عن المجتمع القطري، والإعداد لكتاب في النظرية الاجتماعية المعاصرة. وقد استغرق هذا الأعداد فترة زمنية طويلة حرصت فيها على انتقاء فصول من المؤلفات الحديثة في علم الاجتماع ونظرياته، بالإضافة إلى مقالات حديثة من بعض الدوريات المتخصصة. وقد شجعني على المضي قدماً في هذا العمل مشاركتي للزميل الدكتور محمود عبدالرشيد بدران أستاذ علم الاجتماع بكلية

(6) نيقولا تيماشيف. نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها. ترجمة محمود عودة وآخرين. دار المعارف، القاهرة، ط5، 1978. (ظهرت الطبعة الأولى عام 1970).

(7) جورج ريتزر. رواد علم الاجتماع. ترجمة مصطفى خلف عبدالجواد وآخرين. مراجعة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

الآداب جامعة المنيا في تدريس مقرر النظرية الاجتماعية لطلاب السنة التمهيدية للماجستير في العام الجامعي 2001 / 2002.

وجاء اختيار هذه الفصول والمقالات عن قصد بعد أن لاحظت أن أغلب المؤلفات العربية في النظرية الاجتماعية دارت في فلك النظريتين: الوظيفية من ناحية والماركسية التقليدية من ناحية ثانية[8]، في الوقت الذي ينشغل فيه المنظرون المعاصرون - خاصة منظري ما بعد الحداثة - بمسائل مختلفة تتعلق بعالم يرونه تغير تغيراً ضخماً عن العالم الذي واجهه ماركس وفيبر ودوركايم. كما ظهرت اتجاهات حديثة في الفكر الماركسي منها النزعة الإنسانية الماركسية، ومدرسة فرانكفورت (النظرية النقدية)، والبنيوية الماركسية، والتأكيد على الفاعل والفعل في المجال السياسي، وأخيراً دراسة الثقافة في مجتمع ما بعد الحداثة. وتوجد في الوقت الراهن أربع نظريات في علم الاجتماع يزداد رواجها، وهى: البنيوية، والنظرية البنائية، ونظرية شبكة العلاقات، وعلم الاجتماع الوجودي. ويتفق ريتزر مع كنور-سيتينا على أن نظرية التبادل، وعلم الاجتماع الظاهراتي، والمنهجية الشعبية (الإثنوميثودولوجيا)، وعلم الاجتماع الوجودي زادت قوتها في علم الاجتماع منذ السبعينيات، وباتت تهدد بأن تحل محل النظريات الكبرى (مثل الوظيفية البنائية، ونظرية الصراع، والنظريات الماركسية الجديدة) كنظريات مهيمنة في علم الاجتماع.

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه عشرة فصول بالإضافة إلى هذه المقدمة التي تلخص الاتجاهات المعاصرة في نظرية علم الاجتماع، وكذلك التقديم الذي كتبه محمد

---

(8) استثنى من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- أحمد زايد. علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية. دار المعرف، القاهرة، ط2، 1984.
- على ليلة. النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع. دار المعارف، القاهرة، 1991.
- على عبدالرازق جلبي. الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
- أحمد زايد. آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع: نظرية تشكيل البنية. المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 33، العددان الأول والثاني، يناير / مايو 1996، ص ص 57-87.

الجوهري (ولا أنسى هنا أن أتوجه له بخالص الشكر والتقدير على اقتطاع جزء من وقته الثمين ليتولى مراجعة هذا الكتاب والتقديم له. وهذا عهدي به دائماً أستاذاً يدفعنا بتشجيعه على السير في درب العلم بإخلاص وتفان ومثابرة). واعتمدت في اختيار هذه الفصول على ستة مؤلفات حديثة، وهي:

(أ) كتاب مايك أودونيل بعنوان "تمهيد في علم الاجتماع" في طبعته الرابعة الصادرة عام 1997[9]. وأزعم أن هذا الكتاب يتفوق على كتاب جيدنز "علم الاجتماع" الذي اطلعت على الطبعة الثالثة منه التي صدرت عام 2000[10] في عدة جوانب أهمها أنه يناقش الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع – مثل الأسرة والزواج، والتعليم، والتدرج الطبقي، والعمل والبطالة، والتنظيمات، والقوة والسياسة، والانحراف، والفقر والثراء، ودورة الحياة، والثقافة والهوية، ووسائل الاتصال والعولمة، والدين والحداثة، والمجتمع المحلى، والتنمية والتخلف والعولمة – مناقشة نظرية مستفيضة باستعراض وتحليل أبرز الاتجاهات النظرية: الكلاسيكية والمعاصرة المتعلقة بها، ثم تشريح الظاهرة موضوع الدراسة، ويترك أودونيل الفرصة للطالب كي يستنتج بنفسه الصلة التي تربط النظرية بالبحث الميداني.

واخترت من كتاب أودونيل ثلاثة فصول تشكل الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب الذي بين أيدينا. وأبدأ بالفصل الأول وعنوانه "نظرية علم الاجتماع من الاتجاهات الكلاسيكية إلى الاتجاهات المعاصرة، وفيه يعلمنا أودونيل أن أفضل طريقة لفهم جوانب الاختلاف بين علماء الاجتماع المعاصرين – وكثير من هذه الجوانب يعود بجذوره إلى أفكار دوركايم وماركس وفيبر – هي أن ندرس بعض المسائل الأساسية لنظرية علم الاجتماع التي حاول هؤلاء الثلاثة أن يجيبوا عنها بطريقة أو بأخرى. وهذه المسائل هي:

1. مم يتكون المجتمع؟
2. كيف يقوم المجتمع بأداء وظائفه؟

---

(1) O,Donnell, M. 1997. Introduction to Sociology. 4th ed. Surrey: Nelson.

(2) Giddens, A. 2000. Sociology. 3rd ed. Cambridge: Polity Press.

3. لماذا تكون بعض الجماعات في المجتمع أكثر قوة من جماعات أخرى؟
4. ما الذي يُسبب التغير الاجتماعي؟
5. هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟
6. ما علاقة الفرد بالمجتمع؟
7. ما هو الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟

وهذا تفصيل للمسائل الثلاثة التي وضعها ميلز نصب عينيه عندما زعم أن ماركس ودوركايم وفيبر وغيرهم من علماء الاجتماع الكلاسيكيين انشغلوا بما يلي:

1. ما هو المقصود ببناء المجتمع؟
2. ما هي العلاقة بين الفرد (أو الذات) والمجتمع؟
3. أين يقف هذا المجتمع في تاريخ البشرية؟

ويطرح أودونيل تفرقة مفيدة بين النظريات البنائية Structural والتأويلية Interpretive، أو بين علم الاجتماع البنائي وعلم الاجتماع التأويلي. ويختص علم الاجتماع البنائي بصفة أساسية بكيفية تأثير المجتمع في السلوك: الفردي والجماعي بدلاً من التركيز على كيفية تأسيس المجتمع بواسطة الأفراد والجماعات. فعلم الاجتماع البنائي يهتم - على سبيل المثال - بكيفية تأثير طبقة الفرد وعائلته (أي الوضع الاجتماعي - البنائي للفرد) على احتمالات نجاحه في المدرسة أو حصوله على وظيفة مناسبة. وينطبق على الوظيفية- التي تدين بالفضل الكبير لأميل دوركايم- صفة بنائية الإجماع Consensus Structuralism، لأنها تؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه الاتفاق (الإجماع) بين الناس على القيم الأخلاقية في المحافظة على النظام الاجتماعي. هذا من جانب، ومن جانب آخر تؤكد الماركسية (ماركس) ونظرية الفعل الاجتماعي (فيبر) على الصراع - بدلاً من الإجماع - في المجتمع. ومن الملامح المميزة للنظريات البنائية أنها تسعى إلى التفسيرات العلمية أو الوضعية للسلوك الاجتماعي.

وعلى العكس من البنائية يهتم علم الاجتماع التأويلي بالدرجة الأولى بكيفية قيام الأفراد والجماعات بتأسيس المجتمع وإضفاء معنى عليه ومعايشة الحياة فيه بدلاً من الاهتمام بكيفية تأثير المجتمع على الأفراد والجماعات. ومن الأمثلة على هذا

الضرب من ضروب التفكير الذي يشغل علماء الاجتماع التأويلي مشاعر الفرد الموصوم بالإجرام، أو الجنون، أو الغباء في المدرسة. ويمثل علم الاجتماع التأويلي - في جانب منه - رد فعل مناوئاً للمنهج العلمي أو الوضعي المرتبط بالمنظورات البنائية.

وقد تطورت نظرة علم الاجتماع حتى الستينيات - وربما بعدها بقليل - باعتبارها حرباً ضروس بين النظريات البنائية - خاصة الوظيفية والماركسية - والنظريات التأويلية. ويشار إلى هذا التعارض بـ"المدخل الثنائي" الذي له قطبان على أحدهما البناء وعلى الآخر الفعل[11]. وعلى الرغم من اعتراف أبرز علماء الاجتماع بجدوى هذا القطب أو ذاك لموضوع العلم، فإن الانطباع العام عن علم الاجتماع أنه علم شديد الانقسام.

وقد ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين عدة محاولات لتنظير العلاقة بين البناء والفعل بطريقة تجاوز المقولة التي مفادها أن البناء والفعل متعارضان. ومن أبرز المنظرين في هذا الصدد: فوكوه (ما بعد البنيوية)، وإلياس (علم الاجتماع التشكيلي)، وجيدنز (نظرية التشكيل البنائي)، وبورديو (نظرية الممارسة الاجتماعية)، وهابرماس (النظرية النقدية).

وإذا كانت الأوضاع الاجتماعية التي سادت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ذات أهمية قصوى في تطور علم الاجتماع ونظريته مثل الثورات السياسية، والثورة الصناعية، وظهور الرأسمالية، وظهور الاشتراكية، والتحضر، والتغيرات الدينية، والتقدم العلمي[12]، فإن هناك مجموعة من الحركات المعاصرة التي تضرب بجذورها خارج حدود علم الاجتماع كان لها تأثير ضخم على تطوره. ومن أكثر هذه الحركات تأثيراً: النسوية Feminism، والنزعة المعادية للعنصرية، واليمين الجديد (التاتشرية)، والحركة البيئية أو الحركة الخضراء، بالإضافة إلى الآثار المحتملة

(11) قدم محمد محي الدين معالجة بارعة لإشكالية العلاقة بين البناء والفعل، انظر: أنتوني جيدنز. قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع. ترجمة محمد محيى الدين، مراجعة وتصدير محمد الجوهري. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (214)، القاهرة، 2000، ص ص 15-25.

(12) ارجع إلى: جورج ريتزر، رواد علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص 25-29.

لأفول الشيوعية على علم الاجتماع الماركسي وظهور منظور راديكالي بديل عنه. ويمكن أن أضيف إلى هذه المؤثرات المعاصرة: "العولمة" التي يحاول علم الاجتماع أن يكيف نفسه معها.

ويختم أودونيل هذا الفصل بمناقشة النظريات "البَعدية" "Post Theories" (نظرية مجتمع ما بعد الصناعة، ونظرية ما بعد الفوردية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة)، ثم أنماط المجتمع (التقليدي، والحديث، وما بعد الحديث) وأنماط التفسير الاجتماعي.

ويناقش الفصل الثاني "المنهج والنظرية في علم الاجتماع: التقليدية، والحداثة، وما بعد الحداثة" طبيعة علم الاجتماع كعلم، وهي قضية لها جانبان رئيسيان أولهما يتعلق بما إذا كان موضوع علم الاجتماع يحسن فهمه بالمناهج العلمية المستخدمة في العلوم الطبيعية أم لا، وثانيهما يتصل بما إذا كانت المناهج التي يستخدمها علماء الاجتماع والنتائج التي يتوصلون إليها يمكن أن يطلق عليها مناهج ونتائج علمية أم لا.

ويذهب أودونيل إلى أن هناك علاقة دقيقة – ولكنها ليست علاقة محددة بإحكام – بين النظريات البنائية (الماركسية، والوظيفية، والفيبرية) والمناهج الكمية (المسوح الاجتماعية، والاستبيان، والمسح المقارن، والمقابلة) من جهة، والنظريات التأويلية (الفعل الاجتماعي، والتفاعلية، والمنهجية الشعبية) والمناهج الكيفية (المقابلة غير المقننة، والملاحظة). ويميل أغلب علماء الاجتماع إلى أن التعددية المنهجية – نظرياً وعملياً – أجدى من المفاضلة بين المدخل الكمي أو الكيفي).

وإذا كانت السيرة الذاتية للمبحوثين تمثل مصدراً مهماً من مصادر البيانات في البحث الاجتماعي، فإن السيرة الذاتية للباحث – أي عالم الاجتماع – يمكن أن تشكل بيانات ثرية إذا كانت الخبرات الشخصية له ذات صلة بالبحث وأدمجت فيه بطريقة مفيدة. ومن هنا يمكن دراسة العلاقة بين الخبرة الشخصية لعالم الاجتماع والقضايا العامة دون تقويض الدقة المنهجية. ويميل الرأي في علم الاجتماع المعاصر إلى وجهة النظر القائلة بأن الكاتب والبحث مترابطان معاً بدرجة لا يمكن الفكاك منها.

ويستطرد أودونيل في دراسة علاقة علم الاجتماع بالتقليدية والحداثة وما بعد الحداثة بالتركيز على آراء كل من ستورت هول عن الحداثة والتقليدية، وأنتوني جيدنز عن التقليدية والحداثة في مقاله المعنون "الحياة في المجتمع بعد التقليدي" الذي قام فيه بتحليل طبيعة التراث وتواصل الاهتمام به وإبداعه في المجتمعات الحديثة. وعلى الرغم من أن جيدنز شدد بوضوح على أن الحداثة تمحق التراث، فإنه يزعم أن الاتجاهات والسلوكيات التقليدية – خاصة في مرحلة الحداثة المتأخرة – تظل مستمرة وتسهم فعلياً في المراحل المبكرة للتنمية الاجتماعية الحديثة.

ويجري أودونيل مقارنة مفيدة بين الحداثة وعلم الاجتماع من جانب، وما بعد الحداثة وعلم الاجتماع من جانب آخر ليخلص إلى المسائل الخمسة الرئيسية لما بعد الحداثة على النحو التالي:

1. هل تمثل ما بعد الحداثة فترة يكون فيها ثمن التقدم – أي التدمير البيئي – أكثر أهمية من تحقيق مزيد من التقدم المادي؟
2. هل حلت قضايا الثقافة / المعرفة محل القضايا الاقتصادية والمادية كأحد الملامح المميزة لمجتمع ما بعد الحداثة؟
3. هل حدثت العولمة بالفعل، أي هل يوجد رأي قاطع في ماهية قوى الاتصال التي أنتجت مجتمعاً كونياً؟
4. هل تضاءلت أهمية المسائل الطبقية مقارنة بمسائل النوع الاجتماعي، والسلالة، والعرق، والجنسية وغيرها من الأسس الأخرى للهُوية؟
5. هل أضحى الفراغ / الاستهلاك أكثر أهمية من العمل / الإنتاج؟

وإذا كان علم الاجتماع في نشأته قد عكس اهتمامات وقضايا القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن علم الاجتماع اليوم يعكس القضايا والاهتمامات الأساسية لما يطلق عليه عصر ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة. ومع ذلك يتواصل الاهتمام المحوري لعلم الاجتماع بعلاقة الفرد بالجماعات الاجتماعية، وبعلاقات القوة، وبأسباب التغير الاجتماعي ونتائجه.

ويثير الفصل الثالث قضية جدلية حول ما إذا كان علم الاجتماع يتحرك صوب مدخل نظري واحد أو منظور واحد متفق عليه، أم أن قدر هذا العلم محتوم بعدة اتجاهات نظرية – وربما يكون بعضها متعارضاً – مثلما يزعم أنصار نظرية ما بعد البنيوية.

ويستعرض هذا الفصل المنظورات البنائية والتأويلية التي هيمنت على علم الاجتماع منذ عام 1880 إلى عام 1960، ويندرج تحت المنظورات البنائية كل من الوظيفية (نظرية الإجماع)، والماركسية (نظرية الصراعI)، ونظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر (نظرية الصراعII). أما المنظورات التأويلية فتجسدها التفاعلية الرمزية، والمنهجية الشعبية. ويحتوي علم الاجتماع عند فيبر على عناصر مهمة من كلا المنظورين: البنائي والتأويلي.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة إلى الوظيفية: التصور المفرط للطبيعة الاجتماعية للكائنات الإنسانية، والمبالغة في دور الإجماع، والفصل المضلل بين البناء والنسق، والغائية. وتتلخص أهم الانتقادات الموجهة إلى الماركسية – خاصة الماركسية الفجة – في الاعتقاد بحتمية ثورة البروليتاريا، وتشديد التأكيد على الصراع، والفجوة بين المثاليات والواقع. أما فيبر فإنه لم يوفق في تحقيق المهمة العسيرة بدمج الذات والبناء معاً، وتأرجح بينهما مما جعل أعماله تتجه أكثر نحو علم الاجتماع البنائي، في حين أن مقصده كان محاولة تطوير علم اجتماع الفرد أو علم اجتماع المعنى الذاتي.

ويتضح من مناقشة التفاعلية الرمزية أن ثمة تقارباً بين ميد وماركس كشف عنه توم جوف في كتابه "ماركس وميد" الذي صدر عام 1980.

ويمكن تلخيص جوانب التقارب بينهما على النحو التالي:

(1) أن ماركس وميد شددا على أن الفرد يشكله المجتمع، وأكدا بطريقة مماثلة على تأثير البناء الاجتماعي على الناس.

(2) أن كليهما وصف الناس بأنهم كائنات واعية بقدرتها على تغيير بيئتها الاجتماعية وإعادة تشكيلها.

(3) أن البناء الاجتماعي والإبداع الإنساني ليسا منفصلين في رأيهما، بل مترابطان

ترابطاً جدلياً، بمعنى أن الناس يتفاعلون مع البيئة الاجتماعية، ويمكن لكليهما أن يغير من الآخر.

(4) يتفق ماركس وميد على أن التفكير الإنساني ينشأ في سياق اجتماعي، ويتكون من خلال الخبرة. وبهذا المعنى يكون التفكير عملياً بطبيعته، ومن ثم يمكن توجيهه - في رأي ماركس على الأقل - توجيهاً أكثر عقلانية نحو تحسين نوعية الحياة الاجتماعية تحسيناً جذرياً.

وفيما يتعلق بالظاهراتية فهي في الأصل نظرية فلسفية، ولكنها دخلت إلى علم الاجتماع من خلال المنهجية الشعبية. وقد قام ألفريد شوتز بتطبيق مدخل هوسرل على علم الاجتماع وتطويره. أما المنهجية الشعبية فقد تأسست في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات على يد عالم الاجتماع هارولد جارفينكل. ومن المفيد أن نفكر في جارفينكل على أنه هو الذي طبق المدخل الظاهراتي عند شوتز تطبيقاً عملياً، كما انه طور هذا المدخل. وتعد المنهجية الشعبية - بلغة بسيطة - هي علم الاجتماع الظاهراتي.

وتلخص الأعمال الحديثة لبيتر سوندرز نظرية شمولية لليمين الجديد في علم الاجتماع. ويزعم سوندرز أن أكثر أنماط المجتمع كفاءة وعدلاً هو الذي ينهض على السوق الحرة وتكافؤ الفرص. وعلى الرغم من التزام سوندرز بتكافؤ الفرص، فإنه يؤمن إيماناً راسخاً باللامساواة الطبيعية أو البيولوجية، بمعنى أن الأفراد موهوبون بقدرات عقلية وغيرها من القدرات بطريقة مختلفة ومتفاوتة، ومن ثم يذهب سوندرز إلى أن نظام التدرج الطبقي في بريطانيا تجسيد عادل للامساواة الطبيعية بين أفراد المجتمع[13]، وبالتالي يؤكد على أن بريطانيا هي بالفعل مجتمع الجدارة Meritocracy. وهذا يجره إلى خلاف حاد مع علماء الاجتماع الماركسيين والفيبريين الذين يرون أن هذا أبعد ما يكون كثيراً عن الواقع. ويمتاز منظور سوندرز بأنه منظور سوسيولوجي أصيل، فالإطار الذي حدد فيه ما تحتاجه الرأسمالية إطار مجتمعي (أو اجتماعي)

(13) تقترب آراء سوندرز من نظرية ديفيز-مور في التدرج الطبقي. انظر:

Davis,K. & W.Moore. Some Principles of Stratification. American Sociological Review, 10 (2), 1945, PP. 242-249.

بدرجة واضحة لا لبس فيها. وهو بذلك يقول ما يتفق معه عليه كل علماء الاجتماع، وهو أنه ما لم يتم تنشئة الناس على قيم وسلوكيات مشتركة، فسوف تكون هناك فوضى اجتماعية، ولن يكون هناك مجتمع. وهذا ما يميز سوندرز عن المتطرفين من منظري اليمين الجديد الذين يزعمون أن هناك فعلاً فردياً، ولكن لا يوجد شيء اسمه المجتمع.

وشهدت الفترة من السبعينيات إلى الثمانينيات معركة بين الاتجاهات النظرية. فقد أصبح علم الاجتماع - بعد وفاة ميلز عام 1962 بربع قرن تقريباً - مشهوراً بمعاركه النظرية الداخلية. وعلى الرغم من حدوث بعض التقدم النظري خلال تلك الفترة، فقد اتسم الجدل في معظمه بتكرار لا متناه عن مثالب ومزايا الماركسية والوظيفية والتفاعلية الرمزية. وقد أطلق ميلز بنفسه بعضاً من الشرارات الأولى في هذا الجدل بهجومه المعروف على ما اسماه 'النثر النظري الطنان' عند تالكوت بارسونز، مما دفعه إلى ترجمة كتاب 'النسق الاجتماعي' لبارسونز إلى عبارات موجزة واضحة.

وقد كان من تأثير هذا الجدل بين الاتجاهات النظرية الثلاثة الرئيسية إبطاء التقدم النظري في علم الاجتماع. وإذا كان حقيقياً أن إحياء علم الاجتماع الماركسي في الستينيات والسبعينيات وكذا مجموعة الدراسات الإمبيريقية التي استلهمت التفاعلية الرمزية تمثل إنجازاً ملموساً في سياق النماذج الموجودة بالفعل، فقد أغفل علماء الاجتماع بعضاً من المسائل 'الكبرى' الجديدة.

وجاءت فترة التسعينيات لتشهد انشغال منظري ما بعد الحداثة - وأشهرهم فوكوه، وبودريار، وليوتار - بمسائل جديدة لعلم الاجتماع أشرت إليها آنفاً. ويزعم أودونيل أن هذه المسائل ليست جديدة على علم الاجتماع ولكنها تتخذ شكلاً جديداً، ومن ثم بقي جوهر المنظور السوسيولوجي كما هو دون المساس به، باستثناء أن كثيراً من علماء الاجتماع ينظرون اليوم إلى المجتمع الكوني - بدلاً من المجتمع القومي - على انه الإطار المرجعي الأوسع لهم. وثمة اتجاه حثيث في سياق العولمة إلى تجاهل الدولة القومية والمجتمع. ويعني 'المجتمع' الآن تفاعل مستويات متعددة من القوى: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية - وهي مستويات ليست مرتبة حسب أهميتها بالضرورة - ويتفاعل الفرد مع واحدة منها أو جميعها.

وقد نالت ميشيل باريت شهرة بين أولئك الذين حاولوا دمج آراء نظرية ما بعد الحداثة في علم الاجتماع. وتطرح باريت خمس قضايا فرضية لعلـم الاجتمـاع الجديـد - الذي ترى ضرورة إحلالـه محـل علـم الاجتمـاع الراسـخ Established عنـد فيـبر وماركس ودوركايم - وهي:

1. النشاط الاجتماعي يتم في سياق كوني.
2. الهوية والذات مفهومان محوريان في علم الاجتماع.
3. يتم إنتاج المعنى الاجتماعي ثقافياً.
4. القوة والأفضلية لهما مصادر متعددة.
5. الأخلاق تحدد الاختيارات السياسية.

وتوجه باريت نقدها إلى الافتراضات الثلاثة الشائعة في علم الاجتماع، وهى: العمومية، والمادية، والرشد؛ وهي الافتراضات التي جعلها فوكوه وليوتـار تكتـسب ذيوعاً وشهرة في المناقشات الدائرة في علم الاجتماع. وتحتاج هـذه الافتراضـات إلى إعادة نظر في سياق مراجعة شاملة لعلـم الاجتمـاع مثـل المراجعـة الـتي قامـت بهـا باريت.

ويتفق كثير من علماء الاجتمـاع اليـوم علـى أن الهـدف المتعلـق بنظريـة عامـة واحدة في علم الاجتماع (النمـوذج الموحـد) لا هـو بالهـدف المرغـوب فيـه، ولا هـو بالهدف الذي يمكن تحقيقـه. ولقـد فـشلت المنظـورات الكـبرى في علـم الاجتمـاع في تطويق التنوع بين المجتمعات، وصـعوبة التنبـؤ، وتعقـد عمليـات الـتغير الاجتمـاعي. وتستشهد باريت بمثال على ذلك هو أن النسوية لا يمكن أن نتوقع منها خروج صوت واحد باسم جميع النساء.

ومن أفضل المحاولات التي لخصت الجهود المبذولة من جانب المنظـرين في علـم الاجتماع لتجاوز الثنائيات النظريـة الرئيـسية في هـذا العلـم (الوحـدات الـصغرى / الوحدات الكبرى، الفعل / البناء، الفرد / المجتمع) كتـاب "فهـم النظريـة الاجتماعيـة" لمؤلفه ديريك لايدر الذي نشره عام 1994. ويمكن القول بأن اختيـار لايـدر لمـصطلح "النظرية الاجتماعية" عنواناً لكتابه له مدلولان أولهما أن كـثيراً مـن الإسـهامات المهمـة

لفهم المجتمع في الربع الأخير من القرن العشرين أتت من خارج علم الاجتماع، وثانيهما أن الحدود بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى أصبحت ضبابية[14]. وهذا يعود إلى تقليد قديم عندما استفاد ماركس وفيبر في أعمالهما من عدد من العلوم الاجتماعية.

ويلخص لايدر موقف الاتجاهات النظرية الراسخة في علم الاجتماع (الماركسية، والوظيفية، والتفاعلية الرمزية) من ثنائية الفعل / البناء، حيث تشدد الماركسية والوظيفية على البناء دون الفعل، وتؤكد التفاعلية الرمزية على الفعل دون البناء.

وقد صنف لايدر المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع إلى فريقين: الفريق الأول حاول أن يتجاوز الثنائيات بأن يُلحِمَها معاً في كل متكامل (فوكوه، إلياس، جيدنز)، والفريق الثاني سلم بانفصال هذه الثنائيات، ولكنه حاول أن يربط بينها (بورديو، هابرماس). فقد حاول فوكوه أن يتجاوز الثنائيات بتحليل الأساس الأوسط للممارسات الاجتماعية وكيفية تعبيرها عن علاقات القوة. ونظر إلياس إلى المجتمع في ضوء أشكال أو سلاسل من العلاقات، ومن ثم تبدو الثنائيات ذات أهمية في هذا الشأن. واتجه جيدنز إلى إحلال مفهوم الازدواجية Duality محل مفهوم الثنائية Dualism، وهو ينظر إلى الفعل / البناء على انهما متكاملان وليسا متعارضين[15]. وقد حاول بورديو في نظرية الممارسة الاجتماعية الربط بين الجوانب الموضوعية

(14) لمزيد من التفاصيل حول الطبيعة التكاملية لعلم الاجتماع في دراسة السلوك الإنساني، وعلاقة علم الاجتماع بكل من علم الاقتصاد، وعلم السياسة، وعلم النفس، والتاريخ، والدين، والبيولوجيا، ارجع إلى:.

Social Forces, 73 (4), June 1995, PP. 1197-1278

(15) انظر أحدث الترجمات العربية لأعمال جيدنز:

- أنتوني جيدنز. مقدمة نقدية في علم الاجتماع. ترجمة أحمد زايد وآخرين. مطبوعات مركز البحوث الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
- أنتوني جيدنز. بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية. ترجمة وتقديم شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، العدد (286)، الكويت، أكتوبر 2002.

والذاتية للحياة الاجتماعية[16]. ويذهب هابرماس في نظريته النقدية إلى أن الحياة اليومية أو الواقع المعاش يتقاطع مع عالم الأنساق العامة[17].

وتورد فيفيان بور النقاط الأربعة التالية التي تميز مدخل التصور الاجتماعي Social Constructionism :

1. موقف نقدي من المعرفة البديهية.
2. الخصوصية التاريخية والثقافية.
3. أن المعرفة تعززها العمليات الاجتماعية.
4. أن المعرفة والفعل الاجتماعي متناغمان.

وبعد مناقشة مستفيضة لنظرية ما بعد الحداثة في علاقتها بعلم الاجتماع وأبرز الانتقادات الليبرالية والماركسية الموجهة إلى هذه النظرية، يختم أودونيل هذا الفصل باستعراض الحال الذي آل إليه علم الاجتماع اليوم، حيث يرى أن إمكانية ظهور نموذج نظري موحد في علم الاجتماع مشتق من المنظورات المتعددة فيه أمر غير وارد الآن. ومع ذلك فإن المحاولات العديدة لنسج الثنائيات معاً هي ممارسة على هذا الدرب أكثر تواضعاً من محاولة الوصول إلى "نظرية شمولية". ويبدو أن الحقيقة القائلة بأن النموذج الموحد لا يلوح في الأفق الآن حقيقة لا يبالي بها بعض علماء الاجتماع، مع أن بعضهم الآخر لا يوافق على ذلك. ويرى فوكوه وليوتار أن "الصورة الضخمة" Big Picture للواقع ليست هي بيت القصيد. فهذا الواقع ليس ساكناً، ولكنه في تغير مستمر. وما يحدث بالفعل في علم الاجتماع خاصة والعلم الاجتماعي عامة يبدو

---

(16) حول الإسهامات النظرية والمنهجية التي قدمها بورديو ارجع إلى:

Jenkins, R. 1992. Pierre Bourdieu. London & New York: Routledge.

(17) لمزيد من التفاصيل حول آراء هابرماس انظر:

إيان كريب. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم. سلسلة عالم المعرفة، العدد (244)، الكويت، 1999، ص ص 345-366.

وحول آراء ميشيل فوكوه انظر:

ميشيل فوكوه: إرادة المعرفة. عرض محمد حافظ دياب. فصول: مجلة النقد الأدبي، المجلد (4)، العدد (3)، أبريل - يونيه 1984، ص ص 223-228.

مهماً ومثيراً، بل ويصعب متابعته في بعض الأحيان. وعندما كتب هالسي أن علم الاجتماع لم يعد له موضوع واحد، كان في ذهنه أساساً الدراسة الإمبيريقية للمجتمع من النوع الذي قام بإجرائه جولد ثورب ومارشال وهالسي نفسه من ناحية، والدراسات التأويلية والثقافية التي قام بها هوجارت وطومسون وهول من ناحية ثانية. ويبدو أن علم الاجتماع يعادي نفسه عداءً شرساً. ودائماً ما يستعير هذا العلم من العلوم الأخرى ويعيرها. وقد أدت الاستعارة من جانب علم الاجتماع إلى تصلب المحتوى النظري للدراسات السوسيولوجية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يدين علم الاجتماع بالفضل الكبير للدراسات الثقافية والفلسفة. ويبدو أن هذا المد والجزر أكثر حيوية اليوم من العراك النظري المتواصل أو البحث المضني عن نموذج موحد. وقد يستغرق هذا وقتاً طويلاً.

(ب) مقالة تشارلز كاميك ونيل جروس عن التطورات المعاصرة في نظرية علم الاجتماع[18]

ومن الضروري أن أشير في البداية إلى أنه سبق لكاميك وجروس أن استعرضا في دراسات سابقة لهما[19] الملامح المميزة للنظرية الكلاسيكية في علم الاجتماع.

ويلخص كاميك وجروس المشروعات الثمانية التي انشغل بها المنظرون المعاصرون في علم الاجتماع منذ منتصف الثمانينيات حتى اليوم، مع ملاحظة أن استعراضهما لهذا التراث النظري جاء انتقائياً. ولذلك لا تغطي هذه المشروعات الثمانية كل ضروب النشاط النظري المعاصر. كما أن هذه المشروعات ليست جامعة مانعة؛ بمعنى أن هناك منظرين خاضوا في أكثر من مشروع في نفس الوقت أو في مراحل مختلفة منه. وأوجز المشروعات الثمانية للنظرية المعاصرة في علم الاجتماع على النحو التالي: (انظر الفصل الرابع)

(18) Camic, C. & N. Gross. 1998. Contemporary Developments in Sociological Theory: Current Projects and Conditions of Possibility. Annual Review of Sociology, Vol. 24, PP. 453-476.

(19) Camic, C. 1989. Structure after 50 years. American Journal of Sociology, Vol. 95, pp. 38-107.
Gross, N. 1997. Durkheim,s pragmatism lectures: A Contextual interpretation. Sociological Theory, Vol. 15, pp. 126-149.

(1) بناء أدوات عامة لاستخدامها في التحليل الإمبيريقي: تتمثل المهمة الأساسية لنظرية علم الاجتماع بين مجموعة من المنظرين المعاصرين في بناء أدوات تحليلية (المفاهيم، والقضايا التفسيرية، والموجهات التأويلية...إلخ) قابلة للتطبيق تطبيقاً مباشراً على دراسة المشكلات الإمبيريقية. ويلاقي هذا المشروع – في رأي كثير من المنظرين المعاصرين المشايعين له – تحدياً متزايداً من جانب التنظير التجريدي الذي يبعد نفسه عن القضايا الأساسية التي تظهر في مجالات البحث الإمبيريقي. وقد كان هذا هو موقف شافتيز الذي تعبر عنه بقولها: "ترتبط نظرية علم الاجتماع بالبحث ارتباطاً تاماً. وتسجن هذه النظرية نفسها عندما تنزلق إلى المناقشات الإبستمولوجية والأنطولوجية المجردة لقضايا مثل الفعل / الوحدات الصغرى أو البناء / الوحدات الكبرى". واحتجاجاً على ذلك حددت شافتيز للنظرية مهمة تطوير مجموعة متنوعة من الأدوات العملية (المقولات التفسيرية العامة والمفاهيم التي تتضمنها) التي يمكن للباحث أن يختار من بينها ما يكون أكثر عوناً له في حل أية مشكلة إمبيريقية معينة. وقد جعلت شافتيز هذا المشروع في صدارة اهتماماتها من خلال طرحها "نظرية بنائية انتقائية" عن أسباب التدرج الطبقي على أساس النوع الاجتماعي.

وتجسد كتابات بيير بورديو أكثر الحالات التفصيلية لهذا المشروع. ويرفض بورديو "النزعة التنظيرية الجوفاء"؛ أي الخطاب المبرمج العام الذي يرتكز هدفه الوحيد على النظريات التجريدية الأخرى، ولا يريد أن يلطخ يده بالبحث الإمبيريقي. وينحصر مشروع بورديو في تطوير مجموعة من الأدوات والإجراءات المفاهيمية لتفسير الظواهر ونقل المعرفة من مجال بحثي إلى آخر. ومع ذلك لا يتصور بورديو – عكس غيره من مشايعي هذا المشروع – هذه الأدوات على أنها مجموعة عامة انتقائية تناسب أغراضاً محددة. وركز بورديو بدلاً من ذلك على مجموعة محددة من المفاهيم أكثرها ذيوعاً هي: الطابع الاجتماعي الثقافي Habitus، وطاقم النوازع Ensemble of Dispositions نحو الفعل والإدراك اللذين يحدثان من داخل الفاعلين الاجتماعيين، والمجال Field؛ أي ترتيب العلاقات بين الأوضاع الاجتماعية، أو الحيز البنائي الذي تترعرع فيه الصراعات الاجتماعية. بإصراره

على العلاقة ثنائية الاتجاه بين الطابع الاجتماعي الثقافي والمجال سعى بورديو إلى تجاوز التناقض الفكري العتيق بين النزعة الموضوعية والنزعة الذاتية، وذلك بدمج تحليل خبرات الفاعلين الاجتماعيين من جهة وتحليل الأبنية الاجتماعية التي تجعل هذه الخبرات ممكنة في الواقع من جهة ثانية في نموذج واحد معاً. ولم يفترض بورديو أن هذا النموذج بمثابة "منظومة" عامة أو "خطاب" عام عن العالم الاجتماعي، ولكنه آلة مؤقتة للبحث" تظهر جدواها من عدمه في العمل العلمي الذي تساعد في إنتاجه.

(2) الموالفة بين المداخل النظرية المتعددة: ينهض هذا المشروع على الإيمان الراسخ بأنه قد أصبح من الممكن الآن تحقيق موالفة بين الاتجاهات النظرية المتباعدة. ويرى بعض المنظرين أن هذه الموالفة تمضي قدماً الآن، ويرى آخرون أن هذه الموالفة فرصة ثمينة ينبغي استثمارها.

وقد تنبأ ريتزر منذ عقد مضى بقدوم عصر الموالفة النظرية، ويمكن أن نعثر اليوم على محاولات في طريق الموالفة في اتجاهات متعددة: في برنامج شيف لاحتواء المواقف النظرية المتعارضة في العلوم الإنسانية في مصفوفة أكبر باستخدام التحليل اللغوي الجهري Micro للخطاب في سياق كلي أشمل؛ وفي "نظرية العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي والتطور الاجتماعي" وهي نظرية تاريخية - كبرى Macro طرحها رينسمان كموالفة عامة تهدف إلى أن تقدم لدراسة المجتمع ما قدمه دارون لدراسة أصل الأنواع؛ وفي البيان الحديث لـ"إمبرباير" عن علم الاجتماع الاتصالي الذي يحاول ربط التحليلات: الجهرية والكبرى، وصياغة إطار مرجعي موحد يحقق التقارب السريع بين مختلف المفكرين الاجتماعيين.

كما لاقى مشروع الموالفة النظرية ترحيباً من بعض الشخصيات البارزة في النظرية المعاصرة، وأخص بالذكر منهم جوناثان تيرنر وأنتوني جيدنز. إذ يلح تيرنر في اتخاذ الخطوات لكسر الحواجز التي تفصل بين المنظرين، والمضي قدماً في اتجاه الموالفة النظرية على المستويات: الكبرى والوسطى والصغرى خاصة المستوى الأخير الذي طرح عنده نظرية توليفية عن التفاعل الاجتماعي. وعلى الرغم من اعتراف تيرنر بأن الوصول إلى نظرية توحد بين جميع هذه المستويات أمر بعيد

المنال؛ فإنه يعتقد بأن النظريات الموجودة عند كل مستوى تحتوي على عديد من الديناميات الفعالة للكون الاجتماعي، مما يجعل علم الاجتماع يقترب من النظرية العامة القابلة للاختيار الإمبيريقي من النوع الموجود في العلوم الطبيعية. ومع ذلك أبدى تيرنر مخاوفه من هزيمة هذا الهدف من جانب النزعة المضادة للوضعية عند منظرين آخرين أو من جانب الانقسامات النظرية المتعددة داخل علم الاجتماع.

ويؤيد الكسندر ما ذهب إليه تيرنر، حيث حاول الكسندر البرهنة على التقارب وشيك الحدوث بين جميع النظريات الرئيسية: الكلاسيكية والمعاصرة، معلناً أن الموالفة النظرية – وليست المجادلة النظرية – هي المهمة التي تنتظر علماء الاجتماع اليوم.

واتبع جيدنز مساراً مشابهاً، حيث تنبأ بموالفة ثورية جديدة تشق طريقها خارج نطاق علم الاجتماع لتلائم المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين وتحل محل نظريات الماضي المتنافسة. وفي رأيه أن التقدم النظري هو ركيزة هذا التغيير، وليس المقصود بالتراكم النظري تراكم التعميمات كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وإنما المقصود به التجديد في المفاهيم. وعند هذا الحد يعيب جيدنز على البنائية والوظيفية أنهما أغفلتا أن الفاعلين في منتهى المهارة في الإنجاز العملي للأنشطة الاجتماعية، كما انتقد أيضاً الظاهراتية والمنهجية الشعبية لتجاهلهما "الإلزام البنائي" الذي يؤثر في هذه الأنشطة. ويطرح جيدنز "نظرية التشكيل البنائي" كبديل يقر بازدواجية البناء، أي أن الصفات البنائية للأنساق الاجتماعية (قواعدها ومواردها) هي وسيط ونتاج الممارسات التي تنظمها باستمرار، كما ينظر جيدنز في مشكلة الظروف التاريخية الخاصة، والعلاقة بين النشاط المعرفي وإعادة الإنتاج الاجتماعي، تلك العملية التي تحدث بطريقة غير متعمدة.

(3) صقل البرامج البحثية في مجال النظرية: يرى بعض الباحثين أمثال برايان تيرنر أن تنافر النظريات التوليفية يجعل التجزؤ والانقسام – بدلاً من التراكم الناجح – هو الاتجاه السائدة في نظرية علم الاجتماع. وهذه موجودة في جيوب علم الاجتماع، والتي كان يطلق عليها "مدارس"، أي في المجالات الملتزمة بتوجه نظري واحد يرتبط

بالبحث الإمبيريقي ارتباطاً وثيقاً. ويشكل التطور المستمر لهذه "البرامج البحثية النظرية" المشروع الرئيسي الثالث في مجال النظرية المعاصرة.

وتعد نظرية الاختيار الرشيد أبرز هذه المداخل. ويعمل أنصار هذه النظرية حالياً على دمج البناء الاجتماعي في نماذج الاختيار الفردي، واستخدام هذه النماذج في مجالات كان يبدو من المستحيل تطبيقها عليها مثل دراسات الأسرة والدين والنوع الاجتماعي، والبحوث حول التضامن الاجتماعي.

وهناك مشروع نظري مماثل يتم صقله حالياً في سياق الماركسية التحليلية، وهنا يتم صقل النماذج الصورية (الشكلية) للاختيار الرشيد كجزء من برنامج لاختبار الأطروحات البنائية - الكبرى للماركسية على أسس صغرى Micro تحدد ميكانيزماتها العلية، ولتطبيق هذا المنظور على البحوث المتعلقة بالبناء الطبقي والاستغلال.

ومن الاهتمامات المعاصرة نظرية المكانات المتوقعة التي تواصل جهودها لصوغ مفاهيم وقضايا عامة تصف وتفسر بناء المكانة للجماعات الصغيرة، والامتداد بهذه الأفكار إلى جوانب أخرى لعمليات التفاعل الجماعي، واختبار هذه الصياغات إمبيريقياً.

وثمة مشروعات نظرية أخرى ذات صلة بالمداخل النظرية الصورية (الشكلية)، ومنها التفاعلية الرمزية التي نهضت من سباتها خلال الستينيات والسبعينيات، حيث تمر الآن بحالة من "الإحياء" و"التثوير" بالإبقاء على جانب من اهتمامها التقليدي بالأسس العيانية للتفاعل: المعنى، والهوية، والذات، مع التحرك في اتجاهات جديدة بالتحول نحو القوة والتاريخ والجوانب المميزة للبناء الاجتماعي كموضوعات للبحث والتنظير في التفاعلية من جهة، وإقامة جسور للتواصل مع النظريات الأخرى المعاصرة خاصة الدراسات الثقافية ونظرية ما بعد الحداثة من جهة ثانية. وفي المنهجية الشعبية بدأ يلوح في الأفق بشكل واضح برنامج متنوع ومتواصل لتطوير البحث في النظرية[20].

(20) لمزيد من التفاصيل حول الإثنوميثودولوجيا (المنهجية الشعبية) ارجع إلى: محمد حافظ دياب.

(4) الحوار بين المداخل النظرية المتعددة: دفع تعدد المواقف الموجودة داخل مجال النظرية بعدد من المنظرين إلى شجب التجزؤ، ووجدوا ضالتهم إما في البحث الإمبيريقي أو في تصور موالفة تشمل جميع النظريات، أو في التعلق بمدخل نظري بعينه، أو الاندفاع إلى العمل في مشروع رابع يقوم على الترحيب بالمداخل النظرية المتعددة باعتبارها فرصة كامنة لحوار نظري مثمر.

ويرتبط هذا البرنامج بالمشروع التعددي الذي اقترن منذ جيل مضى بمنظرين أمثال ميرتون الذي يؤمن بأن تعدد النماذج لا يشكل أزمة عميقة يتلوها ركود، بل إن الأزمة تكمن في قبول علماء الاجتماع لنموذج نظري واحد على أنه الدواء لكل داء، غير أن الحوار النظري الحالي لا يسعى إلى التشديد على وظائف التنوع النظري فحسب، بل يسعى أيضاً إلى الاعتراف بالجمع والتفاعل بين الاتجاهات النظرية المختلفة وتعزيزه، وهو هدف قد يُفهم بطرق مختلفة.

ويُنظر إلى الحوار النظري في بعض المشروعات المعاصرة – على سبيل المثال – على أنه وسيلة لتحقيق أنواع أخرى من الأهداف النظرية منها بناء الأدوات، والموالفة النظرية الكلية (أو الجزئية)، وإعادة بناء النظرية.

(5) توسيع / إعادة بناء المداخل النظرية الحالية: كانت البدائل المتاحة أمام عدد من المنظرين المعاصرين محدودة في بعض جوانبها، ولذلك تمثل مشروعهم في تحديد الثغرات النظرية والمنهجية والاجتماعية والأخلاقية أو السياسية في الاتجاهات النظرية الموجودة، والعمل على ملء هذه الثغرات، ومن ثم استنباط ما ينطوي عليه توسيع مجال النظرية في علم الاجتماع من دلالات لإعادة بنائها.

وقد كانت الاقتراحات في هذا الصدد متعددة ومتنوعة ومتباعدة المسافات ما بين برنامج برايان تيرنر ليشمل الجسد البشري وتجاوز إهمال نظرية علم الاجتماع لأوضح حقائق الوجود الإنساني وهي أن البشر لهم أجساد، إلى الخطوات التي

الإثنوميثودولوجيا: ملاحظات حول التحليل الاجتماعي للغة. فصول: مجلة النقد الأدبي، المجلد (4)، العدد (3)، أبريل – يونيه 1984، ص ص 154-167.

قام بها الكسندر، وآرشر، وكونور، وهول، وسومرز، وسويدلر، وفوثناو لتنبيه المنظرين المعاصرين إلى الأبعاد البنائية والرمزية والمؤسسية للثقافة، وإلى الأعمال الحديثة في الأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية.

وفي موضع آخر دعا تيرنر S. Turner وكاميك إلى إعادة الاهتمام بالفعل الاعتيادي Habitual Action، حيث نجد تيرنر يهاجم مفهوم الممارسات الاجتماعية، ونرى كاميك يدافع عن علم اجتماع أشكال الفعل أو علم اجتماع الممارسات. ودعا منظرون آخرون إلى الانهماك النظري بمراجعة مفاهيم الذات (سيدلر) والعاطفة وعدم الرشد (كامبل وشيف وسيكا).

ويعد مفهوم الفعل الاتصالي (أو التواصلي)[21] عند هابرماس من الجهود الرائدة في سياق المشروع الخامس. كما يعد "واقع التمايزات" Reality of Differences أوضح بؤر الاهتمامات الحالية لنظرية علم الاجتماع. ويعرف كالهون واقع التمايزات بأنه المشروع الأساسي والملح لتطوير طرق جادة لدراسة التمايزات الفئوية الرئيسية مثل النوع الاجتماعي، والأعراق، والإثنية، والجنسية Sexuality، واللغة، والطبقة، والإقليم، والأمة. ومن بين هذه التمايزات نال موضوع النوع الاجتماعي الاهتمام الأكبر مع الهجوم الضاري الذي شنته عالمات النسوية على نظرية علم الاجتماع.

(6) الانشغال بالأفكار النظرية الماضية: يختلف أنصار المشروعات السابقة اختلافاً واضحاً في اتجاههم نحو الضرب السادس من ضروب النشاط النظري، ويقصد به تحليل الأفكار النظرية المهمة العديدة الموجودة في كتابات المفكرين الاجتماعيين من الماضي، وهو مشروع يجمع بين المنظرين الذين يعملون على تطوير بعض هذه المشروعات المعاصرة من ناحية، والعلماء الذين ابتعدوا نسبياً عن هذه المحاولات من ناحية ثانية.

ويتسع مجال العمل الذي يندرج تحت هذا المشروع اتساعاً شديداً. ولقد شهدت السنوات الحديثة طوفاناً من البحوث حول أبرز المنظرين الكلاسيكيين (كونت،

(21) لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم ارجع إلى الفصل الثامن في هذا الكتاب.

وسبنسر، وماركس، ودوركايم، وفيبر، وزيمل، وميد)، ناهيك عن إحياء نظرياتهم، مثلما هو الحال في الفيبرية الجديدة. كما تزايد الاهتمام بأفكار شخصيات معاصرة مثل برسونز، ومانهايم، وميرتون، وجارفينكل، وبأعمال رائدات علم الاجتماع (مثل هاريت مارتينيو)، والمفكرين من أصول أفريقية، وطائفة منسية من المنظرين أشهرهم نوربرت إلياس.

وتنطلق الدراسات ضمن هذا المشروع من ادعائين أولهما نفعي مؤداه أن الماضي يحتوي على مفاهيم وتعميمات تستحق الاستعادة والاستخدام من أجل التصدي للمسائل البحثية المعاصرة، وثانيهما ادعاء غير نفعي هو أن الحوار مع العقول العظيمة من خلال كتابات ذات نسيج علمي بسيط يعد خبرة مهمة.

(7) تشخيص الأوضاع الاجتماعية المعاصرة: يشكل الواقع الاجتماعي الراهن - وليست الأفكار النظرية الماضية - محور اهتمام المشروع السابع. وينيط هذا المشروع بنظرية علم الاجتماع مهمة أن تقدم لأواخر القرن العشرين، والقرن الحادي والعشرين ما قدمه المنظرون الكلاسيكيون لعصرهم، وهذا ما يتطلب الآن تمحيصاً دقيقاً، أي تحليل ماهية الحداثة ودينامياتها، والقوى الاجتماعية التي تشكل الحياة الإنسانية في الفترة الحالية.

ومن أبرز المنظرين في هذا المشروع هابرماس (الفعل الاتصالي)، ولومان (نظرية النظم)، وجيدنز (نظرية التشكيل البنائي)، وجيدنز وألبروف (العولمة)، وسكلير (نظرية الممارسات عبر الحدود القومية)، وماير وزملاؤه (نموذج الدولة القومية في سياق المجتمع العالمي).

واهتم المنظرون في أعمال أخرى بمجال الحياة العامة (كالهون)، والسياسة (كالهون)، وانهيار المعسكر الشيوعي (أوفى)، وانحسار أيديولوجية النزعة الإصلاحية الليبرالية (والرشتاين)، والشكوك حول وضوح العالم الاجتماعي وتشكله (واجنر)، والمناظرات حول المواطنة (تومر ولاكلو)، وطبيعة الرأسمالية المعاصرة (لاش)، والثقافة (بومان وبيل) - كل ذلك من أجل التواصل الفكري مع الخصائص المميزة للحقبة التاريخية الراهنة.

(8) فناء نظرية علم الاجتماع: مع اهتمام المنظرين بملامح العصر الحالي ظهر مشروع مختلف تمام الاختلاف – مشروع مضاد – يتمثل في الاقتراحات المتعلقة بإعلان وفاة مشروع نظرية علم الاجتماع. وتطالب هذه الاقتراحات عموماً بتطوير متعدد المداخل لانساق تفسيرية نقدية علمية غير اجتماعية. وتستند هذه الاقتراحات على قبول هجوم ما بعد الحداثة على النظرية العلمية – الاجتماعية، وعلى حقيقة ما هو اجتماعي.

وقد أعلن ليمرت تحديه للنظرية، حيث استخدام الانتقادات المعرفية (الإبستمولوجية) لنظرية ما بعد الحداثة ليزعم أنه أياً ما تكون النظرية الاجتماعية اليوم، فإن لديها خيارات ضئيلة لقبول أو تجنب أو رفض الشكوك الجوهرية والمتواصلة حول المفردات النهائية المتاحة للاستخدام في الحديث عن العالم الاجتماعي.

وشن سيدمان هجوماً مماثلاً على نظرية علم الاجتماع لطموحاتها نحو العمومية والشمولية، مع ملاحظة أنه لما انتزع منظرو ما بعد الحداثة قناع الامتياز المعرفي عن نظرية علم الاجتماع، بدت النظرية العلمية – الاجتماعية كقوة اجتماعية وقعت في شراك سجالات ثقافية وسياسية معينة. وهذا النوع من نظرية علم الاجتماع ينبغي إحلاله بمجموعة متنوعة من النظريات الاجتماعية لا تدعي أنها تكتشف اللغة الحقيقية التي تعكس الكون الاجتماعي. ويحتاج المنظرون في علم الاجتماع إلى تحريك هذا العلم بعيداً عن دوره التاريخي كعلم، والانفتاح على رؤى حول ما هو اجتماعي من النظرية النسوية، ودراسات ما بعد الاستعمار، ونظرية الورطة Queer Theory وما إلى ذلك.

(ج) كتاب ريتشارد شيفر بعنوان "علم الاجتماع" في طبعته السابعة الصادرة عام 2002[22]. وقد اخترت منه الفصل الأول، وجعلت عنوانه "من علم الاجتماع النظري إلى علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي" ليشكل الفصل الخامس في هذا

(22) R. T. Shaefer. Sociology. Seventh Edition. Boston: McGraw Hill, 2001, PP. 4-30.

الكتاب الذي بين أيدينا. وأود الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب الذي ألفه شيفر يجسد الملامح العامة التي تميز المؤلفات الأمريكية في المدخل إلى علم الاجتماع. وأبرز تلك الملامح الانطلاق من مفهوم الخيال السوسيولوجي عند ميلز في تقديم علم الاجتماع للطلاب الذين يدرسون هذا العلم لأول مرة. وتنطبق نفس الملاحظة على كتاب مايك أودونيل الذي سبقت الإشارة إليه في بداية هذه المقدمة، مما يوحي بإمكانية تعميمها على المؤلفات البريطانية في المدخل إلى علم الاجتماع.

واكتفي هنا بالتقاط ما أراه مهماً في الفصل المُعد من كتاب شيفر، وألخص ذلك في ثلاث نقاط هي:

(1) يعكس علم الاجتماع المعاصر الإسهامات المتعددة للمنظرين الأوائل. فعندما يتطرق علماء الاجتماع لدراسة موضوعات مثل الطلاق، وتعاطي المخدرات، والطوائف الدينية، فإنهم يعتمدون على الآراء النظرية لرواد هذا العلم. ويستطيع القارئ المتمعن أن يسمع صوت كونت ودوركايم وفيبر وماركس وكولي وآدمز وغيرهم يتحدثون عبر صفحات البحوث المعاصرة.

(2) أن علم الاجتماع تجاوز الحدود الفكرية للمنظرين في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتأتي الإسهامات إلى علم الاجتماع اليوم من علماء الاجتماع الذين يقومون بدراسة السلوك الإنساني والبحث فيه في أجزاء أخرى من العالم.

(3) أن المؤلفات الحديثة في علم الاجتماع بدأت تلتفت إلى جهود رائدات هذا العلم[23]، وأبرزهن هاريت مارتينيو (1802-1876) التي ترجمت بعض أعمال كونت إلى اللغة الإنجليزية. وكانت مارتينيو مصلحة اجتماعية بحكم لقبها كعالمة اجتماع. وقدمت مارتينيو ملاحظات نافذة عن العادات والممارسات الاجتماعية في وطنها (بريطانيا) والولايات المتحدة. وفي كتابها المعنون المجتمع في أمريكا -

(23) انظر: P. Lengermann & J. Neibrugge-Brantley. "Contemporary Feminist Theory" In G. Ritzer, Contemporary Sociological Theory, 2nd ed., New York: McGraw-Hill, Inc., 1988, PP. 285-291.

الذي صدر عام 1837 – قامت بدراسة الدين والسياسة وتربية الأطفال والهجرة الوافدة في هذه الأمة الناشئة. وقد أولت مارتينيو اهتماماً خاصاً بالتمايزات بين الطبقات الاجتماعية، وبعوامل مثل النوع الاجتماعي والأعراق.

وأكدت كتابات مارتينيو على التأثير المحتمل للاقتصاد والقانون والتجارة والسكان على المشكلات الاجتماعية للمجتمع المعاصر في أيامها. وعبرت مارتينيو عن رأيها بوضوح دفاعاً عن حقوق المرأة، وتحرير العبيد، والتسامح الديني، وفي رأيها أن المفكرين والعلماء لا ينبغي أن يقتصروا على دراسة الأوضاع الاجتماعية، بل عليهم أن يتحركوا – عن اقتناع – بطريقة تفيد المجتمع. واتساقاً مع هذا الرأي قامت مارتينيو بإجراء بحوث عن طبيعة عمل المرأة، وأشارت بضرورة إجراء بحوث أخرى عن هذه القضية المهمة.

(د) كتاب جورج ريتزر "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع" في طبعته الثانية الصادرة عام 1988[24]. وأعددت من هذا الكتاب ثلاثة فصول تشكل الفصول: السادس والسابع والثامن من هذا الكتاب الذي بين أيدينا. ويرى محمد الجوهري[25] أن هذا الكتاب يعد أفضل عرض معاصر للموقف النظري الراهن لعلم الاجتماع، لم يدع شاردة ولا واردة إلا أحصاها، برؤية متكاملة، ونظر ثاقب، وأسلوب فريد يبتعد عن السرد وعن الحياد، وهما معاً من أخطر عيوب كتب التأريخ للعلوم والنظريات. فالكتابة الباهتة عن أفكار الآخرين وآرائهم تمثل معاناة للقارئ، ولا تترك في الغالب بصمة على رؤيته وتكوينه. أما جورج ريتزر فقد كتب عن كل من نعرفهم كتابة صادقة أمينة، ولكنها جديدة مثيرة.

وأبدأ بالفصل السادس وعنوانه "مختصر بتاريخ نظرية علم الاجتماع: السنوات الحديثة"، وفيه يستعرض ريتزر التطورات التي حدثت في هذه النظرية في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين مع إشارة خاصة إلى التطورات في الولايات

---

(24) G. Ritzer. Contemporary Sociological Theory. 2nd ed., New York: McGraw-Hill, Inc., 1988.

(25) عبر محمد الجوهري عن هذا الرأي في تقديمه للترجمة العربية للجزء الأول من كتاب ريتزر، انظر: جورج ريتزر. رواد علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 11.

المتحدة. ويناقش ريتزر في مستهل هذا الفصل بدايات النظرية الأمريكية في علم الاجتماع (الأبعاد السياسية لبدايات علم الاجتماع الأمريكي، والتغير الاجتماعي والتيارات الفكرية المؤثرة في هذه البدايات، ثم مدرسة شيكاغو). وينتقل ريتزر بعد ذلك إلى مناقشة ملامح نظرية علم الاجتماع حتى منتصف القرن العشرين، حيث يستعرض ظهور مدرسة هارفارد والمدارس الجامعية والوظيفية البنائية، وأفول مدرسة شيكاغو، والتطورات في النظرية الماركسية. وبتحليل واقع نظرية علم الاجتماع منذ منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، يناقش ريتزر الوظيفية البنائية بين الصعود والهبوط، وعلم الاجتماع الراديكالي في أمريكا (ميلز)، وتطور نظرية الصراع، وبزوغ نظرية التبادل، والتحليل المسرحي (إرفنج جوفمان)، وتطور علوم الاجتماع الإبداعية (علم الاجتماع الظاهراتي، والمنهجية الشعبية، وعلم الاجتماع الوجودي)، وبزوغ نظرية النظم وأفولها، والنظرية النسوية، والبنيوية وما بعد البنيوية، والوظيفية الجديدة، والربط بين النظريات: الكبرى والصغرى.

ويخصص ريتزر الفصل السابع – وعنوانه "التطورات الحديثة في نظرية علم الاجتماع" – لمناقشة عدد من النظريات التي لم تتم دراستها بالتفصيل في الفصل السادس. ويبدأ ريتزر بمناقشة نظرية الفعل عند بارسونز ومشكلاتها، ثم يستعرض الأعمال الحديثة في نظرية الفعل خاصة نظرية النظم. ثم ينتقل ريتزر بعد ذلك لمناقشة البنيوية، حيث يناقش جذور البنيوية في علم اللغة، والبنيوية الأنثروبولوجية عند كلود ليفي-شتراوس، والماركسية البنائية، والبدائل السوسيولوجية الأخرى عن الماركسية البنائية وأهمها بنيوية جوفمان، ثم يستعرض أفكار ميشيل فوكوه (ما بعد البنيوية). ويستطرد ريتزر في الحديث عن النظرية البنائية عند بيتر بلاو، ونظرية شبكة العلاقات. ويختم هذا الفصل بمناقشة علم الاجتماع الوجودي (الوجودية والظاهراتية) مبيناً اهتماماته الرئيسية وآفاقه المستقبلية.

ويناقش ريتزر في الفصل الثامن – وعنوانه "ظهور مشكلة رئيسية في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع: الربط بين النظريات الكبرى والصغرى" – الشواهد

العديدة التي ظهرت في الثمانينيات على تزايد التلاحم في نظرية علم الاجتماع، ذلك التلاحم الذي يتمركز حول ظهور إجماع ضخم على أن المشكلة الرئيسية في نظرية علم الاجتماع هي دراسة العلاقة بين النظريات الكبرى (الماكروسكوبية) والصغرى (الميكروسكوبية) أو المستويات: الكبرى والصغرى للواقع الاجتماعي. ويركز ريتزر على أبرز المنظرين المعاصرين الذين تصدوا لهذه المشكلة، ومنهم أنتوني جيدنز (نظرية التشكيل البنائي)، ويورجين هابرماس (تكامل نظريتي الفعل والنظم)، وجيفري الكسندر (علم الاجتماع متعدد الأبعاد)، وراندال كولينز (الأسس الصغرى لعلم اجتماع الوحدات الكبرى)، وميشيل هيشتر (مدخل الاختيار الرشيد إلى العلاقات الصغرى - الكبرى)، وجيمس كولمان (تكامل الفعل والنسق)، وباري هيندس (تكامل النزعة الإنسانية والبنيوية)، وريتشارد إيمرسون وتلاميذه خاصة كارين كوك (نظرية تكاملية في التبادل) ورونالد بيرت (نظرية بنائية للفعل)، وريمون بودو (النزعة الفردية المنهجية).

ه) كتاب أنتوني جيدنز "علم الاجتماع" في طبعته الثالثة الصادرة عام 2000[26]. واخترت من كتاب جيدنز الفصل الحادي والعشرين الذي يشكل الفصل التاسع من هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

ويعد أنتوني جيدنز النجم المتألق على مسرح علم الاجتماع في عالَم اليوم، هو العالِم الذي يجلس على رأس مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهو العالِم المتابع - بالرأي والمشورة والتوجيه - لسياسات وفكر الطريق الثالث[*]، وهو مستشار توني بلير (رئيس وزراء بريطانيا الحالي)، وهو من قبل ومن بعد صاحب الإنتاج المتميز في علم الاجتماع، إن من حيث الكم أو من حيث

(26) A. Giddens. Sociology, Op. Cit., PP. 559-580.

(*) انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب:

أنتوني جيدنز. الطريق الثالث. ترجمة أحمد زايد ومحمد محيى الدين. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (89)، القاهرة، 1998.

الكيف. وتتسم اغلب أعمال جيدنز بمتابعة ذكية متعمقة للواقع الاجتماعي اليومي المعاش[27].

وأحسب أن أهم ما طرحه جيدنز في هذا الفصل يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط أولها: التفرقة الدقيقة التي أقامها بين الاتجاهات النظرية Theoretical Approaches والنظريات Theories في علم الاجتماع، وثانيها: معالجته البارعة للمعضلات النظرية التي واجهها ولا يزال يواجهها علم الاجتماع ومحاولات التنظير فيه، وثالثها: تقييمه لنظرية فيبر التي ضمنها كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، من حيث استيفائها عدة محكات مهمة في التفكير النظري في علم الاجتماع.

أولاً: يعرف جيدنز الاتجاه النظري بأنه "منظور حول الحياة الاجتماعية مشتق من تراث نظري محدد. ويشتمل التراث النظري الرئيسي للنظرية في علم الاجتماع على: الوظيفية، والبنيوية، والتفاعلية الرمزية، والماركسية. وتقدم الاتجاهات النظرية المنظورات العامة التي يعمل من خلالها علماء الاجتماع، ومن ثم يؤثرون في مجالات بحوثهم، فضلاً عن الأساليب التي يتم بها تحديد المشكلات ومعالجتها". وبذلك يقصد جيدنز بالاتجاهات النظرية التوجهات العامة الرحبة نحو موضوع علم الاجتماع.

أما النظرية فهي "محاولة تحديد الخصائص العامة التي تفسر الانتظام في الوقائع الملاحظة. ويشكل بناء النظرية مكوناً جوهرياً من مكونات كافة الأعمال السوسيولوجية. وبينما تميل النظريات إلى الارتباط بتوجهات نظرية أرحب، فإنها تتأثر كذلك تأثراً شديداً بنتائج البحوث التي تعمل على توليدها". واستناداً إلى هذا التعريف تكون النظريات محدودة التوجه، وتمثل محاولات لتفسير طائفة محددة من الأوضاع الاجتماعية أو أنماط حدوثها. وعادة ما تصاغ النظريات باعتبارها جزءاً من عملية البحث، وتطرح هذه النظريات بدورها المشكلات

---

(27) هذا هو رأى محمد الجوهري في جيدنز وأعماله، والذي عبر عنه في تصديره للترجمة العربية لكتاب جيدنز: قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع. انظر: أنتوني جيدنز. قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 8.

التي يتعين على الباحث دراستها. ومن الأمثلة على النظريات نظرية دوركايم في الانتحار.

ثانياً: يرى جيدنز أنه على الرغم من أن كل اتجاه من الاتجاهات النظرية الأربعة له مؤيدون يدافعون عنه ويلتزمون به، فإن هناك جوانب واضحة يكمل بها كل اتجاه الاتجاهات الأخرى. ومن ثم نستطيع – إذن – أن نعتمد إلى حد ما على جميع هذه الاتجاهات في مناقشة مشكلات بعينها في علم الاجتماع[28]، إلا أن هناك تعارضاً واضحاً بين هذه الاتجاهات في جوانب معينة.

وتوجد عدة معضلات نظرية أساسية – وهي الأمور التي يتواصل بشأنها الجدل والخلاف – يلفت نظرنا إليها هذا التعارض في وجهات النظر. وتتعلق بعض هذه المعضلات بقضايا عامة تتصل بكيفية تفسير الأنشطة الإنسانية والنظم الاجتماعية. ويناقش جيدنز أربع معضلات نظرية في علم الاجتماع على النحو التالي:

(1) تتعلق المعضلة الأولى بالفعل الإنساني والبناء الاجتماعي. والقضية هنا على النحو التالي: إلى أي حد نعتبر فاعلين مبدعين نسيطر بفاعلية على ظروف حياتنا؟ أو: هل معظم ما نفعله نتيجة لقوى اجتماعية عامة لا سيطرة لنا عليها؟. وقد أدت هذه القضية – ولا تزال – إلى حدوث انقسام بين علماء الاجتماع؛ حيث تؤكد التفاعلية الرمزية على المكونات الفاعلة والإبداعية للسلوك الإنساني، في حين تؤكد الاتجاهات الثلاثة الأخرى (باستثناء بعض أشكال الماركسية) على الطبيعة الكابحة للمؤثرات الاجتماعية على أفعالنا.

وفي تقييمه لهذه المعضلة يرى جيدنز أنه ليس من المرجح أن يُحسم هذا الجدل حسماً تاماً منذ أن وجد مع المحاولات الأولى المنتظمة من جانب المفكرين

---

28) يذهب ريتشارد شيفر إلى أنه لا يمكن القول بأن الاقتصار على منظور بعينه في دراسة= = قضية معينة نهج صحيح، ذلك أنه بوسعنا أن نحقق فهماً أفضل للمجتمع بالاعتماد على المنظورات: الوظيفية والصراعية والتفاعلية في دراسة السلوك الإنساني والنظم الاجتماعية، نظراً لوجود تداخل بين هذه المنظورات في اهتماماتها (راجع الفصل الخامس).

المحدثين لتفسير السلوك الإنساني، هذا بالإضافة إلى أنه جدل لا يقتصر على علم الاجتماع وحده، وإنما يشغل أيضاً بال العلماء في شتى مجالات العلوم الاجتماعية.

ويذهب جيدنز – انطلاقاً من نظريته عن التشكيل البنائي – إلى أن الطريق المباشر لتجسير الفجوة بين الاتجاه "البنائي" واتجاه "الفعل" هو أن نعترف بأننا نشكل البناء الاجتماعي ونعيد تشكيله بفاعلية خلال مسار أنشطتنا اليومية.

(2) تتعلق المعضلة النظرية الثانية بالإجماع والصراع في المجتمع، حيث تؤكد بعض الرؤى في علم الاجتماع – وكثير منها يرتبط بالوظيفية – على النظام والانسجام الملازمين للمجتمعات الإنسانية. ويرى من يعتنقون هذه الرؤية – مثل تالكوت بارسونز – أن الاستمرار والإجماع من أبرز خصائص المجتمعات على الرغم من تغيرها بمرور السنين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكد علماء اجتماع آخرون – خاصة أولئك الذين تأثروا بماركس أو فيبر تأثراً قوياً – على انتشار الصراع الاجتماعي، ويرون أن المجتمعات مبتلية بالانقسامات والاضطرابات. وفي رأيهم أنه من قبيل الوهم أن ندعي أن الناس ينزعون إلى المعيشة في سلام مع بعضهم البعض معظم الوقت. وعندما لا تكون هناك مواجهات صريحة بينهم، تظل هناك انقسامات حادة في المصالح قابلة للتحول في بعض الأحيان إلى صراعات نشطة.

وفي تقييمه لهذه المعضلة يرى جيدنز أنه ليس من المرجح أن ينتهي هذا الجدل النظري على نحو تام شأنه في ذلك شأن الجدل حول البناء أم الفعل. ويضيف جيدنز أنه ليس ثمة تعارض على الإطلاق بين هذين الموقفين المتعلقين بالإجماع والصراع، حيث يوجد في جميع المجتمعات نوع ما من الاتفاق العام على القيم، ومن المؤكد أن جميعها تشهد صراعاً. ويتعين علينا – كقاعدة عامة للتحليل في علم الاجتماع – دراسة الصلات بين الإجماع والصراع داخل النسق الاجتماعي. كما يعد مفهوم الأيديولوجيا مفهوماً مفيداً يساعد في تحليل العلاقات المتبادلة بين الصراع والإجماع.

(3) هناك معضلة نظرية ثالثة لم تتطرق إليها على الإطلاق جميع الاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع، ولكنها معضلة لم يعد بالإمكان تجاهلها. وتلك هي مشكلة كيفية دمج فهم مقنع للنوع الاجتماعي Gender في التحليل السوسيولوجي. وقد كانت جميع الشخصيات البارزة في التطور الماضي لنظرية علم الاجتماع من الرجال[29]، ولم يعر هؤلاء المنظرون في كتاباتهم أي اهتمام بحقيقة أن الكائنات الإنسانية متجنسة Genderd. ويبدو الأفراد في أعمال هؤلاء المنظرين كما لو كانوا "حياديين"؛ فهم "فاعلون" تجريديون غير متميزين إلى نساء ورجال. وما دام أنه لا يوجد في حوزتنا معرفة نظرية غزيرة نبني عليها في ربط قضايا النوع الاجتماعي بالصور الأكثر رسوخاً في الفكر النظري لعلم الاجتماع، فإن هذه المشكلة ربما تكون أصعب المشكلات الأربعة التي يواجهها علماء الاجتماع في الوقت الراهن.

ومن المعضلات النظرية الرئيسية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ما يلي: هل سنتعامل مع النوع الاجتماعي كفئة عامة في تفكيرنا السوسيولوجي؟ أم أننا في حاجة إلى تحليل قضايا النوع الاجتماعي بتفكيكها إلى مؤثرات أكثر خصوصية تؤثر في سلوك النساء والرجال في سياقات مختلفة؟. ويعبر جيدنز عن ذلك بصياغة أخرى وهي: هل توجد خصائص تفصل بين الرجال والنساء في جميع الثقافات من حيث هويتهم وسلوكهم الاجتماعي؟ أم هل يمكن تفسير الفروق النوعية Gender Differences في ضوء الفروق الأخرى التي تقسم المجتمعات مثل التقسيمات الطبقية؟.

---

(29) لم ترد إشارة في تحليل جيدنز لمشكلة النوع الاجتماعي إلى جهود رائدات علم الاجتماع اللاتي عاصرن الرواد الكلاسيكيين، ومن هؤلاء الرائدات: هاريت مارتينيو (1802-1876)، وجين آدمز (1860-1935)، وشارولت جيلمان (1860-1935)، وآنا كوبر (1858-1964)، وماريان فيبر (1870-1954). حول أعمال هؤلاء الرائدات انظر:

- McDonald, L. Women Founders of the Social Sciences. Ottowa, Can.: Carlton University Press, 1994.
- Lengermann, P.M. & J. Niebrugge-Brantley (ed.). The Women Founders: Sociology and Social Theory (1830-1930), A Text With Readings. London: McGraw-Hill, 1998.

ومن المؤكد أن بعض المهام التفسيرية الرئيسية لعلم الاجتماع في المستقبل -- في رأى جيدنز – سوف تتوقف على التعامل مع هذه المعضلة تعاملاً بارعاً.

(4) لا تتعلق المعضلة الرابعة كثيراً بالخصائص العامة للسلوك الإنساني أو بخصائص المجتمعات ككل، ولكنها تتعلق بملامح التطور الاجتماعي الحديث. وتتصل هذه المعضلة بتحديد العوامل المؤثرة في نشأة المجتمعات الحديثة وطبيعتها. ويرى جيدنز أن هذه المشكلة نابعة من الاختلاف بين الاتجاهات الماركسية وغير الماركسية. وتتمحور هذه المعضلة حول القضية التالية: إلى أي مدى تشكل العالم الحديث بالعوامل الاقتصادية التي حددها ماركس خاصة ميكانيزمات المشروع الاقتصادي الرأسمالي؟. والسؤال البديل عن ذلك هو: إلى أي مدى شكلت المؤثرات الأخرى (كالعوامل الاجتماعية والسياسية أو الثقافية) التطور الاجتماعي في العصر الحديث؟.

ثالثاً: يذهب جيدنز إلى أن نظرية فيبر حول أسباب النمو الرأسمالي في الغرب – والتي ضمنها في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية – تستوفي عدة محكات مهمة في التفكير النظري في علم الاجتماع. وهذه المحكات هي:

(1) أنها ضرب من ضروب التفكير المضاد للبداهة، حيث تطرح تفسيراً يتعارض مع المعرفة الفطرية، وبالتالي طورت هذه النظرية اتجاهاً جديداً حول القضايا التي تغطيها. ولم يفكر المؤلفون الذين سبقوا فيبر إلا تفكيراً محدوداً حول إمكانية أن تلعب المثل الدينية دوراً أساسياً في نشأة الرأسمالية.

(2) أن نظرية فيبر ليست تفسيراً "بنائياً" محضاً أو تفسيراً "فردياً" خالصاً. وقد كان النمو المبكر للرأسمالية نتيجة غير مقصودة لما يتطلع إليه رجال الأعمال المتطهرون، حيث تطلعوا إلى أن يعيشوا حياة طاهرة وفق مشيئة الله.

(3) أن هذه النظرية تقدم فهماً لشيء يبدو محيراً، أي: لماذا يرغب الأفراد أن يعيشوا مقتصدين في إنفاقهم في الوقت الذي يبذلون فيه قصارى جهدهم لتراكم الثروة؟

(4) أن النظرية تستطيع تسليط الضوء على الظروف التي كانت وراء نشأة هذه النظرية من أجل فهم تلك الظروف. وقد شدد فيبر على أنه لا يحاول سوى فهم

النشأة الأولى للرأسمالية الحديثة. ومع ذلك يبدو من المنطقي أن نفترض أن القيم المناظرة للقيم التي غرستها النزعة التطهرية ربما تكون متضمنة في مواقف أخرى للنمو الرأسمالي الناجح.

(5) أن النظرية الجيدة ليست فقط هي النظرية التي تبين صدقها، وإنما أيضاً هي النظرية التي تكون مثمرة في طرحها لأفكار جديدة واستثارتها للقيام بمزيد من الأعمال البحثية. ومن المؤكد أن نظرية فيبر كانت ناجحة من هذا الجانب، حيث كانت ينبوعاً فيما بعد لعدد غزير من الأعمال في مجال البحوث والنظرية.

(و) مقالة بين آجر عن علاقة النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة بعلم الاجتماع(30). وتشكل هذه المقالة الفصل العاشر والأخير من هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

ويناقش هذا الفصل الإسهامات النظرية الرئيسية للنظرية النقدية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة. ويزعم آجر أن هذه النظريات الثلاثة طرحت رؤى مترابطة في الغالب بشأن مثالب الوضعية، كما طرحت أيضاً طرقاً جديدة لتنظير المجتمعات المعاصرة ودراستها. وهناك تطبيقات إمبيريقية ونظرية لهذه المنظورات في مجال البحث في علم الاجتماع. وتشمل بعض هذه التطبيقات البحوث في علم اجتماع الانحراف، والنوع الاجتماعي، ووسائل الاتصال، والثقافة.

وعلى الرغم من أن جميع هذه النظريات الثلاثة تشن هجوماً حاداً على الوضعية، فإنها تفتح الباب على مصراعيه أمام علم اجتماع إمبيريقي يتأسس على افتراضات لا وضعية.

ويلخص آجر الإسهامات النظرية لكل من النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة على النحو التالي:

(1) تقترح النظرية النقدية طرقاً جديدة لتنظير دور الدولة والثقافة في مرحلة

(30) Ben Agger. Critical Theory, Poststructuralism, Post-Modernism: Their Sociological Relevance. Annual Review of Sociology, Vol. 17, 1991, PP. 105-131.

الرأسمالية المتقدمة. وتجسد مؤلفات هوركهايمر (جدل التنوير) وماركيوز (الإنسان ذو البعد الواحد) وهابرماس (نظرية الفعل الاتصالي) أطروحات النظرية النقدية تجسيداً واضحاً.

(2) تقدم نظرية ما بعد البنيوية عند فوكوه رؤى مفيدة في دراسة الضبط الاجتماعي؛ لأن كتابه "النظام والعقاب" أعاد تثوير دراسة الجريمة والعقاب خاصة من زاوية ادعائه بان علم الإجرام خطاب / ممارسة يضفي معنى على طائفة المجرمين، مما أدى بالتالي إلى تطبيق هذا الادعاء من الزاوية العقابية على السلوكيات التي كان ينظر إليها على أنها مشروعة اجتماعياً أو يتم تجاهلها لأنها - ببساطة - سلوك شاذ. وقد ساعد فوكوه علماء الاجتماع على أن ينظروا في الانحراف في سياق الخبرات والمعاني التي تشكله. وتؤكد نظرية النظام عند فوكوه على المقاومة الصلبة التي يبديها الناس ضد المعاملة المتميزة.

(3) تقدم نظرية ما بعد البنيوية عند ديريدا ونظرية ما بعد الحداثة عند بودريار إضافات قيمة إلى الدراسة السوسيولوجية للخطاب، مما يثري مجالات فرعية عديدة في علم الاجتماع مثل علم اجتماع وسائل الاتصال الجماهيري، وعلم اجتماع المعرفة، وعلم اجتماع العلم.

(4) تقترح حركة النسوية المستندة إلى نظريتي ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية إجراء دراسات إمبيريقية عيانية عن تشكيل صور الخطاب - مثل الأفلام السينمائية - استناداً إلى أطروحات منبثقة من النوع الاجتماعي. وتركز الدراسات الثقافية النسائية بصفة خاصة على تباين أوضاع القوة بين النساء والرجال، تلك الأوضاع التي تؤثر في كتابة الأعمال عن المرأة وقراءتها.

(5) تطرح نظرية "الحركات الاجتماعية الجديدة" لهابرماس رؤى نظرية لدارسي الحركات الاجتماعية الذين يفتقرون إلى اتجاه نظري أشمل يفسر مصدر هذه الحركات والآثار البنائية المترتبة عليها.

ويذهب آجر إلى أنه يتعين على علم الاجتماع أن يغير من طبيعته تغييراً جذرياً حتى يتسنى له تبني هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة (النظرية النقدية، ما بعد

البنيوية، ما بعد الحداثة). ويبدو أن الدعوة إلى علم اجتماع ما بعد البنيوية وعلم اجتماع ما بعد الحداثة تعد - مستوى معين - بمثابة دعوة إلى الجمع بين نقيضين. إذ أن ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية - شأنها في ذلك شأن النظرية النقدية - تقاوم اندماجها في علم - أي علم الاجتماع - على درجة عالية من التباين والتدرج والتخصص، علم يحدد هويته أساساً بالرجوع إلى علوم الاجتماع الأصلية لكونت ودوركايم وفيبر الذين أسسوا الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية، وفصلوا مهنة العلم عن السياسة. وتتساءل هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة عن أحقية العلوم الأكاديمية - ومنها علم الاجتماع - في أن تحتفظ ببقائها خاصة في إطار الوضعية.

ويعيد أنصار النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة التفكير في التعريف السائد لعلم الاجتماع، وذلك بتوسيع هذا التعريف. وهم - بذلك - يخاطرون بضياع هوية هذا العلم وتقسيم العمل والتخصص بداخله، إلا أنهم يضيفون بذلك منظوراً ثرياً حول الممارسات الأدبية والنظرية لعلم الاجتماع. ولم يتم بعد حسم القضية المتعلقة بما إذا كان علم الاجتماع سوف يشجع على البحث في المسائل النظرية والسياسية التي تثيرها هذه النظريات الثلاثة أم لا.

كلمة شكر وعرفان

أوجه شكري وعرفاني إلى أستاذي الجليل محمد الجوهري على تفضله بمراجعة هذا الكتاب. وقد استفدت كثيراً من هذه المراجعة، حيث تعلمت منها دروساً جديدة عليّ في فن الكتابة باللغة العربية ... فله مني كل التقدير ..

بقيت كلمة أخيرة أوجهها إلى طلاب قسم علم الاجتماع الذين يدرسون هذا الكتاب ضمن مقرر "النظرية الاجتماعية"، وهي أن يقرأوا الفصول التي يتضمنها هذا الكتاب قراءة متأنية وواعية، عسى أن تعينهم في فهم القضايا المعاصرة في نظرية علم الاجتماع.

والله ولي التوفيق،،

مصطفى خلف عبد الجواد

الفصل الأول

نظرية علم الاجتماع
من الاتجاهات الكلاسيكية إلى الاتجاهات المعاصرة

مقدمة

تأسيس علم الاجتماع: نظرية علم الاجتماع

نظرية علم الاجتماع: المنظورات البنائية والتأويلية

نظرية التشكيل البنائي: تجاوز البناء/ التأويل

النظريات البعدية

انماط المجتمع وانماط التفسير الاجتماعي

خاتمة

استخلاصات أساسية

الفصل الأول
نظرية علم الاجتماع
من الإتجاهات الكلاسيكية إلى الاتجاهات المعاصرة(*)

مقدمة

علم الاجتماع هو الدراسة النظامية للمجتمعات. وتختلف هذه المجتمعات في الحجم من قبيلة صغيرة من قبائل الأمازون إلى المجتمع الغربي برمته. ويدور الحديث اليوم عن المجتمع "العالمي" أو "الكوني" global. ويتألف المجتمع من أفراد ينتسبون إلى جماعات تختلف في حجمها من الأسرة على سبيل المثال إلى مجمل السكان في منطقة معينة. ويدرس علم الاجتماع التفاعل بين الذات (أو الفرد) والجماعات، وكذا التفاعل بين الجماعات وبعضها البعض. وتؤثر الذات في الجماعة (ومن ثم المجتمع)، كما تتأثر بهذه الجماعة. ويبدأ التفاعل بين الذات والآخرين (أو الآخر على الأقل) منذ الميلاد، ويظل مستمراً حتى الممات، أو بلغة أخرى، من المهد إلى اللحد؛ باعتبار أن الأفراد جزء من المجتمع.

ومن أهم إسهامات علم الاجتماع أنه يساعد الناس في فهم حياتهم على نحو أفضل، وذلك بتوضيح العلاقات بين الخبرات الشخصية والوقائع "الخارجية"، أو بين الذات والمجتمع. ومن ثم فإن فقدان الفرد لوظيفته أو إغلاق مدرسة في منطقة محلية ربما يُنظر إليها على أنها مشكلة فردية أو شخصية أو أنها مأساة لهذا الفرد، دون أدنى اعتبار للأسباب الكامنة وراء تلك المشكلات. ومن هنا يمكن لعلم الاجتماع أن يساعد في تفسير هذه الخبرات بالكشف عن المسؤول عنها (الساسة، أو المخططون، أو المستثمرون، أو النقابات العمالية)، وأن يوضح ما إذا كان ذلك يمثل جانباً من اتجاه اجتماعي في البطالة أو إغلاق المدارس أم لا.

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:
Mike O,Donnell. Introduction to Sociology. 4th ed. Nelson, Surrey, U.K., 1997, pp. 1-21.

ويصف تشارلز رايت ميلز (1916-1962) العلاقات بين الذات والمجتمع في ضوء العلاقة بين "المشكلات الشخصية" - مثل فقدان الفرد لوظيفته أو إصابته بجرح في نزاع - و"القضايا العامة" مثل تزايد حدة البطالة أو الصراع بقوله:

" ربما تكون أفيد جوانب التفرقة التي ينشغل بها الخيال السوسيولوجي هي بين "المشكلات الشخصية للوسط الاجتماعي المباشر" و"القضايا العامة للبناء الاجتماعي". وهذه التفرقة تمثل أداة أساسية من أدوات الخيال السوسيولوجي، وملمحاً من ملامح جميع الأعمال الكلاسيكية في العلم الاجتماعي". (Mills, 1959: 8)

ويذهب ميلز إلى أن الخيال السوسيولوجي مطلوب لإدراك الصلة بين الوسط الاجتماعي المباشر أو السياق الاجتماعي لحياة الفرد من جهة والتطورات الأشمل في المجتمع من جهة ثانية. ويضيف أن علماء الاجتماع يحاولون الربط بين البيوجرافيا (تاريخ حياة الشخص) والتغير والبناء الاجتماعيين، أو بين التاريخ وعلم الاجتماع. ويزعم ميلز أن علماء الاجتماع الكلاسيكيين - أمثال ماركس ودوركايم وفيبر - قد فعلوا ذلك دوماً. ومن الصدق أن نقول أن الفهم الأفضل لمحور "الشخصي / العام" - بلغة ميلز - هو هدف الخيال السوسيولوجي.

وثمة مفاهيم أساسية في علم الاجتماع مثل الذات والتنشئة الاجتماعية والثقافة والقيم والمعايير والمكانة والدور، بالإضافة إلى البناء والتفاعل والقوة والسلطة والأيديولوجيا والمجتمع المحلي والاغتراب. وهذه المفاهيم الأساسية المذكورة - أو بلغة روبرت نيسبت "الأفكار المتكاملة" Unit Ideas - تعكس الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع. ومثلما ننظر إلى المبنى المشيد من عدد من القراميد كل قرميد على حدة، فإن مفاهيم علم الاجتماع تكون ذات فائدة محدودة إذا نظرنا إلى كل مفهوم لوحده منعزلاً عن بقية المفاهيم. وعندما تستخدم المفاهيم في بلورة النظريات تظهر جدواها في وصف وتفسير العمليات الاجتماعية. ومن ثم توجد عدة نظريات عن الاغتراب، وكذا نظريات متنوعة ترتكز على مفهوم المجتمع المحلى. ونناقش فيما يلي بعضاً من القضايا النظرية الرئيسية في علم الاجتماع.

تأسيس علم الاجتماع: نظرية علم الاجتماع

علم الاجتماع هو بمثابة محاولة لفهم المجتمع. وأحد طرائق فهم موضوع هذا العلم أن ننظر في بعض المسائل الرئيسية التي يثيرها. ولا تزال المسائل والمشكلات التي أثارها مؤسسو علم الاجتماع هي في جوهرها المسائل والمشكلات التي يثيرها علماء الاجتماع اليوم. ونناقش في عجالة أفكار هؤلاء المؤسسين بغرض إعطاء فكرة عن إطار علم الاجتماع ومجاله، ثم ننظر في بعض المسائل الرئيسية لهذا العلم. وهذا يمهد الطريق لاستعراض أهم المنظورات أو المداخل الأساسية في علم الاجتماع باعتبارها محاولات للإجابة عن تلك المسائل. ونختم ذلك بمناقشة بعض الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع.

تأسيس علم الاجتماع الحديث: ماركس، دوركايم، فيبر

كان لماركس (1818-1883) **ودوركايم** (1858-1917) وفيبر (1864-1920) تأثير مهم ومستمر على علم الاجتماع. وكان هؤلاء الثلاثة ضمن أول من نظروا في المجتمع بطريقة أصبحنا نطلق عليها "الطريقة السوسيولوجية".

وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع المعاصرين أثاروا مسائل إضافية – وربما مختلفة – عن تلك التي أثارها ماركس وفيبر ودوركايم، فإن استمرار أهمية أعمال هؤلاء الثلاثة تعكس أمرين: **أولهما** أن المسائل العامة التي أثاروها تتشابه مع بعض المسائل التي يثيرها علماء الاجتماع اليوم، **وثانيهما** أن أطر التحليل والتفسير الاجتماعيين أو المنظورات السوسيولوجية التي ابتدعها هؤلاء المؤسسون تم تطويرها وتعديلها، ولكن لم يتم إحلالها إحلالاً كلياً. ومع ذلك فسوف نرى أن هناك مجموعة من المفاهيم الحديثة ذات صلة خاصة بالنصف الثاني من القرن العشرين وما بعده، وهي المفاهيم التي يشار إليها في بعض الأحيان بـ"الحداثة المتأخرة" Late Modernity.

سياق القرن التاسع عشر

تميز القرن التاسع عشر بأنه كان فترة تغير سريع وضخم على غرار ما يحدث اليوم. فقد أدت الثورات الصناعية والسياسية – أو ما تعرف بالثورات الثنائية – إلى تفكك بنية المجتمع. فالثورات الزراعية أجبرت الفلاحين على هجر الأرض، ووفرت

لهم الثورة الصناعية فرص العمل في المدن. وعاش عمال الصناع الجدد - بما فيهم النساء والأطفال - وعملوا في ظروف الاستغلال الحقير. وعلى العكس منهم تنعمت الطبقة الوسطى من رجال الصناعة والتجارة والتمويل برغد العيش في ظل الازدهار الصناعي. كما ازدهرت الارستقراطية التقليدية المالكة للأرض بصفة عامة لما توارثوه من ميراث ضخم من الثروة والقوة من ناحية، ولأن كثيراً من أعضاء هذه الطبقة اتجهوا إلى الاستثمار في ظل التوسع الصناعي من ناحية ثانية.

ومن الناحية السياسية جاهدت الطبقة الوسطى الجديدة جهاداً ناجحاً لمشاركة الطبقة الارستقراطية في القوة. ففي بريطانيا استطاعت أن تكسب حق التصويت والانتخاب وغيرها من الحقوق السياسية بدون ثورة، في حين عايشت فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية قرناً من الاضطراب السياسي. ومع مرور السنوات تعالت الصيحات التي تؤكد الحقوق السياسية والعدل الاجتماعي للطبقة العاملة. وفي عام 1848 اكتسحت الثورة أوروبا، ولعبت الطبقة العاملة ومناصروها دوراً بارزاً في هذا الصدد. وقد شارك كارل ماركس بنفسه في انقلاب فاشل في ألمانيا في ذلك العام.

وانشغل ماركس ودوركايم وفيبر بالتغيرات الضخمة التي حدثت في أوروبا في حياتهم، وعملوا على سبر غورها. وعلى الرغم من اختلاف جنسياتهم (ماركس وفيبر الألمانيان، ودوركايم الفرنسي)، فإن مدى التغير ومجاله كان من النوع الذي جعلهم يواجهون نفس المشكلات تقريباً. وقد كان القرن التاسع عشر ساحة قتال بين نظامين في الحكم والحياة: القديم والجديد، التقليدي والحديث. ولا يزال التضاد والصراع بين التقليدي والحديث يمثل اهتماماً لعلم الاجتماع، جنباً إلى جنب مع دراسة العلاقات الطبقية. ولا تزال بريطانيا مغطاة بعباءة التقليدية: فمازالت تعرف النظام الملكي ومجلس اللوردات. يضاف إلى ذلك أن الصراع بين المجتمع الريفي التقليدي والمجتمع الصناعي الحديث تم تصديره جزئياً من أوروبا إلى العالم الخارجي، الذي تمثل فيه الدول النامية ساحة القتال الجديدة. ولذا فإن كتابات ماركس ودوركايم وفيبر مازالت ذات صلة حية بكل هذه الأمور. وإذا كان المجتمع الغربي قد تجاوز منذ فترة قريبة التقليدية والحداثة إلى عصر ثالث، يطلق عليه "ما بعد الحداثة" أو "الحداثة

المتأخرة"، فمن المؤكد أن عصر ما بعد الحداثة ولد في رحم الحداثة، ويجب علينا أن نفهم الحداثة أولاً حتى يتسنى لنا فهم ما بعد الحداثة.

ولم يكن ما يشغل هؤلاء المؤسسون الإخبار عن الزمن الذي عاشوا فيه أو تقديم تأويلات غير نظامية لأحداثه، بل تعمقوا فيما وراء ذلك في بحثهم عن تفسيرات. وفي سبيل ذلك أسسوا علماً جديداً هو علم الاجتماع. وقد حاول كل منهم بمفرده أن يطور طرائق لدراسة المجتمع والتغير الاجتماعي بما يساعد في تفسير كيفية قيام مجتمعاتهم التي عاشوا فيها بأداء وظائفها وتغيرها، وكذا تفسير طبيعة المجتمع وأدائه لوظائفه. وكان في اعتقاد هؤلاء المؤسسين أن المنهج العلمي سوف يساعدهم كثيراً في هذا المشروع. والحقيقة أنهم آمنوا إيماناً راسخاً بالعلم. ومنذ ذلك الحين يزعم كثير من علماء الاجتماع أن الناس – إلى جانب تأثرهم بالمجتمع – يساعدون أيضاً في تأسيسه إلى حد أبعد مما ذهب إليه ماركس ودوركايم دون فيبر. وانبثاقاً من إيمانهم بالعلم عكس مؤسسو علم الاجتماع روح العصر الذي عاشوا فيه. ويبدو أن النظرية العلمية الجديدة والمثيرة عن التطور لدى دارون – والتي قدمت تفسيراً بيولوجياً لأصل الإنسانية – جعلت ماركس وفيبر ودوركايم يسعون إلى تفسير الحياة الاجتماعية بلغة علمية مشابهة، إلا أنهم – مع ذلك – كانوا على دراية بأن الوعي والإبداع عند الإنسان يثيران قضايا لا توجد في العلوم غير الإنسانية، وسوف نعود إلى ذلك فيما بعد. وقد طور ماركس ودوركايم بصفة خاصة منظورات متميزة أو نماذج عامة عن المجتمع. وتطورت منظورات أخرى بعد وفاتهما، واختص بعضها بمشكلات الفرد في المجتمع الحديث. وسوف نناقشها لاحقاً.

ونعرض في الجزء التالي لأوجه الاختلاف – بدلاً من أوجه التشابه – بين منظورات ماركس وفيبر ودوركايم. ومع ذلك فإننا نحاول أن نصل بين الاهتمامات المحورية المشتركة لعلم الاجتماع من خلال دراسة هذه المنظورات في شكل إجابات عن عدد من المسائل الأساسية في هذا العلم. ويحسن بنا أن نفهم علم الاجتماع على أنه مجموعة من المسائل عن طبيعة المجتمع دون إجابات جامدة عنها، أو مجموعة نتائج متفق عليها. وفي رأي ميلز أن المسائل التي أثارها مؤسسو علم الاجتماع، وكذا النماذج التي قدموها، هي التي أسست التيار الكلاسيكي للبحث السوسيولوجي.

نظرية علم الاجتماع: المنظورات البنائية والتأويلية

ما نقصده بنظرية علم الاجتماع - في هذه المرحلة - مجموعة من الأفكار التي تشكل الفكر السوسيولوجي، وهي أفكار إما تم اختبارها، أو لم يتم اختبارها. وأفضل طريقة لفهم جوانب الاختلاف بين علماء الاجتماع المعاصرين - وكثير من هذه الجوانب يعود بجذوره إلى أفكار دوركايم وماركس وفيبر - هي أن ندرس بعض المسائل الأساسية لنظرية علم الاجتماع التي حاول هؤلاء الثلاثة أن يجيبوا عنها بطريقة أو بأخرى. وليس بالإمكان تأسيس منظور ملائم في علم الاجتماع دون الإجابة عن المسائل السبعة التالية، مع أنه يمكن إثارة مسائل أخرى مهمة:

1. مم يتكون المجتمع؟
2. كيف يقوم المجتمع بأداء وظائفه؟
3. لماذا تكون بعض الجماعات في المجتمع أكثر قوة من جماعات أخرى؟
4. ما الذي يُسبب التغير الاجتماعي؟
5. هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟
6. ما علاقة الفرد بالمجتمع؟
7. ما هو الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟

وقد ساعدت الإجابة عن تلك المسائل بواسطة دوركايم وماركس وفيبر في إنتاج ثلاثة اتجاهات متميزة للفكر السوسيولوجي، أو ثلاثة منظورات سوسيولوجية هي: **الوظيفية** (التي تدين بالفضل الكبير لأميل دوركايم)، **والماركسية** (ماركس)، **ونظرية الفعل الاجتماعي** (فيبر). وسوف ندرس على نحو منفصل هذه الاتجاهات الثلاثة والإجابات التي قدمتها عن المسائل النظرية السابقة. وجميع هذه المنظورات السوسيولوجية الثلاثة بنائية بطبيعتها. ويختص علم الاجتماع البنائي Structural Sociology بصفة أساسية بكيفية تأثير المجتمع في السلوك الفردي والجماعي بدلاً من كيفية تأسيس المجتمع بواسطة الأفراد والجماعات. فعالم الاجتماع البنائي يهتم - على سبيل المثال - بكيفية تأثير طبقة الفرد وعائلته (أي الوضع الاجتماعي - البنائي للفرد) على احتمالات نجاحه في المدرسة أو حصوله على وظيفة جيدة. وينطبق على

الوظيفية صفة "بنائية الإجماع" Consensus Structuralism؛ لأنها تؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه الاتفاق (الإجماع) بين الناس على القيم الأخلاقية في المحافظة على النظام الاجتماعي. هذا من جانب، ومن جانب آخر تؤكد الماركسية ونظرية الفعل الاجتماع على الصراع - بدلاً من الإجماع - في المجتمع. ومن الملامح المميزة للنظريات البنائية أنها تسعى إلى التفسيرات العلمية أو الوضعية للسلوك الاجتماعي.

وعلى العكس من البنائية يهتم علم الاجتماع التأويلي Interpretive Sociology بالدرجة الأولى بكيفية قيام الأفراد والجماعات بتأسيس المجتمع، وإضفاء معنى عليه، ومعايشة الحياة فيه، بدلاً من الاهتمام بكيفية تأثير المجتمع على الأفراد والجماعات. ومن الأمثلة على هذا الضرب من التفكير الذي يشغل علماء الاجتماع التأويلي مشاعر الفرد الموصوم بالإجرام، أو الجنون، أو الغباء في المدرسة. ويمثل علم الاجتماع التأويلي - في جانب منه - رد فعل مناوئاً للمنهج العلمي أو الوضعي المرتبط بالمنظورات البنائية. وسوف نناقش لاحقاً علم الاجتماع التأويلي بقدر من التفصيل. أما ما نناقشه الآن فهو وصف لعلوم الاجتماع البنائية (الوظيفية، والماركسية، ونظرية الفعل الاجتماعي) بالإشارة إلى المسائل السبعة الأساسية المثارة آنفاً. وسوف نلاحظ أن الإجابات عن هذه المسائل تختلف بين هذه المنظورات اختلافاً يصل إلى حد التناقض. ولابد لنا أن نؤكد على أن مناقشة الوظيفية تعكس أعمال الوظيفيين المحدثين - إلى جانب دوركايم - خاصة أعمال تالكوت بارسونز (1902-1979).

المنظورات البنائية

الوظيفية (بنائية الإجماع): دوركايم

(1) **مم يتكون المجتمع؟** يتكون المجتمع أو النسق الاجتماعي من نظم متعددة أهمها الأسرة. والنظام الاجتماعي جماعة من الناس تنتظم حول هدف (أو أهداف) محدد (أو محددة). فالأسرة النووية - على سبيل المثال - تنتظم حول إنجاب الأطفال وتربيتهم. ومع تقدم المجتمعات تزداد النظم الاجتماعية عدداً وتعقيداً. ويطلق على هذه العملية "التفاضل البنائي" Structural Differentiation. ومن الأمثلة

على النظم المعقدة المعاصرة: الخدمة المدنية (التي تطورت انبثاقاً من وظيفة مستشار الملك) والمنشآت الصناعية (التي تطورت عن الصناعات اليدوية الصغيرة).

ويمكن تقسيم النظم إلى أربعة أنساق فرعية:

- اقتصادية (المصانع، الوحدات الإدارية).
- سياسية (الأحزاب السياسية).
- قرابية (الأسر).
- ثقافية واجتماعية (المدارس، ودور العبادة).

(2) **كيف يقوم المجتمع بأداء وظائفه؟** يرى الوظيفيون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه. ويشار إلى هذه المقارنة بـ"المماثلة العضوية". ومن ثم فإن النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معاً من أجل مصلحة المجتمع ككل، مثلما تقوم مختلف أجزاء الجسم البشري بوظائفها معاً من أجل مصلحة الجسم. فعلى سبيل المثال تقوم المدارس بأداء وظيفتها في علاقتها بالعمل لأنها تُعد الناس له. ولذلك فإن المجتمع – شأنه في ذلك شأن الجسم البشري – أكبر من مجموع أجزائه التي يتكون منها. ومع أنه يمكن فصل بناء المجتمع عن وظائفه لأغراض البحث النظري، فإن البناء والوظيفة لا ينفصلان في الواقع. ومن الواضح أن المجتمع أو التنظيم لابد أن يكون موجوداً (له بناء) قبل أن يتمكن من القيام بأداء وظائفه (الوظيفة).

(3) **لماذا تكون بعض الجماعات في المجتمع أكثر قوة من جماعات أخرى؟** يمثل عدم التكافؤ في امتلاك القوة في المجتمع مثار اهتمام الماركسيين ومنظري الفعل الاجتماعي بدرجة أكبر من الوظيفيين. ويفترض الوظيفيون أنه من الضروري – من الناحية العملية – أن يكون بعض الأفراد والجماعات أكثر قوة من غيرهم؛ لأن هناك عدداً محدوداً منهم هو الذي يمكنه أن يتخذ القرارات المهمة. ومن ثم فلابد أن يكون هناك قادة في التنظيمات وفي المجتمع، وإلا عم الاضطراب والفوضى.

(4) **ما الذي يسبب التغير الاجتماعي؟** يحدث التغير الاجتماعي- في رأي الوظيفيين - عندما يتبين أنه ضروري من الناحية الوظيفية. فعلى سبيل المثال توسعت المجتمعات المعاصرة في الأنظمة التعليمية؛ لأن تلك المجتمعات بحاجة إلى مزيد من المتعلمين بدرجة أكبر من المجتمعات الأقل تقدماً. ويمكن أن يحدث التغير من خلال التكيف أو التكامل. ويحدث التكيف عندما تقوم مؤسسة قائمة بإعادة التكيف لمقابلة الاحتياجات الجديدة على نحو ما أوضحناه آنفاً. ويحدث التكامل عندما يتبنى المجتمع عنصراً جديداً ويجعله جزءاً منه. فالمجتمع قد ينجح أو يفشل في إدماج مجموعة من المهاجرين فيه. ويميل الوظيفيون إلى التفكير في التغير بطريقة تطورية (تدريجية) لاثورية.

(5) **هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟** يرى الوظيفيون أن النظام والتوازن طبيعيان في المجتمع، ومن ثم فإن حالة عدم التوازن (الحرب المدنية على سبيل المثال) هي حالة اجتماعية غير طبيعية. ويشبه الوظيفيون عدم التوازن في المجتمع بالمرض في الكائنات الحية. وأساس التوازن الاجتماعي وجود إجماع أخلاقي، بمعنى أن جميع الأفراد في المجتمع يشتركون في نفس القيم. وإذا كان ارتفاع مستوى استهلاك السلع يمثل قيمة في المجتمع الأمريكي، فإن الأمر ليس كذلك في المجتمعات البدائية اقتصادياً وتكنولوجياً. وسوف نرى فيما بعد أن الوظيفيين يؤكدون على أهمية تعليم القيم الاجتماعية في المحافظة على النظام والامتثال. وهنا يبرز التأكيد على دور الوالدين والمعلمين في نقل القيم إلى الأجيال الأصغر سناً.

(6) **ما علاقة الفرد بالمجتمع؟** يرى الوظيفيون أن المجتمع يشكل الفرد من خلال تأثير مؤسساته مثل الأسرة والمدرسة ومكان العمل. ولم يترك أنصار الوظيفية إلا مجالاً محدوداً لوجهة النظر القائلة بأن الفرد يمكن أن يتحكم في حياته بدرجة كبيرة، إذا ما نحينا جانباً قدرته عل تغيير المجتمع. وفي رأي دوركايم أن الفرد هو محطة الوصول وليس محطة المغادرة. وبلغة أخرى فإن علم الاجتماع - في رأيه - ليس موضوعه الفرد. وسوف نرى فيما بعد أنه ليس كل الوظيفيين يتفقون مع دوركايم في هذا الرأي.

(7) **ما هو الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟** يتمثل الغرض الأساسي من علم الاجتماع في تحليل وتفسير قيام المجتمع بأداء وظائفه بشكل طبيعي أو غير طبيعي. وهذا يتطلب دراسة علاقة مختلف أجزاء المجتمع بعضها ببعض، وعلاقة الأجزاء بالكل. إذ يمكن دراسة العلاقة بين التعليم والعمل، وكذا الإسهام (الضروري) لكل منهما في قيام النسق الاجتماعي ككل بأداء وظائفه. وقد أصر دوركايم على أن علم الاجتماع عليه أن يكتشف ويفسر العلاقة بين الوقائع الاجتماعية، على غرار اهتمام علماء الطبيعة بالوقائع الفيزيقية.

الماركسية (بنائية الصراع I)

(1) **مم يتكون المجتمع؟** يتكون المجتمع من طبقات في رأي ماركس. وتوجد طبقتان اجتماعيتان رئيسيتان في جميع المجتمعات، باستثناء أكثر أشكالها بساطة. وعلاقة الناس بوسائل الإنتاج هي التي تحدد الطبقة التي ينتسبون إليها. والطبقة الأقوى هي التي تملك وسائل الإنتاج (الأرض، المصانع)، أما الطبقة الأضعف فهي التي تبيع قوة عملها من أجل لقمة العيش. وفي المجتمع الرأسمالي (أي المجتمع الذي يقوم على اقتصاد المشروع الخاص) تكون الطبقة الرأسمالية (أو الطبقة البورجوازية كما أسماها ماركس) هي الطبقة الحاكمة، والطبقة العاملة (أو البروليتاريا) هي الطبقة الخاضعة. وبلغة أخرى فإن رجال الأعمال يتحكمون في العمال من وجهة نظر ماركس.

(2) **كيف يقوم المجتمع بأداء وظائفه؟** يقوم المجتمع بأداء وظائفه- في رأي ماركس- من خلال الصراع الطبقي أساساً. فكل طبقة تسعى بالطبع إلى تحقيق مصالحها، وهذا يجرها إلى صراع مع الطبقات الأخرى. وقد ركز ماركس بصفة خاصة على الصراع بين الطبقة البورجوازية والطبقة البروليتارية في المجتمع الرأسمالي. وسوف نعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

(3) **لماذا تكون بعض الجماعات في المجتمع أكثر قوة من جماعات أخرى؟** الطبقة هي أساس القوة في رأي ماركس. وبعض الطبقات أكثر قوة من الأخرى؛ لأنها تحوز قدراً أكبر من الملكية والثروة، وهذا يزودها بالوسائل التي تمكنها من حماية ما

تحوزه والمحافظة عليه. وعلى عكس الوظيفيين لا يرى ماركس أن هذه الحالة حتمية وضرورية، فهو يعتقد أن الاشتراكية يمكن أن تحقق مشاركة أكثر عدالة في القوة والملكية والثروة.

(4) **ما الذي يسبب التغير الاجتماعي؟** يحدث التغير الاجتماعي نتيجة للصراع الطبقي. فالصراع الطبقي هو محرك التاريخ. وفي أواخر العصور الوسطى كان هناك صراع بين الارستقراطية والبورجوازية الصاعدة. وفي المجتمع الرأسمالي يكون الصراع أساساً بين البورجوازية والبروليتاريا. ويمثل انتصار الطبقة الجديدة منعطفاً إلى حقبة تاريخية جديدة، ومن ثم فإن بزوغ البورجوازية أدى إلى الولوج في الحقبة الرأسمالية. وهكذا يستمر الرأسماليون في بحثهم الدؤوب عن الموارد والأسواق، لدرجة أن النظام الراسمالي أصبح نظاماً عالمياً.

(5) **هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟** المجتمع في حالة صراع جوهري بين الطبقات، ومع ذلك يعترف ماركس بأن فترات النظام والتوازن الاجتماعيين يمكن أن تحدث، حيث يفتر خلالها الصراع الطبقي لفترة مؤقتة، وهذه الفترة تفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، والأقوياء أكثر من الضعفاء.

(6) **ما علاقة الفرد بالمجتمع؟** هناك مدرستان فكريتان رئيسيتان بين الماركسيين حول علاقة الفرد بالمجتمع، وهو ما يعكس غموضاً في أعمال ماركس نفسه. وتذهب المدرسة الأولى إلى أن الفرد لا حول له ولا قوة، لدرجة أنه لا يستطيع التأثير في حياته أو حياة الآخرين. ومن يعتنقون هذا الرأي ينظرون إلى الصراع الطبقي والثورة الاشتراكية على أنهما حتميان، بغض النظر عما يمكن للفرد أن يقوم به. ومع ذلك يرى بعض من الماركسيين أن هناك دوراً أكبر للفرد في المجتمع، إلا أنهم يرون أن المصدر الرئيسي لهوية الفرد يأتي من عضويته في الطبقة.

(7) **ما هو الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟** يهدف علم الاجتماع إلى وصف وتحليل وتفسير الصراع الطبقي. كما يرغب الماركسيون في تغيير العالم باتجاه ماركسي. ومع ذلك فقد تعرضت المجتمعات "الماركسية" في أوروبا الشرقية لأزمة وتغير في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ومن ثم بدأ البديل العملي

الرئيسي عن الرأسمالية في التفتت. ولا يعني ذلك أن التحليل السوسيولوجي الماركسي للرأسمالية مشوب كله بالأخطاء.

نظرية الفعل الاجتماعي (بنائية الصراع II): فيبر

(1) **مم يتكون المجتمع؟** ينشأ المجتمع من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يقصد به سلوك الناس الذين يرتبطون بعضهم ببعض عن وعى. ويقوم الناس بتشكيل النظم من خلال عملية التفاعل. ومع أن الناس تقوم بإنشاء مؤسسات مثل المدارس والمصانع ودور العبادة، فإن هذه المؤسسات تؤثر بدورها في الناس. ويعود ذلك في جانب منه إلى وجود ضغوط لمراقبة قواعد هذه المؤسسات وإجراءاتها.

(2) وقد انتاب فيبر شعور بأن ماركس بالغ في التأكيد على أهمية الجماعات الطبقية. ويعترف فيبر بأن الطبقات ذات أهمية، إلا أنه رأي أن ا لأحزاب السياسية وجماعات المكانة (الجماعات الاجتماعية، وجماعات الصداقة) قوى مهمة ومؤثرة في المجتمع، وليس من الضروري أن تعتمد هذه على الطبقة كما ادعى ماركس. وقد أكد فيبر كذلك على قوة التنظيمات الكبيرة أو التنظيمات البيروقراطية في التأثير على حياة الفرد.

(3) **كيف يقوم المجتمع بأداء وظائفه؟** تأتي إجابة فيبر عن هذا السؤال لتبرز وعيه بتأثير كل من الفرد على المجتمع، والمجتمع على الفرد. فهو من ناحية يؤكد أن الأفكار والمشاعر لدى الناس تؤدي في بعض الأحيان إلى إثارة الفعل والتأثير في التاريخ. فعلى سبيل المثال توجد بعض الشخصيات القوية والديناميكية - أو ما أسماها بالقيادات الملهمة (الكارزمية) (مثل المسيح أو نابليون) - يمكن أن تغير بالفعل من مسار الأحداث. ومن ناحية أخرى أدرك فيبر أن حياة معظم الناس تتشكل وتتحدد بواسطة المجتمع الذي يعيشون فيه، خاصة المؤسسات المباشرة التي يتعاملون معها مثل المدارس وأماكن العمل. وقد اهتم فيبر اهتماماً خاصاً بالمؤسسات الكبيرة في المجتمعات المعاصرة (مثل المصانع أو الأجهزة البيروقراطية الحكومية) التي تحد من مجال حرية الفرد وإبداعه. ويبدو أن ما كان يزعج فيبر

بدرجة أكبر من الوظيفيين، هو أن كثيراً من الناس يصيرون مجرد تروس في الآلات الكبيرة، إذا كنا بصدد الحديث عن العمل.

(4) **لماذا تكون بعض الجماعات في المجتمع أكثر قوة من جماعات أخرى؟** القوة أحد المفاهيم المحورية عند فيبر. وفي معالجته لهذه القضية جمع فيبر عناصر من علم اجتماع الإجماع وعلم اجتماع الصراع. فهو يتفق مع الوظيفيين على ضرورة أن يكون بعض الناس أكثر قوة من غيرهم، حتى يتمكن المجتمع من أداء وظائفه بكفاءة. ففي التنظيمات البيروقراطية الحديثة (الخدمة المدنية مثلاً) يوجد دوماً أفراد أكثر قوة على القمة، وآخرون أقل قوة في القاع، أي أن التنظيمات البيروقراطية منظمة بشكل هرمي. كما يتفق فيبر مع ماركس في أن الجماعات التي تحوز وضعاً قوياً في المجتمع تميل إلى استخدام وضعها في مصلحتها أساساً. ففي مجتمعات العصور الوسطى استخدم الملك والنبلاء القوة في خدمة مصالحهم، إلا أنهم استخدموها في بعض الأحيان من أجل الصالح العام.

(5) **ما الذي يسبب التغير الاجتماعي؟** يرى فيبر أن التغير الاجتماعي يمكن أن يحدث لأسباب عديدة. وبلغة أكثر دقة فإن التغير الاجتماعي متعدد العوامل وفقاً لتحليل فيبر. فالأفكار والاختراعات الجديدة والحروب، وصعود وأفول جماعات القوة والأفراد المؤثرين وغيرها من العوامل – كلها تسهم في التغير التاريخي وتعد جزءاً منه. وفي إصراره على تعدد أسباب التغير الاجتماعي رغب فيبر في أن يميز موقفه عن موقف ماركس، حيث رأى أنه – أي ماركس – قد بالغ في التأكيد على الصراع الطبقي كسبب للتغير.

(6) **هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟** اشتد الخلاف في الرأي بشأن قضية التوازن والصراع في المجتمع بين الوظيفية والماركسية، إلا أن تلك المسألة لم تشكل قضية هامة عند منظري الفعل الاجتماعي. وفي رأي فيبر أن المجتمع ليس بطبيعته في حالة توازن أم صراع، فوضع المجتمع يختلف من حالة إلى أخرى. وربما يسود المجتمع الاضطراب لعدة قرون، ثم يعاود الاستقرار لعدة عقود. وقد فضل فيبر أن يدرس حالات خاصة بدلاً من القفز إلى تعميمات حول ما هو "طبيعي".

(7) **ما علاقة الفرد بالمجتمع؟** تكتسب علاقة الفرد بالمجتمع أهمية محورية في نظرية الفعل الاجتماعي. وعلى الرغم من أن فيبر أدرك على نحو تام أن الأفراد يتأثرون بالمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ومكان العمل ووسائل الاتصال الجماهيري، إلا أنه لم ينظر إلى تحليل عمل هذه المؤثرات وتداعياتها على أنه الغرض الوحيد أو الأساسي من دراسة علم الاجتماع. إذ أن فهم المعاني التي يخبرها الأفراد في حياتهم الاجتماعية أكثر أهمية من مجرد تحليل ما يدفعهم أو يؤثر فيهم للتصرف على النحو الذي يتصرفون به. ومع أن فيبر أكد على أن الفعل الفردي تجربة فريدة يمر بها الفاعل الاجتماعي، فقد شعر أنه بمقدوره أن يصل إلى تعميمات بصدد الفعل الاجتماعي؛ لأن هناك في الواقع أنماطاً شائعة للسلوك الاجتماعي. فقد يتصرف الأفراد بطريقة عقلانية أو وجدانية أو مثالية، ومن الممكن أن يتم تصنيف أفعالهم على هذا النحو. وعلى الرغم من تأكيد فيبر على الخبرات والمعاني الفردية، إلا أنه التزم بعلم الاجتماع العلمي. ومع أن أعمال فيبر تندرج تحت علم الاجتماع البنائي، إلا أنه يعد أيضاً بمثابة الأب المؤسس لعلم الاجتماع التأويلي. وقد شاع المدخل التأويلي وتطور في أشكال متعددة في القرن العشرين.

(8) **ما هو الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟** يتمثل الغرض من علم الاجتماع في فهم وتفسير معنى الفعل والتفاعل الاجتماعيين.

المنظورات التأويلية

جرت محاولات أخرى – إلى جانب محاولة فيبر – هدفت إلى أن تجعل من المعنى والقصد الفرديين جزءاً لا يتجزأ من نظرية علم الاجتماع. وتشمل هذه المحاولات: التفاعلية الرمزية، الإثنوميثودولوجيا (المنهجية الشعبية)، والظاهراتية (وهي منظور فلسفي في أساسه). وتعد التفاعلية الرمزية – أو التفاعلية بلغة بسيطة – أكثر هذه المحاولات تأثيراً وأيسرها على الفهم. وسوف نناقش التفاعلية بقدر من الإسهاب، ثم نعرض باختصار – لاحقاً – للمنهجية الشعبية والظاهراتية.

التفاعلية

تبحث النظريات البنائية التي عرضنا لها في العلاقة بين الذات والمجتمع من زاوية تأثير المجتمع على الذات. أما أنصار التفاعلية فيتجهون في عملهم من الذات إلى خارجها، مؤكدين على أن الناس يؤسسون المجتمع. ويطلق على هذا المنظور في بعض الأحيان التفاعلية الرمزية؛ نظراً لتأكيده على أهمية المعاني الرمزية للاتصال، بما يشمله من لغة وإيماءات وإشارات. ويسلم أنصار التفاعلية تسليماً كاملاً بالقول بأن المجتمع يصنع الأفراد ويشكلهم، ومع ذلك فهم يعتقدون أن هناك فرصاً مستمرة للفعل الإبداعي (وهو المصطلح المفضل عند توماس W.I. Thomas، وهو من أوائل مناصري التفاعلية).

وقد تطورت التفاعلية بشكل رئيسي في جامعة شيكاغو خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين. ويعد عالم النفس الاجتماعي جورج ميد (1880-1949) أكثر أنصار التفاعلية تأثيراً.

ويصف ميد مرحلتين عامتين في نمو الذات: مرحلة اللعب الفردي Play Stage ومرحلة اللعب الجماعي Game Stage. وتكون علاقة الطفل بالآخرين قبل هاتين المرحلتين علاقة تقليد دون إدراك واع بمعاني الأفعال.

وفي المرحلة الأولى يبدأ الطفل بتجريب أدوار معينة مألوفة مثل دور الأب أو المعلم أو الطبيب. ويمثل "التظاهر" لدى الطفل أداة داخلية قوية للتعلم، ولكنها تكون محدودة. وفي هذه المرحلة لا يتجاوز الطفل ببصره الأدوار الفردية إلى رؤية أكثر عمومية للمواقف الاجتماعية. وكل ما يحاوله الطفل هو أن يقوم بأدوار آخرين مهمين شاهدهم عن قرب أو عن بُعد (وسائل الإعلام). وفي هذه المراحل المبكرة من التعلم يعرف الطفل بعض الأجزاء الهامة للكل دون أن يلم بالكل إلماماً كافياً.

وتشهد المرحلة الثانية تقدماً مزدوجاً. فالطفل - بلغة ميد - لابد له أن يلم باتجاهات جميع الآخرين المشتركين في اللعبة أو الموقف. وربما يلعب الأطفال المباراة الجماعية بطريقة سيئة، لأنه لم يتكون لديهم وعي بمختلف الأدوار في الفريق، أو لياقة كافية تناسب الأدوار الأخرى. وبالتدريج يصبح الطفل أكثر وعياً من الناحية

الاجتماعية - ليس بالألعاب فحسب - بل وبالمواقف الجماعية الأخرى، مثل تناول الوجبات والخروج للنزهة. ومع ذلك فإن النمو المتكامل للذات لا يتوقف وحده على الوعي بجميع أدوار الآخرين في موقف ما، وإنما يعتمد أيضاً على المقدرة على إدراك أن الجماعة والمجتمع المحلي أو المجتمع ككل يمارس ضبطاً على سلوك أعضائه. وبهذا المعنى أطلق ميد على الجماعة ككل مصطلح "الآخر العام" Generalised Other. وحينما يتعلم الطفل أن يأخذ في اعتباره اتجاه الآخر، عندها يصبح عضواً كاملاً في المجتمع. والحقيقة أن ميد يقول نفس ما يقوله بارسونز. فكلاهما يعترف بحاجة الطفل إلى أن يتعلم قواعد "اللعبة" أو قواعد المجتمع. وقد أولى ميد جانباً كبيراً من اهتمامه بقدرة الفرد على أن يلعب اللعبة بنشاط وإبداع. وهذا يتضح من بعض أفكاره التي نناقشها الآن والتي تكمل ما سبق مناقشته.

يقسم ميد الذات إلى الفاعل (الأنا الداخلي I) والمفعول (الأنا الخارجي Me). والأنا هي الجزء الإيجابي من الذات، أما المفعول فهو الجزء السلبي، أي هو الجزء الذي يؤثر فيه الآخرون (المهمون والعامون). [انظر شكل 1-1]

شكل 1-1

نموذج التفاعلية الرمزية عن التنشئة الاجتماعية

(والخبرة الاجتماعية بصفة عامة)

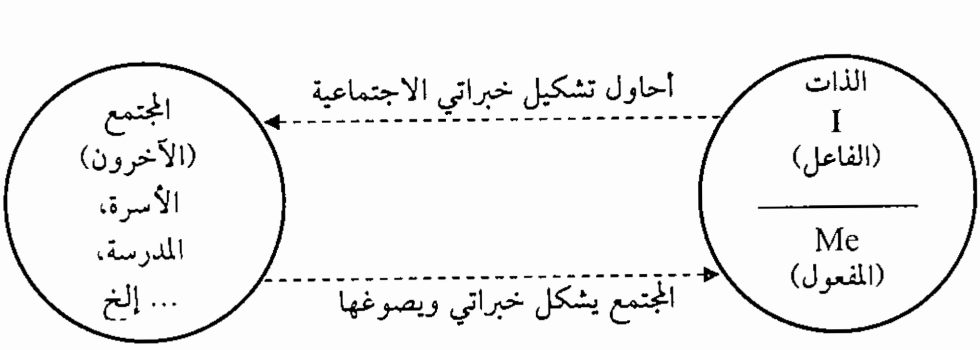

وقد استخدم تشارلز كولي - وهو زميل ميد - مصطلح "الذات العاكسة" Looking – Glass Self ليصف به كيف أننا نكوّن انطباعاً عن أنفسنا من خلال استجابات الآخرين. وعندما يصبح الفرد واعياً بالجزء السلبي من ذاته (المفعول)،

يكون عندئذ قادراً على أن يؤثر في نفسه بالتحكم فيها. وبلغة ميد يصبح الفرد موضوعاً لذاته. ويمتد الوعي الإنساني إلى أشياء أخرى وناس آخرين بالإضافة إلى ذات الفرد. واستخدم ميد مصطلح "الإيحاء بالإشارة" Making Indication لوصف عملية الوعي. ويمثل الإيحاء بالإشارة ركيزة من ركائز عملية صياغة المعاني والأفعال عند الإنسان.

وقد أكد ميد أكثر من كولي على أن "الأنا" يمكن أن تتحكم في الذات أو توجهها لا إلى الانصياع فحسب، بل إلى التصرف باستقلالية. وفي هذا يقول ميد: "الأنا تعطي الإحساس بالحرية والمبادأة". وقد أشار ميد إلى أن "الأنا" الديناميكية غالباً ما تطغى على الجزء السلبي (الامتثالي) في الناس المبدعين، مثل الفنانين والموهوبين في الألعاب الرياضية، ولكننا نمر جميعاً بلحظات من الإبداع (أو لحظات نشعر فيها بالإبداع). وقد قدم ميد إسهاماً رائعاً إلى العلم الاجتماعي من خلال إطاره التحليلي، الذي يمكن أن نرى فيه الفاعل الاجتماعي يتصرف بطريقة لا يمكن التنبؤ بها، ولا نتيقن من تداعياتها في الغالب.

ويتضح وعي ميد بكل من القيود المفروضة على التفاعل الاجتماعي والإبداع فيه من تحليله للغة، وهو أحد الملامح المحورية للتفاعلية الرمزية. واللغة هي المحرك الرئيسي للاتصال الاجتماعي، وهدفها هو التعبير عن المعنى. ويكون الطفل الصغير في بداية حياته مجرد موضوع للاتصال اللغوي، ولكنه يبدأ بالتدريج في استخدام اللغة لأغراضه الخاصة. وقد رفض ميد بشدة الفكرة القائلة بأن اللغة ببساطة هي ضرب من ضروب التقليد (باستثناء ما يحدث مع الببغاء). فكل المعاني تقريباً التي يبتغيها الفرد للتعبير متاحة في مفردات معظم اللغات. ومع ذلك فإن العلماء والشعراء – رغم أنهم يتحركون في حدود المتاح من المعنى واللغة – يبتدعون كلمات وصياغات لغوية جديدة. وهذا هو الهدف من اللغة، أي أنها توفر الرمزية الدالة على معنى. وتظهر رموز لفظية جديدة عند الحاجة إليها.

ونظراً لأن الاهتمام الرئيسي لمنظري التفاعلية الرمزية ينصب على الاتصال الدال على المعنى، فإنهم يولون اللغة جل عنايتهم. ويؤكد هؤلاء المنظرون مراراً وتكراراً على أن الناس – بوساطة اللغة – يتفاوضون حول الأدوار الاجتماعية

المتعددة المتوقع منهم القيام بها. وهذا يعني أن هؤلاء الناس يتفاوضون مع الآخرين - خاصة في مواقع السلطة - حول كيفية قيامهم بأداء هذه الأدوار على نحو تام.

وهذا ما يقودنا إلى مفهوم "النظام التفاوضي" Negotiated Order. فعلى سبيل المثال ستطيع بعض الطلاب أو العمال أن ينجزوا أعمالاً أقل من أقرانهم دون أن ينالوا عقاباً؛ لأنهم تمكنوا بمرور السنوات من التفاوض مع رؤسائهم على مستوى أدنى من الإنجاز. وربما يكون هناك آخرون حاولوا ذلك، ولكنهم فشلوا لسبب أو لآخر. ومن هنا يعكس النظام الموجود الجوانب المركبة والتفاوضية للتفاعل. وعلى نحو مماثل لاحظ منظرو التفاعلية أن مختلف الأفراد يفسرون نفس الدور بطرائق مختلفة، وينظر هؤلاء المنظرون إلى الأدوار على أنها أقل تماسكاً مقارنة بما يدعيه الوظيفيون. ويمكن أن نتحقق من ذلك بإلقاء نظرة على حجرة الدراسة أو قاعة المحاضرات حيث نجد أن دور الطالب يمكن تفسيره بطرائق عديدة: مختلفة ومتعارضة.

وقبل أن نختم هذا الجزء نحتاج إلى توضيح مدخل منظري التفاعلية إلى تحليل النظم الاجتماعية. فالنظام - بالنسبة لهؤلاء المنظرين - ليس شيئاً منفصلاً عن الناس الذين صاغوا بناءه، وهو - أي النظام - محصلة للتفاعل، وهذا ينطبق على الأسرة والمدرسة وجماعة الأقران. وأي نظام يمكن النظر فيه - في حقيقة الأمر - على أنه محصلة للتفاعل بين الناس الذين يتألف منهم.

ويمكن الكشف عن ماهية نظرية التفاعل الرمزي المعاصرة بالاستشهاد بالاستعارات التي استعان بها منظرو هذه النظرية لوصف الحياة الاجتماعية. فقد قارن إرفنج جوفمان التفاعل الاجتماعي بالأداء المسرحي، وأعطي إيريك بيرني - مؤسس التحليل النفسي للتفاعل - عنواناً لأحد مؤلفاته "الألعاب التي يلعبها الناس" Games People Play. وبالنسبة لجوفمان يكمن الفرق الرئيسي بين أداء الفعل في المسرحية وأداء الفعل في الحياة في أن هناك مجالاً لتفسير الدور في الحياة ذاتها. فالفاعل الاجتماعي غير مقيد بنص، ويمكن له أن يرتجل بطلاقة. ويعترف جوفمان أن التغير الاجتماعي يعتمد اعتماداً كبيراً على مثل هذا الارتجال الإبداعي. ومع ذلك يبقى التشابه الأساسي موجوداً بين المسرح والحياة. وقد اتخذ جوفمان لنفسه نموذجاً مسرحياً للتفاعل الاجتماعي. فالحياة الاجتماعية - شأنها في ذلك شأن المسرحية - يتم

تاليفها، وهي - أي الحياة الاجتماعية - صياغة بشرية ذات معنى وواقع يضفيه عليها الإنسان.

نقد التفاعلية

هناك انتقادان مرتبطان وُجها إلى التفاعلية في هذا الصدد. وأول هذين الانتقادين أن هذا المنظور لم يهتم اهتماماً كافياً بالقضايا الكبرى (الماكرو) المرتبطة بالقوة والبناء، على الرغم من تأكيد هذا المنظور على التفاعل بين الذات والمجتمع. فعلى سبيل المثال لم تكن مسألة أي جماعة أو طبقة هي التي تحكم المجتمع مسألة محورية بالنسبة للتفاعلية. وربما يكون المسار الذي يسلكه هذا المدخل في النظر في الذات خلال التفاعل مع الآخرين هو الذي أفقده الاتجاه قبل أن يصل إلى قضايا السيطرة والقوة التي تؤثر في ملايين الناس. ومع ذلك فسوف نرى أن التفاعلية نفذت باقتدار إلى قضايا القوة والسيطرة على مستوى الجماعة أو التنظيمات الصغيرة. ومن ثم أصبحت التفاعلية أساسية في فهم تفاصيل عملية التفاعل بين المعلم والطالب، ووصم بعض الأفراد بالانحراف.

وثاني الانتقادين الموجهين إلى التفاعلية أنها تعاني من نزعة تفاؤلية ليبرالية ساذجة. ومن الواضح أن هذا الانتقاد لم يأت من المناقشة السابقة للمفاهيم الأساسية عند ميد، بل إن أنصار التفاعلية في شيكاغو يميلون إلى الاعتقاد بأنه مع التسليم بحرية التفاعل والتعلم من خلال الخبرة، فسوف يصل الناس إلى نتائج عقلانية وإنسانية، ومن ثم يؤسسون مجتمعاً عقلانياً وإنسانياً. وتعكس هذه الرؤية ما ساد في القرن التاسع عشر من اعتقاد في التقدم ومن حلم أمريكي في الإنجاز الفردي والمجتمعي. ومن الطبيعي أن تكون هذه النظرة إلى الطبيعة الإنسانية نظرة صادقة مثلها في ذلك مثل تأكيد الوظيفية المحافظة على الحاجة إلى القسر والضبط، ووجهة النظر الكئيبة لدى الماركسيين بأنه من الطبيعي أن يعمل الناس أولاً وأخيراً على تحقيق مصالحهم الذاتية (الطبقية).

ولم يتصدى منظرو التفاعلية بعد الحرب العالمية الثانية للدفاع عن النزعة التفاؤلية لأسلافهم. ففي رأي جوفمان ومنظر الانحراف هوارد بيكر أن الشخص غير

العادي - وليس الشخص العادي - هو البطل الذي يمكنه أن يتحدى المجتمع. وإذا كان هذا التوجه يلفت الانتباه إلى نقد النزعة الرومانسية، فإنه يعد بمثابة ترياق للنزعة الامتثالية في المنظورات البنائية.

المنهجية الشعبية (الإثنوميثودولوجيا)

تأسست المنهجية الشعبية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات على يد عالم الاجتماع هارولد جارفينكل. ويصف هذا المصطلح على نحو دقيق ما يدل عليه هذا المدخل، حيث يعني المناهج التي يستخدمها الناس تحديداً لابتداع المعنى والنظام في الحياة الاجتماعية. ويرى جارفينكل أن المنهج الأساسي الذي يستخدمه الفاعلون الاجتماعيون لابتداع المعنى هو "الاستنتاج الفطري" Commonsense Reasoning. كما يذهب إلى أن الاتصال والاستنتاج المشترك بين الأشخاص يمكن أن يؤدي إلى تفسيرات مشتركة للخبرات، أي أن الناس يتوصلون إلى فهم مشترك للأشياء. ومن ثم فإن جماعات الناس من أعضاء هيئة المحلفين إلى المعلمين يطورون أساليبهم الخاصة بهم في التفكير والسلوك، وهذا ما يجب أن يتناوله علماء الاجتماع بالدراسة.

ويؤكد جارفينكل على أن النظام الاجتماعي يتأسس ويعاد تأسيسه من خلال قيام الفاعلين بالاستنتاج والاتصال، وليس هذا النظام محصلة معايير مفروضة من الخارج. واستنبط جارفينكل مجموعة من المواقف "الطبيعية" التي لا تتحقق فيها التوقعات العادية للمشاركين، ومع ذلك فإنهم يستمرون في محاولة للخروج بمعنى لما يحدث. وفي موقف آخر يقوم المرشد الطلابي بتقديم إجابات اعتباطية تماماً إلى طلابه، ومع ذلك يسعى الطلاب إلى إضفاء معنى ونظام على هذا الهراء. وتعد وجهة نظر جارفينكل في النظام على أنه عملية تفاوضية - وليس شيئاً مفروضاً من الخارج - بمثابة إسهام حقيقي في علم الاجتماع، وهو ما كان له تأثير ضخم على التحليل التنظيمي والمؤسسي.

نظرية التشكيل البنائي: تجاوز ثنائية البناء / التأويل

لا توجد نظرية واحدة من النظريات التي عرضنا لها حتى الآن ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين. وكثير من هذه النظريات يتراوح عمرها بين 50 و100

سنة. وثمة مخاوف من أن يفضي الاستعراض السابق للتطورات المبكرة لنظرية علم الاجتماع إلى صورة مضللة عن حالة نظرية علم الاجتماع اليوم. فقد تطورت هذه النظرية حتى الستينيات - وربما بعدها بقليل - باعتبارها حرباً عنيفة بين المنظرين البنائيين - خاصة الوظيفية والماركسية - والنظريات التأويلية. وتؤكد النظريات البنائية على أن المجتمع شيء خارج عن الفرد يؤثر في سلوكه بل ويحدد هذا السلوك. وهذه العوامل الخارجية هي البناء الاجتماعي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤكد النظريات التأويلية على الفعل الفردي الذي له معنى وهدف. ويشار إلى هذا التعارض بـ"المدخل الثنائي" الذي له قطبان على أحدهما البناء وعلى الآخر الفعل. وعلى الرغم من اعتراف أبرز علماء الاجتماع بجدوى هذا القطب أو ذاك لموضوع العلم، فإن الانطباع العام عن علم الاجتماع أنه علم شديد الانقسام.

وقد ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين عدة محاولات لتنظير العلاقة بين البناء والفعل بطريقة تتجاوز مقولة أن البناء والفعل متعارضان. وسوف نناقش بعض تلك النظريات لاحقاً، إلا أننا نكتفي هنا بعرض مختصر لأشهرها، وهي نظرية التشكيل البنائي Structuration Theory عند أنتوني جيدنز.

يذهب جيدنز إلى أنه بدلاً من التفكير في البناء والفعل على أنهما اثنان، فإنه يتعين علينا أن نفكر فيهما على أنهما جانبان لنفس الظاهرة - أي الازدواجية بدلاً من الثنائية. ويتضمن مفهوم ازدواجية البناء عند جيدنز كلاً من البناء والفعل (على الرغم من أنه لم يستخدم مصطلح الفعل استخداماً مباشراً). ولن يوجد البناء الاجتماعي ما لم يؤسسه الفعل الإنساني، إلا أن هذا الفعل يتطلب بناءاً اجتماعياً ليحدث فيه. وسوف يتضح ذلك عندما نشرح ما يعنيه جيدنز بـ"البناء".

يعني جيدنز بالبناء القواعد والموارد (الوسائل المادية والثقافية التي تمكن الناس من القيام بالفعل). ومن ثم فإن المدارس والمصانع وغيرها من المؤسسات الاجتماعية لها قواعدها ومواردها، ويؤدي استخدام هذه القواعد والموارد إلى إعادة إنتاج هذه المؤسسات. ولا تعيد المدارس والمصانع إنتاج نفسها، فالناس أو الفاعلون هم الذين يعيدون إنتاجها. ويعيد الناس إنتاج مؤسسة ما في الزمان والمكان باستخدام القواعد والموارد المؤسسية. ومن ثم لا يوجد البناء الاجتماعي مستقلاً عن الفعل الإنساني

الذي يؤسسه. ولذلك فإن مراقبة القواعد المدرسية واستخدام الموارد المدرسية، وكذا استخدام القواعد الموجودة في المصنع والشركة - كل ذلك يعبر عن التشكيل البنائي، وهو المصطلح الذي استخدمه جيدنز ليشير إلى أن طبيعة البناء / الفعل هي الممارسة. فالممارسة الاجتماعية هي البناء والفعل في آن واحد.

ويحسن بنا أن نعطي مثالاً آخر نوضح به نظرية جيدنز في التشكيل البنائي. وهذا المثال عن روبيرت ميردوخ قطب الإعلام، والشركة الدولية للأخبار INC التي يمتلكها. وليس من الصعب أن نفكر في ميردوخ باعتباره فاعلاً قوياً، فهو المالك الذي بيده تعيين وفصل المحررين في التليفزيون والصحافة. وما ينبغي أن يكون واضحاً الآن أن قواعد الشركة الدولية للأخبار ومواردها - أي بناؤها - هي التي تمكن ميردوخ من أن يتصرف بقوة. وفي قيامه بهذا الفعل فإنه يعيد إنتاج (أو يعيد تشكيل) الشركة. وقد يشترك آخرون في هذه الشركة في عملية التشكيل البنائي، إلا أن ميردوخ وحده في موقع أفضل من منظور القواعد والموارد (النقود، القوة... إلخ). وكما يتضح من هذا المثال، فإنه من البساطة أن نربط مفهوم التشكيل البنائي عند جيدنز بمفهوم عدم المساواة.

وإذا كنا قد عرضنا لنظرية التشكيل البنائي عند جيدنز، وذلك لأنها نظرية مهمة في علم الاجتماع، ولأنها تعكس اتجاهاً قوياً في علم الاجتماع المعاصر إلى تجاوز ثنائية إما المدخل البنائي أو المدخل التأويلي. وهناك محاولة أخرى قام بها فوكوه - وهو من أنصار ما بعد البنيوية - للتحلل من ثنائية البناء / الفعل.

أهم المؤثرات المعاصرة في علم الاجتماع

إذا كان علم الاجتماع قد تطور من خلال المنظورات الرئيسية التي ناقشناها آنفاً، فإن هناك مجموعة من الحركات المعاصرة التي تضرب بجذورها خارج حدود علم الاجتماع كان لها تأثير ضخم على تطوره. ومن أكثر هذه الحركات تأثيراً نذكر: النسوية، والنزعة المعادية للعنصرية، واليمين الجديد (التاتشرية)، والحركة البيئية أو الحركة الخضراء. كما نناقش الآثار المحتملة لأفول الشيوعية على علم الاجتماع الماركسي وظهور منظور راديكالي بديل عنه.

النسوية: Feminism

كان النساء في الخمسينيات في وضع ثانوي وتابع للرجال داخل منظومة علم الاجتماع. ولا نبالغ إذا قلنا أن النساء كن مختفيات من هذا العلم. وما ندعيه ينطبق على أصحاب القوة والنفوذ في علم الاجتماع - وأغلبيتهم من الرجال - ومحتوى موضوع هذا العلم وعرضه بلغة "ذكورية" واستشهادات من عالم يسوده الرجال. وقد أصبح علم الاجتماع أكثر انفتاحاً على التغير مقارنة بمعظم جوانب المجتمع قياساً بالنوع الاجتماعي (العلاقات الرجالية / النسائية).

ولا يزال العالم اليوم يهيمن عليه الرجال، ولكن يبدو أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في نسبة النساء اللاتي يتمتعن بوضع ومكانة متميزتين في علم الاجتماع مقارنة بالعلوم الأخرى، وذلك على الرغم من أنهن يشكلن أقلية. وبتأثير الحركة النسوية أصبح محتوى موضوع علم الاجتماع وعرضه يمر بتغير جذري (راديكالي) بل بتغير ثوري. ومن المؤكد أن معظم الكتب المدرسية في علم الاجتماع وغالبية المؤلفات فيه تُكتب الآن بلغة مصطبغة بالنوع الاجتماعي. وثمة اتجاه قوي نحو "تأنيث" محتوى علم الاجتماع. فالعلاقات النوعية Gender Relations - وما يرتبط بها من تحرير المرأة- تشكل موضوعاً في حد ذاته، إلا أن قضية النظام الأبوي (هيمنة الرجال) ومشكلات المرأة وأولوياتها أصبحت الآن جزءاً من كل موضوع من موضوعات علم الاجتماع. وقد جعل البحث وصياغة المفاهيم والتنظير في هذا السياق من علم الاجتماع علماً أكثر تنويراً وتحريراً لكلا الجنسين.

النزعة المعادية للعنصرية: Anti-Racism

النزعة المعادية للعنصرية واحد من مصطلحات عديدة يمكن استخدامها للإشارة إلى حركات الاحتجاج على العنصرية ومناصرة المساواة العنصرية، والتي أصبحت من الملامح المميزة لعالم ما بعد الحرب. وإذا نظرنا إلى هذه الحركات نظرة كلية فسوف نجد أن لها بُعْدَين: ثقافي وبنائي. فمن الناحية الثقافية أكدت تلك الحركات على واقع الإنجاز الذي يحققه السود - وهو موضوع أغفلته المناهج الدراسية الرسمية بما فيها علم الاجتماع - واحتجاجها على التفرقة العنصرية بالهجوم على

الأنماط الجامدة والدعابات التي تسخر فيها الأعراق من بعضها البعض. وقد حاول كثير من علماء الاجتماع أن يحرروا موضوع العلم من العنصرية، وحدث نفس الشيء في مجالات أكاديمية أخرى مثل التاريخ. وقد تزايد الاهتمام بحركات السود والقضايا المتعلقة بثقافة السود وعلاقتها بثقافة البيض، ومع ذلك لا تزال هناك قضايا كثيرة بحاجة إلى التحليل.

ويركز البُعد البنائي للنزعة المعادية للعنصرية على افتقاد السود للقوة في المؤسسات: الاقتصادية والتعليمية وما إليها. وبهذا المعنى أصبحت العنصرية المؤسسية مفهوماً مقبولاً في علم الاجتماع. وهناك جدل حول ما إذا كان علماء الاجتماع يطبقون القيم المعادية للعنصرية تطبيقاً مؤثراً على تنظيم علم الاجتماع. فهناك أقلية من السود تحتل مواقع مهمة في علم الاجتماع مثلما هو الحال في المهن الأخرى. ويستثنى من هذا علم الاجتماع العنصري نفسه، وإن كان ذلك يعزز من الأنماط الجامدة عن السود.

اليمين الجديد: The New Right

تقوم فلسفة اليمين الجديد في جوهرها على الاعتقاد في شكل خاص من أشكال الفردية، وشك مضاد في سيطرة الدولة وتدخلها. ويعد فلاسفة اليمين الجديد (أمثال روجر إسكروتون) وساسته (مثل نورمان تيبيت) أفراداً راديكاليين، بمعنى أنهم يؤمنون بأقصى حرية ممكنة للفرد. وقد وجدت هذه الأيديولوجية أبرز تطبيق مؤثر لها في مجال الاقتصاد، حيث أصبح لمدخل "السوق الحرة" تأثير على نطاق عالمي في العقد الماضي أو نحوه. ومع ذلك فإن اليمين الجديد يعد حركة أخلاقية وثقافية تعادل مضمونها الاقتصادي. واتخذ خطاب اليمين الجديد حماساً إحيائياً من حين إلى آخر، وهنا يلاحظ إعادة إحياء اليمين الجديد منذ انحسار مده في الستينيات. ويؤمن اليمين الجديد إيماناً راسخاً بأن الرأسمالية هي النظام الاجتماعي - الاقتصادي الوحيد الذي يجيز الحرية الفردية.

وقد أخذ تأثير الفكر اليميني الجديد على علم الاجتماع بعض الوقت حتى يؤتي ثماره. ففي أواخر الثمانينات كتب ديفيد مارسلاند منتقداً ما ارتآه تحيزاً واضحاً

للجناح اليساري في المؤلفات المدرسية في علم الاجتماع، مع أنه لم يطرح تفسيراً سوسيولوجياً عاماً يحتوي منظورات اليمين الجديد. وقد طرح بيتر سوندرز هذا التحليل في كتابه "الطبقة الاجتماعية والتدرج الطبقي" وأفضلية هذا التحليل على التحليلات الأخرى. ومع ذلك مازلنا بحاجة إلى رؤية الأثر الكلي المحتمل للفكر اليميني الجديد على علم الاجتماع، وما إذا كان ذلك سيؤدي إلى ظهور مدرسة اليمين الجديد في علم الاجتماع أم لا.

تأثير أفول الشيوعية على علم الاجتماع الماركسي

ربما تكون الآثار المترتبة على انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في علم الاجتماع الماركسي تأثيرات عميقة، إلا أنه من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الثقة في علم الاجتماع الماركسي أو التخلي عنه كلية. فعلم الاجتماع الماركسي يختلف اختلافاً تاماً عن الممارسة الشيوعية: السياسية والاجتماعية، فهو - أي علم الاجتماع الماركسي - بمثابة نظرية عن المجتمع، وأغلب تطبيقاتها التفصيلية تنسحب على المجتمع الرأسمالي. ويمكن أن ننظر في التحليل الماركسي للرأسمالية كشيء منفصل تماماً عن محاولات بناء المجتمعات الشيوعية. وقد أوضح الكاتب المكسيكي أوكتافيو باز هذه النقطة بقوله: "إن فشل الشيوعية في تقديم إجابات مقنعة لمسائل المجتمع لا يعني أن تلك المسائل خاطئة". وتستمر الماركسية في طرح تفسيراتها وتعقيباتها على الفقر واللامساواة، والفساد السياسي الحضري، وتزايد الجريمة، وصعود ثقافة الاستهلاك في المجتمع الرأسمالي.

ولا يمكن لعلم الاجتماع الماركسي - مع هذا - أن يظل منظوراً نقدياً فحسب، لا يستجيب للأحداث التاريخية. وفي تقديري أن فشل الشيوعية السوفيتية (أو شيوعية القرن العشرين) يقدم درسين لم يتعلم منهما الماركسيون بعد، أولهما أن الشيوعية والاشتراكية لابد أن تكون ديموقراطية. فالشمولية (مذهب تجميع السلطة) شر بشري لا يمكن المخاطرة به مرة ثانية. ولابد أن يكتسب النقد الماركسي للرأسمالية قدراً أكبر من الصلابة والإقناع إذا كان لديه المزيد الذي يقوله بشأن الديموقراطية والمشاركة.

وثاني هذين الدرسين أنه أصبح من البديهي الآن أن الأسواق الحرة عليها أن تعمل لتوفير معظم السلع والخدمات من منطق الاختيار والكفاءة (هذا على الرغم من أن التعاونيات وكذا المشروعات الرأسمالية بوسعها أن تتنافس في الأسواق الحرة. وأن هناك بعض السلع أو الخدمات - مثل الصحة - لابد من توفيرها على أساس الحاجة بدلاً من القوة الشرائية للفرد). وربما تكون الشيوعية التي تتسم بالديموقراطية وترحب بالأسواق الاقتصادية شيئاً لا يختلف عن الاشتراكية الديموقراطية. وإذا تقبل علم الاجتماع الماركسي هذه الفرضيات، فسوف يبدأ في فقدان سماته المميزة له، ويتم احتواؤه في منظور أو مدخل سوسيولوجي راديكالي أكثر عمومية.

علم الاجتماع الراديكالي: Radical Sociology

هناك إدعاء قوي مؤداه أن الماركسية لم تعد في الواقع هي علم الاجتماع البديل الرئيسي عن علم الاجتماع الوظيفي / الرأسمالي. فقد اتضح لنا مما سبق أن جانباً كبيراً من علم الاجتماع ظهر منذ الستينيات ليعكس المنظورات النسوية والمعادية للعنصرية. أضف إلى ذلك أن معظم التحليلات السوسيولوجية لعدم المساواة الطبقية لم تقم على افتراضات ماركسية رصينة (وهي الافتراضات التي اختلف بشأنها الماركسيون في كل الأحوال). وأصبحت أضلاع مثلث عدم المساواة (النوع الاجتماعي، السلالة، الطبقة) هي محور اهتمام ما يمكن أن نطلق عليه: "علم الاجتماع اليساري الراديكالي". وإذا قبلنا الادعاء بوجود علم اجتماع راديكالي عام، فإن ثمة اتجاهاً واضحاً لدى علماء الاجتماع المهتمين بضلع واحد من هذه الأضلاع الثلاثة أن يهتم أيضاً - بدرجة أو بأخرى - بالضلعين الآخرين.

ومن الخصائص الأساسية لعلم الاجتماع الراديكالي أنه ينتقد اللامساواة في المجتمع الراهن، وأنه يهتم بإمكانية تغييرها. وقد عبر عن هذه الخصائص تعبيراً واضحاً هوارد شيرمان وجيمس وود في كتابهما "علم الاجتماع: المنظورات التقليدية والراديكالية" بقولهما:

"يحاول علم الاجتماع الراديكالي أن ينظر في الترتيبات الاجتماعية من منظور الجماعات المضطهدة مثل الفقراء، والعاطلين، والعاملين، والسود، والأقليات الأخرى، والنساء. ومن هذا المنطلق ينصرف علم الاجتماع الراديكالي بعناية إلى

المؤسسات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي، حيث يهتم بكيفية وصول تلك المؤسسات - اجتماعية وسياسية واقتصادية - إلى أشكالها الحالية، ومن هم المستفيدون منها، وعما إذا كان التغير الجذري في المجتمع ممكناً وضرورياً. وأخيراً يهتم علم الاجتماع الراديكالي بالبدائل المحتملة للتنظيم الاجتماعي الحالي".
(Sherman & Wood, 1982: Preface)

ولابد لنا أن نضيف أن علم الاجتماع الراديكالي عليه الاهتمام بالحرية الإنسانية قدر اهتمامه بتحقيق مزيد من المساواة. إن فشل الشيوعية في أوروبا الشرقية - خاصة في مجال الاضطهاد وإنكار الحقوق الإنسانية والمدنية - يجب أن يوضح أن أية محاولات لتحقيق مزيد من المساواة على حساب الحريات الأساسية لن تحقق لا هذا ولا ذاك. ولابد من وجود تحليل رصين للعلاقة بين الحرية والمساواة، وللتوازن المطلوب بينهما.

وأخيراً فإن اهتمام علماء الاجتماع الراديكاليين بالاضطهاد واللامساواة اهتمام يتزايد على المستوى الكوني لا على المستوى الوطني الضيق، وهذا ما يعكس الطبيعة المتشابكة للمجتمع الكوني. وسوف نعالج هذه القضية باختصار في الجزء التالي.

النزعة البيئية: Environmentalism

برز الوعي بالبيئة والاهتمام بها خارج نطاق علم الاجتماع، شأنه في ذلك شأن الحركات الأخرى التي ناقشناها من قبل. والحقيقة أن علم الاجتماع - حتى وقت حديث - كان أبطأ في تجسيد منظور بيئي مقارنة بالمنظور النسوي أو المنظور المعادي للعنصرية على سبيل المثال. وتفسير ذلك مرده أنه إذا كانت النسوية والنزعة المعادية للعنصرية تركز على جماعات اجتماعية بعينها، فإن حالة البيئة ليست من شأن أية جماعة على وجه الخصوص، مع أن البيئة تؤثر في كل فرد.

ومع ذلك فقد مست النزعة البيئية علم الاجتماع مساً وثيقاً في مجال التغير الاقتصادي وما يرتبط به من تغير اجتماعي. ومن هنا تزايد اهتمام علماء الاجتماع بتحليل الاستثمار الاقتصادي من عدمه في بريطانيا وعلى المستوى الدولي من حيث تأثيره على الناس من جانب، وعلى البيئة من جانب آخر. وتركز تحليلات المجتمع المحلي الآن على استقرار الناس في سياقات بيئية وكذا سياقات اجتماعية، وكلاهما

يرتبط بالتنمية الاقتصادية أو انعدامها. ولذلك يُنظر في انحسار المناطق الحضرية الداخلية واحتمالات إعادة إحيائها على أنها قضية معقدة: اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويعني الفساد الحضري: البطالة، وبيئة صناعية متدهورة، وانعدام الفرص، والفساد الأخلاقي، والاستياء. ولسنا واضحين بعد على ما يعنيه إعادة إحياء هذه المناطق.

ويحدث التكامل في التحليلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال التنمية والتخلف الدوليين. فهناك وعي متزايد – على سبيل المثال – بأن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع أن تسحق المجتمعات المحلية، وما لم تسيطر الحكومات على تلك الشركات، فإنها قد تفعل ذلك دون أدنى مسئولية. هذا بالإضافة إلى تنامي الوعي بالتدمير البيئي الذي تحدثه التنمية الاقتصادية في بعض الأحيان ويترك أثره على الناس وكوكب الأرض، والوعي بالمخاطر الناجمة عن إهمال هذا التدمير وتركه كدين ثقيل للأجيال المقبلة.

العولمة: Globalization

يحاول علم الاجتماع أن يكيف نفسه ليتصارع مع العولمة المتسارعة. وتحدث هذه الظاهرة سياسياً (التحرك إلى مزيد من التعاون الأوروبي على سبيل المثال)، وثقافياً (عبور الإعلام والديانات الحدود الدولية)، واقتصادياً بطبيعة الحال. وقد واصل علم الاجتماع سعيه الدؤوب إلى تفسير هذه التغيرات في سياق "عالم متشابك" أو "قرية كونية" بلغة مارشال ماكلوهان.

النظريات البَعْدِّية: The 'Post' Theories

هناك أربع نظريات أساسية في علم الاجتماع اقترنت كل منها بكلمة "ما بعد" لتعني بداية شيء ونهاية شيء آخر. وهذه النظريات هي:

1. نظرية مجتمع ما بعد الصناعة. Postindustrial Society Theory
2. نظرية ما بعد الفوردية. Post – Fordist Theory
3. نظرية ما بعد البنيوية. Poststructuralism
4. نظرية ما بعد الحداثة. Postmodernism

تطورت نظرية **مجتمع ما بعد الصناعة** على يد دانيال بيل في كتابه "مجيء مجتمع ما بعد الصناعة: مغامرة في التنبؤ الاجتماعي" (1973). ويزعم بيل أن الإنتاج ونشر المعلومات حلا محل الإنتاج الصناعي كعملية اقتصادية محورية في المجتمعات الغربية. كما يرى أن طبقة جديدة من الخبراء المحللين والتكنولوجيين والمهنيين هي التي تدير المجتمع الآن. وكان بيل من أوائل من لاحظوا أن المجتمعات الغربية تحولت من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات، وأن المعرفة والثقافة أصبحتا أكثر أهمية من الأمور المادية في هذه المجتمعات.

ووفقاً لنظرية **ما بعد الفوردية** فقد حدث انحسار حاد في تنظيم الإنتاج القائم على نظام التجميع في شركات هنري فورد. ويذهب أنصار هذه النظرية - شأنهم في ذلك شأن بيل - إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أضحى له تأثير ضخم على تنظيم الإنتاج مما يتطلب عدداً قليلاً ومرناً من العاملين الأفضل تعليماً. ولاحظ مشايعو هذه النظرية أن الاتجاه نحو التنظيم الأكثر مرونة والأقل حجماً يحدث في ميادين أخرى عديدة بالمجتمع منها الحكومة ودولة الرفاه.

وتؤكد الانتقادات الموجهة إلى نظريتي مجتمع ما بعد الصناعة وما بعد الفوردية على أن هذه التطورات تحدث في النظام الرأسمالي، وهو الذي يشكلها، وأنها أدت إلى فقدان الوظائف، والاضطراب الاجتماعي. كما لوحظ أن هذه التغيرات ليست محصلة المسيرة الحتمية للتكنولوجيا والمعلومات، وأنه يمكن تحقيقها وتشكيلها تبعاً للأولويات الإنسانية.

وسوف نناقش بالتفصيل فيما بعد الاختلاف بين نظريتي **ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة**. ونشير إلى كليهما ضمن حركة "ما بعد الحداثة" التي ترتكز إلى عقيدتين أساسيتين إحداهما سلبية والأخرى إيجابية. وتتمثل الفكرة السلبية لما بعد الحداثة في أن فلسفات التقدم الماركسية والليبرالية - وهي فلسفات يوتوبية (خيالية) - مدانة بأن تقديراتها كانت خاطئة وساذجة. فقد قللت هذه الفلسفات إلى حد كبير من آثار تحطيم الكائنات الإنسانية لبعضها البعض وللعالم الطبيعي. ويقابل هذه الملاحظة الكئيبة الفكرة الإيجابية عن نظرية ما بعد الحداثة، وهي أن الناس (أفراداً وجماعات) - بتحررهم من أوهام الإيديولوجيات الكبرى - يستطيعون المضي قدماً في تنمية

هُوياتهم ومشروعاتهم. وفي غياب خطط كبرى يكون الناس أحراراً في وضع خططهم الخاصة.

ومن الأمور المتناقضة أن هذا الرأي لا يرتد بنا إلى ليبرالية خيالية بل إلى ليبرالية التسوية: احترام حرية الآخرين يستوجب أن نحد من حرياتنا، الآخرون لهم حق في التعبير عن هويتهم، لابد من قبول التعددية (التنوع) والاختلاف. ومن ثم فإن نظرية ما بعد الحداثة هي في جانب منها فلسفة متواضعة في الحذر المضاد للخيالية، وهي في حد ذاتها تتفق مع ضرب من ضروب الواقعية الخاضعة مع دخولنا الألفية الثالثة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتزامن هذه الفلسفة مع فترة من التجديد والفجائية والغرابة الثقافية.

شكل 1-2

علم الاجتماع: الاتجاهات النظرية والمؤثرات الرئيسية(*)

1870-1950 ← 1950 ← 1960 ← 1970 ← 1980/ 1990

الوظيفية — النسوية — اليمين الجديد

نظرية السوق

نظرية التحديث — العولمة

نظرية الفعل الاجتماعي ←

النزعة العادية للعنصرية

التفاعلية الرمزية — النزعة البيئية

المنهجية الشعبية — نظرية ما بعد البنيوية / نظرية ما بعد الحداثة

الماركسية ←

(*) التواريخ الواردة في هذا الشكل قُصد بها إعطاء فكرة تقريبية عن تطور ونمو اتجاه نظري معين أو مؤثر من المؤثرات الرئيسية فيه.

انماط المجتمع: التقليدي، والحديث، وما بعد الحديث

يكتنف تصنيف المجتمع إلى أنماط عامة عدة مشكلات. فهذا التنميط غالباً ما يكون مشبعاً بأحكام قيمية حول أي المجتمعات أكثر "تقدماً" أو "مدنية". ومن ثم فإن استخدام مصطلح "البدائي" لوصف المجتمعات المتأخرة يصعب قبوله؛ لأنه يحمل دلالات ساذجة عن "الهمجية" و"انعدام الحضارة".

وأياً كانت المشكلات التي تحيط بتنميط المجتمعات، فإن ذلك لم يوقف علماء الاجتماع عن بذل محاولاتهم في هذا الصدد. والحقيقة أنه يصعب على علماء الاجتماع تحاشي هذا الأمر، إذ أن مقارنة مختلف جوانب المجتمعات في مراحل مختلفة من تاريخها يعد أساساً لفهم كيفية عمل المؤسسات الاجتماعية وتغيرها. ومع ذلك فإن التنميط العام للمجتمعات الذي نعرض له فيما يلي (انظر شكل 1-3) لن يلقى اتفاقاً عاماً بين علماء الاجتماع. ونشير إلى بعض جوانب هذا الاختلاف بمصطلحات بديلة بين القوسين.

شكل 1-3

أنماط المجتمع

		أمثلة
تقليدي	أمي	
(ما قبل الصناعي)	متعلم	قبائل الزولو
		دول أوروبا في العصور الوسطى
↓ حديث		
(صناعي)		إنجلترا، 1900
(رأسمالي/ شيوعي)		الولايات المتحدة/ الاتحاد السوفيتي، 1950
ما بعد الحديث		الولايات المتحدة، 1996
(ما بعد الرأسمالية)		هونج كونج؟
(ما بعد الحداثة)		

المجتمع التقليدي

غالباً ما يشار إلى المجتمع التقليدي بالمجتمع قبل الصناعي؛ لأن مصطلح التقليدي يرتبط في بعض الأحيان بانتقادات مماثلة لمصطلح حداثي. ومع ذلك فإن مصطلح تقليدي – رغم بعض دلالات اللفظة السلبية – يفضله بعض علماء الاجتماع لأنه يشكل أساساً مفيداً للمقارنة مع المجتمع الحديث أو الحداثة. وتقوم المجتمعات التقليدية على قيم ومعتقدات راسخة، والدين – في الغالب – هو أساس هذه المجتمعات.

المجتمع الحديث (المجتمعات الرأسمالية / الشيوعية)

يتميز المجتمع الحديث وعصر الحداثة بارتقاء العلم والتكنولوجيا والتصنيع والبيروقراطية، والاعتقاد السائد (أو الأيديولوجيا) في إمكانية التقدم الإنساني والاجتماعي. وهذه الأيديولوجية لها جذورها في عصر التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر. ومع أن فيبر كان يساوره الشك في مسيرة التقدم، فقد كان بمثابة عالم الاجتماع الأكثر مسئولية عن تطوير نظرية المجتمع الحديث والبيروقراطية.

وفي العادة يفضل الماركسيون تصنيف المجتمعات الصناعية على أنها مجتمعات رأسمالية أو مجتمعات شيوعية بدلاً من استخدام مصطلح حديث لوصف كليهما. وفي رأيهم أن الحقبة الحالية يفضل وصفها بالحقبة الرأسمالية، وأن الشيوعية تمثل شكلاً بديلاً ممكناً من أشكال التطور المنبثق عن الرأسمالية.

ويعكس كثير من الاهتمام الحالي بالحداثة بين العلماء الاجتماعيين الحقيقة التي يؤمن بها الكثير منهم، وهي أن الحداثة إما أنها تمر بتغير جذري، أو أنها بدأت تزول لتحل محلها الحداثة المتأخرة أو ما بعد الحداثة.

وأياً كان الأمر فإن عديداً من علماء الاجتماع يشيرون إلى أن المجتمع الكوني يمر بتغير عميق.

المجتمع بعد الحديث (أو مجتمع ما بعد الحداثة أو مجتمع الرأسمالية المتأخرة)

ما هي – إذن – خصائص الحداثة المتأخرة – المصطلح الذي أطلقه أنتوني جيدنز على الفترة الحالية، أو ما بعد الحداثة كما يفضل آخرون أن يسموها بذلك؟ يزعم جيدنز أن إحدى خصائص الحداثة المتأخرة وجود وعي قومي بإخفاق الحداثة.

خاصة فيما يتعلق بالدمار الذي أحدثته بالبيئة وما يمثله ذلك من أخطار للجنس البشرى. ويرتبط بذلك انحسار الإيمان بالتقدم، والانصراف عن القضايا السياسية والقضايا العامة إلى الاهتمامات الفردية والشخصية. وعلى الرغم مما يتسم به هذا التحليل من عمومية وتفكير طموح، إلا أنه يعجز عن طرح نظرية ملائمة للحداثة المتأخرة.

وقد تطرق كريشان كومار إلى فهم المشكلة من خلال مصطلحه المفضل "مجتمع ما بعد الحداثة" بطريقة مختلفة. ويزعم كومار في كتابه "من مجتمع ما بعد الصناعة إلى مجتمع ما بعد الحداثة" (1995) أن النظريات "البَعْدِّية" الأربعة (نظرية مجتمع ما بعد الصناعة، ونظرية ما بعد الفوردية، ونظرية ما بعد الحداثة التي ضمنها نظرية ما بعد البنيوية) نظريات متكاملة إلى حد كبير. ويرى كومار أننا إذا نظرنا في هذه النظريات معاً، فإنها تشكل أساساً لنظرية متكاملة عن العالم المعاصر. وسوف نناقش أفكار كومار لاحقاً. ويكفينا هنا أن نستشهد من كتابه ما نستدل به على وجهة نظره في قوة هذه النظريات وعلاقتها بالحداثة:

"نحن نعيش في عالم مشبع بالإعلام والاتصال. وتتغير طبيعة العمل والتنظيم الصناعي بسرعة مثيرة. وقد وصلت المجتمعات الحديثة بالفعل إلى مرحلة أصبحت معها كثير من اتجاهاتها وفرضياتها الكلاسيكية موضع شك كبير، حتى ولو لم تكن تلك المجتمعات قد تخلت عن الحداثة."

(Kumar, 1995: 201)

يعترف كومار بانه من السابق لأوانه أن نخلص إلى أن هذه النظريات الجديدة سوف تحل محل النظريات الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تلك النظريات التي بنيت عليها إلى حد جزئي نظريات الحداثة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يكن ماركس وفيبر ودوركايم وميد من الأنبياء، وليست مؤلفاتهم "كتباً مقدسة"، بل هي قابلة للمراجعة النقدية والتطوير، بل والنبذ إذا تبين عدم ملاءمتها.

ويتفق كثير من الماركسيين المعاصرين مع منظري ما بعد الحداثة على أن الفترة الحالية فترة تغير ضخم وسريع تشهد على الانتصار الساحق للرأسمالية الذي شمل الكون بما في ذلك الصين وروسيا وحتى كوبا.

وقد حدثت العودة إلى الشيوعية في بولندا وغيرها من الدول الأوربية الشرقية عام 1989 في إطار انتخابات ديموقراطية وتعهد مستمر بالاستثمار من الدول الرأسمالية. ولذلك يميل الماركسيون إلى تسمية الفترة الحالية بالرأسمالية المتأخرة بدلاً من الحداثة المتأخرة أو ما بعد الحداثة. ومع ذلك فإن التحليل الذي قام به الماركسيون مثل جيمسون وهارفي للرأسمالية المتأخرة يتشابه كثيراً مع تحليل نظرية ما بعد الحداثة للتغير المتسارع للاتصال والثقافة والنزعة الاستهلاكية في العالم المعاصر. ومع ذلك نلاحظ أن أنصار نظرية ما بعد الحداثة يرون في هذه التغيرات إمكانية الاختيار والإبداع، في حين يرى فيها الماركسيون الثورة الرأسمالية والدافعية للربح.

أنماط المجتمع وأنماط التفسير الاجتماعي

يبرهن الشكل 1-4 على وجود علاقة قوية بين أنماط المجتمع - التقليدي، والحديث، وما بعد الحديث - والطريقة التي يفهم ويفسر بها أعضاء هذه المجتمعات معنى حياتهم وحياة الآخرين (أي تفسيراتهم الاجتماعية). ويميل الناس إلى تفسير حياتهم باستخدام أنماط النظريات السائدة في مجتمعاتهم (مع أن هناك استثناءات عديدة).

شكل 1 - 4

أنماط المجتمع والتفسيرات الاجتماعية

نمط المجتمع	الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي
تقليدي	سحري ديني
حديث	علمي عقلاني علمي اجتماعي
ما بعد الحديث	العلم والمنطق (متضمناً العلم الاجتماعي). ولكنه تفسير أكثر تأثراً بالقيم الأخلاقية والعاطفية والشخصية

الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي في المجتمع التقليدي

كانت أنساق المعتقدات في المجتمعات التقليدية - ولا يزال الباقي منها - يقوم على أساس من السحر أو الدين أو كليهما معاً. والدين يفسر المجتمع بالنسبة لمعظم الناس في هذه المجتمعات. ومن ثم فليس ثمة حاجة إلى وجود دراسة مستقلة للمجتمع أو علم الاجتماع. وقد تناقصت أهمية الدين في الغرب حيث أصبح العلم هو الأساس البديل للتفسير، وكان تأثير الغرب على كثير من المجتمعات التقليدية تأثيراً قاسياً ومؤذياً. وهناك جدل حول احتفاظ الثقافات الإسلامية والهندوسية والبوذية في الشرق الأدنى والأقصى بهويتها التقليدية الأصيلة في نضالها لاستيعاب المؤثرات الغربية. ومع ذلك فقد كان تأثير الغرب على الثقافات الأفريقية وثقافات الهنود الأمريكيين أكثر تدميراً وتمزيقاً. وينشغل الباحثون حالياً بدراسة هذه الآثار الجمعية-النفسية والثقافية - على هذه الشعوب.

الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي في المجتمع الحديث

يوجد اتجاه في المجتمعات الحديثة نحو التفسيرات العلمانية والعلمية لكل صور الوجود، وذلك على الرغم من تشبث بعض الناس برؤية دينية كلية للعالم والآخرين. ومن هؤلاء العالم إسحق نيوتن الذي استشعر مقدرته على الالتزام بالتفسيرات الدينية والعلمية للكون. وقد أوضحنا من قبل أن مؤسسي علم الاجتماع في القرن التاسع عشر حاولوا تأسيس علم للمجتمع (ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم افتقروا إلى منظور إنساني).

وليس من الغريب أن انشغل علماء الاجتماع المؤسسون انشغالاً كبيراً بوصف وتفسير التغير من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث. فقد وصف دوركايم الانصياع التلقائي من جانب أعضاء المجتمع التقليدي للمعايير والقيم والعلاقات الاجتماعية بـ "التضامن الآلي". وأطلق مفهوم "التضامن العضوي" على النسيج المعقد للعلاقات الاجتماعية في المجتمع الحديث. ويزعم دوركايم أن أساس التضامن العضوي هو تقسيم العمل الذي يعتمد فيه كل عامل في القيام بعمله على عمل الآخرين. كما وصف فرديناند تونيز - الذي كان معاصراً لدوركايم -

التغير من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث بأنه تغير من رابطة اجتماعية تقوم على المجتمع المحلي إلى رابطة تقوم على التعاقد (أي رابطة منظمة تقوم على المصالح المتبادلة).

وقد استخدم مؤسسو علم الاجتماع مناهج الحداثة (أي المنهج العلمي) في محاولتهم تفسير تطور المجتمع الحديث. وتطلع دوركايم وماركس بصفة خاصة إلى تأسيس علم للمجتمع. إذ حاول دوركايم توضيح "قواعد المنهج في علم الاجتماع" في كتاب يحمل نفس العنوان. ويبدو أن ماركس ادعى في بعض كتاباته أنه اكتشف المنطق العلمي للتطور التاريخي. وكان فيبر صارماً في إصراره على التحليل العلمي المحايد للمجتمع مع أنه سعى في منهجه إلى فهم المشاعر والمعاني لدى الناس. ويعتقد فيبر أن الصناعة الحديثة والبيروقراطية أفضت إلى التقدم المادي جنباً إلى جنب آثارها المجردة من الإنسانية.

ولم يكن فيبر لوحده في وعيه بالآثار السلبية للحداثة أو بجانبها المظلم (الأسود). فقد أوضح كريشان كومار أن الاحتجاج ضد تجاوزات الحداثة - الفحش الصناعي والاستغلال البشري - قديم قدم الحداثة ذاتها. وهذا الاحتجاج تم التعبير عنه بشكل أقوى في الفنون والآداب عنه في العلوم الاجتماعية. فقد شجب الشعراء الرومانسيون في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر إفساد الطبيعة (وهو ما نسميه الآن "البيئة") بالمصانع الشيطانية السوداء. كما اهتم ديكنز في أواخر العصر الفيكتوري بوصف الفساد الحضري وشجبه. وفي الأربعينيات من القرن الماضي عبر بيكاسو عن القوة التدميرية للتكنولوجيا العسكرية في إحدى لوحاته "تفجير جيرنيكا". وقد عبر علماء الاجتماع أيضاً عن حساسيتهم إزاء الجوانب الأخلاقية والعاطفية للتجربة الإنسانية، إلا أنهم لم يعكسوا ذلك في كتاباتهم. وربما يتغير هذا الوضع. ويبدو أن تأثير نظرية ما بعد الحداثة على علم الاجتماع سوف ينتج مجموعة من المفاهيم والمناهج التي تقرب علم الاجتماع قليلاً من القلب البشري.

الأنماط السائدة للتفسير الاجتماعي في مجتمعات ما بعد الحداثة

لا يزال النمط السائد للتفسير الاجتماعي أو السوسيولوجي في عصر الحداثة المتأخرة ينهض على التفسير العلمي الاجتماعي العقلاني. والحقيقة أن مجموعة

نظريات علم الاجتماع التي عرضنا لها باختصار آنفاً، والمناهج التي سنناقشها لاحقاً لا تزال تشكل عصب المشروع السوسيولوجي. ومع ذلك فثمة تغير حادث في اتجاه فهم الجوانب الأخلاقية والعاطفية والشخصية لأعضاء المجتمع وللمؤلفين في علم الاجتماع أنفسهم. ويمكن توضيح هذه النقطة باستعراض قائمة بعض محتويات مجلة "علم الاجتماع" Sociology ما بين أوائل 1993 وأواخر 1995:

- عدد خاص: السيرة الذاتية في علم الاجتماع.
- قراءة الحياة: كيف يصير الشخص اجتماعياً؟
- قصص محبوكة: السيرة الذاتية في البحث النسوي.
- حتى علماء الاجتماع يقعون في الحب: بحث في علم اجتماع العواطف.
- الحب والمودة: التقسيم النوعي للعاطفة والعمل العاطفي.
- نحو علم اجتماع الطبيعة.
- الموت البطولي.
- الهوية الثقافية.
- الاستهلاك وتشكيل الهوية.
- الحب والموت والهوية.

وهذه المجالات لم ترتبط كثيراً بعلم الاجتماع، وكان الاعتقاد بأنها تشكل موضوعاً لعلم النفس أو الأدب. وهنا نسأل: ماذا يحدث إذن؟. وبلغة بسيطة يمكن القول أن كثيراً من علماء الاجتماع بدأوا يقتنعون أن علم الاجتماع الكلاسيكي – بما فيه علم الاجتماع التأويلي – لم يعط التجربة الإنسانية حق قدرها. وتبذل جهود حالياً – كما اتضح من عناوين المقالات السابقة – لفهم ذاتية (الرؤى الشخصية / المشاعر) كل من الناس الذين يدرسهم علماء الاجتماع من جهة، وعلماء الاجتماع أنفسهم من جهة ثانية. ولم يكن الاهتمام بالرؤى والمشاعر الشخصية بجديد على علم الاجتماع، بل ازدهر هذا الاهتمام حالياً إلى حد ترك أثره في هذا العلم وسيظل يؤثر فيه.

والسؤال الآن: ما الذي دفع إلى إعادة الاهتمام بالذاتية في علم الاجتماع؟ يعود الاهتمام الحالي بجذوره إلى حركات الاحتجاج في الستينيات التي زعمت أن الاتجاه السائد في الحياة السياسية والعامة أصبح بعيداً عن خبرات الأغلبية وقيمها. وربما تكون الحركة النسوية هي التي عززت النزعة العاطفية أكثر من أية حركة أخرى. ولم يكن شعار النسوية "الشأن الشخصي شأن سياسي" The Personal is Political مجرد صيحة إيديولوجية، بل هي برنامج للتغيير الاجتماعي. وتسعى النساء في علم الاجتماع وغيره من العلوم إلى أن تظهر القضايا الشخصية على السطح وتوضيح علاقتها بالسياقات الكبرى.

خاتمة

لا يزال التيار الكلاسيكي في نظرية علم الاجتماع – كما وصفه تشارلز رايت ميلز – يشكل المصدر الرئيسي للرؤية السوسيولوجية للمجتمعات: التقليدية، والحديثة، وما بعد الحديثة. ويكتمل صدق هذه المقولة إذا أدرجنا النظرية التأويلية – خاصة التفاعلية الرمزية – ضمن التيار الكلاسيكي. ولا يزال البناء الاجتماعي للطبقة، والنوع الاجتماعي، والسلالة / العرق، والعمر، واللامساواة الكونية من صميم اهتمام معظم التحليلات في علم الاجتماع.

ومع ذلك فإن تأكيد علم الاجتماع المعاصر على الربط بين الشخصي والاجتماعي وكيفية تشكيل الهوية في عالم مشبع إعلامياً عن ثقافة الاستهلاك التجارية، لا يفتح فحسب مجالات غير مألوفة للاهتمام السوسيولوجي، بل إنه يغير من طريقة رؤيتنا للاهتمامات الراسخة. وبالنسبة لمن يرون في هذا الرأي العاطفي بدعة، عليهم ألا يصدموا بما قاله رايت ميلز منذ نحو 40 عاماً مضت:

"نحن نقترب الآن من نهاية العصر الذي يطلق عليه العصر الحديث. ومثلما تلا العصور القديمة عدة قرون من الهيمنة الشرقية التي يطلق عليها الغربيون من ذوي الأفق المحدود في التفكير "عصور الظلام"، فإن العصر الحديث الآن تعقبه فترة ما بعد الحداثة.

ومن المؤكد أن نهاية فترة وبداية فترة أخرى أمر يتعلق بالتعريف. غير أن التعاريف – مثل كل شيء اجتماعي – تكون محددة تاريخياً. والآن نرى تعاريفنا

الأساسية للمجتمع والذات يتجاوزها واقع جديد. وأنا لا أعني فقط أننا نشعر أننا نعيش في حقبة تحول. ما أعنيه أن كثيراً من تفسيراتنا مشتقة من التراث التاريخي العظيم من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وعندما يتم تعميم هذه التفسيرات الآن تصبح تفسيرات فاشلة وغير ذات أهمية وغير مقنعة. وما أعنيه أيضاً أن توجهاتنا الرئيسية – الليبرالية والاشتراكية – تضاءلت أهميتها بالفعل كتفسيرات ملائمة للعالم ولأنفسنا". (The Listener, 1959)

استخلاصات أساسية

(1) علم الاجتماع هو الدراسة النظامية للمجتمعات. ويتألف المجتمع من أفراد وجماعات. وبوسع علم الاجتماع أن يساعد الذات أو الفرد في فهم حياته بشكل أفضل، وذلك بتفسير كيفية تأثير الأحداث "الخارجية" على الخبرات الشخصية.

(2) هناك مجموعة من المفاهيم الأساسية المترابطة في علم الاجتماع مثل "الذات والتنشئة الاجتماعية والثقافة"، و"القيم والمعايير"، و"المكانة والدور".

(3) يمكن النظر إلى علم الاجتماع عند ماركس ودوركايم وفيبر على أنه بمثابة محاولات لفهم التطورات الضخمة في عصرهم مثل الرأسمالية والتصنيع والتحضر وظهور أشكال جديدة للصراع الاجتماعي. وكانت منظورات هؤلاء العلماء أو نماذجهم عن المجتمع بنائية بطبيعتها، بمعنى أنها اهتمت بوصف كيفية قيام القوى والتطورات الاجتماعية بالتأثير في حياة الأفراد والجماعات أو تشكيلها.

(4) تنهض الوظيفية على منظور مؤداه أن النظم الاجتماعية الرئيسية والأنساق الفرعية (مثل الأنساق القرابية والاقتصادية) وُجدت لتشبع احتياجات إنسانية أساسية (مثل الإنجاب، والإنتاج/ الاستهلاك). وترتبط الوظيفية المعاصرة بعالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز بصفة خاصة، مع أن بارسونز نفسه تأثر بدوركايم أيما تأثر.

(5) تقوم الماركسية على منظور فحواه أن الصراع الطبقي هو العامل الاجتماعي الرئيسي أو الدينامي. وتذهب النظرية الماركسية إلى أن الطبقتين الاجتماعيتين

الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي هما الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة.

(6) يصعب تصنيف أعمال فيبر تحت عنوان واحد، إلا أنه يطلق عليها في بعض الأحيان: نظرية الفعل الاجتماعي. وقد حاول فيبر أن يوفق بين المنظور البنائي من جهة وما أطلق عليه فيما بعد المنظور التأويلي من جهة ثانية.

(7) تعد التفاعلية المنظور التأويلي الرئيسي. ويذهب جورج ميد إلى أن المجتمع يشكل الخبرات الذاتية ويصوغها، إلا أن الذات تستطيع أيضاً أن تشكل خبراتها الاجتماعية الخاصة.

(8) المنهجية الشعبية (الإثنوميثودولوجيا) هي دراسة الاستنتاج الفطري للناس الذي يتوصلون به إلى فهم ذي دلالة للمجتمع والوقائع الاجتماعية.

(9) ترفض نظرية التشكيل البنائي المداخل النظرية الاستقطابية إلى المجتمع، وتفهم البناء والفعل على أنهما بمثابة عملية واحدة هي التشكيل البنائي.

(10) توجد عدة حركات ونظريات أثرت في تطور علم الاجتماع حديثاً. وهي:

- النسوية.
- النزعة المعادية للعنصرية.
- اليمين الجديد.
- النزعة البيئية.
- العولمة.
- النظريات البَعْدية.

(11) يمكن تصنيف المجتمعات إلى ثلاثة أنماط عامة، وما يرتبط بها من أنماط التفسير، وهي:

- تقليدية.
- حديثة.
- ما بعد الحديثة.

الفصل الثاني

المنهج والنظرية في علم الاجتماع التقليدية، والحداثة وما بعد الحداثة

علم الاجتماع والعلم

مناهج البحث في علم الاجتماع

المصادر الأولية والثانوية

المعاينة

الإستبيانات

المقابلات

الملاحظة

العلاقة بين النظريات ومناهج البحث

المصادر الثانوية

هل علم الاجتماع علم

علم الاجتماع والتقليدية والحداثة وما بعد الحداثة

استخلاصات أساسية

الفصل الثاني
المنهج والنظرية في علم الاجتماع
التقليدية، والحداثة وما بعد الحداثة(*)

علم الاجتماع والعلم

هناك جدل متواصل بشأن طبيعة علم الاجتماع كعلم. ويدور جانب من هذا الجدل ما إذا كان بالإمكان تسمية علم الاجتماع "علماً". وثمة جانبان رئيسيان لهذه المسألة، **أولهما** يتعلق بما إذا كان موضوع علم الاجتماع - وهو التفاعل الاجتماعي - يحسن فهمه بالمناهج العلمية أم لا، وسوف نعود إلى هذه القضية لاحقاً في هذا الفصل، **وثاني** هذين الجانبين يتصل بما إذا كانت المناهج التي يستخدمها علماء الاجتماع والنتائج التي يتوصلون إليها يمكن أن نطلق عليها مناهج ونتائج علمية أم لا. ولكي يتسنى لنا عقد مقارنة بين المناهج العلمية الاجتماعية والمناهج العلمية، لابد لنا أن نصف أولاً المناهج العلمية باختصار.

العلم الطبيعي

يقدم هذا القسم مقدمة بسيطة عن العلم الطبيعي. وسوف نعرض لبعض القضايا الإشكالية لاحقاً في هذا الفصل.

يصف مصطلح "العلم الطبيعي" تلك العلوم المعنية بدراسة وتفسير "عالم الطبيعة"؛ أو العالَم الطبيعي. وتشمل هذه العلوم: الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا. ويختص العلم بتراكم المعرفة التي يمكن التحقق منها (أي يمكن البرهنة على صدقها). وغالباً ما يعد التجريب المعملي - لأسباب سوف نوردها لاحقاً - أكثر المناهج دقة ومثالية لاختبار الفروض. كما تستخدم كل العلوم - في الواقع - الملاحظة أيضاً. ويقوم علماء

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:
Mike O'Donnell, Introduction to Sociology, 4th ed., Nelson, Surrey, U.K., 1997, pp. 23-50.

الأحياء بملاحظة جوانب الحياة العضوية وتسجيلها ومحاولة تفسيرها. وينطبق نفس الشيء على علماء الفلك فيما يتعلق بمجال البحث لديهم. ومن المهم أن يتم إجراء الملاحظات بطريقة دقيقة. ويساعد إثبات صدق الملاحظة على إمكانية تكرارها. ويستخدم علماء الاجتماع الملاحظة بأقصى درجة ممكنة، إلا أنهم يستخدمون التجربة المعملية استخداماً محدوداً للغاية. وبدلاً من ذلك طوروا مجموعة من المناهج الخاصة بهم. وسوف نناقش فيما بعد هذه المناهج مقارنة بالمنهج المعملي. ومن الأمور الثابتة أن التجريب يستلزم قدراً من الملاحظة، إلا أن الملاحظة لا تستوجب التجريب.

وغالباً ما تقتضي البحوث العلمية من النوع التفسيري البرهنة على ما إذا كانت الفكرة الابتدائية للباحث (الفرض) صادقة أم زائفة. ويعد البحث بمثابة الوسيلة التي يتحول بواسطتها الفرض إلى نظرية يمكن إثباتها بالبرهان. ومن ثم يمكن أن نوضح ببساطة شديدة عملية البحث العلمي التفسيري بعدة مراحل هي:

1. ملاحظة الظواهر (الحقائق أو الوقائع).
2. الفرض (المصاغ بطريقة يمكن معها اختباره).
3. جمع البيانات باستخدام أساليب نظامية (التجربة أو الملاحظة أو كلاهما).
4. تحليل البيانات.
5. اختبار الفرض بالمقابلة مع البيانات.
6. إثبات الفرض أو دحضه (وفي هذه الحالة الأخيرة نعود إلى المرحلة الثالثة لإعادة صياغة الفرض، أو صياغة فرض جديد).
7. النظرية، وهي تعميم مبني على فرض (أو فروض) أمكن إثباته مرة بعد مرة.

ويطلق مصطلح 'النظرية' أو 'القانون' في العلوم الطبيعية على الفرض (أو مجموعة الفروض المترابطة) الذي أمكن إثباته مرة بعد مرة. ومن القوانين المشهورة في العلم الطبيعي قانون نيوتن للجاذبية، وقانون النسبية عند أينشتاين. وتنص القوانين على أن عوامل أو عناصر محددة سوف تتفاعل معاً بنفس الطريقة على أن توجد نفس الشروط على نحو دقيق. ومن النتائج المهمة المترتبة على ذلك أن العلوم الطبيعية

تنهض بأساس التنبؤ، أي أنها توفر الوسائل المنطقية لإثبات ما سوف يحدث لأشياء معينة في ظروف محددة (مثلاً: كيف سيتفاعل عنصران كيميائيان في ظروف محددة؟). وهناك قلة من العلماء الاجتماعيين تزعم أن مناهجهم تمكنهم من الوصول إلى قوانين قادرة على التنبؤ الدقيق.

التجربة المعملية

تعد التجربة المضبوطة معملياً أكثر الطرق استخداماً بين العلماء الطبيعيين – مثل علماء الكيمياء أو علماء الطبيعة – لاختبار الفروض. ونناقش هذه الطريقة في حينه؛ نظراً لأن قدرتها على إنتاج نتائج دقيقة ومحدودية استخدامها في علم الاجتماع غالباً ما يستشهد به لتقويض المزاعم القائلة بعلمية علم الاجتماع. ويرغب العلماء الطبيعيون – شأنهم في ذلك شأن العلماء الاجتماعيين – في قياس تأثير شيء ما على شيء آخر. فقد يرغب عالم الأحياء في قياس تأثير الحرمان من الضوء على نمو النبات، وقد يرغب عالم الاجتماع في قياس تأثير الوضع الطبقي على التحصيل التعليمي. ولنرى كيف سيقوم عالم الأحياء بإجراء التجربة. فهو يفترض أن الحرمان من الضوء سوف يبطئ النمو، ولكنه غير متأكد من مقدار ذلك. ولذلك يستخدم نباتين متشابهين قدر الإمكان لأغراض المقارنة الدقيقة. ويتم تعريض أحد النباتين للضوء، وحرمان الآخر منه. وهنا لابد من تقديم مفهوم "المتغير" أي الشيء الذي يتغير. ومن المتغيرات المهمة التي يمكن أن تؤثر في نمو النبات: الرطوبة، الحرارة، نوع التربة، والضوء بالطبع. ولابد من تثبيت هذه المتغيرات – عدا الضوء – بين هذين النباتين. وهذا معناه أنه ينبغي أن يحصل هذان النباتان على نفس المقدار من الرطوبة والحرارة وما إليهما، وليس المقدار نفسه من الضوء. وإذا لم تتحقق هذه الشروط، فمن المستحيل أن نعرف ما إذا كان التغير في الضوء. أو أي متغير آخر هو المسئول عن الاختلاف في النمو. ويمكن توضيح هذه النقطة بطريقة أخرى، وهي أنه لابد من ضبط الظروف التي تحدث فيها التجربة. وفي هذه التجربة يمثل الضوء المتغير المستقل (لافتراض أنه العامل السبب، وليس النتيجة)، ويمثل النمو المتغير التابع (لأنه يتأثر بالمتغير المستقل). ويمكن لعالم الأحياء أن يحسب نتيجة التجربة بقياس الفرق بين النباتين، ومن ثم يصبح بمقدوره أن يثبت الفرض الأصلي أو يرفضه أو يعيد صياغته بشكل أكثر دقة. وتكون

التجربة الصادقة والصحيحة قابلة للتكرار، ومن ثم تكون نتائجها قابلة للتحقق منها مرة بعد مرة (البرهان)، وبالتالي تثري المعرفة العلمية.

تأثير العلم الطبيعي على علم الاجتماع

انبهر علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين انبهاراً شديداً بمنجزات العلوم الطبيعية - الفيزياء والكيمياء والأحياء - ورغبوا في تطبيق نفس مناهج البحث والتحليل على المجتمع قدر الإمكان. وقد عكس أوجست كونت (1798 - 1857) - الذي اختلف الرأي بشأنه كمؤسس لعلم الاجتماع - هذا التأثير بوضوح، وأشار بالفعل إلى علم الاجتماع على أنه الفيزياء الاجتماعية، وأيد استخدام التجربة والملاحظة المنظمة كمناهج لدراسة المجتمع، وآمن بأنه يمكن بذلك البرهنة على قوانين للمجتمع مثلما توجد قوانين للفيزياء أو الكيمياء. وقد أطلق كونت على علم الاجتماع علماً وضعياً، واستخدم مصطلح الوضعية أحياناً لوصف هذا المدخل. ويقوم المدخل الوضعي على افتراض أن هناك ظواهر اجتماعية تتفاعل مع ظواهر اجتماعية أخرى بطرق يمكن ملاحظتها وقياسها. وإذا أمكن إثبات أن الظواهر الاجتماعية تتفاعل معاً بنفس الطريقة مراراً وتكراراً، فإنه يصبح بالإمكان التنبؤ بحدوث ذلك في المستقبل. وينظر إلى الظواهر الاجتماعية الخارجية - في هذا النموذج الوضعي - على أنها تسبب استجابات إنسانية.

ويتفق دوركايم مع أوجست كونت في هذه النقطة، ويرى - أي دوركايم - أن هناك طائفة من الظواهر الاجتماعية التي تشتمل على أساليب الفعل والتفكير والإحساس الخارجة عن الفرد .. وتمارس ضبطاً عليه.

وهناك عدد قليل من علماء الاجتماع - منذ كونت - يؤمن بأن مناهج العلوم الطبيعية وأهدافها الدقيقة يمكن تطبيقها برمتها على علم الاجتماع. وقام علماء الاجتماع - في واقع الأمر - بتعديل بعض مناهج العلوم الطبيعية لتناسب استخداماتهم الخاصة، بالإضافة إلى تطوير بعض المناهج التي يندر استخدامها في العلوم الطبيعية. وسوف نناقش هذه النقطة بإسهاب لاحقاً في هذا الفصل.

المنهج التاريخي – المقارن: البديل الوحيد عن التجربة

لا يبدو ملائماً أو عملياً أن يستخدم علماء الاجتماع التجربة المعملية. فالكائنات الإنسانية لا يمكن معاملتها مثل الحيوانات. وهذا يعني أنه يتعين على علماء الاجتماع تبني بعض المناهج الأخرى لملاحظة العلاقات الاجتماعية وقياسها. ويذهب كل من دوركايم وعالم الاجتماع المعاصر رونالد فليتشر إلى أن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي استخدام ما أطلق عليه دوركايم مصطلح "المنهج التاريخي المقارن" وما أسماه فليتشر – ببساطة – "المنهج المقارن":

"في العلوم التي تختص بدراسة المواد غير الحية، وبالظواهر العضوية والفسيولوجية، يمكن عزل بعض العلاقات الارتباطية بينها (والتي يتم البحث عن تفسير لها) عزلاً اصطناعياً عن سياقها الطبيعي، ودراستها في ظروف معملية مقاسة قياساً دقيقاً. ويبدو هذا مستحيلاً تماماً في علم الاجتماع باستثناء التفاعلات في بعض الجماعات الصغيرة. فنحن لا نستطيع أن نضع بريطانيا العظمى، أو قبيلة الكواكولت، أو تطور قانون بابليون في المعامل. يضاف إلى ذلك أننا نعرف أن أي جزء من أجزاء النسق الاجتماعي لا يمكن فهمه إلا في ارتباطه الجوهري مع الأجزاء الأخرى، فضلاً عن أن الأساليب المعملية – لاعتبارات أخلاقية عديدة – لا تناسب ببساطة طبيعة الظواهر الإنسانية المترابطة ومستواها. ومع هذا ينبغي أن يكون لدينا بعض الإجراءات لاختبار نظرياتنا، وثمة حقيقة بسيطة مؤداها أن الصياغة الدقيقة للمنهج المقارن واستخدامه يمثل البديل الوحيد عن التجريب في علم الاجتماع".

(Fletcher, 1981: 77)

ويقتضي المنهج المقارن إجراء مقارنة منظمة بين الظواهر الاجتماعية المتشابهة بوضوح في سياقات اجتماعية مختلفة مثل تطور الأسرة في مجتمعين أو أكثر. ولنأخذ مثالاً آخر حول العلاقة الواضحة بين ارتفاع مستوى الأصول الطبقية الاجتماعية وارتفاع درجة التحصيل التعليمي، فقد برهنت البحوث المقارنة مرة بعد مرة على هذه العلاقة داخل المجتمعات وبينها. ويطلق على مثل هذه العلاقة التلازم في التغير، أو الارتباط الذي يعني أن هناك علاقة ما بين العاملين، ويمكن أن تكون علاقة سببية.

ومن ثم يمكن أن توجد علاقة سببية بين ارتفاع درجة التحصيل التعليمي وارتفاع مستوى الأصول الطبقية الاجتماعية.

وقد شدد دوركايم على أهمية المقارنة المنظمة، وهذه يمكن القيام بها من خلال المقارنات بين أنماط متشابهة من المجتمع، والمقارنات داخل المجتمع (بين المناطق أو الجماعات على سبيل المثال)، والمقارنات بين أنماط مختلفة من المجتمع (بين المجتمعات التقليدية والحديثة مثلاً). وتساعد مثل هذه المقارنات في تفسير أسباب حدوث أو عدم حدوث علاقة ما في ظروف بعينها. ومن ثم فإن البحوث التي أجريت في بريطانيا وعلى المستوى الدولي خلصت إلى مجموعة من التفسيرات حول العلاقة بين الطبقة والتحصيل التعليمي.

وقد حاول دوركايم نفسه إجراء بحث مقارن عن الانتحار حتى يبرهن على تطبيق مدخله المنهجي، ورغب في أن يوضح أن الانتحار يعكس أوضاعاً اجتماعية "خارجية" مع أنه فعل شخصي. ويذهب دوركايم إلى أن ما أسماه "معدل الانتحار الاجتماعي" محصلة هذه القوى الاجتماعية "الجمعية".

النمط المثالي والمنهج المقارن

استخدم ماكس فيبر مفهوم النمط المثالي خاصة في سياق المنهج المقارن، وذلك للإشارة إلى المفاهيم أو النماذج التي تحاول أن تصف العناصر الأساسية أو الجوهرية لظاهرة اجتماعية ما. وباستخدام نمط مثالي يصف الرأسمالية كنظام يقوم على دافع الربح، تمكن فيبر – بالتالي – من النظر في حالات خاصة من المجتمعات الرأسمالية لمعرفة الأشكال العيانية التي يأخذها السعي إلى الربح في كل منها. ولذلك نجد أن وصف النمط المثالي "المجرد" أو "الخالص" يسهل تحليل الحالات الفردية. ومن الأمثلة الأخرى على النمط المثالي وصف فيبر للفعل الاجتماعي بأنه رشيد، وعاطفي، وتقليدي. وقد تمكن فيبر بفضل هذا التنميط من تنظيم دراسته للفعل في مجتمعات متعددة يختلف فيها الفعل عن التنميط المثالي اختلافاً كثيراً أو قليلاً. ولابد أن يكون واضحاً من الآن فصاعداً أن مفهوم النمط المثالي ليست له علاقة على الإطلاق بـ "الكمال" بأي معنى ديني أو غيره.

المنهج المقارن وعلم الاجتماع المعاصر

لم يحتل المنهج المقارن مكانة في علم الاجتماع كما حدده دوركايم ومن بعده فليتشر. ويعود ذلك في جزء منه إلى بزوغ علم الاجتماع التأويلي الذي لا يسعى إلى تفسير الفعل الاجتماعي في ضوء الأسباب "الخارجية"، هذا بالإضافة إلى أن علماء الاجتماع أصبحوا أكثر وعياً بمشكلات المقارنة الإحصائية.

وقد عرضنا للمنهج المقارن هنا بقدر من التفصيل حتى نوضح التأثير الهائل لمنهج العلوم الطبيعية على علماء الاجتماع الأوائل. ولا يزال منهج البحث عند دوركايم وفيبر درساً نافعاً، ولا يزال جانب كبير من النظرية والمفاهيم التي استخدماها في إجراء البحوث المقارنة مفيداً.

إن تسارع الاهتمام المتزايد بالعولمة أو علم الاجتماع العالمي أدى مرة ثانية إلى زيادة شعور علماء الاجتماع بأهمية المقارنة الاجتماعية. إن تصنيف المجتمعات إلى تقليدية، وحديثة، وما بعد الحديثة يشكل أساساً عاماً ومفيداً لهذا النوع من مقارنة المجتمعات، ويستخدمه تقريباً عدد كبير من علماء الاجتماع.

وتبدو الحاجة ماسة إلى المنظور المقارن - أو الموسوعيون المتخصصون Specialized Generalists بلغة ستانيسلاف أندريسكي - في "القرية الكونية" لعالم اليوم الذي أصبحت فيه اتجاهات عديدة ذات طابع كوني أو تجاوزت الحدود القومية، حتى ولو كانت المقارنة ليست على الدوام هي المقارنة التي قصدها دوركايم. وتحتاج الدراسات المطلوبة إلى منهج بحث مصقول، وهو - في العادة - مسح اجتماعي دولي. وسوف نناقش المسح الاجتماعي لاحقاً في هذا الفصل.

مناهج البحث في علم الاجتماع

قبل أن نناقش بالتفصيل مناهج البحث في علم الاجتماع، يبدو من المفيد أن نعرض لبعض الجوانب العامة الأساسية لعلم المناهج. وهذه الجوانب يمكن - من الناحية الاصطلاحية - وضعها في أزواج متعددة: البحوث الوصفية والتفسيرية، والبحوث الكمية والكيفية، والذاتية والموضوعية، والثبات والصدق، والبيانات

الأولية والثانوية. وأخيراً نناقش باختصار العلاقة بين مصطلحي البنائي / التأويلي، ومصطلحي الوضعي / اللاوضعي.

البحوث الوصفية والتفسيرية

يمكن أن تكون البحوث في علم الاجتماع بصفة عامة وصفية أو تفسيرية أو كليهما. وتهدف البحوث الوصفية إلى اكتشاف 'الوقائع' وعرضها (مثلاً: اتجاه معدل المواليد خلال فترة زمنية) أو إلى وصف العمليات الاجتماعية (مثلاً: كيف تقوم العصابة بعملياتها؟). وتسعى البحوث التفسيرية إلى تقديم أسباب سوسيولوجية لحدوث شيء ما. ومن ثم فإن أحد التفسيرات السوسيولوجية المحتملة للاتجاه الهابط في معدل المواليد خلال فترة السبعينيات هو أن عدداً كبيراً من الأزواج يرغبون في مستوى معيشي مرتفع بدلاً من إنجاب الطفل الأول وما بعده (ولابد من اختبار هذا الفرض – شأنه شأن كل الفروض – عن طريق البحث). وفي بعض الأحيان تصنف 'مسوح الاتجاهات' كنوع ثالث من أنواع المسوح. ومع ذلك فإنه يمكن اعتبارها بحوثاً وصفية مع أن ما تحاول وصفه هو الآراء الذاتية وليس الوقائع الاجتماعية العيانية.

البحوث الكمية والكيفية

تنقسم مناهج في علم الاجتماع إلى نوعين رئيسيين: كمية وكيفية. وتستخدم المناهج الكيفية في إنتاج بيانات عددية أو إحصائية. وعادة ما تستخدم هذه المناهج الكمية في علم الاجتماع في البحوث المتصلة بالعلاقات الاجتماعية مثل العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والحراك الاجتماعي. ومن الدراسات الكلاسيكية (حالياً) التي استخدمت المنهج الكمي أساساً مسح الحراك الاجتماعي بجامعة أوكسفورد (1982) Oxford Social Mobility Survey. واعتمدت الدراسة على عينة من 10.000 رجل من مختلف الطبقات الاجتماعية، وكانت الأساليب الكمية الرئيسية هي الاستبيانات والمقابلات المقننة.

وتستخدم المناهج الكيفية بصفة أساسية في إنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعيين. وتعتمد هذه المناهج – في العادة – على لغة الفاعل الاجتماعي أو على ملاحظة سلوك الفاعل (وأحياناً يمكن تصوير الملاحظة سينمائياً).

وتتوفر الآن بحوث كيفية عديدة درست خبرات طلاب المدارس، ومنها التفسيرات العديدة للثقافات الفرعية المضادة للمدارس. ومن هذه البحوث دراسة ستيفن بول بعنوان Beachside Comprehensive (1981). وتتمثل الأساليب الكيفية الرئيسية في الملاحظة والمقابلات غير المقننة.

وسوف نناقش لاحقاً في هذا الفصل العلاقة بين المناهج الكمية والكيفية من جهة والمنظورات البنائية والتأويلية (التي ناقشناها في الفصل الأول) من جهة ثانية. وبصفة عامة تبدو المناهج الكمية أكثر ملاءمة للبحوث البنائية، والمناهج الكيفية أكثر ملاءمة للبحوث التأويلية.

ومع ذلك يوجد تداخل شديد في استخدام المناهج الكمية والكيفية؛ مادام علماء الاجتماع يسعون إلى الحصول على كلا النوعين من البيانات. ويستخدم عدد كبير من علماء الاجتماع – وربما معظمهم – هذين النوعين لاستكمال البيانات.

البيانات الموضوعية والذاتية في علم الاجتماع

تشير البيانات الموضوعية إلى الوقائع والمعلومات حول الواقع الاجتماعي خارج الفرد أو وراء نطاقه. ويذهب دوركايم إلى أن مهمة علم الاجتماع هي البرهنة على كيفية تأثير "الظواهر الاجتماعية" الموضوعية على السلوك الاجتماعي. ومن ثم زعم أن ظواهر اجتماعية بعينها تؤثر في معدل الانتحار. أما البيانات الذاتية فتشير إلى المعلومات بشأن المشاعر والخبرات الخاصة للأفراد، ولا تتعلق هذه البيانات كثيراً بكيفية تأثير المجتمع على الفرد بقدر ما تتعلق بالكيفية التي يشعر بها الفرد إزاء المجتمع وتفكيره فيه وتصرفه نحوه. وبهذا المعنى فإن علم الاجتماع البنائي يهتم بالبيانات الموضوعية بدرجة أوضح، ويهتم علم الاجتماع التأويلي بالبيانات الذاتية بدرجة أكبر.

النظريات البنائية / التأويلية والمناهج الوضعية / اللاوضعية

تصف كثير من المؤلفات في علم الاجتماع النظريات البنائية الرئيسية (الوظيفية، الماركسية، فيبر) بأنها وضعية في مناهجها. والمقصود بذلك – مثلما قال كونت – أن هذه المداخل النظرية تتبنى المقدمات المنهجية الافتراضية للعلم الطبيعي، وهي أن

هناك عوامل خارجة عن الفاعلين الاجتماعيين تحدد سلوكهم الاجتماعي. وعلى النقيض توصف النظريات التأويلية بأنها لا وضعية؛ لأنها ترفض المقدمات المنهجية الوضعية، وتستخدم بدلاً منها مناهج تهدف إلى وصف وفهم معاني الفاعلين الاجتماعيين. وعلى الرغم من جدوى هذه التفرقة، إلا أنه ينبغي التأكيد على أنه لا توجد علاقات صارمة بين النظريات البنائية والمناهج الكمية، والنظريات التأويلية والمناهج الكيفية. فعلى سبيل المثال يُقال عن فيبر - أحياناً - أنه وضعي مع أنه طور مفهوم "الفهم" الذي يعني به عملية فهم الذاتية الموجودة في العلوم الاجتماعية، والمنعدمة في العلوم الطبيعية. ونستخدم هنا مصطلح "البنائي" بدلاً من "الوضعي" للإشارة - بصفة عامة - إلى المدخل القائل بأن هناك عوامل أو أبنية خارجة عن الفاعلين الاجتماعيين تؤثر في أفعالهم. وأحد الأسباب المقبولة لذلك هي أن كثيراً من علماء الاجتماع الذين وُصفوا بأنهم "وضعيون" - ومنهم دوركايم وبارسونز - رفضوا هذا المصطلح لوصف مدخلهم.

الثبات والصدق

تتسم التجربة أو البحث بالثبات إذا أدت إلى نفس النتيجة عند إعادة تكرارها أو إجراءها بنفس الشروط. ولا يبلغ الثبات في العلوم الاجتماعية ذروته المعهودة في العلوم الطبيعية. ويعود ذلك إلى استحالة ضبط شروط البحث في علم الاجتماع بنفس الدرجة الموجودة في العلم الطبيعي. ولذلك فإن التجربة المعملية أكثر قابلية للتكرار بدرجة دقيقة، ومن ثم تكون أكثر ثباتاً مقارنة بالبحث في علم الاجتماع. ويتسم البحث بالصدق إذا أفضى إلى نوع البيانات التي يسعى إليها الباحث، أي إذا قاس البحث ما يقصده الباحث. ومن هنا فإن الباحث الذي يريد معرفة اتجاهات التصويت بين الناخبين على المستوى القومي سوف يقوم بإجراء مسح بالعينة على نطاق كبير، في حين أن الباحث الذي يرغب في فهم التفاعل بين المعلم والطالب سوف يسعى إلى ملاحظة أمثلة محددة. وكلا الباحثان اختار مداخل تتسم بالصدق لما يريدان اكتشافه.

وثمة إدعاء مؤداه أن البحوث الكمية أكثر ثباتاً، والبحوث الكيفية أكثر صدقاً. ويعود ذلك إلى أن البحوث الكمية أكثر تقنيناً وضبطاً، في حين أن البحوث الكيفية

أقل تحديداً وأكثر تأثراً بذاتية المبحوثين. وإذا كان التقنين والضبط يرتبطان بالثبات، فإن فهم الاستجابات الذاتية للمبحوثين يؤدي إلى تفسير أكثر صدقاً لها.

المصادر الأولية والثانوية

تشير المصادر الأولية للمعلومات إلى البيانات الناتجة عن البحث الأصلي الذي قام به عالم الاجتماع. ويؤدي استخدام الملاحظة والمقابلات والاستبيانات إلى إنتاج بيانات أولية. أما المصادر الثانوية للبيانات فهي المصادر الموجودة بالفعل مثل الإحصاءات الرسمية والصحف، والبحوث التي قام بإجرائها فعلاً علماء اجتماع آخرون. ومع أننا نناقش هذين المصدرين للبيانات كل على حدة، فإنهما غالباً ما يستخدمان ليكمل أحدهما الآخر.

المصادر الأولية: المسح الاجتماعي

المناهج الكمية مرادفة – فعلياً – للمسح الاجتماعي. فعلماء الاجتماع الذين يرغبون في إنتاج بيانات إحصائية أصلية عادة ما يقومون بإجراء مسح اجتماعي. وفي المسح الاجتماعي يتم جمع بيانات مقننة من مجتمع البحث. وتعد الاستبيانات والمقابلات المقننة أكثر الأساليب استخداماً في تنفيذ المسوح الاجتماعية. ويتمثل الغرض الرئيسي من إجراء المسح الاجتماعي في إنتاج بيانات تشكل أساساً للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة. وهذا يعني أن الاستجابات في المسح لابد أن تكون قابلة للتحول إلى شكل كمي أو عادى. وتظهر المسوح الاجتماعية من النوع الوصفي البسيط في الصحف بصفة منتظمة لتشير إلى أن نسبة معينة من الناس مع قضية ما أو ضدها.

المسوح المقطعية والطولية

تنقسم المسوح إلى نوعين رئيسيين هما: المسوح المقطعية والمسوح الطولية. ويوفر المسح المقطعي بيانات عن جماعة (عادة ما تكون عينة) في نقطة زمنية محددة. والمسح المقطعي رخيص في تكلفته إلى حد نسبى، ويمكن إجراؤه بسرعة. أما المسح الطولي فهو يدرس جماعة (أو جماعات) مختارة خلال فترة زمنية محددة، مما يمكن من دراسة تأثير المتغيرات على المدى الطويل.

ونستشهد بمثال على ذلك هو المسح التليفزيوني الشهير Seven up، حيث تمت مقابلة مجموعة من الأطفال من طبقات اجتماعية مختلفة على فترات منتظمة مدتها سبع سنوات، وتبين بوضوح أن الطبقة الاجتماعية ذات تأثير بالغ على حياة هؤلاء الأطفال وخاصة على مسارهم التعليمي والفرص الثقافية.

وبالتالي تساعد المسوح الاجتماعية في إثبات إطراد السلوك الإنساني واتجاهاته، وليس الوصول إلى قوانين علمية اجتماعية. وهذه الاتجاهات التي تمت البرهنة عليها توفر أساساً للنمو المتراكم (والمتزايد بالتدريج) للنظرية والمعرفة العلمية الاجتماعية مثلما هو الحال بالنسبة للتجربة والقانون العلميين اللذين يشكلان أساساً مماثلاً للعلم.

المعاينة

غالباً ما يكون المجتمع المستهدف للمسح الاجتماعي كبيراً للغاية. وقد يكون هذا المجتمع أسر الطبقة العاملة في شرق لندن، أو جمهور الناخبين، أو معلمو المدارس المضربون عن العمل. ولذلك تتطلب اعتبارات الوقت والمال أن يتم إجراء المسح على جزء أو عينة من المجتمع الكلى، ومن هنا جاء استخدام مصطلح "المسح بالعينة".

ومن المهم أن يتم اختيار العينة اختياراً دقيقاً. وإذا اشتملت العينة على بعض الأخطاء، فإن ذلك لا يشكل أساساً مناسباً للوصول إلى نتائج حول المجتمع المستهدف. وغالباً ما يقوم علماء الاجتماع باختبار منهج البحث الذي اختاروه من خلال إجراء دراسة استطلاعية قبل إجراء المسح على نطاق شامل. ويساعد المسح الاستطلاعي في معرفة ما إذا كان المبحوثون يفهمون الأسئلة في المسح فهماً تاماً ويستريحون لها، وكذا معرفة الأمور العملية مثل الوقت والتكلفة اللازمة لإجراء المسح.

وتتطلب المرحلة الأولى من مراحل عملية المعاينة تحديد المجتمع الذي ستسحب منه العينة، أي المجتمع المستهدف الذي أشرنا إليه آنفاً. ويشير مصطلح "وحدة المعاينة" إلى الأفراد أو الجماعات أو أية ظواهر أخرى (يمكن أن يشمل المسح الصحف، والأسر المعيشية، وما إلى ذلك) التي تتضمن جزءاً من العينة التي سيتم اختيارها لإجراء المسح.

وتتمثل الخطوة الثانية في الحصول على إطار المعاينة أو إنتاج هذا الإطار، وهو عبارة عن قائمة يتم اختيار العينة منها (هذا على الرغم من أن هذه المرحلة قد تتم بإجراءات معاينة أقل دقة). ومن الأمثلة على أطر المعاينة نذكر السجلات الانتخابية المحلية، والسجلات المدرسية، والتعدادات القومية. ومع أن السجلات الرسمية – مثل السجلات الانتخابية والتعداد – تهدف إلى أن تكون شاملة على نحو تام، إلا أن ذلك الهدف لا يتحقق بشكل كامل. ومع ذلك، ليست هذه المثالب من الدرجة التي تؤثر في الدلالة الإحصائية لنتائج المسح.

المعاينة الممثلة وغير الممثلة

تتضمن المرحلة الثالثة من مراحل المعاينة (اختيار العينة نفسها) اختيار أسلوب أو أساليب المعاينة. وتكون وظيفة هذه الأساليب – في العادة – التأكد من أن العينة تمثل قدر الإمكان أعضاء إطار المعاينة، ومن ثم أعضاء المجتمع المستهدف، بمعنى أن العينة تتضمن (أو تمثل) خصائصهم النمطية بنفس النسبة. وبالتالي فإن العينة المسحوبة من سجل مدرسة معينة (إطار المعاينة) لابد أن تتضمن نفس نسبة الإناث والذكور، وأعضاء الأقلية العرقية الموجودة في السجل إذا كان المقصد أن تكون العينة ممثلة تمثيلاً تاماً لهذه الجماعات.

ويعد حجم العينة من العوامل الأخرى المؤثرة في تمثيل العينة. ويختلف الحجم السليم للعينة تبعاً لاختلاف المجتمع الذي يُراد دراسته والقضية التي يتم بحثها، وليس من الضروري دوماً أنه إذا كان حجم العينة كبيراً، كان ذلك هو الأفضل.

وتستخدم المعاينة غير الممثلة أيضاً في علم الاجتماع. ويتمثل منطق هذا المدخل في أن العينة غير الممثلة ربما تناسب اختبار الفرض الذي وضعه الباحث اختباراً دقيقاً. ولذلك ساورت جولدثورب ولوكوود الشكوك في الفرض الذي شاع في أواخر الخمسينيات، وهو أن أغنياء الطبقة العاملة أصبحوا من الطبقة الوسطى نتيجة لثرائهم (فرض البرجزة). وللبرهنة على هذا الفرض وإزالة الشكوك حوله قام جولدثورب ولوكوود باختباره على عينة غير ممثلة من العمال الأثرياء في ليوتون. ومع هذا، لم

تؤيد النتائج فرض البرجزة. حيث تبين أن هؤلاء العمال لا يمكن اعتبارهم من الطبقة الوسطى من عدة زوايا مهمة.

المعاينة العشوائية والمنتظمة

تعطي العينة العشوائية أو الاحتمالية كل عضو من أعضاء الجماعة التي يتم سحب العينة منها فرصة معلومة ومتكافئة لاختياره في العينة. ولذلك يمكن اختيار عينة حجمها (50) طالباً من إجمالي (500) طالب اختياراً عشوائياً بوضع أسماء كل مجموعة في صندوق وسحب خمسين اسماً منها. ومع ذلك يمكن اختيار عينة منتظمة في أحيان أخرى. وهذا يستوجب اختيار (50) اسماً بطريقة منتظمة اعتماداً على حجم العينة. وفي حالة القائمة التي تضم (500) طالب من المدرسة أو الكلية يمكن اختيار اسم واحد من كل عشرة بطريقة منتظمة حتى تكتمل العينة المؤلفة من (50) طالباً. ويمكن استخدام نفس الأسلوب في حالة السجلات الانتخابية أو أية سجلات أخرى تناسب موضوعات البحث. وفي العادة تؤدي المعاينة المنتظمة إلى دقة أكبر من المعاينة العشوائية. مادام أنها توصلنا إلى عينة أكثر توازناً تنتشر على قائمة مجتمع البحث.

ومن المهم أن نعي حدود المعاينة العشوائية. فهذا الأسلوب ينهض على الاحتمال الرياضي بأن عدداً من الأعضاء الذين تم اختيارهم بدقة من جماعة أكبر سوف يكونون ممثلين تقريباً لهذه الجماعة. وأحياناً لا يحدث هذا الاحتمال، وتصبح العينة غير ممثلة للمجتمع المستهدف. وتعد المعاينة العشوائية الطبقية إحدى الطرق التي تبدو مناسبة في بعض الأحيان لزيادة دقة المعاينة.

المعاينة العشوائية الطبقية

يعني التقسيم إلى طبقات Stratification أن مجتمع البحث يتم تقسيمه إلى عدد من الجماعات أو الطبقات قبل اختيار العينة. وبعد ذلك يتم اختيار عينة – إما عشوائية أو منتظمة – من كل طبقة. ولذلك فإن الباحث الذي يريد اختيار عينة من سجلات المدرسة تتضمن نفس نسبة الذكور والإناث الموجودة في السجلات عليه أن يضيف الأسماء الواردة في السجلات حسب الجنس، ويقوم بسحب عينتين مستقلتين. ويمكن الاستمرار في عملية التقسيم إلى طبقات بتقسيم سجلات الذكور والإناث إلى

ذكور بيض وسود وإناث بيض وسود، وسحب عينة فرعية من كل مجموعة من هذه المجموعات الأربعة. وفي المثال الوارد أدناه مثال على عينة حجمها 10٪ من كل مجموعة طبقية:

جدول 2 – 1

عينة عشوائية طبقية

	حجم العينة الطبقية	العينة الفرعية
ذكور (بيض)	60	6
ذكور (سود)	20	2
إناث (بيض)	80	8
إناث (سود)	40	4

ويوضح هذا المثال بجلاء أن العينة العشوائية الطبقية يتزايد فيها احتمال تمثيل المجتمع الكلي مقارنة بالعينة العشوائية البسيطة.

المعاينة بالحصة

يصف موسر وكالتون المعاينة بالحصة بأنها "أسلوب من أساليب المعاينة الطبقية التي يكون فيها الاختيار داخل الطبقات غير عشوائي". ومن ثم فإن الباحث بمجرد أن يقرر أي الجماعات أو الطبقات التي سيقوم بإجراء المسح عليها، يقوم هو (أو مساعده) باختيار العدد المطلوب (الحصة) من المبحوثين في كل جماعة. ويؤكد موسر وكالتون على أن الفرق الجوهري بين العينات الاحتمالية والحصية يكمن في اختيار وحدات المعاينة النهائية.

وفي العينة الحصية يحل حكم الإنسان محل العشوائية، بمعنى أن الباحث الذي يبحث عن حصص من ست ذكور بيض، واثنين من الذكور السود، وثماني إناث بيض، وأربع إناث سود سيقوم باختيارهم بدلاً من سحبهم من إطار المعاينة. ويمكن أن يكون احتمال الخطأ البشري في اختيار العينة محدوداً؛ مادام أن خصائص الحصة تم تحديدها من قبل (مثلاً: طالب أسود)، إلا أنه يصعب تحديد بعض ضوابط الحصة

(الخصائص) تحديداً واضحاً. ولذلك يصعب تحديد الطبقة الذي ينتمي إليها فرد ما حتى بمساعدة الأدلة الإرشادية.

المعاينة العنقودية والمعاينة متعددة المراحل

العينة العنقودية هي عينة يتم سحبها فقط من أجزاء أو عناقيد مختارة من المجتمع الكلي المستهدف. وفي بعض الأحيان يتم اللجوء إلى تصميم المعاينة العنقودية عندما يكون المجتمع المستهدف كبيراً بدرجة يصعب معها اختيار عينة عشوائية منه (مثلاً: عينة حجمها 20.000 من مجتمع حجمه 50.000.000)، أو عندما لا يوجد إطار معاينة مناسب (مثلما هو الحال في بعض الأقاليم المتخلفة). وفي مثل هذه الظروف يمكن استخدام مجموعات أو عناقيد مستقلة من المناطق الحضرية والريفية والضواحي الحضرية لسحب العينة منها.

وتحدث المعاينة متعددة المراحل عندما يتم سحب عينة من أخرى. وتمثل العينة العنقودية حالة خاصة من المعاينة متعددة المراحل. ومن ثم فإن اختيار الدوائر الانتخابية، والأحياء في المدينة، ومناطق الاقتراع يمكن أن تمثل - على التوالي - المراحل الثانية والثالثة والرابعة من المعاينة العنقودية. ويمكن للمعاينة متعددة المراحل توفير الوقت والمال، مع أنها - في بعض الأحيان - تزيد من احتمالات عدم تمثيل العينة النهائية.

المعاينة بكرة الثلج

عينة كرة الثلج - إذا صحت هذه التسمية - عينة من جماعة معينة تبدأ بفرد من هذه الجماعة. وقد يستلزم البحث في الزمر الشبابية أو العصابات الإجرامية استخدام هذا الأسلوب. وتفتقر المعاينة بكرة الثلج إلى أي أساس إحصائي للعشوائية أو التمثيل، ولكنها يمكن أن تسلم إلى نتائج مثيرة ومهمة. وتنتسب المعاينة بكرة الثلج إلى البحوث الكيفية منها إلى البحوث الكمية.

الاستبيانات

تعد الاستبيانات أكثر الطرق شيوعاً لإجراء المسح الاجتماعي. والاستبيان عبارة عن قائمة من الأسئلة المعدة سلفاً يوجهها الباحث إلى أفراد العينة (المبحوثين).

الأسئلة المغلقة والمفتوحة

قد تكون الأسئلة مغلقة (أو ذات اختيارات محددة) أو مفتوحة. ويعطي الشكل (2-I) بعض الأمثلة على الأسئلة المغلقة حول موضوع معاملة النوع الاجتماعي في إحدى المدارس.

شكل (2 - 1)

أسئلة ذات إجابات محددة

أمثلة: (1) هل ترى أن الطلاب (ذكوراً وإناثاً) يلقون معاملة بالمثل؟

نعم ☐ لا ☐

(2) ضع دائرة حول الرقم الذي يشير إلى المدى الذي حققت به المدرسة المساواة بين الطلاب الذكور والإناث من وجهة نظرك: 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

منخفض (1) ← → مرتفع (10)

(3) ما هو تقديرك لما حققته المدرسة من مساواة بين الطلاب الذكور والإناث؟

ضعيف ☐ مقبول ☐ جيد ☐ ممتاز ☐

وتسهل الأسئلة المغلقة تكميم الإجابات ولكنها تحد من حرية الإجابة، ويمكن أن تؤدي إلى إحساس زائف بالدقة عند التكميم الذي يعكس فقط ملاءمة الأسئلة واختيارات الإجابة عنها. (ارجع إلى الشكل 2-1 لترى مدى ملاءمة الأسئلة واختيارات الإجابة عنها).

وتصمم الأسئلة المفتوحة لتسمح بمزيد من الحرية عند الإجابة عنها، وفي بعض الأحيان تسمح بالحرية المطلقة في الإجابة. ويمكن أن تختلف الإجابات الحرة اختلافاً شديداً، ومن ثم يندر تكميمها بمستوى مرتفع من الدقة مثلما هو الحال مع الإجابات المغلقة. والمقصود من الأسئلة المغلقة التعمق، بالإضافة إلى استكمال البيانات العددية. ومن الأمثلة على الأسئلة المفتوحة: هل تعتقد أن الطالبات تأثرن بسياسات الفرصة المتكافئة للمدرسة؟

صياغة المفاهيم الإجرائية: الترميز

هناك موضوعان يتعلقان بالترميز، وهما: الصياغة الإجرائية للمفاهيم والترميز. ويسعى علماء الاجتماع غالباً إلى قياس مفاهيم مجردة مثل الاغتراب أو عدم المساواة. والخطوة الأولى في الصياغة الإجرائية للمفهوم هي أن نحدد بدقة ماذا نقصد به. وربما يتطلب ذلك تقسيم المفهوم إلى مفاهيم فرعية. أو عناصر اصطلاحية Termed components مثلما فعل بلونر مع مفهوم الاغتراب. ومن الضروري - إذن - تعيين خصائص أو مؤشرات للمفهوم قابلة للقياس بشكل محدد. ولذلك يمكن فهم مؤشرات اللامساواة من خلال التمايزات في الدخل والصحة والتعليم، وهذه يمكن قياسها ومقارنتها.

ويتطلب الترميز إعطاء قيمة رمزية (عددية في العادة) للإجابات عن الأسئلة. وقد أشرنا من قبل إلى أن هناك مصاعب عملية محدودة في ترميز الأسئلة المغلقة التي غالباً ما تكون مرمزة من قبل في الاستبيان. أما ترميز الأسئلة المفتوحة فهو أكثر تعقيداً، حيث ينبغي ضم الإجابات في فئات متشابهة يتم ترميزها بعد ذلك لأغراض المقارنة الإحصائية. ولذلك يمكن تصنيف الإجابات عن السؤال المفتوح (هل تعتقد أن الطالبات تأثرن بسياسات الفرصة المتكافئة للمدرسة؟) على النحو التالي:

1. يختار عدد كبير من الطالبات اليوم المقررات العلمية.
2. تخفض التحرش الجنسي بالطالبات.
3. السياسات كان لها تأثير محدود.
4. السياسات جعلت الأمور أسوأ بجعل الناس أكثر وعياً بقضايا النوع الاجتماعي.

إن القيام بتكميم الإجابات الكيفية ليس أمراً صعباً فحسب في غالب الأحوال، بل يكون غير ملائم في بعض الأحيان. وربما لا يرغب الأفراد في تحويل لغتهم الطليقة إلى رموز كمية، وربما يؤدي التكميم إلى صرف الانتباه عن فهم معناها الشخصي.

جمع بيانات الاستبيان

يمكن جمع بيانات الاستبيان بعدة طرق منها: بواسطة الباحث أو مساعديه، بالبريد، بالهاتف، أو من خلال صحيفة أو مجلة. وكل طريقة من هذه الطرق لها مشكلاتها الخاصة ومميزاتها.

أما عن الاستبيان الذي يتولاه القائم بالمقابلة فإنه - أي الباحث - يقرأ الأسئلة ويوضحها - إذا كان ذلك ضرورياً - للمبحوث، وهذا يتشابه مع المقابلة المقننة. وعادة ما يحقق المدخل الشخصي من هذا النوع معدل استجابة أفضل من إرسال الاستبيان بواسطة البريد. وينخفض معدل الاستجابة في حالة الاستبيانات البريدية لوجود صعوبات في فهم الاستبيان، وفقدان الاهتمام أو النسيان. ومع ذلك، فإن الاستبيانان البريدية تمتاز بأنها أرخص نسبياً مقارنة بالمقابلات، وبإمكانية وصولها إلى عينة كبيرة منتشرة جغرافياً. ويمكن تحسين معدل الاستجابة للاستبيان البريدي من خلال خطابات أو زيارات المتابعة كلما كان ذلك ممكناً. ويمكن أن يؤثر انخفاض معدل الاستجابة في درجة تمثيل العينة النهائية لمجتمع البحث المستهدف.

مزايا الاستبيان ومثالبه

من المزايا الأساسية للاستبيانات أنها توفر بيانات غزيرة تستند إليها التعميمات. وتمثل الاستبيانات جزءاً أساسياً من مجموعة الأدوات المنهجية لعلم الاجتماع البنائي. وغالباً ما يستخدم المسح الاجتماعي بطريقة علمية اجتماعية تقليدية لاختبار الفروض. ومن الأمثلة المشهورة على الدراسات التي استخدمت الاستبيانات (إلى جانب أدوات أخرى) الدراسة التي قام بها جولدثورب ولوكوود - التي سبقت الإشارة إليها - لاختبار فرض البرجزة من خلال المسح الذي قاما به للعمال الأثرياء في ليوتون.

وتعكس مثالب الاستبيان في جزء منها القصور في شكل الاستبيان نفسه، وفي جزء آخر طبيعة الافتراضات البنائية الكامنة وراء استخدامه. فشكل الاستبيان يجعل الباحث يفرض أسئلة على المبحوث الذي قد يجيب أو لا يجيب عنها، وإذا أجاب عنها فربما يقول الصدق أو لا يقوله. كما أن انخفاض معدل الاستجابة، واحتمالات

الكذب والسخرية والخطأ يمكنها جميعاً أن تُضعف ثبات المسح بالاستبيان. ولا يستطيع الاستبيان المصمم تصميماً جيداً أن يواجه هذه المشكلات.

ويعكس قصور الاستبيان في جانب منه قصور المدخل البنائي نفسه. ويحاول أنصار النظرية البنائية – من خلال استخدام الاستبيانات في بعض الأحيان – أن يقيموا تفسيرات للسلوك في ضوء عوامل اجتماعية خارجية. وهذا من شأنه – في راي أنصار النظرية التأويلية – أن يغفل أكثر الجوانب أهمية بالنسبة للناس، وهو قدرتهم على المبادأة بفعل ذي معنى، وأحياناً ما يكون فعلاً إبداعياً. والحقيقة أن معظم علماء الاجتماع المعاصرين على وعي تام بمثالب المدخل البنائي الصارم وبجوانب القصور في البحوث التي تعتمد اعتماداً كلياً على المسح بالاستبيان. ويجمع كثير من هؤلاء العلماء بين المناهج الكمية والكيفية مثلما فعل ويلموت ويونج منذ ما يزيد عن 30 سنة مضت بإجراء مسح عن الأسرة والقرابة في شرق لندن:

"على الرغم من أهمية البيانات الإحصائية (من المقابلات المقننة)، فإن لها مثالب واضحة. ولذلك شرعنا منذ البداية عن قصد في مزج التحليل الإحصائي بنوع من الوصف التفصيلي والأمثلة التوضيحية التي تستمد فقط من المقابلات الحرة والمطولة، ومن الملاحظة الشخصية؛ لأننا نعتقد أن هذا الأسلوب يفضي إلى تفسيرات أكثر اكتمالا ودقة من مجرد الاعتماد على أداة واحدة فقط."

(Willmott & Young, 1969: 210)

المقابلات

هناك ثلاثة أنواع من المقابلة: مقننة، وشبه مقننة، وغير مقننة. ومرجع هذا الاختلاف نمط الأسئلة التي تُوجه والبيانات التي نحصل عليها. أما المقابلة المقننة فهي عبارة عن استبيان بمسمى آخر، وهدفها الأساسي توفير بيانات كمية. أما المقابلات شبه المقننة وغير المقننة فهي تنتج لنا بيانات يغلب عليها الطابع الكيفي بدرجة أكبر. وفي حالة المقابلة غير المقننة يستخدم الباحث استمارة بحث مكونة من مجالات أو موضوعات عامة لدراستها، وهذه تستخدم كأسئلة مراجعة إذا تبين أن الإجابات منطقية إلى حد كبير.وتعطي استمارة البحث في المقابلة شبه المقننة مزيداً من التفاصيل،

ولكنها تسمح بقدر كبير من حرية الإجابة. ونستشهد هنا ببحثين عن خبرات العمل المنزلي استخدما استمارة بحث من هذا النوع، وهما: الزوجة الأسيرة The captive wife الذي قامت به هانا جافرون Hannah Gavron، وعلم اجتماع العمل المنزلي The Sociology of Housework لـ آن أوكلي Ann Oakley. ومن الجوانب العملية لإجراء المقابلات غير المقننة هو أن الباحث لا يكون متأكداً من الفترة الزمنية التي سوف تستغرقها. فقد اختلف الوقت الذي استغرقته المقابلات في دراسة آن أوكلي من ساعة وربع الساعة إلى ثلاث ساعات ونصف الساعة.

إجراء المقابلات

من المهم عند إجراء المقابلة أن لا يقول الباحث شيئاً أو يقوم بتصرف من شأنه أن يحرف الإجابات. فقد يقوم الباحث - عن غير قصد - بالتهويل على المبحوث وتشويشه أو الإيحاء له بأن إجابة محددة هي الإجابة الصحيحة، وكل ذلك من شأنه أن يكون له أثر عكسي على البيانات التي نحصل عليها من المقابلة. ومن الممارسات السليمة بصفة عامة أن يقدم الباحث نفسه بلباقة إلى المبحوث ويعرفه بأغراض البحث. وفي حالة المقابلات غير المقننة التي تستغرق وقتاً طويلاً ينبغي بذل جهد كبير للتمهيد لإجراء المقابلة إما من خلال الاتصال بالمبحوث من خلال وسيط أو الكتابة إليه أو الاتصال به هاتفياً. وفي موقف المقابلة نفسه نجد أن الأسئلة المختصرة والواقعية عن موضوعات مثل عمر المبحوث ومكانته - والتي تُستهل بها معظم المقابلات من أي نوع كانت - توفر فرصة لتعزيز العلاقة بين القائم بالمقابلة والمبحوث قبل توجيه الأسئلة المطلوب الإجابة عنها. ومن الممارسات السليمة بصفة عامة- إذا تيسر ذلك - مراجعة الإجابات مع المبحوث قبل الانتهاء من المقابلة. وليس المقصود من ذلك التأكد من دقة الإجابات فحسب، بل والتأكد أيضاً من أن البيانات تخص المبحوث أولاً وأخيراً.

تسجيل المقابلات

يُفضل في بعض الأحيان تسجيل المقابلة بدلاً من محاولة تدوينها كتابةً أثناء القيام بالمقابلة. ويمكن نسخ الشريط المُسجل فيما بعد قبل التحليل. ومن الأمور

المألوفة تسجيل المقابلات غير المقننة والمقابلات الجماعية (أي المقابلات التي تجري مع مبحوثين أو أكثر) عندما يكون اهتمام القائم بالمقابلة وحواسه ومهارته مطلوبة جميعها في إجراء المقابلة. فالباحث الذي ينشغل بالتدوين في محاولة للحاق بما يقوله المبحوث ربما يتداخل بالتالي مع التدفق الطبيعي للإجابات، ومن ثم يحول دون التعبير الطليق والواعي عن المشاعر والآراء. ومن الأسهل على المبحوثين أن يتغاضوا عن جهاز التسجيل أو كاميرا الفيديو، ولكنهم لن ينسوا الباحث الذي يقوم بتدوين الإجابات. ويساعد التسجيل المرئي في إظهار الإيماءات والتعبيرات التي توضح المعاني التي يقصدها المبحوثون، ولكن ربما يبدو ذلك هامشياً في بعض الأحيان.

وخلال السبعينيات والثمانينيات أجريت مجموعة من الدراسات عن طلاب المدارس الثانوية باستخدام المقابلات غير المقننة التي تم تسجيلها. ومن هذه الدراسات دراسة بول ويليس بعنوان تعلّم العمل Learning to Labour، وهي دراسة عن مجموعة من الصبية من الطبقة العاملة، ودراسة ماكان جيل Macan Ghaill بعنوان صغار، وموهوبون، وسود Young, Gifted and Black، وهي دراسة عن مجموعات متعددة من الطلاب السود.

وما نلاحظه في هاتين الحالتين عند قراءة النصوص المنسوخة للمقابلات الجماعية هو الطبيعة الموجزة للأسئلة التي يوجهها القائم بالمقابلة. وغالباً ما ينطلق المبحوثون في حوارهم مع بعضهم البعض، وهذا ما يأمله الباحث عموماً. وفي دراسة ماكان جيل تدَخّل بأسئلة مثل:

1. ماذا تقصدين؟ قارني بالنساء السود؟
2. ماذا عن إخوتك؟
3. لماذا غيرت طريقتك بينما هم لم يغيروا؟

ومن المؤشرات العامة على مهارة القائم بالمقابلة المتعمقة هي أن يتكلم قليلاً، وأن يقول ما يريده بطريقة مؤثرة، وأن يتيح الفرصة للمبحوثين لكي يدلوا بالإجابة.

مزايا المقابلات ومثالبها

تختلف مزايا المقابلات ومثالبها حسب نوع المقابلة. ومزايا ومثالب المقابلة المقننة هي نفسها مزايا ومثالب الاستبيان التي ناقشناها من قبل، وهي أنها تُنتج بيانات كمية توفر أساساً للتعميم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد على الطرف الآخر المقابلة غير المقننة التي تعد أهم أدوات البحوث الكيفية. وتمكّن هذه المقابلة الباحث – من خلال إتاحة الفرصة للمبحوث لكي يجيب بحرية- من فهم مشاعر المبحوث ودوافعه وتفكيره، وذلك بافتراض أنه لا يحدث أي شكل من أشكال سوء الفهم أو سوء الاتصال. وتختلف طبيعة البيانات التي تنتجها المقابلات غير المقننة في جانب واحد مهم عن البيانات التي نحصل عليها من الملاحظة المشاركة، وهي أداة أخرى من أدوات البحوث الكيفية (سوف نناقشها لاحقاً). فالملاحظة المشاركة توفر لنا – عادة – بيانات عن المبحوثين في أفعالهم الطبيعية اليومية، أما المقابلة المقننة فهي تعطي الفرصة للمبحوثين لإضفاء ذاتهم على الفعل وتفسيره سواء أكانت أفعالهم أم أفعال الآخرين. ولذلك نجد من الشائع أن هاتين الأداتين تستخدمان لتكمل إحداهما الأخرى. وقد قام لود همفرس في دراسته عن الجنسية المثلية بدور الملاحظ المشارك الذي يختلس النظر إلى الممارسات الجنسية (وهو دور مقبول في مجتمع الجنسيين المثليين). وبعد ذلك قابل اثنا عشر فرداً من هذه الجماعة.

ويمكن تقسيم الملاحظة إلى ملاحظة غير مشاركة وملاحظة مشاركة. وفي كلتا الحالتين يمكن أن تكون الملاحظة ظاهرة (مفتوحة، غير خفية) أو مستترة (خفية، سرية). وتثير هذه الأوضاع المختلفة مشكلات مختلفة.

الملاحظة

الملاحظة غير المشاركة

تستوجب الملاحظة غير المشاركة أن يقوم عالم الاجتماع حصرياً بدور الملاحظ لمفردات بحثه. وإذا كان ذلك ما تقوله النظرية، فإننا نجد في الواقع أحد الأمثلة المبكرة على استخدام أداة الملاحظة، ويوضح هذا المثال مدى صعوبة أن يظل الباحث منفصلاً انفصالاً كلياً عن مفردات بحثه. وكان ذلك في الملاحظة الظاهرة التي قام بها

ألتون مايو لشركة كهرباء هوثورن في شيكاغو. وقد طُلب من مايو وفريقه أن يدرسوا تأثير التغيرات المختلفة في ظروف العمل على إنتاجية قوة العمل في مصنع هوثورن، ووجد مايو أن أي تغير في المتغيرات المؤثرة في ظروف العمل - حتى المتغيرات التي جعلت تلك الظروف أسوأ مما كانت عليه في الأصل - تؤدي إلى تحسن في الإنتاجية. وفي نهاية الأمر وجد مايو نفسه مضطراً إلى أن يخلص إلى أن وجود فريق البحث هو الذي أدى إلى تحسن في الإنتاجية، حيث حفز وجودهم قوة العمل على بذل مزيد من الجهد. وتوجه تجربة هوثورن تحذيراً شديد اللهجة إلى علماء الاجتماع كي يكونوا واعين بالأثر الذي يمكن أن يتركوه على نتائجهم. وفي بعض الأحيان يشار إلى تأثير الباحث من هذا النوع بـ"تأثير هوثورن" Hawthorne effect. وبالاستفادة من تجربة مايو يفضل بعض علماء الاجتماع أن يحللوا أثر وجودهم إلى عوامل من خلال ملاحظة مفردات البحث ملاحظة مستترة.

ومن الأمثلة على ذلك بحث فاليري يول الذي قامت فيه بملاحظة التفاعل بين الراشدين والأطفال ملاحظة مستترة، حيث لاحظت 85 زوجاً من الراشدين والأطفال لمدة ثلاث دقائق لكل زوج، مع مقارنتهم بـ85 زوجاً آخرين يختلفون اختلافاً شديداً من حيث العمر، وشملت: ذكر - أنثى، أنثى - أنثى، ذكر - ذكر. وكانت النتائج التي توصلت إليها يول مثيرة؛ حيث تبين أن درجة التفاعل الإيجابي بين جميع الأقران من الراشدين أعلى منها بين الأقران من الراشدين والأطفال.

وغالباً ما تسلم الملاحظة غير المشاركة إلى تحليل النتائج وعرضها بطريقة مقننة وكمية حتى لو كان موضوع البحث - مثل بحث يول - عن نوعية التفاعل الاجتماعي. وقد لاحظت يول أن أربعة أخماس الأقران من الراشدين تجاذبوا أطراف الحديث أو نظروا إلى بعضهم أو ابتسموا على الأقل، مقارنة بما يزيد عن نصف الراشدين - في مجموعة الراشدين والأطفال - لم يعيروا الأطفال الذين معهم أي اهتمام خلال فترة الملاحظة (3 دقائق). وكان التفاعل سلبياً بين 40٪ من عينة الراشدين - الأطفال. وقد قامت يول بالتعبير عن هذه التفاعلات التي حدثت بطريقة كمية وصفية بسيطة. ونورد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

"أخبر سبعة راشدين – ممن عبروا الطريق – الأطفال الذين معهم أن ينظروا أمامهم أو يسرعوا، إلا أنه لم ينظر أحد منهم إلى الأطفال الذين معهم أثناء الحديث إليهم. وقام خمسة آخرون بجذب الأطفال من أذرعهم أو أيديهم. وصرخ ستة أطفال في وجه من دفعوهم لعبور الطريق. ونال ثلاثة من هؤلاء صفعة على وجوههم، وقُدمت لاثنين قطع من الحلوى دون النظر إليهما، وتم تجاهل السادس.

وأخبر أربعة أطفال في المتاجر – بدرجات متفاوتة من القسوة – أن يتصرفوا بادب وهدوء، وتم تهدئة أحدهم بقطع من الحلوى.

ولقي أربعة أطفال في سيارات عمومية توبيخاً أو صفعاً على وجوههم لسوء سلوكهم، وتلا ذلك تجاهل تام.

وأُخبر أربعة أطفال في محطات السيارات العمومية أن يظلوا في أماكنهم، وغُل أحدهم من يديه.

وحاول أربعة أطفال التحدث إلى الراشدين الذين لم يعيروهم أي اهتمام. وحال ثلاثة أطفال أن يتحدثوا إلى الراشدين، ولكنهم رفضوا التحدث معهم."

(Yule, 1986: 445)

وللملاحظة غير المشاركة – خاصة المستترة – مزايا مؤكدة فيما يتعلق بالموضوعية. ويمكن للباحث أن يخصص كل الوقت والجهد من أجل القيام بملاحظة (وتسجيل) دقيقة. وعلى النقيض من الملاحظة المشاركة، لا يمكن أن يكون رأي الباحث متحيزاً ومحرفاً بعلاقاته التي تكونت مع مفردات بحثه خلال فترة البحث. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يوجد قصور في طبيعة التفسيرات الممكنة في البحوث التي تعتمد على الملاحظة غير المشاركة اعتماداً كلياً. وهذا يعود إلى أن وجهات نظر الفاعلين ومشاعرهم حول أفعالهم لا يمكن أن يصل إليها الباحث بشكل منتظم، وقد لا يعبر عنها المبحوثون مطلقاً ما لم يظهر ذلك أثناء الملاحظة. وللحصول على هذه البيانات الكيفية يمكن تعزيز الملاحظة غير المشاركة بالمقابلات المتعمقة مع عينة فرعية من المبحوثين الذين تمت ملاحظتهم أو بشكل آخر من أشكال المنهج الكيفي.

الملاحظة المشاركة

تقتضي الملاحظة المشاركة أن يشارك عالم الاجتماع في الفعل الاجتماعي الذي يسعى إلى وصفه وفهمه. وربما تكون الملاحظة المشاركة أكثر مناهج البحث في علم الاجتماع التي يغلب عليها الطابع الكيفي، ومع ذلك يستحيل تصنيف وتكميم وجدولة كل البيانات الناتجة عن الملاحظة المشاركة. وقد شاع استخدام الملاحظة المشاركة على نطاق واسع منذ الستينيات على يد أنصار التفاعلية والمنهجية الشعبية.

الإثنوجرافيا

تعود جذور الملاحظة المشاركة في العلم الاجتماعي إلى النصف الأول من القرن العشرين على الأقل عندما تبناها علماء الأنثروبولوجيا (الباحثون في المجتمعات المتأخرة "الأمية) كجزء من المدخل الإثنوجرافي. ويقصد بالإثنوجرافيا البحث الذي ينهض على ملاحظة وتسجيل طريقة الحياة في ثقافة أو ثقافة فرعية معينة بدرجة عالية من الدقة. وكانت الملاحظة المشاركة بمثابة طريقة للاقتراب قدر الإمكان من مفردات البحث. وقد استخدم هذه الطريقة بدرجة ملحوظة كل من برينسلاو مالنيوفسكي Bronislow Malinowski ومارجريت ميد. ومن المجتمعات التي قام مالنيوفسكي بدراستها مجتمع جزر التروبرياند في غرب المحيط الهادي. واستخدم مالنيوفسكي الملاحظة المشاركة لنفس الأغراض التي يسعى إليها علماء الاجتماع المعاصرون. فقد رغب في فهم وجهة نظر السكان الأصليين لمعرفة رؤيتهم للعالم، وملاحظتهم وهم يتصرفون بشكل طبيعي. وللقيام بذلك عاش بينهم لمدة تزيد عن سنة. ويجب على الملاحظ المشارك أن يكون مستعداً لقضاء فترات زمنية طويلة مع المبحوثين حتى يعطيهم الفرصة للتكيف مع وجوده والتصرف بطريقة نمطية (عادية). ومن المهم بالنسبة للملاحظ المشارك أن يكتسب ثقة وقبول الناس الذين يقوم بدراستهم حتى يتصرفوا بشكل طبيعي. وفي حالة مارجريت ميد أوضحت البحوث الحديثة أن مفردات بحثها – وهن البنات المراهقات في ساموا – لم يأخذن بحثها مأخذ الجد. وقد ذكرت ميد في كتابها "البلوغ في ساموا" – الذي نشر لأول مرة في العشرينيات– أن النساء كن أحراراً بدرجة ملحوظة من الناحية الجنسية قياساً بالمعايير الغربية. ويزعم فريمان (1983) أن البنات الآن يبدين تحفظاً بشأن هذا الموضوع.

الملاحظة المشاركة داخل الثقافات الفرعية

ركزت معظم الدراسات الحديثة التي استخدمت الملاحظة المشاركة على الثقافات الفرعية، وخاصة الثقافات الفرعية للعصابات وجماعات الشباب. ومن أوائل الدراسات المهمة في هذا المجال دراسة وليام فوت وايت عن مجتمع النواصي، حيث قام بدراسة الزمرة في منطقة فقيرة في شيكاغو يسودها المهاجرون الإيطاليون. ويصف وايت نفسه بأنه يسعى إلى تأسيس علم اجتماع ينهض على وقائع اجتماعية مُلاحظة. ويوضح الشاهد التالي المبرر الأساسي الذي دفع وايت إلى استخدام مدخل الملاحظة المشاركة:

"تعلمت من جلساتي واستماعي (إلى مفردات البحث) إجابات عن أسئلة لم يدر بخلدي أن اسألها لو أنني كنت قد حصلت على بياناتي من خلال المقابلة فقط".

(Whyte, 1955: 303)

وبعبارة أخرى، يتعلم العالِم الاجتماعي من الملاحظة المشاركة ماهية الأسئلة التي يسألها إضافة إلى الإجابات عنها.

وبالنظر إلى الخداع الواضح الذي تعرضت له مارجريت ميد، فمن الواضح أن وايت حصل على كثير من البيانات من "دوك" – قائد الزمرة – والذي كوّن معه صداقة. وكان وايت يأتمن دوك على أسرار بحثه على الرغم من أنه لم يكشف عنها للآخرين. وكان دوك متعاوناً مع وايت إلى حد كبير، وهذه حالة أسهمت فيها المشاركة القوية للباحث والمبحوث إسهاماً إيجابياً في البحث. ويذهب وايت إلى أنه بدأ بحثه كملاحظ مشارك وانتهى منه كمشارك ملاحظ، وبهذه الطريقة تمكن من فهم الأمور فهماً عميقاً.

ومن الدراسات الأخرى دراسة جيمس باتريك عن "ملاحظة عصابة في جلاسجو" A Glasgow Gang Observed (1973). وقد انضم باتريك إلى هذه العصابة مستخدماً الملاحظة المستترة. وكانت النتيجة دراسة رائعة عن سلوك العصابة خاصة التدرج الهرمي والشعائر. والسؤال هنا: هل كان بارتريك محقاً في إخفاء

هويته؟. يذهب باتريك إلى أن أعضاء العصابة لم يفكروا في هذا الأمر، وأنهم لو انتقموا منه لتضليلهم لرضي بذلك. ولا توجد قاعدة عامة يمكن إقرارها حول مسألة السرية، ومتروك لكل عالم اجتماع تقديره الخاص في هذا الموضوع. كما تثير دراسة باتريك قضية أخلاقية أخرى حول الملاحظة المشاركة لموضوعات الانحراف: هل أهداف البحث تبرر لعالم الاجتماع أن ينتحل هوية منحرفة بل وربما يرتكب أفعالاً انحرافية؟

ومن الدراسات الأخرى التي استخدمت الملاحظة المستترة مع قيام الباحث بدور منحرف دراسة لود همفرس عن الجنسية المثلية في المراحيض العامة بالولايات المتحدة. وقد قام همفرس بدور "مراقب" أو "مختلس النظر" إلى الأنشطة الجنسية للآخرين. وبعد أن تبين له أنه مقبول من هذه الجماعة كشف عن هويته كباحث، وبدأ يجري حوارات مفتوحة مع بعض الجنسيين المثليين. وبهذه الطريقة تمكن من تحقيق مزايا الملاحظة الطبيعية وتوجيه الأسئلة بشكل مباشر.

وتعد دراسة كين برايس "الضغط المتواصل" (1979) - وهي دراسة عن مجتمع سكان الكاريبي من أصول أفريقية في منطقة سان بول بمدينة بريستول - مثالاً كلاسيكياً اليوم عن الملاحظة المشاركة. وقد عدَّل برايس من مدخله ليناسب الظروف التي مر بها. ولذلك كشف عن هويته كباحث لبعض المبحوثين دون غيرهم. وفي لقاء مع أحد المبحوثين ذكر أنه بذلك لا يخدع مفردات بحثه، ولكنه يعزز علاقته بهم. ومع تزايد قوة هذه العلاقات لاحظ أنه ليس من الضروري أن يحتمي بهويته الحقيقية كباحث. وبدأت الدراسة تتجه إلى تحقيق هدفها تدريجياً أثناء البحث. ويعبر برايس عن ذلك بلغة تقترب من لغة وايت بقوله: "لقد تطورت الفروض التي تشكل جوهر الدراسة في غضون عملية البحث الفعلي".

مزايا الملاحظة المشاركة ومثالبها

تعكس مزايا الملاحظة المشاركة أحد وجهي العملة، وتجسد مثالبها الوجه الآخر لها. فهذه الأداة تساعد الباحث في الإدراك والفهم اللذين يصاحبان المشاركة الذاتية، ولكنها تؤدي إلى ضياع الموضوعية. ويقترح رونالد فرانكنبيرج - الذي قام بدراسة

عن الحياة في قرية بويلز استخدم فيها الملاحظة المشاركة - اقتراحاً مفيداً بتقسيم البحث إلى ثلاث مراحل بما يؤَمِن ضد الذاتية المفرطة للملاحظ المشارك. وتتطلب كل مرحلة من هذه المراحل درجة متفاوتة من المشاركة مع مفردات البحث. ففي المرحلة الأولى لابد من تحديد مشروع البحث (عملية موضوعية إلى حد نسبي). وفي المرحلة الثانية يصبح عالم الاجتماع مشاركاً ذاتياً (شخصياً) مع من يرغب في دراستهم. وفي المرحلة الثالثة ينسحب الباحث لدراسة وتقييم خبراته ونتائجه.

وفي بحثها عن "المونيز" Moonies (كنيسة التوحيد) قامت إيلين باركر بتجريب ثلاثة أطوار تدخل ضمن المرحلة الثانية في نموذج فرانكنبيرج، وهذه الأطوار هي:

1. الطور السلبي (المشاهدة والاستماع على سبيل المثال).
2. الطور التفاعلي (المحاورة وتوجيه الأسئلة الاستكشافية مثلاً).
3. الطور الإيجابي (توجيه الأسئلة الملحة والحرجة مثلاً).

ويضفي هذا التقسيم المرحلي مزيداً من التنظيم والضبط على عملية المشاركة.

وثمة اتهام موجه إلى مؤلفي الدراسات التي اعتمدت على الملاحظة المشاركة بتعاطفهم مع المنحرفين والمجرمين وجماعات الشباب الذين يشكلون – عادة – مفردات بحوثهم. ومن المؤكد أن هناك توحداً قوياً مع "اللامنتمين" Outsiders في عدد من الدراسات الكلاسيكية التي قامت على الملاحظة المشاركة، إلا أن هذه الدراسات فيها مصداقية نادراً ما تحققها الدراسات التي تقوم على المسح.

العلاقة بين النظريات ومناهج البحث

توجد علاقة دقيقة – ولكنها ليست علاقة محددة بإحكام – بين النظريات التي عرضنا لها في الفصل الأول ومناهج البحث التي ناقشناها آنفاً في هذا الفصل. ويصور الشكل (2-2) هذه العلاقة.

شكل (2-2)

العلاقة بين النظريات ومناهج البحث

النظريات البنائية	النظريات التأويلية
الماركسية، الوظيفية، فيبر /	الفعل الاجتماعي، التفاعلية، المنهجية الشعبية
المناهج الكمية	**المناهج الكيفية**
المسوح الاجتماعية، الاستبيان، المسح المقارن، المقابلة	المقابلة غير المقننة، الملاحظة (الملاحظة غير المشاركة، الملاحظة المشاركة)

ملحوظة: نظرية الفعل الاجتماعي عند فيبر نظرية بنائية في أساسها، ولكنها نظرية تأويلية في جانب منها.

ويجدر بنا أن نلخص ثلاث طرق تتقاطع فيها كثيراً الخطوط البنائية / الكمية والتأويلية / الكيفية، **أولها** أن الأدوات التي نفكر فيها عموماً على أنها تنتج نوعاً معيناً من البيانات يمكن أن تستخدم غالباً لإنتاج بيانات من النوع الآخر. ومن ثم استخدمت فاليري يول الملاحظة (أداة كيفية) لدراسة التفاعل بين الراشدين والأطفال دراسة كمية. **وثانيها** أن نمطي النظرية – مناهج البحث يستخدمان في الغالب ليكمل أحدهما الآخر. ومن ثم جمع جولدثورب بيانات السيرة الذاتية من النوع الكيفي من عينة فرعية من العينة الأساسية (10.000 مبحوث) التي طبق عليها استبيان عن الحراك الاجتماعي. **وثالثها** أنه على الرغم من الوعي بالصلة الهامة العامة بين البنائي/ الكمي والتأويلي / الكيفي، فإن علماء الاجتماع غالباً ما يستخدمون أي مدخل وأداة يرون أنهما مناسبان لتلبية متطلبات بحوثهم. ويذهب علماء الاجتماع إلى أن التعددية المنهجية – نظرياً وعملياً – أجدى من المفاضلة بين هذا المدخل وذاك.

المصادر الثانوية

يقصد بالمصادر الثانوية للبيانات تلك المصادر الموجودة فعلاً، وهذا يجعل مجال البحث رحباً. ويمكن استخدام أية بيانات متاحة في الدراسة شريطة أن تستخدم بطريقة مناسبة ودقيقة.

الإحصاءات الرسمية

يدور جدل محموم بين علماء الاجتماع حول استخدام الإحصاءات الرسمية في بحوثهم. ويوجه أنصار النظرتين التأويلية والماركسية انتقادات قاسية بشأن صدق هذه الإحصاءات وثباتها. فعلى سبيل المثال يذهب سيكوريل وجارفينكل - على التوالي - إلى أن الصورة النمطية للمتهمين عند رجال الشرطة والقضاء تؤثر في إحصاءات الجريمة. كما ذهب أتكنسون إلى إدعاء مماثل فيما يتعلق بالافتراضات البديهية للمحققين حول أسباب الانتحار. ومن جانبهم يرى الماركسيون أن الإحصاءات التي تقوم الحكومات الرأسمالية بجمعها تُؤطَر وتُقدم عموماً بطريقة تدعم النظام الرأسمالي، كما يؤمنون بأن هناك درجة كبيرة من التسامح الرسمي مع جرائم الأقوياء.

وثمة اتهام مؤداه أن الإحصاءات الرسمية تستخدم بطريقة متحيزة - أو مريبة على الأقل - من جانب الحكومة، وهو الاتهام الذي وجهه رجال السياسة والصحافة المعارضين في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. فقد لوحظ بصفة خاصة أنه طرأ أكثر من ثلاثين تغيراً على طريقة حساب الأرقام الرسمية للبطالة، مما أدى إلى خفض الرقم الإجمالي. وانصب جانب من النزاع على الشرائح التي تتألف منها البطالة (هل المتعطل هو الذي يسجل نفسه في مراكز العمل؟ أم أن المتعطل هو الذي ظل في حالة تعطل لمدة شهر على الأقل؟)، وبمعنى آخر: كيف ينبغي تعريف البطالة؟ وقد ظهرت مسألة التعريف على السطح بدرجة أكثر حدة في غمار الجدل المتواصل حول ما إذا كانت أعداد الفقراء زادت أم لا أثناء حكم المحافظين. ويذهب الناقدون إلى أن أعداد من يعيشون في فقر نسبي (مع مراعاة التغير في معايير قياس الفقر) قد زادت، في حين يرى عدد من الساسة المحافظين أنه من الحماقة تقدير أعداد الفقراء بدقة مع تغير معايير قياس الفقر.

مصادر إحصائية أخرى

بالإضافة إلى الإنتاج المتواتر للإحصاءات، تظهر من حين لآخر تقارير حكومية خاصة - تقوم بها غالباً لجان حكومية - تتعلق بمجالات هامة تلقى اهتماماً قومياً. وغالباً ما تحتوي هذه التقارير على بيانات إحصائية هامة وغيرها من البيانات. ومن

هذه التقارير "اللامساواة في الصحة" Inequalities in Health، الذي يشار إليه في بعض الأحيان بـ"تقرير بلاك" The Black Report على اسم أحد معديه. ويقدم التقرير معلومات ثرية عن اللامساواة الاجتماعية واعتلال الصحة.

وتقوم العديد من المنظمات الطوعية وجماعات الضغط بنشر إحصاءات في مجال تخصصها بشكل منتظم. ومن العجيب أن هذه الإحصاءات يتم اختيارها وعرضها بطريقة تعزز مصالحها. ومع ذلك فإن البيانات الإحصائية التي تصدر عن جهات مثل الجمعية الوطنية لحماية الأطفال NSPCC تسهم في تنمية الوعي العام وإذكاء الجدل حول قضايا اجتماعية رئيسية.

المصادر التاريخية

تعد المصادر التاريخية مهمة في توفير أساس للمقارنة في علم الاجتماع والبرهنة - بالطبع - على أنماط التغير الاجتماعي. ومن المحتم أن تثار قضايا الثبات والتفسير المتعلقة بالشواهد التاريخية. فقد اعتمد فردريك إنجلز في مؤلفه الهام "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" (1884) على مصادر ثانوية. وكذلك مؤلف لويس مورجان "المجتمع القديم". وقابل هذان العملان تحدياً من الكتابات الحديثة فيما يتعلق بدقة الحقائق وتفسيرها. وتحظى دراسة بيتر لازلت "العائلة والأسرة في الأزمان الماضية" (1972) بالمصداقية والقبول. فقد استخدم لازلت بيانات إحصائية من سجلات الأبرشيات سفهت الخرافة القائلة بشيوع الأسرة الممتدة في بريطانيا قبل الثورة الصناعية، وهو ما يعد إضافة مهمة إلى أطر تحليل الأسرة.

وتزودنا الدراسات التاريخية ببيانات مصورة وفنية وغيرها من البيانات من النوع غير الإحصائي وغير المطبوع. وتصبح نسبة هذه البيانات إلى البيانات الإحصائية والمصورة نسبة أعلى كلما عدنا بالتاريخ إلى الوراء. وفي كتابه "قرون من الطفولة" (1973) استخدم فيليب آرييه Philip Ariès الصور العائلية للبرهنة على أن الطفولة لم تكن "مرحلة عمرية" مستقلة في أوربا في العصور الوسطى، إذ يظهر الأطفال في هذه الصور وكأنهم "راشدين صغار". وعادة ما تحتاج هذه الشواهد إلى ما يعززها. ومن هنا اعتمد آرييه أيضاً على بيانات مكتوبة للتدليل على مزاعمه.

ومما يميز المصادر التاريخية المحلية أنها متاحة للطلاب. فعلى سبيل المثال نجد أن دراسة مصنع مهجور أو سجلات ومواقع أثرية – خاصة المقابلات مع سكان منطقة ما الذين يعيشون فيها منذ زمن طويل (التاريخ الشفاه) – يمكن أن يوفر أساساً للتاريخ الاجتماعي الحي / علم الاجتماع التاريخي. وفي مقرر "الثقافة الشعبية" بالجامعة المفتوحة (سابقاً) تم استخدام مصادر رسمية (مؤسسة بلاكبول) عن ثلاث فترات تاريخية (القرن التاسع عشر، العشرينيات من القرن العشرين، 1997) لدراسة تغير طبيعة قضاء الإجازات على شاطئ البحر في الحياة الثقافية لسكان الشمال الغربي خاصة بين أفراد الطبقة العاملة. وتم تحديث الدراسة حتى اليوم من خلال زيارات الطلاب لخمسة مواقع في بلاكبول أخضعت للتحليل الثقافي. وهذا النوع من الأعمال البارعة يمكن أن يسلط الضوء على علم الاجتماع بدرجة لا يمكن أن يحققها الكتاب المدرسي في هذا العلم.

الوثائق الشخصية

تعكس الوثائق الشخصية وجهة نظر المشارك في خبرات معينة. وتستخدم هذه المصادر في علم الاجتماع لتمثيل آراء الفاعلين ومغزاها في مواقف اجتماعية محددة. ومن الأمثلة على الوثائق الشخصية: اليوميات، الرسائل، تاريخ الحياة غير الرسمية. ولا تزال السير الذاتية المنشورة تصنف ضمن الوثائق الشخصية، مع أنها قد تتعرض للمراجعة نتيجة مراعاة مشاعر الآخرين أو لاعتبارات قانونية مثل قوانين القذف والتشهير.

(1) بيانات السيرة الذاتية: المبحوث

في بعض الأحيان يقوم الباحثون الذين يجرون مسوحاً اجتماعية على نطاق واسع بتشجيع بعض المبحوثين على تدوين وثائق شخصية للحصول على بيانات كيفية تعمق بياناتهم الكمية. وهذا ما فعله يونج وويلموت في مسحهما عن الأسرة في بثنال جرين Bethnal Green، وجون جولدثورب وزملاؤه في مسحهم عن الحراك الاجتماعي. وفي الحالة الأولى قام بعض المبحوثين بتدوين يومياتهم الشخصية. وفي الحالة الثانية دوّن بعض المبحوثين تاريخ حياتهم. وقد صاغ جولدثورب وزملاؤه

ثمانية أسئلة مفتوحة للمبحوثين. ونورد فيما يلي اقتباساً مختصراً من مقدمة كراسة الملاحظات عن تاريخ الحياة التي زُود بها المبحوثين:

نجد أدناه قائمة من الأسئلة. وإذا دونت فقرة أو نحوها للإجابة عن هذه الأسئلة، فسوف يوفر لنا ذلك نوعاً من البيانات نحن بحاجة إليها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تكون لديك الرغبة في ترتيب ما تدونه حسبما تراه مناسباً من وجهة نظرك. وكل ما في الأمر أن تتعامل مع هذه الأسئلة كدليل مبسط للنقاط التي تهمنا بصفة أساسية.

(Goldthorpe et al., 1980: 219)

وكلما حاول عالم الاجتماع توجيه الإجابات وتنظيمها، زادت درجة صدقها. وإذا كانت الوثائق الشخصية تمتاز بدرجة عالية من الصدق، فلا يوجد ضمان على درجة تمثيلها على نطاق أوسع.

وليست بيانات السيرة الذاتية مجرد لحوم بشرية تكسو عظام الإحصاء. فهي تفيد في مراجعة البيانات الإحصائية وتوفير وجهة نظر أخرى فيها. فعلى سبيل المثال تبين أن بعض المبحوثين في دراسة جولدثورب - ممن صنفوا ضمن المستقرين في وضعهم الطبقي - اعتبروا أنفسهم تحركوا حراكاً اجتماعياً. ومن لوازم الدقة تسجيل هذه الآراء التي ظهرت إلى النور من خلال الوثائق الشخصية، وهي الآراء التي يمكن أن توفر بيانات حول أجندة البحوث المستقبلية.

(2) **بيانات السيرة الذاتية: الباحث**

إذا كانت بيانات السيرة الذاتية لمفردات البحث يمكن أن تكون مفيدة، فهل يمكن للقارئ الذي اطلع على بحث في علم الاجتماع أن يستفيد من معرفة شيء عن مؤلفه؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب: فما هي هذه الفائدة؟ يميل الرأي المعاصر في علم الاجتماع إلى وجهة النظر القائلة بأن المؤلف والبحث مترابطان معاً بدرجة لا يمكن الفكاك منها. وقبل أن نبحث في أسباب ذلك، يحسن بنا أن نتذكر كيف أجاب علماء الاجتماع الكلاسيكيون عن هذا السؤال، أي أن عالم الاجتماع عليه أن يكون موضوعياً في مسار بحثه. ويزعم فيبر أنه يمكن تحقيق ذلك. وطالب تشارلز رايت ميلز

- الذي أدرك صعوبة تحقيق الموضوعية - علماء الاجتماع أن يوضحوا ويحددوا قيمهم لقرائهم الذين يمكنهم أن يحكموا بما إذا كانت تلك القيم أثرت في البحث أم لا.

إن كثيراً من البحوث في علم الاجتماع يكون الدافع من ورائها مصالح وقيم الذين يقومون بإجرائها. وينطبق هذا على المجالات المفتوحة حديثاً للبحث مثل النوع الاجتماعي Gender والجنسية Sexuality والهُوية العرقية. فالباحثون الذين خبروا التحيز ضد النوع، أو العنف المنزلي أو العرقي، أو الذين جاهدوا لتطوير هويتهم الثقافية، قد يرغبون في بحث السياق الأشمل لتلك الموضوعات. وهنا يثار سؤال: هل يمكن اعتبار هذه الخبرات الشخصية بيانات للبحث، ومن ثم يتضمنها تقرير البحث؟

الإجابة على هذا السؤال: نعم، بافتراض أن الخبرة الشخصية لها صلة بالبحث وأدمجت فيه بطريقة مفيدة. ومن هنا، يمكن دراسة العلاقة بين الخبرة الشخصية والقضايا العامة دون تقويض الدقة المنهجية. ويعبر عن ذلك جين ريبنس تعبيراً واضحاً عندما شجع طلابه على استخدام كتابة السيرة الذاتية كجزء من علم الاجتماع الذي يدرسونه:

"يمكن النظر إذن - إلى المجتمع كما يحدث داخل أنفسنا. وباستخدام أنفسنا كمصادر للتحليل في علم الاجتماع ندخل في مشروع للتحدي، مما يتطلب من الطلاب أن يتعلموا النظر في سيرتهم الذاتية في سياق كيفية استقبال قراء علم الاجتماع لها".

(Ribbens, 1993: 81)

وهناك طريقتان رئيسيتان يمكن أن يتحول بهما إدماج الخبرة الشخصية في البحث السوسيولوجي إلى مصدر للخطأ: **أولاهما** عندما يصبح الباحث عاطفياً أو متحيزاً أو سياسياً (أي ذاتياً) لدرجة تضيع معها أية أهمية عامة للبحث. ومن أنواع البحوث التي تتعرض لهذه المشكلة البحوث الإجرائية التي يهدف فيها الباحث إلى حل مشكلة واقعية معينة مثل العنصرية في المدارس. **وثانيهما** عندما يصبح البحث ببساطة مجرد حكاية مبتذلة، ومن ثم يفقد أهميته العامة.

وسائل الإعلام الجماهيري

توفر وسائل الإعلام مصدراً متنامياً للبيانات لعلماء الاجتماع. وهذه البيانات على نوعين **أولهما** بيانات تقدم بصورة متكررة في البرامج ويدعمها الباحثون. ومن ثم فهناك برامج توفر ثروة من البيانات الأكثر حداثة مقارنة بأي مصدر آخر. وتكمن المشكلة هنا في أن عالم الاجتماع لا يستطيع أن يتأكد من دقة هذه البيانات، مما تحتاج معه بالتالي إلى مراجعتها والتسليم بصحة هذا المصدر في أي عمل منشور.

وثاني هذين النوعين أن علماء الاجتماع يستخدمون بيانات وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية لأغراض التحليل النقدي. ولذلك تم تحليل عديد من المنشورات والبرامج لانحيازها السياسي أو الأيديولوجي. وقد قامت "جماعة وسائل الإعلام بجامعة جلاسجو" Glasgow Media Group بنشر تحليلات منتظمة للأخبار المذاعة تليفزيونياً خضع فيها المحتوى للتمحيص والتكميم. ويطلق على هذا المنهج مصطلح "تحليل المضمون". وهناك أداة أخرى غالباً ما تستخدم بالمزاوجة مع تحليل المضمون هي "تحليل العلامات" (التحليل السيميولوجي)، وهذا يتضمن استنباط أو فك رموز معنى الإشارات والرموز المرئية.

ولا يتم إنتاج بيانات وسائل الإعلام الجماهيري - شأنها في ذلك شأن جميع بيانات المصادر الثانوية - لاستخدام علم الاجتماع بصفة أساسية. ولذلك قد تكون هذه البيانات مبتورة أو زائفة من وجهة نظر علم الاجتماع، كما يمكن أن تكون منحازة شخصياً أو سياسياً، ومن الضروري ألا يمرر عالم الاجتماع هذه البيانات إلى القراء بدون نظرة نقدية عليها.

هل علم الاجتماع علم؟

إذا عَّرفنا العلم تعريفاً واسعاً بأنه تراكم المعرفة التي يمكن إثبات صحتها، فإن علم الاجتماع يعد علماً. وإذا عَّرفنا العلم تعريفاً ضيقاً بأنه اختبار الفروض بالمناهج الوضعية، فإنه لا يمكن الإدعاء بأن علم الاجتماع علم. ومثل هذا التعريف الأخير يستبعد أيضاً كل الدراسات التي تعتمد على الملاحظة في العلوم الأخرى. وحقيقة الأمر أن علم الاجتماع نادراً ما يتوصل إلى نتائج دقيقة وقابلة للتكرار مثل النتائج

التي تتوصل إليها العلوم الطبيعية. ومع ذلك لم يتوقف دور كايم وماركس وفيبر عن محاولة أن يكونوا علميين قدر الإمكان، ووضعت أعمالهم أساساً نظرياً ومنهجياً قوياً لتطورات متلاحقة في علم الاجتماع عبر المسارات العلمية. ونلمس حديثاً البحوث الامبيريقية الدقيقة التي قام بها علماء اجتماع محترفون أمثال جولدثورب وهالسي، تلك البحوث التي تجاوزت بأسسها المنهجية ونتائجها الفهم المتضارب والبدهي للناس العاديين.

وعلى النقيض من المداخل العلمية المعقدة إلى علم الاجتماع، نجد أن علم الاجتماع التأويلي أقل اهتماماً بالتفسير العِلي أو الوصف الواقعي منه بالفهم الإنساني. وهذا ما جعل علم الاجتماع التأويلي أقرب إلى الإنسانيات منها إلى العلوم. وهذا لا يعني أن علم الاجتماع التأويلي غير علمي، ولكنه يعني أنه مناقض للعلم في جوهره. ولم يعبر علماء الاجتماع التأويلي - على العكس من الوظيفيين وكثير من الماركسيين - عن رغبتهم الجامحة في تصنيف أعمالهم على أنها أعمال علمية. وقد أشار رايت ميلز - وهو عالم الاجتماع الذي لم يقبل على نفسه أبسط الألقاب - باستخفاف إلى بعض المؤلفات في علم الاجتماع الموجهة توجهاً علمياً بأنها تشبه كتب الطهي. كما قارن إرفنج جوفمان مناهج البحث الوضعية التقليدية بالتعليمات المكتوبة على ظهر الغلاف الخلفي لكتاب الكيمياء للأطفال: "اتبع القواعد، وعندها يمكن أن تصير عالِماً حقيقياً".

ويتقبل علماء الاجتماع التأويلي بالترحاب البعد الذاتي في المجتمع وفي بحوث علم الاجتماع مثلما يتقبله الوضعيون. وتتقاطع الذاتية في اتجاهين **أولهما** أن الباحثين لهم قيمهم الخاصة، **وثانيهما** أن المبحوثين يتصرفون بطريقة فردية لا يمكن - إذن - التنبؤ بها على نحو دقيق.

ويزعم أنصار المنهجية الشعبية - مثل سيكوريل وجارفينكل - أنه يستحيل على علماء الاجتماع أن يكونوا ملاحظين سلبيين للحقيقة، فما يراه هؤلاء العلماء هو محصلة التفاعل بينهم وبين ما يدرسونه. ويدعي أنصار المنهجية الشعبية أن مهمتهم هي اكتشاف ووصف الكيفية التي يتصرف بها الناس ويتفاعلون معاً. وبالنظر إلى تشديد مشايعي المنهجية الشعبية على البعد الذاتي في الفهم، يصبح السؤال هنا: كيف

يثق هؤلاء الباحثون في ملاحظاتهم وتقاريرهم؟ والإجابة هي أنهم على وعي بهذه المشكلة ويتعاملون معها بطريقة أفضل من الوضعيين الذين يعتقدون اعتقاداً ساذجاً أنهم يستطيعون انتزاع أنفسهم من دراساتهم.

وفيما يتعلق بذاتية المبحوث في البحث الاجتماعي يذهب شوتز - وهو من أنصار الظاهراتية - أبعد مما ذهب إليه مناصرو المنهجية الشعبية، حيث يرى أنه إذا كان لدى العلماء الطبيعيين مفاهيم حول الموضوعات التي يدرسونها، فإن العلماء الاجتماعيين لديهم مفاهيم حول الناس الذين لديهم مفاهيم حول الآخرين (ومنهم الباحث نفسه). وبعبارة أخرى، فإن الناس يمكن أن يفكروا، وعلينا أن نضيف ونختار. وقد يقرر الناس - عن عمد - تضليل الباحث. وبسبب ذلك لا يمكن مطلقاً لمستوى التنبؤ الدقيق في العلوم الاجتماعية أن يكون مستوى مرتفعاً مثلما هو الحال في العلوم الطبيعية. ومع ذلك فقد أوضح شوتز أن جماعات الناس تشترك في أنماط شائعة من التفكير والسلوك، وبمقدور الباحث أن يتأكد من وصفه لهذه الأنماط مع أوصاف باحثين آخرين. وإذا كان هناك اتفاق حول ما تم ملاحظته، فإن ذلك ربما يقترب من تحقيق الموضوعية قدر الإمكان.

والسؤال المطروح الآن: كيف يفكر علماء الاجتماع أنفسهم حول طبيعة علم الاجتماع؟ نناقش الآن آراء اثنين من أبرز فلاسفة العلم حول نفس القضية (فيلسوف العلم هو الشخص الذي يحاول محاولة منظمة أن يوضح المبادئ التي تشكل أساس العلم). وهذه الآراء التي جاءت من خارج علم الاجتماع تغلب عليها إجمالاً نغمة استنكارية. ونبدأ بكارل بوبر الذي كان ماركس بالنسبة له مثل 'البعبع' بالنسبة للأطفال. وما علق بذهن بوبر عن ماركس هو أنه 'نبي الثورة' لا 'عالم الاجتماع'، على الرغم من إدعاء بوبر بأن الإثنين لا ينفصلان عن بعضهما البعض.

ويرى بوبر أن ماركس لم يكن علمياً في نبوءته عن الثورة البروليتارية من منطلق أنه سلم بشيء لم يحدث بعد. ومن وجهة نظر بوبر لا يوجد مكان للنبوءة والدين والإيديولوجيات في العلم، ومن ثم أعلن بوبر أن الماركسية ليست علمية.

ولسنا مضطرين إلى قبول ما خلص إليه بوبر لنوافق على ضرورة أن تتعرض النظرية والمفاهيم في علم الاجتماع عند الماركسيين لنفس الانتقاد والاختبار الذي تتعرض له النظريات الأخرى. والحقيقة أن كون علماء الاجتماع الماركسيين ماركسيين من الناحية السياسية لا يحررهم من الالتزام بالعلم. ولا يرغب أي عالم اجتماع ماركسي واع بهذا النوع من الحرية الواهمة التي يحل فيها مجرد الإصرار على زعم ما محل الإدعاء القائم على العقل والبرهان.

ومن الآراء الراسخة والجوهرية لبوبر أن العلم الاجتماعي - شأنه في ذلك شأن العلم الطبيعي - عليه اختبار نظرياته وإعادة اختبارها بصفة مستمرة. وأكثر السبل دقة لتحقيق ذلك هي أن يحاول الباحث تكذيب فرضه بدلاً من إثبات صحته، وهو ما يعرف بمبدأ التكذيب المشهور عند بوبر.

ويزعم بوبر أن الماركسية لا يمكن أن تكون علمية؛ لأن كثيراً من نظرياتها الرئيسية تشير إلى المستقبل، وبالتالي فهي ليست قابلة للتكذيب. ويستحيل أن نبرهن بشكل دقيق على أنه لن تحدث ثورة بروليتارية لأن المستقبل مجهول. وبالتالي فإن الإدعاء القائل بأنه سوف تحدث هذه الثورة هو إدعاء غير علمي.

ويذهب بعض الماركسيين المعاصرين - دفاعاً عن أنفسهم - إلى أن اهتمامهم المباشر لا ينصب كله على البرهنة على الفروض أو تكذيبها بقدر ما يركز على تقديم نقد نظري للمجتمع الرأسمالي وطرح بدائل نظرية عنه. كما انفصل كثير من هؤلاء الماركسيين عن النبوءة المفترضة في كتابات ماركس، وبذلك أصبحت انتقادات بوبر إطناب لا مبرر له.

وثمة نقطة أخرى أثارها بوبر ذات أهمية خاصة لعلماء الاجتماع، وهي أنه لا يوجد فرض يمكن البرهنة عليه على نحو حاسم. ولنضرب مثالاً على ذلك بمرور آلاف البجع البيض أمام عيوننا، ومع ذلك يظل هناك احتمال أن تمر بجعة سوداء. وعلى نحو مشابه يمكن أن نقوم بإجراء تجربة 999 مرة، وفي كل مرة نصل إلى نفس النتيجة مما يعد برهاناً على شيء ما. إلا أن هناك احتمالاً أن نصل إلى نتيجة مختلفة في المرة الألف. إن ممارسة العلم تستوجب نوعاً من الشك القوى الذي أعلن بوبر

صراحة عن وجود شواهد عليه بين العلماء الاجتماعيين. ويبدو أن نصيحته كانت هي "مزيد من البحث وقليل من التنظير".

ثم حاء **إرنست جلنر** - وهو كاتب حديث سار على نهج بوبر - وكان اعتراض جلنر الأساسي هو على المنهجية الشعبية عند جارفينكل، حيث يدين تشبث المنهجية الشعبية بالنزعة الذاتية كنزعة رومانسية. ويناصر جلنر - مثل بوبر - المدخل الامبيريقي القوى لفهم المجتمع. وعلى الرغم من اتفاق الماركسي باري هينديس مع بوبر وجلنر في بعض آرائهما، إلا أنه هاجم أيضاً النزعة الذاتية المفرطة عند المنهجية الشعبية وذلك في سياق نقده للإحصاء.

وهناك آراء مشتركة في فكر بوبر وجلنر. وثمة تعليق ينطبق على الوظيفية والماركسية مؤداه أن الضباب النظري المحصن في السماء لابد أن يهبط إلى الأرض ليتم فحصه شكلاً ومضموناً. كما أن الذين يعلقون على النزعة الذاتية لا يبشرون بالأمل في خطاب سوسيولوجي له مغزى، ولا يساعدون على تطور علم الاجتماع كمشروع جمعي.

ما هو العلم؟

نحن ننظر إلى العلم - حتى هذه اللحظة - على أنه معيار نستند إليه في قياس "علمية" العلم الاجتماعي. وإضافة إلى التفرقة البسيطة بين التعريفين الوسع والضيق للعلم، فإننا نفترض أن مفهوم العلم ذاته ينطوي على إشكالية. وبهذه الطريقة فنحن نتزلق إلى خطر إضفاء مكانة القداسة والألوهية والغموض على العلم. وقد حاول توماس كون Thomas Kuhn أن يفضح زيف وجهة النظر هذه التي تبالغ في توقير العلم، وتساءل عن مقدار الصدق في إيمان العلم بمبدأي الامبيريقية والموضوعية، وعما إذا كان هذان المبدآن هما الوحيدان اللذان يعمل العلم من خلالهما بالفعل. فقد تكون الذاتية شبحاً يلازم العلم (الطبيعي)، كما يلازم العلم الاجتماعي سواء بسواء.

وقد ناقش كون قضية أن العلم مجرد مجموعة من النظريات والمناهج والنتائج الواقعية (الحقيقية). وبدلاً من ذلك يطرح وجهة نظره القائلة بأن العلماء - مثل علماء الاجتماع - يستخدمون النماذج أو المنظورات المتعلقة بتخصصاتهم، والتي تؤثر في

اتجاه بحوثهم التجريبية وطبيعتها. ولذلك يمكن القول بأن نظريات أينشتاين شكلت أساساً لنموذج عملي جديد لعلماء الفيزياء الفلكية. وكانت كثير من أفكار أينشتاين تأملية ومُغرِضة ولم يُبرهن على صحتها، إلا أنها كانت مصدر إلهام لكثير من البحوث التي تطرقت إلى مشكلات الفضاء والزمن. وعند هذا الحد يبدو أن تفكير أينشتاين يؤدي نفس الوظيفة التي تقوم بها النظرية في علم الاجتماع.

ومن الملامح الأساسية لادعاءات كون أن النماذج العلمية تتغير تغيراً جذرياً عند فترات معينة من التاريخ. ومن هنا جاء عنوان كتابة "بنية الثورات العلمية". ويحدث هذا التغير الثوري عندما لا يناسب أحد الاكتشافات النموذج العلمي السائد. ونحتاج إلى مثال على ذلك. فقد ساد اعتقاد لعدة قرون أن الأرض هي مركز الكون وأن الشمس تدور حولها، واستمر هذا النموذج باقياً على الرغم من تزايد صعوبة ملاءمة الوقائع الجديدة المكتشفة معه. وأخيراً قدم كوبرنيقس دليلاً أسقط هذا النموذج، واصبح النموذج الجديد مقبولاً، وهي أن الأرض تدور حول الشمس.

وبالنظر إلى التغيرات والثورات في النماذج داخل العلوم، يبدو أن هناك خلافاً مماثلاً في علم الاجتماع مُعبراً عنه من خلال الاتجاهات النظرية، مما يصيب الادعاءات القائلة باحترام العلم ومكانته العلمية بالشلل. والحقيقة أن العلوم الطبيعية أوجدت إحساساً بالإجماع على المدخل النظري والمنهجي بدرجة أوضح مما في علم الاجتماع الذي لا يزال علماً "يافعاً" يمكن أن تتحقق فيه "وحدة النموذج" Paradigmatic unity فيما بعد.

وثمة انتقاد آخر موجه ضد فكرة العلم كرمز للموضوعية، إذ أن العلم تنتابه أيضاً مشكلة الذاتية. وتتمثل النقطة الأولى هنا في مبدأ "الشك" عند هايزنبرج، ومعناه أن الضوء المطلوب لملاحظة الذرات الصغيرة سوف يؤثر على الطريقة التي تسلكها هذه الذرات. ومن هنا يتدخل العالِم – بدرجة ما – في التأثير على السلوك الذي يلاحظه. وهذا مثال كلاسيكي على أزمة الذاتية.

أما النقطة الثانية فهي نقطة أخلاقية خطيرة. فالبحث العلمي – مثل البحث الاجتماعي – يُجرى في مجتمع. ويوفر هذا البحث معلومات قد تستخدم بطريقة بناءة

أو هدامة. والعلماء الذين يسمحون باستغلال مهاراتهم في قضية يؤمنون بأنها خطأ أخلاقي يكونون في نفس موقف الجنود والإداريين وغيرهم ممن يرتكبون نفس الخطأ. ولا تصاغ نتائج البحوث في فراغ اجتماعي، وهناك قدر من القوة في الاستفادة منها. وقد آمن أينشتاين إيماناً عميقاً بأن العلماء عليهم أن يتحملوا مسئوليتهم عن العمل الذي يقومون به وتطبيقاته المحتملة في الحياة الإنسانية.

ما هو علم الاجتماع؟

ها نحن نعود مرة ثانية إلى هذا السؤال. ويمكن القول بأن علم الاجتماع هو دراسة الحياة الاجتماعية الإنسانية بأية وسائل فعالة. وقد تكون هذه الوسائل "علمية" تقريباً، وهذا يتوقف على كيفية تعريف مصطلح "علمية"، وقد تكون هذه الوسائل "غير علمية". وكل ما هو ضروري أن يضيف تطبيق هذه الوسائل إلى معرفتنا بالحياة الاجتماعية وفهمنا لها. وللقيام بذلك لابد من عرض النتائج عرضاً واضحاً بدرجة تكفي لتداولها بين علماء الاجتماع المحترفين ومنهم إلى جمهور القراء المهتمين. وقد كان رايت ميلز على حق عندما زعم أن أفضل طريقة لممارسة علم الاجتماع هي الخيال والمرونة لا الالتزام الصارم بنماذج العلم الطبيعي. وعلم الاجتماع حرفة يتم الحكم عليها من إنتاجها، وما يؤدي إلى نتيجة أفضل يكون هو الأفضل. وقد أيد نيسبت ميلز في تشديده على دور الخيال الإبداعي في علم الاجتماع، وذلك على الرغم من عدم اعتراضه عموماً على الأساس العلمي لعلم الاجتماع. وهذا – في رأي نيسبت – يعطي علم الاجتماع صفة "الفن". وتؤدي الملاحظة التي أبداها نيسبت إلى اكتمال دورة العجلة: **علم الاجتماع علم وفن**. وبالنظر إلى تعقد موضوع هذا العلم فلابد له أن يكون علماً وفناً.

علم الاجتماع والتقليدية والحداثة وما بعد الحداثة

عرضنا في القسم الأخير من الفصل الأول للأنماط الرئيسية الثلاثة للمجتمع والأنماط الرئيسية للتفسير الاجتماعي المرتبطة بكل نمط. وناقشنا في القسم الأول من هذا الفصل ما إذا كان علم الاجتماع علماً أم لا. ويناقش القسم التالي هذه الموضوعات بقدر من التفصيل مع التركيز على الحداثة ونظرية ما بعد الحداثة.

التقليدية والحداثة

ذاعت مصطلحات: المجتمع التقليدي، والحداثة، وما بعد الحداثة في علم الاجتماع للإشارة إلى ثلاثة أنماط مختلفة من المجتمع. وهذا يعطيها مرتبة أولى من حيث الأهمية في جدول مفاهيم علم الاجتماع. وهناك شبه إجماع على معاني المصطلحين: الأول والثاني، إلا أن هناك خلافاً حول المصطلح الثالث الذي سنعود إليه لاحقاً. ويلقي التعريف التالي للتقليدية والحداثة قبولاً عاماً.

"التقليدية هي "مجموعة من الممارسات الاجتماعية التي تستهدف الاحتفاء ببعض المعايير والقيم السلوكية وغرسها في ذهن الأفراد، وهي معايير وقيم تعني استمراراً وتواصلاً مع ماض حقيقي أو تخيلي، كما ترتبط عادة ببعض الشعائر أو غيرها من أشكال السلوك الرمزي (الأضاحي والقرابين، الأعياد المقدسة على سبيل المثال) التي تحظى بقبول واسع النطاق".

(Oxford Dictionary of Sociology: 537)

ويعرف ساروب الحداثة باختصار بأنها:

"مصطلح جامع يشير إلى مجموعة من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت إلى الوجود في الغرب في بعض بلدانه منذ حوالي القرن الثامن عشر وما بعده".

(Sarrup: 1993)

ومن المفترض أن يتضمن التعريف المختصر لساروب التطورات الثقافية والفكرية ضمن النظم "الاجتماعية". وهذه التطورات هي التي سنركز عليها في هذا الفصل؛ لأننا عرضنا بإيجاز في الفصل الأول للتغيرات الراديكالية: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

ستيوارت هول: الحداثة والتقليدية

نركز الآن على التعبيرات الجذرية التي جلبتها الحداثة إلى المجتمع التقليدي. ويمكن أن نستعين بتلخيص ستيوارت هول للخصائص المميزة للمجتمع الحديث كأساس للمقارنة بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي:

(1) **سياسية**: سيادة السلطة السياسية العلمانية على الدولة القومية الجديدة، وتهميش تأثير الكنيسة / الدين في أمور الدولة / الأمور السياسية.

(2) **اقتصادية**: استبدال الاقتصاديات الإقطاعية والاقتصاديات الأخرى قبل الرأسمالية باقتصاد يقوم فيه النظام النقدي (المالي) المتقدم بدور الوسيط في التبادل (التجارة) القائم على الإنتاج الكبير واستهلاك السلع نيابة عن السوق، وانتشار الملكية الخاصة، وتراكم رأس المال على أساس منتظم طويل المدى (وصف يعكس أعمال ماركس بدرجة كبيرة).

(3) **اجتماعية**: ذبول النظام الاجتماعي التقليدي (النظام الإقطاعي مثلاً)، ونمو تقسيم جديد للعمل، وظهور طبقات جديدة، وظهور علاقات متغيرة (ولكنها لا تزال قائمة على نظام سلطة الأب) بين الرجال والنساء.

(4) **دينية**: ضعف الدين وظهور ثقافة مادية علمانية.

(5) **فكرية**: ظهور الطريقة العقلانية العلمية في تصنيف العالَم والنظر فيه.

وهناك ارتباط وثيق بين الخصائص الدينية (4) والفكرية (5) (وهذا يعكس أعمال ماكس فيبر).

(6) **ثقافية**: نشوء مجتمعات محلية جديدة - بعضها عرقية أو قومية - تتحدى المجتمع المسيحي التقليدي. وقد طوَّرت الأمم الجديدة رموزها الخاصة بها وتفسيراتها للتاريخ، وهي عملية زادت قوتها في القرن التاسع عشر. وتبني الأمم الحديثة هويتها وتقاليدها الخاصة بطريقة انتقائية لتناسب أهدافها الخاصة. ولذلك تشكلت الهوية القومية الفرنسية بمعارضة الأرستقراطية والملكية، في حين ظلت الملكية في بريطانيا رمزاً للأمة عند الكثرة.

وكانت هذه العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - كما يقول هول - بمثابة المحركات التي شكلت الحداثة. وعلى الرغم من قوة التحول، فلم يكن فورياً أو كاملاً. وظل التراث حياً خاصة في بريطانيا، حيث استمر ليس في شكل رواسب مثل الملكية ومجلس اللوردات فحسب، بل وفي جهود جميع أنواع الجماعات للبحث عن وقائع سالفة وسلطة لمعتقداتهم وأنشطتهم في الماضي.

فعلى سبيل المثال نجد الاشتراكي المعاصر توني بين لا يزال - على الرغم من تنكره لطبقة النبلاء التي ينتسب إليها بالوراثة - يبحث عن سوالف تقليدية لمعتقداته الاشتراكية في أنشطة الجماعة الراديكالية في القرن السابع عشر، والمعروفة باسم حزب المساواة Levellers.

أنتوني جيدنز: التقليدية والحداثة

في مقاله المعنون 'الحياة في المجتمع بعد التقليدي' (1994) قام أنتوني جيدنز بتحليل طبيعة التراث وتواصل الاهتمام به وابتداعه في المجتمعات الحديثة. ويعرف جيدنز التراث على النحو التالي:

'أفهم التراث بالطريقة التالية ..التراث يتصل بالذاكرة، خاصة ما أطلق عليه موريس هالفاكس 'الذاكرة الجمعية'، ويشمل التراث الشعائر؛ ويرتبط بما سوف أسميه 'الفكرة التقليدية للحقيقة' Formulaic notion of truth . والتراث له حراسه، وللتراث - على العكس من العادات - قوة ملزمة لها مضمون مزدوج أخلاقي وعاطفي. والذاكرة مثل التراث - بمعنى أو بآخر - تتعلق بتنظيم الماضي في علاقته بالحاضر'.

(Giddens, 1994: 95)

ويمكن أن نعيد صياغة تعريف جيدنز للتراث كما يلي: أوضح جيدنز أن الوعي بالتراث نوع من الذاكرة الجماعية أو الذاكرة التخيلية للماضي؛ والتراث يتضمن الشعائر؛ وهو وصفة طبية للحقيقة؛ وله حراسه مثل الأئمة أو الكهنة، وعلى العكس من العادات اليومية يُوَلِّد التراث روابط أخلاقية وعاطفية عميقة.

وتعد الذاكرة الفردية والتراث الجمعي طريقتان لاستعادة الماضي أو الإحساس به أو ربط الماضي بالحاضر. وذكر جيدنز في موضع آخر أن التراث يفعل مفعول 'الصمغ'، حيث يربط المجتمع بعضه بعضاً. ومن الأمثلة على ذلك الأعياد القومية، وأعياد الاستقلال، وعيد الهدنة، وأعياد ميلاد أفراد العائلة الملكية.

وعلى الرغم من أن جيدنز شدد بوضوح على أن الحداثة تمحق التراث، فإنه يزعم أن الاتجاهات والسلوكيات التقليدية - خاصة في مرحلة الحداثة المتأخرة - تظل

مستمرة وتسهم فعلياً في المراحل المبكرة للتنمية الاجتماعية الحديثة. ففي بدايات القرن التاسع عشر كانت الصفوات المركزية والمحلية تستشهد بالسلطات التقليدية: السياسية والدينية لتشجيع العمل الشاق والامتثال ولو في سياق صناعي وحضري متنام. كما أكد جيدنز - شأنه في ذلك شأن هول - على الطبيعة الإبداعية للتراث، خاصة التشديد المتزايد على 'الأمة' كنواة للولاء والتضامن الاجتماعي. ومع ذلك لا ينتهي المجتمع المحلي التقليدي بين عشية وضحاها في مواجهة الإحساس المتنامي بالهوية القومية، بل إن المناطق والضواحي الحضرية الجديدة غالباً ما تُنمي شخصيتها وتقاليدها المستقلة استقلالاً جزئياً عن الاتجاهات القومية: الاقتصادية والثقافية.

وفي رأي جيدنز أن المجتمعات المحلية وتقاليدها الراسخة تبلي تماماً بفعل الحداثة في مرحلة الحداثة المتأخرة (أو ما يسميها البعض ما بعد الحداثة). ويحدث ذلك بسبب **العولمة**. فوسائل الإعلام الحديثة المسموعة - المرئية لديها المقدرة على اختراق كل بيت وكل مجتمع محلي في العالم، وتنقل معها التصوير التجاري للرأسمالية المعاصرة. وكما يقول جيدنز 'المجتمع ما بعد التقليدي هو المجتمع الكوني الأول'. وتتولى عملية العولمة تفريغ المجتمعات المحلية من تراثها الراسخ.

ومن المؤكد أن جيدنز على صواب فيما يتعلق بتأثير العولمة على تفكك التقاليد الراسخة. ومع ذلك فقد أبخس في تقدير المدى الذي يتعلق به الناس بالتقاليد أو يبتدعوها حتى في مرحلة الحداثة المتأخرة. ولا تقوم التقاليد بتقوية التضامن الجماعي فحسب، ولكنها أيضاً تدعم وتثري هوية الفرد والجماعة.

ومن الأمور الثابتة أن جانباً من توكيد الهوية يستوجب وجود تاريخ أو تراث. فعلى سبيل المثال يبدو أن البريطانيين المتحمسين لانضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكذا المتشككين في هذا الأمر يتساوون في قدرتهم على الاستشهاد بتقاليد الصداقة أو التنافس مع أوروبا، وهذا يتناسب مع الهوية التي يريدون بناءها لبريطانيا اليوم.

ومن القضايا المعاصرة الهامة هو ما إذا كان العالم الإسلامي يمكنه أن يحتفظ بتقاليده وأساليب حياته الأصيلة في مواجهة تيار التفكك للرأسمالية الكونية.

وعلى الرغم من التجدد المتواصل للتراث في المجتمعات الحديثة، فقد قابل جيدنز بوضوح بين الحداثة والتقليدية. وننتقل الآن إلى وصف جيدنز للخصائص الرئيسية للحداثة. وفي رأيه أن الحداثة تتسم بخصيصتين أساسيتين هما:

(1) **التصنيع**:

أ. جوانبه المادية مثل الآلات.

ب. علاقاته الاجتماعية مثل الطبقات الاجتماعية بصفة أساسية.

(2) **الرأسمالية**، أي إنتاج السلع باستخدام العمل المأجور من أجل السوق التنافسية.

وللحداثة خصائص أخرى أساسية هي:

(3) **المراقبة**، أي قدرة التنظيمات – بما فيها الدولة – على الحصول على معلومات عن الأفراد والجماعات ومراقبتهم.

(4) **المقدرة على الحرب الشاملة** بسبب التكنولوجيا الصناعية.

ويواصل جيدنز تحليله فيرى أن أوضح الصور الاجتماعية للحداثة هي الدولة القومية Nation – State (التي تواجه بعض التحدي اليوم من العولمة في مرحلة الحداثة المتأخرة). وتعد الخصيصتان الثالثة والرابعة إضافة هامة إلى قائمة هول.

الحداثة وعلم الاجتماع

الحداثة عصر يصبح فيه العلم والعقل الوسيلتين الأساسيتين اللتين تسعى بهما الكائنات الإنسانية إلى فهم العالم وحل مشكلاته. وقد بدأ العصر الحديث للبحث والاستكشاف منذ عهد الإصلاح، إلا أن ساروب يرى أن قوة الدفع لهذا العصر اقترنت بالثورات الصناعية والسياسية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. ونركز هنا على علاقة الحداثة كظاهرة ثقافية وفكرية بعلم الاجتماع في بداية ظهوره. ولقد ظهرت الحداثة في حد ذاتها نتيجة الإيمان بقوة العقل الإنساني على فهم العالم وتغييره، أو – بعبارة موجزة – السيطرة عليه.

ويرتبط علم الاجتماع بالحداثة بعلاقة مزدوجة. فمن ناحية كان علم الاجتماع نتاجاً للحداثة وانعكاساً لها، وهو – من ناحية أخرى – محاولة لوصف المجتمع الحديث وتفسيره.

جدول 2 – 3
الحداثة وعلم الاجتماع

الحداثة	علم الاجتماع (القرن التاسع عشر)
تقدم العلم	يعرف علم الاجتماع بأنه علم (كونت، دور كايم، ماركس)
التأكيد على العقل	يتبنى علم الاجتماع مدخلاً عقلانياً
الإيمان بالتقدم	الإيمان بالتقدم أكدت عليه أعمال سوسيولوجية كثيرة
النظرة إلى العلماء على أنهم خبراء 'موضوعيين' بالعالم الطبيعي	يرى علماء الاجتماع في أنفسهم خبراء 'موضوعيين' بالعالم الاجتماعي
يسعى العلم إلى اكتشاف قوانين الكون	يسعى بعض علماء الاجتماع (الوضعيين) إلى اكتشاف قوانين التاريخ والمجتمع
يطبق العلم النظرية التطورية للكشف عن نظم التصنيف التطوري	يصنف علم الاجتماع المجتمعات تبعاً لمراحل النمو (بسيطة، تقليدية، حديثة)
النظرة إلى الكائنات الإنسانية على أنها قادرة على امتلاك سيطرة أكبر على الطبيعة والبيئة	يثق علماء الاجتماع في إمكانية تطبيق معرفتهم بالمجتمع في التوجيه العملي له (التخطيط / السياسة)
النظرة إلى العمل والعلم على أنهما قادرَيْن بدرجة كبيرة على تحسين أوضاع الإنسان، أي تحقيق التقدم	يرى علماء الاجتماع أنه بوسعهم المساعدة في فهم المشكلات الاجتماعية وحلها، أي أنهم يسهمون في التقدم
النظرة إلى الحكومة والدولة على أنهما أساسيَّيْن في إحداث التقدم / التحسين الاجتماعي	يتوقع علماء الاجتماع أن يُطلب منهم تقديم المشورة للحكومة بشأن كيفية تحقيق أهدافها
ولكن	**ولكن**
الحركة الرومانسية تدافع عن الطبيعة ضد ما أتى به العلم التطبيقي (التنمية الصناعية)، كما أنها تضع 'التقدم' موضع المساءلة	تطور علم الاجتماع التأويلي كبديل عن الوضعية، ليؤكد على المعنى تمييزاً له عن الأداء الوظيفي

يوضح الجدول السابق كيف أن الحداثة أنتجت علم الاجتماع وصاغته وشكلته. وعندما ذهب كونت إلى أن الغرض من علم الاجتماع هو أن نفهم، من أجل أن نتنبأ، من أجل أن نتحكم"، فإنه كان يحكي الادعاءات الواضحة للعلماء الطبيعيين في ذلك الوقت. وبعد مرور ما يقرب من 150 عاماً على وفاة كونت، يصعب أن نعثر على عالم اجتماع اليوم يفخر بتكرار ما قاله كونت.

وبالنسبة لكونت ودور كايم في فرنسا، ومن بعدهم رادكليف براون في مدرسة لندن للاقتصاد، كانت المحاكاة الناجحة لنموذج العلم الطبيعي (أي إثبات صحة قوانين علمية اجتماعية عامة) هي السبيل إلى ضمان الجدارة المهنية وإعلاء مكانة علم الاجتماع.

ويتبنى كثير من علماء الاجتماع – في محاولة منهم لتحليل المجتمع الحديث – مدخل العلم الطبيعي بلا انتقاد في بعض الأحيان. وتشمل هذه المحاولة بناء النماذج. فقد قامت النظريات البنائية – التي عرضنا لها في الفصل الأول – ببناء نماذج "علمية" محكمة عن المجتمع أُستخدمت بالتالي في تفسير السلوك الاجتماعي. وفي النماذج الماركسية والوظيفية الفجة يبدو البناء الاجتماعي على أنه هو الذي يحدد – دوماً – سلوك الأفراد والجماعات، مما يضفي بالتالي طابعاً ميكانيكياً على هذه النظريات.

ومثلما كان الشعر والأدب والفن الرومانسي رد فعل ضد طغيان العلم والعقل، كانت النظريات التأويلية – في جانب منها – رد فعل مناوئ لعلم الاجتماع البنائي "العلمي". وقد انقسم علم الاجتماع إلى المعسكر البنائي والمعسكر التأويلي منذ الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى أوائل الثمانينيات. فمن ناحية نجد الوظيفية والماركسية، ومن الناحية الأخرى نجد النظريات التأويلية المتعددة ومنها التفاعلية الرمزية والمنهجية الشعبية.

إن الاتجاه إلى رؤية النظريات البنائية والتأويلية على أنهما "شيئان متعارضان" أو في سياق "الثنائيات" – كما يرى جيدنز – يعكس الطريقة التي يتعارض بها العلم والعقل في المجتمع الحديث مع ما هو شخصي وعاطفي. وقد بدأ عديد من علماء الاجتماع منذ فترة حديثة جداً في اتخاذ مدخل تكاملي إلى النظريات البنائية والتأويلية، وتخلوا إلى حد كبير عن العراك بين النظريات والذي ساد في العقود الماضية.

الحداثة وما بعد الحداثة وعلم الاجتماع

هناك فكرة تقول بأن كل عصر تاريخي هو عصر من التغير. ومع ذلك يوجد إجماع متزايد بين طائفة كبيرة من علماء الاجتماع على أن الثلاثين عاماً الأخيرة من القرن العشرين أو نحوها تميزت بتغير اجتماعي سريع وجذري. ويشار إلى هذا التغير بالتحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة؛ وهو المصطلح الذي يفضله جيدنز. وقد رأينا في القسم السابق أن عملية العولمة - خاصة عولمة المعلومات والاتصالات - هي التي جعلت التغير في العصر الحالي راديكالياً وعمومياً.

ويتضمن تعريف مادن ساروب للحداثة فائدة المصطلح وغموضه في ذات الوقت:

تتصل ما بعد الحداثة بكل ما أتى بعد الحداثة؛ وتعني التلاشي الأولى أو الحالي لتلك الصور الاجتماعية المرتبطة بالحداثة. ويفترض بعض المفكرين أن ما بعد الحداثة حركة في اتجاه عصر ما بعد الصناعة، ولكن هناك قدر من الغموض المحيط بهذا المصطلح: هل ما بعد الحداثة يجب أن نعدها جزءاً من الحداثة؟ هل هي تواصل أم تغير جذري؟ هل هي تغير طبيعي أم أنها تشير إلى حالة مزاجية أو عقلية؟ (Sarrup, 1993: 130)

وهذا التعريف السابق لما بعد الحداثة تعريف ممتاز على أساس أن علم الاجتماع يدور حول مجموعة من الأسئلة والأجوبة عنها، ولكننا لا نتوقع أن نكون قادرين على الإجابة عن جميع الأسئلة.

وهناك مجموعة من علماء الاجتماع - من بينهم أنتوني جيدنز وأولريش بيك - يفضلون مصطلح "الحداثة المتأخرة" ويرفضون الرأي القائل بأن المجتمع الآن يعيش مرحلة ما بعد الحداثة.

ويعرف جيدنز الحداثة المتأخرة بأنها عصر يكون فيه المجتمع الحديث أكثر وعياً بتبعات الحداثة - خاصة تبعاتها السلبية - ويؤمن بأن المشروع الحديث لتحسين الأوضاع الإنسانية (أي التقدم) لا يزال إنجازه ممكناً. وليس الوقت متأخراً لكي لا نستفيد من أخطائنا. ويستخدم جيدنز مصطلح "الانعكاسية" Reflexivity للإشارة إلى الوعي الناقد القوى، والذي يربطه بالحداثة المتأخرة، ويعده من الخصائص الأساسية للحداثة المتأخرة. ونحن نتبنى استخدام جيدنز لمصطلح الانعكاسية بدلاً من الاستخدام المفيد والمعقد لـ"بيك" والذي سوف نناقشه الآن.

يرى أولريش بيك أيضاً أن الانعكاسية ملمح أساسي من ملامح الحداثة المتأخرة، ولكنه يعطي المصطلح صيغة مختلفة اختلافاً طفيفاً. ففي تعريفه للانعكاسية يشدد بيك بصفة خاصة على الآثار التدميرية غير المقصودة للحداثة (مثل تأثير الصناعة على البيئة):

"هذه المرحلة الجديدة (الحداثة المتأخرة) - التي يقوض فيها نوع من التحديث نوعاً آخر ويغيره - هي ما أسميتها مرحلة التحديث الانعكاسي".

(Beck et al., 1994: 2)

إن التحديث الانعكاسي - أي التدمير والدمار الطائش وغير المقصود - الذي يسببه التحديث أوجد ما أسماه بيك "مجتمع المخاطر" أو ما أشار إليه جيدنز بمصطلح "عدم اليقين المصنوع" Manufactured uncertainty. فارتفاع درجة حرارة الأرض؛ وتلوث واستنزاف أجزاء من البيئة؛ والمخاطر المرتبطة بالإنتاج الضخم من الدواجن والحيوانات من أجل الغذاء (مثل المناعة ضد بعض المضادات الحيوية)؛ وتكاثر الأسلحة النووية والكيماوية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل - كل هذه أمثلة على التبعات الخطيرة غير المقصودة الحداثة. وفي مرحلة ما بعد الحداثة تظهر الآثار السلبية للعلم والتصنيع والحكومات الكبيرة كأشباح حقيقية وليست أشباحاً شاحبة في وليمة الحداثة.

وعلى الرغم من الآثار الجانبية المدمرة للتصنيع، فقد نجح نجاحاً باهراً في إنتاج السلع والخدمات. ولم يقل بيك أو جيدنز بأن عملية تكوين الثروة المادية ينبغي تحريكها في الاتجاه المعاكس، ولم يفكرا في ضرورة وجود تأييد عام لهذا الاتجاه. وفي رأيهما أنه من الضروري الالتفات إلى ورطة الخاسرين في مجتمع الحداثة المتأخرة في الغرب وعلى مستوى العالم. ولا تشمل فئة الخاسرين في مرحلة الحداثة المتأخرة أولئك الذين أفقرتهم التنمية وظلمتهم فحسب، بل وتضم أيضاً شعوب العالم الغني. وهنا نتذكر الكلمات المشهورة التي قالها بيك: "الفقر متدرج هرمياً، ولكن الضباب المشوب بالدخان متوزع ديمقراطياً - أي بالعدل" Poverty is hierarchic, Smog is democratic.

ويوضح جدول (2-3) الخصائص الأخرى للحداثة المتأخرة أو ما بعد الحداثة كما اقترحها جيدنز وبيك وآخرون:

جدول 2 – 3

الحداثة وما بعد الحداثة

الحداثة	ما بعد الحداثة (أو الحداثة المتأخرة)
الإيمان بالعلم / العقل	الانعكاسية (الوعي النقدي المتزايد) تميز ما بعد الحداثة؛ أي الاهتمام بالآثار المدمرة للعلم التطبيقي والبيئة والإنسانية. ويمتد الاهتمام إلى المستوى الكوني (ارتفاع درجة حرارة الأرض، ومستوى المخزون من الأسماك على سبيل المثال) بالإضافة إلى المستويات الأخرى.
الإيمان بالتقدم الاجتماعي	الوعي المتنامي بالمخاطر والآثار العكسية غير المقصودة لمسيرة التقدم (بيك، جيدنز) (مثلاً: التلوث الناتج عن السيارات / حوادث السيارات).
ظهور القومية، والنظر إلى الدولة القومية باعتبارها هي حدود 'المجتمع'.	حدوث عملية العولمة، وتزايد تصدع الدولة القومية – 'المجتمع' – بفعل العوامل الكونية: الاقتصادية والثقافية والسياسية.
التأكيد على الإنتاج / التنمية الاقتصادية	تزايد أهمية ما هو ثقافي: (1) تبادل المعلومات – وهي عملية ثقافية تتم من خلال وسائل الإعلام – هو الملمح المميز لمجتمع ما بعد الصناعة (بيل) (2) الثقافة – في صورة الاستهلاك وأسلوب الحياة – هي التي تحدد الهوية بدلاً من العمل.
السياسة، والحكومة، والدولة هم أساس المجتمع	الشك في السياسة / الحكومة التقليدية تنامي 'سياسة الحياة'، أي ربط الشخصي والعام كما في الحركات الاجتماعية مثل النسوية والنزعة البيئية.
الاتجاه إلى رؤية العالم في سياق ثنائيات أو شيئين متعارضين، مثلاً: الموضوعي/ الذاتي، ذكور/ إناث (أعداد متعارضة).	الاتجاه إلى رؤية الترابط والتشابه والتوحد، مثلاً: الذاتي والموضوعي لا ينفصلان.
النظر إلى الطبيعة على أنه أمر مسلم به	تزايد الإحساس القوى بالمسئولية عن الطبيعة / البيئة.

وهناك خصيصتان لم نذكرهما في هذا الفصل، وتحتاجان إلى شرح مختصر قبل أن ناقشهما بإسهاب فيما بعد، **أولاهما**: يبدو أن شكوكاً متزايدة في السياسة التقليدية، وتنامياً موازياً لما أطلق عليه جيدنز "سياسة الحياة". ويشير هذا المصطلح إلى محاولات تحقيق تغير شامل من خلال الفعل الشخصي والجماعي بدلاً من تحقيقه بصفة أساسية من خلال السياسة الحزبية والحكومة المركزية. وهذا المدخل العضوي للتغير ينشأ من خلال الحركات النسوية والبيئية والحركات الاجتماعية الأخرى. ويجسد هذا المدخل شعار النسوية: "كل ما هو شخصي هو سياسي" .The personal is political

وثانية هاتين الخصيصتين في الجدول السابق هي اتجاه منظري ما بعد الحداثة إلى رفض طرق التفكير الاستقطابية أو الثنائية. ولذلك ينظر هؤلاء المنظرون إلى الإدراك الحسي على أنه وجهة نظر لا رؤية "موضوعية" أو رؤية "خبير" للحقيقة أو الواقع. وفي حياتنا اليومية يبدو أن مجال النوع الاجتماعي والسلوك الجنسي Sexuality أصبح مجرداً من الاستقطاب. وينظر كثير من الناس اليوم إلى الهوية النوعية Gender والجنسية Sexual في سياق الاختيار الشخصي / الاجتماعي بدلاً من القَدَر البيولوجي.

ومثلما تأثر مؤسسو علم الاجتماع بالحداثة، نجد علماء الاجتماع المعاصرين – بعد مائة عام أو نحوها – يتأثرون بما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة. ويوضح جدول (2-4) أن مدى هذا التأثير كان ضخماً. ومع ذلك، نجد أن المسائل الأساسية حول طبيعة المجتمع والتي شغلت مؤسسي علم الاجتماع، لا تزال هي نفسها المسائل التي ينشغل بها كثير من علماء الاجتماع المعاصرين، حتى ولو جاء عرضهم لها وإجابتهم عنها مختلفاً إلى حد ما. ويمكن أن تتغير المسائل التي تنشغل بها العلوم مثلما تتغير الإجابات عنها، إلا أن الاهتمام المحوري لعلم الاجتماع بعلاقة الفرد بالجماعات الاجتماعية وبعلاقات القوة من جميع الأنواع وبأسباب التغير الاجتماعي ونتائجه، سيظل هذا الاهتمام المحوري مستمراً.

ما بعد الحداثة أم الحداثة المتأخرة ؟

هناك قدر كبير من الاتفاق في الجوهر بين من يستخدمون مصطلح "ما بعد الحداثة"، ومن يفضلون مصطلح "الحداثة المتأخرة". إذ يتفق كثير من منظري ما بعد الحداثة مع القضايا التي أثارها جيدنز وبيك اللذين قدماها لوصف الحداثة المتأخرة أو

الحداثة الانعكاسية. وإذا كان منظرو ما بعد الحداثة يرون أن المجتمع الغربي المعاصر يعيش الآن في مرحلة ما بعد الحداثة، فإن جيدنز يزعم أن هذا المجتمع لا يزال مجتمعاً "حديثاً"، ولو أنه في مرحلة متأخرة أو متقدمة من الحداثة.

جدول 2 – 4

ما بعد الحداثة وعلم الاجتماع

ما بعد الحداثة	علم الاجتماع
الاهتمام الانعكاسي بالآثار العكسية للعلم التطبيقي على الطبيعة والبيئة والإنسانية.	الاهتمام الانعكاسي بالآثار العكسية للعلم التطبيقي على الطبيعة والبيئة والإنسان.
الوعي المتنامي بالمخاطر والآثار العكسية غير المقصودة لمسيرة التقدم	يبتعد علماء الاجتماع عن النظريات التي تدل دلالة ضمنية على التقدم مثل الماركسية والليبرالية، وأصبح علماء الاجتماع أقل تزمتاً وأكثر وعياً بالصلات بين القيم الذاتية / الأخلاق والبحث.
حدوث عملية العولمة	تطور علم اجتماع العولمة
الاهتمام المتزايد بما هو ثقافي: الاتصال، الاستهلاك، أسلوب الحياة.	يركز علم الاجتماع تركيزاً متزايداً على القضايا الثقافية، إلا أن بعضاً من علماء الاجتماع يصرون على أن الرأسمالية لا تزال هي النظام الأساسي الذي ينبغي تحليله.
الشك في السياسة / الحكومة التقليدية تنامي "سياسة الحياة".	تحول الاهتمام من الحكومة المركزية إلى الحركات الاجتماعية وأسلوب الحياة (مثلاً: حركة حقوق الحيوان). ويشير جيدنز إلى محاولة ربط الشخصي والعام بمصطلح "ديمقراطية الحوار" (مما يدل على حوار / تأثير من الجهتين).
الاتجاه إلى رفض النظرة إلى العالم في سياق التعارض، والبحث عن الترابط.	يسعى علم الاجتماع سعياً متزايداً إلى إظهار التمازج العميق بين "الثنائيات" المفترضة مثل الفرد/ المجتمع، الذاتي/ الموضوعي. ولذلك ينظر علم الاجتماع إلى العلاقة بين الفرد والمجتمع على أنها عملية بدلاً من النظر إليها في سياق تأثير أحدهما على الآخر.
بزوغ الإحساس المتزايد بالمسئولية عن الطبيعة / البيئة.	تزايد اهتمام علم الاجتماع بالبيئة وعلاقة الإنسان بها. بداية تطور علم اجتماع ما بعد الحداثة.

ويعكس الاختلاف في استخدام المصطلحات في جانب منه اختلاف تقييم التغيرات موضع الاهتمام بدلاً من الاختلاف حول ماهية هذه التغيرات. ويرى جيدنز أن الانتقال من الحداثة المبكرة إلى الحداثة المتأخرة انتقال لا يستوجب تغيراً أساسياً في طبيعة المجتمع. فالمقدرة على النقد الذاتي - التي كانت دوماً ملمحاً مميزاً للمجتمع الحديث - أصبحت ببساطة أكثر قوة وأفضل صقلاً بالخبرة في الحداثة المتأخرة. وهناك وعي متزايد بالأخطاء التي ارتكبت والدمار الذي وقع في مسيرة التقدم المادي. وعلى النقيض من ذلك نجد الذين يفضلون مصطلح ما بعد الحداثة على مصطلح الحداثة المتأخرة يعتقدون أن الفترة الحالية تمثل خصاماً شديداً مع الحداثة، وبداية فترة تاريخية متميزة. ولذلك يقول زيجمونت بومان:

"يصور مصطلح "ما بعد الحداثة" تصويراً دقيقاً السمات المميزة للأوضاع الاجتماعية التي ظهرت في الدول الغنية في أوروبا، وللأجيال الأوروبية في مسيرة القرن العشرين، وأخذت شكلها الحالي في النصف الثاني من هذا القرن".

(Bauman, 1993: 187)

ويصف بومان الاختلافين التوأمين اللذين يفصلان مجتمع ما بعد الحداثة عن مجتمع الحداثة على النحو التالي:

1. مجتمع ما بعد الحداثة متحرر من "الوعي الزائف" أو الأوهام المتفائلة للحداثة.
2. مجتمع ما بعد الحداثة نمط جديد من الأوضاع الاجتماعية التي بنيت على - أو تأسست على بلغة بومان - مجموعة كلية من الخصائص السلبية إلى حد كبير، مثل الدمار البيئي، وهي الخصائص التي لم تكن متوقعة أو لم يُكترث بها في مرحلة الحداثة.

وتحاكي هاتان النقطتان تحليل جيدنز، باستثناء أن جيدنز لم يعتقد أنهما دليل على الإدعاء بأن المجتمع الغربي تجاوز الحداثة أو انتقل إلى ما بعد الحداثة. وإذا كان جيدنز يرى أن المشروع التحديثي لضبط التقدم لم يتحقق بعد، فإن بومان يؤكد على استحالة تحقيقه.

ولتجنب مزيد من المجادلة الاصطلاحية يقترح جيدنز استخدام مصطلح الحداثة الانعكاسية لوصف المجتمع الغربي المعاصر. وهذا يزيد من المخاطرة بتعقيد الصورة، ولذلك سوف نستخدم مصطلحي نظرية ما بعد الحداثة Postmodernism وما بعد الحداثة Postmodernity لتبسيط الأمور، مع الاعتراف بأن مسألة ما إذا كان المجتمع الغربي قد تجاوز مرحلة الحداثة أم لا مسألة ستبقى بلا حل.

المسائل الأساسية لما بعد الحداثة

ركز الفصل الأول على بعض المسائل الأساسية التي شغلت مؤسسي علم الاجتماع حول طبيعة المجتمع خاصة المجتمع الحديث. ولم نناقش نظرية ما بعد الحداثة في علاقتها بهذه المسائل؛ لأن هذه النظرية لم تزل غير مألوفة لدى الكثرة، مما يستوجب أولاً فهمها في سياقها الصحيح قبل أن نُعَرِضُها للمسائل المتعلقة بعلم الاجتماع. وهذا ما سوف نقوم به في الفصل الثالث. ويكفي هنا أن نشير إلى أن نظرية ما بعد الحداثة تحاول أن تتجاوز المدخل الثنائي (أو مدخل إما / أو) إلى البناء والفعل (الفعل الذاتي / المعنى) للنظريات البنائية والتأويلية. ومن المفيد أن نعرض في عجالة لبعض المسائل الإمبيريقية التي تهم منظري ما بعد الحداثة وهى:

1. هل تمثل ما بعد الحداثة فترة يكون فيها ثمن التقدم – أي التدمير البيئي – أكثر أهمية من تحقيق مزيد من التقدم المادي؟
2. هل حلت قضايا الثقافة / المعرفة كل القضايا الاقتصادية والمادية كأحد الملامح المميزة لمجتمع ما بعد الحداثة؟
3. هل حدثت العولمة بالفعل، أي هل يوجد رأي حاسم في ماهية قوى الاتصال التي أنتجت مجتمعاً كونياً؟
4. هل تضاءلت أهمية المسائل الطبقية مقارنة بمسائل النوع الاجتماعي، السلالة/ العرق، والجنسية وغيرها من الأسس الأخرى للهُوية؟
5. هل أضحى الفراغ / الاستهلاك أكثر أهمية من العمل / الإنتاج؟

استخلاصات أساسية

1. يمثل العلم الطبيعي - خاصة التجربة المعملية - نموذجاً اتجه علماء الاجتماع الأوائل إلى محاكاته. وبسبب القيود المفروضة على التجريب على البشر، فقد تطور المنهج المقارن كبديل عن التجربة. ويستوجب هذا المنهج القيام بمقارنة منظمة لظواهر متشابهة في سياقات اجتماعية مختلفة، مثلاً: تطور الأسرة في مجتمعين أو أكثر. ويمكن أن يكون مفهوم النمط المثالي عند فيبر مفيداً في التحليل المقارن. والنمط المثالي هو نموذج من العناصر الأساسية لظاهرة اجتماعية ما.
2. عرضنا لمجموعة من الثنائيات المتعارضة للإشارة إلى مجال علم الاجتماع وتنوعه. إذ يسعى هذا العلم إلى تفسير تأثير المجتمع على الناس من ناحية، وتأثير الناس على المجتمع وتفسيرهم له من ناحية أخرى. وهذا الاختلاف في الاهتمام أفضى إلى التفرقة بين البحوث الكمية والكيفية، والبيانات الموضوعية والذاتية، والنظريات البنائية / التأويلية، والمناهج الوضعية / والمعادية للوضعية. كما أدى إلى التفرقة الجزئية بين الثبات والصدق.
3. تنتج المصادر الأولية للبيانات من البحوث الأصلية التي يقوم بها عالم الاجتماع. وتعد الملاحظة والمقابلة والاستبيان وسائل أساسية لإنتاج البيانات الأولية.
4. يجمع المسح الاجتماعي بيانات مقننة حول مجتمع كبير في العادة. ويتطلب المسح الاجتماعي - عادة - سحب عينة.
5. العينة جزء من مجتمع شامل. وعادة ما يُبذل كل جهد لاختيار عينة ممثلة قدر الإمكان للمجتمع الكلى، إلا أن هناك مواقف يمكن فيها استخدام عينة غير ممثلة بدرجة مفيدة. وتوجد أنواع متعددة من العينات، كل نوع له مزاياه ومثالبه.
6. المقابلات على ثلاثة أنواع: مقننة، وشبه مقننة، وغير مقننة. وفي المقابلة المقننة يتم توجيه أسئلة "مغلقة"، أما في المقابلة غير المقننة فتوجه أسئلة "مفتوحة". وفي

المقابلة شبه المقننة يتم توجيه المبحوث إلى تناول قضايا معينة مع ترك الحرية له في هذا الصدد. وتستخدم بعض المقابلات كل هذه الأساليب المذكورة معاً.

7. تعكس مزايا المقابلة ومثالبها إلى حد كبير حقيقة أنها تستوجب التفاعل المباشر (الوجه للوجه) بين الباحث والمبحوث. ويمكن تقديم العون والتوجيه، إلا أن التحيز وارد الحدوث.

8. يمكن تقسيم الملاحظة إلى ملاحظة غير مشاركة وملاحظة مشاركة. وللملاحظة غير المشاركة ميزة تحقيق قدر كبير من الموضوعية لعدم تدخل الباحث تدخلاً مباشراً، ولكنها - ولنفس السبب - تفتقد فوائد الخبرة الذاتية. ويصدق العكس على الملاحظة المشاركة.

9. يرتبط علم الاجتماع البنائي بالمسح الاجتماعي والمناهج الكمية، كما يرتبط بالمنهج التاريخي المقارن كما في حالة ماركس ودور كايم وفيبر. وترتبط النظريات التأويلية ارتباطاً قوياً بالمناهج الكيفية. ومع ذلك فإن كثيراً من البحوث والتحليلات في علم الاجتماع تعتمد بحرية على تنوع في النظرية والمنهج.

10. المصادر الثانوية هي البيانات الموجودة بالفعل. وهناك كم غزير من البيانات الثانوية، ومع أن بعضها ذات نوعية جيدة عالية، فإنه ينبغي استخدامها عموماً بعين ناقدة.

11. في الغالب يفكر علماء الاجتماع في المجتمعات في سياق التقليدي والحديث وما بعد الحديث. ومع ذلك يمكن أن يكون هناك تداخل شديد بين هذه الأنماط الثلاثة.

12. تأسس علم الاجتماع في العصور الحديثة، وهو يعكس اهتمامات وقضايا القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويعكس علم الاجتماع اليوم القضايا والاهتمامات الأساسية لما يطلق عليه عصر ما بعد الحداثة أو الحداثة المتأخرة. ومع ذلك يتواصل الاهتمام المحوري لعلم الاجتماع بعلاقة الفرد بالجماعات الاجتماعية، وبعلاقات القوة، وبأسباب التغير الاجتماعي ونتائجه.

الفصل الثالث

نظرية علم الاجتماع
نموذج واحد أم نماذج متعددة

مقدمة
المسائل الرئيسية في علم الاجتماع
الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع
المنظورات البنائية والتأويلية (1880- 1960)
الماركسية (نظرية الصراع I)
ماكس فيبر: نظرية الفعل الاجتماعي (نظرية الصراع II)
التفاعلية (والمنظور البنائي): نحو مزيج مركب؟
الظاهراتية والمنهجية الشعبية
اليمين الجديد (بيتر سوندرز)
المعركة بين الاتجاهات النظرية (من السبعينيات إلى الثمانينيات)
الحداثة المتأخرة والمسائل الجديدة لعلم الاجتماع: التسعينيات
علم الاجتماع الجديد: ميشيل باريت
ديريك لايدر والثنائية في علم الاجتماع النزعة التصورية
الاجتماعية: فيفيان بور
نظرية ما بعد الحداثة وعلم الاجتماع
نقد نظرية ما بعد الحداثة.
خاتمة: علم الاجتماع والحال الذي آل إليه
استخلاصات أساسية

الفصل الثالث
نظرية علم الاجتماع
نموذج واحد أم نماذج متعددة(*)

مقدمة

يناقش هذا الفصل نظرية علم الاجتماع بمستوى أكثر تقدماً مما عرضناه في الفصلين السابقين. وكما هو الحال في الفصل الأول، فكل اتجاه من الاتجاهات النظرية الرئيسية ستتم مناقشته بالإضافة إلى مبحث متعلق بالظاهراتية. وتتمثل القضية المحورية هنا فيما إذا كان علم الاجتماع يتحرك صوب مدخل نظري واحد أو منظور واحد متفق عليه، أم أن قدر هنا العلم محتوم بعدة اتجاهات نظرية – وربما يكون بعضها متعارضاً – مثلما يزعم أنصار نظرية ما بعد البنيوية.

ومع هذا دعونا نبدأ ببعض المسائل الرئيسية الراسخة في علم الاجتماع والتي أعطاها جل اهتمامه.

المسائل الرئيسية في علم الاجتماع

وضع تشارلز رايت ميلز نصب عينيه أعمال ماركس ودوركايم وفيبر وغيرهم من علماء الاجتماع 'الكلاسيكيين' عندما زعم أن هؤلاء المفكرين انشغلوا بثلاث مسائل أساسية هي:

1. ما هو بناء مجتمع بعينه ككل؟ (أو مم يتكون هذا المجتمع؟)
2. ما هي العلاقة بين الفرد أو الذات – بما فيها أنماط معينة من الأفراد – وهذا المجتمع؟
3. أين يقف هذا المجتمع في تاريخ البشرية؟

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:
Mike O,Donnell. Introduction to Sociology. 4th ed., Nelson, Surrey, U.K., 1997, pp. 622-649.

وإذا أخذنا المسألتين الأولى والثانية معاً فإن ذلك يعود بنا إلى العلاقة بين الذات والمجتمع والتي أثرناها في الفصل الأول. ولكن دعونا ننظر في هذه المسائل والتي طرحها ميلز كل على حدة.

وقبل أن نثير **المسألة الأولى** "ما هو بناء مجتمع ما؟" نحتاج إلى معرفة ما المقصود بالبناء. يشير بنا المجتمع إلى نظمه، خاصة الأنساق المؤسسية الرئيسية كالاقتصاد والنظام السياسي، والأسرة. وهذه المؤسسات لها جانب مادي (فالبنوك على سبيل المثال جزء من الاقتصاد) وجانب معياري وسلوكي، بمعنى أن السلوك في مجالات تنظيمية محددة محكوم بمجموعة من المعايير، مثلاً الإجراءات المهنية والتي تحكم العمل في البنوك. وقد استخدم ميلز مصطلح "المكونات" ليصف النظم، وليؤكد على أهمية تحليل كيفية ارتباطها بعضها ببعض وأسباب تغيرها ومداه. كما أكد كذلك على أنه يمكننا أن نتعلم كثيراً من خلال مقارنة الأبنية الاجتماعية للمجتمعات.

وتمثل **المسألة الثانية** عند ميلز – العلاقة بين الفرد والمجتمع – مسألة محورية في علم الاجتماع. وكان ميلز على وعي بقوة المجتمع في تشكيل السلوك الفردي (وصف ميلز الطبيعة البشرية بأنها طبيعة مرنة)، إلا أنه أكد أيضاً – وكما أوضحنا من قبل – أن المعرفة والفهم يمكن أن تحرك الفعل الفردي وتيسره. ومن المسائل المهمة في علم الاجتماع – في زعم ميلز – تفسير ظهور أنماط معينة من الشخصية (تسلطية، أو مادية، أو مثالية) بدرجة أكبر في ظروف اجتماعية معينة عنها في غيرها. وهنا نراه يثير مسألة العلاقة بين شخصية الجماعة والبناء الاجتماعي.

أما **المسألة الثالثة**: "أين يقف هذا المجتمع في تاريخ البشرية؟" فهي تعني أنه بالإمكان التوصل إلى منظور عن المجتمع من خلال معرفة كيفية وأسباب تغيره بالمقارنة مع مجتمعات أخرى. وقد أمكن لعلماء الاجتماع بهذا العمل المقارن والتاريخي تصنيف المجتمعات إلى أنماط، ومن ثم رسم بانوراما للتجربة الاجتماعية الإنسانية.

وتغطي المسائل الثلاثة والتي طرحها ميلز – من وجهة نظر أكثر عمومية – كثيراً من المسائل والتي أثرناها في بداية الفصل الأول، بقصد التركيز على الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع، والتعرف على الملامح الأساسية للفكر عند ماركس وفيبر ودوركايم.

وهذه هي المسائل والتي أثرناها:

1. مم يتكون المجتمع؟
2. كيف يقوم المجتمع بأداء وظائفه؟
3. لماذا تكون بعض الجماعات في المجتمع أكثر قوة من جماعات أخرى؟
4. ما الذي يُسبب التغير الاجتماعي؟
5. هل المجتمع بطبيعته في حالة توازن أم صراع؟
6. ما علاقة الفرد بالمجتمع؟
7. ما هو الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟

والسؤال الأول "مم يتكون المجتمع؟" يقابل تقريباً سؤال ميلز "ما هو بناء مجتمع بعينه ككل؟". أما الأسئلة (الثاني والثالث والخامس) فهي أسئلة فرعية من السؤال الأول. والسؤال السادس: "ما هي علاقة الفرد بالمجتمع؟" يقابل تقريباً سؤال ميلز: "ما هي العلاقة بين الفرد أو الذات... وهذا المجتمع؟". ويقترب السؤال الرابع: "ما الذي يُسبب التغير الاجتماعي؟" من سؤال ميلز: "أين يقف هذا المجتمع في تاريخ البشرية؟". ويستهدف سؤال ميلز بشكل دقيق أهمية المقارنة والتاريخ في المنهج والخيال السوسيولوجيين. ويصنف السؤال السابع: "ما هو الهدف الأساسي من وراء دراسة علم الاجتماع؟" ضمن السؤال السادس، حيث إن إجابته هي الكشف عن معاني الفاعلين الاجتماعيين وعلاقتهم بالمجتمع.

ومن المؤكد أن البحث عن أجوبة عن هذه المسائل السابقة – وما شابهها من مسائل – قد آزر تطور علم الاجتماع كعلم مستقل في فترة زمنية قصيرة نسبياً. وفوق كل هذا وذاك فإن هذه المسائل عامة وهامة بما يؤدي إلى الاستمرار في البحث فيها والتنظير لها بلا انقطاع.

ولو أجرينا تعديلات بسيطة على المسائل والتي طرحها ميلز، فإنها لا تزال تكتسب أهمية اليوم. ومع ذلك فإن هذه المسائل قد طبقت بواسطة فيبر وماركس ودوركايم على فترة تاريخية محددة. وربما تكون أقوى المزاعم والتي يتعين على علماء الاجتماع أن يعيدوا التفكير فيها تفكيرا راديكالياً هي أن تلك المسائل والتي أثارها

علماء الاجتماع الكلاسيكيون كانت تناسب الزمن الذي عاشوا فيه، ولكنها ليست ملائمة تماماً للزمن الذي نعيش نحن فيه. وأحد طرائق تفنيد هذا الادعاء هي القول بأن علماء الاجتماع الكلاسيكيون كانوا يسعون إلى تفسير التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث (أو الرأسمالي الحديث)، في حين أن قضية اليوم الأساسية هي تفسير التحول من المجتمع الحديث إلى مجتمع ما بعد الحداثة. ويزعم آخرون أن القضايا الأساسية في علم الاجتماع لم تتغير تغيراً كبيراً، بل إن علماء الاجتماع الكلاسيكيين استطاعوا التنبؤ بالتغيرات المحتملة.

وربما يكون معيناً لنا – قبل أن نواجه هذا الجدل المحموم – أن نستعرض ما حققه علم الاجتماع من إنجاز حتى أوائل الستينيات عندما بدأ يلوح في الأفق تحدى المنظورات الراسخة.

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع: المنظورات البنائية والتأويلية (1880- 1960)

لابد لأي اتجاه نظري ملائم في علم الاجتماع أن يتصدى للعلاقة بين الذات والمجتمع والتي أشرنا إليها آنفاً. ومع ذلك فإن الفترة والتي تشملها هذه المناقشة شهدت شقاقاً داخل علم الاجتماع بين الاتجاهات والتي تركز على البناء أساساً، والاتجاهات والتي تركز على تفاعل الذات والآخرين، أو بعبارة أخرى بين الاتجاهات الكبرى والصغرى على التوالي. وتتمثل المنظورات البنائية في الوظيفية والماركسية. أما المنظورات التأويلية فيجسدها التفاعلية والمنهجية الشعبية (الإثنوميثودولوجيا)، وهي تهتم بصفة أساسية بكيفية تأويل الذات (في علاقتها مع الآخرين) للمجتمع والوصول إلى معنى من وراء ذلك. ويحتوي علم الاجتماع عند فيبر على عناصر مهمة من كلا المنظورين: البنائي والتأويلي.

علم الاجتماع البنائي

يصف الماركسي توم بوتومور والوظيفي روبرت نيسبت جوهر نظرية علم الاجتماع بقولهما:

"... محاولات متعددة لتحديد العناصر الأساسية للبناء الاجتماعي – تلك العناصر

العامة وكذا العناصر والتي لها طابع تاريخي خاص - وطرح بعض التفسيرات أو التأويلات لوحدة المجتمعات واستمرارها، بالإضافة إلى صراعاتها الداخلية واحتمالات تغيرها". (Bottomore & Nisbet, 1979: vii)

وهذا يلخص مدخل علم الاجتماع البنائي الذي يتجه إلى التركيز على المسألتين الأولى والثانية والتي أثارهما مليز، أي البعد البنائي والبعد التاريخي / المقارن. ويواصل بوتومور ونيسبت حديثهما لتعيين مؤسسي البنائية في علم الاجتماع:

"في رأينا أن البنائية في علم الاجتماع ظهرت في أعمال أوجست كونت في فرنسا وكارل ماركس في ألمانيا. وفي فرنسا كان دوركايم أبرز البنائيين في علم الاجتماع". (Bottomore & Nisbet: 559)

الوظيفية (نظرية الإجماع)

يدرس المنظور الوظيفي بناء المجتمع وأداته لوظائفه. ويطلق على هذا المنظور في بعض الأحيان "البنائية - الوظيفية". وقد أوضحنا - بما يكفي - مفهوم البناء. أما مفهوم الوظيفة فهو يعني ببساطة أثر أو محصلة عمل النظام الاجتماعي. ومن ثم فوظيفة الاقتصاد هي إنتاج السلع والخدمات بغرض الاستهلاك. وسوف نعرض لاحقاً لوصف بناء المجتمع ووظيفته كما يفهمه أبرز الوظيفيين بعد الحرب العالمية الثانية: تالكوت بارسونز. وتؤكد الوظيفية بصفة عامة وأعمال بارسونز بصفة خاصة على أهمية الإجماع القيمي (الاتفاق على القيم الأساسية) كشرط لقيام المجتمع بأداء وظائفه على نحو فعال. وقد أثر فيبر ودوركايم - بصفة خاصة - على الوظيفية، إلا أنه يصعب إدراج أفكار ماركس ضمن هذا المنظور.

تأثير كونت ودوركايم وفيبر على الوظيفية

ميز كل من كونت ودوركايم بين الاستاتيكا الاجتماعية (الاستقرار الاجتماعي) والديناميكا الاجتماعية (التغير الاجتماعي). وتشير الاستاتيكا الاجتماعية إلى بناء المجتمع (أي المعايير / القواعد)، في حين تشير الديناميكا الاجتماعية إلى العلاقات القائمة بين مختلف أجزاء المجتمع. وهذا يتشابه مع تمييز

الوظيفيين بين البناء والوظيفة. ومن أكثر الآثار عمومية لكونت ودوركايم على الوظيفية التزامها بتأسيس علم للمجتمع بناظر العلوم الطبيعية في دقتها.

وقد ترك كونت ودوركايم تراثاً للوظيفية يعكس وجهة نظرهما بأن المجتمع لديه قوة هائلة لتشكيل وصياغة أفكار أعضائه وسلوكهم. ويذهب دوركايم إلى أن علم الاجتماع هو دراسة "طائفة من الوقائع Facts، أي أساليب السلوك والتفكير والإحساس، الخارجة عن الفرد، والمزودة بقوة القهر والتي تسيطر بها عليهم". ومن هنا فإن مهمة علم الاجتماع - في رأي دوركايم - هي تحديد قواعد المجتمع أو معاييره، وكيفية السيطرة على السلوك بواسطتها. ويضيف أن النظام الناشئ عن ذلك ضروري لقيام المجتمع بوظائفه على نحو مرضٍ. وقد أقر دوركايم بوجود الفردية، ولكنه ذهب إلى أنها ليست هي الموضوع الذي يدرسه علم الاجتماع. فهذا العلم يختص بدراسة تأثير الأوضاع الاجتماعية على السلوك، مثل تأثير الأزمة الاقتصادية على معدل الانتحار.

وعلى النقيض من دوركايم لم يحاول معاصره - ماكس فيبر - فصل دراسة الفرد عن دراسة المجتمع، وفي رأيه أن هذا الفصل مستحيل، لأن الفرد والمجتمع يوجدان في حالة من التفاعل يمكن لكليهما فيها أن يغير من الآخر، وليس في حالة من الاستقلال. وتتأثر قيم الناس وأفكارهم بالمجتمع، كما أن الناس يغيرون من المجتمع أيضاً. وتفترض نظرية فيبر في الفعل الاجتماعي أن الفعل ذا المعنى هو نقطة البداية لعلم الاجتماع. وتعكس دراسته للتنظيم تقديره لقوة ما أسماه دوركايم "الوقائع الاجتماعية" في تشكيل حياة الناس، إلا أن تحليله للشخصيات الملهمة (الكارزمية) مثل لوثر ونابليون يعني أنه آمن - بنفس القدر - أن شخصية الفرد وأفكاره يمكن أن يكون لهما تأثير بالغ على المجتمع.

تالكوت بارسونز

هو مؤسس الوظيفية الحديثة (لم يستخدم دوركايم وفيبر مصطلح الوظيفية لوصف توجهاتهما). وتحاول نظرية الأنساق الاجتماعية عند بارسونز التوليف بين المنظور البنائي الاجتماعي عند دوركايم ومنظور الفعل الاجتماعي عند فيبر مع آراء

من علماء اجتماعيين آخرين أبرزهم فرويد. ويرى بارسونز أن الناس يكتسبون القيم والمعايير (القواعد) والأدوار الأساسية من خلال التنشئة الاجتماعية، وأن النجاح في استدماج قيم المجتمع ومعاييره وأدواره شرط لازم للنظام الاجتماعي، وأن الإخفاق في اكتسابها أو قبولها علامة على الانحراف.

شكل 3-1

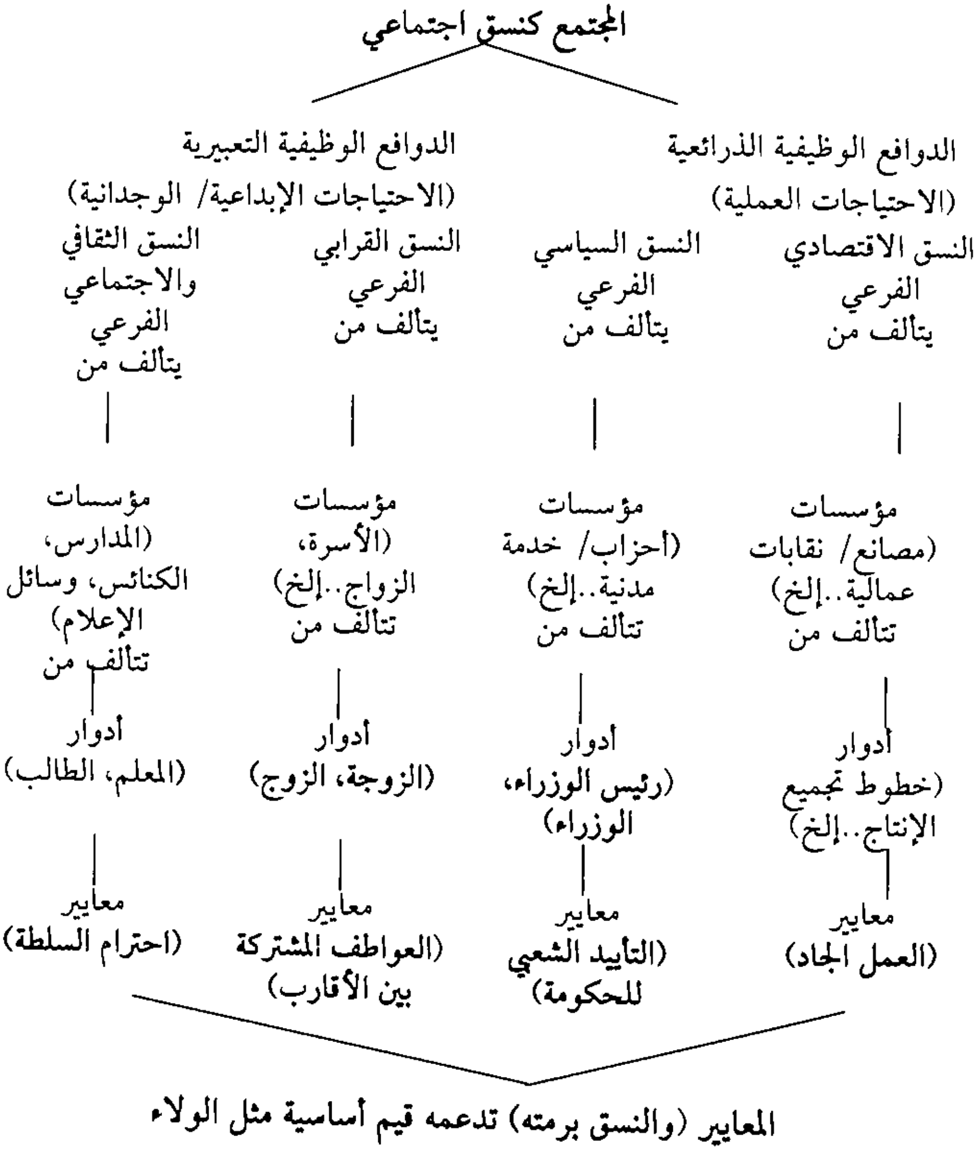

ويحتاج الشكل السابق (نموذج النسق الاجتماعي عند بارسونز) إلى قدر من التوضيح: يشمل مفهوم النسق الاجتماعي البناء والأداء الوظيفي معاً. وكل نسق من الأنساق الفرعية الأربعة يشبع حاجة إنسانية أساسية. ويشير بارسونز إلى هذه الحاجات بـ"الدوافع" أو "اللوازم الضرورية". فالاقتصاد يشبع دافع التكيف (أي الاحتياجات المادية)، وتوفر الأنساق السياسية الفرعية أو نظام الحكم إطاراً مؤسسياً لتحقيق الأهداف، وتعمل المؤسسات القرابية على المحافظة على النمط (أنماط السلوك المقبولة) وإدارة التوتر (العواطف)، ويحقق النسق الثقافي والاجتماعي الفرعي وظيفة التكامل (التنسيق بين مختلف أجزاء النسق وضبطها) والوصول إلى الأهداف.

وتبدو الوظيفة التكاملية للنسق الثقافي والاجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية في النظرية الوظيفية. ويتحقق ذلك من خلال تعزيز القيم والسلوك المقبول اجتماعياً، وهي وظائف مألوفة للكنيسة والمدرسة. وتخترق هذه القيم النسق بأكمله، وهي أساس الإجماع الاجتماعي الذي يدعم النظام الاجتماعي. والمجتمع عند بارسونز - شأنه شأن دوركايم - كيان أخلاقي يتطلب انصياعاً من أعضائه حتى يؤدي وظائفه بفاعلية. ويرى بارسونز - مثله في ذلك مثل معاصره إدوارد شيلز - أن صفوة المجتمع عليها دور مهم في المحافظة على نسق القيم. وقد وُجه انتقاد إلى كليهما - لاتجاههما إلى مساواة قيم الصفوة بقيم المجتمع - من جانب منظري الصراع الذين أشاروا إلى القيم الطبقية والسلالية وغيرها من القيم المتعارضة بين الجماعات.

المماثلة العضوية

ذكرنا في الفصل الأول تشبيه الوظيفية بالمجتمع بالكائن الحي. وسوف نناقش لاحقاً الاستخدامات المتعددة للمماثلة العضوية. ومن أكثر هذه الاستخدامات والتي نوقشت بقدر من التفصيل الطريقة والتي يتطور بها المجتمع من الشكل البسيط إلى الشكل المركب على غرار الطريقة والتي ينمو بها جسم الكائن الحي. ويؤكد هذا المدخل على الجانب التطور للمماثلة، وهو يتضح في أعمال دوركايم وبارسونز، إلا أنه يُعزى إلى عالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر (1820-1903) الذي تأثر تأثراً كبيراً بنظرية دارون في التطور البيولوجي. وسوف نناقش في عجالة ما إذا كان مفهوم التطور يشكل أساساً ملائماً لفهم التغير الاجتماعي.

وبالإضافة إلى استخدامات المماثلة العضوية استناداً إلى المنظور التطوري، فقد عكس علماء آخرون وجهة النظر القائلة بأن المجتمع يتشكل بناؤه ويقوم بوظائفه شأنه في ذلك شأن الكائن الحي. وهذا ما تعبر عنه تعبيراً واضحاً كتابات عالم الأنثروبولوجيا البريطاني رادكليف براون (1881-1955)، كما أنها تشكل أساس نظرية الأنساق الاجتماعية عند تالكوت بارسونز. والقضية الرئيسية هنا هي أن مختلف أجزاء المجتمع تعمل في علاقة مترابطة مع بعضها البعض، وأن أفضل طريقة لفهم المجتمع هي تحليل هذه العلاقات المتبادلة. وإذا كانت بعض أجزاء الجسم أكثر أهمية - من الناحية الوظيفية - من أجزاء أخرى، فإن المجتمع - في رأي الوظيفيين - لابد أن يكون مرتباً على شكل تدرج هرمي (وظيفي) لأغراض وظيفية. ويتضح هذا الرأي في أعمال ديفيز ومور، وميشيلز. ومن المفاهيم الأخرى المهمة مفهوم التوازن الاجتماعي، وبه يُفترض أن المجتمع يسعى إلى التوازن والقيام بوظائفه بطريقة منظمة بنفس طريقة الكائن الحي. ويعد الإجماع على المعايير والقيم ضرورياً لقيام المجتمع بوظائفه بطريقة صحية، مع أن المماثلة يندر مطابقتها حرفياً على هذا النحو. ومع ذلك يغلب على الوظيفيين - ومنهم دوركايم - تشبيه السلوك الانحرافي بالمرض البدني.

نقد الوظيفية (خاصة المماثلة العضوية)

نعرض فيما يلي للانتقادات الموجهة إلى الوظيفية على النحو التالي:

(1) التصور المفرط للطبيعة الاجتماعية للكائنات الإنسانية

بالإشارة إلى المماثلة العضوية فإن الأعضاء لا تفكر، في حين يمتاز الناس بالتفكير. أو بعبارة أكثر دقة فإن المماثلة العضوية لم تفسح المجال للنظر في الفعل الاجتماعي المقصود. ولا تتم العمليات البيولوجية بصفة عامة باستخدام الإرادة والعقل والتخيل، ولكنها تحدث أساساً دون مستوى الإدراك الواعي.

وعلى الرغم من أن بارسونز حاول أن يوازن بين الفردية وتأثير البناء الاجتماعي، فقد طور نموذجاً للمجتمع أكثر اقتراباً من البنائية الاجتماعية لدى دوركايم منه إلى تشديد فيبر على الفعل الاجتماعي. وأياً كانت مقاصد بارسونز، فقد نظر إلى القيم على أنها "أشياء" مفروضة اجتماعياً على الفرد بدلاً من كونها

محصلة لاختياره المدروس. والقيم - كما يتضح من شكل (3-1)- ملك للأنساق لا للأفراد والجماعات.

وفي رأي أنتوني جيدنز: "يبدو أن الفاعلين يعترفون بأنهم يتمصلون من فهم الصورة التخطيطية والتي رسمها بارسونز: خشبة المسرح معدة، والنص مكتوب، والأدوار محددة، إلا أن الممثلين غائبون عن المشهد، وهذا هو الغريب في الأمر. ومحصلة كل هذا وذاك أن الوظيفية تقدم لنا ما أسماه دينيس رونج "تصوراً مفرطاً للطبيعة الاجتماعية للكائنات الإنسانية".

(2) المبالغة في دور الإجماع

تبالغ الوظيفية في دور الإجماع وتبخس من دور الصراع في قيام المجتمع بأداء وظائفه. ولابد أن نضيف هنا أن مفهومي الإجماع والتوازن مترابطان، أي أن الوظيفيين يرون أن الإجماع شرط سابق على التوازن. وينعكس هذا التشديد على الاستقرار والنظام على المماثلة العضوية ذاتها، بمعنى أن الكائنات العضوية - خاصة الحيوانات - تجاهد من أجل المحافظة على التوازن الداخلي (ويحدث هذا جزئياً من خلال عملية معقدة هي الاتزان الحيوي أو التكيف)، ولكنه لا يتوفر دليل- ولن يتوفر- على أن المجتمعات - كوحدة - غير مزودة وراثياً بميكانيزمات تكيف مماثلة. فالنظام والتوازن الاجتماعيان يمكن المحافظة عليهما عن طريق الفعل الواعي للأفراد والجماعات، ولكن هذا أمر مختلف. فعلى الرغم من أن الإجماع يسهم بالفعل في النظام الاجتماعي، إلا أنه - أي الإجماع - لابد من ابتداعه والمحافظة عليه عن قصد. ومن المؤكد أنه لا يمكن النظر إلى الإجماع على أنه منتظم ومستمر بذاته بطريقة آلية. وبعبارة أخرى، يحدث التوازن الاجتماعي والإجماع بطريقة مختلفة عن التوازن العضوي. ولا يوجد تماثل يمكن تفسيره تفسيراً مناسباً بين المجالات العضوية والاجتماعية.

وإذا كان بارسونز قد أدرج الصراع في مخططه، فإنه يفترض أن "النسق" لديه القدرة على تحييد الصراع. ومن ثم فهو - أي بارسونز - يجيز إمكانية حدوث "توتر" داخل المجتمع، ولكنه يسلم بحقيقة أن هذا التوتر يمكن تدبره داخل نسق الأسرة

والقرابة، مما يعني أن بارسونز كان ينظر إلى التوتر على أنه مشكلة فردية. وبالتالي لم ينل الصراع بين الطبقات، والجماعات العرقية، والذكور والإناث إلا اهتماماً شحيحاً من بارسونز في أعماله.

وقد طرح ميرتون - الذي عمل في سياق التراث الوظيفي - مفهوم الاختلال الوظيفي الذي يعني به أن البناء الاجتماعي قد يؤدي وظائفه بطريقة ذات تأثير سلبي على المجتمع أو تؤدي إلى سوء التكيف فيه. وبالتالي يمكن الزعم بأن الوسائل المتاحة للفقراء مختلة وظيفياً؛ لأنها تبعد بعضهم عن استعمالها في تحقيق هدف الأمن الاجتماعي.

(3) **الفصل المضلل بين البناء والنسق**

الانتقاد الثالث الموجه إلى المماثلة العضوية هو أنها تؤدي إلى فصل مضلل بين البناء (أجزاء المجتمع أو مؤسساته) والنسق (قيام المجتمع بوظائفه)، كما تؤدي بصفة خاصة إلى معالجة جزئية - من زاوية المفهوم - لمشكلة التغير الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك يبدو أن هذا الفصل مفيد في العلوم الطبيعية، حيث يساعد في علم الأحياء - على دراسة بناء النبات أو الحيوان (التشريح)، وبعدها وصف كيفية قيام الأجزاء المختلفة بوظائفها في علاقتها مع بعضها البعض ومع الكل.

ويمكن أن يكون نفس المدخل مفيداً في علم الاجتماع بمعنى وصفي ضيق، على الرغم من استحالة تشريح المجتمع بطريقة مشابهة بغرض الدراسة. ويقوم المجتمع بأداء وظائفه في الحياة الواقعية من خلال الأفعال المنظمة تقريباً للأفراد والجماعات. وليس بالطريقة الطائشة للكائن الحي. ولا يحدث التغير من خلال التطور والتكيف فحسب، مع أنه قد يحدث على هذا النحو إلى حد ما. وتعد الثورات والخصام العنيف مع الماضي على درجة متعادلة من الأهمية في تاريخ الأمم والثقافات وتطورها. ولا تزال فكرة التوازن الدينامي عند بارسونز - وتعني أن التوازن الاجتماعي يتكيف مع الظواهر الجديدة داخل النسق - بمثابة تشديد على الاستمرار على حساب التغير والانقطاع. وفي رأيه أن الأنساق تغير

الناس وتصنعهم في الغالب، وليس العكس.

وتعد محاولات روبرت ميرتون استخدام مفهوم الوظيفة ليشمل طائفة عريضة من الأحداث الاجتماعية أشبه بسكرة الموت لنظرية امتدت خارج نطاق قدرتها الملازمة لها. كما أن مفهومه عن الوظيفة الظاهرة الذي استخدمه ليصف المصاحبات المقصودة - في مقابل المصاحبات غير المقصودة (الكامنة) - لقيام المؤسسة بوظائفها لا يناسب معالجة مفهوم دور الاختيار في الحياة الاجتماعية. وتكمن المشكلة الأساسية في أنه يستحيل تقديم تفسير مناسب لفعل موجه بوعي في سياق إطار يتخذ من قيام الكائن الحي بوظائفه بلا وعي نموذجاً له.

(4) تكرار المعاني

الانتقاد الأخير الموجه إلى الوظيفية هو أنها غائية أو تكرر المعاني بلا جدوى على حد تعبير كريس براون. ونظراً لأن الوظيفيين يرون وظائف معينة تقوم بها مؤسسات بعينها، فإنهم يخلصون إلى أن ثمة حاجة إلى هذه المؤسسات، بمعنى أنهم يفسرون الأسباب بنتائجها. والحقيقة أن كثيراً من المؤسسات موجودة، وهذا أمر لا يرتاب فيه اثنان، إلا أن الحاجة إلى تلك المؤسسات هو الأمر المشكوك فيه. ومن الحتمي أن تختلف الآراء بشأن أي المؤسسات أكثرها أهمية، فقد يرى البعض أنه النظام الطبقي، ويرى البعض الآخر أنه الأسرة النووية. يضاف إلى هذا أن الناس يؤسسون تنظيمات أو مؤسسات ليس بهدف إشباع احتياجات اجتماعية فحسب، بل لتحقيق أغراضهم ومصالحهم والتي قد تكون على حساب مصالح الآخرين في بعض الأحيان.

ومع أنه لا يمكن لأحد منا أن يسقط من حساباته التفسير الوصفي للوظائف والتي تقوم بها المؤسسات، فإن هذا يمثل جانباً واحداً فقط من جوانب التحليل في علم الاجتماع. فهناك مسائل أخرى على نفس الدرجة من الأهمية أبخسها الوظيفيون حقها، ومنها: من الذي يُسيِّر الأمور على النحو الذي تحدث به؟ ولمصلحة من؟

وليست القضية هي ما إذا كانت الوظيفية منظوراً على صواب أم على خطأ، بل

القضية هي كيف تبدو الوظيفية مفيدة ومرشدة لنا؟ ومن المؤكد أن الوظيفية تساعدنا في التفسير الوصفي لما تقوم به المؤسسات، كما أنها تروق لكثير من الطلاب. فالتحليل الوظيفي للتنشئة الاجتماعية ينبهنا - بطريقة مفيدة - إلى ما يحدث لنا بشكل فردي حتى نصير أعضاء ممتثلين في المجتمع. ومع ذلك فإن هذه الجوانب من التحليل في علم الاجتماع واضحة تمام الوضوح، وعالجتها اتجاهات نظرية أخرى. وعلى الوظيفية إما أن تتمسك بجدوى مفاهيمها المحورية والتي عرضنا لها في المماثلة البيولوجية أو في نظرية الأنساق عند تالكوت بارسونز، أو أن تتخلى عنها. وفي كلتا الحالتين لابد من لفظ كثير من التطورية وقليل من القصدية Intentionality.

إن المحتوى التطوري للوظيفية أكثر وضوحاً عنه في نظرية التحديث، كما أن المفهوم الوظيفي للتطور الشامل نحو الحياة الأمريكية هو الذي جعلها تعين ملامحها لا على أنها علم اجتماع الحداثة فحسب، بل وكمنظور محدود بالافتراضات التفاؤلية عن الحداثة. وكانت الرسالة الموجهة من الوظيفية إلى الدول الأكثر فقراً هي: "تكيفوا، وسوف تصبحون مثلنا".

الماركسية (نظرية الصراع I)

إذا كانت الوظيفية تقوم على افتراض أن الإجماع على القيم والنظام الاجتماعي بمثابة أمر عادي في المجتمع، فإن الماركسيين يرون أن الصراع على القيم والمسائل المادية أمر عادي في المجتمعات المنقسمة طبقياً. وهذا يعود - في رأي ماركس - إلى أن مختلف جماعات أو طبقات الناس لها حاجات أو رغبات مختلفة تجلب الصراع بينها في نهاية الأمر. ومع ذلك يعترف الماركسيون بأن المجتمعات المنقسمة طبقياً يمكن أن تظل في حالة استقرار ونظام لفترات زمنية طويلة.

البناء والأيديولوجية

يبدأ تحليل ماركس لبناء المجتمع بمسألة البقاء الإنساني: الحاجة إلى إنتاج السلع. والاقتصاد هو ذلك المجال من مجالات المجتمع الذي يختص بإنتاج السلع. وقد أشار ماركس إلى قوى الإنتاج، ووسائل الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية للإنتاج، ونمط

الإنتاج. ويقصد بقوى الإنتاج جميع العوامل – بما فيها العوامل العلمية والتكنولوجية – والتي تسهم في الإنتاج. وتتضمن قوى الإنتاج وسائل الإنتاج والتي تعني الوسائل الملموسة للإنتاج مثل الأرض في المجتمعات الإقطاعية، والمصانع في المجتمعات الصناعية الرأسمالية. وتشير العلاقات الاجتماعية للإنتاج إلى الطريقة والتي يتم بها تنظيم الإنتاج اجتماعياً.

وفي جميع المجتمعات غير الشيوعية توجد طبقة تملك وسائل الإنتاج، وطبقة تقوم بتشغيل هذه الوسائل. وفي المجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر الذي عاش فيه ماركس وصف الطبقة والتي تملك وسائل الإنتاج بـ"الطبقة الرأسمالية أو البورجوازية"، والطبقة والتي تبيع عملها بـ"الطبقة العاملة أو البروليتارية". أما نمط الإنتاج فهو وصف أكثر عمومية لنوع الإنتاج السائد في المجتمع مثل أنماط الإنتاج الإقطاعي أو الرأسمالي أو الاشتراكي.

ويشار إلى الاقتصاد والطبقات معاً كوحدة متكاملة بـ"البناء التحتي للمجتمع". وما عدا ذلك يطلق عليه "البناء الفوقي" الذي يضم السياسة والثقافة / الأيديولوجية، أو مجال الأفكار تقريباً. وقد قال ماركس:

"إن أفكار الطبقة الحاكمة في كل حقبة تاريخية هي الأفكار المهيمنة، بمعنى أن الطبقة والتي تحوز القوة المادية في المجتمع هي والتي تحوز في نفس الوقت القوة العقلية (الفكرية). فالطبقة والتي تكون وسائل الإنتاج المادي تحت تصرفها تتحكم في نفس الوقت في وسائل الإنتاج العقلي".

(The German Ideology, Cited in Bottomore & Rubel, 1961: 93)

وتلخص العبارة الشهيرة والتي أطلقها ماركس عن الدين وجهة نظره بأن وظيفة الدين الأساسية هي إقناع الجماعات الخاضعة أو المُستغَلة بأن تؤمن بضرورة امتثالها للجماعات والتي تقوم باستغلالها. وقد أطلق ماركس مصطلح "الوعي الزائف" على تلك المعتقدات الامتثالية المضللة من وجهة نظره. ويشير الماركسيون المعاصرون إلى التعليم ووسائل الإعلام باعتبارها وسائط أساسية للهيمنة الأيديولوجية. وقد أكد الماركسي الفرنسي التوسير على قوة الطبقة الحاكمة أو المسيطرة على أن تحقق لنفسها قبولاً ذائع الانتشار لمعتقداتها الأيديولوجية بين باقي الطبقات بما فيها الطبقة العاملة.

ويشار إلى هذا التحليل بمصطلح "نظرية الأيديولوجية المسيطرة" Dominant Ideology Thesis.

ومع ذلك شدد ماركسيون آخرون - ومنهم نيكولاس أبيركرومبي - على جانب آخر من جوانب تحليل ماركس للأيديولوجية، وهو أن الطبقة العاملة لديها أسس أيديولوجية بديلة عن الأيديولوجية الرأسمالية السائدة، وهي أيديولوجية ناتجة عن خبرات العمل لدى هذه الطبقة. ويرى ماركس أن المعاناة المشتركة للطبقة العاملة من الاستغلال في العمل يمكن أن تدعم تضامن الطبقة العاملة وقيامها بعمل جمعي، أي تؤدي بهم إلى الاشتراكية. وهذا يعني أن ماركس أشار إلى إمكانية وجود انصياع إيديولوجي، وإمكانية وجود إيديولوجية بديلة لدى الطبقة العاملة.

التناقض والتغير

من المهم الإشارة إلى أن ماركس لم يقل بأن الأفكار وحدها هي والتي يمكن أن تغير المجتمع تغيراً جذرياً. فقد ذهب إلى أن الشرط الأساسي للتغير في المجتمع يتحقق عندما يتطور التناقض أو التناقضات الأساسية إلى درجة تهدد النظام الاجتماعي القائم بالانهيار.

وأبرز تناقض أساسي يمكن أن ينميه المجتمع هو عندما يحدث عداء بين نمط الإنتاج وعلاقاته الاجتماعية. وقصد ماركس بذلك أن توازن القوة الاقتصادية يمكن أن ينتقل إلى جماعة جديدة دون المساس بالنظام الاجتماعي القديم. ومن ثم يرى أن الرأسماليين يصبحون في النهاية عاجزين عن التحكم في نظام الإنتاج الرأسمالي؛ لأنهم يعجزون عن الحفاظ على سيطرتهم على الطبقة العاملة (مثلما فقد النبلاء الإقطاعيون قدرتهم على السيطرة على البورجوازية الصاعدة).

كما وصف ماركس مجموعة من التناقضات الكامنة ضمن هذا التناقض الرئيسي: انخفاض معدل الربحية للرأسماليين، وزيادة التنافس بين الرأسماليين، وتزايد استغلال (إفقار) الطبقة العاملة بما يؤدي إلى رد فعل ثوري. ويحاول كثير من الماركسيين المعاصرين تفسير أسباب عدم حدوث سيناريو الثورة عند ماركس. وقد أقر بعض المرتدين عن الماركسية Ex-Marxists بأن ذلك لن يحدث.

ويشير مصطلح "المادية الجدلية" إلى نظرية ماركس القائلة بأن التغير التاريخي يحدث من خلال توليفة من المتناقضات داخل النسق، وهي مادية لأنه يرى أن القوى الاقتصادية هي المحرك للتغير التاريخي، وهي جدلية لأن التناقضات تنتج عن العلاقات العدائية: الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات.

نقد الماركسية "الفجة"

يتسم الميراث الماركسي بغموض حاد. وقد ترك ماركس ميراثاً بوصيتين دون أن يكون هذا في مقصده، **أولاهما** تقوم على الاعتقاد بأن الصراع الطبقي والثورة الاشتراكية حتميان من الناحية التاريخية، **وثانيهما** تنهض على وجهة النظر القائلة بأن تحقيق الثورة الاجتماعية يستوجب العمل على تغيير وعي الطبقة العاملة (عندما تدرك هذه الطبقة طبيعة الاستغلال الرأسمالي، فمن المؤكد أنها سوف تنظم نفسها للتخلص منه). وقد وجهت سهام نقد حاد لوجهة النظر الأولى. ونعرض فيما يلي لبعض الانتقادات الموجهة إلى الماركسية خاصة الماركسية "الفجة":

(1) الاعتقاد في أن ثورة البروليتاريا حتمية

وجهت انتقادات متتالية إلى الاعتقاد في أن ثورة البروليتاريا حتمية نتيجة لتناقضات اقتصادية معينة في النظام الرأسمالي. فهذا ضرب من ضروب التفكير الحتمي الفج؛ لأنه يعني أن مناصري ذلك الاعتقاد يرون أننا نعرف المستقبل من الماضي، وأن أحداثاً مستقبلية سوف تحدث بسبب قوانين التاريخ (راجع تعقيب كارل بوبر على هذه القضية في الفصل الثاني). ويتم الاستشهاد أحياناً بتطبيق ماركس للنظرية الجدلية على التغير الاجتماعي على أنها محاولة لكشف النقاب عن قوانين التاريخ.

وينهض مبدأ الجدل على أن العناصر المتضادة (الموضوع ونقيض الموضوع) تتحد لتنتج ظاهرة جديدة (مركب الموضوع). وهذا المفهوم مأخوذ من العلوم الطبيعية، إلا أن تطبيق ماركس له على التاريخ الحديث يعني أن صدام الطبقة الرأسمالية مع الطبقة البروليتارية سوف يفضي إلى مركب جديد: المجتمع اللاطبقي. ومن المشكوك فيه أن يكون في نية ماركس قبول هذا النموذج قبولاً حتمياً، ولكن إذا كان ذلك كذلك، فهذا يعد مثالاً صارخاً على الحتمية الفجة.

وربما يكون ماركس قد عانى كثيراً من أفكار بعض تلاميذه، مثلما عانى من الانتقادات والتي وجهت إليه في حياته، ولذا فلا عجب في قوله ذات مرة "أنا لست ماركسياً". ويوافق الماركسيون المعاصرون على التفنيدات الأساسية للحتمية، ويرون أن الناس - في سياق الواقع البنائي المعاصر - يصنعون تاريخهم، ولهذا السبب لا يمكن التنبؤ بالمستقبل.

(2) **تشديد التأكيد على الصراع**

الانتقاد الثاني الموجه إلى الماركسية هو عكس الانتقاد الموجه ضد الوظيفية، أي أن الماركسية بالغت في تشديدها على الصراع وتقليلها من دور الإجماع في المجتمع. ويحتاج هذا النقد إلى قدر من التوضيح. فمفهوم "الوعي الزائف" عند ماركس يعني أنه يعترف اعترافاً كلياً بأن ما يراه "إجماعاً زائفاً" False Consensus - وهو ما يكشف النقاب عن حقيقة الصراع الطبقي - وارد الحدوث. وهناك إمكانية لأن يسعى كثير من الناس بوعي وذكاء نحو الإجماع والاتفاق عبر الجماعات الطبقية، وهذا ما يتعارض مع النموذج النظري عند ماركس. وتذهب الانتقادات بشأن هذه النقطة إلى أن كثيراً من الناس يتصرفون على هذا النحو بشكل عادي وعقلاني. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإنه يهدم أساس نموذج ماركس عن المجتمع والتغير الاجتماعي.

(3) **الفجوة بين المثاليات والواقع**

الانتقاد الثالث الموجه إلى الماركسية أنها مثالية من الناحية النظرية، ولكنها يمكن أن تكون محبطة وقاسية من الناحية الواقعية. وعندما يُذكر هذا الانتقاد نسترجع مثال النظام الشمولي والإمبريالي السوفيتي. ويزعم موجهو هذا النقد أن السجل السوفيتي بشأن حقوق الإنسان والسياسة الخارجية لا يعزى ببساطة إلى فظاعة السوفيت، ولكنه يشكل ملمحاً أصيلاً من ملامح العقيدة الماركسية. ويضيف هؤلاء النقاد أنه لا يمكن الجمع في العالم الواقعي بين المساواة المادية ومستوى مرتفع من الحرية والتعبير الفرديين. وعندما تحكم الدولة جماعة غير ممثلة، فإنها تستخدم قوتها في قمع المعارضة السياسية وتنظيم طائفة عريضة من الأنشطة الأخرى والسيطرة عليها وكبحها، بما في ذلك الأنشطة الثقافية.

ويسلم كثير من الماركسيين الأوربيين والأمريكيين بهذه الانتقادات، ولكنهم ينكرون أن تجربة نظام الحكم السابق في الاتحاد السوفيتي تمثل صورة صافية من صور الماركسية. ونناقش فيما يلي بعضاً من أفكارهم حول هذا الموضوع.

الاتجاهات الحديثة في الفكر الماركسي

(1) النزعة الإنسانية الماركسية

يؤكد هذا المذهب على كبح إمكانيات الإنسان في المجتمع الرأسمالي وإطلاق العنان لها في المجتمع الشيوعي. وتتمثل مصادر النزعة الإنسانية في أعمال ماركس من خلال كتاباته المبكرة عن إمكانيات الإنسان وتحليله للاغتراب. ومن أبرز ممثلي النزعة الإنسانية الماركسية ريموند ويليامز وطومسون في بريطانيا، كما ترك رايت ميلز تأثيراً بالغاً في الولايات المتحدة.

(2) مدرسة فرانكفورت

تثير النظرية النقدية – كما يستدل من اسمها – إمكانية نقد الطريقة والتي تسير بها الأمور من وجهة نظر أخرى. وقد كان هربرت ماركيوز مفكراً نظرياً نقدياً حتى وفاته عام 1979. وهاجم ماركيوز الواقع الرأسمالي، خاصة من زاوية أنه يقمع الطبقة العاملة بصفة خاصة. وقبل هجرته إلى أمريكا من ألمانيا النازية، عمل ماركيوز في جامعة فرانكفورت معقل المنظرين النقديين. وقد تأثر تأثراً كبيراً بفرويد وماركس، ووفق بين آرائهما بطريقة أثرت خيال كثير من الطلاب الراديكاليين في الستينيات. وقد أخذ من فرويد مفهوم الكبت النفسي وطبقه على المجتمع الرأسمالي. ويزعم ماركيوز أن النظام الرأسمالي لا يهتم بإطلاق حرية التعبير ونمو الإنسان على نحو تام، ولكنه مهتم أساساً باستغلال العمال. وفي سبيل القيام بذلك تقوم الرأسمالية بقمع الإمكانيات الإنسانية واختزال الناس إلى مستوى الآلة.

ويعد هابرماس أكثر أعضاء مدرسة فرانكفورت تأثيراً اليوم. وإذا كان ماركيوز قد شدد على الكبت العاطفي والجنسي والفني للنظام الرأسمالي، فإن هابرماس يزعم أن الرأسمالية فشلت في تعزيز الحوار العقلاني المفعم بالثقة. ويرفض هابرماس – شأنه في ذلك شأن ماركيوز – إمكانية قيام مجتمع أكثر حرية وعقلانية. وقد برهنت

أعمال هابرماس – شأنها في ذلك شأن أعمال ويليامز، وطومسون، وميلز – على أن اهتمامات الماركسيين لا تنحصر في مجال علم الاجتماع وحده، بل تتعداه إلى مجال أرحب من التعبير الثقافي الإنساني.

(3) البنيوية الماركسية

تمثل البنيوية الماركسية الاتجاه الثالث من الاتجاهات المعاصرة للماركسية، وهي ترتبط ارتباطاً خاصاً بالماركسيين الفرنسيين: ألتوسير وبورديو. ويرى البنيويون أن هناك توافقاً شديداً بين البنائين: التحتي والفوقي. وبعبارة أخرى فإنهم ينظرون إلى الثقافة في أدنى مراتبها على أنها تعبير حر، وفي أعلاها على أنها مجال يترسخ فيه الامتثال الإيديولوجي للمجتمع الرأسمالي. وبهذا المعنى يتشابه البنيويون مع الوظيفيين البنائيين، على الرغم من أن الوظيفيين يسلمون عموماً بفكرة الانصياع للمجتمع الرأسمالي، وهذا ما لا يقبله البنيويون الماركسيون بكل تأكيد.

(4) التأكيد على الفاعل والفعل

تبلورت التطورات في الفكر الماركسي في الممارسات السياسية جنباً إلى جنب الدراسات الأكاديمية. فقد كان كل من لينين، وماو، والثوري الكوبي شيء جيفارا رجالاً مؤثرين إضافة إلى أنهم مفكرون. وكانوا جميعاً ثوريين ناجحين، وليس من الغرابة أنهم شددوا على حاجة الماركسيين إلى التنظيم من أجل إحداث التغير الذي يبتغوه بدلاً من افتراض أن التاريخ في صفهم حتماً. كما أكدوا على دور كل من الحزب الثوري والقيادة الملتزمة في المساعدة في حدوث الثورة.

ومكمن الخطر في هذا هو أن القيادة تفقد صلتها بغالبية الشعب الذي من المفترض أن تقوم الثورة على أكتافهم. ومع فرض الثورة لابد أيضاً من فرض التغير الذي يعقبها على سكان ربما يكون وعيهم بعيداً عن الوعي الشيوعي.

ويختلف الماركسيون حول ما إذا كان هذا الفرض له ما يبرره. والبديل عن ذلك هو السعي إلى إحداث تغير جذري: تدريجي أو ثوري من خلال تأييد الجماهير. وتكمن الصعوبة هنا في أن قوى النظام والتي تحول دون تطور هذا التأييد قوى عديدة. وإحدى طرائق قياس التأييد الجماهيري تكون من خلال صناديق الاقتراع. فقد

انتخبت زيمبابوي حكومة ذات توجهات ماركسية جديدة، إلا أنها ظلت تكافح من أجل المحافظة على السياسات الاشتراكية ضد معارضة الدول القوية والمصالح الاقتصادية الدولية. وقد مُنعت الحكومة الماركسية المنتخبة برئاسة إليندي من القيام بذلك.

وليس من السهل تصنيف الإسهامات النظرية للنشطاء الماركسيين Marxist Activists تصنيفاً دقيقاً. وقد شدد الثوريون الثلاثة الذين ذكروا آنفاً على حاجة الشعب إلى فرض قضيتهم التاريخية من أجل إحداث التغير الاشتراكي، وعند هذا الحد يعد هؤلاء الثوريون إنسانيين. أما لجوؤهم إلى العنف في سبيل التغير وتعارضه مع نزعتهم الإنسانية فهي نقطة يمكن أن يحتدم حولها الجدل طويلاً.

ويلاحظ أن معظم النشطاء الماركسيين في التسعينيات في الغرب أكثر ميلاً إلى الانخراط في حركات بديلة سياسية واجتماعية بدلاً من الانشغال بخطاب الثورات العنيفة، كما أنهم كانوا أكثر تأثراً بـ"جرامشي" منهم بـ"لينين".

(5) الماركسية والثقافة وما بعد الحداثة

للماركسيين بصفة عامة رأي مبتذل بشأن الثقافة في المجتمع الرأسمالي، ذلك المجتمع الذي صار الآن مجتمعاً كونياً في جوانب رئيسية عديدة. ويزعم الماركسيون من أمثال جيمسون أن أيديولوجية النزعة الاستهلاكية مكنت الرأسمالية من استمالة الناس – حتى الفقراء منهم – إلى النظام الرأسمالي، بل إن الذين تستغلهم الرأسمالية زرعت فيهم الأمل في الإشباع الاستهلاكي من خلال وسائل الإعلام. ويميل الماركسيون – في حوارهم المحموم مع نظرية ما بعد الحداثة – إلى الإدعاء بأن الأمور يمكن أن تتغير بل وينبغي أن تتغير، إلا أنهم يزدادون حيرة حول كيفية حدوث ذلك.

الخلاصة: أزمة الماركسية

قبل ظهور الرئيس جورباتشوف وأفول الشيوعية في أوروبا الشرقية عاشت الماركسية المعاصرة في جدال عنيف بعد أن أضحت كثير من القضايا أكثر وضوحاً. وهناك قلة من الماركسيين الآن تؤمن بالحتمية التاريخية، باستثناء البنيويين الفرنسيين الذين قاموا بمجرد إحلال العوامل الثقافية محل العوامل الاقتصادية. كما أن ثلة من

الماركسيين في أوروبا الشرقية تؤيد استخدام الوسائل العنيفة لتحقيق التغير في أوروبا الغربية (هذا على الرغم من النظر إلى هذه الوسائل على أنها وسائل مشروعة للإطاحة بنظم الحكم الاستغلالية وغير الممثلة في العالم الثالث).

ويمكن القول بأن معظم الماركسيين الغربيين اليوم ديمقراطيين؛ بمعنى أنهم لم يعودوا يؤيدون حكم الحزب الواحد. وتقودنا هذه الملاحظات إلى تساؤلين: **أولهما:** هل الماركسيون بهذه المعتقدات يعدون ماركسيين حقاً؟ **وثانيهما:** هل يختلف هؤلاء الماركسيون عن الاشتراكيين الديمقراطيين؟ وسوف تتضح الإجابة عن هذين السؤالين في (هذا العقد) ونحوه، وهذا يتوقف على المستقبل الذي ستؤول إليه الماركسية. والقضية المثارة على المستويين النظري والعملي هي: ما إذا كان هناك حل ذو طابع ماركسي لعدم المساواة والاستغلال الناجمين عن الرأسمالية، ذلك الحل الذي لا يحط من قيمة الحرية الشخصية والمدنية.

ماكس فيبر: نظرية الفعل الاجتماعي (نظرية الصراع II)

أسهم ماكس فيبر إسهاماً بارزاً في كل من الاتجاهين: التأويلي والبنائي في علم الاجتماع. ومع ذلك فقد كانت نقطة الانطلاق عنده وهدفه النهائي – في زعمه – هي تحليل الفرد:

"يدرس علم الاجتماع التأويلي الفرد وفعله باعتباره الوحدة الأساسية لهذا العلم أو ذرته ... وبذلك يكون الفرد هو أيضاً النهاية القصوى للفعل ذي المعنى والناقل الوحيد له ... وبالنسبة لعلم الاجتماع بصفة عامة فإن مفاهيم مثل "الدولة" و"المنظمة" و"النظام الإقطاعي" وما شاكلها إنما ترمز إلى طوائف معينة من التفاعل الإنساني. ومن هنا تكون مهمة علم الاجتماع اختزال هذه المفاهيم إلى فعل "قابل للفهم"، إي دون استثناء أفعال الأفراد المشاركين."

(Quoted in Gerth & Mills (eds.), 1970: 55)

ويصعب أن نعثر على التزام أوضح من هذا بعلم الاجتماع التأويلي: علم اجتماع الفعل الاجتماعي. ومع هذا، وعلى الرغم من هذا الإقرار الواضح بعلم الاجتماع التأويلي من حيث المبدأ، فإن الإسهامات النظرية الرئيسية لفيبر في علم الاجتماع تقع في دائرة التحليل البنائي.

الأنماط الأربعة للفعل الاجتماعي

قسم فيبر الفعل الاجتماعي إلى أربعة أنماط:

- الفعل الرشيد عملياً (الفعل الذي يختار فيه الفاعلون غاياتهم ووسائل تحقيقها بطريقة محسوبة).
- الفعل الرشيد قيمياً (الفعل الذي يتحدد بالاعتقاد الواعي في قيمة بعض الصور الأخلاقية والجمالية والدينية للسلوك في حد ذاتها بغض النظر عن احتمالات النجاح في ذلك).
- الفعل العاطفي (الفعل الذي يتحدد بالحالة العاطفية أو الوجدانية للفاعلين).
- الفعل التقليدي (الفعل الذي يتحدد بما اعتاد عليه الفاعلون في سلوكهم).

وباختصار صنف فيبر الفعل كما يحدده العقل، والقيم، والعاطفة، والتقاليد، أو بمزيج من بعضهم. وقد قصد فيبر من تنميطه للفعل أن يشمل مدى يراوح بين الرشيد وغير الرشيد.

ويبدو أن تنميط فيبر للفعل الاجتماعي كان خطوة تمهيدية لتطوير علم اجتماع يتخذ من الذات مرتكزاً له. ومع ذلك يزعم ميلز وآلان داو A.Dawe أن فيبر لم يفلح في هذا. ويرى داو أن ذلك مرجعه أن فيبر استعان بتنميطه للفعل في تعيين أنماط معينة للنظام الاجتماعي (البيروقراطي، الديني على سبيل المثال) بدلاً من الاستعانة به في تحليل الطبيعة المركبة للدافعية والفعل الذاتي (الفردي). ويُصنف الأفراد كأعضاء في أنماط معينة للمجتمع والمؤسسات أو الحركات بدلاً من تصنيفهم في ضوء طبيعتهم الفردية المركبة. ويرى ميلز أن انصراف فيبر عن علم الاجتماع التأويلي إلى علم الاجتماع البنائي ليس بالأمر الغريب. ولا يوجد عالم اجتماع حتى الآن استطاع أن يتصدى لتلك المهمة الثقيلة بتحليل ذاتية أعضاء المجتمع – وربما يستثنى من ذلك البحوث والتي تجري على نطاق ضيق جداً – ناهيك عن ربط هذا التحليل بعوامل وقضايا أكبر. وقد تكون هذه مشكلة غير قابلة للحل.

الفعل الرشيد والبيروقراطية والحداثة

يرى فيبر أن نمط الفعل الأكثر تمييزاً للمجتمع الرأسمالي هو الفعل الرشيد عملياً، أي الفعل المنظم منطقياً لتحقيق أهداف معينة. ويزعم أن التنظيمات الكبيرة والتي تتصف بالتسلسل الهرمي والتنظيم المعقد للعمل هي المثال الرئيسي الذي يجسد الفعل الرشيد في المجتمع الرأسمالي. ويذهب فيبر إلى أبعد من هذا حيث يزعم أن الفعل الرشيد هو أيضاً النمط السائد للفعل في المجتمعات الاشتراكية. والحقيقة أن فيبر كان يؤمن بأن الفعل الرشيد خصيصة من خصائص المجتمعات الحديثة ذاتها. والبيروقراطية هي الطريقة والتي يتم بها التعبير عن التفكير الرشيد و"العلمي" في شكل تنظيمي. ويرى فيبر أن التفكير والفعل الديني والتقليدي يميل إلى الانحسار أمام الزحف السريع للمنطق والعلم. وأشار إلى هذه العملية بتعبير شعري هو مصطلح "التحرر من الوهم" Disenchantment.

وعلى الرغم من إيمان فيبر الواضح بسيادة البيروقراطية، فلم يفقد اهتمامه بالفرد، حتى ولو عبر عن ذلك بنبرة متشائمة ومتغطرسة:

"إن هذا الولع بالبيروقراطية كافٍ لأن يدفع بالفرد إلى حافة اليأس. ويبدو الحال كما لو كنا نتحول عن قصد إلى رجال يحتاجون إلى النظام ولا شيء غيره، رجال تنتابهم العصبية والهلع إذا اضطرب هذا النظام لحظة واحدة، ويسيطر عليهم العجز إذا انتُزعوا من اندماجهم الكلي فيه. ولا ينبغي للعالَم أن يعرف رجالاً غير هؤلاء، وهذا هو التطور الذي وقعنا بالفعل في شراكه، ولا تصبح المسألة الكبرى هي كيف نستطيع أن نعزز هذا التطور ونعجل به، ولكن ماذا بوسعنا أن نحتج على هذه الآلية حتى نبقي على نسبة من الجنس البشري متحررة من هذا القيد على أرواحها، متحررة من هذا الطغيان القوي للأسلوب البيروقراطي في الحياة". (Cited by Dawe in Bottomore Nisbet, 1979: 391)

البناء والتعددية والفردية

إن نظرية الفعل عند فيبر – وخاصة تحليله للبيروقراطية كفعل رشيد منظم – لم تكن مطلقاً عقيدة جامدة مثلما أصبح مفهوم الطبقة عند الماركسية "الفجة". وتكشف

العبارة السابقة لفيبر عن محاولته فهم التوتر والتفاعل بين الفردية والبناء الاجتماعي، وهي المحاولة والتي لم يخضعها أبداً لمدخل أكثر بساطة.

وبصفة عامة اشتمل التحليل البنائي عند فيبر على البحث في تعددية العوامل، والتي لا يمكن التنبؤ بالعلاقة الدقيقة بينها. وفي رأي ميلز أن مدخل فيبر إلى الديناميكا الاجتماعية (التفاعل والتغير) كان مدخلاً "تعددياً". فقد بحث في تعددية الجماعات المنخرطة في التفاعل الاجتماعي، بدلاً من الاقتصار على طبقتين رئيسيتين فقط. ومن ثم درس فيبر التدرج الطبقي في المجتمع الرأسمالي أساساً في ضوء العلاقة بين الطبقة والمكانة والجماعات السياسية، ووصف هذه العلاقة بأنها علاقة صراع مقيد أو تنافس (ولهذا السبب يوصف فيبر بأنه منظر من منظري الصراع). وتختلف العلاقات بين الجماعات باختلاف المجتمعات الرأسمالية، وتكون الطريقة الوحيدة لفهم هذه العلاقات في مجتمع ما من خلال التحليل الدقيق والخاص. ويحبذ فيبر استخدام المنهج المقارن من أجل تعيين وتفسير أنماط التشابه والاختلاف بين المجتمعات، إلا أنه أصر كذلك على أن كل مجتمع - أو "حالة" - تمتاز بالتفرد في جوانب معينة من الناحية التاريخية، ولابد من دراسته لوحده.

وفي رأي فيبر أن تفرد المجتمعات وتعقد العمليات والأبنية الاجتماعية يعكس تفرد الأفراد وجماعات الأفراد. ويوضح استخدام فيبر لمفهوم "الكاريزما" وجهة نظره القائلة بأن الفرد يؤثر في المجتمع تأثيراً كبيراً. وتعني الكاريزما اصطلاحاً "موهبة إلهية"، وقد استخدم فيبر هذا المفهوم ليقصد به القادة المنتخبين Self-appointed الذين يراهم أتباعهم أشخاصاً غير عاديين (أو منقذين في بعض الأحيان). وفي عالمنا المعاصر هناك قادة يبدون كارزميين مثل نيلسون مانديلا وصدام حسين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى فيبر أن كثيراً من الناس العاديين يمكن أن يشكلوا صفوة مهمة. وهنا نجد مرة ثانية أن وجهة نظره في المجتمع تعددية، وتعكس صراعاً لا يمكن التنبؤ به في الأفكار والقيم. وليست هذه الأفكار والقيم مجرد انعكاس للمصالح الذاتية أو الطبقية - كما كان ينظر إليها ماركس في اعتقاد فيبر - ولكنها في جزء منها محصلة للأفكار والقيم والمعتقدات الشخصية للناس.

تعقيب على فيبر

إذا كانت المنظورات الأخرى في علم الاجتماع يمكن انتقادها لتشديدها المفرط فيه على جانب أو آخر من جوانب العلاقة بين الذات / البناء، فإن النقد الموجه إلى فيبر هو أنه لم يحقق المهمة العسيرة بدمج هذين الجانبين معاً، وبدلاً من ذلك تأرجح بينهما. وإذا كان هناك من شيء يمكن قوله في هذا الصدد - كما يزعم ميلز وداو - فهو أن أعمال فيبر اتجهت أكثر إلى علم الاجتماع البنائي، في حين أن مقصده كان محاولة تطوير علم اجتماع الفرد أو علم اجتماع المعنى الذاتي.

أما الانتقاد الثاني فهو أن تصوره عن سيادة البيروقراطية في المجتمع الحديث أبخس من أهمية وتواتر الأشكال التنظيمية الأخرى، ومن قدرة الناس داخل الأجهزة البيروقراطية على اكتشاف طرائق للعمل أقل رسمية وأكثر إشباعاً وفاعلية. وفي هذا تهكم على فيبر بالنظر إلى تعهده الشخصي بفهم الفردية. وثمة تناقض في صميم خيال فيبر وفي علم الاجتماع لديه.

وسوف ننظر باختصار في بعض المحاولات المعاصرة والتي انشغلت بإشكالية العلاقة بين الفعل والبناء، تلك العلاقة والتي تظل محورية في نظرية علم الاجتماع.

التفاعلية (والمنظور البنائي): نحو مزيج مركب ؟

ليس هناك داعٍ لأن نلخص أسس المنظور التفاعلي مرة ثانية. وبدلاً من ذلك سوف نناقش فيما يلي موضوعاً أكثر تحديداً. ومع ذلك فإن النظر في المفاهيم المحورية لمنظور التفاعل يمثل أحد طرائق تمحيصه.

ويمكن استخدام قائمة مفاهيم المنظور التفاعلي كأساس يُعتمد عليه في وصفه. ومع أن معظم هذه المفاهيم موجودة في الاتجاهات النظرية الأخرى، فإن استخدامها العام في نظرية التفاعل يبدو مميزاً من ناحية، ويحدد هذه النظرية بدرجة كبيرة من ناحية ثانية.

شكل 3 – 2

المفاهيم الأساسية في نظرية التفاعل

بعض المفاهيم الأساسية في نموذج التفاعل		
• الذات	الآخر المهم	الآخر العام
• المعنى	التفاعل	التفاوض
• الوصم	القولبة	النبوءة ذاتية التحقق
• السلك المهني	التعبير	التضخم

وقد حققت التفاعلية الرمزية – منذ ميد – تقدماً على المستوى النظري من خلال التطبيق العملي والتنظير المجرد. وبناءً عليه أصبحنا قادرين على أن ندرس – بقدر من التفصيل – التحليلات التفاعلية الحديثة للعمل والانحراف والتنظيم. ولسنا بحاجة إلى استعراض هذه البحوث الآن.

وعوضاً عن ذلك سوف نناقش النقد الموجة دوماً إلى التفاعلية، وهو أنها تفتقر إلى بعد بنائي. ونركز هنا بصفة خاصة على المقارنة والتي عقدها توم جوف بين علم الاجتماع عند كل من ميد وماركس. وقد حاول جوف في كتابه "ماركس وميد" (1980) أن يبرهن على أن أعمالهما – بصفة أساسية – متكاملة وليست متعارضة. وبالقدر الذي وفق فيه جوف في هذا المجال، فإنه تحليله له دلالاته بالنسبة لإعادة بناء النظرية في علم الاجتماع. وتعد محاولة جوف بصفة خاصة واحدة من محاولات عديدة لربط النظرية البنائية بالنظرية التأويلية.

وأول جوانب التقارب بين ماركس وميد أنهما شددا على أن المجتمع يشكل الفرد، وأكدا بطريقة مماثلة على تأثير البناء الاجتماعي على الناس. وقد أسهب ميد في تفصيل الكيفية والتي يحدث بها هذا التأثير، وأصبح علم النفس الاجتماعي عنده مفيداً للغاية في كثير من البحوث التأويلية التطبيقية. ويبدو أن الماركسيين من أمثال بول ويليز تأثروا بهذه البحوث وغيرها من الاتجاهات الأخرى المتناغمة في الظاهراتية.

وثاني جوانب التقارب أن كليهما وصف الناس بأنهم كائنات واعية بقدرتها على تغيير بيئتهم الاجتماعية وإعادة تشكيلها. ولا يكون الفرد أو الجماعة في حالة ضعف دائم أمام المجتمع. وإذا كان ميد قد بلغ رسالة يتعلق مضمونها بدرجة أكبر بعلم نفس اختيار الفرد وفهمه، فإن ماركس وجَّه رسالة عاجلة عن التحرر من القهر الاجتماعي والبحث عن أسلوب حياة متحررة.

ويمكن اشتقاق الجانب الثالث من جوانب التقارب بين ماركس وميد من الجانبين السابقين. ففي رأيهما أن البناء الاجتماعي والإبداع الإنساني ليسا منفصلين، بل مترابطان ترابطاً جدلياً، بمعنى أن الناس يتفاعلون مع البيئة الاجتماعية، ويمكن لكليهما أن يغير من الآخر.

وهذا يقودنا إلى نقطة الاتفاق الرابعة بين ماركس وميد، وهي أن التفكير الإنساني ينشأ في سياق اجتماعي، ويتكون من خلال الخبرة. وبهذا المعنى يكون التفكير عملياً بطبيعته، ومن ثم يمكن توجيهه - في رأي ماركس على الأقل - توجيهاً أكثر عقلانية نحو تحسين نوعية الحياة الإنسانية تحسيناً جذرياً.

وقد أشار جوف إلى مفهوم الاغتراب عند ماركس كمجال رئيسي من مجالات الخلاف بينه وبين ميد. ومن المؤكد أن ميد لم ينتابه إحساس خاص بأن تقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي يؤدي إلى الاغتراب، والحقيقة إنه كان أميل إلى الزعم بأن عملية التجزؤ الإنتاجي يمكن أن تستمر دون أن تصيب أحداً بالألم. ومع ذلك فقد كان لدى ميد إحساس قوي بالطريقة والتي يمكن بها للنظم الاجتماعية أن تكبح الفردية، وهو الإحساس الذي يتفق مع النظرية الماركسية - الفيبرية عن الاغتراب. ويوضح الاقتباس التالي ما نقصده:

"إن النظم الاجتماعية المستبدة والجامدة والأكثر محافظة- مثل الكنيسة - ... من خلال معاداتها للتقدمية تمحق الفردية وتمحوها، وتثبط أي تفكير وسلوك متميز أو أصيل في ذوات أو شخصيات الأفراد الذين يذعنون لها...."

(Mead, First Published 1934, 1-962)

وليست هناك مبالغة أن نخلص - إذن - إلى أن إطار التحليل الاجتماعي عند ميد يمكن تكييفه ليسع مفهوم الاغتراب.

وإذا كانت المناقشة السابقة قد أشارت إلى أن الفكر الاجتماعي عند ميد ينسجم مع الأبعاد البنائية للنظرية الماركسية بل ويكملها، فإن ميد أقرب إلى التحليل على مستوى الوحدات الصغرى، وماركس أقرب إلى التحليل على مستوى الوحدات الكبرى. وقد طور ميد إطاراً تصورياً تفصيلياً للتفاعل على المستوى المصغر، وطور ماركس إطاراً للتحليل النظامي والصراع الطبقي، هذا على الرغم من أن هناك مجالاً للمزاوجة بين هذين المستويين للتحليل. وحتى إذا قبلنا بأن هاتين النظريتين أكثر فعالية عند مستويات مختلفة من التحليل الاجتماعي، وأن ذلك سوف ينعكس على النظرية والبحث، فإنه من الخطأ أن نعرض لهاتين النظريتين وكأنهما متضادتين، وقد أوضحت المناقشة السابقة أنهما ليسا كذلك.

الظاهراتية والمنهجية الشعبية

الظاهراتية

كانت الظاهراتية في الأصل نظرية فلسفية، ولكنها دخلت إلى علم الاجتماع من خلال المنهجية الشعبية. وقد رغب إدموند هوسرل – أكثر فلاسفة الظاهراتية نفوذاً – في تطوير فلسفة تظهر الفعل الإنساني في سياق معاني الفاعلين بدلاً من كونه محصلة مؤثرات "خارجية". ويزعم هوسرل أنه لا يوجد واقع موضوعي خارج عنا قابل للمعرفة، بل إن كل فرد يصنع واقعة بتصنيف أو فرز خبراته الشخصية. ومن ثم فإن ما قد يفسره فرد ما بأنه "مرض"، قد يفسره آخر بأنه عقاب "روحي"، ويفسره ثالث بأنه مجرد سوء حظ. وتظهر المعاني أو التعارف المشتركة للواقع عندما تتفق التعارف الفردية أو الذاتية.

ويرى هوسرل أن أحد الأغراض الأساسية للفلسفة هي تحديد المعاني المشتركة في جماعة ما، وكيفية ارتباط هذه المعاني بالثقافة الأشمل. وعودة إلى المثال السابق نجد أن تفسير خبرة شخصية على أنها "مرض" أو "علة" هو ما يميز الثقافة العلمية الغربية، في حين نرى أن التفسير في ضوء العقاب الروحي يناسب بدرجة أكثر الإطار المرجعي السحري.

وقد قام ألفريد شوتز (1899 – 1959) بتطبيق مدخل هوسرل على علم الاجتماع وتطويره. وعلى غرار ما فعله هوسرل، أغفل شوتز قضية ماهية الواقع الموضوعي، وركز على كيفية قيام الفاعلين الاجتماعيين بإضفاء معنى على خبراتهم وتصنيفها، بما في ذلك تأويل أفعال الآخرين. وهذا – بالنسبة له – هو الغرض من علم الاجتماع، وليس تفسير السلوك الإنساني باعتباره نتاج أسباب خارجية بعينها.

ولم يزعم شوتز أن الفاعلين يبتدعون المعنى ويؤولونه دون الإشارة إلى الآخرين. وعلى العكس من ذلك يرى شوتز أن الجماعات – بمرور السنين – تنتج رصيداً مشتركاً من المعاني والتي تمكن أعضاءها بدرجة أو بأخرى من أن يفهموا بعضهم بعضاً ويتوقعوا أفعالهم.

ويعد مفهوم التصنيف Typification مفهوماً محورياً في فهم فكرة رصيد المعاني المشتركة. والتصنيف فئة تصورية تستخدمها جماعة ما لوصف الظواهر (الأشياء) المتشابهة بدرجة تكفي لوضعها في نفس المجموعة الوصفية. ومن ثم تعرف الأكثرية في الثقافة البريطانية من يصنف على أنه "حارس مرمى" في مقابل "ظهير الدفاع"، أو ما يصنف على أنه "مقانق من اللحوم" في مقابل "مقانق من الحلوى".

وتختلف التصنيفات باختلاف الثقافات. ومن ثم نجد أنه إذا كان الأمريكيون البيض يصنفون التغيرات الموسمية السنوية إلى أربع مجموعات (تصنيفات)، فإن عديد من القبائل الهندية الأمريكية تصنف هذه التغيرات إلى ما يقرب من 18 مجموعة وتعكس هذه التصنيفات المختلفة اختلاف طريقة فهم أو تفسير الظواهر. وتمكن التصنيفات المشتركة داخل جماعة ما أعضاءها من فهم بعضهم بعضاً وتأسيس حيا اجتماعية منظمة.

ويميز شوتز بين المنظور الطبيعي لعضو الجماعة الاجتماعية والمنظور الظاهراتي للملاحظ الخارجي (الذي يتبنى منظوراً ظاهراتياً). ويصف مصطلح "الطبيعي" المدخل الفطري والبديهي الذي يسلم به أعضاء جماعة اجتماعية معينة. وينظر هؤلاء الأعضا إلى أسلوب حياتهم على أنه "عادي"، وهم بصفة عامة غير واعين بالمدى الذي يعكس به هذا الأسلوب خبراتهم الذاتية فقط.

وعلى النقيض من ذلك يسعى الملاحظ الخارجي (الذي يتبنى منظوراً ظاهراتياً) إلى وصف أسلوب حياة جماعة ما. ومع هذا، فهو يقوم بهذه المهمة من زاوية الفاعلين لا من زاوية منظور تفسيري خارجي. وهذا يؤدي إلى اختيار منهجية مختلفة عن منهجية علم الاجتماع البنائي. إذ يميل أنصار الظاهراتية – من أجل الاقتراب من الفاعلين الاجتماعيين – إلى المناهج الكيفية مثل الملاحظة بدلاً من المناهج الكمية.

ويستحق شوتز أن نقارنه بكل من فيبر ومشايعي التفاعلية. وفي تقدير شوتز أن فيبر أخفق في تطوير مدخل سوسيولوجي يعتمد اعتماداً كلياً على معاني الفاعلين الاجتماعيين. ويرى أن أنماط الفعل الاجتماعي عند فيبر بعيدة كل البعد عما يفكر فيه الفاعلون ويفعلونه، ومن ثم لا تشكل هذه الأنماط أساساً لعلم اجتماع تأويلي أصيل. وعلى نحو مماثل نجد أن مجموعة معاصرة من علماء الاجتماع ممن تأثروا بشوتز – وهم أنصار المنهجية الشعبية – يرون أن التفاعلية لم تؤسس علم اجتماع الذات، أي منظوراً سوسيولوجياً يعتمد اعتماداً كلياً على الكيفية والتي يخلق بها الفاعلون المعاني ويؤولونها ويشتركون فيها. وقد كان شوتز نفسه مفكراً نظرياً لا باحثاً تطبيقياً. إن الحكم على ما إذا كان مدخل شوتز قد أفلح في وضع أساس لعلم اجتماع تأويلي وذاتي لابد أن يتم من خلال تقدير وإسهام مجموعة من علماء الاجتماع الذين أثر فيهم شوتز أعظم الأثر، ونقصد بهم أنصار المنهجية الشعبية.

المنهجية الشعبية

تأسست المنهجية الشعبية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات على يد عالم الاجتماع هارولد جارفينكل. ومن المفيد أن نفكر في جارفينكل على أنه هو الذي طبق عملياً المدخل الظاهراتي عند شوتز وطوره. وتعد المنهجية الشعبية – بعبارة بسيطة – هي علم الاجتماع الظاهراتي.

وقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن المنهجية الشعبية هي بمثابة محاولة لوصف الكيفية والتي يفهم بها الأفراد وخبراتهم ويفسرونها. ونود أن نستطرد في هذه النقطة قبل أن نعود إلى القضية الأعم: العلاقة بين المنهجية الشعبية والنظرية البنائية.

وهناك مفهومان يستخدمهما أنصار المنهجية الشعبية لابد من تقديمهما. وللأسف فإن كلا المفهومين يعكسان الإطناب الشديد الذي ارتبط بالمنهجية الشعبية، ولكن لا بأس من تعريفهما وتوضيحهما. وهذان المصطلحان هما: المنهج التوثيقي Documentary method والإشارية Indexicality.

أما المنهج التوثيقي فجميعنا يستخدمه، وهو يتضمن افتراض أن أي حدث أو مناسبة ما يمكن فهمها بالنظر إليها على إنها مثال أو وثيقة أو نمط عام. ولنأخذ مثالاً على ذلك من دراسة سيكوريل Cicourel عن الجُناح. فقد ينظر ضابط الشرطة إلى شاب بعينه في سياق ما يعتبره خصائص للجانحين، وبناءً عليه يصنفه ضمن الطائفة العامة للجانحين، بمعنى أن ضابط الشرطة يتفاعل مع (أو يتأثر بـ) الشواهد "التوثيقية" مثل حلق شعر الرأس بالموسى أو الأذرع الموشومة. وقد يكون ضابط الشرطة على خطأ.

ويقصد بمفهوم الإشارية أن فهم أي موضوع أو حدث يمكن أن يتحقق فقط بربطه ورده إلى السياق أو الظروف والتي حدث فيها. ومن ثم فإن كلمة "خمسة" تُفهم كإجابة عن هذا السؤال: كم الساعة الآن؟، ولكن ليس كإجابة عن هذا السؤال: كم عدد اللاعبين في فريق الكريكت؟. وإذا واصلنا الاستمرار مع المثال الذي يروق لهارولد جارفينكل – مؤسس المنهجية الشعبية – فإن ضابط الشرطة يفهم مهرج السيرك في سياق تصوره عن نمط الزي بين هؤلاء المهرجين، وليس في سياق حملة على المخدرات.

ويستخدم منظرو المنهجية الشعبية مفهوم الانعكاسية Reflexivity للإشارة إلى العلاقة المتبادلة والتي تصل إلى حد التكافؤ بين المعنى والحدث. ويعد مفهوم الانعكاسية المفهوم المحوري الثالث من مفاهيم المنهجية الشعبية. ونظراً لأن منظري المنهجية الشعبية يحترمون تفرد المعنى الشخصي وصعوبة التنبؤ به، فإنهم يدرسون النشاط الاجتماعي بالارتداد إلى السياق الذي حدث فيه والأوصاف اللفظية المتعددة (ناقلات المعنى) والتي يقدمها عنه الفاعلون الاجتماعيون. ومن الضروري أن تكون الدراسة من ذلك النوع العميق والتفصيلي على نطاق محدود مثل دراسة سيكوريل عن التنظيم الاجتماعي لجنوح الأحداث، وبحث أتكنسون عن أسباب الانتحار.

تعقيب على المنهجية الشعبية

يمكن توجيه ثلاثة انتقادات إلى المنهجية الشعبية: **أولهما**: أن أنصار المنهجية الشعبية - وهم يحصرون أنفسهم في وصف معاني الفاعلين الاجتماعيين دون تفسيرها - يغمضون الطرف عن سؤال مهم، وهو: لماذا يحاول أعضاء جماعة ثقافية معينة تبرير الطريقة والتي يتصرفون بها؟. وسوف يتضح من النقطة التالية أن هذا السؤال يصبح أكثر إلحاحاً عندما يوضع في سياق مقارن.

وثاني هذه الانتقادات أنه من المشكوك فيه أن تكون المنهجية الشعبية مُبدِعَة كما يدعي أنصارها. فهي لا تختلف كثيراً عن الأنثروبولوجيا الثقافية الوصفية والتي تولي عنايتها بملاحظة وتفسير الحياة الاجتماعية في جماعة ثقافية معينة. ومن الحتمي أن تفرض الأنثروبولوجيا الثقافية المقارنة هذا السؤال: لماذا تتصرف الجماعات الثقافية بطريقة مختلفة؟ وهو سؤال كلاسيكي في علم الاجتماع. ولا يحاول أنصار المنهجية الشعبية الإجابة عن هذا السؤال، لأنه يتضمن تفسيرات لا يشترك فيها أعضاء الجماعات الثقافية موضوع الدراسة.

وثالث هذه الانتقادات أنه على الرغم من التزام منظري المنهجية الشعبية بوصف الحياة الاجتماعية من خلال المعاني الذاتية، فإن مفاهيم مثل التصنيف والمعاني المشتركة تتشابه مع المفاهيم البنائية: المعايير والقيم والمعتقدات. ومن الناحية الافتراضية يعد التأثير الخارجي للتنشئة الاجتماعية جزءاً من عملية يقبل بواسطتها الأفراد بداهة التصنيفات والمعاني المشتركة. وهذه قضية أخرى أخفق منظرو المنهجية الشعبية في التصدي لدراستها.

لقد قدمت المنظورات البنائية والتفاعلية الرمزية نظريات عن النظام والبناء الاجتماعيين. ويكمن النظام والبناء - بالنسبة للمنظورات البنائية - في الإطار المؤسسي الذي يقسر أعضاء المجتمع، أما بالنسبة للتفاعلية الرمزية فإن النظام يوجد من خلال ابتداع المعاني المشتركة. وتراجع منظرو المنهجية الشعبية خطوة إلى الوراء بدراسة كيفية تعايش الأفراد مع الأوضاع القائمة (سواء أكانت أوضاعاً منظمة أم لا) وفهمها. وفي رأيي أن هذا الاهتمام لا يحتاج إلى أن يكون منسجماً مع المنظور البنائي.

وإذا افترضنا أن الأنماط الأساسية والافتراضات البديهية والتي يبحث عنها الأفراد وتعززها الخبرة (الانعكاسية) أنماط مشتركة على نطاق واسع، فإن هذه الحقيقة تشكل التفاعل. وإذا لم يكن الأمر كذلك عمت الفوضى المجتمع.

اليمين الجديد: بيتر سوندرز

تلخص الأعمال الحديث لبيتر سوندرز - إذا نظرنا إليها نظرة كلية - نظرية شمولية لليمين الجديد في علم الاجتماع. ويزعم سوندرز أن أكثر أنماط المجتمع كفاءة (وعدلاً) هو الذي ينهض على السوق الحرة وتكافؤ الفرص. ولم يكن سوندرز مبدعاً في هذا الجانب، فهو يعكس فكر عالمي الاقتصاد النمساوي فريدريك فون هايك، والأمريكي ميلتون فريدمان. ويذهب هؤلاء الثلاثة إلى أن التكافؤ في الوصول إلى السوق الحرة يُمَكِن الأفراد من التنافس على أساس من القدرات والخصائص. وتعمل المكافآت على التنافس الناجح بمثابة حافز على الجهد والإنتاجية من جهة، وتقدير للعمل الشاق والجدارة من جهة ثانية. وتعد السوق الحرة أو النظام الرأسمالي فعالاً من الناحية الاقتصادية لدرجة تؤدي إلى رفع المستوى العام للمعيشة باضطراد، وليس مستوى معيشة الناجحين وحدهم.

وعلى الرغم من التزام سوندرز بتكافؤ الفرص، فإنه يؤمن إيماناً صارماً باللامساواة الطبيعية أو البيولوجية، بمعنى أن الأفراد موهوبون بقدرات عقلية وغيرها بطريقة مختلفة ومتفاوتة. وعلى النقيض مما يجمع عليه معظم العلماء الاجتماعيين، يرى سوندرز أن نظام التدرج الطبقي غير المنصف في بريطانيا هو تجسيد عادل للامساواة الطبيعية بين الناس. ويزعم أن المجتمع البريطاني مفتوح إلى درجة تكفي لأن يتمكن ذوو الأصول الطبقية الدنيا من الحراك صاعداً، وأن النسبة المحدودة للحراك الهابط بين الطبقات العليا يمكن تفسيرها بذكائهم الحاد. ومن ثم يؤكد سوندرز أن بريطانيا هي بالفعل مجتمع الجدارة Meritocracy. وهذا يجره إلى خلاف حاد مع علماء الاجتماع الماركسيين والفيبريين الذين يرون أن هذا أبعد كثيراً عن الواقع.

ولا يؤمن سوندرز - على غرار غيره من مفكري اليمين الجديد - بتكافؤ الإنتاج، وهو الموقف الذي يكون فيه لكل فرد فرصة متكافئة في الوصول إلى نفس الموارد

المادية والثقافية. وهناك قلة محدودة من المنظرين الذين سلموا بالمساواة التامة بهذا المعنى، حتى أن ماركس نفسه قال بمبدأ "من كل حسب عمله، ولكل حسب حاجته".

والحقيقة أن الإدعاء الحقيقي حول المساواة المادية والثقافية إدعاء يتعلق بنطاقها: أي قدر قليل أو كثير مسموح للفرد أن يناله مقارنة بالآخرين؟. ويرى سوندرز واليمين الجديد بصفة عامة أن اللامساواة المادية مرغوبة ووظيفية اجتماعياً. ويعزز هذا التحليل ادعاؤهم بأن تدخل الدولة لتحقيق مزيد من المساواة المادية أو الثقافية أو كليهما معاً له نتائج عكسية ثابتة. ومع ذلك لم يحتج اليمين الجديد على السياسات والتي تتعامل مع الفقر "الحقيقي"، على الرغم من توجيه انتقاد لها بأنها غير ملائمة في هذا الصدد.

وقد استعرض سوندرز – في كتابه: "الرأسمالية: تدقيق اجتماعي" (1995) – الوضع الحالي للنظام الرأسمالي، وتنبأ لها بأن تكسب الرهان. وقام سوندرز باختبار النظام الرأسمالي في سياق ثلاث قضايا ملحة:

- هل في مقدور النظام الرأسمالي أن يجلب الرخاء للبلاد الفقيرة؟
- هل يمكن أن يستمر النمو الرأسمالي دون مزيد من التدهور البيئي الخطير؟
- هل الرأسمالية تشكل إطاراً أفضل من الأنظمة الاجتماعية الأخرى لتحقيق السعادة الإنسانية؟

وكانت إجابة سوندرز باختصار على هذه الأسئلة الثلاثة: نعم، نعم، نعم. وكانت الركيزة الأساسية والتي قامت عليها ادعاءات سوندرز هي أن الرأسمالية هزمت الاشتراكية. فالرأسمالية هي "اللعبة الوحيدة في المدينة" الآن، والأمر الأهم أن النظام الرأسمالي حقق نتائج إيجابية في هذه المجالات الثلاثة السابقة. ومع ذلك لم يقل سوندرز بأن الرأسمالية سوف تحقق حتماً هذه النتائج في غياب جهد الفرد واختياره الأخلاقي. وفي رأيه أن السوق الحرة ليست إلا جانباً واحداً فقط من جوانب فلسفة اليمين الجديد.وهناك جانب آخر مكمل له يعبر عنه سوندرز بقوله:

"تحتاج الرأسمالية – مثل أي نظام آخر اجتماعي / اقتصادي – إلى إطار مشترك تعمل من خلاله: تحتاج إلى أفراد محفزين للعمل بطرائق معينة. وتحتاج إلى رموز تضفي

شرعية على اللامساواة في الأوضاع الناجمة عن التعاملات التجارية في السوق. وتحتاج إلى مجموعة أساسية من القيم والتي تربط الناس معاً بروابط من الالتزام المتبادل والمسئولية الاجتماعية. وقد اعتقد المفكرون الليبراليون في القرن التاسع عشر مثل جون ستيوارت ميل بأن هذه الأخلاق تكون مضمونة في مجتمع مؤلف من أفراد أقوياء وأحرار، لأنه لم يكن يؤمن بأن الكائنات الإنسانية المتعلمة والرشيدة تخفق في فهم كيف أن حرية الفرد تعتمد على احترام حرية الآخرين، وأن المصلحة الذاتية لكل فرد تستوجب الاعتراف بالواجبات والالتزامات الاجتماعية من قبل الجميع.
(Saunders, 1995: 119)

وبعبارة دقيقة فإن سوندرز يقول أنه ضماناً لتحقيق النزعة الفردية الرأسمالية والمصلحة الذاتية، فمن الضروري على الناس أن يؤمنوا بوجوب العمل امتثالاً للنسق (الدافعية)، والتعرض للإشارات الثقافية (الرموز)، وأن اللامساواة صحيحة (مشروعة) اجتماعياً، بمعنى أن البعض لديه ممتلكات سلعية معينة والبعض الآخر لا يملكها؛ والمشاركة في نسق عام للقيم (أبرز هذه القيم الاحترام المتبادل من أجل توازن المصلحة الذاتية). ويرى سوندرز أن جون ستيوارت ميل اتخذ هذا الموقف أيضاً.

ومن النقاط الأساسية حول منظور سوندرز أنه منظور سوسيولوجي أصيل: فالإطار الذي حدد فيه ما تحتاجه الرأسمالية إطار مجتمعي (أو اجتماعي) بدرجة واضحة لا لبس فيها. فهو يقول ما يتفق معه عليه علماء الاجتماع، وهو أنه ما لم يتم تنشئة الناس على قيم وسلوكيات مشتركة، فسوف تكون هناك فوضى اجتماعية، ولن يكون هناك مجتمع. وهذا ما يميز سوندرز عن المتطرفين من منظري اليمين الجديد الذين يزعمون بأن هناك فعلاً فردياً، ولكنه لا يوجد شيء اسمه مجتمع.

والانتقاد الرئيسي الموجه إلى سوندرز هو أنه أظهر اهتماماً ضئيلاً بالحاجة إلى الطبيعة المخططة والقانونية والمؤسسية لمعظم المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وظل يستمر في ادعائه – بنبرة ليبرالية كلاسيكية تعود إلى القرن التاسع عشر – بأن الأفراد ينبغي أن يحترموا بعضهم بعضاً، لأن هذا هو الشيء الصحيح. والحقيقة أن سوندرز كان متشائماً للغاية من أن كثيراً من الناس في المجتمع المعاصر لا يقومون بالشيء الصحيح، وأن هذا المجتمع في انحطاط. ولم يكن لديه ما يقوله أكثر من أن الناس عليهم

بذل ما في وسعهم. ومع ذلك، ففي كل المجتمعات الحديثة (حتى الآن) نجد أن كلاً من العلاقات الإنسانية (مثل الزواج/ الطلاق) والحاجات الإنسانية (مثل الفقراء) منظمة ومؤسسة بدرجة عالية. ومن الصعب أن نتصور ما سيكون عليه الحال في عالم تُترك فيه الأمور لتقدير الناس، ويعجز هؤلاء الناس عن الاتفاق (بشأن الطلاق مثلاً) أو لا يساعدون بعضهم بعضاً (كالفقراء مثلاً).

ومرة ثانية يمكن القول بأن القضية الحقيقية المتعلقة بالتشريعات والتخطيط الحكومي في المجتمعات الحديثة هي التوازن الأمثل بين القيود الاجتماعية الخارجية (التخطيط، القواعد، المؤسسات) والحرية الفردية. وثمة ادعاء بأن إطار الدولة الذي نشأ في القرن العشرين يعد الآن جزءاً لا يتجزأ من الإطار المجتمعي الذي يراه سوندرز ضرورياً. ومن المؤكد أن سبعة عشر عاماً من إيديولوجية اليمين الجديد وحكم المحافظين قد أخفقت في الحد من هيمنة الدولة (مع أنها أفلحت في إعادة ترتيبها من جديد).

المعركة بين الاتجاهات النظرية: من السبعينيات إلى الثمانينيات

اتضح لنا مما سبق أن تشارلز رايت ميلز حاول في كتاب له نشره عام 1960 أن يلخص ما اعتبره "التراث الكلاسيكي" في علم الاجتماع. ولم يكن ميلز – وهو يقوم بهذه المهمة – يسعى إلى فرض نموذج تفصيلي للمجتمع على زملائه؛ فهو يعلم أن هذه النماذج مختلفة وسوف تظل هكذا. ومع ذلك فهو يرى أن المنظرين الكلاسيكيين انكبوا على اهتمامات أساسية مشتركة.

وبعد وفاة ميلز (عام 1962) بربع قرن أصبح علم الاجتماع مشهوراً بمعاركه النظرية الداخلية. وعلى الرغم من حدوث بعض التقدم النظري الفعلي خلال تلك الفترة؛ فقد اتسم الجدل في معظمه بتكرار لا متناه عن مثالب ومزايا الماركسية والوظيفية والتفاعلية الرمزية. وقد أطلق ميلز بنفسه بعضاً من الشرارات الأولى في هذا الجدل في هجومه المعروف على ما أسماه "النثر النظري الطنان" عند تالكوت بارسونز (قام ميلز بترجمة كتاب "النسق الاجتماعي" لبارسونز إلى عبارات واضحة موجزة). ولو كان ميلز على قيد الحياة، فمن المشكوك فيه أنه كان سيدلي بدلوه كثيراً في هذا الجدل الدوري بين الاتجاهات النظرية.

وقد برهن الجدل بين الاتجاهات النظرية الرئيسية الثلاثة - كما كان متوقعاً - على أنه وسيلة ناجعة لتدريس مبادئ علم الاجتماع على مستويات متعددة. ومع ذلك فقد كان من تأثير هذا الجدل إبطاء التقدم النظري في علم الاجتماع. وقد أنصف المشتغلون بتدريس علم الاجتماع كلاً من ماركس وفيبر ودور كايم، ونال هؤلاء الثلاثة احتراماً جليلاً من الأجيال اللاحقة. وإذا كان حقيقياً أن إحياء علم الاجتماع الماركسي في الستينيات والسبعينيات، وكذا مجموعة الدراسات الامبيريقية والتي استلهمت التفاعلية الرمزية تمثل إنجازاً ملموساً في سياق النماذج الموجودة بالفعل، فقد أغفل علماء الاجتماع بعضاً من المسائل "الكبرى" الجديدة.

الحداثة المتأخرة والمسائل الجديدة لعلم الاجتماع: التسعينيات

على الرغم من أن علم الاجتماع أصبح - إلى حد ما - محركاً لكل ضروب الفكر المتعلق بما بعد الحداثة، فإن نظرية ما بعد الحداثة تسللت منذ ظهورها إلى علم الاجتماع على حين غرة. وقد نظر مؤسسو هذه النظرية - فوكوه، بودريار، ليوتار - في العلوم المختلفة، ومع ذلك فقد كانوا فلاسفة أكثر منهم علماء اجتماع. وإذا كانت نظرية بيل عن مجتمع ما بعد الصناعة قد تبلورت داخل العلم الاجتماعي، فإن هذا المفهوم أخذ بعض الوقت حتى اكتسب أهميته. وقد كانت نظرية بيل نظرية مبكرة لافتة للنظر مفادها أن ثقافة المعلومات سوف تصبح الجانب الأهم من الاقتصاد نفسه في دفع المجتمع إلى التغير.

ومنذ ذلك الحين تغلغلت نظرية ما بعد الحداثة إلى جوانب عديدة في الفكر السوسيولوجي. ويتعين علينا أن نكرر المسائل الجديدة - أو المتجددة - والتي دفعتها تلك النظرية إلى المقدمة.

المسائل الرئيسة للحداثة المتأخرة (أو ما بعد الحداثة)

(1) هل تمثل ما بعد الحداثة فترة يكون فيها ثمن التقدم - أي التدمير البيئي - أكثر أهمية من تحقيق مزيد من التقدم المادي؟

(2) هل حلت قضايا الثقافة / المعرفة محل القضايا الاقتصادية والمادية كأحد الملامح المميزة لمجتمع ما بعد الحداثة؟

(3) هل حدثت العولمة بالفعل، أي هل يوجد رأي حاسم في ماهية قوى الاتصال والتي أنتجت مجتمعاً كونياً؟

(4) هل تضاءلت أهمية المسائل الطبقية مقارنة بمسائل النوع الاجتماعي، والسلالة/ العرق، والجنسية وغيرها من الأسس الأخرى للهُوية؟

(5) هل أضحى الفراغ / الاستهلاك أكثر أهمية من العمل / الإنتاج؟

وإذا كانت هذه المسائل جديدة إلى حد نسبى، ومثيرة للجدل، فهل تعبر عن تغير جذري في محور اهتمام علم الاجتماع؟

أنا أزعم أن جوهر المنظور السوسيولوجي بقي كما هو دون المساس به، بمعنى البحث في علاقة الفردي الاجتماعي في سياق مقارن بلغة ميلز. وقد يكون الشيء الوحيد الذي لم يشمله تحديد ميلز - ولم يكن يتوقعه - هو إلى أي مدى ينظر كثير من علماء الاجتماع اليوم إلى المجتمع الكوني - بدلاً من المجتمع القومي - على أنه الإطار المرجعي الأوسع لهم. وثمة اتجاه حثيث إلى تجاهل الدولة القومية والمجتمع. ويعني المجتمع الآن تفاعل مستويات متعددة من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، (ليست مرتبة حسب أهميتها بالضرورة)، ويتفاعل الفرد مع واحدة منها أو جميعها.

وتشير أهمية الإطار المرجعي الكوني إلى اتجاه التحول الذي حدث - كما يرى منظرو ما بعد الحداثة - مع أفول الاتجاهات الماركسية والليبرالية وظهور مجموعة جديدة من الاهتمامات والتي تعكسها - إلى حد ما - المسائل الخمسة السابقة. وهذا المستوى من الاهتمام أكثر وضوحاً من المستوى الذي أشار إليه ميلز. وإذا كان ميلز قد وصف الحدود الرئيسية لعلم الاجتماع، فإن منظري ما بعد الحداثة يسألون أسئلة مختلفة تتعلق بعالم يرونه تغير تغيراً ضخماً عن العالَم الذي واجهه ماركس وفيبر ودوركايم.

علم الاجتماع الجديد

ميشيل باريت

نالت ميشيل باريت شهرة بين أولئك الذين حاولوا دمج آراء نظرية ما بعد الحداثة في علم الاجتماع. ومع رفضي لما ينطوي عليه ذلك من ضرورة إحلال علم

الاجتماع "الجديد" محل علم الاجتماع الراسخ (فيبر، ماركس، دور كايم)، فليس ثمة شك في أن باريت تنوي أن تكون راديكالية ومتحدية.

وتطرح باريت خمس قضايا فرضية لعلم الاجتماع الجديد، وهي:

- النشاط الاجتماعي يتم في سياق كوني.
- الهوية والذات مفهومان محوريان في علم الاجتماع.
- يتم إنتاج المعنى الاجتماعي ثقافياً.
- القوة والأفضلية لها مصادر متعددة.
- الأخلاق تحدد الاختيارات السياسية.

ولا تدعي باريت أن هذه القضايا الفرضية من إبداعها، ولكن المهم هنا أنها جمعت هذه القضايا معاً لتشكل إطاراً مؤقتاً لعلم اجتماع جديد. وتعكس القضية الخامسة انشغال باريت بما يقوم به علماء الاجتماع - في الغالب - باستدلال الحقائق السياسية من منظوراتهم السوسيولوجية. وما تريد أن تشدد عليه باريت هو أن قيم الشخص أو أخلاقه هي ما ينبغي أن تُكَوِن أساس الاختيارات السياسية. وتحذر باريت من استخدام علم الاجتماع لأغراض سياسية متحيزة.

وتستمر باريت لتطرح ثلاث أفكار (أو انتقادات) أساسية لما بعد الحداثة (أو ما بعد البنيوية كما تفضل هي) ترى أنه يمكن تطبيقها تطبيقاً مفيداً على علم الاجتماع الراسخ. وتوجه نظرية ما بعد الحداثة انتقاداتها إلى الافتراضات الشائعة التالية في علم الاجتماع:

- العمومية
- المادية
- الرشد

وهي الافتراضات والتي جعلها فوكوه وليوتار تكتسب ذيوعاً وشهرة في المناقشات الدائرة في علم الاجتماع. وتحتاج هذه الافتراضات إلى النظر فيها في سياق مراجعة شاملة لعلم الاجتماع مثل المراجعة والتي قامت بها باريت.

ويتفق كثير من علماء الاجتماع اليوم على أن الهدف المتعلق بنظرية عامة واحدة في علم الاجتماع (النموذج الموحد) لا هو بالهدف المرغوب فيه، ولا هو بالهدف الذي يمكن تحقيقه. ولقد فشلت المنظورات الكبرى في علم الاجتماع في تطويق التنوع، وصعوبة التنبؤ، وتعقد التغير. وتستشهد باريت بمثال على ذلك هو أن النسوية لا يمكن أن نتوقع منها أن تخرج "صوتاً واحداً" باسم جميع النساء، فالنساء السود يتكلمن بطريقة مختلفة عن النساء البيض.

ويرتبط رفض باريت للعمومية باحتجاجها على "الجوهرية" Essentialism. إذ لا توجد هُويات (نوعية Gender، أو سلالية أو طبقية) جوهرية أو ثابتة وغير متغيرة يمكن إحكامها وحمايتها وتدعيمها. وهذه الهُويات العامة سوف تستمر - بلا شك - كنقاط مرجعية حيوية بالنسبة للأفراد والجماعات الذين يصيغون هم - وليس علماء الاجتماع - معانيها والترابط بينها.

كما يتفق كثيرون مع اعتراض باريت على هيمنة المنظور المادي في علم الاجتماع. وتربط باريت هذا المنظور بالاقتصادية الماركسية الفجة والتي تشدد على أن الاقتصاد هو أكثر أجزاء المجتمع تأثيراً. وتقر باريت بصحة رأي فوكوه الذي عكس التسلسل الهرمي عند ماركس، حيث وضع فوكوه الثقافة في مركز العمليات الاجتماعية. وينتهج هول S.Hall مدخلاً أقل استقطاباً، حيث يرى أن الثقافة تتقدم الآن نحو الصدارة في علم الاجتماع اليوم بأسرع من البناء، وهو وضع يبدو أنه يروق لـ"هول". ومع هذا، فإنني اتفق معه إذا كان مدلول آرائه هو أن العلاقة بين الثقافة والبناء يمكن أن تتغير.

وتقتبس باريت مرة ثانية من فوكوه في نقدها للرشد. فقد كشف فوكوه - شأنه في ذلك شأن كثيرين غيره - عن الجانب المظلم من الرشد المعاصر بما فيه القسر الناشئ عن المشروع الليبرالي للإصلاح والنظام والتحسين. واستشهدت باريت بدراسة بومان عن "المحرقة" كمثال على الرشد الذي يفيد - كوسيلة أخلاقية - الإنتاج البيروقراطي للإبادة الجماعية.

تعقيب على باريت

ركزت باريت في إعادة تأطيرها لنظرية علم الاجتماع تركيزاً شديداً على جانب الثقافة بدلاً من البناء. وفي رأيها أن الهُوية والذات والمعنى محور اهتمام علم الاجتماع، ويتم دراستها في سياق الثقافة والفاعل لا في سياق "المحددات" الاجتماعية – الاقتصادية. ويمكن القول بأن النزعة الاختيارية الإرادية الثقافية Cultural voluntarism تبخس من قدرة "أبنية القوة" على تحديد وتقييد الفرص الفردية والجماعية وتطويرها (عقلياً وإبداعياً وعملياً). وسوف يتضح هذا الانتقاد عندما ننظر في أحد الأعمال النظرية الحديثة لـ"ديريك لايدر".

ديريك لايدر والثنائية في علم الاجتماع: التحرك بالجدل خطوة إلى الأمام

اتجه كثير من الجدل في علم الاجتماع إلى التأكيد إما على الحرية الفردية أو على الجبر الاجتماعي. وظل هذا الجدل يتسم أحياناً بالتكرار مع اتجاه المواقف إلى التشبث بهذا الجانب أو ذاك من تلك الثنائية. أضف إلى ذلك أن تكرار هذين الرأيين – مع إبراز تعارضهما – حال دون النمو التراكمي للنظرية والبحث في علم الاجتماع.

واتخذت الوظيفية والماركسية – في هذا الجدل – جانب الحتمية الاجتماعية أو البنائية، واتجهت التفاعلية الرمزية إلى جانب الحرية والمعنى الفرديين. وقد حاول فيبر أن يدمج هذين المنظورين في نظريته عن الفعل الاجتماعي. وبالطبع كان فيبر هو الوحيد الأكثر وضوحاً في محاولته للتوفيق بين الفردية والبناء الاجتماعي. وحاول علماء اجتماع آخرون بدرجات متفاوتة أن يتوصلوا إلى تفاهم مع وجهة النظر الأخرى.

وعلى الرغم من أن المعركة بين الاتجاهات النظرية في الستينيات والسبعينيات أظهرت التقسيم السابق بشكل كاريكاتيري (ساخر)، فقد كانت الاختلافات حقيقية بدرجة كافية. ومنذ السبعينيات ظهرت عدة محاولات لتجاوز الطبيعة الدورية لهذا الجدل. ومن أفضل المحاولات والتي لخصت هذه الجهود كتاب "فهم النظرية الاجتماعية" (1994) لمؤلفه ديريك لايدر.

وقبل أن نلقي إطلاله على إسهام لايدر بشكل تفصيلي، يجدر بنا أن نناقش في عجالة ما تدل عليه عبارة "النظرية الاجتماعية" في عنوان كتابه: فهم النظرية الاجتماعية. ويمكن القول بأن اختيار مصطلح "النظرية الاجتماعية" له مدلولان: **أولهما** أن كثيراً من الإسهامات المهمة لفهم المجتمع في الربع الأخير من القرن الماضي أتت من خارج علم الاجتماع، **وثانيهما** أن الحدود بين علم الاجتماع وعلوم أخرى بعينها أصبحت ضبابية، وهذا يمثل عودة إلى تقليد قديم عندما استفاد ماركس وفيبر في أعمالهما من عدد من العلوم الاجتماعية.

الثنائيات الرئيسية الثلاثة في النظرية الاجتماعية

يرى لايدر أن النظرية الاجتماعية اتجهت إلى الانتظام حول ثلاث ثنائيات رئيسية مترابطة (انظر شكل 3-3). ويمكن التفكير في كل عمود من العمودين بالجدول على أنه عناقيد من المفاهيم المترابطة.

شكل 3-3

الثنائيات النظرية الرئيسية في علم الاجتماع

وحدات صغرى (مايكرو)	وحدات كبرى (ماكرو)
الفعل	**البناء**
الفرد	**المجتمع**

وقد لاحظ لايدر أن ثنائية الفرد / المجتمع ربما تكون أقدم الثنائيات، وهي تمثل إشكالية مستمرة تتعلق بالتوافق بين الاحتياجات الفردية والجمعية. وإذا كانت القضية في جوهرها هي الجدل المشار إليه سابقاً بين الحرية والحتمية، فإن هناك خصائص أخرى للفردية (مثل القدرة على ابتداع المعنى) وللمجتمع (مثل توفير الفرصة) تدخل الجدل حول تلك الثنائية.

وينظر لايدر إلى الفعل / البناء، والفرد / المجتمع على أنهما ثنائيات مترابطة ترابطاً وثيقاً. ومن مزايا استخدام الثنائية الأولى (الفعل والبناء) - بدلاً من الثنائية الثانية - أن الأولى تركز على التأثير المتبادل للنشاط الاجتماعي والسياق الاجتماعي الذي يحدث فيه. وبعبارة أخرى فإن الفعل جزء من نسيج البناء الاجتماعي. ومن هنا يستخدم لايدر هذين المصطلحين في هذه الثنائية على النحو التالي:

"يشير الفعل إلى قدرة الكائنات الإنسانية على أن تُحدث اختلافاً في العالم ... ويشير البناء إلى العلاقات الاجتماعية والتي توفر السياق أو الظروف الاجتماعية والتي يقوم الناس بأفعالهم في ظلها".

(Layder, 1994: 5)

ويقول لايدر في تمييزه بين الفعل/ البناء والوحدات الصغرى/ الكبرى:

"إذا كان الفعل البناء يشير من حيث المبدأ إلى الملامح الصغرى والكبرى للحياة الاجتماعية، فإن التفرقة بين الوحدات الكبرى والصغرى تتعلق أساساً بالاختلاف في مستوى التحليل ونطاقه ... فعلى سبيل المثال تتصل الظواهر الصغرى بالجوانب الشخصية والخاصة للسلوك المباشر (الوجه للوجه) [مثل التصنيف الفئوي في قاعة الدراسة]، وتتعلق الظواهر الكبرى بالظواهر اللاشخصية والتي تحدث على نطاق واسع (مثل علاقة النظام التعليمي بالاقتصاد)".

(Layder, 1994: 5-6)

ويعد تلخيص لايدر لهذه الثنائيات الرئيسية الثلاثة مفيداً في حد ذاته، إلا أن ثمة هدف آخر من الإشارة إليها هنا، وهو التمهيد لنظرية علم الاجتماع والتي اهتمت بهذا الانقسام أو هذه الانقسامات بين تلك الثنائيات الاستقطابية (هذا على الرغم من اقتناع لايدر بأن ثنائية الفعل / البناء تشجع على تجسير العلاقة بينهما لا انقطاعها).

المداخل النظرية إلى الثنائيات

شكل 3 – 4

التشديد على الفعل أو البناء في الاتجاهات النظرية الراسخة في علم الاجتماع

	الفعل	البناء
الماركسية	–	✔
الوظيفية	–	✔
التفاعلية الرمزية	✔	–

يلخص الجدول السابق كيفية ارتباط بعض النظريات الاجتماعية الرئيسية بتلك الثنائيات والتي أشرنا إليها آنفاً، وذلك بالاستفادة من تصنيف لايدر. ويمكن استخدام

مداخل هذه النظريات إلى ثنائية الفعل / البناء كمؤشر عام على موقعها من الثنائيات بصفة عامة.

وقد صنف لايدر المنظرين المعاصرين إلى فريقين: **الفريق الأول الذي** حاول أن يتجاوز الثنائيات بأن يُلحمها معاً في كل متكامل، **والفريق الثاني الذي** سلم بانفصال هذه الثنائيات، ولكنه حاول أن يربط بينها. وسوف نناقش بالتفصيل كلاً من إلياس وهابرماس. ويلي ذلك قائمة مختصرة بموقع بعض المنظرين المهمين.

تجاوز الثنائيات

فوكوه (نظرية ما بعد البنيوية): حاول فوكوه أن يتجاوز الثنائيات بتحليل الأساس الأوسط للممارسات الاجتماعية، وكيفية تعبيرها عن علاقات القوة.

إلياس (علم الاجتماع التشكيلي): نظر إلياس إلى المجتمع في ضوء أشكال أو سلاسل من العلاقات، ومن ثم لا تبدو الثنائيات ذات أهمية في هذا الصدد.

جيدنز (نظرية التشكيل البنائي): اتجه جيدنز إلى إحلال مفهوم الازدواجية محل مفهوم الثنائية. وهو ينظر إلى الفعل / البناء على أنهما متكاملان وليسا متعارضين.

الربط بين الثنائيات

بورديو (نظرية الممارسة الاجتماعية): حاول الربط بين الجوانب الاجتماعية والذاتية للحياة الاجتماعية.

هابرماس (النظرية النقدية): يذهب إلى أن الحياة اليومية أو الواقع المعاش يتقاطع (يُنظم، يتأثر بـ) مع عالم الأنساق العامة (الذي ينتجه ويشغله الخبراء مثل وسائل الإعلام).

المقابلة بين إلياس وهابرماس

يمكن لنا أن نقول المزيد عن محاولة نوربرت إلياس لتجاوز الثنائيات، ومحاولة هابرماس الربط بين ما أرتآه – على العكس من إلياس – مستويات متميزة ومتداخلة للنشاط الاجتماعي. وقد اكتفينا بذكر إلياس وهابرماس كمثالين على المدخلين السابقين (تجاوز الثنائيات؛ الربط بين الثنائيات) نحو علم اجتماع أقل استقطاباً.

إلياس: نظرية التشكيل

وجه إلياس (1897-1990) نقداً لاذعاً لكل من الوظيفية والبنائية على السواء؛ لأنهما اعتبرا الأفراد أشياء مادية، وعالجا العمليات الاجتماعية معالجة ميكانيكية. وبدلاً من ذلك حاول إلياس أن يطور علم الاجتماع التشكيلي أو علم اجتماع العمليات الاجتماعية الذي يشخص الفردية تشخيصاً ملائماً. ولذلك فقد درس العمليات الاجتماعية بدلاً من النسق الاجتماعي الافتراضي الذي لم يره موجوداً خارج الناس. ويزعم إلياس أن التصور الشائع عن انقسام الفرد / المجتمع يحدث كجزء من عملية الحضارة - المحور الأساسي لاهتماماته البحثية. وقد تطورت عملية الحضارة كقيود عامة خارجية على السلوك، ثم يحل محلها بالتدريج تنظيم أخلاقي فردي داخلي. ويؤمن إلياس بأن على علم الاجتماع أن ينظر إلى السلوك الفردي على أنه جزء من سلاسل من التساند الاجتماعي. وكلما صارت هذه السلاسل أو الشبكات أكثر ابتعاداً عن الفرد، تصبح أكثر اصطباغاً بالطابع اللاشخصي. ومع ذلك فهذه السلاسل أو الشبكات هي حلقات من الفعل وليست أنساقاً منفصلة عن الناس.

ويقر لايدر أن إلياس أنار لنا الطريق لفهم الفردية في سياق تاريخي تطوري. ومع ذلك فهو يرى أن علم الاجتماع التشكيلي عند إلياس لا يبدو ملائماً على نحو تام على المستويين: مستوى الوحدات الصغرى ومستوى الوحدات الكبرى. ويضيف لايدر أن إلياس أغفل تعقد المعنى الذاتي وقوة المؤسسات على حد سواء.

هابرماس

في الفترة والتي شهدت هجوماً ضارياً على مشروع التنوير، ظل يورجين هابرماس مدافعاً ومؤمناً بإمكانية التقدم الفردي والإنساني. والحقيقة أن هابرماس عمل حتى يُتِمَّ مشروع التحديث. ويمثل مفهوم "الرشد الاتصالي" Communicative rationality المفهوم المحوري عنده، ويقصد به الطريقة والتي ينشغل بها الناس في تفاعلهم من أجل الوصول إلى الفهم. ويزعم هابرماس أن المقصد الأساسي للناس المتفاعلين هو الاتصال الفعال مع بعضهم بعضاً. ويحدث الفعل التعاوني على هذا الأساس. وهذه النزعة إلى تحقيق "الرشد الاتصالي" تخترق المجتمع كله الذي ينقسم بدوره إلى "عوالم" Worlds متميزة ولكنها متشابكة.

وقد أشار هابرماس إلى عالم الحياة Life-world (العالم [1]) والعالم التقني للعلم بما فيه العلم الاجتماعي (العالم [2])، وكل عالَم يستعمل محكات مختلفة للصدق فيما يتعلق بالرشد الاتصالي. ويقدم لنا قاموس بنجوين لعلم الاجتماع تفرقة واضحة بين هذين العالَمَيْن:

"يشير عالم الحياة إلى عالم الحياة اليومية كما يعايشه كل رجل وامرأة. وبالنسبة لعلم الاجتماع الظاهراتي ... فإن عالم الحياة هو الواقع الأَسْمَى والموضوع الرئيسي للبحث في علم الاجتماع. وتتمثل خصائصه الأساسية في أنه بلا مشاكل ومُسلَّم به، ومن ثم يمكن مقابلته بعالَم العلماء وعلماء الاجتماع الذي لا يتم فيه التسليم بالأشياء المادية والتفاعلات الاجتماعية".

(Penguin Dictionary of Sociology: 238)

وقد حاول هابرماس أن يربط عالم الحياة بالمجتمع كنسق اجتماعي (العالم [3]). ويزعم – شأنه في ذلك شأن جيدنز الذي اقتبس من هابرماس في هذه النقطة – أن كثيراً من الوظائف تنفصل عن العالم المعاش ويضطلع بها النسق الاجتماعي. ولذلك فإن عديداً من الوظائف الاقتصادية والسياسية والتي كانت تتم داخل القرابة اضطلعت بها المؤسسات العامة. ويضيف هابرماس أن عالم الحياة لم يفقد وظائفه فحسب، بل يستعمره النسق الاجتماعي باضطراد من خلال وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية إلى حد كبير. وينظر هابرماس إلى الحركات الاجتماعية الجديدة على أنها محاولة لاستعادة النوعية المفقودة للحياة بما في ذلك الحقوق والحريات الشخصية والسياسية.

وعلى الرغم من تأييد لايدر للتفرقة والتي أقامها هابرماس بين المستويات الصغرى (عالم الحياة) والكبرى (النسق الاجتماعي)، ومحاولته الربط بينهما، فإنه – أي لايدر – يشعر بأن هابرماس يميل إلى دمج عالم التفاعل اليومي في السياق الاجتماعي الأكبر. ويرى لايدر أن دراسة جوفمان عن "نظام التفاعل" Interaction order ربما توفر مستوى التحليل الضروري لهذا الربط.

الخلاصة

يفضل لايدر حل مشكلة الفاعل / البناء وما يرتبط بها من أشكال أخرى للاستقطاب من خلال قبول التفرقة الموجودة وصياغة الروابط بينها. وبعبارة أخرى كان لايدر مؤيداً بصفة عامة لمدخل هابرماس. ومع ذلك فقد كان للحل الذي طرحه منظرو ما بعد الحداثة - وهو تجاوز أو دمج المفاهيم الاستقطابية السابقة - أكبر الأثر في السنوات الحديثة. وسوف نناقش فيما بعد نظرية ما بعد الحداثة بقدر من التفصيل.

النزعة التصورية الاجتماعية: فيفيان بور

يمكن تسمية أنصار المداخل النظرية السابقة بصفة عامة بأصحاب النزعة التصورية الاجتماعية Social Constructionists. ولقد كان قبول هذا المدخل على نطاق واسع في علم الاجتماع (والعلوم الاجتماعية الأخرى خاصة علم النفس) أهم التطورات النظرية في السنوات الحديثة. وسوف نقدم أولاً موجزاً واضحاً عن النزعة التصورية الاجتماعية Social Constructionism، ثم بعض التعقيبات الإضافية عليها.

تورد فيفيان بور النقاط الأربعة التالية والتي تميز مدخل التصور الاجتماعي (ولا يعني هذا بالضرورة أن أنصار هذه النظرية يلتزمون بهذه النقاط جميعها أو معظمها):

1. موقف نقدي من المعرفة البديهية.
2. الخصوصية التاريخية والثقافية.
3. المعرفة تعززها العمليات الاجتماعية.
4. المعرفة والفعل الاجتماعي متناغمان.

وبالنسبة للنقطة الأولى فقد بات واضحاً وضوحاً كافياً أن علماء الاجتماع لا يسلمون بالأنماط الجامدة والمعرفة اليومية على أنها "حقائق"، وينصرف جانب كبير من علم الاجتماع إلى الكشف عن الأسباب الأقل وضوحاً وراء تفكير الناس وسلوكهم على النحو الذي هم فيه.

وتلقي النقطة الثانية حول الخصوصية التاريخية والثقافية قبولاً متزايداً في جميع العلوم الاجتماعية، وهي تشكل جزءاً من منهج علم الاجتماع بالنظر إلى المؤسسات (مثل الأسرة) والممارسات الاجتماعية (مثل التغذية والصحة) في سياق ثقافي خاص مقارن.

وقد أصبحت النقطة الثالثة - المعرفة تعززها العمليات الاجتماعية - مهمة في كثير من الأعمال السوسيولوجية والتاريخية. والفكرة الرئيسية هنا هي أن الحياة الثقافية يبتدعها الناس، ولابد أن تكون موجودة قبل أن يكتشفها الخبراء. أما النقطة الخاصة بتناغم المعرفة والفعل الاجتماعي فهي ليست دعوة لمساواة علم الاجتماع بالسياسة، ولكنها - ببساطة - إعادة تأكيد للحقيقة القائلة بأن المعرفة قوة، بمعنى أن المعرفة يمكن أن تكوّن الفعل. ومن ثم فإن المعرفة بمؤسسات اجتماعية معنية وبالطريقة والتي تعمل بها هي والتي ألهبت بعض الحركات الاجتماعية الكبرى في عصرنا. ومن الممكن أن ندرس عدم المساواة النوعية Gender والعنصرية دون السعي إلى اتخاذ إجراء ضدها، ولكنه ليس عجيباً أن يختار السود - ومنهم النساء - أن يربطوا بينهما. ولابد أن نقول مرة ثانية أن هناك حداً بين المعرفة الأكاديمية والإجراء الاجتماعي، ولكنه حد يمكن عبوره بطريقة مشروعة.

والنزعة التصورية الاجتماعية لها جذورها في التفاعلية الرمزية ونظرية ما بعد البنيوية خاصة أعمال فوكوه. ولاقت هذه النظرية قبولاً واسعاً كمدخل يجمع بين تحليل السياق الاجتماعي / الثقافي والفعل الإنساني. ويمكن استخدام مصطلح النزعة التصورية الاجتماعية لوصف أعمال علماء الاجتماع الذين عرضنا لهم في القسم السابق.

نظرية ما بعد الحداثة وعلم الاجتماع

نظراً للتأثير الضخم لنظرية ما بعد الحداثة على علم الاجتماع، فإنه يبدو ملائماً أن نقوم بتقييم نقدي لهذه النظرية المؤثرة، وأن نحاول قياس علاقتها بعلم الاجتماع.

نظرية ما بعد الحداثة: ملخص

نقد الحداثة (الجوانب السلبية)

1. رفض النظريات الشمولية (الأساطير الكبرى) Metanarratives.
2. نظرية ما بعد الحداثة لبست نظرية شمولية.

القضايا الفرضية / الخصائص لنظرية ما بعد الحداثة (الجوانب الإيجابية)

1. الثقافة أصبحت هي الجانب المهيمن على الحياة الاجتماعية.
2. العولمة (خاصة عولمة وسائل الإعلام) تشكل "انفجار" الثقافة.
3. نظرية ما بعد الحداثة يمكن أن تتصف بأنها نظرية / حركة رومانسية.
4. تؤكد نظرية ما بعد الحداثة على الهوية، والاختلاف، والتعددية.

نقد نظرية ما بعد الحداثة للنظريات الشمولية (الأساطير الكبرى)

مما لاشك فيه أن نظرية ما بعد الحداثة لها أهدافها النقدية بغض النظر عن الجوانب الظاهرية والتي تبدو عليها. فلم يمر تصريح ليوتار - أن الأساطير الكبرى بما فيها الماركسية والمشروع الليبرالي للتنوير نضب معينها - دون أن يصاحبه تفنيد شامل لهذه الاتجاهات. وعلى الرغم من أن التراب بدأ يعلو الآن على هذا الجدل المتواتر، فمن الواضح أن الماركسية والليبرالية فقدتا مصداقيتهما بالنظر إلى صياغاتهما الشمولية المبالغ فيها. ومن المؤكد أن نفراً قليلاً يؤمن اليوم بالمسيرة الحتمية للتقدم سواء في أشكالها الماركسية أو الليبرالية الفجة. فلا الثورة ولا التطور سوف يفضيان إلى المثالية. واتفق مع الأساس العام لهذه الانتقادات. ولكن إذا كان الحديث ينصرف إلى الماركسية، نجد أن كثيراً من منظري ما بعد الحداثة يميلون إلى ترك الأمور جانباً، ومن ثم أخفقوا في إعادة تقييم ما يمكن أن يكون له أهمية متواصلة في هذا المنظور. وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للماركسية، فقد كانت معالجة منظري ما بعد الحداثة لليبرالية أكثر إنصافاً. ويعود ذلك في جانب منه إلى أن النظرية الليبرالية في التعددية تتفق كثيراً في الرأي مع التحليل التعددي لما بعد الحداثة. وسوف أعود إلى هذه الأمور بعد النظر في بعض المعتقدات الأساسية لنظرية ما بعد الحداثة، وخاصة مدى جدة وإبداع هذه المعتقدات.

نظرية ما بعد الحداثة ليست نظرية شمولية

ليست نظرية ما بعد الحداثة نظرية شمولية (أو عمومية)، أي أنها لا تحاول تفسير كل شيء يتعلق بالحياة الاجتماعية. وهي - في هذا الجانب - ليست مثل النظريات الكلية (الماركسية والوظيفية) والتي قدمت نماذج للعالَم الاجتماعي باعتباره نسقاً كلياً يجدد نفسه. ويرى منظرو ما بعد الحداثة أن العالم الاجتماعي يتكون من أفراد وجماعات وثقافات عديدة ومختلفة يكون سلوكها وهويتها متغيرة، ولا يمكن التنبؤ بها على نحو دقيق. ومن ثم لا يوجد مجال لمحاولة ابتداع نظرية تسعى إلى تفسير كل ما يفعله الناس طوال الوقت، وهذه محاولة لا يمكن الوصول إليها.

ويورد منظرو ما بعد الحداثة سبباً آخر لتجنب "النظرية الكلية"، فهم يرون أن أية نظرية في علم الاجتماع سوف تعكس أولويات واهتمامات عالم الاجتماع الذي بناها. ومع أن هذه الأولويات والاهتمامات يمكن أن يشاركه فيها آخرون (مثلما يشترك بعض الماركسيين في منظور عام)، فلا يوجد مبرر عقلي للإصرار على أن ذلك يشكل الطريقة الوحيدة للنظر في الحياة الاجتماعية أو تنظيرها.

ويذهب بعض العلماء إلى أن نظرية ما بعد الحداثة من الأساطير الكبرى في حد ذاتها، ويرد ليوتار على ذلك بأنها - أي نظرية ما بعد الحداثة - الأسطورة الكبيرة والتي تنهي كل الأساطير الكبرى. وهذه لغة وقحة، والحقيقة هي أن نظرية ما بعد الحداثة - في أحسن أحوالها - منفتحة وتعددية ومؤقتة، وهي بمثابة مبادئ تختلف تمام الاختلاف عن المبادئ والتي تجسدها النظرية الكلية.

وربما يكون من أهم إسهامات نظرية ما بعد الحداثة أنها تقدم منظوراً نقدياً إلى الحداثة ذاتها بما في ذلك نظريات الحداثة مثل الماركسية والوظيفية. وفي رأي زيجمونت بوتمان أن ما بعد الحداثة انعكاس للحداثة إلى درجة كبيرة، وأنها - أي ما بعد الحداثة - تشترك مع الحداثة في خاصيتي الرشد والانعكاسية النقدية.

وبعبارة أخرى فإن ما بعد الحداثة لم تزل بعد جزءاً من الحداثة. وعلى نحو مشابه يرى أنتوني جيدنز أن ما أشار إليه كثيرون بـ"ما بعد الحداثة" مرحلة من مراحل الحداثة، على الرغم من أنه يفضل مصطلحي "الحداثة المتأخرة" أو "الحداثة العليا" على

مصطلح ما بعد الحداثة. وهناك خلاف شديد – مع ذلك – على أن ما بعد الحداثة أكثر من مجرد تشخيص للحداثة المترنحة. ويذهب كريشان كومار إلى أن منظري ما بعد الحداثة وكذا أبرز الماركسيين الناقدين للرأسمالية المتأخرة – مثل جيمسون وهارفي – يبدو أنهم يشيرون إلى بدء ما يمكن أن نطلق عليه "عصر جديد". وإذا كان الأمر كذلك، فما هي أهم الخصائص الإيجابية لهذا العصر في رأيهم؟

هل هي حقبة ما بعد الحداثة أم أنها مجرد حقبة حداثة متأخرة؟

لابد لنا أن نضع في أذهاننا نقطتين قبل الاستطراد في المناقشات التالية لنظرية ما بعد الحداثة، أولهما أن هناك ادعاءً قوياً بأن البشرية تدخل الآن حقبة تاريخية جديدة بصرف النظر عن اختلافنا في تعريفها. وإذا فكرنا في التاريخ حتى هذه اللحظة من منظور ثلاث حقب: قديمة ووسطى وحديثة، فإن ما بعد الحداثة هي الحقبة الرابعة. ولابد من تقديم مبررات واقعية ومقنعة – قبل قبولها – بأن هناك انبلاجاً تاريخياً يحدث الآن إلى حقبة جديدة أو عصر جديد. ويتردد كثير من منظري ما بعد الحداثة ومنظري الحداثة المتأخرة في التشديد على أن تغيراً يحدث الآن على هذا النطاق، ويفضلون بدلاً من ذلك النظر إلى أن ما بعد الحداثة تحدث الآن داخل الحقبة الحديثة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هبوب رياح النظريات "البعدية" – نظرية ما بعد المجتمع الصناعي، ونظرية ما بعد الفوردية، ونظرية ما بعد البنيوية، ونظرية ما بعد الحداثة – تدل دلالة ضمنية على نهاية عصر وبداية عصر آخر، خاصة عند ربط هذه النظريات بعضها ببعض على غرار ما فعل كومار.

شكل 3-4: هل حدث تحول من عصر الحداثة إلى عصر ما بعد الحداثة؟

أربع مراحل تاريخية أم ثلاثة؟
قديمة
وسطى
حديثة
ما بعد الحديثة

والنقطة الثانية والتي ينبغي أن نضعها في أذهاننا هي أنه إذا كانت هناك مرحلة تاريخية جديدة آخذة في الظهور - وهي مرحلة ما بعد الحداثة - فهي لا تزال قيد التشكل. وبالنسبة لمن يؤمنون في قوة الفعل الإنساني، فإن ذلك يعني أن الناس - فرادى وجماعات - لا يزالون يشكلون مجتمع ما بعد الحداثة ويغيرونه. وهذا المدخل الذي يقر التدخل والإبداع هو روح نظرية ما بعد الحداثة (هذا على الرغم من أن منظري ما بعد البنيوية الفرنسيين - خاصة فوكوه ويريدا - يسلمون بجنوح فكر ما بعد الحداثة إلى الحتمية). وبوسعنا الآن أن نعود إلى تحليل المحتوى "الإيجابي" أو "الجديد" لنظرية ما بعد الحداثة.

(1) الثقافة أصبحت هي الجانب المهيمن على الحياة الاجتماعية

يزعم منظرو ما بعد الحداثة أن الثقافة - نتيجة لتقدم تكنولوجيا الاتصال - أصبحت هي الجانب المهيمن على الحياة الاجتماعية، وتشبع كل جانب من جوانبها. ويعبر دومينيك إستريناتي عن هذا الرأي بقوله:

"يمكن القول بأن نظرية ما بعد الحداثة تصف ظهور نظام اجتماعي نجد فيه أن أهمية وقوة وسائل الإعلام الجماهيري والثقافة الشعبية تعني أنها تتحكم في كل الأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية وتشكلها. والفكرة هنا هي أن الرموز الثقافية الشعبية والتجسيد الإعلامي يسيطر باطراد على إحساسنا بالواقع، وعلى الطريقة والتي نحدد بها أنفسنا والعالم من حولنا". (Strinati, 1995: 224)

وإذا كان منظرو ما بعد الحداثة على حق، فإن الحكم في عصر ما بعد الحداثة يكون - إذن - للثقافة. ويقدر هؤلاء المنظرون أن سيادة الثقافة لن تحدث - بالطبع - بدون تكنولوجيا الاتصال. ومع ذلك فإن ما يرونه حاسماً هو المدى الطلق للانفجار الثقافي والاتصالي الذي تتيحه التكنولوجيا. ويختلف منظرو ما بعد الحداثة - بتشديدهم على أهمية ما هو ثقافي على ما هو تكنولوجي واقتصادي - اختلافاً جذرياً عن الماركسيين التقليديين الذي أكدوا عكس ذلك.

(2) العولمة تشكل "انفجار" الثقافة

النقطة الثانية والتي يجمع عليها منظرو ما بعد الحداثة هي أن سيادة الثقافة والاتصال تتحقق في سياق كوني وتتأثر به تأثراً عميقاً. ويبرز كثير من المنتجات

الثقافية من خلال وسائل الإعلام والتي تعمل في سوق كونية يمولها رأس مال يعمل أيضاً في سوق كونية. فالكوكا كولا والمونديو هما - على التوالي - مشروب عالمي وسيارة عالمية. وكلاهما منتج اقتصادي، إلا أن المكانة والأسلوب والمعنى الذي يمكن أن يشير إليه هذان المنتجان ثقافية بطبيعتها. كما يتفق منظرو ما بعد الحداثة - بصفة عامة - على أن الإنتاج الثقافي يمكن أن يحدث - بل ويحدث بالفعل - على مستويات أخرى غير المستوى الكوني بما في ذلك المستويين المحلي والفردي. ولا ينكر هؤلاء المنظرون أن المشاهدين يمكن أن يشتركوا مشاركة فعالة في الإضافة إلى معنى الرسائل الإعلامية وتفسيرها. ومع ذلك فإن ما يسعى منظور ما بعد الحداثة إلى التشديد عليه هو تنامي البعد الكوني للثقافة.

(3) نظرية ما بعد الحداثة نظرية أم حركة رومانسية

الملمح الثالث الميز لفكر ما بعد الحداثة أنه ذو طبيعة رومانسية، وأنه يؤكد على الذاتي والوجداني. وهذا هو الجانب المعاكس لرفض المزاعم الفخيمة عن العلم والمنطق. ويصنف كريشان كومار نظرية ما بعد الحداثة - لاحتفائها بالفردية والوجدانية - ضمن تيار الحركات الرومانسية والتي ترتبط في علاقة تبادلية - ولكنها علاقة متوترة - مع الحداثة العقلانية. وتشمل هذه الحركات الشعراء الرومانسيين الإنجليز، وحديثاً الدادية Dadaism والسيريالية مروراً بحركة الثقافة المضادة في الستينيات. وما يستدل من ذلك هو أن ما كان يمثل بديلاً فيما مضى أصبح الآن أكثر ذيوعاً.

ولم يعد منظرو ما بعد الحداثة يعترضون كثيراً على العلم والعقل بقدر ما يعترضون على التكنولوجيا. وتتعلق تحفظاتهم على العلم والعقل بكيفية استخدامهما. فعلى سبيل المثال تزعم الماركسية عن نفسها أنها "علمية" وأنها اكتشفت منطق التغير التاريخي. وعلى نحو مشابه تتباهى حركة التنوير الليبرالية بأن استعمال العقل يمكن أن يحل جميع المشكلات الاجتماعية ويؤدي إلى بلوغ الإنسان مرتبة الكمال. ولم يتحقق ما ذهبت إليه الماركسية أو الليبرالية؛ بسبب المبالغة في المزاعم والتوقعات. وقد أصبح بعض الماركسيين وأنظمة الحكم الماركسية متورطة في شمولية دموية من أجل لهفتها على تحقيق أهدافها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تكمن خطورة الهدف الليبرالي نحو حداثة منظمة بشكل جيد في تدمير كوكب الأرض بدرجة لا يمكن معها العودة إلى الوضع السليم. كما أن الآثار غير المقصودة للسلوك العلمي والعقلاني آثار مدمرة إلى حد كبير في كلتا الحالتين (الماركسية والليبرالية).

ويذهب منظرو ما بعد الحداثة إلى أن العلم والعقل لا ينبغي اعتبارهما وسائل حيادية لتحقيق أهداف مرغوب فيها، ولكن يجب أن يكون استعمالهما موزوناً بدقة من حيث تأثيرهما على الكائنات الإنسانية وغيرها من الكائنات الحية الأخرى. وقد أوضح زيجمونت بومان هذا الادعاء - بلغة أكثر فصاحة - فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، حيث يرى أن تكنولوجيا تنفيذ حكم الإعدام الجماعي مكنت منفذي هذا الحكم من إبعاد أنفسهم عن الواقع الأخلاقي والإنساني لأفعالهم، ويبررون الإبادة الجماعية بأنها مجرد قيامهم بواجبهم ليس إلا.

(4) تؤكد نظرية ما بعد الحداثة على الهوية، والاختلاف، والتعددية

الجانب الرابع لنظرية ما بعد الحداثة والذي يجيء مكملاً للجوانب المذكورة آنفاً - هو تأكيدها على الهوية والاختلاف والتعددية. وسوف أبدأ بالتعددية نظراً لأن ارتباطها بالجوانب الثلاثة السابقة أكثر وضوحاً؛ ولأنها توفر السياق اللازم لتحليل الهوية والاختلاف كما يفهمها منظرو ما بعد الحداثة. وتشير التعددية إلى مجتمع ونسق سياسي مكون من عدة جماعات مختلفة ومتنوعة، ولا توجد جماعة واحدة أو حزب واحد يتمتع بسيطرة كاملة.

ويؤمن منظرو ما بعد الحداثة بالرغبة في التعددية، ويرون أن العالم صار الآن أكثر تعددية. وكان التزام هؤلاء المنظرين بالتعددية نتيجة منطقية لتحليلاتهم والتي خلصت إلى أن الأساطير الكبرى الشمولية - أي المخططات الكبرى لما يجب أن يكون عليه المجتمع - قد نضب معينها وأفلست. ومن المنطقي أنه إذا لم تكن هناك مجرد رؤية واحدة فقط للمجتمع، فلابد أن تكون هناك إمكانية لرؤى متعددة.

ولذلك يقر منظرو ما بعد الحداثة الالتزام الليبرالي بالديمقراطية والتسامح (مع أنهم وصلوا إلى هذه النقطة من طريق مختلف إلى حد ما). يضاف إلى ذلك أن هؤلاء

المنظرين يزعمون أن التعددية – بمعنى ثقافي أشمل – أصبحت بشكل متزايد خصيصة للعالم المعاصر. وقد أصبح ذلك ممكناً مع ارتفاع متوسط الثروات الشخصية؛ ومن ثم تزايد القدرة على الاستهلاك، وكذلك التنوع الهائل في السلع المتاحة.

وقد درج العرف بين علماء الاجتماع على تفسير الهوية الجمعية والمجتمعية وحتى الشخصية في ضوء الاختلافات حسب الطبقة، والنوع الاجتماعي، والمراحل العمرية والتي تتحدد اجتماعياً، والسلالة. وعلى النقيض من هذا، يرى منظرو ما بعد الحداثة أن هذه الاختلافات عامة بدرجة لا يمكن معها تفسير تنوع الهويات وتعقدها (هذا على الرغم من أن هؤلاء المنظرين يعترفون بالنفوذ القوى المستمر للهويات السلالية والقومية).

ويرى كثير من منظري ما بعد الحداثة أن النسق الطبقي آخذ في التشظي وتضاءلت أهميته كأساس للهوية. فالاختيارات الاستهلاكية للفرد وأسلوب معيشته أكثر أهمية لهويته من وضعه الطبقي (سواء حددناه بالمفهوم الماركسي أو الفيبري). ويتسق هذا التحليل مع النزعة الثقافية لنظرية ما بعد الحداثة. فالأفراد والجماعات يشكلون هويتهم من الزخم المتدفق من الصور الإعلامية والمنتجات الاستهلاكية. وقد طور بول ويليس مثل هذا التحليل في كتابه "الثقافة العامة" (1990) الذي يعد شاهداً على تحوله بعيداً عن الماركسية إلى نظرية ما بعد الحداثة.

اختلاف الهويات النوعية Gender، والشبابية، والسلالية

مالت أنجيلا مكروبي حديثاً إلى نزعة ما بعد الحداثة. ففي كتابها "نظرية ما بعد الحداثة والثقافة الشعبية" (1994) ابتعدت عن الفئات البنائية الضخمة مثل ثقافة النوع الاجتماعي وثقافة الشباب (أو حتى الثقافة الفرعية). ويمكن أن تكون هذه الفئات نقطة بداية مناسبة للتحليل النظري، ولكن الأفراد داخل هذه الفئات نراهم متنوعين ومختلفين بدرجة كبيرة، ومعرضين لمؤثرات متعددة. ولذلك استخدمت مكروبي مصطلحي "الأنماط المتغيرة للأنثوية" و"اختلاف الخبرات الذاتية الشبابية".

وبعبارة أخرى، توجد طرق عديدة مختلفة للتعبير عن الهوية "الأنثوية" والهوية "الشبابية". إن البحث عن نسوية مشتركة أو متفق عليها يقهره التنوع المطلق في الهويات والتطلعات "الأنثوية".

وعلى نحو مشابه نجد أنه على الرغم من استمتاع الشباب بالنشاط المرتبط بالعمر، فإنهم يتجنبون بإرادتهم الهويات النمطية الثقافية الجامدة، ويفضلون عليها التحرك وفقاً للتباين في هويتهم الفردية. ومع ذلك ترى مكروبي أنه لا توجد هوية جوهرية؛ فهي ترى أن الأفراد معرضين دوماً لوابل من النصوص والرموز والتي تشكل ذاتيتهم إلى حد جزئي.

ويبدو أن السلالة تقف في وضع أفضل من الفئات الثلاثة الأخرى الرئيسية الكونية للتدرج الطبقي. ومما لاشك فيه أن الهويات السلالية والقومية ألهبت الحماس الشعبي - ولو بشكل فج ودموي - في أجزاء كثيرة من العالم في النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين. وإذا كنا بصدد الحديث عن ادعاء نظرية ما بعد الحداثة بشأن انتهاء الفئات الكبرى للتدرج الطبقي - الهوية، فإن هذا التطور يعد مضللاً إلى حد ما.

وعندما رحب هول S. Hall ترحيباً مشوباً بالحذر بالاهتمام السوسيولوجي المتنامي بالسلالية الجديدة New Ethnicities، فقد كانت نقطة الانطلاق عنده هي أن الجماعات السلالية غير البيضاء كان يصنفها علماء الاجتماع فيما مضى ضمن فئة السود. ويقر هول بأن هناك جماعات عديدة مختلفة ومتنوعة داخل هذه الفئة (السياسية) العريضة، وبذلك تحول هول - مثل ويليس ومكروبي - إلى نظرية ما بعد الحداثة.

ومن الإنصاف أن نقول أن البحث في الهويات السلالية الذي قام به علماء الاجتماع ومنظرو الثقافة المتأثرين بنظرية ما بعد الحداثة يعد بحثاً متميزاً بصفة عامة. فالهويات السلالية والقومية يُنظر إليها على أنها تتشكل اجتماعياً ولا تتحدد بيولوجياً.

وقد قامت مكروبي حديثاً بإجراء تحليل مم عن الصداقة السلالية بين الشباب، وتذهب فيه إلى أن المبادرة بالصداقة يلتزم بها هؤلاء الشباب في منطقة الكاريبي من أصل أفريقي (1994). وفي كتابه بعنوان المحيط الأطلسي الأسود: الحداثة والوعي المزدوج (1993) يتجاوز بول جيلروي آرائه السابقة عن أشكال الهوية السلالية (1987). فالتشتت الثقافي للسود بين أفريقيا والأمريكتين وأوروبا يتجاوز الشئون القومية الضيقة.

ويبدو – إذن – أن الأعمال الحديثة لكل من جيلوري وهول ومكروبي تتبنى مدخلاً إلى الثقافة يبحث عن الاختلاف والتنوع والتغير. ولم يعد هؤلاء الباحثون يطبقون المنظورات الراسخة: الماركسية (أو النسوية أو السوداء) للربط بين التدرج الطبقي والثقافة، بل إن هناك افتراضاً بحدوث مزيد من الاندماج بينهما، إن لم يكن اتجاه أحدهما إلى السيطرة على الآخر.

نقد نظرية ما بعد الحداثة

تعرضت نظرية ما بعد الحداثة لانتقادات من كل من المدافعين الليبراليين عن الرشد التنويري، والماركسيين الملتزمين بالنقد المتواصل للرأسمالية (بدلاً من الحداثة). وقد شدد هؤلاء وهؤلاء من جديد على نظرياتهم الأصلية وسخروا من مزاعم نظرية ما بعد الحداثة. ونذكر من هؤلاء بصفة خاصة إرنست جلنر الذي فند تفنيداً قاسياً ما أسماه "النسبية العقلية" لنظرية ما بعد الحداثة (1991).

ونناقش الانتقادات التالية لنظرية ما بعد الحداثة:

1. أنها نسبية (جلنر).
2. أنها حتمية.
3. لا يزال المجتمع المعاصر مجتمعاً رأسمالياً (جيمسون، هارفي).
4. لا تصلح نظرية ما بعد الحداثة للقيام بمهمة تحليل المجتمع المعاصر.

(1) النقد الليبرالي

لم يكتم جلنر احتقاره لنظرية ما بعد الحداثة كما نستشهد على ذلك من عبارته والتي يقول فيها:

"يستحيل أن نقدم تعريفاً أو تفسيرا متماسكاً لنظرية ما بعد الحداثة... وكل ما يمكن للمرء أن يقوله أنها نوع من الهستيريا الذاتية..."

(Gellner, 1991: 29)

ويعبر جلنر عن اشمئزازه من فشل منظري ما بعد الحداثة في قبول الخطاب العقلي أو مفهوم القيود المؤسسية (البنائية) الخارجية بقوله:

"وفي نهاية المطاف يبدو المعنى الإجرائي لنظرية ما بعد الحداثة كالآتي: رفض تأييد أي وقائع موضوعية، أية أبنية اجتماعية مستقلة، واستبدالها بالمعاني.."

(Gellner, 1991: 29)

وعلى النقيض من ذلك يشدد جلنر على صحة وجدوى الالتزام الأساسي للتنوير بالعلم والعقل بقوله:

"يوجد التزام بالرأي القائل بأن هناك معرفة خارجية موضوعية متسامية ثقافياً، وتوجد بالفعل معرفة وراء الثقافة. ولابد لكل معرفة أن تُنطق بلغة، ولكن هناك لغات قادرة على صياغة أسئلة بطريقة لم يعد من الحتمي الإجابة عنها بالخصائص الداخلية للغة أو الثقافة والتي تنقلها، ولكن – على العكس – بالواقع المستقل".

(Gellner, 1991: 75)

وفي تقديري أنه ليس كل منظري ما بعد الحداثة – أو على الأقل هناك قلة منهم فقط – نسبيين بالمعنى الذي شدد عليه جلنر. ويرى معظم هؤلاء المنظرين أن مهمتهم هي اكتشاف المعاني الذاتية، إلا أن هناك قلة منهم تنبذ الإطار الراسخ للنظرية والمنهج العلمي (الاجتماعي). وقد أدى اهتمام منظري ما بعد الحداثة بالذاتية إلى تبني مناهج كيفية للبحث، وكان بعضهم مجدداً بالمعية في هذا الصدد. ومن ثم أصبحت الآن بيانات السيرة الذاتية لكل من المبحوثين والباحث ذات أهمية بالنسبة لتفاعل المعاني والتفسيرات. وسوف أعود إلى هذه القضية لاحقاً.

(2) الحتمية

أما الانتقاد الثاني لنظرية ما بعد الحداثة فهو أنها حتمية ومعادية للإنسانية. وقد أكد جلنر على اتجاهين متعارضين في فكر ما بعد الحداثة، **أحدهما** يؤكد على الفردية والاختلاف، **والآخر** يزعم أن الفردية (الذاتية) يشكلها "الخطاب" أو الأيديولوجيات والتي لا يفهمها بصفة عامة الذين يؤمنون بها ويمارسونها.

ويرتبط فوكوه ارتباطاً خاصاً بوجهة النظر الثانية، الا أن نسخة معدلة منها ذاعت بشكل مؤثر على يد بودريار فيما يتعلق بوسائل الإعلام. ولابد من القول أن فوكوه وغيره من منظري ما بعد البنيوية الفرنسيين كان في نيتهم اتخاذ موقف معادٍ للإرادة والإنسانية.

ولا يوجد حل نهائي للجدل المتصل بالطوعية في مقابل الحتمية، على الرغم من أن بعض المواقف النظرية المتوازية بين هذين الطرفين هي أكثر قوة. وأنا اتفق - بشأن هذه القضية - مع جلنر اتفاقاً شديداً على أن فوكوه وكثير من البنيويين وما بعد البنيويين الفرنسيين اتجهوا إلى تبني موقف نظري كئيب وقدري. وإذا ما كان لنا الاختيار فإن موقف هابرماس هو أفضل هذه المواقف النظرية، حيث التزم بتحرير الإنسانية من خلال استعمال "الرشد الاتصالي".

ومع ذلك - وكما يرى جلنر - فإن ثمة تياراً قوياً من تيارات فكر ما بعد الحداثة يؤكد على - بل ويبجل - الحرية والتنوع الإبداعي. ويصف كريستوفر جينكس هذا التيار الإيجابي بقوله:

"عصر ما بعد الحداثة هو عصر الاختيار المتواصل، عصر لا يمكن ن يتم فيه تبني معتقدات تقليدية دون وعي ذاتي وتهكم؛ لأن كل التقاليد فيها بعض الصدق... وتعد التعددية هي المشكلة الكبرى، وهي الفرصة الكبرى أيضاً: حيث يصبح كل رجل مواطناً عالمياً، وكل امرأة فرداً متحرراً"

(Jencks, 1989: 7)

(3) النقد الماركسي

يذهب النقد الماركسي الرئيسي لنظرية ما بعد الحداثة إلى أنها تفتقر إلى ركيزة قوية في النظرية الاجتماعية - الاقتصادية (في مقابل النظرية الثقافية). ومن ثم يصف جيمسون (1992) ولاش (1990) المجتمع الأوروبي (والكوني) بأنه يعيش في مرحلة "الرأسمالية المتأخرة" و"الرأسمالية المشوشة"، بمعنى أنهما يصنفان هذا المجتمع حسب رؤيتهما لماهيته الاقتصادية.

ويستخدم جيمسون ولاش مصطلح "ما بعد الحداثة" لوصف ثقافة الرأسمالية المتأخرة. وبالتالي فإن نظرية ما بعد الحداثة - في رأيهما - جانب من جوانب مجتمع الرأسمالية المتأخرة. وعند هذه النقطة ينحصر تفكير جيمسون ولاش في الإطار الماركسي التقليدي لتحليل البناء التحتي / الفوقي، ولذلك ابتعدا بدرجة واضحة عن منظري ما بعد الحداثة. ومع هذا فإنهما يزعمان - شأنهما في ذلك شأن هؤلاء

المنظرين - أن ما هو ثقافي أصبحت له أهمية كبيرة في مجتمع الرأسمالية "المتأخرة" أو "المشوشة". وتوضح الفقرة التالية المقتبسة من جيمسون أفكار ما بعد الحداثة، مع أنه عدل عن رأيه هذا. يقول جيمسون (نقلاً عن كومار):

"امتدت الثقافة امتداداً هائلاً إلى كل جوانب العالم الاجتماعي - من القيمة الاقتصادية وقوة الدولة إلى الممارسات إلى البناء الجوهري للنفس - إلى الحد الذي أصبح معه كل شيء في حياتنا الاجتماعية "ثقافياً" بالمعنى الجوهري والواقعي للكلمة. وفي موضع آخر يرى أن مصطلحا "الاقتصادي" و"الثقافي" تراجعا إلى الوراء، وقال نفس الشيء بالنسبة للبناء التحتي والفوقي".

(Quoted, Kumar, PP. 115-116)

وبمتابعة اهتمام جيمسون ولاش بالتحليل الثقافي - ومن ثم بالركيزة والتي اختارها منظرو ما بعد الحداثة - نلاحظ أنهما اغفلا أقوى النقاط والتي يمكن أن يوجهها الماركسيون إلى هؤلاء المنظرين، وهي أنهما أهملا الحقيقة الموجعة والتي مؤداها أن الرأسمالية مستمرة في إنتاج اللامساواة المستفحلة على المستويات الوطنية والكونية.

وفي السنوات العشرين الأخيرة من القرن العشرين زادت اللامساواة زيادة كبيرة داخل بريطانيا من جهة وبين الغرب والعالم الفقير من جهة ثانية. ويمكن للماركسيين ومنظري الصراع بصفة عامة أن يجعلوا من هذه القضية محور اهتمامهم [مثلما فعل وسترجارد (1994) وجولد ثورب ومارشال (1992)]. ولقد تغيرت مصادر اللامساواة في مجتمع الرأسمالية المتأخرة إلى حد ما، ولكن لا تزال تلك المصادر تتعلق بالعمل أساساً. ومما لا شك فيه أن اللامساواة أصبح لها أبعاد ثقافية جديدة ومهمة، ولكنها تعد في الأساس قضية مادية لمن يقفون على الطريق المغلوط إليها.

ومن المحتمل أن يحدث إحياء لعلم اجتماع الصراع الراديكالي مع تجدد الاهتمام باللامساواة. إن جدوى أو عدم جدوى الإبقاء على مفاهيم البناء الاجتماعي - خاصة اللامساواة البنائية - في أجندة البحث يبدو أقل أهمية من الكشف عن إنتاج اللامساواة المستمرة ومعدلاتها وآثارها.

(4) الملائمة النظرية لنظرية ما بعد الحداثة

يتعلق الانتقاد الرابع والأخير لنظرية ما بعد الحداثة بملاءمتها النظرية. هل تقدم نظرية ما بعد الحداثة - أو على الأقل بدأت في تقديم - إطاراً نظرياً يسلط الضوء على طبيعة المجتمع المعاصر؟

النقطة الأولى والتي تثار هنا هي أن منظري ما بعد الحداثة لا يدعون أنهم يقومون بالتفسير على نفس النطاق أو نفس الطريقة والتي تتطلع إليها النظريات الشمولية في علم الاجتماع. ويذهبون صراحة إلى أن التفسيرات الشمولية للحياة الاجتماعية مستحيلة ومضللة. ويسعى منظرو ما بعد الحداثة - في تفسيرهم للعالم المعاصر - إلى إدخال تعديلات هامة على المدخل التقليدي الذي يعتمد اعتماداً كلياً على البحث العقلي - ولم يكن رد فعل هؤلاء المنظرين إزاء شكوكهم في مقدرة المنهج العلمي على تفسير كل شيء هو الاحتكام إلى اللاعقلانية Irrationality، بل اتجهوا - بدلاً من ذلك - إلى استكمال التحليل العقلي بمرجعية أخلاقية وعاطفية وجمالية. ويبدو أن الأخلاق والعواطف والإحساس بالجمال ورؤى علماء الاجتماع والمبحوثين مسموح به بدرجة أكبر في تحليلات ما بعد الحداثة عنها في التحليلات التقليدية في علم الاجتماع (بما فيها المداخل التأويلية). ومثل هذه البيانات يستخدمها دائماً علماء الاجتماع، إلا أن منظري ما بعد الحداثة يستخدمون هذه البيانات لا على أنها مجرد شواهد، بل كطريقة لكبح جماح قرائن الادعاءات الأكثر شمولية للعلم والعقل.

وبناء عليه فإن نظرية ما بعد الحداثة ليست نظرية كلية للمجتمع، كما أنها لا تتبنى مدخلاً تقليدياً - بكل ما في الكلمة من معنى - إلى البحث العلمي الاجتماعي. والسؤال المطروح الآن: ماذا يعني كل ذلك بالنسبة لمكان نظرية ما بعد الحداثة داخل علم الاجتماع أو علاقتها به؟

يرى على راتانسي - في استعراض حديث قام به لعدد من المؤلفات عن نظرية ما بعد الحداثة - أن علم الاجتماع الراسخ ومداخل ما بعد الحداثة يمكن الاستعانة بهما معاً. وتوقع أن تحتوي مؤلفات علم الاجتماع على "نظرية ما بعد الحداثة" كمنظور في

علم الاجتماع (1995: 348). وعلى نحو مشابه وضع كريشان كومار يده على كثير من الأهمية في هذه النظرية (وغيرها من النظريات البعدية) على الرغم من اتجاهاته النقدية نحوها:

آمل أن أكون قد أوضحت أن هذه النظريات تتكلم بالفعل عن ظروفنا الراهنة. وهي – مثل كل النظريات – أحادية الجانب ومُبالِغة. وهذا هو السبب في أنها مفيدة ومثيرة. ومما لاشك فيه أن هذه النظريات تترك كثيراً مما يحتاج إلى التفكير فيه... ومع ذلك فإن ما لفت نظري أن كثيراً من جوانب الوضع الراهن للعالم حاولت تلك النظريات أن تستأثر به.

(Kumar, 1995: 201)

واستناداً إلى ذلك يمكن القول بأن هناك مكاناً داخل علم الاجتماع لنظرية ما بعد الحداثة ومفاهيمها. وثمة شكوك حول ما إذا كانت القضايا الفرضية لهذه النظرية ومفاهيمها – والتي ناقشناها آنفاً – جميعها مبتكرة (على الرغم من أن تحليلاتها للاختلاف والهوية تحليلات متميزة). ويمكن القول بأن نظرية ما بعد الحداثة سوف توجه علم الاجتماع إلى حد ما نحو قضايا أكثر نوعية وإنسانية (باستبعاد فوكوه). وقد تطورت ثلاثية كانط (الأخلاق، والجمال، والعقل) كمجالات مستقلة.

ولعلم الاجتماع تاريخ طويل من الاستغراق في النموذج العلمي – العقلي. ويمكن أن ننظر إلى نظرية ما بعد الحداثة – في جانب منها – على أنها استمرار لمشروع الستينيات عن أهمية إعادة تقييم علاقة العقل بالأخلاق والجمال (هربرت ماركيوز). وهنا نجد في بؤرة اهتمام هذه النظرية الآثار العكسية لاستخدام العلم والعقل.

وفوق كل هذا وذاك لم يقدم منظرو ما بعد الحداثة سبباً وجيهاً لتجاهل المفاهيم المحورية في علم الاجتماع مثل البناء، والفعل، والقوة، واللامساواة، والاغتراب. وقد أتت بعض التطورات الأكثر تأثيراً لتحليلات ما بعد الحداثة من علماء اجتماع أمثال هارفي وجيمسون وجيدنز الذين تعلقوا بالنظرية الكلاسيكية تعلقاً شديداً. ومع أنهم أعادوا تنظير مفهوم البناء الاجتماعي وآثاره، فإنهم لم يتخلوا عنه. وعلينا أن نرى كيف تشابك التأكيد الجديد على الثقافة مع الاهتمامات الراسخة في علم الاجتماع.

ومن السابق لأوانه أن نحكم على ما إذا كنا قد ولجنا أم لم نلج بعد عصر ما بعد الحداثة بخصائصه المميزة عن خصائص الحقب الحديثة والوسطى والقديمة. وبالنسبة لبعض منظري ما بعد الحداثة فإن ذلك يعد - في كل الأحوال - طريقة أكثر حداثة للنظر في الأمور.

خاتمة: علم الاجتماع والحال الذي آل إليه

ناقشت في طبعات سابقة من هذا الكتاب إمكانية ظهور نموذج نظري موحد في علم الاجتماع من المنظورات المتعددة فيه. ويبدو أن ذلك غير وارد الآن، ولا أريد أن أجعل من هذه القضية محور هذه المناقشة الختامية. ومع هذا يجدر بنا أن نكرر أن المحاولات العديدة لنسج الثنائيات معاً - مثلما أشار إليها لايدر - هي ممارسة على هذا الدرب أكثر تواضعاً من محاولة الوصول إلى "نظرية شمولية".

ويبدو أن الحقيقة القائلة بأن النموذج الموحد لا يلوح في الأفق الآن لا يعيرها بعض علماء الاجتماع اهتماماً كثيراً، مع أن البعض الآخر لا يوافق على ذلك. ويزعم ليوتار وفوكوه أن "الصور الضخمة" Big Pictures للواقع ليست هي بيت القصيدة. فهذا الواقع ليس ساكناً ولكنه في تغير مستمر. ومع ذلك فإن ما يحدث بالفعل في علم الاجتماع والعلم الاجتماعي يبدو مهماً ومثيراً، بل ويصعب متابعته أحياناً.

ولقد قلت في الطبعة السابقة من هذا الكتاب أن النظرية ومناهج البحث لهما استخدامات متعددة. فالذين يسعون إلى دراسة تأثير البناء على الأفراد والجماعات أكثر ميلاً إلى الجمع بين النظرية البنائية والمناهج الكمية، والذين يريدون فهم المعنى والخبرات والمشاعر أميل إلى الجمع بين النظرية التأويلية والمناهج الكيفية. وهناك دراسات عديدة جمعت كلا المدخلين. ولذلك نجد أن مارشال وزملاؤه في دراستهم الامبيريقية والإحصائية عن "الطبقة الاجتماعية في بريطانيا الحديثة" حاولوا دراسة الوعي الطبقي الذاتي.

إن تأثير نظرية ما بعد الحداثة وغيرها من النظريات على علم الاجتماع هو أنها دفعت به للمضي قدماً في اتجاه التعددية النظرية والمنهجية (مع أن دلالات ذلك لم

تتحقق بشكل تام حتى الآن). وهذا ما ترتب عليه **أولاً** قبول الفكرة القائلة بأن المستوى الكوني والمستويات الاجتماعية - المكانية الأخرى - تؤثر الآن في خبراتنا الاجتماعية اليومية، **وثانياً** تصدير عدد كبير من المفاهيم الثقافية - وكثير منها له جذوره في علم العلامات (السيميوطيقا) - إلى علم الاجتماع. وقد كان للمزج بين هذين الجانبين بالغ الأثر في دراسة عولمة وسائل الإعلام.

وعندما كتب هالسي أن "علم الاجتماع لم يعد له موضوع واحد" كان في ذهنه أساساً الدراسة الامبيريقة للمجتمع من النوع الذي قام بإجرائه جولدثورب ومارشال وهالسي نفسه من ناحية، والدراسات التأويلية وكذا الثقافية والتي قام بها هوجارت وطومسون وهول من ناحية ثانية. يقول هالسي:

"إن علم الاجتماع لم يعد له موضوع واحد. فالذين عرَّفوا هذا العلم بأنه تراكمي وتفسيري في تطلعاته مع احترام نماذج العلم الطبيعي (دون الخنوع لها) ومحاولات التكميم والمقارنة، هؤلاء لهم رأي جدير بالثقة. كما أن الذين جعلوا موضوع العلم مشابهاً للفنون (أو الآداب) كتاريخ عقلي وتأويل نظري، هؤلاء لهم رأي مختلف ولكنه جدير بالثقة أيضاً".

(Halsey, 1996: 15)

وقد اعترض هالسي على احتواء نظرية ما بعد الحداثة داخل علم الاجتماع، ويربط هذه النظرية بما أرتآه الاتجاهات المغالية في نزعاتها السياسية والذاتية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات والتي أثرت في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى. وما يشغلني بالدرجة الأولى بشأن نظرية ما بعد الحداثة هو ما قاله جلنر عن نزعتها الخطيرة المعادية للإنسانية. ومع ذلك فإن لهذه النظرية - أو على الأقل التحليلات المتصلة بمجتمع الحداثة المتأخرة مثل تحليلات جيدنز وبيك وباريت - قدمت إسهامات مهمة إلى علم الاجتماع، بل إن تأثير هذه النظرية كان أكبر من ذلك.

لقد واكب نظرية ما بعد الحداثة أو تحليل مجتمع الحداثة المتأخرة مجموعة من الرؤى والمفاهيم النظرية المترابطة والتي أدت إلى تحول بؤرة اهتمام علم الاجتماع على الأقل بالنسبة للذين اختاروا إتباع هذه الرؤى والمفاهيم. وقد أدى دفن "الأساطير الكبرى" على يد ليوتار إلى جعل الحديث عن التحول النظري في علم الاجتماع حديثاً

طناناً. ومع ذلك فإن نفراً كبيراً من علماء الاجتماع يقومون الآن بدراسة قضايا عديدة مختلفة بطريقة مختلفة عن مؤسسي هذا العلم. وقد بقي الأساس الجوهري لعلم الاجتماع - كما وصفه ميلز - كما هو دون مساس به، إلا أن تطبيقاته ومحتواه تغير تغيراً ضخماً كما نلمسه في أعمال جيدنز وهول وكونل على سبيل المثال. وعلى الرغم من تشديد هالسي على حدوث انشقاق في علم الاجتماع - وفق تبريراته - فقد اتضح لنا في هذا الفصل أن هناك أعمالاً مهمة حاولت أن تحقق التكامل بين جوانب علم الاجتماع.

ويبدو أن علم الاجتماع يعادي نفسه عداءً شرساً. ودائماً ما يستعير هذا العلم من العلوم الأخرى ويُعيرها. وقد أدت الاستعارة من علم الاجتماع إلى تصلب المحتوى النظري للدراسات الإدارية والتنموية على سبيل المثال. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يدين علم الاجتماع بالفضل الكبير للدراسات الثقافية والفلسفة. ويبدو أن هذا المد والجزر أكثر حيوية اليوم من العراك النظري المتواصل أو البحث المضني عن نموذج موحد. وقد يستغرق هذا وقتاً طويلاً.

استخلاصات أساسية

(1) توجد ثلاث قضايا أساسية تشكل محور اهتمام علم الاجتماع:

أ. طبيعة البناء الاجتماعي.

ب. العلاقة بين الذات والمجتمع.

ج. التطور التاريخي للمجتمع.

(2) تقوم الوظيفية بتحليل وظائف المجتمع واختلاله الوظيفي كما لو كانت المجتمع كائناً حياً. وثمة انتقاد موجه إلى الوظيفية لأنها تبخس كلاً من الفردية والصراع الاجتماعي.

(3) تأخذ الماركسية أشكالاً متعددة جميعها تقوم على مقدمة منطقية هي مفهوم الصراع الطبقي. وتُنتقد الماركسية لكونها حتمية ولا تدعمها التطورات التاريخية الواقعية.

(4) حاول ماكس فيبر أن يطور علم اجتماع يربط الفعل الاجتماعي والقوة المؤسسية المؤثرة. والانتقاد الموجه إلى فيبر هو تشديده المفرط على القوة المؤسسية المؤثرة، وإخفاقه في تحقيق تركيبة مقنعة بينهما.

(5) تدرس التفاعلية المجتمع بمحاولة فهم المعاني المشتركة للفاعلين الاجتماعيين. ويمكن الإدعاء بقوة أن التفاعلية وعلم الاجتماع البنائي متكاملان وليسا متعارضين.

(6) الظاهراتية والمنهجية الشعبية منظوران مترابطان يختصان بتحليل المجتمع في ضوء محاولات أعضائه تكوين نظام اجتماعي. وثمة انتقاد موجه إلى هذين المنظورين لتجاهلهما القوة المؤثرة للمؤسسات.

(7) أفسحت المعركة بين الاتجاهات النظرية الطريق إلى فترة مهمة من الجدل في علم الاجتماع طُرحت خلالها أفكار جديدة ومبتكرة عن العولمة والثقافة.

(8) يحاول عدد من المنظرين الاجتماعيين مواجهة الانقسام في علم الاجتماع بين الفعل والبناء، مما أسهم بالتالي في إعادة تشكيل هذا العلم.

(9) تقوم نظرية ما بعد الحداثة على قضايا فرضية أساسية تعرضت لانتقادات ليبرالية وماركسية.

(10) باستعراض الحال والتي آل إليها علم الاجتماع، يبدو أن هناك بعض الأسباب وراء النزعة التفاؤلية بإمكانية الوصول إلى نموذج موحد مع أن هذا النموذج لا يلوح في الأفق حتى الآن.

الفصل الرابع

التطورات المعاصرة في نظرية علم الاجتماع

مقدمة

المشروعات الثمانية للنظرية المعاصرة في علم الاجتماع

مناقشة وخاتمة

الفصل الرابع
التطورات المعاصرة في نظرية علم الاجتماع (*)

مقدمة

لنظرية علم الاجتماع تاريخ طويل في تقييم نفسها. وتقع هذه النظرية ضمن تخصصات أكاديمية متميزة لا تكون فيها المراجعة العامة للأدبيات الموجودة مشروعاً عارضاً. ولكنها جزء من الجهد المتكرر لكثير من علماء الاجتماع المتخصصين في النظرية، وملمح من ملامح متطلبات تدريس مقررات النظرية الاجتماعية، وعنصر ضروري من عناصر أية دراسة تدعي أنها تضيف إضافة إبداعية إلى هذا المجال.

وفي سياق ما سبق ذكره لا يوجد نقص في المقالات والدراسات والكتب المدرسية والكتب المحررة الحديثة التي تحلل التطورات المعاصرة في مجال النظرية، وهو الموضوع الذي تناولته مجلدات سابقة من المجلة السنوية لعلم الاجتماع Annual Review of Sociology.

ومن هذه الإسهامات المتعددة نذكر جيدنز وجوناثان تيرنر (1987)، وريتزر (1990b, 1988c)، وبرايان تيرنر (1996b)، وجوناثان تيرنر (1991)، ورووث والاس وولف (1995) الذين ناقشوا الاتجاهات في مجال النظرية، والمنظرين، والمؤلفات في النظرية، والتيارات الفكرية التي شكلت هذه الاتجاهات، والمزاعم الأساسية وأطر المفاهيم المرتبطة بهذه التطورات.

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:

Charles Camic & Neil Gross. Contemporary Developments in Sociological Theory: Current Projects and Conditions of Possibility. Annual Review of Sociology, 24, 1998, pp. 453-476.

ولا يقوم هذا الفصل مقام هـذه المحاولات السابقة، فهدفه الأساسي ليس تلخيص مشروعات المفاهيم والمزاعم الأساسية الموجودة في النظريات المعاصرة، بل يهدف إلى تحديد واستعراض بعض المشروعات الفكرية الرئيسية التي تمضي قدماً في مجال النظرية حالياً. وفي بحوثنا عن فترات تاريخية مبكرة (مثلاً: Gross 1997, Camic 1989) أوضحنا أن الالتفات إلى الأهداف والأغراض الفكرية للمنظرين تزيد من فهمنا للأدوات المفاهيمية والادعاءات الإمبيريقية التي يتوحدون معها.

وعندما نتحدث عن "مشروعات" في هذا الفصل؛ فإننا نبذل محاولة أولية لتطبيق هذا المدخل على الفترة المعاصرة، وذلك بالتركيز على بعض المهام الرئيسية التي يسعى المنشغلون بالنظرية إلى إنجازها، وعلى تنظيم البرامج التي يحاول من خلالها المنظرون تطوير مفاهيمهم ومزاعمهم، وعلى التقدير الوصفي والتقييمي للوضع الحالي لمجال النظرية، والذي يصاحب هذه البرامج في الغالب.

ونبدأ بتحديد ثمانية مشروعات، وننهي بمناقشة حول الشروط التنظيمية لتحقيقها. وكل هذه المشروعات الثمانية مشروعات معاصرة موجودة في التراث النظري خلال الفترة التي نركز عليها، أي منذ منتصف الثمانينات وحتى اليوم. ومن الضروري أن يؤدي تحليل فترات زمنية أخرى إلى مجموعة مختلفة من البرامج التي تكون درجة تشابكها مع القائمة التي ستلي مسألة إمبيريقية. وسوف نتعامل في هذا الفصل مع التطورات الأمريكية بصفة أساسية، مع إدماج الأعمال التي قدمها المنظرون الأوروبيون مع ظهورها باللغة الإنجليزية منذ منتصف الثمانينيات، وبرزت أهميتها تباعاً في المناقشات الأمريكية. ومع مراعاة تلك القيود، يظل استعراض التراث بهذا الشكل انتقائياً، ولذلك لا تغطي المشروعات الثمانية تصويراً شاملاً لكل ضروب النشاط النظري الحالي.

يضاف إلى ما سبق ضرورة الاعتراف بأن هذه المشروعات الثمانية – كقاعدة – ليست جامعة مانعة، بمعنى أن هناك منظرين خاضوا في أكثر من مشروع في نفس الوقت أو في مراحل مختلفة، وذلك على الرغم من استحالة أن نكرس اهتماماً كافياً هنا لأفراد بعينهم لتحديد مشروعاتهم بمرور السنين أو حتى في عمل واحد من أعمالهم. كما نؤكد أيضاً على أن المشروعات الثمانية غير متجانسة داخلياً، وأنها تجمع

معاً منظرين يختلفون في جوانب أخرى، وتفرق بين منظرين متشابهين في تصنيفات علمية أخرى. وهذا يظهر ببساطة قيمة مشروعات التصنيف المتعدد، فهناك مفكرون يشتركون في نفس مشروعاتهم النظرية في علم الاجتماع، ولكنهم يختلفون في المفاهيم والادعاءات التي يستخدموها لتقديم هذه المشروعات. تماماً مثلما أن هناك منظرين يلتقون في نفس المزاعم والمفاهيم ولكنهم يستخدمون هذه الوسائل لتقديم مشروعات مختلفة تمام الاختلاف في مجال النظرية.

وفي مناقشتنا للنظرية المعاصرة في علم الاجتماع نحن ندرس منطقة حدودها غائمة بدرجة واضحة. ولتحديد الأعمال التي تقع داخل هذه الحدود نستعير فكرة "التشابه العائلي" Family Resemblances عند لودفيج فيتجنشتين. فقد قام فيتجنشتين (1953: 31-33) بتحليل مجموعات العناصر التي لا يوجد بينها شيء واحد مشترك بما يجعلنا نستخدم نفس الكلمة للتدليل على كل العناصر؛ مثلما أن هناك أوجه شبه عديدة بين أعضاء الأسرة في البنية والملامح ولون العيون وطريقة المشي والمزاج وما إلى ذلك، وبذلك يوجد تشابه عائلي بين عناصر هذه المجموعات الأخرى، أي شبكة معقدة من أوجه الشبه المتداخلة والمتقاطعة: ويكون هذا التشابه عاماً في بعض الأحيان، وتفصيلياً في أحيان أخرى.

وهذا التشابه العائلي هو الذي يشكل مجال النظرية المعاصرة، فهو تشابك متقاطع في القضايا والمشكلات التحليلية، والمصادر الأساسية الفكرية ونقاط الانطلاق، والمفردات المستخدمة في تقديم المزاعم وأسلوبها، والتوحد الذاتي (أي إطلاق لفظ "نظرية" على العمل الذي يقدمه عالم الاجتماع)، والعضوية المؤسسية (العضوية في قسم النظرية بالجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع)، والاعتراف الجماعي (أي أن المنظرين يثنون على هذا الإسهام) وغيرها وغيرها الكثير. ولا توجد مجموعة ثابتة من هذه السمات تحدد عضو الأسرة، مثلما يصعب اقتفاء أثر أولاد الزوج (أو الزوجة) من زواج سابق، والقرابة المتباعدة، وعضو الأسرة الذي لا يلقي احتراماً منها. ومع ذلك لا يبدو من الصعب أن نعترف بالفروع المختلفة لشجرة العائلة بعد أن يقضي الفرد فترة زمنية بين أعضائها.

المشروعات الثمانية للنظرية المعاصرة في علم الاجتماع

المشروع الأول: بناء أدوات عامة لاستخدامها في التحليل الإمبيريقي

تتمثل المهمة الأساسية لنظرية علم الاجتماع بين مجموعة من المنظرين المعاصرين في بناء أدوات تحليلية (المفاهيم، القضايا التفسيرية، الموجهات التأويلية...إلخ) قابلة للتطبيق تطبيقاً مباشراً في دراسة مشكلات إمبيريقية. ويلاقي هذا المشروع – في رأي كثير من المنظرين المعاصرين المشايعين له – تحدياً متزايداً من التنظير التجريدي الذي ينأى بنفسه عن القضايا الأساسية التي تظهر في مجالات البحث الاجتماعي الإمبيريقي.

وهذا هو موقف شافيتز حيث تقول: "ترتبط نظرية علم الاجتماع بالبحث ارتباطاً تاماً (2 :1988)، وتسجن هذه النظرية نفسها عندما تنزلق إلى "المناقشات الإبستمولوجية والأنطولوجية المجردة لقضايا مثل الفعل / الوحدات الصغرى، البناء/ الوحدات الكبرى" (62-60 :1993). واحتجاجاً على ذلك حددت شافيتز للنظرية مهمة تطوير مجموعة متنوعة من الأدوات العملية (المقولات التفسيرية العامة والمفاهيم التي تتضمنها) التي يمكن للباحث أن يختار من بينها ما يكون أكثر عوناً له في حل أية مشكلة إمبيريقية معينة. وقد جعلت شافيتز هذا المشروع في الصدارة من خلال طرح "نظرية بنائية انتقائية" عن أسباب التدرج الطبقي على أساس النوع الاجتماعي (:1988 .1, 51-54)

وعلى غرار هذا الضرب من ضروب التفكير يحتج رول (1997) على أن يكون مجال النظرية اليوم مجموعة متنافرة من المداخل المتعارضة (الاختيار الرشيد، تحليل الشبكات الاجتماعية...إلخ)، وكل مدخل منها ذو نطاق محدود مما جعل علم الاجتماع يتراجع عن قضاياه الدائمة، أي مسائلة الأساسية مثل الانحراف والنمو الاقتصادي والعنف المدني...إلخ.

وفي رأي رول أن المهمة الرئيسية لنظرية علم الاجتماع هي تطوير أدوات تحليلية للتصدي لتلك المسائل؛ وهي المهمة التي أخذها على عاتقه من خلال صياغة

قضايا عامة حول مصادر العنف المدني (1,5,19, 261-2711997 :، وانظر أيضاً: Skocpol 1986, Rule 1988).

وينادي كالهون أيضاً بمزيد من الدراسات التي تسعى إلي تقدم النظرية المعنية بأسباب البحث في النظرية المعاصرة وفهمها، تمييزاً لها عن الدراسات التي تهدف أساساً إلى توضيح ما قاله المنظرون بالفعل (2 :1997). ولا يفضل كالهون النظرية التي تطرح مجموعة من القضايا والمفاهيم العامة، بل النظرية التي تطرح "موجهات" أو "أطر تفسيرية" للممارسات الاجتماعية المتغيرة (Calhoun. 1995, 1996a. (1996b: 86, 92).

وتجسد كتابات بيير بورديو (19881993, 1990a, 1990b, 1993a, b؛ Bourdieu & Wacquant 1992) أكثر الحالات التفصيلية لهذا المشروع. ويرفض بورديو "النزعة التنظيرية الجوفاء" - أي الخطاب المبرمج العام الذي يرتكز هدفه الوحيد على النظريات التجريدية الأخرى ولا يريد أن يلطخ يده بالبحث الإمبيريقي. وينحصر مشروع بورديو في تطوير مجموعة من الأدوات والإجراءات المفاهيمية لتفسير الظواهر ونقل المعرفة من مجال بحثي إلى آخر (Bourdieu. 1988: 774, 777؛ Bourdieu. 1993b: 45؛ Bourdieu & Wacquant 1992: 5).

ومع ذلك، لا يتصور بورديو - عكس غيره من مشايعي هذا المشروع - هذه الأدوات على أنها مجموعة عامة انتقائية تناسب أغراضاً محددة. وبدلاً من ذلك ركز على مجموعة محددة من المفاهيم أكثرها ذيوعاً: "الطابع الاجتماعي الثقافي" Habitus، و"طاقم النوازع" Ensemble of Dispositions نحو الفعل والإدراك اللذين يحدثان من داخل الفاعلين الاجتماعيين، و"المجال" Field؛ أي ترتيب العلاقات بين الأوضاع الاجتماعية، أو الحيز البنائي الذي تترعرع فيه الصراعات الاجتماعية (Bourdieu & Wacquant 1992: 16-19).

وبإصراره على العلاقة ثنائية الاتجاه بين الطابع الاجتماعي الثقافي والمجال، يسعى بورديو إلى تجاوز التناقض الفكري العتيق بين النزعة الموضوعية والنزعة الذاتية وذلك بدمج تحليل خبرات الفاعلين الاجتماعيين من جهة وتحليل الأبنية الاجتماعية

التي تجعل هذه الخبرات ممكنة من جهة ثانية في نموذج واحد (1988: 782-84)، ثم ذيوع هذا النموذج في الدراسات الإمبيريقية لمجالات متعددة تتراوح من الآداب والعلوم إلى الاقتصاد والقانون. ولم يفترض بورديو أن هذا النموذج بمثابة "منظومة عامة أو "خطاب" عام عن العالم الاجتماعي، ولكنه آلة مؤقتة للبحث" تظهر جدواها من عدمه في العمل العلمي الذي تساعد في إنتاجه (Bourdieu & Wacquant 1992: 159-161؛ 291993 :b) (لمزيد من المناقشة ارجع إلى: ,Calhoun. et al. 1993) .(Swartz 1997)

وعلى النقيض مما سبق يؤمن والتر والاس بأن المنظر يمكنه في نهاية المطاف أن ينظم "نسقاً لغوياً عاماً أو "مصفوفة مفاهيمية واحدة" – تتألف من ثمانية متغيرات وصفية واثني عشر متغيراً تفسيرياً – لاستخدامها في علم الاجتماع، وهذه المصفوفة تشكل أساس الإجماع في هذا العلم (1988: 60). وبهذا البرنامج غير والاس اتجاهه إلى المشروع الثاني، مع أنه لم يطرح أية ادعاءات حول الموالفة النظرية، وهو يعد منظومته لتكون بمثابة مصدر لمجموعة مصطلحات للبحوث الإمبيريقية، أي أنها مخصصة لإيجاد أنواع متعددة من الوصف والتفسير (1988: 60, 1983: 9).

المشروع الثاني: الموالفة بين المداخل النظرية المتعددة

شجع تحليل النظريات الاجتماعية الموجودة – والتي لاقت انتقاداً من أنصار المشروع الأول – على المضي قدماً في المشروع الثاني المعاصر. وينهض هذا المشروع على الإيمان الراسخ بأنه قد أصبح من الممكن الآن تحقيق موالفة نظرية بين الاتجاهات النظرية المتباعدة. ويرى بعض المنظرين أن هذه الموالفة تمضي قدماً الآن، ويرى آخرون أن هذه الموالفة فرصة حيوية ينبغي انتهازها.

وقد تنبأ ريتزر (1990a, 1988a) منذ عقد مضى بقدوم عصر الموالفة النظرية، واليوم يمكن أن نعثر على محاولات في طريق الموالفة في اتجاهات متعددة: في برنامج شيف لاحتواء المواقف النظرية المتعارضة في العلوم الإنسانية في مصفوفة أكبر باستخدام التحليل اللغوي المجهر Micro للخطاب في سياق كليات أشمل (1997: 7-10؛ وانظر أيضاً 1990)؛ وفي "نظرية العلاقات الاجتماعية، والبناء الاجتماعي،

والتطور الاجتماعي"، وهي نظرية تاريخية – كبرى Macro طرحها رينسمان كموالفة عامة تهدف إلى أن تقدم لدراسة المجتمع ما قدمه داروين لدراسة الأنواع (b: 60, 1989 13 :1989a ;449، وانظر أيضاً 1983)، وفي البيان الحديث لـ"امبرباير"عن علم الاجتماع الاتصالي الذي يحاول ربط التحليلات المهجرية الكبرى وصياغة إطار مرجعي موحد يحقق التقارب السريع بين مختلف المفكرين الاجتماعيين (1997-311 : 312؛ Emirbayer & Goodwin 1994).

كما لاقى مشروع الموالفة النظرية ترحيباً من بعض الشخصيات البارزة في النظرية المعاصرة، ومنهم من يتعاطف مع التركيز على البحوث في المشروع الأول. إذ نجد جوناثان تيرنر يلح في اتخاذ الخطوات لكسر الحواجز التي تفصل بين المنظرين، والمضي قدماً في اتجاه الموالفة النظرية على المستويات الكبرى والوسطى والصغرى، خاصة المستوى الأخير الذي طرح عند نظرية توليفية عن التفاعل الاجتماعي (1987, 1988, 1991). وعلى الرغم من اعتراف تيرنر بأن الوصول إلى نظرية توحد بين جميع هذه المستويات أمر بعيد المنال، فإنه يعتقد بأن النظريات الموجودة عند كل مستوى تحتوي على عديد من الديناميات الفعالة للكون الاجتماعي، مما يجعل علم الاجتماع يقترب من النظرية العامة القابلة للاختبار الإمبيريقي من النوع الموجود في العلوم الطبيعية، أي المبادئ الصحيحة التي تنطبق على مجالات عديدة .(1989: 17, 1991: 591)

ومع ذلك فقد أبدى تيرنر مخاوفه من سحق هذا الهدف من خلال النزعة المضادة للوضعية عند منظرين آخرين، أو من خلال الانقسامات التنظيمية المتعددة داخل علم الاجتماع (1990 ,1992؛ S. Turner & J. Turner 1990). وبلغة أكثر تفاؤلاً يتصور كولنز نظرية شاملة لكل جوانب المجتمع، نظرية على شاكلة "نماذج تفسيرية عامة" للعمليات الاجتماعية الرئيسية، مع أن تلك النظرية لن تتشكل على الفور (1986a: 1351, 1989: 124, 1981b, 1992).

وبالنظر إلى التجزؤ الحالي في علم الاجتماع، فإن مهمة المنظرين الآن هي أن يوازنوا بين الاتجاهات النظرية الموجودة، وأن يقيموا جسراً بين المجالات الرئيسية للبحث من أجل المقارنة والموالفة والتراكم، مثلما فعل كولنز في تحديده للقوة والمكانة كبعدين محوريين في شتى أشكال التفاعل، وفي اقتراحه بأن تكون "سلاسل التفاعل"

Interaction Ritual Chain جـزءاً مـن الأسـاس المجهـر للبنـاء الأكـبر (1994: 295, 1986a: 1355, 1981a; Kemper & R. Collins 1990) (وانظر أيضاً البرنامج الذي اقترحه فارارو عن "نظرية شاملة موحدة" (Fararo 1989a, 1989b، Fararo & Skvoretz 1986 ; Skvoretz & Fararo 1996).

وظهرت أيضاً أشكال مهمة مختلفة لمشروع الموالفة بين من يرون أن النظرية مستقلة استقلالاً كبيراً عن البحث الإمبيريقى. وبمساواة النظرية بالافتراضات المسبقة العامة حول الفعل الإنساني والنظام الاجتماعي حاول الكسندر البرهنة على التقارب وشيك الحدوث عند هذا المستوى بين جميع النظريات الرئيسية الكلاسيكية والمعاصرة، معلناً أن الموالفة النظرية - وليست المجادلة النظرية - هي المهمة التي تنتظرنا اليوم (1988d: 77).

وحول مضمون هذه الحركة الجديدة تنبأ الكسندر وشجع على ما يلي: "موالفة متعددة الأبعاد بين وجهتي النظر المعيارية والنفعية للفعل، ووجهتي النظر المادية والمثالية للنظام (1983-1982)؛ والوظيفية الجديدة المستوحاة من بارسونز، والتي تعيد ترابط التنظير حول الفعل والنظام، الصراع والاستقرار، البناء والثقافة (Alexander & Colomy 1990: 57 ; Alexander 1985)، والموالفة بعد البارسونية بين التحليل على مستوى الوحدات الصغرى والكبرى، بدمج الفعل والبناء، والذاتي والموضوعي (Alexander & Giesen 1987: 4; Alexander 1987: 376-377, 1988b, d)، وشكل جديد من النظرية الاجتماعية التوليفية التي تتجاوز الوظيفية الجديدة وتحمل معها موالفة بين التحليل على مستوى الوحدات الصغرى والكبرى في اتجاه النظريات الثقافية التي تتسع لنموذج الثقافة كلغة (Alexander 1998: 288, 1988c, 1995). وعلى نفس المنوال كانت دعوة مانش ({1982} 1987, ({1982} 1988) إلى موالفة تنهض على نظرية الفعل عند بارسونز، ثم أصبحت برنامجاً لموالفة جديدة تربط "نظرية بارسونز بالمداخل النظرية المتنافسة" التي تدرس الاقتصاد والسياسة ورموز الفعل (1987: 149, 1994).

واتبع جيدنز (1996, 1995, 1987, 1984) مساراً مشابهاً، حيث تنبأ بموالفة ثورية جديدة - تشق طريقها خارج نطاق علم الاجتماع لتلائم المجتمع العالمي في

القرن الحادي والعشرين – تحل محل نظريات الماضي المتنافسة. وفي رأيه أن التقدم النظري هو ركيزة هذا التغير. وليس المقصود بالتقدم النظري تراكم التعميمات كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وإنما المقصود به التجديد في المفاهيم.

وعند هذا الحد يعيب جيدنز على البنائية والوظيفية أنهما أغفلتا أن الفاعلين في منتهى المهارة في الإنجاز العملي للأنشطة الاجتماعية، كما انتقد أيضاً الظاهراتية والمنهجية الشعبية لتجاهلهما 'الإلزام البنائي' الذي يؤثر في هذه الأنشطة (1987: 43, 1984: xxvii, 26).

ويطرح جيدنز 'نظرية التشكيل البنائي' كبديل يقر بازدواجية البناء – أي حقيقة أن الصفات البنائية للأنساق الاجتماعية [أي قواعدها ومواردها] هي وسيط ونتاج الممارسات التي تنظمها باستمرار من جهة، وينظر في مشكلة الظروف التاريخية الخاصة، والعلاقة بين النشاط المعرفي وإعادة الإنتاج الاجتماعي، تلك العملية التي تحدث بطريقة غير متعمدة من جهة أخرى (1996: 72, 1984: 25؛ وانظر أيضاً Cohen 1989).

وبدرجة أكثر طموحاً ينبه لومان (1985, 1987, 1995) إلى ضرورة تجاوز أزمة النظرية في علم الاجتماع لصياغة ما يراه 'نظرية موحدة عن الأنساق الاجتماعية'. وإيماناً منه بأن هذه الأنساق لا تتألف من أفعال وإنما تتألف من تبادل الأفكار، وبتحليل كيفية ظهور هذه الأنساق أو تكيفها مع البيئة من خلال هذا التبادل، يرى لومان في هذا المدخل أساساً مطلوباً لنظرية شاملة عن ما هو اجتماعي، نظرية لكل شيء اجتماعي (1995: xxxvii & lvii).

ولا يمكن أن ندع التناقض في هذه المشروعات المتعددة للموالفة النظرية دون أن نبدي ملاحظاتنا عليه. فعلى الرغم من اتحاد هذه المشروعات في برنامج الموالفة، إلا أنها تختلف حول جوهر هذا البرنامج، حيث تقتطع جزءاً منه وتركز عليه. ولابد من التأكيد على أن هناك تداخلاً في المصطلحات (الفعل/ البناء، الوحدات الصغرى/ الوحدات الكبرى)، وتشترك مشروعات عديدة (وليس جميعها) في اهتمامها بتجاوز هذه التقسيمات، وشاعت الدعوة إلى التوفيق بين النظام / التغير أو الإجماع / الصراع منذ جيل مضى. ويسلم المناصرون للموالفة النظرية بأن النظريات الحالية تستخدم

مصطلحات مثل الوحدات الصغرى والكبرى بشكل مختلف تمام الاختلاف، ولا تضع أسساً ملائمة للتعامل مع التكامل بين الوحدات الصغرى والكبرى (Ritzer. 1988b: 705-706). ويخلص تيرنر وتيرنر (170 :1990) من مسح هذه المشروعات المتعددة للموالفة النظرية إلى أن: "النظريات التوفيقية المعاصرة أخفقت في تحقيق الوحدة النظرية"، واتخذ هولمود وستيوارت (1994) من هذا الإخفاق فرصة لإثارة مشكلات تفسيرية جديدة.

المشروع الثالث: صقل البرامج البحثية في مجال النظرية

يرى بعض الباحثين أمثال برايان تيرنر (1989, 1996a) أن تنافر النظريات التوليفية يجعل التجزؤ والانقسام - بدلاً من التراكم الناجح - هو الاتجاه السائد في نظرية علم الاجتماع، على الرغم من وجود استثناءات من هذا النمط. وهذه موجودة في جيوب علم الاجتماع، والتي كانت يطلق عليها "مدارس"، أي في المجالات الملتزمة بتوجه نظري واحد يرتبط بالبحث الإمبيريقى ارتباطاً وثيقاً (B. Turner, 1996a; 9-10). ويشكل التطور المستمر لهذه "البرامج البحثية النظرية" (إذا استعرنا المصطلح من فاجنر وبيرجر (D. Wagner & Berger 1985) المشروع الرئيسي الثالث في مجال النظرية المعاصرة.

وتعد نظرية الاختيار الرشيد أبرز هذه المداخل. ويدخل تحت هذا العنوان نظريات مختلفة بعضها يوحي بالأهداف التوليفية للمشروع الثاني (انظر: Abell 1996a, Coleman 1989, 1993, Lindemberg 1986). ويتحرر هذا المدخل - إلى حد نموذجي - من موضوعات عديدة ليتركها لنظريات أخرى، حتى يركز على بناء نماذج صورية (شكلية) للعمليات التي من خلالها يتحد الفاعلون المترابطون لإنتاج المخرجات الاجتماعية.

ثم يسعى هذا المدخل إلى التوسع في الميدان الإمبيريقي لهذه النماذج (Coleman & Fararo 1992a: xi- xii; Coleman 1990, Hechter 1983; Abell 1996b). وفي هذا السياق يعمل أصحاب نظرية الاختيار الرشيد حالياً على دمج البناء الاجتماعي في نماذج الاختيار الفردي (Macy & Flache 1995)، واستخدام هذه النماذج في

مجالات كان يبدو من المستحيل تطبيقها عليها مثل دراسات الأسرة والدين والنوع الاجتماعي، والبحوث حول التضامن الاجتماعي (Hechter, 1983, 1987; Hechter & Kanazaua, 1997). **وحول النقد الموجه لهذه النظرية** انظر: (Barnes 1995, (Coleman & Fararo 1992, England & Kilbourne 1990, Smelser 1998).

وهناك مشروع نظري مماثل يتم صقله حالياً في سياق الماركسية التحليلية. وهنا نرى النماذج الصورية (الشكلية) للاختيار الرشيد يتم صقلها كجزء من برنامج لإخراج الماركسية من القرن التاسع عشر لتوضيح مفاهيمها المحورية، ولاختبار أطروحاتها البنائية - الكبرى Macro على أسس صغرى Micro تحدد ميكانيزماتها العلية، ولتطبيق هذا المنظور على البحوث المتعلقة بالبناء الطبقي، والاستغلال...إلخ. (Wright 1989: 47-49, Elster 1985, Mayer 1994, Roemer 1986، **وحول النقد الموجه لهذا المشروع** انظر: Baurwoy 1989).

ومن الاهتمامات المعاصرة لمشروع الصقل النظري نظرية المكانات المتوقعة Expectation Status Theory التي تواصل جهودها لصوغ مفاهيم وقضايا عامة تصف وتفسر بناء المكانة للجماعات الصغيرة، والامتداد بهذه الأفكار إلى جوانب أخرى لعمليات التفاعل الجماعي، واختبار هذه الصياغات إمبيريقياً (Berger et al. 1989, Berger & Zelditch 1993, Fisek et al. 1995, D. Wagner & Berger 1985). وقد تفرع عن هذا البرنامج برامج فرعية عديدة إلى جانب المحاولات النشطة للتكامل بينها، وكل خطوة جديدة تستلزم صياغة للنظرية أكثر وضوحاً، وإجراء البحوث لاختبار مضمونها المصقول (D. Wagner & Berger 1985). وبهذه الطريقة يعكس برنامج المكانات المتوقعة التطورات في المداخل الصورية (الشكلية) الأخرى لتحليل التفاعل مثل نظرية التبادل، وتحليل الشبكات الاجتماعية، والمشروعات التي تجمع بينهما (انظر: Burt 1992, Cook 1987, Cook & Whitmeyer hitmeyer 1992; White 1994؛ **وقارن مع** Blau 1994).

وثمة مشروعات نظرية أخرى ذات صلة بالمداخل النظرية الصورية (الشكلية). ومنها التفاعلية الرمزية التي نهضت من سباتها خلال الستينيات والسبعينيات، حيث تمر الآن بحالة من "الإحياء" و"التثوير" بالإبقاء على جانب من اهتمامها التقليدي بالأسر

العيانية للتفاعل: المعنى، والهوية، والذات؛ مع التحرك في اتجاهات جديدة بالتحول نحو القوة والتاريخ والجوانب المميزة للبناء الاجتماعي كموضوعات للبحث والتنظير في التفاعلية من جهة (Plummer 1996: 236-238)، وإقامة جسور للتواصل مع النظريات الأخرى المعاصرة خاصة الدراسات الثقافية ونظرية ما بعد الحداثة من جهة ثانية (Denzin 1992, Fine 1993, Goffman 1983, Joas 1987, Becker & McCall 1990, Stryker 1987). وفي المنهجية الشعبية بدأ يلوح في الأفق بشكل واضح برنامج متنوع ومتواصل لتطوير البحث في النظرية (Maynard & Clayman 1991)

المشروع الرابع: الحوار بين المداخل النظرية المتعددة

إذا كان تعدد المواقف الموجودة داخل مجال النظرية قد دفع بعدد من المنظرين إلى شجب التجزؤ، ووجدوا ضالتهم - كبديل عن ذلك التشتت - إما في البحث الإمبيريقي أو في تصور موالفة تشمل جميع النظريات، أو في التعلق بمدخل نظري بعينه، أو الاندفاع إلى العمل في مشروع راجح يقوم على الترحيب بالمداخل النظرية المتعددة باعتبارها فرصة كامنة لحوار نظري مثمر.

ويرتبط هذا البرنامج بالمشروع التعدد الذي اقترن منذ جيل مضى بمنظرين أمثال ميرتون، الذي يؤمن بأن "تعدد النماذج لا يشكل أزمة عميقة يتلوها ركود، بل إن الأزمة تكمن في قبول علماء الاجتماع لنموذج نظري واحد على أنه الدواء لكل داء". (Merton, 1975 **قارن مع**: Eisenstadt & Curelaru 1976, Rorty 1979). غير أن الحوار الحالي لا يسعى فحسب إلى التشديد على وظائف التنوع النظري، بل يسعى أيضاً إلى الاعتراف بالجمع والتفاعل بين الاتجاهات النظرية المختلفة وتعزيزه، وهو هدف قد يُفهم بطرق مختلفة.

ويُنظر إلى الحوار النظري في بعض المشروعات المعاصرة- على سبيل المثال- على أنه وسيلة لتحقيق أنواع أخرى من الأهداف النظرية منها بناء الأدوات (Rule 1997) والموالفة النظرية الكلية (أو الجزئية) (R. Collins 1994, Münch 1994) وإعادة بناء النظرية (Calhoun 1995، وانظر أيضاً Bauman 1992).

وإلى جانب هذه الاستخدامات النفعية للحوار، فقد أصبح هذا الحوار مشروعاً في ذاته ولذاته على يد كل من موزيليس (1995) وويلي (1990) وليفين (1995,

1986). وإيماناً منه بأن تبادل الأفكار - أي الفهم الرصين لوجهات النظر الأخرى - هو الدواء الذي يشفي من التجزؤ، فقد عهد ليفين إلى المنظرين مهمة تشجيع روح الحوار، وذلك بتقدير قيمة الصور المتعددة لمعرفتنا الاجتماعية، ومن ثم بناء لغة مشتركة يمكن للعلماء الاجتماعيين استخدامها في حوارات بناءة حول الاختلاف في وجهات النظر، مع الانفتاح على مدى أوسع من البدائل (1995: 2, 297, 305, 324, 329). وقد شكل هذا المشروع أساس المحاولات التي قام بها ليفين (1985, 1991) لدراسة التفاعل الجدلي بين أفكار زيمل وبارسونز، ويمكن أن نرى هذا التفاعل في أعمال الدارسين الذين انشغلوا بالحوار بين ماركس وفيبر (Antonio & Glassman 1985, Wiley 1987).

المشروع الخامس: توسيع / إعادة بناء المداخل النظرية الحالية

كانت البدائل المتاحة أمام عدد من المنظرين المعاصرين محدودة في بعض الجوانب، ولذلك تمثل مشروعهم في تحديد الثغرات النظرية والمنهجية والاجتماعية والأخلاقية أو السياسية في الاتجاهات النظرية الموجودة، والعمل على ملء هذه الثغرات، ومن ثم استنباط ما ينطوي على توسيع النظرية في علم الاجتماع من دلالات بنائها، تلك الدلالات التي تختلف في مداها وعمقها من منظر إلى آخر.

وقد كانت الاقتراحات المتعلقة بالتوسيع النظري متعددة ومتنوعة ومتباعدة المسافات ما بين برنامج برايان تيرنر ليشمل الجسد البشري وتجاوز إهمال نظرية علم الاجتماع لأوضح حقائق الوجود الإنساني، وهي أن البشر لهم أجساد (1984: 41)، إلى الخطوات التي قام بها الكسندر (1988a) وآرشر (1988)، وكونور (1996) وهول J. Hall (1990b)، وسومرز (1995)، وسويدلر (1986)، لتنبيه النظرية المعاصرة إلى الأبعاد البنائية والرمزية والمؤسسية للثقافة، وإلى الأعمال الحديثة في الأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية.

وفي موضع آخر دعا تيرنر S. Turner (1994) وكاميك (1986, 1989) إلى إعادة الاهتمام بالفعل الاعتيادي Habitual Action. حيث نجد تيرنر يهاجم مفهوم الممارسات الاجتماعية، ونرى كاميك يدافع عن علم اجتماع أشكال الفعل أو علم

اجتماع الممارسات. ودعا منظرون آخرون إلى الانهماك النظري بمراجعة مفاهيم الذات (Seidler 1994, Wiley 1994, Wolfe 1991) والعاطفة وعدم الرشد (Campbell 1996, Scheff 1997, Sica 1988) (انظر أيضاً Urry (1996) حول غياب موضوع الزمان والمكان في نظرية علم الاجتماع قبل بدايات الثمانينيات).

ويعد مفهوم الفعل الاتصالي Communicative Action عند هابرماس من الجهود الرائدة في سياق المشروع الخامس. وانطلاقاً من محاولة الفاعلين التكيف مع الظروف، نجد أن الأفعال التي يقومون بها لا يتم التنسيق بينها من خلال حسابات النجاح – كما هو مفترض في النظريات التي تعرف الفعل بمصطلحات نفعية أو موجهة نحو هدف وما إلى ذلك – ولكن من خلال الوصول إلى الفهم الذي يعد بمثابة عملية تعاونية للتفسير. وبناءً على ذلك كان مفهوم الفعل الاتصالي مفهوماً مضاداً شاملاً؛ أي وسيلة لإعادة صياغة مفهوم الرشد (مثل الرشد الاتصالي)؛ ولتنظيم العالم الاجتماعي (مثل العلاقة بين عالم الحياة القائم على الاتصال من ناحية والعمليات الذرائعية للنسق من ناحية ثانية)، وأيضاً تطور المجتمع ووضعه الحالي (Habermas 1984, Joas 1991:99 101, 2 85-286, {1981}، وانظر أيضاً {1981} Habermas 1989، 1990 {1983}، 1987 {1985}، 1992 {1988}، 1996 {1992}، Calhaun 1992a، Honneth & Joas 1991a).

وحديثاً قدم جوس – الذي انتقد نظريات هابرماس – بديلاً طموحاً عن المداخل النظرية السائدة للفعل، ويجمع هذا البديل في بؤرته "إبداع الفعل"، أي البعد الإبداعي الكامن في جميع الأنشطة الإنسانية (Honneth & Joas 1991b: 4, Joas 1993, 1996). ونظراً لأن الاتجاه بين المنظرين المعاصرين إلى اختزال الفعل الاجتماعي إلى ثنائية الفعل الرشيد في مقابل الفعل المعياري ينطوي على مثالب، فقد اعتمد جوس على الرواد الأوائل للفلسفة البراجماتية الأمريكية لإيضاح أن الفعل بجملته يأخذ شكلاً متبدلاً بين "الفعل الاعتيادي الطائش" وابتداع نمط جديد من الفعل الذي يترسخ تدريجياً ومن ثم يصبح هو نفسه وتيرة طائشة (1996: 129). وقد استخدم جوس هذا التوجه لإعادة بناء نظريات في الثقافة المعاصرة، والفعل الجمعي، والتفسير الاجتماعي.

واتخذت الاقتراحات المتعلقة بملء الثغرات من النوع المنهجي أشكالاً متعددة. وبدأت البرامج المطروحة في انتقاد الفلسفة الوضعية للمعرفة التي لا تزال تهيمن على مجال النظرية، وتضمنت تلك البرامج محاولات لربط نظرية علم الاجتماع بالتطورات الحديثة في الفلسفات الواقعية والتأويلية (الهرمنطيقية) للعلم (Quthwate 1987, 1996, Sayer 1992, Shapiro & Sica & Sica 1984.)، جنباً إلى جنب مع بعض الدروس المعرفية (الابستمولوجية) المتنوعة للنظرية النقدية، والنظرية النسوية، ونظرية ما بعد البنائية، ونظرية ما بعد الحداثة، وعلم اجتماع العلم (Agger 1991, DeVault 1996, Fuller 1988, J. Hall 1990a).

وثمة اتهام موجه إلى الأعمال في مجال النظرية على يد الجيل السابق من المنظرين مؤداه أنها أهملت التاريخ، وطبقت مصطلحات نظرية عمومية على جميع جوانب الحياة الاجتماعية بغض النظر عن الزمان والمكان (Skocpol, 1984: 2-3). وقد شجع هذا الانتقاد على تقديم إسهامات نظرية عديدة في العقدين الماضيين تأخذ في اعتبارها مواصفات الزمان والمكان (**حول هذه الإسهامات انظر:** Mandalios 1996). ومن هذه الإسهامات نذكر نظرية مان(1986, 1993) عن القوة الاجتماعية، ومحاولات سيويل (1992, 1996) لإعادة صياغة مفهوم البناء الاجتماعي عند جيدنز، ولجعل "الأحداث" Events مقولة نظرية مهمة (**انظر أيضاً:** Abbott, 1995).

وربما كان "واقع التمايزات" Reality of Differencs (Lemert 1995) هو أوضح بؤر الاهتمامات الحالية، ذلك الواقع الذي تم إغفاله، وسلطت الضوء عليه الحركات الاجتماعية المتعددة المعاصرة. ويعرف كالهون (Calhoun 1995: xix-xxii) واقع التمايزات بأنه "المشروع الأساسي والملح لتطوير طرق جادة لدراسة التمايزات الفئوية الرئيسية" مثل النوع الاجتماعي، والأعراق، والإثنية، والجنسية Sexuality، واللغة، والطبقة، والإقليم، والأمة.

ومن بين هذه التمايزات نال موضوع النوع الاجتماعي الاهتمام الأكبر مع الهجوم الضاري الذي شنته عالمات النسوية على نظرية علم الاجتماع لافتراضاتها الحصرية على جوانب الواقع الاجتماعي التي تستحق التحليل، وتهميشها الإسهامات

النسوية، واعتمادها الذكوري على"ثنائيات منطقية"، ونزوعها إلى قمع أفعال الأفراد وعزوها إلى الظواهر الاجتماعية (Sprague 1997: 93, Smith 1989: 49، وانظر أيضاً: Wallace 1989, Stacey & Thorne 1985, 1996, Lengerman & Niebrugge – Brantley 1990, Always 1995).

وبناءً على هذه الأسس اقترحت منظرات النسوية درجات متفاوتة من إعادة بناء النظرية اشتملت في بعض الأحيان على تضمين النوع الاجتماعي في المداخل النظرية الراسخة (Wally 1988, Chafetz1988)، واشتملت في أحيان أخرى على بدائل راديكالية – في أهدافها وإجراءاتها – عن جميع المداخل الموجودة (Smith 1990, 1993, Caraway 1985، **ولاستعراض هذه المحاولات انظر**: Chalets 1997، Clough 1994، Lovell 1996).

وظهرت اتجاهات نظرية مترابطة تمثلت في المطالبة بنظريات عن الاضطهاد والنضال والأمومة والمجتمع المحلى، وبنيت هذه النظريات من وجهة نظر النساء السود، وهي وجهات نظر فريدة لم تكن متاحة للجماعات الأخرى (P. Collins 1990: 33). كما تمثلت تلك الاتجاهات النظرية في نقد نظرية علم الاجتماع لتجاهلها اهتمامات وإسهامات الشعوب الملونة في كل من العالم الغربي وعالم ما بعد الاستعمار (Connell 1997، S. Hall 1996، Gilroy 1993)، وتمثلت كذلك في الادعاء بأن هذه النظرية تحاشت أيضاً مسائل الهوية الجنسية من خلال عدم الاكتراث بالشواذ والسحاقيات والجنسيين المثليين والمتوحدين مع الجنس المضاد Transsexuals، ومن خلال عدم الرغبة في إعادة النظر في المصطلحات الأساسية للنظرية من منظور الاختلاف الجنسي Sexual Difference (Butler 1993، Clough 1994، Seidman 1996).

ووسط هذه التطورات وجهت اتهامات عديدة إلى نظرية علم الاجتماع لاستبعادها للقضايا الأخلاقية، واقتلاعها من جذورها لكي تتحول إلى مشروع منفصل من المشكلات التجريدية التي تفتقد الدلالات المباشرة للمشروعات اليومية للعمل والاعتقاد الأخلاقي والسياسي (Levine 1995, B. Turner 1989, 1996a، **وانظر أيضاً**: Wardell & S. Turner 1986: 11).

ويشكل الانشغال بإنهاء هذا الاستبعاد فكرة مهيمنة في كثير من الأعمال التي عرضنا لها في هذا القسم، وبعض هذه الأعمال يناصر مناصرة واضحة تجديد "النظرية النقدية" كما في حالة هابرماس من وجهة نظر الرشد الاتصالي، وكالهون من منظور "التمايز" أو "الاختلاف" Difference. كما يتضح الاهتمام الملموس بالنظرية كمشروع أخلاقي وسياسي في مصادر أخرى عديدة منها برنامج سيلزنيك (1992) لبناء "النزعة الجماعية الاشتراكية الليبرالية" على أسس النظرية الاجتماعية البراجماتية (النفعية) (**قارن مع**: Bellah et al. 1985, Etzioni 1996, Horowitz 1993, (Wallerstein 1997, Wolfe 1989.

المشروع السادس: الانشغال بالأفكار النظرية الماضية

يختلف أنصار المشروعات السابقة اختلافاً واضحاً في اتجاههم نحو الضرب السادس من ضروب النشاط النظري؛ ونقصد به تحليل الأفكار النظرية المهمة العديدة الموجودة في كتابات المفكرين الاجتماعيين في الماضي؛ وهو مشروع يجمع بين المنظرين الذين يعملون على تطوير بعض هذه المشروعات المعاصرة من ناحية والعلماء الذين ابتعدوا نسبياً عن هذه المحاولات من ناحية ثانية.

ويتسع مجال العمل الذي يندرج تحت هذا المشروع اتساعاً شديداً. ولقد شهدت السنوات الحديثة انهماراً في البحوث حول أبرز المنظرين الكلاسيكيين: كونت، وسبنسر، وماركس، ودوركايم، وفيبر، وزيمل، وميد (**لمزيد من التفاصيل انظر**: Camic 1997a)، ناهيك عن إحياء نظرياتهم مثلما هو الحال في الفيبرية الجديدة (R. Collins 1986b، Eisenstadt 1987, 1992, 1996، Kalberg 1994، Lenhman & Roth 1993، Scaff 1989، Schluchter 1989، Sica 1988، Whimster & Lash 1987). كما تزايد الاهتمام بأفكار شخصيات معاصرة مثل بارسونز، ومانهايم، وميرتون، وجارفينكل (Camic 1991, 1992، Crothers 1987، Heritage 1984، Hilbert 1922، Kettler et al. 1984، Sztompka 1986)، وبأعمال المفكرات الأوائل (McDonald 1994)، والمفكرين من أصول أفريقية (Lemert 1993, Seidman 1994a)، وطائفة منسية من المنظرين (Sociological Theory 1994-1995) أشهرهم نوربرت إلياس (Fletcher 1997, Mennell 1989).

ولا يمكن استعراض هذه الدراسات هنا كل على حدة، وهي بصفة عامة تعد في حد ذاتها مشروعات تتكامل مع مجال النظرية على أسس مختلفة، وليست إسهامات إلى تاريخ علم الاجتماع. وتنطلق هذه الدراسات من ادعائين **أولهما** نفعي مؤداه أن الماضي يحتوي على مفاهيم وتعميمات تستحق الاستعادة والاستخدام من أجل التصدي للمسائل البحثية المعاصرة (R. Collins 1986b: 3)، **وثانيهما** ادعاء غير نفعي هو أن الحوار مع العقول العظيمة من خلال كتابات نسيج علمي بسيط يعد خبرة حيوية (Poggi 1996: 40-42، **قارن مع**: Alexander 1989). وبين هذا وذاك يدعو بعض العلماء إلى التطبيق الدقيق للمناهج التأويلية على الأعمال النظرية السابقة بدلاً من تفكيك النظريات الكلاسيكية بحثاً عن أجزاء قابلة للاختبار، وتسعى هذه المناهج إلى فهم شمولي لمشروع كل منظر (Sica 1988: 138). وبهذه الطريقة يوسع هؤلاء العلماء من مجال البدائل النظرية لتجاوز حدود الإمكانيات الحالية، وكذلك الكشف عن العمليات التاريخية العارضة التي تأسست عليها بعض المداخل النظرية على حساب المداخل الأخرى (Camic 1997b، **قارن مع**: Calhoun 1995، S. Turner 1996a).

المشروع السابع: تشخيص الأوضاع الاجتماعية المعاصرة

يشكل الواقع الاجتماعي الراهن – وليست الأفكار النظرية الماضية – محور اهتمام المشروع السابع. وينيط هذا المشروع بالنظرية مهمة أن تقدم لأواخر القرن العشرين ما قدمه المنظرون الكلاسيكيون لعصرهم، وهذا ما يتطلب الآن تمحيصاً دقيقاً، أي تحليل ماهية الحداثة ودينامياتها، والقوى الاجتماعية التي تشكل الحياة الإنسانية في الفترة الحالية.

ويسير هذا المشروع في بعض الأحيان في اقتران وثيق مع المشروعات الأخرى التي حددناها آنفاً. فعلى سبيل المثال نرى هابرماس (1989 {1981}) – استناداً إلى مفهوم الفعل الاتصالي عنده – يدرس العالم الحديث دراسة وصفية ومعيارية في ضوء التغلغل أو "الاستعمار" المتزايد للعمليات الاتصالية لعالم الحياة، ذلك التغلغل الذي نجده في مجالات منها الأسرة والمناقشات العامة من خلال العمليات الهادفة للأنساق الاقتصادية والسياسية والقانونية. واعتمد لومان بدوره على نظرية النظم Systems

Theory في ادعائه بان النظم الوظيفية في المجتمع الحديث لديها إمكانية التسيير الذاتي Self-Steering، ومع ذلك توجد حدود متوارثة على المدى الذي يمكن به أن يقوم النظام السياسي بتنظيم المجالات الاجتماعية الأخرى تنظيماً فعالاً (45 :1997).

وفي رأي لومان أن العالم المعاصر ينفرد بمطالبته الشديدة لهذا التنظيم؛ ومن هنا فإن تحليل حدود التسيير المجتمعي يشكل جزءاً من الوصف الذاتي للمجتمع الحديث (54 :1997). ومن جانبه جنَّد جيدنز نظرية التشكيل البنائي ليصف العصر الحالي للحداثة المتأخرة بالترابط المتزايد بين التنظيم الانعكاسي للهوية الذاتية (عندما يواجه الأفراد أشكالاً متمايزة من المخاطرة وسط تحول الصداقة الحميمة وعلاقات الثقة) من جهة، والعولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية من جهة ثانية (Giddens 1991: 1-6، **وانظر أيضاً**: 1994b, 19871996 ,).

ولم ينفرد جيدنز وحده بهذا التشديد على العولمة، إذ يرى ألبروف أن علماء الاجتماع المعاصرين يندفعون بحماس عاجل إلى إعادة كتابة الموضوعات القديمة في ضوء عمليات العولمة (732 :1993). وهذا ما يجسده بصفة خاصة علم الاجتماع البريطاني (**انظر على سبيل المثال**: Robertson 1992, Featherstone 1990). إلا أن أعمال ألبروف الحديثة (1997) عن العولمة، ومحاولة سكلير (1995) تجاوز وجهات النظر المتمركزة حول الدولة بشأن النظام الكوني إلى نظرية في "الممارسات عبر الحدود القومية" Transnational Practices، وتحليل ماير وزملائه (1997) لانتشار نموذج الدولة القومية في سياق "المجتمع العالمي" - كلها جميعاً ضروب من التفكير الدال على تنامي الاهتمام بديناميات وتداعيات الأنماط الجديدة للترابط بين مجتمعات العالم ومؤسساته وشعوبه.

وقد اتخذت محاولات تنظير الأوضاع المعاصرة اتجاهات عديدة، إذ يرى تورين أن الحياة الاجتماعية تتشكل من خلال النضال والتفاوض حول تحقيق اتجاهات ثقافية، ذلك النضال الذي يتمركز في مجتمع ما بعد الصناعة اليوم حول إنتاج وتوزيع التصورات والمعلومات واللغات توزيعاً جماهيرياً، وهذا بدوره يحول النشاط التحليلي باتجاه الحركات الاجتماعية المعاصرة (385:, 19881995)، (وانظر أيضاً: Offe 1985, Eder 1993).

ويذهب بيك إلى أن العالم الحديث شهد انبعاث "الذاتية السياسية" نتيجة لظهور "مجتمع المخاطرة" الذي تكتنفه المخاطر البيئية، وهنا نجد المخاطر المعترف بها اجتماعياً تتضمن انفجاراً سياسياً خاصاً يلهب النشاط خارج دائرة علم السياسة التقليدي (: 18, 1992: 241994).

واهتم المنظرون في أعمال أخرى بمجال الحياة العامة (Calhoun, 1992a)، والهويات السياسية (Calhoun, 1994)، وانهيار المعسكر الشيوعي (Offe, 1997)، وانحسار أيديولوجية النزعة الإصلاحية الليبرالية (Wallerstein, 1995)، والشكوك حول وضوح العالم الاجتماعي وتشكله (P.Wagner, 1994)، والمناظرات حول المواطنة (B.Tumer, 1993, Laclau, 1990)، وطبيعة الرأسمالية المعاصرة (Lash & Urry, 1987)، والثقافة (Bauman, 1992) (وانظر أيضاً: 1996{1976} Bell) – كل ذلك من أجل التواصل الفكري مع الخصائص المميزة للحقبة التاريخية الراهنة.

المشروع الثامن: فناء نظرية علم الاجتماع

مع اهتمام المنظرين بملامح العصر الحالي ظهر مشروع مختلف تمام الاختلاف – يمكن وصفه بأنه مشروع مضاد – يتمثل في الاقتراحات المتعلقة بإعلان وفاة مشروع نظرية علم الاجتماع. وتطالب هذه الاقتراحات عموماً بتطوير متعدد المداخل لأنساق تفسيرية نقدية علمية غير اجتماعية، وتستند هذه الاقتراحات على قبول هجوم ما بعد الحداثة على النظرية العلمية – الاجتماعية وعلى حقيقة ما هو اجتماعي.

وقد أعلن ليمرت تحديه للنظرية، حيث استخدم الانتقادات المعرفية لنظرية ما بعد الحداثة ليزعم أنه أياً ما تكون النظرية الاجتماعية اليوم، فإن لديها خيارات ضئيلة لقبول أو تجنب أو رفض الشكوك الجوهرية والمتواصلة حول المفردات النهائية المتاحة للاستخدام في الحديث عن العالم الاجتماعي (201992 :). وبناءً على ذلك يؤمن ليمرت (1994a,b, 1993, 19921995 ,) بأنه يتعين على المنظرين في علم الاجتماع أن يتخلوا عن طموحاتهم بأن يكونوا متعهدين للحقائق العلمية التجريدية، وبدلاً من ذلك عليهم أن يكونوا "ساخرين"، أي أن يكونوا مفكرين يعترفون بأنه لا يوجد لغة نظرية للفصل الموضوعي بين الادعاءات الصادقة المتنازعة.

واعتماداً على مفكرين أمثال فوكوه (1972) وليوتار (1984) بدأ سيدمان بشن هجوم مماثل على نظرية علم الاجتماع لطموحاتها العمومية والشمولية، مع ملاحظة أنه لما انتزع منظرو ما بعد الحداثة قناع الامتياز المعرفي من نظرية علم الاجتماع، بدت النظرية العلمية – الاجتماعية كقوة اجتماعية وقعت في شراك نضالات ثقافية وسياسية معينة (c: 1241994).

وهذا النوع من نظرية علم الاجتماع ينبغي إذن إحلاله بمجموعة متنوعة من "النظريات الاجتماعية" في شكل "قصص" Narratives اجتماعية عامة تربط بين قصص الأصل والنمو، وقصص الأزمة والنكوص أو التقدم، ولكنها لا تدعي أنها تكشف اللغة الحقيقية التي تعكس الكون الاجتماعي (c: 1201994). يضاف إلى ذلك أنه نظراً لعدم وجود سيطرة لعلماء الاجتماع على هذه القصص، فإن المنظرين بحاجة إلى تحريك علم الاجتماع بعيداً عن دوره التاريخي كعلم، والانفتاح على رؤى حول ما هو اجتماعي من النظرية النسوية، ودراسات ما بعد الاستعمار، ونظرية الورطة Queer theory وما إلى ذلك (Lemert, 1994a: 268)؛ (وانظر أيضاً: B.Turner, 1990, Seidman, 1994c).

وكان مفهوم "الاجتماعي" إشكالية عويصة بالنسبة لبعض العلماء المعاصرين، ومنهم جيم (1991) الذي أشار إلى أن كتابات بارثيس وديريدا واريجاراي أوضحت أن ما هو اجتماعي مكتوب، ولا يوجد شيء له منطق خارج الأنظمة الثقافية (41991 :). ولهذا السبب فإن جميع أشكال نظرية علم الاجتماع التي تفترض أن المصطلحات النظرية تصوير مثالي للواقع لابد أن تفسح الطريق لعلم الاجتماع التفكيكي Deconstructive sociology الذي يتخيل ويحلل ما هو اجتماعي باعتبارها نصاً ينبه إلى مصالح القوة التي تكمن وراء التفكير التصوري (انظر أيضاً: Clough 1993, Brown 1990).

وعلى النقيض من ذلك يرى بودريار (1983) أن الفترة التاريخية الحالية ذاتها علامة على نهاية فترة ما هو اجتماعي. ونتيجة للانتشار المعاصر لتكنولوجيا المحاكاة Simulation، فقد أصبح نشاط التصوير (التمثيل) مستحيلاً، وانهار ما هو اجتماعي باعتباره تصويراً للواقع. يقول بودريار: "أن ما هو اجتماعي موجود فقط في حيز

المنظور، ويموت في حيز المحاكاة" (83 :1983). وفي ظل هذه الظروف تفقد نظرية علم الاجتماع بالضرورة كل حيويتها باعتبارها خطاباً عن ما هو اجتماعي (انظر: Kellner 1994, Gane 1991, Denzin 1986, Bogard 1990)، **ولمزيد من المناقشات النقدية** انظر: (Seidman 1994b, Siedman & D. Wagner 1992, Bauman 1992,).

مناقشة وخاتمة

هناك مجالات في علم الاجتماع تبرهن على أن وجود هذا العدد من المشروعات الرائجة والمتنوعة دليل على النشاط الفكري. وليس هذا هو الرأي السائد – مع ذلك – بين الغالبية في مجال النظرية. فعدد المتشائمين المصابين بخيبة الأمل في الاضطلاع باتجاه معين في النظرية يفوق كثيراً عدد المتفائلين بمجال النظرية أو بمشروع معاصر بعينه.

ويتم التعبير عن هذا الاتجاه بطرق شتى على الرغم من محدودية الجهود التي تحاول تقصي جذوره. ويصور أنصار المشروعات النظرية التي عرضنا لها آنفاً أنفسهم بأنهم يعيشون في فزع لأنهم يواجهون معركة شرسة من جانبهم. ومع ذلك لم يقم هؤلاء المنظرون – إلا في حالات نادرة – بتقديم تقييم جاد وبناء للقوى المضادة لمشروعاتهم النظرية. وعلى العكس من ذلك ترتكز معظم البرامج النظرية المعاصرة على أسس فكرية تماماً دونما أدنى اهتمام بالشروط التنظيمية التي تواجههم، تلك الشروط التي ينبغي أن تقدرها هذه البرامج بواقعية إذا ما أرادت أن تمضي قدماً نحو أهدافها. ونناقش فيما يلي أربعة شروط مهمة، وهي:

(1) المشروعات الأخرى

هناك مشروعات معاصرة قليلة تعي بالمشروعات الأخرى التي تشترك معها في مجال النظرية. ويحول هذا الوضع دون البحث المنظم في مجال العلاقات الممكنة بين المشروعات؛ أي المسائل الفكرية المختلفة التي تنطبق عليها المشروعات المتعددة بطريقة مختلفة، والنقاط التي تركز عليها المشروعات المختلفة بشكل تعاوني وتكاملي أو متقاطع مقارنة بالنقاط التي تختلف عليها هذه المشروعات (انظر: Levine 1986).

يضاف إلى هذه المشكلة اتجاه المشروعات المتعددة إلى الجمع بين غالبية المشروعات البديلة معاً في كتلة غير متماسكة. ومن هنا يميل أنصار المشروع الأول

(بناء الأدوات) إلى اعتبار جميع الجهود النظرية الأخرى ليست إلا تأويلاً للأفكار الماضية (المشروع السادس)، مع تجاهل عدد من البدائل المصاغة بطريقة مختلفة لمشروعهم، وهذا التجاهل نجده في مشروعات أخرى أيضاً.

وبهذا النوع من التكتل تخطئ مشروعات عديدة في تقدير موقعها النسبي في مجال النظرية. فأصحاب المشروع الأول يقدمون مشروعهم بطريقة خاطئة على أنه موقف عقلي متميز، ويخطئ أصحاب المشروع الثاني في اتجاه معاكس يستوعب كل صنوف العمل النظري الأخرى في برنامجهم، ومن ثم يدعمون وجهة نظر مقبولة - ولكنها خاطئة - بأن هذا المشروع - في حد ذاته - نظرية معاصرة في علم الاجتماع.

(2) علم الاجتماع ككل

تؤكد البيانات الكمية عن تنظيم علم الاجتماع أنه خلال الفترة التي مضت فيها هذه المشروعات النظرية المعاصرة قدماً، فشلت هذه المداخل النظرية الجديدة في تقديم نظرية موحدة لعلم الاجتماع ككل، كما أن الإسهامات في مجال النظرية كفت عن الترابط الوثيق مع تراث علم الاجتماع بصورة عامة (Crane & Small 1992: 229-230). وتؤكد الشواهد التاريخية أن هذا ليس ملمحاً حديثاً، ذلك أن تأثير نظرية علم الاجتماع على البحث تأثير ضعيف، حيث لم يكن للنظرية وجود في كثير من مجالات البحث المتغيرة في علم الاجتماع (Sica 1989 a,b).

وتباطأ المنظرون - مع استثناءات عارضة - في التفكير حول دلالات ذلك وصياغة أدوار مناسبة لهم في ظل هذه الظروف وعلى العكس من ذلك تقوم المشروعات النظرية الحالية بقراءة الجهود المتشابهة للتملص من هذه الشروط، وإنكار أن الترابط الداخلي القوى بين المجالات البحثية - والذي يعطي للنظرية أهمية محورية في علوم مثل علم الاقتصاد - ليس ببساطة ملمحاً تنظيمياً من ملامح علم الاجتماع (Crane & Small 1992: 208-231).

(3) العوامل الخارجية

نتيجة لمكانته المهنية الهشة يشق علم الاجتماع برمته طريقة في هذه الفترة الحديثة في خضم تغيرات رئيسية في علاقاته الاجتماعية والمؤسسية مع العلوم الأكاديمية الأخرى، وفي علاقاته مع الخاصة والعامة، وفي حجم طلابه وتركيبتهم (Halliday

1992). ولم يهتم المنظرون بتأثير هذه التطورات على حيوية مشروعاتهم.

وقد اختلفت آراء هؤلاء المنظرين بشأن النقطة الأولى – علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى – حيث يتوقع بعضهم حدوث تغيرات طفيفة للغاية في هذه العلاقة، ويتوقع آخرون – بل ويطالبون – بعلاقات أوثق بين نظرية علم الاجتماع بكل شأ بدءاً من البيولوجيا ووصولاً إلى جميع العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى التاريخ والدراسات الثقافية.

ويحدو الفريق الثاني الأمل في وجود تبادل بين هذه العلوم الأخرى والعمل في نظرية علم الاجتماع (Calhoun 1992b)، إلا أن هناك المنظرين عليهم الاعتراف بأن هذا التبادل كان هو الاستثناء، بمعنى أن المشروعات النظرية داخل علم الاجتماع اعتمدت على العلوم الأخرى بدرجة أكبر مما اعتمدت تلك العلوم عليها (Crane & Small 1992: 231-232).

(4) التراث التاريخي

من الأمور الثابتة أن المشروعات النظرية المعاصرة تقوم على السرد التاريخي، والتفسيرات في مجال النظرية (وعلم الاجتماع والقوى الخارجة عنه في بعض الأحيان) في الفترات السابقة (الأربعينيات والخمسينيات، الخمسينيات والستينيات، الستينيات والسبعينيات). ويختلف المنظرون في اختيار الفترات الزمنية. وهذا السرد التاريخي يشكل أساساً لمشروع خاص يسعى المنظرون إلى وضعه على الأجندة في المستقبل، كما يشكل تحليلاً لما يقدمه مجال النظرية وما لا يقدمه، كما يشكل كشافاً بالموارد والثغرات والمشكلات والإمكانيات لهذا المجال.

وإذا نحينا السرد التاريخي جانباً، وتغاضينا عن مبررات المشروع الذي يصاحبه، نجد أن نفراً قليلاً من المنظرين يهتمون كثيراً ببناء الروايات التاريخية، وتحديد التراث الفكري والمؤسسي الذي يواجهه مجال النظرية المعاصرة. والحقيقة أن المنظرين لا يهتمون بالصرامة في هذا الجانب لدرجة أن مزاعمهم التاريخية تبطل بعضها البعض، بل ويثبت زيفها عند إخضاعها للبحث التاريخي المباشر (انظر Platt 1996).

وهناك قلة من المنظرين المعاصرين أبدت اهتماماً جاداً ببعض هذه العوامل التنظيمية في مسار تطوير مشروعاتهم المختلفة (Bourdieu & Waquant 1992، Calhoun 1992b، R. Collins 1986a, 1989، Levine 1995، Sica 1989b، S. Turner & J. Turner 1990)، إلا أن الدراسة المنظمة للعلاقات الفكرية والمؤسسية بين المشروعات المتعددة التي تشكل مجال النظرية اليوم، وكذا التراث التاريخي لمجال النظرية، ووضعها الراهن داخل علم الاجتماع، وعلاقتها مع القوى الخارجية - كل ذلك يبلور برنامجاً أو مشروعاً في حد ذاته يثير إشكالية الشكل أو الأشكال الملائمة لنظرية علم الاجتماع في ظل الظروف الممكنة الراهنة. وإذا قدر النجاح لبعض المشروعات الحالية، فإن التطورات المعاصرة يبدو أنها سوف تكفل إدراج هذا المشروع على أجندة المنظرين.

الفصل الخامس

من علم الاجتماع النظري إلى علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي

- ما هو علم الاجتماع؟
- ما هي نظرية علم الاجتماع
- تطور علم الاجتماع
- المنظورات الرئيسية في علم الاجتماع
- منظور الصراع
- المنظور التفاعلي
- المدخل السوسيولوجي
- علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي
- تنمية الخيال السوسيولوجي
- ملخص الفصل

الفصل الخامس
من علم الاجتماع النظري إلى علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي (*)

"يضعنا علم الاجتماع في سياق الجماعات والثقافات والمجتمعات. ونحن نتفاعل مع الآخرين في بيئات رسمية نسبياً مثل مكان العمل، وفي أوضاع يغلب عليها الطابع اللارسمي مثل مهرجان الشباب في النرويج".

(R. Schaefer)

مشيت لأول مرة في طريقي إلى ميدان المسجد الأزرق Blue Mosque في ربيع عام 1996 بصحبه صديقة لي تَشِم ذراعها للمرة الأولى. وقبل دخولي إلى محل الوشم الذي يتصف بأنه نظيف ومريح ويبعث على البهجة، لم يدر بخلدي مطلقاً أن أشِمَ جسدي وشماً دائماً. والحقيقة أنني قطعت على نفسي عهداً أمام عائلتي بأن لا أشِمَ أي جزء من جسدي. وبعد أن شاهدت صديقتي تمر بهذه التجربة غيرت رأيي، وبدأت أفكر في أي أشكال تزيين الجسد بالوشم يبدو مريحاً لي. وقد شجعني جو الألفة في محل الوشم على أن أتردد عليه مرات عديدة حتى استقر بي الأمر في النهاية على الوشم بواسطة الوخز بالإبر. وخلال هذه الزيارات كوَّنت صداقات مع جميع الفنانين، وبدأت أداوم التردد على هذا المحل. وفي النهاية تزوجت مالكة المحل، واسمها "ليفتي". وأصبح بيتنا مكاناً للتسوق لمن يفدون إلى المدينة للوشم، كما أصبح مركزاً اجتماعياً أيضاً لمحل الوشم.

وقد أصبح الوشم موضوعاً مثيراً للبحث بعد أن قضيت عطلة مع زوجتي ليفتي في كاليفورنيا، واستأجرنا عربة للتجول بها في سواحلها، وزرنا مجموعة من محلات

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:
Richard T. Schaefer. Sociology. 7th edition. Boston: McGraw Hill, 2001, pp.4-30

الوشم، وتجاذبنا أطراف الحديث حول معنى الوشم في المجتمع، ولاحظت التغيرات العديدة التي طرأت على صناعة الشم.

وفي ختام واحدة من هذه المناقشات ذكرت ليفتي أنه لابد أن يقوم شخص بإعداد دراسة تؤرخ لهذه التغيرات. ونظراً لأنني تخرجت في قسم الاجتماع وأبحث عن موضوع لأطروحة في هذا العلم، فقد اندفعت إلى مهمة البحث، وتولت ليفتي مسئولية القيام بدور "الإخباري الرئيسي" في البحث، مما أتاح لي اكتساب وجهة نظر فريدة عن هذا العالم الاجتماعي. وخلال فترة الدراسة التي اعتمدت فيها على الملاحظة المشاركة لمدة تزيد عن عامين، قمت بزيارة المحل ما بين مائة إلى مائتين مرة، كما كنت متواجداً استمع إلى آلاف الحوارات التي تدور بين فناني الوشم في المنزل وفي المناسبات الاجتماعية.

وخلال تواجدي بالمنزل وقيامي بواجباتي الاجتماعية ركزت على العالم الاجتماعي لفناني الوشم المحترفين: استمع إلى حواراتهم اليومية حول تفاعلاتهم مع العملاء، وآمالهم، وطموحاتهم، وأهدافهم. وقد لاحظت أن المترددين على محل الوشم يتساوى عددهم بين الذكور والإناث، وتتراوح أعمارهم بين 18 – 60 عاماً، وأكثرهم من الطبقة الوسطى أو الوسطى – العليا. وتعكس ملاحظاتي خبرة باحث من الطبقة الوسطى منذ ولوجه إلى عالم الوشم لأول مرة (Irwin, 1999a).

ما الذي يجعل من الوشم موضوعاً مناسباً للدراسة في علم الاجتماع؟ إن ما يوحّد بين جميع الدراسات في علم الاجتماع أنها تركز على أنماط السلوك الإنساني. ففي بحثها عن الوشم تعقبت كاترين إيروين التغيرات المثيرة التي طرأت على الوشم في التسعينيات مقارنة بفترات سابقة ارتبط فيها الوشم ارتباطاً وثيقاً بالجماعات المتطرفة مثل عصابات الدراجات، وقطاع الطرق، والنصابين. ووجدت إيروين أن زبائن الوشم في التسعينيات يحاولون أن يفعلوا شيئاً يدل على هويتهم، لا أن يفصلوا أنفسهم عن المجتمع، وبذلك أصبح الوشم أمراً مألوفاً من خلال تفاعل هؤلاء الزبائن – سواء أكانوا طلاباً أو موظفين أو مجرد أعضاء في الأسرة التقليدية – مع هذا المجتمع. وبالتدريج أصبح الوشم شعاراً على مكانة اجتماعية شائعة بدلاً من كونه رمزاً على مكانة منبوذة (Irwin, 1998, 1999b).

ولا ينشغل علماء الاجتماع بما يفعله - أو لا يفعله - فرد بعينه بقدر ما يهتمون بما يفعله الناس كأعضاء في جماعة، أو تفاعلهم مع بعضهم البعض، وما يعنيه ذلك بالنسبة للأفراد والمجتمع ككل. والحقيقة أن الوشم موضوع يمكن لعلماء الاجتماع أن يدرسوه بعدة طرق. فقد يدرسون تاريخه الذي يعود إلى 30.000 عاماً مضت، أو يدرسون استخدام الوشم في جماعات وثقافات مختلفة. فقد اهتمت إحدى الدراسات - على سبيل المثال - بكيفية تجسيد الوشم بين أعضاء زمرة السجن لمكانتهم ورتبتهم وإنجازاتهم الشخصية (Mascia – Less & Shape 1992, Phelan & Hunt 1998).

ومن هنا يتسع مجال البحث في علم الاجتماع من الانتحار إلى عادات مشاهدة التلفزيون، ومن مجتمع الأميش Amish إلى الأنماط الاقتصادية الكونية، ومن ضغوط جماعة الرفاق إلى أساليب النشل. وينظر علم الاجتماع في كيفية تأثير الآخرين في سلوكنا إلى جانب كيفية تأثير النظم الاجتماعية الرئيسية - كالحكومة والدين والاقتصاد - فينا.

ويدرس هذا الفصل طبيعة علم الاجتماع كمجال للبحث من جانب وكممارسة للخيال السوسيولوجي من جانب آخر. كما نناقش علم الاجتماع كعلم، وكذا علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى. كما أننا سوف نقيِّم إسهامات ثلاثة من المفكرين الرواد في تطور علم الاجتماع، وهم إميل دور كايم وماكس فيبر وكارل ماركس، ثم نناقش عدداً من الاتجاهات النظرية المهمة التي يستخدمها علماء الاجتماع، ونستعرض التطبيقات العملية لعلم الاجتماع في مجال السلوك الإنساني والتنظيمات. وأخيراً نبحث في الطرق التي يمكن لعلم الاجتماع أن يساعدنا من خلالها في تطوير خيالنا السوسيولوجي.

ما هو علم الاجتماع ؟

علم الاجتماع هو الدراسة المنظمة للسلوك الاجتماعي والجماعات الإنسانية. ويركز هذا العلم بصفة أساسية على تأثير العلاقات الاجتماعية على اتجاهات الناس وسلوكهم، كما يركز على كيفية نشوء المجتمعات وتغيرها. وتتعدد الموضوعات التي يختص علم الاجتماع بدراستها مثل الأسرة، ومكان العمل، وعصابات الشوارع،

والشركات التجارية، والنقابات العمالية. كما يهتم علم الاجتماع بدراسة الحب، والفقر، والامتثال، والتمييز، والمرض، والتكنولوجيا، والمجتمع المحلى.

الخيال السوسيولوجي

يعتمد علماء الاجتماع على نمط غير مألوف للتفكير الإبداعي لمحاولة فهم السلوك الاجتماعي. ويصف تشارلز رايت ميلز (1959) هذا التفكير بـ"الخيال السوسيولوجي"، أي الوعي بالعلاقة بين الفرد والمجتمع الأكبر. ويتيح هذا الوعي لنا جميعاً (وليس لعلماء الاجتماع وحدهم) فهم الصلات بين أوضاعنا الاجتماعية الشخصية القريبة منا من جهة والعالم الاجتماعي اللاشخصي البعيد عنا والذي يحيط بنا ويساعد في تشكيلنا من جهة ثانية.

ومن العناصر الأساسية للخيال السوسيولوجي قدرة عالم الاجتماع على النظر إلى مجتمعه نظرة الدخيل عليه أو الغريب عنه، وليس من منظور خبراته الشخصية ونزعاته الثقافية. ولنأخذ مثالاً بسيطاً هو عادة الأكل أثناء المشي. وليس في الأمر من شيء أن نرى الناس في الولايات المتحدة يستهلكون الآيس كريم ويشربون المياه الغازية أثناء مشيهم. ويرى علماء الاجتماع في ذلك نمطاً سلوكياً مقبولاً لأن الآخرين يعدونه كذلك. ومع ذلك يحتاج هؤلاء العلماء إلى تجاوز حدود ثقافة ما ليروا موقف الثقافات الأخرى من هذا السلوك. فهذا السلوك "العادي" غير مقبول بالمرة في ثقافات أخرى. فالناس في اليابان – على سبيل المثال – لا يأكلون أثناء المشي. وعلى الرغم من أن الباعة متواجدون في الشوارع وآلات البيع منتشرة في كل مكان، إلا أن اليابانيين يتوقفون لأكل أو شرب ما يشترونه قبل أن يواصلوا سيرهم، لأن الانخراط في نشاط آخر أثناء الأكل يعبر – في رأيهم – عن عدم احترام الطعام حتى ولو كان الأكل يأتي من آلة البيع.

ويسمح لنا الخيال السوسيولوجي بتجاوز الخبرات والمشاهدات الشخصية إلى فهم القضايا العامة. ومما لا شك فيه أن البطالة – على سبيل المثال – تمثل معاناة شخصية للمتعطل رجلاً كان أم امرأة. ويرى ميلز أنه عندما تكون البطالة مشكلة اجتماعية تمس ملايين الناس، فإنه يبدو من المناسب أن نتساءل عن طريقة تشكيل

المجتمع أو تنظيمه. وعلى نحو مماثل استخدم ميلز الخيال السوسيولوجي لينظر في الطلاق لا على أنه مشكلة شخصية تخص رجلاً بعينه أو امرأة بعينها، ولكنه يبحث فيه كمشكلة اجتماعية ناتجة عن كثرة الزواج. وكان ميلز يكتب ذلك في الخمسينيات عندما كان معدل الطلاق لا يشكل إلا جزءاً بسيطاً من معدله اليوم (I.Horowitz, 1983).

ويمكن أن يساعدنا الخيال السوسيولوجي في فهم الحياة اليومية من حولنا فهماً جديداً. فقد قام عالما الاجتماع ديفيد ميللر وريتشارد شيفر منذ عام 1992 بدراسة نظام بنوك الطعام في الولايات المتحدة التي تقوم بتوزيع الطعام على الجوعي من الأفراد والأسر. وبدا الأمر كما لو كانت تلك البنوك فوق اللوم. وتعلم ميللر وشيفر في هذا البحث أن أكثر من 25٪ من الأطفال في الولايات المتحدة جوعي، كما تبين أن ثلث المشردين يأكلون وجبة واحدة أو أقل في اليوم، مما يعني أن ثمة أشياء خاطئة تتعلق بالمؤسسات الخيرية التي تتولى هذه المسئولية. ففي عام 1997 تبين أن منظمة Second Harvest – وهي منظمة لتوزيع الطعام – قامت بتوزيع بليون رطل من الأطعمة – التي تبرع بها مئات من الأفراد والشركات – على أكثر من (50.000) جهة لتتولى مسئولية توزيعها على المحتاجين.

وقد يستحسن كثير من الباحثين - بلا نقد - توزيع أطنان الأطعمة على المحتاجين. ولكن دعنا ننظر في الأمر نظرة أكثر تعمقاً. فعلى الرغم من تأييد ميللر وشيفر لهذه الجهود ومشاركتهما فيها، إلا أنهما ارتكنا إلى الخيال السوسيولوجي ليقدما وجهة نظر متعمقة في هذه الجهود. فقد لاحظا أن هناك عوامل قوية في المجتمع الأمريكي- مثل الحكومة الفيدرالية، وتجار التجزئة، والمؤسسات الكبرى – تشترك في التنظيم الخيري لتوزيع الأطعمة. ونتيجة لذلك كان مجال برامج الإعانة هذه محدوداً للغاية، حيث انصب التركيز على إطعام المشردين دون إسكانهم، وعلى تقديم الوجبات للعاطلين لا توفير فرص العمل لهم. إذ أن جهود الإعانة تساعد الجوع من الأفراد والأسر دون تحدي النظام الاجتماعي القائم (من خلال المطالبة بإعادة توزيع الثروة على سبيل المثال). وبدون هذه النجاحات المحدودة في توزيع الطعام، فمن الممكن أن يقوم الجياع باغتيال رواد المطاعم، ونهب متاجر الأغذية، أو يموتون جوعاً

على بعد خطوات من البيت الأبيض. ومثل هذا التفكير النقدي هو التفكير النموذجي لعلماء الاجتماع مادام أنهم يعتمدون على الخيال السوسيولوجي في دراسة القضايا الاجتماعية مثل قضية الجوع في الولايات المتحدة (انظر: Vladimiroff, 1998).

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

هل علم الاجتماع علم؟ يشير مصطلح العلم إلى مجموعة المعارف التي يتم الحصول عليها بواسطة مناهج تعتمد على الملاحظة المنظمة. وعلم الاجتماع - شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى - يقوم بالدراسة المنظمة للظواهر (السلوك الإنساني في هذه الحالة) من أجل تعزيز فهمها. ويحاول جميع العلماء - سواء من يدرس نبات الفطر (عيش الغراب) أو القتلة - جمع بيانات دقيقة من خلال مناهج للدراسة تتسم بالموضوعية قدر الإمكان، حيث يعتمدون على التسجيل الدقيق للملاحظات وتراكم البيانات.

وهناك فارق كبير - بالطبع - بين علم الاجتماع والفيزياء، وبين علم النفس والفلك. ولهذا السبب تنقسم العلوم - عموماً - إلى علوم طبيعية وأخرى اجتماعية. ويقصد بالعلوم الطبيعية دراسة الملامح الفيزيقية للطبيعة وطرق تفاعلها وتغيرها. ومن الأمثلة على العلوم الطبيعية: الفلك، والأحياء، والكيمياء، والجيولوجيا، والفيزياء. أما العلم الاجتماعي فهو يختص بدراسة الجوانب المتعددة للمجتمع الإنساني. وتشمل العلوم الاجتماعية: علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والتاريخ، وعلم النفس، وعلم السياسة.

وتشترك هذه العلوم الاجتماعية في تركيزها على السلوك الاجتماعي للناس، إلا أن كل علم منها له توجهه الخاص. فعلماء الأنثروبولوجيا عادة ما يدرسون الثقافات الماضية والمجتمعات قبل الصناعية المستمرة حتى اليوم، بالإضافة إلى أصول الرجال والنساء، وتستخدم هذه المعرفة في دراسة المجتمعات المعاصرة بما فيها المجتمعات الصناعية. ويدرس علماء الاقتصاد الطرق التي ينتج بها الناس السلع والخدمات ويتبادلونها، إلى جانب دراسة النقود والموارد الأخرى. ويهتم المؤرخون بالشعوب

وأحداث الماضي ودلالتها لنا اليوم. ويدرس علماء السياسة العلاقات الدولية، وأشكال الحكومات، وممارسة القوة والسلطة. ويبحث علماء النفس في الشخصية والسلوك الفردي. والسؤال هنا: ماذا يدرس علم الاجتماع؟ ويؤكد علم الاجتماع على تأثير المجتمع على اتجاهات الناس وسلوكهم، والطرق التي يشكل بها الناس المجتمع. ونظراً لأن الإنسان حيوان اجتماعي، فإن علماء الاجتماع يقومون بدراسة علاقاتنا الاجتماعية مع الناس دراسة علمية.

ودعونا الآن نستعرض كيف تتطرق العلوم الاجتماعية المختلفة لواحدة من القضايا المثيرة للجدل، ونقصد بها قضية السيطرة على الأسلحة الشخصية.

جدول 5 – 1

حيازة الأسلحة في الولايات المتحدة

الجنس	
رجال	٪47
نساء	٪27
السلالة	
بيض	٪40
غير بيض	٪19
العمر	
18 – 29	٪28
30 – 49	٪37
50 – 64	٪46
65 –	٪36
المنطقة	
جنوب	٪46
وسط غرب	٪39
شرق	٪29
غرب	٪33

ملحوظة: استناداً إلى المسح القومي (فبراير 1999)

المصدر: Gallup Poll. In M. Gillespie 1999.

يطالب كثير من الناس اليوم – وهم المهتمون بسوء استخدام الأسلحة النارية في الولايات المتحدة – بوضع قيود على شراء الأسلحة الشخصية واستخدامها. ويبحث علماء السياسة في تأثير جماعات النشاط السياسي – مثل جمعية الرماة الوطنية NRA – National Rifle Association – على المشرعين. ويدرس المؤرخون الاتجاهات نحو الأسلحة النارية، وكيفية استخدامها بمرور السنين في الولايات المتحدة وغيرها. ويركز علماء الأنثروبولوجيا على استخدام الأسلحة في الثقافات المتعددة كوسيلة للحماية وكرمز للقوة أيضاً. وينظر علماء النفس في حالات فردية لتقدير أثر الأسلحة النارية على ملاكها وعلى الأفراد من ضحايا إطلاق النار. ويهتم علماء الاقتصاد بتأثير صناعة الأسلحة النارية وبيعها على المجتمعات المحلية.

ويقوم علماء الاجتماع بجمع بيانات تفيد صناعة السياسة، إذ يمكنهم – على سبيل المثال – جمع بيانات من مختلف الولايات لتقييم تأثير القيود على الأسلحة الشخصية على معدل الحوادث الناتجة عن هذه الأسلحة أو جرائم العنف التي تتضمن أسلحة نارية.كما يمكن لعالم الاجتماع النظر في البيانات التي يحتويها جدول (5-1)، والذي يعطينا فكرة عمن يملك الأسلحة الشخصية في الولايات المتحدة: ما هي التفسيرات التي يمكن تقديمها للاختلاف في ملكية هذه الأسلحة حسب النوع الاجتماعي، والسلالة، والعمر، والمنطقة الجغرافية؟ كيف تؤثر هذه الاختلافات على إعداد السياسات الاجتماعية على مستوى حكومتي المدينة والولاية والحكومة الفيدرالية؟ كما يمكن لعلماء الاجتماع أن يدرسوا بيانات توضح مدى تشابه الولايات المتحدة مع الأمم الأخرى في حيازة الأسلحة الشخصية واستخدامها.

ويستخدم علماء الاجتماع خيالهم في مجالات متعددة. ويضم جدول (5-2) قائمة بالتخصصات داخل علم الاجتماع المعاصر.

جدول (5 – 2)

التخصصات داخل علم الاجتماع			
-التعمر/ علم الشيخوخة الاجتماعي	-العجز	-الهجرة والوفود	-الممارسة الاجتماعية/ السياسة الاجتماعية
-الكحول / المخدرات	-الاقتصاد والمجتمع	-المهن، والمهن الفنية	-علم الاجتماع الأدبي
-علم الاجتماع التطبيقي/ البحوث التقييمية	-التربية / التعليم	-علم الاجتماع السياسي	-علم اجتماع المعرفة/ العلم
-علم الاجتماع البيولوجي	-علم الاجتماع البيئي	-الأعراق / السلالات / علاقات الأقلية	-علم الاجتماع اللغوي/ علم اللغة الاجتماعي
-السلوك الجمعي / الحركات الاجتماعية	-تاريخ علم الاجتماع / الفكر الاجتماعي	-الأقلية	-علم اجتماع الأسواق
-المجتمع المحلي / علم الاجتماع الريفي	-الايكولوجيا البشرية	-الدين	-علم اجتماع الصحة العقلية
-علم الاجتماع التاريخي المقارن	-علم الاجتماع الصناعي	-الجنس والنوع الاجتماعي	-علم اجتماع العمل
-العدالة الجنائية/ إصلاح المنحرفين	-القانون والمجتمع	-الجماعات الصغيرة	-التدرج الطبقي/ الحراك

التخصصات داخل علم الاجتماع			
-علم الإجرام / الجناح	-وقت الفراغ / الألعاب الرياضية / الترويح	-الضبط الاجتماعي	-النظرية
علم الاجتماع الثقافي	-الزواج والأسرة	-الشبكة الاجتماعية	-علم الاجتماع الحضري
-علم السكان	-الاتصال الجماهيري / الرأي العام	-التنظيم الاجتماعي: الرسمي / المركب	-علم الاجتماع المرئي (البصري)
-التنمية / التغير الاجتماعي	-علم الاجتماع الطبي	-علم النفس الاجتماعي	
-السلوك الانحرافي / التفكك الاجتماعي	-مناهج البحث: الأساليب الكيفية والكمية	-التنشئة الاجتماعية	

المصدر: الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (2000).

علم الاجتماع والمعرفة البادهة المشتركة

يركز علم الاجتماع على دراسة السلوك الإنساني. وجميعنا لديه خبرة بهذا السلوك والنذر اليسير - على الأقل - من المعرفة المتصلة به. وربما يكون لدينا جميعاً نظريات حول أسباب قيام الناس بالوشم، أو أسباب تشردهم. وعادة ما تكون نظرياتنا وآراؤنا مصدرها المعرفة البادهة المشتركة، أي من خبراتنا وحواراتنا، مما نقرأه، ومما نشاهده في التلفاز وما إلى ذلك.

ونحن نعتمد في حياتنا اليومية على المعرفة البادهة المشتركة لاجتياز المواقف العديدة غير المألوفة، إلا أن هذه المعرفة - مع ذلك - لا تكون دائماً صادقة مع أنها

تكون دقيقة في بعض الأحيان، لأنها معرفة تتأسس على معتقدات شائعة لا على تحليل منظم للحقائق. وفيما مضى كان بمثابة معرفة بادهة مشتركة أن نقبل أن الأرض مسطحة، وهي وجهة نظر أثار حولها الشكوك فيثاغورث وأرسطو. وليست الأفكار البادهة المشتركة غير الصحيحة مجرد جزء من الماضي السحيق، ولكنها باقية معنا إلى اليوم.

وفي الولايات المتحدة تخبرنا المعرفة البادهة المشتركة أن انتشار الحمل بين المراهقات مسئول اليوم عن معظم الولادات خارج نطاق الزواج، مما يشكل عبئاً على نظام الرعاية. كما تخبرنا المعرفة البادهة المشتركة أن الناس يصابون بالذعر عندما تواجههم كوارث طبيعية مثل الفيضانات والزلازل، أو في أعقاب الأحداث المأساوية، مثل الانفجار الذي حدث في مدينة أوكلاهوما عام 1995.

وليست هاتان الفكرتان البادهتان المشتركتان – مثل الفكرة القائلة بأن الأرض مسطحة – فكرتين صحيحتين؛ ولا يؤيدهما البحث في علم الاجتماع. فالحقيقة أن نسبة الأمهات غير المتزوجات في العشرينيات من العمر آخذة في الانخفاض، كما أن النساء اللاتي لسن في العشرينات يشكلن أغلب الأمهات غير المتزوجات. وهن يشكلن نحو 93٪ من النساء اللاتي يعتمدن على المساعدات الحكومية (Luker 1996, 1999). ولا تفضي الكوارث عموماً إلى الذعر. وفي أعقاب الكوارث – بل والانفجارات – يظهر مزيد من التنظيم الاجتماعي للتعامل مع المشكلات الناجمة. ففي الولايات المتحدة تقوم جماعة عمليات الطوارئ بالتنسيق مع الخدمات العامة وخدمات معينة يقوم بها القطاع الخاص مثل توزيع الطعام. ويكون اتخاذ القرار أكثر مركزية في أوقات الكوارث.

ولا يقبل علماء الاجتماع – شأنهم في ذلك شأن العلماء الاجتماعيين الآخرين – كل شيء على أنه حقيقة لأن كل فرد يعرفها، فأية معلومة ينبغي اختبارها وتسجيلها ثم تحليلها في علاقتها بالبيانات الأخرى. وفي بعض الأحيان تبدو النتائج التي يتوصل إليها علماء الاجتماع متشابهة مع المعرفة البادهة المشتركة لأنها تتعلق بمظاهر الحياة اليومية. والاختلاف هنا هو أن نتائج علماء الاجتماع قام الباحثون باختبارها. وتخبرنا المعرفة البادهة المشتركة اليوم أن الأرض كروية، إلا أن هذه الفكرة

العامة تنهض على قرون من العمل العلمي الذي يؤيد التقدم الذي حققه فيثاغورث وأرسطو.

ما هي نظرية علم الاجتماع ؟

لماذا يقدم الناس على الانتحار؟ إحدى الإجابات التقليدية على هذا السؤال مستمدة من المعرفة البادهة المشتركة هي أن الناس يتوارثون الرغبة في قتل أنفسهم. وهناك وجهة نظر أخرى هي أن كُلف الشمس تدفع الناس إلى الانتحار. وقد لا تبدو هذه التفسيرات مقنعة للباحثين المعاصرين بصفة خاصة، ولكنها شكلت معتقدات ظلت سائدة حتى عام 1900.

ولا يهتم علماء الاجتماع اهتماماً خاصاً بأسباب إقدام فرد ما على الانتحار؛ فهم أكثر اهتماماً بالعوامل الاجتماعية التي تدفع بعض الناس إلى الانتحار. ومن أجل إجراء مثل هذا البحث طور علماء الاجتماع نظرية تقدم تفسيراً عاماً للسلوك الانتحاري.

ويمكن أن نفكر في النظريات على أنها محاولات لتفسير الأحداث، والعوامل، والماديات، والأفكار، أو السلوك بمعناه الشامل. ويقصد بالنظرية في علم الاجتماع مجموعة من المقولات التي تسعى إلى تفسير المشكلات والأفعال أو السلوك. والنظرية المؤثرة هي التي لها قوة: تفسيرية وتنبؤية، أي أنها تستطيع مساعدتنا في تطوير وجهة نظر عامة ومتكاملة حول العلاقات بين الظواهر التي تبدو منفصلة، إلى جانب المساعدة في فهم الكيفية التي يؤدي بها نوع ما من التغير في بيئة معينة إلى أنواع أخرى.

وقد فحص إميل دوركايم (1951، النسخة الأصلية صدرت عام 1897) بيانات الانتحار بعناية شديدة، وطور نظرية على قدر عال من الإبداع حول العلاقة بين الانتحار والعوامل الاجتماعية. ولم يكن دوركايم مهتماً بصفة أساسية بشخصيات ضحايا الانتحار الفردي، ولكنه اهتم بمعدلات الانتحار واختلافها من دولة إلى أخرى. وبناءً عليه، نظر في عدد حالات الانتحار المسجلة في فرنسا وإنجلترا والدانمرك عام 1869، كما فحص سكان تلك الدول لتحديد معدلات الانتحار فيها، ووجد أنه في الوقت الذي توجد فيه 67 حالة انتحار مسجلة لكل مليون نسمة في إنجلترا، بلغ

المعدل 135 لكل مليون في فرنسا و277 في الدانمرك. ومن ثم يصبح السؤال: لماذا يرتفع معدل الانتحار في الدانمرك مقارنة بفرنسا؟

وقد تعمق دوركايم أكثر وأكثر في بحثه عن معدلات الانتحار، وكانت النتيجة هي عمله المتميز بعنوان "الانتحار" الذي نشر عام 1897. وقد رفض دوركايم أن يقبل على نحو تلقائي التفسيرات المتعلقة بالانتحار التي لا يقوم عليها برهان، ومن هذه التفسيرات الاعتقاد بأن القوى الكونية أو النزعات الوراثية هي التي تؤدي إلى هذه الوفيات. وبدلاً من ذلك ركز دوركايم على مشكلات مثل تماسك أو انعدام تماسك الجماعات المهنية والدينية.

وتقوم بحث دوركايم على إدعاء مؤداه أن الانتحار - مع أنه فعل فردي - يرتبط بحياة الجماعة، إذ ترتفع معدلات الانتحار بين البروتستانت عنها بين الكاثوليك، وبين الأعزاب عنها بين المتزوجين، وبين الجنود عنها بين المدنيين. يضاف إلى ذلك أن معدلات الانتحار ترتفع في أوقات السلام عنها في أوقات الحروب والثورات، وترتفع في أوقات عدم الاستقرار والانحسار الاقتصادي عنها في أوقات الرخاء الاقتصادي. وخلص دوركايم إلى أن معدلات الانتحار في مجتمع ما تعكس مدى اندماج الناس أو عدم اندماجهم مع الحياة الجمعية بالمجتمع.

ولقد طور دوركايم - شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء الاجتماعيين - نظرية توضح كيف أن السلوك الفردي يمكن فهمه داخل البيئة الاجتماعية، حيث أوضح تأثير الجماعات والعوامل الاجتماعية على ما كان ينظر إليه دوماً على أنه فعل شخصي محض.

ومن الواضح أن دوركايم قدم تفسيرات أكثر علمية لأسباب الانتحار من التفسيرات المرتبطة بكلف الشمس أو النزعات الوراثية. ونظرية دوركايم لها قوة تنبؤية، مادامت أنها تقترح أن معدلات الانتحار سوف ترتفع أو تنخفض تزامناً مع تغيرات اجتماعية واقتصادية معينة.

وليست النظرية - حتى أفضل النظريات - قولاً فصلاً حول السلوك الإنساني، وليست نظرية دوركايم في الانتحار استثناء من ذلك. ويستمر علماء الاجتماع في

دراسة العوامل التي تسهم في اختلاف معدلات الانتحار على المستوى العالمي؛ وعلى مستوى تجمع بعينه. فعلى سبيل المثال يرتفع المعدل الإجمالي للانتحار في نيوزلاند ارتفاعاً طفيفاً عن المعدل في الولايات المتحدة، في حين يرتفع المعدل بين الشباب في نيوزلاند بمقدار 41٪ عن المعدل في الولايات المتحدة. ويذهب علماء الاجتماع وعلماء التحليل النفسي إلى أن هذا المجتمع القاصي مخلخل السكان يحافظ على معايير مبالغ فيها للرجولة تبدو صعبة على الشباب من الذكور بصفة خاصة. فالمراهقون الذين يفشلون في الامتثال لتفضيلات أقرانهم للألعاب الرياضية يكونون أكثر عرضة للانتحار (Shenon, 1995، وحول **نقد دراسة دوركايم انظر:** Douglas, 1967).

تطور علم الاجتماع

للناس فضول دائم حول موضوعات علم الاجتماع: كيف ننسجم مع المجتمع، ماذا نفعل فيه، ومن نختارهم قادة لنا ...إلخ. ولقد أبدى الفلاسفة وأصحاب المرجعية الدينية في المجتمعات القديمة والوسطى ملاحظات لا حصر لها بشأن السلوك الإنساني. ولم يتم اختبار هذه الملاحظات أو التحقق منها علمياً. ومع ذلك فقد أصبحت هذه الملاحظات – في الغالب – أساس المبادئ الأخلاقية. وقد تنبأ عدد من الفلاسفة الاجتماعيين الأوائل بظهور الدراسة المنظمة للسلوك الإنساني في يوم من الأيام. ومع بداية القرن التاسع عشر قدم المنظرون الأوروبيون إسهامات رائدة إلى تطور علم السلوك الإنساني.

المفكرون الأوائل: كونت، ومارتينيو، وسبنسر

كان القرن التاسع عشر فترة اضطراب بالنسبة للمفكرين في فرنسا، حيث قضت ثورة 1789 على الملكية، وذاق نابليون مرارة الهزائم المتتالية في محاولته لغزو أوروبا. ووسط هذه الفوضى انشغل الفلاسفة بكيفية إصلاح حال المجتمع. فقد آمن كونت (1798 – 1857) – الذي ذاع صيته وتأثيره بين هؤلاء الفلاسفة في أوائل القرن التاسع عشر – بأن وجود علم نظري للمجتمع وبحث منظم للسلوك أمر لابد منه لإصلاح حال المجتمع. وصك كونت مصطلح "علم الاجتماع" Sociology ليدل على علم السلوك الإنساني.

وأبدى كونت مخاوفه من أن تؤدي تجاوزات الثورة الفرنسية إلى إعاقة دائمة لاستقرار المجتمع الفرنسي. ومع ذلك فقد كان يحدوه الأمل في أن تؤدي دراسة السلوك الإنساني بطريقة منظمة في نهاية المطاف إلى تفاعلات إنسانية أكثر رشداً. وفي ترتيبه للعلوم وضع كونت علم الاجتماع على قمتها، وأطلق عليه "ملك العلوم"، وعلى المشتغلين به "القديسين العلماء". ولم يعط هذا المنظر الفرنسي علم الاجتماع اسمه فحسب، بل وضع هذا العلم الناشئ في تحد أكثر طموحاً.

ولقد أصبح بمقدور العلماء أن يتعلموا من أعمال كونت بدرجة كبيرة من خلال الترجمات التي قامت بها عالمة الاجتماع الإنجليزية هاريت مارتينيو (1802-1876)، إلا أن مارتينيو كانت مُصلحة اجتماعية بحكم لقبها كعالمة اجتماع. وقدمت مارتينيو نافذة عن العادات والممارسات الاجتماعية في وطنها (بريطانيا) والولايات المتحدة. وفي كتابها المعنون "المجتمع في أمريكا" (1962، صدرت النسخة الأصلية عام 1837) قامت بدراسة الدين والسياسة وتربية الأطفال والوفود Immigration في هذه الأمة الناشئة. وقد أولت مارتينيو اهتماماً خاصاً بالتمايزات بين الطبقات الاجتماعية، وبعوامل مثل النوع الاجتماعي والأعراق.

وأكدت كتابات مارتينيو على التأثير المحتمل للاقتصاد والقانون والتجارة والسكان على المشكلات الاجتماعية للمجتمع المعاصر. وعبرت مارتينيو عن رأيها بوضوح دفاعاً عن حقوق المرأة، وتحرير العبيد، والتسامح الديني. وفي رأيها (1896) أن المفكرين والعلماء لا ينبغي أن يقتصروا على دراسة الأوضاع الاجتماعية، بل عليهم أن يتحركوا – عن اقتناع – بطريقة تفيد المجتمع. واتساقاً مع هذا الرأي، قامت مارتينيو بإجراء بحوث عن طبيعة عمل المرأة، وأشارت بضرورة إجراء بحوث أخرى عن هذه القضية المهمة (Lengerman & Niebrugge-Brantley, 1998).

ومن الشخصيات الأخرى المهمة التي أسهمت في تطور علم الاجتماع هربرت سبنسر (1820-1903). ولم يشعر سبنسر (وهو الإنجليزي الثري في عصر الملكة فيكتوريا) – على العكس من مارتينيو – بأنه ملزم بتصحيح أحوال المجتمع أو تحسين شأنه، وكان كل أمله هو أن يفهم هذا المجتمع على نحو أفضل. واعتماداً على دراسة شارلز دارون عن "أصل الأنواع"، قام سبنسر بتطبيق مبدأ تطور الأنواع على المجتمعات

من أجل تفسير الكيفية التي تتغير - أو تتطور - بها بمرور السنين. كما تبنى وجهة النظر التطورية عند دارون - وهي أن البقاء للأصلح - ليزعم أنه "طبيعي" أن يكون بعض الناس أغنياء وبعضهم الآخر فقراء.

وقد شاع مدخل سبنسر إلى التغير المجتمعي بدرجة ملموسة طيلة حياته. وعلى العكس من كونت يرى سبنسر أن المجتمعات عرضة للتغير، ومن ثم فليس ثمة داع لأن يكون الفرد ناقداً للأوضاع الاجتماعية القائمة أو أن يعجل بالتغير الاجتماعي. وقد أعجب هذا الموقف كثيراً من الأشخاص المؤثرين في إنجلترا والولايات المتحدة الذين كانت لهم مصلحة راسخة في الوضع القائم، كما انتابهم الشك في المفكرين الاجتماعيين الذين أقروا بالتغير.

إميل دوركايم

قدم إميل دوركايم (1858-1917) إسهامات عديدة إلى علم الاجتماع، بما فيها دراسته النظرية المهمة عن الانتحار. وقد تلقى دوركايم - وهو ابن حاخام يهودي - تعليمه في كل من فرنسا وألمانيا، وحقق لنفسه سمعة أكاديمية مرموقة، وتم تعيينه كواحد من أوائل أساتذة علم الاجتماع في فرنسا. وفوق كل هذا وذاك سوف نتذكر دوركايم بإصراره على أن السلوك يتعين فهمه في السياق الاجتماعي الأكبر، وليس في السياق الفردي فحسب.

وقد طور دوركايم (1947، النسخة الأصلية صدرت عام 1912) نظرية رئيسية - نقدمها هنا كمثال على هذا الإصرار - لتساعد في فهم كافة أشكال المجتمع من خلال دراسة مكثفة على قبيلة الـ"أرونتا" الأسترالية. وركز دوركايم على الوظائف التي يؤديها الدين في هذه القبيلة، كما أكد على الدور الذي تلعبه الحياة الجمعية في تحديد ما هو "ديني". وخلص دوركايم من دراسته إلى أن الدين - شأنه شأن الأشكال الأخرى للسلوك الجمعي - يعزز تضامن الجماعة.

وكانت تداعيات العمل في المجتمعات الحديثة من الاهتمامات الأخرى الرئيسية لإميل دوركايم. وفي رأيه أن تزايد تقسيم العمل الموجود في المجتمعات الصناعية - عندما يصبح العمال أكثر تخصصاً في أعمالهم - يؤدي إلى ما أسماه "اللامعيارية"

Anomie التي تعني فقدان التوجيه الذي يشعر به المجتمع عندما يصبح الضبط الاجتماعي للسلوك الفردي عقيماً. وتحدث حالة اللامعيارية عندما يفقد الناس إحساسهم بالهدف أو التوجيه خاصة خلال فترات التغير الاجتماعي العميق. ويكون الناس - عندما يعيشون فترة من اللامعيارية - مشوشين وعاجزين عن التعايش مع البيئة الاجتماعية الجديدة لدرجة قد تدفع بعضهم إلى الانتحار.

وكان دوركايم مشغولاً بالأخطار التي يفرضها الاغتراب والوحدة والعزلة على المجتمعات الصناعية الحديثة. وقد شارك كونت إيمانه بأن علم الاجتماع ينبغي أن يوجه التغير الاجتماعي، وبالتالي دافع عن وجود جماعات اجتماعية جديدة - بين أسرة الفرد والدولة - توفر الإحساس بالانتماء بين أعضاء المجتمعات الكبيرة.

ولم تكن اهتمامات دوركايم - مثل غيره من كثير من علماء الاجتماع - مقصورة على جانب واحد فقط من جوانب السلوك الاجتماعي. فقد اهتم بالجريمة والعقاب، والدين، ومكان العمل. وهناك نفر قليل من علماء الاجتماع ممن لهم هذا التأثير الطاغي على مجالات عديدة متنوعة داخل علم الاجتماع.

ماكس فيبر

كان ماكس فيبر من المفكرين النظريين الأوائل المهمين. وقد ولد في ألمانيا عام 1864، وتلقى تعليمه الأكاديمي في التاريخ القانوني والاقتصادي، ثم أظهر اهتمامه تدريجياً بعلم الاجتماع. وفي النهاية أصبح أستاذاً في عدة جامعات ألمانية. وقد علَّم فيبر تلاميذه أنه يتعين عليهم استخدام "الفهم" أو "الاستبصار" في عملهم الفكري، وأوضح أنه لا يمكننا تحليل كثير من سلوكنا الاجتماعي بأنواع المحكات الموضوعية التي نستخدمها عند قياس الوزن أو الحرارة. ولكي يتسنى فهم السلوك فهماً كاملاً ينبغي أن نتعلم المعاني الذاتية التي تلازم أفعال الناس - أي: كيف يرى الناس سلوكهم ويفسرونه؟

ولنفترض على سبيل المثال أن أحد علماء الاجتماع يقوم بدراسة الترتيب الاجتماعي للأفراد في إحدى الجماعات. ولذلك يتوقع فيبر من الباحث أن يستخدم الفهم لتحديد دلالة التسلسل الاجتماعي للجماعة بالنسبة لأعضائها. وقد يقوم

الباحث بدراسة تأثير الألعاب الرياضية، أو الدرجات، أو المهارات الاجتماعية، أو الأقدمية على المكانة داخل الجماعة. ويسعى الباحث إلى تعلم كيفية ارتباط أعضاء الجماعة بأعضاء آخرين ذوي مكانة أعلى أو أقل. ويأخذ الباحث في اعتباره – عند البحث في هذه المسائل – عواطف الناس وأفكارهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم (L.Coser, 1956).

كما ندين بالفضل لفيبر في أداة تصورية أساسية، وهي النمط المثالي. وهو عبارة عن نموذج تركيبي يُستخدم كمقياس يمكن تقييم الحالات الواقعية بناءً عليه. وقد قام فيبر في أعماله بتحديد خصائص متعددة للبيروقراطية كنمط مثالي. وفي تقديمه لنموذج البيروقراطية لم يصف فيبر تنظيماً بعينه، ولم يستخدم مصطلح "مثالي" بمعنى يوحي بالتقييم الإيجابي. فقد كان هدفه تقديم معيار مفيد لقياس درجة البيروقراطية في التنظيم الواقعي (Gerth & Mills, 1958). ويُستخدم مفهوم النمط المثالي في دراسة الأسرة والدين والسلطة والنظم الاقتصادية، وفي تحليل البيروقراطية.

وعلى الرغم من تطابق التخصص المهني بين إميل دوركايم وماكس فيبر، إلا أنهما لم يلتقيا البتة، ولم يكن كل منهما على دراية بوجود الآخر، ناهيك عن عدم الإلمام بأفكار كل منهما. ومن المؤكد أن هذا الوضع لا ينطبق على أعمال كارل ماركس. إذ أن تفكير دوركايم بشأن تأثير تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية يرتبط بكتابات ماركس، كما أن اهتمام فيبر بعلم الاجتماع الموضوعي المتحرر من القيم كان استجابة مباشرة لآراء ماركس. ومن ثم فليس عجيباً أن يُنظر إلى كارل ماركس على أنه شخصية بارزة في تطور علم الاجتماع شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء الاجتماعيين.

كارل ماركس

يشترك كارل ماركس (1818–1883) مع دوركايم وفيبر في الاهتمام المزدوج بالقضايا الفلسفية التجريدية والواقع العياني للحياة اليومية. وكان ماركس – على العكس من غيره – ناقداً للنظم القائمة بدرجة يستحيل معها دراستها بالمسلك الأكاديمي التقليدي. وعلى الرغم من مولده وتعليمه في ألمانيا، فقد قضى الجانب الأكبر من حياته في المنفى.

جدول (5 - 3)

المفكرون الاجتماعيون الأوائل

	إميل دوركايم	ماكس فيبر	كارل ماركس
المولد والوفاة	(1917-1858)	(1920-1864)	(1883-1818)
التأهيل الأكاديمي	الفلسفة	القانون، الاقتصاد، التاريخ، الفلسفة	الفلسفة، القانون
المؤلفات الرئيسية	1893-تقسيم العمل الاجتماعي 1897-الانتحار: دراسة في علم الاجتماع 1912-الأشكال الأولية للحياة الدينية	1904/ 1905- الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية 1922-الاقتصاد والمجتمع	1848-البيان الشيوعي 1867-رأس المال

وكانت حياة ماركس الشخصية سلسلة من الكفاح المرير. وعندما مُنع من نشر بحث قام بكتابته، هجر وطنه إلى فرنسا. وهناك التقى في باريس مع فردريك إنجلز (1820-1895)، وكوّن معه صداقة استمرت مدى حياته. وعاش ماركس وإنجلز في فترة كانت الحياة الاقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية بدأ يسودها باضطراد المصنع لا المزرعة.

وفي عام 1847 داوم ماركس وإنجلز على حضور اجتماعات سرية في لندن لتحالف غير قانوني من النقابات العمالية عرف باسم "التحالف الشيوعي" Communist League. وفي العام التالي أعد برنامجاً سياسياً أسمياه "البيان الشيوعي"، زعما فيه أن الجماهير التي لا تملك موارد سوى قوة عملها (أي البروليتاريا) عليها أن تتحد لتقاتل من أجل الإطاحة بالمجتمعات الرأسمالية. يقول ماركس وإنجلز:

"إن تاريخ جميع المجتمعات القائمة حتى الآن هو تاريخ النضال الطبقي ... وليس لدى البروليتاريا ما تخسره سوى عبوديتها ..وأمامهم عالم يستطيعوا أن يحققوا فيه النصر .. يا عمال العالم اتحدوا". (Feuer, 1959: 7, 41)

وبعد أن فرغ ماركس من كتابه "البيان الشيوعي" عاد إلى ألمانيا ليتم نفيه منها، وبعدها انتقل إلى إنجلترا، حيث استمر في كتابة الكتب والمقالات. وعاش ماركس هناك في فقر مدقع، وخسر معظم ممتلكاته، وتوفي عديد من أطفاله بسبب سوء التغذية والمرض. وكان ماركس غريباً في المجتمع البريطاني، وهذه حقيقة أثرت بجلاء في آرائه بشأن الثقافات الغربية.

ووفقاً لتحليل ماركس ينقسم المجتمع أساساً إلى طبقات تتصارع من أجل مصالحها الطبقية. وعندما درس ماركس المجتمعات الصناعية في عصره – مثل ألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة – وجد أن المصنع هو مركز الصراع بين المستغِلين (ملاك وسائل الإنتاج) والمستغَلين (العمال). ونظر ماركس في هذه العلاقات بطريقة منظمة، بمعنى أنه آمن بأن النظام الكلي للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يحافظ على قوة الملاك وهيمنتهم على العمال. ومن ثم يزعم ماركس وإنجلز أن الطبقة العاملة في حاجة إلى الإطاحة بالنظام الطبقي القائم. وكان تأثير ماركس على الفكر المعاصر تأثيراً ضخماً. فقد ألهمت كتابات ماركس أولئك الذين قادوا فيما بعد الثورات الشيوعية في روسيا والصين وكوبا وفيتنام وغيرها.

وبصرف النظر عن الثورات السياسية التي عززتها كتاباته، فقد كان تأثير ماركس على الفكر المعاصر تأثيراً مثيراً. فقد شدد على أن التوحد والترابط مع الجماعة يؤثر في وضع الفرد في المجتمع، وهذا المجال من مجالات الدراسة أصبح يشكل الآن اهتماماً رئيسياً لعلم الاجتماع المعاصر، حيث نجد أن العضوية حسب النوع الاجتماعي، والعمر، والأعراق، والطبقة الاجتماعية تؤثر في اتجاهات الشخص وسلوكه. وتُعزى هذه الطريقة من طرق فهم المجتمع إلى الأعمال الرائدة لكارل ماركس.

التطورات الحديثة

بني علم الاجتماع اليوم على أساس متين وضعه إميل دوركايم وماكس فيبر وكارل ماركس. ومن المؤكد أن علم الاجتماع لم يظل راكداً طيلة القرن التاسع عشر. ففي الوقت الذي استمر فيه الأوروبيون في تقديم إسهامات إلى هذا العلم، شارك

علماء الاجتماع من شتى أرجاء العالم - خاصة الولايات المتحدة - في تقدم النظرية والبحث في علم الاجتماع. وساعدت آراؤهم الجديدة في فهم تشكيل المجتمع على نحو أفضل.

ويعد شارلز **هورتون كولي** (1864-1929) نموذجاً من علماء الاجتماع الذين ذاع صيتهم في أوائل القرن العشرين. وقد ولد كولي في آن أربور بولاية ميتشجان، ودرس الاقتصاد، ثم أصبح في النهاية أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة ميتشجان. ويلاحظ أن كولي - مثل غيره من علماء الاجتماع الأوائل - أصبح مهتماً بالعلم الجديد (علم الاجتماع) في الوقت الذي كان يتابع فيه مجالاً للدراسة مرتبطاً بهذا العلم.

وقد شارك كولي كلاً من دوركايم وفيبر وماركس رغبتهم في أن يكتشفوا المزيد عن المجتمع. ولتحقيق ذلك بدرجة أكثر نجاحاً فضل كولي استخدام منظور علم الاجتماع لينظر أولاً في الوحدات الصغيرة، أي الجماعات الحميمة التي تسودها علاقة الوجه للوجه مثل الأسرة والزمرة وجماعة الأصدقاء. ورأي كولي في هذه الجماعات بذرة المجتمع، بمعنى أنها تشكل مُثل الناس ومعتقداتهم وقيمهم وطبيعتهم الاجتماعية. وقد أدت دراسات كولي إلى زيادة فهمنا للجماعات ذات الحجم الصغير نسبياً.

وفي أوائل القرن العشرين رأي كثير من علماء الاجتماع في الولايات المتحدة في أنفسهم مصلحين اجتماعيين كرسوا حياتهم للدراسة المنظمة ومن ثم إصلاح المجتمع الفاسد، واهتموا اهتماماً حقيقياً بحياة المهاجرين في المدن الناشئة، سواء أكان هؤلاء المهاجرون من أوروبا أو من ريف الجنوب الأمريكي. وقد لعبت عالمات الاجتماع - الأوائل بصفة خاصة - أدواراً إيجابية في المناطق الحضرية الفقيرة كقائدات لمراكز المجتمع المحلي المعروفة باسم "النُزل" Settlement Houses. وكانت **جين آدمز** (1860-1935) - على سبيل المثال - عضوة نشطة في الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، وشاركت في تأسيس نُزل شهير في شيكاغو اسمه "هل هاوس" Hull House.

وجمعت آدمز وغيرها من رائدات علم الاجتماع بين البحث العلمي، والعمل في مجال الخدمة الاجتماعية والنشاط السياسي - كل ذلك بهدف مساعدة الفقراء وخلق مجتمع أكثر عدلاً. وعملت آدمز مع الصحفية والمربية السوداء **إيدا ويلز** Ida B.Wells بنجاح للحيلولة دون تنفيذ سياسة التفرقة العنصرية في المدارس الحكومية بشيكاغو. وبذلت آدمز جهوداً لإنشاء محكمة للأحداث ونقابة عالمية للنساء مما يعكس الطابع التطبيقي لأعمالها (Addams 1910, 1930, Lengerman & Niebrugge-Brantly 1998; Deegan 1991).

وتحول اهتمام علم الاجتماع مع منتصف القرن العشرين، فقد حصر علماء الاجتماع معظم جهودهم في التنظير وجمع البيانات، تاركين مهمة تغيير المجتمع إلى الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم. وقد صاحب هذا التحول بعيداً عن الإصلاح الاجتماعي التزام متنام بالمناهج العلمية للبحث وبالتفسير المتحرر من القيم. ولم يكن كل علماء الاجتماع سعيدين بهذا التحول، ولذلك تأسس تنظيم جديد - جمعية دراسة المشكلات الاجتماعية SSSP - عام 1950 لتتعامل مباشرة مع اللامساواة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية الأخرى.

وقدم عالم الاجتماع **روبرت ميرتون** (1968) إسهاماً هاماً إلى علم الاجتماع بالمزج الناجح بين النظرية والبحث. وقد ولد ميرتون عام 1910 في فيلادلفيا لأبوين مهاجرين من سلوفاكيا، وحصل على منحة دراسية في جامعة تمبل، ثم واصل دراسته في جامعة هارفارد حيث أبدى اهتمامه المستمر بعلم الاجتماع. وتركز جهده التدريسي في جامعة كولومبيا.

وقد وضع ميرتون نظرية يُستشهد بها كثيراً في تفسير السلوك الانحرافي. فقد حدد ميرتون الطرق المختلفة التي يحاول بها الناس إحراز النجاح في الحياة. وفي رأيه أن بعض الناس قد لا يشتركون في الهدف المتفق عليه اجتماعياً لتراكم السلع المادية أو الوسائل المقبولة لتحقيق هذا الهدف. ووفقاً للمخطط التصنيفي عند ميرتون يكون "المجددون" Innovators هم الناس الذي يقبلون هدف تحقيق الثروة المادية، ولكنهم يلجأون إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق ذلك بما فيها السرقة والابتزاز والسطو.

وقد بني ميرتون تفسيره للجريمة على السلوك الفردي المتأثر بالأهداف والوسائل التي يقرها المجتمع، إلا أن هذا التفسير كانت له دلالات أشمل، حيث يساعد في تفسير ارتفاع معدلات الجريمة بين الفقراء الذين لا يرون أي بصيص للأمل في حصر أنفسهم في الطرق التقليدية للنجاح.

كما شدد ميرتون على أن علم الاجتماع يتعين عليه المزاوجة بين المداخل على المستويات الكبرى Macro والصغرى Micro في دراسة المجتمع. ويختص علم اجتماع الوحدات الكبرى بالظواهر على نطاق واسع أو بالحضارات. ولذلك تعد الدراسة الثقافية المقارنة التي قام بها دوركايم عن الانتحار مثالاً على البحوث التي تجري على نطاق واسع. وحديثاً يقوم علماء اجتماع الوحدات الكبرى بدراسة المعدلات الدولية للجريمة، والنمط الثابت للآسيويين الأمريكيين كأقلية نمطية، والأنماط السكانية للدول الإسلامية.

وعلى العكس من ذلك يركز علم اجتماع الوحدات الصغرى على الجماعات الصغيرة، وغالباً ما يستخدم الدراسة التجريبية في المعامل. وتشمل بحوث علم الاجتماع على المستويات الصغرى – على سبيل المثال – كيفية انسحاب المطلقين من الرجال والنساء من الأدوار الاجتماعية الهامة ، وكيفية تأثير الامتثال على التعبير عن الاتجاهات المتعصبة، وكيفية تأثير توقعات المدرسين على الإنجاز الأكاديمي للطلاب.

ويعكس علم الاجتماع المعاصر الإسهامات المتعددة للمنظرين الأوائل، فعندما يتطرق علماء الاجتماع لدراسة موضوعات مثل الطلاق وتعاطي المخدرات والطوائف الدينية، فإنهم يعتمدون على الآراء النظرية لرواد علم الاجتماع. ويستطيع القارئ المتمعن أن يسمع صوت كونت ودوركايم وفيبر وماركس وكولي وآدمز وغيرهم يتحدثون عبر صفحات البحوث المعاصرة. كما تجاوز علم الاجتماع الحدود الفكرية للمنظرين في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتأتي الإسهامات إلى علم الاجتماع اليوم من علماء الاجتماع الذين يقومون بدراسة السلوك الإنساني والبحث فيه في أجزاء أخرى في العالم. وحتى يتسنى لنا وصف أعمال علماء الاجتماع اليوم، فإنه يبدو من المفيد أن ندرس عدداً من المداخل النظرية المؤثرة (أو ما تعرف أيضاً بالمنظورات).

المنظورات الرئيسية في علم الاجتماع

ينظر علماء الاجتماع في المجتمع بطرق مختلفة، فبعضهم يرى المجتمع أساساً على أنه وحدة مستقرة ومستمرة، وينطبع في أذهانهم بقاء الأسرة والدين وغيرهما من النظم الاجتماعية. وينظر فريق ثان من علماء الاجتماع إلى المجتمع على أنه يتألف من عدة جماعات تتصارع وتتنافس على موارد نادرة. وفي رأي فريق ثالث من علماء الاجتماع أن أكثر جوانب العالَم الاجتماعي اللافتة للنظر هي التفاعلات اليومية الروتينية بين الأفراد التي نستخف بها في بعض الأحيان. وهذه الآراء – أو وجهات النظر – الثلاثة هي أكثرها شيوعاً واستخداماً بين علماء الاجتماع، وهي المنظورات: الوظيفية، والصراعية، والتفاعلية على الترتيب. وهي تمثل مدخلاً أولياً إلى علم الاجتماع.

المنظور الوظيفي

يفكر هذا المنظور في المجتمع ككائن حي يسهم كل عضو فيه في بقائه. ويؤكد المنظور الوظيفي على هذا الرأي، أي الطريقة التي تتضافر بها أجزاء المجتمع للمحافظة على استقراره.

ويعد **تالكوت بارسونز** (1902-1979) – وكان عالم اجتماع بجامعة هارفارد – من الشخصيات البارزة في تطور النظرية الوظيفية. وقد تأثر بارسونز تأثراً شديداً بأعمال إميل دوركايم وماكس فيبر وغيرهما من علماء الاجتماع الأوروبيين. وهيمن بارسونز – لمدة تربو على أربعة عقود – على علم الاجتماع في الولايات المتحدة بمشايعته للوظيفية. ونظر بارسونز إلى المجتمع على أنه شبكة واسعة من الأجزاء المترابطة، كل جزء منها يساعد في المحافظة على النظام ككل. ويزعم المدخل الوظيفي أنه إذا لم يسهم جانب ما من جوانب الحياة الاجتماعية في استقرار المجتمع أو بقائه – أي إذا لم يقم بوظيفة مفيدة محددة أو يعزز من الإجماع القيمي بين أعضاء المجتمع – فلن ينتقل هذا الجانب من جيل إلى الجيل الذي يليه.

ودعنا ننظر إلى الدعارة من المنظور الوظيفي. والسؤال هنا: لماذا تستمر هذه الممارسة رغم إدانتها؟ يرى الوظيفيون أن الدعارة تشبع احتياجات أفراد لا يتسنى لهم

إشباعها على نحو عاجل من خلال أكثر الصور قبولاً من الناحية الاجتماعية مثل الزواج. ويحصل "المشترى" على الجنس دون أدنى مسئولية عن الإنجاب أو الاقتراب العاطفي. وفي المقابل تحصل "البائعة" على قوت يومها من خلال هذا التبادل.

ويخلص بنا هذا التحليل إلى أن الدعارة تحقق وظائف معينة يحتاجها المجتمع، وهذا لا يعني أن الدعارة شكل مرغوب فيه أو شكل مشروع من أشكال السلوك الاجتماعي. ولا يطلق الوظيفيون مثل هذه الأحكام، ولكنهم يأملون في تفسير كيف أن جانباً من جوانب المجتمع – والذي يتعرض للهجوم بصفة مستمرة – يمكنه مع ذلك أن يظل باقياً (K.Davis, 1937)، رغم كل هذه الإدانة الدينية والأخلاقية.

الوظائف الظاهرة والكامنة

عندما تطلع على دليل الكلية الجامعية سوف تجد فيه حصراً بالوظائف المتعددة لهذه المؤسسة. فقد تقرأ فيه على سبيل المثال أن الجامعة تهدف إلى توفير التعليم الشامل لكل طالب في الفكر الكلاسيكي والمعاصر: في الإنسانيات، وفي العلوم، وفي الآداب. ومع ذلك فسوف تصيبك الدهشة عندما تطالع في دليل آخر أن الجامعة تأسست عام 1895 لإبعاد الناس في فئة العمر 18 – 22 سنة عن سوق العمل، ومن ثم الحد من البطالة. ولن تجد دليلاً للجامعة يعلن أن هذا هو الهدف من إنشاء الجامعة. ومع ذلك فإن المؤسسات الموجودة في المجتمع تقوم بعدة وظائف، وتؤدي بعضها على نحو دقيق. والحقيقة أن الجامعة تقوم فعلاً بتأخير دخول الناس إلى سوق العمل.

وقد فرق روبرت ميرتون (1968) تفرقة مهمة بين الوظائف الظاهرة والكامنة. والوظائف الظاهرة للمؤسسات، هي الوظائف الصريحة والمعلنة والمقصودة. وتشمل هذه الوظائف الأهمية المقصودة والمعروفة مثل دور الجامعة في ضمان التنافس والامتياز الأكاديميين. وعلى العكس من ذلك لجانب معين في المجتمع تكون الوظائف الكامنة وظائف غير مقصودة وغير معلنة، وتعكس أهدافاً خفية للمؤسسة. ومن الوظائف الكامنة للجامعة الحد من البطالة. كما تؤدي الجامعة وظيفة كامنة أخرى كمكان يلتقي فيه الأشخاص الذين يبحثون عن قرين يرتبطون به عن طريق الزواج.

الاختلال الوظيفي

يعترف الوظيفيون بأنه ليست كل أجزاء المجتمع تسهم في استقراره طول الوقت. ويقصد بالاختلال الوظيفي أن عنصراً من عناصر المجتمع أو عملية من عملياته تقوض النظام الاجتماعي أو تؤدي إلى تهديد استقراره.

ونحن نعتبر كثيراً من الأنماط السلوكية المختلة وظيفياً – مثل القتل – أنماطاً غير مرغوب فيها. ولا يعني هنا أننا ينبغي أن نفسر الاختلالات الوظيفية تفسيراً تلقائياً بأنها وظائف سلبية. إذ أن تقييم الاختلال الوظيفي يعتمد على القيم الموجودة لدى الفرد أو على الوضع القائم. فعلى سبيل المثال تتمثل وجهة النظر الرسمية في سجون الولايات المتحدة في أنه ينبغي التخلص من عصابات نزلاء السجون لأن ذلك يخل بوظائف السجن، إلا أن بعض الحراس اقتنعوا عملياً بأن وجود عصابات السجون مفيد وظيفياً في قيامهم بعملهم. إذ أن الخطر الذي تفرضه هذه العصابات يهدد الأمن في السجن مما يتطلب مزيداً من المراقبة وساعات عمل زائدة للحراس (Hunt et al., 1993 : 400).

منظور الصراع

ينظر علماء الاجتماع – على العكس من تشديد الوظيفيين على الاستقرار والإجماع – إلى العالَم الاجتماعي على أنه في حالة صراع متواصل. ويفترض منظور الصراع أن السلوك الاجتماعي يحسن فهمه في سياق الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة. وليس من الضروري أن يكون هذا الصراع عنيفاً؛ إذ يمكنه أن يأخذ شكل المفاوضات العمالية، والسياسات الحزبية، والتنافس بين الجماعات الدينية على الأعضاء، أو النزاع على الميزانية الفيدرالية.

وقد هيمن المنظور الوظيفي على علم الاجتماع في الولايات المتحدة حتى أواخر الستينيات عندما أصبح مدخل الصراع أكثر قدرة على الإقناع. فمع انتشار القلاقل الاجتماعية الناجمة عن النزاع على الحقوق المدنية، والانقسام المرير على الحرب في فيتنام، وظهور حركات التحرير النسائية، وفضيحة ووترجيت، وأحداث الشغب الحضرية، والخلافات في الرأي على عيادات الإجهاض – كل ذلك كان مؤيداً

لمدخل الصراع، أي أن عالمنا الاجتماعي يتميز بالنضال المتواصل بين الجماعات المتنافسة. **ويقبل علم الاجتماع حالياً نظرية الصراع كإحدى الطرق الصحيحة للنظر في المجتمع.**

الرؤية الماركسية

اتضح لنا فيما سبق أن كارل ماركس نظر إلى النضال بين الطبقات الاجتماعية على أنه حتمي بالنظر إلى استغلال العمال في ظل الرأسمالية. وامتداداً لأعمال ماركس بدأ علماء الاجتماع وغيرهم من العلماء الاجتماعيين ينظرون إلى الصراع لا على أنه مجرد ظاهرة طبقية فحسب، ولكنه جزء من الحياة اليومية في جميع المجتمعات. ولذلك يرغب علماء الاجتماع – عند دراسة أي ثقافة أو تنظيم أو جماعة اجتماعية – في معرفة من المستفيد، ومن الذي يعانى، ومن الذي يسود على حساب الآخرين.

ويهتم علماء الاجتماع بالصراع بين النساء والرجال، بين الآباء والأطفال، بين المدن والضواحي، بين البيض والسود، وغيرها كثير. وينشغل منظرو الصراع بالكيفية التي تساعد بها نظم المجتمع – بما فيها الأسرة والحكومة والدين والتعليم ووسائل الإعلام – في الحفاظ على الامتيازات التي تتمتع بها بعض الجماعات، والإبقاء على جماعات أخرى في وضع الخنوع. إن تشديد منظري الصراع على التغير الاجتماعي وإعادة توزيع الموارد جعلهم أكثر راديكالية من الراديكاليين (Dahrendorf, 1958).

الرؤية العرقية: دوبوا

من الإسهامات المهمة لنظرية الصراع أنها شجعت علماء الاجتماع على النظر في المجتمع من عيون قطاعات السكان التي ليس لها تأثير في صنع القرار. وقد قام علماء الاجتماع السود الأوائل مثل دوبوا (1868-1963) بإجراء بحوث كانوا يأملون من ورائها المساعدة في النضال من أجل مجتمع المساواة العرقية.

ويؤمن دوبوا بأن المعرفة تعد ضرورية في مواجهة التعصب وتحقيق التسامح والإنصاف، كما آمن بأن علم الاجتماع عليه أن يعتمد على المبادئ العلمية في دراسة المشكلات الاجتماعية مثل المشكلات التي يعاني منها السود في الولايات المتحدة. ولقد قدم دوبوا إسهاماً مهماً إلى علم الاجتماع من خلال دراسته المتعمقة للحياة الحضرية للبيض والسود.

وقد ضاق دوبوا ذرعاً بالمنظرين أمثال هربرت سبنسر الذي يبدو أنهم كانوا قانعين بالوضع القائم. وأيد دويوا إجراء بحوث أساسية عن حياة السود بما يساعد في فصل الرأي عن الحقيقة، وقام بتوثيق مكانتهم المتدنية نسبياً في فيلادلفيا وأتلانتا. وآمن دوبوا بأن منح السود كافة الحقوق السياسية يعد أساساً لتقدمهم الاجتماعي والاقتصادي في الولايات المتحدة. ولقد شكلت كثيراً من آراء دوبوا تحدياً للوضع القائم، ومع ذلك لم تجد جمهورية يؤيدها في الأوساط الحكومية أو في المجال الأكاديمي. ونتيجة لذلك أصبح دوبوا أكثر انخراطاً في التنظيمات التي يعترض أعضاؤها على النظام الاجتماعي الراسخ، وساعد في تأسيس الرابطة الوطنية لتقدم الشعوب الملونة، المعروفة اختصاراً بـNAACP (Green & Driver, 1978).

> إطار 5-1
>
> لقد شكلت أفكار دوبوا تحدياً للوضع القائم في الأوساط الأكاديمية والسياسية. وكان دوبوا أول شخص أسود يحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد. وقد ساعد فيما بعد في تنظيم الرابطة الوطنية لتقدم الشعوب الملونة NAACP

لقد أدت إضافة رؤى متعددة داخل علم الاجتماع في السنوات الحديثة إلى إجراء بعض البحوث المفيدة خاصة عن الأمريكيين من أصل أفريقي الذين انتابهم الحذر لسنوات طويلة من المشاركة في البحوث الطبية، لأن هذه البحوث كانت تستخدم لأغراض مثل تبرير العبودية أو تحديد أثر مرض الزهري الذي لا يوجد له علاج. أما اليوم فإن علماء الاجتماع الأمريكيين وغيرهم من العلماء الاجتماعيين من أصل أفريقي يعملون على مشاركة السود في بحوث طبية عرقية مفيدة في موضوعات مثل مرضى السكر والأنيميا الخلوية اللذين يصيبان السكان السود (St – John, 1997).

الرؤية النسوية

على الرغم من أن النظرية النسوية بنت نفسها على جوانب مهمة من منظور الصراع، فإنها تأثرت بالحاجة إلى التكامل الاجتماعي الذي دافع عنه الوظيفيون. ويرى علماء النسوية – شأنهم في ذلك شأن منظري الصراع – في الفروق النوعية

Gender انعكاساً لخضوع جماعة ما (النساء) لجماعة أخرى (الرجال). واعتماداً على أعمال ماركس وإنجلز ينظر منظرو النسوية المعاصرون إلى خضوع النساء باعتباره من موروثات المجتمعات الرأسمالية. ويرى بعض منظري النسوية الراديكاليين أن اضطهاد النساء حتمي في جميع المجتمعات التي يهيمن عليها الرجال، ومنها المجتمعات التي نسميها رأسمالية، واشتراكية، وشيوعية (Tuchman, 1992).

وكما هو الحال بالنسبة لأعمال علماء الاجتماع الأمريكيين من أصل أفريقي، فقد أسهمت المدرسة النسوية في علم الاجتماع في زيادة فهمنا للسلوك الاجتماعي بتجاوز وجهة نظر الرجال البيض. فلم يعد الوضع الاجتماعي للأسرة – على سبيل المثال – يُحدد من خلال مكانة الزوج ودخله فقط.

وقامت عالمات النسوية بتحدي الصورة النمطية الجامدة عن النساء، كما طالبن بإجراء دراسات عن المجتمع تأخذ في اعتبارها التوازن النوعي وخبرات النساء وإسهاماتهن (P.England 1999, Komarovsky 1991, Brewer 1989).

ولقد قدم المنظور النشوي لعلماء الاجتماع رؤى جديدة عن السلوك الاجتماعي المألوف. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن البحوث السابقة عن الجريمة نادراً ما درست النساء، وعندما فعلت ذلك اتجهت إلى التركيز على الجرائم "التقليدية" التي ترتكبها النساء مثل سرقة المتاجر. وتتجاهل مثل هذه الرؤية الدور الذي تلعبه المرأة في كافة أنماط الجريمة، وكذا تجاهل الدور الذي يلعبنه كضحايا للجريمة. وقد خلصت البحوث التي قامت بإجرائها ميدا شيسني – ليند ونويلي رودريجيوز (1993) إلى أن جميع النساء المسجونات تقريباً عانين في الصغر من سوء معاملة بدنية وجنسية؛ كما أن نصفهن تعرضن للاغتصاب. وقد أثرت الإسهامات التي قدمها علماء النسوية والأقليات على جميع المنظورات في علم الاجتماع.

المنظور التفاعلي

إن التفاعل بين العمال في مكان العمل، والمناوشات التي تحدث في الأماكن العامة مثل محطات الأتوبيس والحدائق، والسلوك في الجماعات الصغيرة – كلها جميعاً جوانب من علم اجتماع الوحدات الصغرى والتي تثير انتباه أنصار التفاعلية. وإذا

كان منظرو الوظيفية والصراع يقومون بتحليل أنماط السلوك في المجتمع على نطاق واسع، فإن المنظور التفاعلي يستقرئ الصور اليومية للتفاعل الاجتماعي من أجل فهم المجتمع ككل. ونعطي مثالاً على ذلك هو عمل هيئة المحلفين الذي أصبح في التسعينيات موضوعاً للرأي العام، حيث انتهت محاكمات مشهورة إلى أحكام تركت بعض الناس يهزون رؤوسهم عجباً. ويحاول علماء التفاعلية أن يفهموا على نحو أفضل السلوك الذي يحدث بين جماعة صغيرة (أي هيئة المحلفين) في غرفة المداولات بالمحكمة قبل دخولهم إلى قاعة المحكمة. (انظر إطار 5-2).

والتفاعلية إطار مرجعي في علم الاجتماع لدراسة الكائنات الإنسانية كما تعيش في عالم من الموضوعات ذات المعنى. وتشمل هذه الموضوعات: الأشياء المادية، والأفعال، والناس الآخرين، والرموز.

وإذا كانت بداية المدخلين: الوظيفي والصراعي في أوروبا، فقد ظهرت التفاعلية أول ما ظهرت في الولايات المتحدة. ويعد **جورج هربرت ميد** (1863-1931) مؤسس المنظور التفاعلي. وقد قام ميد بالتدريس في جامعة شيكاغو منذ عام 1893 حتى مماته. ويركز التحليل السوسيولوجي عند ميد - شأنه في ذلك شأن شارلز هورتون كولي - على التفاعلات الإنسانية في المواقف المباشرة one -to- one والجماعات الصغيرة. وكان ميد مهتماً بملاحظة أدق صور الاتصال

إطار 5 – 2

اتخاذ القرار بين هيئة المحلفين

تخيل أنه تم اختيارك ضمن هيئة المحلفين. كيف تصل أنت وغيرك من أعضاء هيئة المحلفين إلى اتخاذ قرار بالإجماع؟ كيف تتشكل الآراء؟ وكيف تتغير؟ ويعد تفاعلك مع زملائك من هيئة المحلفين عاملاً حاسماً في عملية اتخاذ القرار.

ولم تحظ الجماعات الصغيرة الأخرى بنفس القدر من الاهتمام الذي حظيت به هيئة المحلفين في التسعينيات. ومن بين هيئات المحلفين التي أثارت الاهتمام العام تلك الهيئة التي نظرت قضية ضباط الشرطة الأربعة في لوس انجلوس المتهمين بضرب رودني كينج، وكذلك هيئة المحلفين في محاكمتي إيريك وليلى ميناديز لقتل أبويهما، وأيضاً هيئة

(الابتسامة، والتجهم، وإيماءة الرأس) وفهم الكيفية التي يتأثر بها سلوك الفرد بالسياق الأكبر للجماعة أو المجتمع. وعلى الرغم من هذه الرؤى المبتكرة، إلا أن ميد كتب مقالات بين الفينة والفينة، ولكنه لم يقم مطلقاً بتأليف كتاب. وقد ذاعت شهرة ميد كمعلم بارع، وجاءت معظم آرائه الناقدة إلينا من خلال محاضراته التي نشرها **تلاميذه** في مجلدات مُحررة بعد وفاته.

ويشار إلى المنظور التفاعلي في بعض الأحيان بـ"المنظور التفاعلي الرمزي" لأن أنصار التفاعلية يرون في الرموز جزءاً مهماً من أجزاء الاتصال الإنساني. ويشترك أعضاء المجتمع في المعاني الاجتماعية للرموز. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال نلاحظ أن التحية ترمز للاحترام، في حين يدل إمساك قبضة اليد بإحكام على التحدي. وقد تستخدم ثقافة أخرى - مع ذلك - إيماءات مختلفة للتعبير عن مشاعر الاحترام أو التحدي.

ولننظر في الطرق المختلفة التي تصور بها المجتمعات المختلفة الانتحار دون استخدام الكلمات. فالناس في

تابع إطار 5-2

المحلفين التي برأت سيمبسون. ويهتم العلماء الاجتماعيون بكيفية وصول هيئة المحلفين إلى قرارهم.

ويستخدم أنصار التفاعلية أربعة أنواع من أدوات البحث: **المقابلات** مع أعضاء هيئة المحلفين الذين يحاولون إعادة تمثيل كيفية وصولهم إلى الحكم القضائي؛ **وملاحظة** هيئة المحلفين وهم يجلسون ويتفاعلون مع الأحداث في قاعة المحكمة، **وملاحظة** المداولات الفعلية لهيئة المحلفين (بعد استئذان القاضي في حالات محددة)؛ **والتجارب التي** تستعين بمتطوعين لتشكيل هيئة محلفين صورية.

وندرس هنا بعض النتائج المتعلقة بتأثير أعضاء هيئة المحلفين على اتخاذ القرار، واحتمال إدانة المدعى عليه، وتأثير حجج هيئة المحلفين على قراراتهم، والتغيرات الحديثة في نظام هيئة المحلفين.

وفي عام 1957 نجد مشهداً في فيلم Twelve Angry Men يلعب فيه الممثل هنري فوندا دور عضو في هيئة المحلفين، ويبدأ بكونه الصوت الوحيد الذي يميل

الولايات المتحدة يشيرون بأصابعهم إلى الرأس (إطلاق النار)، ويضع سكان الحضر في اليابان أيديهم على المعدة (الطعن)، وفي جنوب غينيا الجديدة يحكمون قبضة اليد على الحنجرة (الشنق). وتُصنف هذه الأنماط للتفاعل الرمزي على أنها صور من التفاعل اللفظي الذي يتضمن الإشارات وتعبيرات الوجه والإيماءات.

ومنذ انتشار آراء ميد، عبر علماء الاجتماع عن اهتمامهم المتزايد بمنظور التفاعل. فقد تحول كثير منهم عن الانشغال الزائد بالمستويات الكبرى للسلوك الاجتماعي، وأعادوا توجيه اهتمامهم إلى السلوك الذي يحدث في الجماعات الصغيرة (المستويات الصغرى). وكان **إرفنج جوفمان** (1922-1982) وراء ذيوع نوع خاص من أنواع المنهج التفاعلي عُرف باسم "المدخل المسرحي" Dramaturgical Approach، الذي يشبه الحياة اليومية بالمسرح وخشبته. ومثلما يقوم الممثلون بإبراز صور معينة، نسعى جميعاً إلى تقديم ملامح معينة لشخصياتنا ونخفي صفات أخرى. ولذلك نشعر في الفصل المدرسي بالحاجة إلى إبراز صورة جادة،

تابع إطار 5 – 2

إلى إدانة المجرم المدعى عليه، ولكنه في النهاية يقنع كافة أعضاء هيئة المحلفين ببراءة المدعى عليه. وعلى الرغم من الطابع الدرامي لأحداث الفيلم، فإن البحوث الحديثة تؤكد أن هيئة المحلفين عموماً لا تغير رأيها بعد الاقتراع الأول. ففي دراسة أجريت على 225 قضية تبين أنه إذا صوت أغلب أعضاء هيئة المحلفين بإدانة المدعى عليه في الاقتراع الأول، فإن هناك احتمالاً بنسبة 5٪ بتبرئة المدعى عليه فيما بعد.

ويمكن أن يحدث اتخاذ القرار بين هيئة المحلفين قبل الاقتراع الأول. وعلى الرغم من تعليمات القضاة بالعمل في الاتجاه المعاكس (المتهم برئ حتى تثبت إدانته)، فإن عدداً كبيراً من أعضاء هيئة المحلفين يصلون إلى حكم موقت في مرحلة مبكرة من المحاكمة. وتوضح الدراسات أن هيئة المحلفين التي تبدأ بمشاعر الإدانة أو عدم الإدانة تعطي وزناً أكبر لتأييد البينة التي تعزز حكمهم الأولى، وإسقاط الحجة التي تقوض هذا الحكم.

وتركز معظم البحوث على اتخاذ

بينما نرغب أن نظهر في إحدى الحفلات في صورة ودودة لا رسمية.

المدخل السوسيولوجي

السؤال إذن: أي المداخل يتعين على عالم الاجتماع استخدامه في دراسة السلوك الإنساني: الوظيفي، أم الصراعي، أم التفاعلي؟

الإجابة عن هذا السؤال هي أن علم الاجتماع يمكنه استخدام كل هذه المنظورات الثلاثة (انظر جدول 5-4)، مادام أن كل منظور يمكنه أن يقدم آراء ينفرد بها عن نفس القضية.

ودعنا نفكر الآن في كاترين إيرون وكيف مضت في دراسة ثقافة الوشم في الولايات المتحدة اليوم (التي عرضنا وصفاً لها في افتتاحية هذا الفصل). فقد ركزت على استخدام الوشم كرمز على المكانة الاجتماعية (المنظور الوظيفي)، كما درست الصراع بين الأب والطفل الذي قرر أن يَشِم نفسه (منظور الصراع). كما أن البحث في عملية الوشم كما تحدث في الواقع بما في ذلك التفاوض الذي يحدث بين فنان الوشم والشخص الذي يتم وشمه، هذا البحث يستفيد من منظور التفاعل.

القرار بين هيئة المحلفين في المحاكمات الجنائية عن كيفية وصول هذه الهيئة إلى قرار بما إذا كان المدعى عليه مذنباً أم بريئاً، إلا أن المدعى عليه في عدد كبير من القضايا الإجرامية يمكن محاكمته في عدة محاكم، أو أن احتمالاً لاتخاذ قرار ببراءته لسبب أحمق.

وقد أوضحت عدة دراسات أن هيئة المحلفين أكثر ميلاً إلى إدانة المدعى عليه بناءً على بعض الاتهامات إذا توفرت لديهم بدائل عديدة للوصول إلى حكم نهائي بالبراءة.

وقد اهتم الباحثون اهتماماً خاصاً بعقد المقارنات بين هيئة المحلفين المكونة من ستة أعضاء وتلك المؤلفة من اثني عشر عضواً. وقد أبدى أعضاء الهيئة التشريعية اهتمامهم بخفض حجم هيئة المحلفين توفيراً للمال وللإسراع بإجراءات المحاكمة. وقد بحث العلماء الاجتماعيون في كيفية تأثير ذلك على اتخاذ القرار بين هيئة المحلفين. وقد أوضحت إحدى الدراسات عن القضايا الجنائية أن حجم هذه الهيئة لا يؤثر على احتمال الإدانة إذا ظهر أن المدعى عليه برئ. ومع ذلك

ونعطي مثالاً آخر (انظر **إطار**5-3) يوضح كيف أن التلفاز يمكن دراسته من خلال المنظورات: الوظيفي والصراعي والتفاعلي.

ولا يمكن القول بأن الاقتصار على منظور بعينه في دراسة قضية معينة نهج صحيح، ذلك أنه بوسعنا أن نحقق فهماً أفضل لمجتمعنا بالاعتماد على هذه المنظورات الثلاثة في دراسة السلوك الإنساني والنظم. وتتداخل هذه المنظورات لاتفاقها في الاهتمامات، ولكنها يمكن أن تختلف تبعاً لما تمليه طبيعة كل منظور، وتبعاً للقضايا التي تتم دراستها. فالتوجه النظري لعالم الاجتماع يؤثر في مدخله إلى مشكلة البحث من زوايا مهمة.

تابع إطار 5 – 2

فقد اتضح أنه إذا كانت إدانة المدعى عليه واضحة، فإن هيئة المحلفين المكونة من 12 شخصاً أكثر نزوعاً من الهيئة المكونة من 6 أشخاص إلى إدانته.

ويستوجب البحث في أعضاء هيئة المحلفين إلى دراسة التغيرات الناجمة عن هذا العمل، إذ أن الزيادة في جرائم العنف في الولايات المتحدة وتقدم أساليب تصوير مسرح الجريمة يعني أن هيئة المحلفين أكثر عرضة لما يترتب على وصف مناظر العنف والدم، حيث رصد المتخصصون في الصحة العقلية وكذا العلماء الاجتماعيون الصدمات التي يعاني منها أعضاء هيئة المحلفين والتي تضاعف عندهم أعراض الضغط مثل الاكتئاب والقلق ونقص الوزن وقلة ساعات النوم واضطراب العلاقات الاجتماعية الحميمة. وكما هو الحال بالنسبة للجماعات الصغيرة الأخرى، يمكن أن تكون المشاركة في هيئة المحلفين تجربة مجهدة، خاصة في المحاكمات الجنائية التي تركز على العنف وإراقة الدماء.

المصادر: (Hare 1992; Abramson 1994, Roan 1995; MacCoun 1989, Sabini 1992).

جدول (5 - 4)

مقارنة بين المنظورات الرئيسية في علم الاجتماع

أوجه المقارنة	المنظور الوظيفي	منظور الصراع	منظور التفاعل
رؤيته للمجتمع	مستقر ومتكامل	يتميز بالتوتر والنضال بين الجماعات	إيجابي في تأثيره على التفاعل الاجتماعي اليومي
مستوى التحليل	الوحدات الكبرى	الوحدات الكبرى	التحليل المجهري Micro كطريقة لفهم الظواهر الكبرى
رؤيته للفرد	يتم تنشئة الناس لإنجاز الوظائف المجتمعية	يتشكل الناس بواسطة القوة والقسر والسلطة	يستخدم الناس الرموز ويخلقون عالمهم الاجتماعي من خلال التفاعل
رؤيته للنظام الاجتماعي	تتم المحافظة عليه من خلال التعاون والإجماع	تتم المحافظة عليه من خلال القوة والقسر	تتم المحافظة عليه من خلال الفهم المشترك للسلوك اليومي
رؤيته للتغير الاجتماعي	ينبغي تعزيزه وتأكيده	التغير يحدث دوماً، وقد تكون له مصاحبات إيجابية	ينعكس التغير في الأوضاع الاجتماعية للناس واتصالاتهم مع الآخرين
مثال	العقوبات العامة تدعم النظام الاجتماعي	القوانين تدعم أوضاع أصحاب القوة	يحترم الناس القوانين أو ينتهكونها استناداً إلى خبراتهم الماضية
مشايعوه	- إميل دوركايم - تالكوت بارسونز - روبرت ميرتون	- كارل ماركس - دوبوا - رايت ميلز	- جورج هربرت ميد - شارلز هورتون كولي - إرفنج جوفمان

علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي

انشغل كثير من علماء الاجتماع الأوائل - خاصة جين آدامز وجورج هربرت ميد - انشغالاً تاماً بالإصلاح الاجتماعي. فقد رغبوا في أن تكون نظرياتهم ونتائجهم ذات صلة وثيقة بصناع السياسة وبحياة الناس بصفة عامة. فعلى سبيل المثال عمل ميد أميناً لصندوق "هل هاوس" لسنوات عديدة، حيث طبق نظريته لتحسين حياة الضعفاء (خاصة المهاجرين الوافدين). كما عمل ميد في لجان تتعامل مع مشكلات العمال والتعليم العام في شيكاغو (Miller, 1973).

واليوم يقصد بعلم الاجتماع التطبيقي Applied sociology استخدام علم الاجتماع في التطبيقات العملية على السلوك الإنساني والتنظيمات. والهدف من ذلك هو المساعدة على حل المشكلات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال قام سبعة رؤساء للولايات المتحدة على مدى ثلاثين عاماً الماضية بتشكيل لجان للتنقيب عن الهموم المجتمعية الرئيسية

إطار (5-3)

الرؤى الوظيفية والصراعية والتفاعلية في التليفزيون

يمثل التليفزيون بالنسبة لمعظمنا صندوقاً قابعاً على الرف أو على المنضدة، وهو ذلك الجهاز الذي يلهينا، ويسلينا، وفي بعض الأحيان يدفعنا إلى النوم. وينظر علماء الاجتماع إلى التليفزيون نظرة أكثر عمقاً، وهنا نجدهم يستعينون بالمنظورات الرئيسية الثلاثة في علم الاجتماع.

الرؤية الوظيفية: يؤكد الوظيفيون في دراستهم لأي جانب من جوانب المجتمع - بما فيها التليفزيون - على إسهامه في الاستقرار الاجتماعي الكلى. ويرى الوظيفيون في التليفزيون عاملاً قوياً في نشر القيم الشائعة في المجتمع وتقوية الشعور العام بالوحدة والتضامن الاجتماعي:

- ينقل التليفزيون الأخبار الحية المهمة على المستويين: الوطني والدولي. وينشر التليفزيون على المستوى المحلي معلومات على كل شيء من التحذير من هبوب عاصفة وإغلاق مدرسة إلى مواقع مأوى الطوارئ.

التي تواجه أمتنا. وطُلب من علماء الاجتماع أن يطبقوا خبراتهم في دراسة قضايا مثل العنف، والصور الإباحية، والجريمة، والهجرة الوافدة، والسكان. وتقدم مراكز البحوث الأكاديمية والحكومية في أوروبا دعماً مالياً متزايداً للدراسات التطبيقية.

ويعد تنامي البحوث على مستوى المجتمع المحلي مثالاً حياً على علم الاجتماع التطبيقي. ويمثل مركز دراسة القضايا المحلية CSLI – وهو وحدة بحثية تابعة لكلية آن أروندل التي تقع في مدينة أرنولد بولاية ميريلاند – مؤسسة رائدة في هذا المجال، حيث يشجع المركز كلاً من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فيه على تطبيق مناهج البحث العلمي الاجتماعي على دراسة قضايا المجتمع المحلي مثل فرص العمالة لأصحاب الإعاقات.

وفي مثال آخر على بحوث المجتمع المحلي قام علماء الاجتماع بجامعة دي بول في شيكاغو مع طلابهم بدراسة تأثير افتتاح محطة الهاتف المحمول (موتورولا) التي يعمل بها 3000 مستخدم في مدينة "هارفارد" الصغيرة بولاية إلينوي. ويقطن هذا المجتمع المحلي

- تنقل برامج التليفزيون مهارات التعلم المفيدة والمعلومات الحقيقية.

- يجمع التليفزيون بين أبناء المجتمع المحلي أو حتى أبناء الأمة لمتابعة الأحداث والمناسبات المهمة (افتتاح

تابع إطار(5-3)

مشروعات جديدة، مؤتمرات صحفية، استعراضات عسكرية، جنازات رسمية)، ومن خلال تغطية الكوارث مثل انفجار تشالنجر (1986) وانفجار 1995 في مدينة أوكلاهوما.

- يسهم التليفزيون في الاستقرار والرخاء الاقتصاديين بالإعلان عن الخدمات وباعتباره سوقاً مباشرة للمنتجات (من خلال قنوات التسوق).

الرؤية الصراعية: يزعم منظرو الصراع أن النظام الاجتماعي ينهض على القسر والاستغلال، ويؤكدون على أن التليفزيون يعكس – بل ويزيد من – الانقسامات في المجتمع والعالم، بما فيها الانقسامات القائمة على النوع الاجتماعي، والعرق، والجنسية، والطبقة الاجتماعية:

-التليفزيون شكل من أشكال المشروعات الكبيرة التي تعد الأرباح

الريفي الذي يعتمد على الزراعة 6500 نسمة فقط، ويبعد 80 ميلاً عن شيكاغو (خارج شريط الضواحي). ويرى بعض سكان هارفارد أن وصول موتورولا يعزز من الاقتصاد المحلى، بينما يبدي آخرون مخاوفهم من قوة هذه الشركة التي تبلغ قيمة أصولها 33 بليون دولار. ولم يهتم الباحثون في جامعة دي بول – في دراستهم للآثار الاجتماعية والاقتصادية لموتورولا على هارفارد – بالآثار المحتملة لهذه الشركة الضخمة على المدينة فحسب، بل اهتموا كذلك بما إذا كان أسلوب معيشة هذا المجتمع المحلي يمكن أن يؤثر في مجلس إدارة الشركة (Koval et al., 1996، **وانظر أيضاً**: Pestello et al., 1996).

وقد أدى الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع التطبيقي إلى تخصصات مثل علم الاجتماع الطبي وعلم الاجتماع البيئي. ويركز علم الاجتماع الطبي على الكيفية التي يتعامل بها المتخصصون في الرعاية الصحية والمرضى مع المرض. ومثالنا على ذلك أن علماء الاجتماع الطبي درسوا تأثير الإيدز على الأسرة والأصدقاء والمجتمعات المحلية. ويدرس علماء الاجتماع البيئي العلاقة بين

تابع إطار(5-3)

فيها أكثر أهمية من نوعية المنتج (إعداد البرامج).

-أن متخذي القرار في التليفزيون أغلبيتهم من البيض والرجال والأثرياء؛ وعلى النقيض تتجاهل برامج التليفزيون حياة الجماعات الخاضعة وطموحاتها، ومنها الطبقة العاملة والعجزة وكبار السن.

-يشوه التليفزيون العملية السياسية مادام أن المرشحين الذين لديهم أموال طائلة (غالباً ما تساندهم جماعات اللوبي

القوية) يشترون ثمن عرضهم على المصوتين ويشبعون البث بالإعانات التجارية.

-أن بعض البرامج التليفزيونية تقوض التقاليد الأصيلة والصور الجمالية للمجتمعات الأخرى وتشجع على تبعيتها الثقافية والاقتصادية للولايات المتحدة.

الرؤية التفاعلية: في دراستهم للنظام الاجتماعي يهتم **أنصار التفاعلية** اهتماماً خاصاً بالفهم المشترك للسلوك اليومي. وبناء عليه يدرس منظرو

المجتمعات الإنسانية والبيئة الطبيعية. ومن القضايا التي يركزون عليها في دراساتهم قضية "العدالة البيئية" التي أثيرت لأن الباحثين والنشطين في المجتمع المحلي وجدوا أن المخاطر الناجمة عن مقلب النفايات أكثر وضوحاً في الجيرات التي يقطنها الفقراء والأقلية (M.Martin, 1996).

وقد أدى تنامي ذيوع علم الاجتماع التطبيقي إلى ظهور تخصص علم الاجتماع الإكلينيكي Clinical Sociology. وقد كتب **لويس فيرث** (1931) منذ ما يزيد عن 60 عاماً مضت عن علم الاجتماع الإكلينيكي، إلا أن المصطلح ذاته اكتسب شهرة في السنوات الحديثة فقط. وإذا كان علم الاجتماع التطبيقي علماً تقويمياً بالدرجة الأولى، فإن علم الاجتماع الإكلينيكي مكرس لتغيير العلاقات الاجتماعية (كما في العلاج الأسرى) أو لإعادة هيكلة المؤسسات الاجتماعية (كما في إعادة تنظيم المراكز الطبية).

وقد تأسست الرابطة الأمريكية للممارسة Sociological Practice Association عام 1978 لتدعيم تطبيق المعرفة السوسيولوجية على التدخل من

تابع إطار(5-3)

التفاعلية التليفزيون على مستوى الوحدات الصغيرة بالتركيز على كيفية تشكل السلوك الاجتماعي اليومي بواسطة التليفزيون:

-يقوم التليفزيون بدور "الحاضنة" أو "رفيق اللعب" لكثير من الأطفال – وحتى الرضع منهم – لفترات طويلة من حياتهم.

-يمكن أن تنشأ شبكة علاقات الصداقة من المشاركة في عادات المشاهدة أو من تذكر المسلسلات التي تعلق في الأذهان، أو أن يجتمع أفراد الأسرة والأصدقاء بمتابعة أحداث مهمة مثل توزيع جوائز الأوسكار.

-أن تكرار ظهور العنف في الأخبار وبرامج المنوعات يخلق مشاعر الخوف، وقد يسهم بالفعل في مظاهر العدوانية في العلاقات بين الأشخاص.

-أن قوة التليفزيون تشجع القادة السياسيين وحتى الشخصيات الفنية على التأثير في الرموز (من خلال المظهر العام) ومحاولة نقل التعاريف الذاتية للمواقع الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات،

أجل التغير الفردي والاجتماعي. وقد تأسست هذه الرابطة كإجراء للاعتراف بعلماء الاجتماع الإكلينيكي مثل المعالج البدني أو علماء النفس. وقد بدأت الرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع ASA في عام 1989 في نشر مجلة جديدة لعلم الاجتماع الإكلينيكي اسمها Sociological Practice Review

تابع إطار (5-3)

فإن الوظيفيين ومنظري الصراع وأنصار التفاعلية يتفقون على أن هناك ما هو أكثر من الترفيه يمكن أن يقال بشأن التليفزيون. كما يتفق هؤلاء المنظرون أيضاً على أن التليفزيون والصور الشائعة الأخرى للثقافة موضوعات تستحق الدراسة الجادة من علماء الاجتماع.

وقد ترك علماء الاجتماع التطبيقي مهمة تقييم جهودهم إلى غيرهم. وعلى العكس منهم يتولى علماء الاجتماع الإكلينيكي بأنفسهم المسئولية المباشرة عن التنفيذ والتعامل مع عملائهم. وقد أصبح تخصص "علم الاجتماع الإكلينيكي" أكثر جاذبية للطلاب المتخرجين من أقسام علم الاجتماع، لأنه يوفر لهم فرصة تطبيق المعرفة النظرية بطريقة عملية، وأصبح هذا التخصص مغرياً لندرة المتخصصين فيه في سوق العمل حتى الآن.

ويمكن مقابلة علم الاجتماع التطبيقي والإكلينيكي بعلم الاجتماع النظري (أو البحت) Basic (or pure) sociology، الذي يسعى إلى معرفة أكثر عمقاً بالجوانب الأساسية للظواهر الاجتماعية. وليس من الضروري أن نأمل من وراء هذا النوع من البحوث تطبيقات عملية، على الرغم من إمكانية الوصول إلى هذه الأفكار بمجرد تحليل النتائج. وعندما قام دوركايم بدراسة معدلات الانتحار، لم يكن مهتماً أساساً باكتشاف سبل الخلاص من الانتحار. وبهذا المعنى كان بحثه مثالاً على علم الاجتماع النظري لا علم الاجتماع التطبيقي.

تنمية الخيال السوسيولوجي

نوضح فيما يلي كيفية تنمية الخيال السوسيولوجي بطرق عديدة مختلفة منها توضيح النظرية في الواقع، والبحث الإجرائي، والحديث من خلال السلالة، والنوع الاجتماعي، والطبقة، والحدود القومية، وتسليط الضوء على السياسة الاجتماعية في شتى أرجاء العالم.

النظرية في الواقع

تساعد المنظورات الرئيسية الثلاثة في علم الاجتماع - الوظيفية، والصراعية، والتفاعلية - في فهم قضايا الساعة سواء أكانت عقوبة الإعدام أو تمويل الرعاية الصحية. وليس من الضروري أن يصرح عالم الاجتماع علانية ليقول "هنا أنا استخدم الوظيفية"، إلا أن بحوث ومداخل علماء الاجتماع تعتمد بالفعل على واحد أو أكثر من هذه الأطر المرجعية النظرية.

البحث الإجرائي

يبحث علماء الاجتماع في عدد من القضايا والسلوك الاجتماعي. وقد أوضحنا آنفاً أن هذه البحوث قد تتضمن الوشم واتخاذ القرار بين هيئة المحلفين. وغالباً ما تكون للبحوث تطبيقات مباشرة لتحسين حياة الناس، كما أوضحنا في حالة زيادة مشاركة الأمريكيين من أصل أفريقي في اختبار مرض السكر. وتسلط البحوث التي يقوم بإجرائها علماء الاجتماع وغيرهم من العلماء الاجتماعيين الأضواء على السلوك الجماعي بكافة أنواعه.

الحديث من منظور السلالة والنوع الاجتماعي والطبقة والحدود القومية

يُضَمِن علماء الاجتماع في بحوثهم الرجال والنساء، والناس من طبقات اجتماعية - اقتصادية متعددة (بعضهم أغنياء وأكثرهم فقراء)، والأفراد من أصول سلالية، وجنسية National ودينية مختلفة. ويحاول علماء الاجتماع في بحوثهم الوصول إلى نتائج تتحدث إلى جميع الناس وليس إلى الأغنياء أو الأقوياء منهم فقط. وليس هذا الأمر سهلاً على الدوام. فإجراء بحث عن كيفية زيادة إحدى الشركات لأرباحها يلقى اهتماماً ودعماً مالياً أكثر من بحث آخر عن مزايا نظام التبادل بين سكان المناطق الحضرية الفقيرة. ويسعى علم الاجتماع اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى فهم أفضل لخبرات جميع الناس. ويوضح الإطار (5-4) كيف أن دور المرأة في الأماكن العامة يتحدد بطريقة مختلفة عن دور الرجل في أرجاء مختلفة من العالم.

السياسة الاجتماعية في شتى أرجاء العالم

من الطرق المهمة لاستخدام الخيال السوسيولوجي هي تعزيز فهمنا للقضايا الاجتماعية الراهنة في العالم مثل الدعم الحكومي لمراكز رعاية الطفل، والتحرش الجنسي ...إلخ. وهذه المجالات للسياسة الاجتماعية توضح لنا كيف أن المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع يمكن أن تدعم مهارات التفكير النقدي عندنا، وتساعد في أن نفهم على نحو أفضل الجدل الدائر في أنحاء العالم حول السياسة العامة الحالية. يضاف إلى ذلك أن علم الاجتماع يستخدم في تقييم نجاح البرامج أو تأثير التغيرات التي تحدث نتيجة السياسة العامة والعمل السياسي. وهذا يؤكد التطبيقات العملية العديدة للنظرية والبحث في علم الاجتماع.

ويتوقع علماء الاجتماع أن يكون الربع الأول من القرن الحادي والعشرين أكثر الفترات أهمية في تاريخ علم الاجتماع؛ وذلك لأن هناك اعترافاً متزايداً في الولايات المتحدة وفي كل مكان من العالم بأن المشكلات

إطار (5-4)

النساء في الأماكن العامة

على مستوى العالم

المكان العام - حسبما يدل عليه المصطلح - مثل رصيف المشاة أو الحديقة - مفتوح لجميع الأشخاص، حتى أن بعض المؤسسات الخاصة - مثل

المطاعم - قصد منها أن تخص الناس جميعهم. ولكن علماء الاجتماع وغيرهم من العلماء الاجتماعيين وجدوا أن المجتمعات تحدد ارتياد هذه الأماكن بطريقة تختلف بين النساء والرجال.

وتُحرم النساء في كثير من مجتمعات الشرق الأوسط من ارتياد الأماكن العامة، وتظل المرأة محصورة في المنزل أو في أماكن معينة. وفي هذه المجتمعات تكون المقاهي والأسواق هي عالم الرجال. وهناك مجتمعات أخرى - مثل مدغشقر - تفرض قيوداً على وجود المرأة في الأماكن العامة، ومع ذلك يسمح لها بالمساومة كجزء من عملية التسوق في الأسواق المفتوحة. وتسيطر النساء فعلياً على الأسواق في

الاجتماعية يتعين مواجهتها قبل أن يغمر خطرها المجتمعات الإنسانية. ونحن نتوقع لعلماء الاجتماع أن يلعبوا دوراً متزايداً في القطاع الحكومي من خلال إجراء البحوث وتطوير بدائل السياسة العامة.

ملخص الفصل

علم الاجتماع هو الدراسة المنظمة للسلوك الاجتماعي والجماعات الإنسانية. وقد درسنا في هذا الفصل طبيعة نظرية علم الاجتماع، ومؤسسي العلم، والمنظورات الرئيسية في علم الاجتماع المعاصر، وتطبيقات علم الاجتماع، وطرق ممارسة "الخيال السوسيولوجي".

ويمكن تلخيص أهم ما ورد في هذا الفصل في النقاط التالية:

1. من العناصر الأساسية للخيال السوسيولوجي - وهو الوعي بالعلاقة بين الفرد والمجتمع الأكبر - قدرة عالم الاجتماع على النظر إلى مجتمعه نظرة الدخيل عليه أو الغريب عنه، وليس من منظور خبراته الشخصية المحدودة ونزعاته الثقافية.

تابع إطار (5-4)

بعض مجتمعات غرب أفريقيا. وتتمتع النساء في عديد من دول أوروبا الشرقية وتركيا بحرية الحركة في الأماكن العامة، إلا أن المقاهي لا تزال مقصورة على الرجال. وعلى نحو مشابه نلاحظ أن محلات الخمور في تايوان اليوم مخصصة لرجال الأعمال فقط؛ ولا تلقى المديرات أي ترحيب في هذا المكان. وعلى العكس من ذلك تختلط المقاهي والحانات في أمريكا الشمالية بالنساء والرجال الذين يتجاذبون معاً أطراف الحديث.

ومع أن بعض الباحثين ينظرون إلى الأماكن العامة - وبخاصة في الولايات

تابع إطار (5-4)

المتحدة - على أنها أماكن محايدة حسب النوع الاجتماعي، فإننا يجب أن نتذكر أن النوادي الخاصة بالرجال موجودة، وأن النساء في الأماكن العامة يعانين بعض أشكال اللامساواة. وقد قام إرفنج جوفمان - وهو من منظري التفاعل - بإجراء دراسات كلاسيكية على الأماكن العامة، حيث وجدها

2. لا تكون المعرفة البادهة المشتركة صادقة دوماً. ويتعين على علماء الاجتماع اختبار وتحليل كل معلومة يستخدمونها.
3. يؤكد علم الاجتماع – على العكس من العلوم الاجتماعية الأخرى – على التأثير الممكن للجماعات على سلوك الناس واتجاهاتهم، والطرق التي يشكل بها الناس المجتمع.
4. يستخدم علماء الاجتماع النظريات في دراسة العلاقات بين المشاهدات أو البيانات التي قد تبدو غير مترابطة كلية.
5. من المفكرين الذين أسهموا في تطور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر نذكر أوجست كونت الفيلسوف الفرنسي، وهاريت مارتينيو عالمة الاجتماع الإنجليزية، وهربرت سبنسر العالم الإنجليزي.
6. من الشخصيات الأخرى المهمة في تطور علم الاجتماع إميل دوركايم الذي كان له سبق الريادة في دراسة الانتحار،

تابع إطار (5-4)

أماكن حميدة للتفاعلات الروتينية مثل مساعدة المشاة في معرفة اتجاهات السير. وشنت كارول جاردنر هجوماً على أعمال إرفنج جوفمان من منظور نسوي بقولها "لم يشدد جوفمان على الخوف الذي يمكن أن ينتاب النساء من الرجال في الأماكن العامة، ناهيك عن الذعر الذي يسيطر على الأقليات العرقية والسلالية وكذلك المعاقين" (1989 : 45). وتعي النساء جيداً أن المشاحنات مع الرجال في الأماكن العامة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تعرضهن للتحرش الجنسي.

وإذا كان جوفمان يرى أن ما تتعرض له النساء في الشارع أمر نادر ولا يترتب عليه أذى أو تهديد، فإن جاردنر (491989 :) ترد على ذلك بأن ظهور النساء صغيرات السن بصفة خاصة في الأماكن العامة يصاحبه بصفة مستمرة تحية تقدير وإعجاب، ولكن الأمور ليست كذلك في الحقيقة، حيث يمكن أن تنقلب إلى إهانات قاسية ومبتذلة إذا تطور الموقف إلى الأسوأ. وتضيف

وماكس فيبر الذي علمنا الحاجة إلى الاستبصار في العمل الفكري، وكارل ماركس الذي شدد على أهمية الاقتصاد والصراع في المجتمع.

7. يدين علم الاجتماع في القرن العشرين بالفضل لعالمي الاجتماع الأمريكيين شارلز هورتون كولي وروبرت ميرتون.

8. يركز علم اجتماع الوحدات الكبرى على الظواهر على نطاق واسع أو الحضارات الكبرى، في حين ينصب اهتمام علم اجتماع الوحدات الصغرى على دراسة الجماعات الصغيرة.

9. يؤكد المنظور الوظيفي في علم الاجتماع على الطريقة التي تتشكل بها أجزاء المجتمع للمحافظة على استقراره، ولابد للتغير الاجتماعي أن يكون بطيئاً وتطورياً.

تابع إطار (5-4)

جاردنر أن ظهور النساء في الأماكن العامة يصاحبه في بعض الأحيان المرز والقرص والصفير، وهو ما يكشف القناع عن العداء الكامن لدى كثير من الرجال حيال النساء في الشارع. وفي رأي جاردنر أن كثيراً من النساء يتخوفن من التحرش والانتهاك والاغتصاب الجنسي الذي يمكن أن يحدث لهن في الأماكن العامة. وتخلص جاردنر إلى أن الأماكن العامة هي بمثابة مجالات تجسد عدم المساواة في الحياة اليومية للنساء وغيرهن (561989:).

10. يفترض منظور الصراع أن السلوك الاجتماعي يحسن فهمه في ضوء الصراع أو التوتر بين الجماعات المتنافسة. ولابد للتغير الاجتماعي – الذي يحفزه الصراع والتنافس – أن يكون سريعاً وثورياً.

11. يهتم منظور التفاعل اهتماماً أساسياً بالصور اليومية للتفاعل، ومنها الرموز

وغيرها من أنواع الاتصال غير اللفظي. ويظل التفاعل الاجتماعي مستمراً مادام أن الأفراد يشكلهم المجتمع، وهم - بدورهم - يشكلون المجتمع.

12. يستفيد علماء الاجتماع من جميع هذه المنظورات الثلاثة، لأن كل منظور منها يقدم رؤية فريدة لنفس القضية.

13. إن علم الاجتماع التطبيقي - أي استخدام علم الاجتماع في التطبيقات العملية على السلوك الإنساني والتنظيمات - يقابله علم الاجتماع النظري الذي يسعى إلى معرفة أكثر عمقاً بالجوانب الأساسية للظواهر الاجتماعية.

14. يمكن الاستفادة من الخيال السوسيولوجي في توضيح النظرية في الواقع، والبحث الإجرائي، والحديث من منظور السلالة والنوع الاجتماعي والطبقة والحدود القومية، وتسليط الضوء على السياسة الاجتماعية في شتى أرجاء العالم.

الفصل السادس

مختصر بتاريخ نظرية علم الاجتماع السنوات الحديثة

بدايات النظرية الأمريكية في علم الاجتماع

مدرسة شيكاغو

نظرية علم الاجتماع حتى منتصف القرن العشرين

نظرية علم الاجتماع منذ منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر

تطور علوم الاجتماع الإبداعية

الخلاصة

الفصل السادس
مختصر بتاريخ نظرية علم الاجتماع
السنوات الحديثة (*)

❖ بدايات النظرية الأمريكية في علم الاجتماع:

- الأبعاد السياسية لبدايات علم الاجتماع الأمريكي.
- التغير الاجتماعي والتيارات الفكرية وبدايات علم الاجتماع الأمريكي.
- مدرسة شيكاغو.

❖ نظرية علم الاجتماع حتى منتصف القرن العشرين:

- ظهور مدرسة هارفارد، والمدارس الجامعية، والوظيفية البنائية.
- أفول مدرسة شيكاغو.
- التطورات في النظرية الماركسية.

❖ نظرية علم الاجتماع منذ منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر:

- الوظيفية البنائية بين الصعود والهبوط.
- علم الاجتماع الراديكالي في أمريكا: س. رايت ميلز.
- تطور نظرية الصراع.
- بزوغ نظرية التبادل.
- التحليل المسرحي: أعمال إرفنج جوفمان.
- تطور علوم الاجتماع الإبداعية.

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:
Ritzer, George. Contemporary Sociological Theory. 2nd ed. New York: McGraw-Hill, Inc. 1988, PP. 39-73.

- بزوغ نظرية النظم وأفولها.
- هيمنة علم الاجتماع الماركسي.
- تحدي النظرية النسوية.
- البنيوية وما بعد البنيوية.
- الوظيفية الجديدة.
- الربط بين النظريات: الكبرى والصغرى.

ناقشنا في الفصل الأول تطور نظرية علم الاجتماع - خاصة في أوروبا - في القرن التاسع عشر[1]. وننتقل في هذا الفصل إلى التطورات التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين، مع إشارة خاصة إلى التطورات في الولايات المتحدة. ويوضح شكل (6-1) المؤثرات الفكرية الهامة على هذا التطور، إضافة إلى أبرز النظريات والمنظرين.

بدايات النظرية الأمريكية في علم الاجتماع

يصعب أن نحدد تاريخاً دقيقاً لتأسيس علم الاجتماع في الولايات المتحدة. فقد كان هناك مقرر في المشكلات الاجتماعية يتم تدريسه في جامعة أوبرلين عام 1858؛ كما استخدم جورج فيتزهوه G. Fitzhugh عام 1854 مصطلح علم الاجتماع الذي صكه كونت، وقام وليم جراهام سمنر بتدريس مقررات في العلم الاجتماعي في جامعة ييل مع بداية عام 1873. وخلال ثمانينيات القرن التاسع عشر بدأ تدريس مقررات تحت اسم "علم الاجتماع". وقد أنشئ أول قسم لعلم الاجتماع في جامعة كنساس عام 1889. وفي عام 1892 انتقل اليبون سمول إلى جامعة شيكاغو، وانشأ بها قسماً جديداً لعلم الاجتماع. وقد أصبح هذا القسم أول المراكز الهامة لعلم الاجتماع الأمريكي بصفة عامة ولنظرية علم الاجتماع بصفة خاصة (Matthews, 1977).

(1) انظر الترجمة العربية لهذا الفصل في المرجع التالي:

جورج ريتزر. رواد علم الاجتماع. ترجمة: مصطفى خلف عبدالجواد وآخرون. مراجعة وتقديم محمد الجوهري. ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص ص 17-83.

شكل (6-1)
نظرية علم الاجتماع في السنوات الحديثة
المنظرون والاتجاهات النظرية

سبنسر (1820-1903)	سكنر (1904- 1986)
الدارونية الاجتماعية (سمنر 1840-1910) (وارد 1841-1913)	بارسونز (1902-1979)
دوركايم (1858-1917)	البنيوية
ماركس (1818-1883)	هومانز (1910-1989)
فرويد (1856-1939)	الوظيفية البنائية (ميرتون 1910- 1992)
الحتمية الاقتصادية (كاوتسكي 1854-1938)	علم الاجتماع الراديكالي (ميلز 1916-1962)
فيبر (1864-1920)	الماركسية البنائية (التوسير 1918-1990)
هوسرل (1859-1938)	الماركسية الاقتصادية (سويزي 1910- 1991) (بريفرمان 1920-1976)
زيمل (1858-1918)	الماركسية التاريخية والرشتاين (ولد 1930)
سمول (1854-1926)	ما بعد البنيوية (فوكوه 1926-1984)
بارك (1864-1944)	نظرية شبكة العلاقات الاجتماعية
ميد (1863-1931)	نظرية التبادل بلاو (ولد 1918)
كولي (1864-1929)	الوظيفية الجديدة
سوروكين (1889-1968)	نظرية الصراع دارندورف (ولد 1929)
الماركسية الهيجيلية (لوكاتش 1885-1971)	النظرية النسوية
المدرسة النقدية (هوركهايمر 1895-1973) (أدورنو 1903-1969)	نظرية التكامل: الكبرى – الصغرى
شوتز (1899-1959)	هابرماس (ولد 1929)
سارتر (1905-1980)	علم الاجتماع الظاهراتي بيرجر (ولد 1929) لوكمان (ولد 1927)
التفاعلية الرمزية (بلومر 1900-1987) (مانفورد كون 1911-1963)	المنهجية الشعبية جارفينكل (ولد 1929)
ليفي شتراوس (1908- 1986)	علم الاجتماع الوجودي
	جوفمان (1922-1982)

الأبعاد السياسية لبدايات علم الاجتماع الأمريكي

تذهب دراسة هامة عن الأبعاد السياسية للنظرية الأمريكية في علم الاجتماع سنواتها الأولى (Schwendinger & Schwendinger, 1974) إلى أن أفضل وصف لعلماء الاجتماع الأوائل – من الناحية السياسية – هو أنهم كانوا ليبراليين ولم يكونوا محافظين كما كان الحال بالنسبة لمعظم المنظرين الأوروبيين الأوائل. وتميزت النزعة الليبرالية لعلم الاجتماع الأمريكي في بدايته بملمحين أساسيين **أولهما** أنها سايرت الاعتقاد في حرية الفرد ورفاهيته، وكانت – في هذا الصدد – أكثر تأثراً باتجاهات سنبسر منها بالموقف الجمعي عند كونت؛ **وثانيهما** أن عديداً من علماء الاجتماع الذين ارتبطوا بهذه الاتجاهات تبنوا وجهة نظر تطورية في التقدم الاجتماعي (W. Fine, 1979).

ومع ذلك اختلف هؤلاء العلماء حول أفضل السبل لتحقيق هذا التقدم، إذ يرى بعضهم أنه ينبغي اتخاذ خطوات من جانب الحكومة للمساعدة في الإصلاح الاجتماعي، في حين طالب آخرون بمبدأ حرية العمل على أساس أنه يتعين ترك المكونات المتعددة للمجتمع ككل كي تحل مشكلاتها بنفسها.

وتقترب النزعة الليبرالية في شكلها المتطرف اقتراباً شديداً من النزعة المحافظة. وقد أدى الاعتقاد في التقدم الاجتماعي – إما بالإصلاح أو بمبدأ حرية العمل – وكذا الاعتقاد في أهمية الفرد إلى اتخاذ مواقف تدعم النسق ككل. وساد الاعتقاد في أن النسق الاجتماعي يقوم بدوره أو يمكن إصلاحه للقيام بهذا الدور، وانعدم توجيه الانتقاد للنسق ككل، ويعني ذلك بالنسبة للمجتمع الأمريكي بصفة عامة عدم الاعتراض على النظام الرأسمالي. وذهب علماء الاجتماع الأوائل إلى أن المستقبل يتميز بالتآلف والتعاون بين الطبقات بدلاً من الصراع وشيك الحدوث بينها. ويعني ذلك في نهاية المطاف أن نظرية علم الاجتماع الأمريكي في سنواتها الأولى أسهمت في تبرير الاستغلال والاستعمار الداخلي والعالمي وعدم المساواة الاجتماعية (Schwendinger & Schwendinger, 1974). وأخيراً كانت للنزعة الليبرالية السياسية التي ميزت علماء الاجتماع الأوائل مضامين محافظة قوية.

التغير الاجتماعي والتيارات الفكرية وبدايات علم الاجتماع الأمريكي

قام روسكو هنكل Roscoe Hinkle (1980) وايلسوورث فورمان Ellsworth Fuhrman (1980) – في تحليلهما لتأسيس النظرية الأمريكية في علم الاجتماع – بتحديد السياقات المتعددة التي انبثقت منها هذه النظرية. وتعد التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الأمريكي بعد الحرب الأهلية أهم هذه الساقيات (Branson, 1961). وقد ناقشنا في الفصل الأول مجموعة العوامل التي أسهمت في تطور نظرية علم الاجتماع في أوروبا، ويلاحظ أن عديداً من هذه العوامل (كالتصنيع والتحضر) أسهمت أيضاً في تطور نظرية علم الاجتماع في أمريكا. وفي رأي فورمان أن علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل أثنوا على النتائج الإيجابية للتصنيع، غير أنهم كانوا على وعي بمخاطرها. وعلى الرغم من أن هؤلاء العلماء فتنوا بالأفكار المتعلقة بمخاطر التصنيع التي نجمت عن الحركات العمالية والجماعات الاشتراكية، فإنهم لم يميلوا إلى تفضيل المجتمع الراديكالي بمعناه الدقيق.

وقد اهتم آرثر فيديش وستانفورد ليمان (1985) بدراسة تأثير المسيحية – خاصة المذهب البروتستانتي – على تأسيس علم الاجتماع الأمريكي. وفي رأيهما أن علماء الاجتماع الأمريكيين وضعوا في اعتبارهم اهتمام البروتستانتية بإنقاذ العالم من الخطيئة وإحلال لغة (العلم) محل أخرى (الدين). يقول فيديش وليمان: "كان علم الاجتماع بمثابة استجابة أخلاقية وفكرية لمشكلات المجتمع الأمريكي وأفكاره ونظمه وعقائده منذ عام 1854 مع ظهور الأعمال الأولى في علم الاجتماع في الولايات المتحدة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى" (Vidich & Lyman, 1985: 1). وسعى علماء الاجتماع إلى تحديد هذه المشكلات الاجتماعية ودراستها والمساعدة في حلها. وإذا كان رجال الدين قد انشغلوا بالدين للمساعدة في تحسين أحوال من آمنوا به، فإن علماء الاجتماع قاموا بنفس الدور في المجتمع. ولم تعارض الغالبية العظمى من علماء الاجتماع الشرعية الأساسية للمجتمع انطلاقاً من تنشئتهم الدينية والتزامهم الديني.

ومن العوامل الأخرى الهامة في تأسيس علم الاجتماع الأمريكي – التي ناقشها هنكل وفورمان – ظهور المهن الأكاديمية (بما فيها علم الاجتماع) ونظام الجامعة

الحديثة في أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر. وقد ترسخ نظام الجامعة في أوروبا - على العكس من أمريكا - قبل ظهور علم الاجتماع. وإذا كان تأسيس علم الاجتماع في أوروبا قد استغرق وقتاً طويلاً، فإن هذا العلم شق طريقه بسهولة في ظل النظام الجامعي الجديد في أمريكا.

وهناك عامل آخر يتمثل في تأثير النظرية الأوروبية على النظرية الأمريكية في علم الاجتماع. فقد أسهم المنظرون الأوروبيون في تطور نظرية علم الاجتماع إسهاماً كبيراً، وأصبح بمقدور علماء الاجتماع الأمريكيين الاعتماد على هذا الأساس. ويعد سبنسر وكونت من أهم علماء الاجتماع الأوروبيين بالنسبة لعلماء الاجتماع الأمريكيين. وقد نال زيمل بعض الاهتمام في السنوات المبكرة، غير أن تأثير دوركايم وفيبر وماركس ظل محدوداً لسنوات عديدة. ونستشهد فيما يلي بتأثير النظرية الأوروبية في سنواتها المبكرة على علم الاجتماع الأمريكي من خلال استعراض أفكار هربرت سبنسر (انظر إطار 6-1: لمحة عن حياة هربرت سبنسر).

تأثير هربرت سبنسر على علم الاجتماع

توجد تفسيرات عديدة وراء تأثير أفكار سبنسر على السنوات الأولى من علم الاجتماع الأمريكي بدرجة أكثر وضوحاً من تأثير كونت ودوركايم وماركس وفيبر. وابسط هذه التفسيرات أن سبنسر كتب أعماله باللغة الإنجليزية، في حين لم يقم الآخرون بكتابة أعمالهم بهذه اللغة. يضاف إلى ذلك أن سبنسر لم يكتب أعماله بلغة متخصصة مما جعل هذه الأعمال يسيرة الفهم. ويرى البعض أن انعدام اللغة المتخصصة يعود إلى أن سبنسر لم يكن عالماً محنكاً.

إطار (6-1)

هربرت سبنسر (لمحة عن حياته)

ولد هربرت سبنسر في يربي بانجلتره في 27 أبريل عام 1820. ولم يتلق تعليمه في الآداب والإنسانيات، ولكنه تعلم الموضوعات التقنية. وفي عام 1837 بدأ عمله كمهندس مدني في السكك الحديدية، وظل في هذه المهنة حتى عام 1846. وخلال تلك الفترة ظل سبنسر يواصل دراسته على نفقته الخاصة، وبدأ ينشر أعماله العلمية والسياسية.

ومع ذلك توجد أسباب أخرى أكثر أهمية وراء ذيوع صيت سبنسر. فقد طرح اتجاهاً علمياً جذب جمهور القراء الذي أصبح مفتوناً بالعلم ومخرجاته التكنولوجية. كما قدم سبنسر نظرية شاملة تتناول الحركة الكلية للتاريخ الإنساني. وقد أدى انتشار أفكاره - جنباً إلى جنب مع غزارة مؤلفاته - إلى اختلاف مضامين نظريته باختلاف القراء. وأخيراً فإن نظرية سبنسر بثت الطمأنينة في المجتمع الذي يمر بتحول عنيف مع التصنيع، وهو المجتمع الذي يتحرك بخطى واثقة - في رأي سبنسر - في اتجاه نحو مزيد من التقدم.

وكان وليام جراهام سمنر أشهر أتباع سبنسر الأمريكيين. وقد قبل سمنر كثيراً من أفكار الدارونية الاجتماعية عند سبنسر وطورها. كما ترك سبنسر تأثيراً في عدد من علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل ومنهم: ليستروارد، وتشارلز هورتون كولي، وروس، وروبرت بارك.

ومع حلول الثلاثينيات من القرن العشرين أفل نجم سبنسر في المحافل الفكرية بصفة عامة بالإضافة إلى علم الاجتماع. فقد أصبحت أفكاره المتصلة

تابع إطار (6-1)

وفي عام 1848 عُين محرراً لمجلة "الإيكونوميست" The Economist، وبدأت تترسخ أفكاره الإبداعية. وفي عام 1850 أتم أول أعماله الهامة "الاستاتيكا الاجتماعية". وأثناء كتابته لهذا العمل بدأ سبنسر يعانى لأول مرة من الأرق، ومع مرور السنين زادت مشكلاته العقلية والبدنية. كما عانى من سلسلة من الاضطرابات العصبية طيلة البقية الباقية من حياته.

وفي عام 1853 حصل سبنسر على ميراث مكنه من ترك وظيفته، وعاش بقية حياته كعالم صاحب ثروة تغنيه عن الكدح والعمل. ولم يحصل سبنسر على درجة جامعية، كما لم يعتلي منصباً أكاديمياً. وقد زادت إنتاجية سبنسر كعالم مع زيادة عزلته ومضاعفات مرضه البدني والعقلي. وبدأ سبنسر يحقق لنفسه بالتدريج شهرة داخل انجلتره، كما حقق سمعة دولية.

ويعبر ريتشارد هوفستادر عن ذلك بقوله: "كان من المستحيل في العقود الثلاثة التي تلت الحرب

بالداروينية الاجتماعية ومبدأ حرية العمل مثار سخرية في خضم المشكلات الاجتماعية الضخمة، والحرب العالمية، والكساد الاقتصادي العظيم. وقد أعلن تالكوت بارسونز عام 1937 وفاة سبنسر فكرياً في علم الاجتماع عندما ردد كلمات المؤرخ كرين برينتون منذ سنوات قليلة مضت: "من يقرأ لسبنسر الآن؟".

ولا تزيد أهمية سبنسر اليوم عن مجرد اهتمام تاريخي، غير أن أفكاره كانت هامة في تشكيل النظرية الأمريكية في علم الاجتماع في بداياتها. وسوف نلقي إطلالة سريعة فيما يلي على أعمال اثنين من المنظرين الأمريكيين اللذين تأثرا إلى حد ما بأعمال سبنسر، وهما وليام جراهام سمنر، وليستر وارد.

وليام جراهام سمنر (1840-1910)

من الطبيعي أن نبدأ مناقشتنا عن المنظرين الأمريكيين الأوائل بوليام جراهام سمنر؛ لأنه كان أول من قام بتدريس مقرر يمكن أن يطلق عليه "علم الاجتماع" في الولايات المتحدة. وكان سمنر مقتنعاً بأنه بدأ تدريس علم الاجتماع "لسنوات عديدة قبل أية محاولة من هذا النوع في أية جامعة أخرى في العالم" (B. Curtis, 1981: 63).

تابع إطار (6-1)

الأهلية أن يكون الفرد ذا شأن في أي مجال من مجالات العمل الفكري دون أن يفهم سبنسر فهماً كاملاً" (1959: 33). وكان رجل الصناعة المهم أندرو كارنيجي من مؤيدي سبنسر، وقد كتب إليه أثناء مرض الموت في عام 1903 ما يلي:

"عزيزي المعلم الأكبر.. أنت ترد على فكري كل يوم.. ويبدو أن العالم لا يعي بوجود أحد العقول العظيمة. ولكن سوف يصحو العالم يوماً ما ليضع سبنسر في مصاف العظماء" (Peel, 1971: 2).

ولكن هذا لم يكن من قدر سبنسر ونصيبه.

ومن أبرز خصائص سبنسر - وهي الخصيصة التي كانت في النهاية سبباً في تحطيم آماله الفكرية - عدم رغبته في الاطلاع على أعمال الآخرين. وهو يتشابه في هذا الأمر مع أحد عمالقة علم الاجتماع الأوائل، وهو أوجست كونت الذي كان يلتزم بمبدأ الصحة العقلية. وقد قال سبنسر في شأن الحاجة إلى قراءة أعمال

يعد سمنر من أبرز أنصار الداروينية الاجتماعية في الولايات المتحدة مع أنه غيّر وجهة نظره في أواخر حياته(N. Smith, 1979). ويوضح الحوار التالي بين سمنر وأحد تلاميذه وجهات نظره الليبرالية حول الحاجة إلى الحرية الفردية وموقفه المعارض للتدخل الحكومي:

التلميذ: أستاذي، هل تؤمن بتقديم أية مساعدات حكومية للصناعة؟

سمنر: لا.

التلميذ: إذن أنت تؤمن - أستاذي - بنظام واحد هو النظام التنافسي - التعاقدي.

سمنر: هذا هو النظام الاقتصادي الوحيد القويم، وما عداه من أنظمة وهم.

التلميذ: حسن، ولكن لنفترض أن أحد أساتذة الاقتصاد السياسي استطاع أن يأخذ منك وظيفتك.. ألا تشعر بالأسى؟

سمنر: مرحباً بأي أستاذ يحاول ذلك.. وإذا أخذ مني وظيفتي فهذا خطأي. فعملي أن أقدم بالتدريس على أتم وجه بما لا

تابع إطار (6-1)

الآخرين: "كنت طيلة حياتي مفكراً لا قارئاً، وكنت قادراً على أن اردد مع هوبز: 'إذا قرأت كثيراً مثل الآخرين، فسوف أعرف قليلاً'.

وقد سأل صديق سبنسر ذات مرة عن رأيه في أحد الكتب، فكان جوابه أنه "عندما ألقيت نظره على هذا الكتاب، وجدت أن مزاعمه الأساسية خاطئة، ولذلك لم أهتم بقراءته". وكتب أحد المؤلفين عن طريقة سبنسر المبهمة في استيعاب المعرفة من خلال مسام جلده.. ويبدو أنه لم يقرأ البتة" (Wiltshire, 1978: 67).

والسؤال إذن: إذا لم يكن سبنسر قد قرأ أعمال الآخرين، فمن أين جاء بأفكاره وآراءه؟ يقول سبنسر إن هذه الأفكار مصدرها عقله، وأنها برزت تدريجياً بطريقة لا فضولية دون انكباب مقصود على العمل أو جهد خارق". وفي رأي سبنسر أن هذه البديهة أكثر أهمية من الاستغراق في القراءة، وهو حل أصدق من الانبهار بقراءة أعمال الآخرين مما يسبب انحرافاً في التفكير" (Wiltshire, 1978: 66).

يدع الفرصة لغيري أن يأخذ مني وظيفتي.

(Hopstadter, 1959: 54، نقلا عن Phelps)

وقد أقر سمنر تطبيق مبدأ "البقاء للأصلح" على العالم الاجتماعي. وعلى غرار ما ذهب إليه سبنسر، رأي سمنر أن الناس يتصارعون مع بيئتهم، وأن النجاح مكتوب للأصلح منهم. وبذلك كان سمنر مؤيداً للكفاح والتنافس الإنسانيين، ومن ينجح يستحق النجاح، ومن يفشل يستحق الفشل. واعترض سمنر – شأنه في ذلك شأن سبنسر – على الجهود – خاصة الجهود الحكومية – التي تبذل لمساعدة الفاشلين. وفي رأيه أن هذا التدخل ضد الانتخاب الطبيعي الذي يساعد الأصلح من الناس – والحيوانات أيضاً – على البقاء، كما يؤدي بالطالح إلى الفناء.

يقول سمنر: "إذا لم نسلم بالبقاء للأصلح، فليس أمامنا سوى بديل واحد هو البقاء للأطلح

.(B. Curtis, 1981: 84)"

تابع إطار (6-1)

وقد عانى سبنسر بسبب عدم رغبته في أن يطلع بجدية على أعمال من الكتاب. والحقيقة أنه لو فعل ذلك لوجد بينة على آرائه المستقلة والمبتكرة. وكان يتجاهل الآراء التي لا تتفق مع آرائه. ولذلك قال عنه معاصره شارلز دارون: "لو كان سبنسر قد درب نفسه على الملاحظة، حتى ولو على حساب ضياع قدر من القوة الفكرية، لأصبح من العظماء" (Wiltshire, 1978: 70). وقد أدى استخفاف سبنسر بقواعد العلم إلى سلسلة من الأفكار الخيالية والبراهين الواهية عن تطور العالم. ولهذه الأسباب يرفض علماء الاجتماع في القرن العشرين أعمال سبنسر، ويستعيضون عنها بالدرس العلمي الدقيق والبحوث الإمبيريقية.

وقد توفي سبنسر في 8 ديسمبر عام 1903.

ويتفق هذا النسق النظري اتفاقاً تاماً مع تطور النظام الرأسمالي؛ لأنه يوفر الشرعية النظرية لوجود التمايزات الضخمة في الثروة والقوة.

ولا يمثل سمنر أكثر من أهمية تاريخية لسببين **أولهما** أن اتجاهه وداروونيته الاجتماعية تعد تبريراً فجاً للنظام الرأسمالي التنافسي والوضع القائم، **وثانيهما** أنه فشل في وضع أساس قوي لبناء مدرسة في علم الاجتماع لها تلاميذها في جامعة ييل. وقد تحقق هذا النوع من النجاح بعد ذلك بعدة سنوات في جامعة شيكاغو على يد ألبيون سمول (Heyl & Heyl, 1976). وعلى الرغم من النجاح الذي حققه سمنر في حياته، فإن نفراً قليلاً يتذكرونه اليوم (B. Curtis, 1981: 146).

ليستر ف. وارد (1841-1913)

يعد ليستر وارد من علماء الاجتماع الذين ذاع صيتهم في حياتهم، غير أن أهميته لم تدم طويلاً. وقد قضى وارد معظم حياته المهنية بالعمل كعالم للحفريات في الحكومة الفيدرالية، وخلال تلك الفترة قرأ أعمال سبنسر وكونت. وأبدى اهتماماً شديداً بعلم الاجتماع، ونشر عدداً من المؤلفات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين طرح فيها نظريته في علم الاجتماع. ونتيجة لذلك حققت أعماله شهرة. وقد انتخب وارد كأول رئيس للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1906. ومنذ ذلك الوقت حاز منصباً أكاديمياً لأول مرة في جامعة براون، وظل فيه حتى وفاته.

وقد تأثر وارد – شأنه في ذلك شأن سمنر – بأفكار هربرت سبنسر، وسلم بالفكرة القائلة بأن الناس تطوروا من الصور الدنيا إلى حالتهم الراهنة، وآمن بأن المجتمع البدائي تميز بالبساطة والانحطاط الأخلاقي، في حين يتميز المجتمع الحديث بأنه أكثر تعقيداً وسعادة ويتمتع بدرجة أكبر من الحرية.

ومن مهام علم الاجتماع – علم الاجتماع النظري Pure – دراسة القوانين الأساسية للتغير والبناء الاجتماعيين. ومع ذلك لم يكن وارد على قناعة بأن مهمة علم الاجتماع هي دراسة الحياة الاجتماعية فقط. فقد آمن بأن علم الاجتماع ينبغي أن يكون له جانب تطبيقي، بمعنى أنه يتعين أن يكون هناك علم اجتماع تطبيقي Applied يستخدم المعرفة العلمية استخداماً واعياً للوصول إلى مجتمع أفضل. ولذلك لم يكن

وارد متطرفاً في الداروينية الاجتماعية، فقد اعتقد في ضرورة الإصلاح الاجتماعي وأهميته.

وعلى الرغم من الأهمية التاريخية لكل من سمنر ووارد، فإن أهميتها بالنسبة لنظرية علم الاجتماع لم تدم طويلاً.

وننتقل الآن إلى تأمل أعمال بعض المفكرين والتعرف على إحدى المدارس، وهي مدرسة شيكاغو التي سادت علم الاجتماع في أمريكا. وتعد مدرسة شيكاغو علامة بارزة في تاريخ علم الاجتماع، لأنها تمثل أحد المشروعات الفكرية الجمعية من النوع المتكامل في تاريخ علم الاجتماع (مثل مدرسة دوركايم في باريس) (Blumer, 1984: 1). وقد بدأ هذا التقليد في جامعة شيكاغو، ولا تزال أهميته مستمرة بالنسبة لعلم الاجتماع ومكانته النظرية (والتطبيقية).

مدرسة شيكاغو[1]

تأسس قسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو عام 1892 على يد البيون سمول. وتعد الأعمال الفكرية لشمول أقل أهمية في الوقت الراهن مقارنة بالدور البارز الذي لعبه في تأسيس علم الاجتماع في الولايات المتحدة (Faris, 1970, Matthews, 1977). كما كان سمول ذا تأثير في تأسيس قسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو الذي أصبح معقلاً لهذا العلم في الولايات المتحدة لعدة سنوات. وقد اشترك سمول في تأليف أول كتاب مدرسي في علم الاجتماع عام 1894. وفي عام 1895 أسس المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع AJS، وهي المجلة التي تعد من المعالم البارزة لهذا العلم حتى اليوم. وفي عام 1905 اشترك في تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ASS التي تعد أشهر رابطة مهنية لعلماء الاجتماع الأمريكيين حتى يومنا هذا (Rhoades, 1981). وقد أدى الضعف الذي واجهته الجمعية الأمريكية

(1) انظر مناقشة بولمر (1985) لملامح هذه المدرسة وأسباب الحديث عن مدرسة شيكاغو. كما ناقش تيرياكيان (1979، 1986) مدارس علم الاجتماع بصفة عامة ومدرسة شيكاغو بصفة خاصة، وأكد على الدور الذي لعبه القادة الرواد؛ بالإضافة إلى الإبداعات المنهجية. وانظر أيضاً (Amsterdamska, 1985).

لعلم الاجتماع في بداية تكوينها إلى تغيير اسمها في عام 1959 ليصبح "الرابطة الأمريكية لعلم الاجتماع" ASA.

بدايات علم الاجتماع في شيكاغو

تميز قسم علم الاجتماع في بدايته بعدة خصائص أولها ارتباطه القوي بالدين (Vidich & Lyman, 1985). فقد كان بعض أعضاء القسم من الكهنة، وبعضهم الآخر أبناء كهنة. ونرى سمول – على سبيل المثال – يؤمن بأن "الهدف النهائي لعلم الاجتماع ينبغي أن يكون في الأساس هدفاً مسيحياً" (Matthews, 1977: 95). وقد أدى هذا الرأي إلى وجهة النظر القائلة بأن علم الاجتماع يجب أن يهتم بالإصلاح الاجتماعي، واقترن ذلك بالاعتقاد في ضرورة علمية علم الاجتماع[1]. ومن ثم بدأ التدريب العملي على علم الاجتماع العلمي الذي يهدف إلى الإصلاح الاجتماعي في مدينة **شيكاغو** التي نمت نمواً سريعاً صاحبته آثار إيجابية وعكسية للتحضر والتصنيع.

ونشير هنا إلى إسهامات أحد الأعضاء الأوائل لقسم علم الاجتماع في **شيكاغو**، وهو **وليام توماس** (1863–1947). وقد انضم توماس إلى هذا القسم عام 1895 حيث كتب أطروحته للدكتوراه عام 1896. وتتمثل أهمية توماس في تأكيده على الحاجة إلى إجراء البحوث العلمية في قضايا علم الاجتماع (Lodge, 1986).

وعلى الرغم من دفاعه عن هذا الرأي لسنوات عديدة، فقد أكده عام 1918 عندما نشر كتاب "الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا" الذي ألفه بالاشتراك مع فلوريان زنانيكي. ويرى مارتن بولمر أن هذا الكتاب يعد دراسة رائدة، لأنها نقلت علم الاجتماع من النظرية التجريدية والبحث المكتبي إلى دراسة العالم الإمبيريقي استناداً إلى إطار نظري (1986: 45). وهذا الكتاب هو محصلة بحث استمر ثماني سنوات في كل من أوروبا والولايات المتحدة بهدف دراسة التفكك الاجتماعي بين المهاجرين البولنديين. وعلى الرغم من تضاؤل أهمية بيانات هذا البحث حالياً، إلا أن منهجه لا يزال مهماً. فقد تضمن هذا البحث مصادر عديدة للبيانات منها السيرة الذاتية،

(1) سوف نرى فيما بعد أن مفهوم العلم في مدرسة شيكاغو أصبح مفهوماً هشاً للغاية في رأي أصحاب النزعة الوضعية الذين سادوا علم الاجتماع بعد ذلك.

والكتابات المدونة، والخطابات الأسرية، والأرشيفات الصحفية، والوثائق العامة، والمكتبات الرسمية.

وعلى الرغم من أن "الفلاح البولندي" يعد بصفة أساسية دراسة في النظم الاجتماعية من وجهة نظر علم اجتماع الوحدات الكبرى، فإن توماس تحول في بقية حياته العلمية إلى الاتجاه الجهري: الاجتماعي النفسي. واشتهر توماس بمبدئه الاجتماعي – النفسي الذي مؤداه: "إذا قام الأفراد بتحديد المواقف تحديداً واقعياً، فإن هذه المواقف تكون واقعية في نتائجها" (Thomas & Thomas, 1928: 572). ويكون التركيز منصباً على أهمية ما يفكر فيه الناس، وكيف يؤثر ذلك في أفعالهم. ويتعارض هذا التركيز الجهري: الاجتماعي – النفسي مع المنظورات الكبرى: الاجتماعية – البنائية والاجتماعية – الثقافية لبعض العلماء الأوروبيين أمثال ماركس وفيبر ودوركايم. وقد أصبح هذا التركيز الجهري أحد الملامح المميزة لمدرسة شيكاغو، والذي يتمثل في التفاعلية الرمزية (Rock, 1979: 5).

ويعد روبرت بارك (1864–1944) من الشخصيات البارزة في مدرسة شيكاغو (انظر إطار 6–2: لمحة عن حياة روبرت بارك). وقد عمل بارك محاضراً لبعض الوقت في شيكاغو عام 1913، وسرعان ما شق طريقه ليلعب دوراً بارزاً في قسم علم الاجتماع. ولا تعود أهمية بارك – ببساطة – إلى إسهاماته الفكرية شأنه في ذلك شأن سمول؛ إذ أن أهميته في تطور علم الاجتماع تتمثل في مجالات عديدة:

أولها أنه أصبح أبرز شخصيات قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو، ذلك القسم الذي هيمن على علم الاجتماع حتى الثلاثينيات من القرن العشرين.

وثانيها أن بارك تلقى تعليمه في أوروبا، وكان ذا تأثير في نقل أفكار العلماء الأوروبيين إلى علماء الاجتماع

إطار (6–2)

روبرت بارك (لمحة عن حياته)

لم يسلك روبرت بارك المسار المهني التقليدي لعالم الاجتماع الأكاديمي من الكلية إلى الدراسات العليا إلى الأستاذية. فقد عمل – بدلاً من ذلك – في عدة مهن قبل أن يصير عالم اجتماع

في شيكاغو. وقد تلقى بارك محاضرات على يد زيمل، ومن المعروف أن أفكار زيمل - خاصة تركيزه على الفعل والتفاعل - كانت مؤثرة في تطور الاتجاه النظري لمدرسة شيكاغو (Rock, 1979: 36-48).

وثالثها أن بارك عمل مراسلاً صحفياً قبل اشتغاله بعلم الاجتماع، وقد أفادته هذه التجربة في تكوين إحساس لديه بأهمية المشكلات الحضرية، والنزول إلى الميدان لجمع البيانات من خلال الملاحظة الشخصية.

ورابعها أن بارك لعب دوراً أساسياً في توجيه الدارسين وتطوير برنامج شامل للبحوث لطلاب الدراسات العليا (Bulmer, 1984: 13).

وأخيراً أن بارك وارنست بيرجل قاما في عام 1921 بنشر أول كتاب مدرسي مهم في علم الاجتماع بعنوان "مقدمة في تاريخ علم الاجتماع". وقد ترك هذا الكتاب تأثيراً لعدة سنوات، ونال شهرته لالتزامه بالعلم وبالبحث وبدراسة طائفة عريضة من الظواهر الاجتماعية.

في فترة متأخرة من حياته. وعلى الرغم من هذه البداية المتأخرة، فقد كان لبارك تأثير عميق على علم الاجتماع بصفة

تابع إطار (6-2)

عامة والنظرية بصفة خاصة. وقد منحته هذه الخبرات المتعددة توجهاً غير عادي نحو الحياة، وساعده ذلك على تشكيل مدرسة شيكاغو، والتفاعلية الرمزية، وجانباً كبيراً من علم الاجتماع في النهاية.

ولد بارك في 14 فبراير عام 1864 في هارفي فيل بولاية بنسلفانيا (Matthews, 1977). وقد درس - وهو طالب في جامعة ميتشجان - على يد مجموعة من المفكرين العظماء ومنهم جون ديوي. وعلى الرغم من انبهاره بأفكار هؤلاء العظماء، إلا أنه شعر برغبة شديدة في العمل في العالم الواقعي. ويعبر بارك عن ذلك بقوله: "عزمت على أن أخوض التجربة بنفسي.. وأن أفهم بنفسي مباهج الحياة ومآسيها" (1927 / 1973: 253).

وبعد تخرجه بدأ حياته المهنية كصحفي مما أعطاه فرصة الدخول إلى هذا العالم الواقعي. وكان يحب بصفة

ومع أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات أمضى بارك قليلاً من وقته في شيكاغو، كما أن اهتمامه المستمر بالعلاقات السلالية (عمل بسارك سكرتيراً عند بوكر واشنطون قبل أن يشتغل بعلم الاجتماع) أدى به إلى اعتلاء منصب في جامعة فيسك (وهي جامعة للسود) عام 1934.

ومع أن تضاؤل أهمية قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو لا يعود أساساً إلى رحيل بارك، فقد أفل نجم هذا القسم في الثلاثينيات. وقبل أن نناقش نكوص علم الاجتماع في شيكاغو وظهور أقسام ونظريات أخرى، نعود إلى السنوات المبكرة في مدرسة شيكاغو مع اثنين من الشخصيات التي استمرت أهميتها النظرية، وهما: تشارلز هورتون كولي، وجورج هربرت ميد.

تشارلز هورتون كولي (1864-1929)

يبدو اقتران اسم كولي بمدرسة شيكاغو لافتاً للنظر، لأنه أمضى معظم حياته العلمية في جامعة ميتشجان لا في جامعة شيكاغو، غير أن التوجه النظري عند كولي كان متفقاً مع نظرية التفاعلية

خاصة أن يستكشف وينقب في بيوت المقامرة وأوكار الأفيون (Park, 1927 / 1973: 254). وكتب عن حياة المدينة

تابع إطار (6-2)

بتفاصيل حية. ونزل بارك إلى الميدان يلاحظ ويحلل ويدون ملاحظاته في النهاية. والحقيقة أنه كان يقوم فعلاً بذلك النوع من البحوث (التقرير العلمي) الذي أصبح من السمات المميزة لعلم الاجتماع في شيكاغو، أي الإثنولوجيا الحضرية التي تستخدم أدوات الملاحظة المشاركة.

وعلى الرغم من أن الوصف الدقيق للحياة الاجتماعية ظل إحدى هواياته، فقد ضاق بارك ذرعاً بالعمل الصحفي لأنه لم يعد يفي باحتياجات أسرته أو يرضي طموحه الفكري. هذا بالإضافة إلى أن العمل الصحفي يبدو أنه لم يسهم في

إصلاح أحوال العلم، وكان لدى بارك ولع شديد بالإصلاح الاجتماعي.

وفي عام 1898 - عندما كان عمره 34 سنة - ترك بارك العمل الصحفي، والتحق بقسم الفلسفة في جامعة هارفارد. وظل في هذا القسم

الرمزية التي أصبحت أهم المنتجات النظرية لمدرسة شيكاغو.

وقد حصل كولي على درجة الدكتوراه من جامعة ميتشجان عام 1894، وكان مولعاً بعلم الاجتماع، غير أنه لم يكن هناك قسم لعلم الاجتماع في هذه الجامعة. ونتيجة لذلك وردت أسئلة امتحان الدكتوراه من جامعة كولومبيا التي كانت قد بدأت تدرس علم الاجتماع منذ عام 1889 تحت قيادة فرانكلين جيدنجز. وبدأ كولي حياته في سلك التدريس في جامعة ميتشجان عام 1892 قبل اكتمال أطروحه الدكتوراه. وظل يعمل في هذه الجامعة طيلة حياته العملية.

وعلى الرغم من تعدد وجهات نظر كولي، إلا أننا نتذكره اليوم – بصفة أساسية – بسبب آرائه حول الجوانب الاجتماعية – النفسية للحياة الاجتماعية. وتتفق أعماله في هذا المجال مع أعمال جورج هربرت ميد، مع أن تأثير ميد على علم الاجتماع كان أعمق وأبقى من تأثير كولي. وكان كولي مهتماً بالوعي؛ إلا أنه رفض – مثل ميد – فصل الوعي عن السياق الاجتماعي. ويبدو هذا واضحاً

سنة واحدة قرر بعدها أن يرحل إلى ألمانيا التي كانت وقتئذ قلب الحياة الفكرية في العالم. وفي برلين التقى مع

تابع إطار (6-2)

جورج زيمل الذي كان لأعماله تأثير عميق على علم الاجتماع عند بارك. والحقيقة أن محاضرات زيمل كانت هي الدرس السوسيولوجي الرسمي الوحيد الذي تعلمه بارك. ويقول بارك في هذا: "لقد تكونت جل معرفتي بالمجتمع والطبيعة الإنسانية من ملاحظاتي الشخصية". (1927 / 1973: 257).

وفي عام 1904 أتم بارك أطروحته للدكتوراه في جامعة هايدلبرج. ولم يكن بارك راضياً عن هذه الأطروحة حيث قال: "كل ما حاولت أن أشرحه هو ذلك الكتاب ضئيل الحجم الذي أخجل منه" (Matthews, 1977: 57). ورفض أن يعمل في وظيفة التدريس صيفاً في جامعة شيكاغو، وابتعد عن المجال الأكاديمي. كما سبق له أن ترك العمل الصحفي من قبل.

إن رغبة بارك في المشاركة في الإصلاح الاجتماعي دفعت به إلى

من خلال المفهوم الذي صكه ولا يزال يستخدم حتى اليوم، وهو مفهوم "مرآة الذات" Looking-glass Self. ووفقاً لهذا المفهوم يرى كولي أن الناس يمتلكون الوعي، وأن هذا الوعي يتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي المستمر.

ويعد مفهوم "الجماعة الأولية" Primary Group من المفاهيم الأساسية التي تعكس اهتمامات كولي الاجتماعية - النفسية، ولا يزال هذا المفهوم مستمراً في أهميته. ويقصد بالجماعات الأولية الجماعات التي تقوم على علاقات المواجهة المباشرة الوطيدة، وهي تلعب دوراً أساسياً في ربط الفاعل بالمجتمع الأكبر. وتعد الأسرة وجماعة الرفاق أهم هذه الجماعات الأولية. ويتحول الفرد في هذه الجماعات إلى كائن اجتماعي، وتنمو مرآة الذات في الجماعة الأولية، ويتعلم الطفل المتمركز حول ذاته أن يضع الآخرين في اعتباره، وبالتالي يصبح عضواً له دوره في المجتمع.

وقد رفض كل من كولي وميد وجهة النظر السلوكية إلى الكائنات الإنسانية؛ وهي وجهة النظر التي ترى أن الناس يستجيبون استجابة عمياء وغير واعية للمثيرات الخارجية. ومن

العمل كسكرتير ومدير مكتب الدعاية لرابطة إصلاح الكونغو Congo Association Reform التي تأسست

تابع إطار (6-2)

للمساعدة في التخفيف من الأعمال الوحشية والاستغلال الذي يحدث في الكونغو البلجيكية. وخلال تلك الفترة التقى بارك مع بوكر واشنطن، وانشغل بالعمل لتحسين أحوال الأمريكيين السود. وقد أصبح بارك سكرتيراً لواشنطن ولعب دوراً مهماً في أنشطة معهد توسكيجي Tuskegee Institute.

وفي عام 1912 التقى مع ويليام توماس عالم الاجتماع في جامعة شيكاغو الذي كان يلقي محاضرات في هذا المعهد. وقد وجه توماس الدعوة لبارك لتدريس مقرر عن "الزنوج في أمريكا" لمجموعة صغيرة من الطلاب المتخرجين في جامعة شيكاغو، ولبى بارك هذه الدعوة عام 1914. وكان هذا المقرر ناجحاً، وقام بتدريسه في العام التالي لمجموعة يبلغ حجمها ضعف المجموعة السابقة. وفي تلك الأثناء انضم بارك إلى الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع. وبعد عشر سنوات من

الناحية الإيجابية يمتلك الناس الوعي والذات، وتصبح مهمة عالم الاجتماع دراسة هذا الجانب من جوانب الواقع الاجتماعي. ويطالب كولي علماء الاجتماع أن يحاولوا وضع أنفسهم محل الأفراد الفاعلين عند القيام بدراساتهم، وأن يستعينوا بمنهج الاستبطان الوجداني Sympathetic Introspection من أجل تحليل الوعي. ويستطيع علماء الاجتماع فهم المعاني والدوافع التي تشكل أساس السلوك الاجتماعي عندما يقومون بتحليل ما يمكن أن يسلكه الأفراد كفاعلين في مختلف الظروف. ويرى كثيرون أن منهج الاستبطان الوجداني منهج غير علمي إلى حد كبير، وعند هذه النقطة تتفوق أعمال ميد على أعمال كولي.

انضمامه إليها أصبح رئيساً لهذه الجمعية. وسلك بارك طريقه بالتدريج للعمل طول الوقت في جامعة شيكاغو، غير أنه لم يتقلد منصب الأستاذية حتى عام 1923 عندما كان عمره قد بلغ 59 سنة. ولعب بارك دوراً أساسياً في تشكيل التوجه الفكري لقسم الاجتماع بجامعة شيكاغو خلال فترة العشرين عاماً تقريباً التي أمضاها في هذه الجامعة.

وظل بارك مشائياً حتى بعد إحالته إلى المعاش من جامعة شيكاغو في أوائل الثلاثينيات. فقد كان يدرس المقررات ويشرف على البحوث في جامعة فيسك حتى بلغ الثمانين عاماً تقريباً. وكان بارك كثير الترحال. وتوفي في 7 فبراير 1944، أي قبل أسبوع من بلوغ عيد ميلاده الثمانين.

ومع ذلك فإن ثمة أوجه شبه كثيرة في اهتمام هذين العالمين، ومنها اتفاقهما على أن علم الاجتماع يتعين عليه أن يركز على الظواهر الاجتماعية - النفسية كالوعي والفعل والتفاعل.

جورج هربرت ميد (1863-1931)

لم يكن جورج هربرت ميد - باعتباره أهم المفكرين الذين ارتبطوا بمدرسة شيكاغو وبالتفاعلية الرمزية - عالم اجتماع بل كان فيلسوفاً[1]. وقد بدأ ميد بتدريس

(1) حول وجهة نظر معارضة لذلك انظر (Lewis & Smir, 1980)؛ كما يضم الفصل الخامس من كتاب ريتزر مناقشة لبعض هذه الأفكار.

الفلسفة في جامعة شيكاغو عام 1894، وظل يعمل بالتدريس فيها حتى وفاته في عام 1931. وهناك مفارقة فيما يتعلق بأهميته المحورية في تاريخ نظرية علم الاجتماع؛ لأنه قام بتدريس الفلسفة لا علم الاجتماع؛ كما أنه نشر أعمالاً قليلة إلى حد نسبي طيلة حياته. ويمكن تفسير هذه المفارقة بحقيقتين:

أولاهما أن ميد قام بإلقاء محاضرات في علم النفس الاجتماعي في قسم الفلسفة، وهي المحاضرات التي تلقاها طلاب تخرجوا من قسم علم الاجتماع. وكان لأفكار ميد تأثير قوي على عدد من هؤلاء الطلاب الذين جمعوا بينها وبين الأفكار التي درسوها في قسم علم الاجتماع على يد بارك وتوماس وغيرهما. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية معروفة في ذلك الحين باسم "التفاعلية الرمزية"، فقد ظهرت هذه النظرية على يد هؤلاء الطلاب نتيجة لهذه المعارف المتعددة. ولذلك ترك ميد تأثيراً شخصياً عميقاً على الذين طوروا التفاعلية الرمزية فيما بعد.

وثانية هاتين الحقيقتين أن هؤلاء الطلاب دونوا ملاحظاتهم على محاضرات ميد وقاموا بنشر مجلد باسمه بعد وفاته تحت عنوان "العقل والذات والمجتمع" (Mead 1934 / 1962)، مما أدى إلى نقل أفكار ميد من التراث الشفاهي إلى التراث المكتوب. ويشكل هذا المجلد – الذي يقرأ على نطاق واسع حتى الآن – الدعامة الفكرية الأساسية للتفاعلية الرمزية.

وسوف نناقش أفكار ميد في الفصل الخامس[1]، غير أنه يجدر بنا هنا أن نشير إلى نقاط محددة تضع ميد في مكانه التاريخي. وتحتاج أفكار ميد إلى أن تُفهم في سياق النزعة السلوكية النفسية. فقد تأثر ميد تأثراً شديداً بهذا الاتجاه، وقبل كثيراً من معتقداته خاصة التركيز على الفاعل وسلوكه. كما اقتنع باهتمام العلماء السلوكيين بالعائد والتكلفة ي سلوكيات الفاعلين. غير أن ما انزعج منه ميد هو أن النزعة السلوكية لا تذهب إلى أبعد من هذا، بمعنى أنها لا تأخذ الوعي في اعتبارها مأخذ الجد على أساس أن الوعي غير قابل للدراسة العلمية. وقد اعترض ميد اعتراضاً شديداً على ذلك، وسعى إلى الامتداد بتطبيق مبادئ النزعة السلوكية على تحليل العقل.

(1) ارجع إلى الفصل الخامس من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

ولتحقيق ذلك أعلن ميد عن موقف مشابه لموقف كولي، غير أن هذا الموقف عند كليهما لا يبدو موقفاً علمياً. وقد توقع ميد أن تتم الدراسة العلمية للوعي بتطبيق المبادئ العلمية للنزعة السلوكية النفسية ومناهجها.

وقد قدم ميد إلى علم الاجتماع الأمريكي نظرية اجتماعية - نفسية تتعارض تعارضاً شديداً مع النظريات المجتمعية التي طرحها معظم المنظرين الأوروبيين البارزين أمثال ماركس وفيبر ودوركايم وكونت وسبنسر مع استثناء زيمل منهم. ولذلك تطورت التفاعلية الرمزية تطوراً كبيراً نتيجة لاهتمام زيمل بالفعل والتفاعل واهتمام ميد بالوعي. ومع ذلك فقد أدى هذا الاهتمام إلى إضعاف أعمال ميد وكذا إضعاف التفاعلية الرمزية بصفة عامة على المستويين: المجتمعي والثقافي.

تضاؤل أهمية مدرسة شيكاغو في علم الاجتماع

وصل علم الاجتماع في **شيكاغو** إلى الذروة في عشرينيات القرن العشرين، غير أن قسم علم الاجتماع بدأ بفقد وضعه من حيث أهميته المحورية في علم الاجتماع الأمريكي منذ الثلاثينيات. وقد أشار ماثيوس (1977، **وانظر أيضاً** بولمر، 1984) إلى عدة أسباب وراء تضاؤل أهمية مدرسة **شيكاغو** في علم الاجتماع، ونشير هنا إلى أهم سببين منها:

أولهما أن علم الاجتماع انشغل انشغالاً واضحاً بالنزعة العلمية بمعنى استخدام المناهج الدقيقة والاعتماد على التحليل الإحصائى، أما مدرسة شيكاغو فقد ركزت على الدراسات الإثنوجرافية الوصفية التي تهتم في الغالب بالاتجاهات الشخصية للفرد (أو بـ"تحديد الموقف" إذا استعرنا مصطلح توماس). وقد أظهر بارك استخفافه بعلم الإحصاء (الذي أطلق عليه "السحر المخيف"؛ لأنه يحول دون تحليل الذاتي والخاص. والحقيقة أن هناك دراسات هامة في المناهج الكمية قدمتها مدرسة شيكاغو (Bulmer, 1984: 151-189)، إلا أن ارتباط هذه المدرسة ارتباطاً طاغياً بالمناهج الكيفية أدى إلى تجاهل هذه الدراسات.

وثاني هذين السببين أن هناك عدداً كبيراً من الأفراد خارج مدرسة شيكاغو أظهروا امتعاضهم من هيمنة هذه المدرسة على الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع

ASS والمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع AJS. ولذلك تأسست الجمعية الشرقية لعلم الاجتماع ESS عام 1930، وأصبح علماء الاجتماع الشرقيون أكثر احتجاجاً بصفة علنية على هيمنة الغرب الأوسط بصفة عامة، وشيكاغو بصفة خاصة (Wiley, 1979: 63). وقد أدت الثورة على شيكاغو إلى تشكيل سكرتارية لرابطة علم الاجتماع من خارج شيكاغو، وإصدار مجلة رسمية جديدة باسم "مجلة علم الاجتماع الأمريكية" ASR عام 1935 (Lengermann, 1979).

وفي رأي ويلي "أن مدرسة شيكاغو سقطت سقوط شجرة البلوط الضخمة" (1979: 63). وكانت هذه إشارة إلى ظهور مراكز قوى أخرى أهمها مدرسة هارفارد بصفة خاصة والمدارس الجامعية بصفة عامة، وأصبحت التفاعلية الرمزية لغزاً غامضاً وتراثاً شفاهياً، مما أفسح الطريق في نهاية الأمر أمام أنساق نظرية أكثر وضوحاً واتساقاً مثل البنائية الوظيفية التي ارتبطت بالمدارس الجامعية (Rock, 1979: 12).

نظرية علم الاجتماع حتى منتصف القرن العشرين

ظهور مدرسة هارفارد والمدارس الجامعية، والوظيفية البنائية

يمكن أن نحدد بداية ظهور علم الاجتماع في جامعة هارفارد مع وصول بيتريم سوروكين عام 1930. ولم يكن هناك قسم لعلم الاجتماع في هذه الجامعة مع وصول سوروكين، ومع نهاية العام الأول على قدومه أنشأ قسماً لعلم الاجتماع وعُين رئيساً له. وعلى الرغم من أن سوروكين كان منظراً في علم الاجتماع واستمر ينشر أعماله حتى الستينيات، فإنه يبدو من الغرابة الاستشهاد بهذه الأعمال اليوم، كما أن تنظيره لا يساير روح العصر على نحو دقيق. وترتبط أهمية سوروكين بإنشاء قسم لعلم الاجتماع بجامعة هارفارد، وتعيين تالكوت بارسونز (الذي كان يعمل محاضراً في علم الاقتصاد في هذه الجامعة) في وظيفة محاضر في علم الاجتماع. وقد أصبح بارسونز أبرز الشخصيات في علم الاجتماع الأمريكي، لأنه عرّف القراء الأمريكيين بالمنظرين الأوروبيين، ولنظرياته في علم الاجتماع، ولتلاميذه الكثيرين الذين أصبحوا منظرين بارزين في علم الاجتماع.

بيتريم سوروكين (1889-1968)

كتب سوروكين مؤلفات ضخمة، وطور نظرية تفوق نظرية بارسونز في مجالها وتركيبها (انظر لمحة عن حياة سوروكين في إطار (6-3). وقد ضمن نظريته في شكلها المتكامل في كتابه "الديناميات الاجتماعية والثقافية" الذي نشر بين عامي 1937 و1941. اعتمد سوروكين في هذا الكتاب على مجموعة ضخمة من البيانات الإمبيريقية في تطوير نظرية عامة للتغير الاجتماعي والثقافي. وعلى العكس ممن حاولوا تطوير نظريات تطورية في التغير الاجتماعي، قام سوروكين بتطوير نظرية دورية.

وفي رأيه أن المجتمعات تتقلب بين ثلاثة أنماط مختلفة من التفكير: حسية Sensate، وفكرية Ideational، ومثالية Idealistic. وتؤكد المجتمعات التي تسودها النزعة الحسية على دور الأحاسيس في فهم الواقع، أما المجتمعات التي تسودها النزعة الفكرية فيسيطر عليها طريقة لفهم الواقع تقوم على الدين وتجاوز الوجود المادي، أما المجتمعات المثالية فهي أنماط انتقالية

إطار (6-3)

بيتريم سوروكين (1889-1968)

ولد بيترم سوروكين في قرية نائية في روسيا في 21 يناير عام 1889. وفي العشرينيات من عمره - وكان وقتها طالباً بالتعليم الثانوي - ألقي القبض عليه لنشاطه الثوري وقضى في السجن أربعة شهور. وفي نهاية المطاف شق سوروكين طريقه إلى جامعة سانت بطرسبورج، حيث واصل دراساته باجتهاد وتولى مهاماً تدريسية وشارك في الأنشطة الثورية التي زجت به مرة ثانية إلى السجن لفترة قصيرة.

وكان من المقرر أن تتم مناقشة أطروحته في مارس 1917، غير أن الثورة الروسية قامت قبل عقد الامتحان. وبذلك لم يتمكن سوروكين من الحصول على درجة الدكتوراه حتى عام 1922. وقد حاز سوروكين على منصب مؤقت في حكومة كيرنيسكي لمشاركة في الثورة رغم اعتراضه على الحكم البلشفي. وعندما تحقق النصر المظفر للبلاشفة وجد سوروكين نفسه مرة ثالثة في السجن، ولكن هذه المرة على يد البلاشفة. وبناءً على أوامر

تــوازن بــين النزعــة الحــسية والنزعــة الدينية.

وتوجــد القــوة المحركــة للــتغير الاجتمــاعي في المنطــق الــداخلي لكــل نظام من هذه النظم، بمعنى أنها تتعرض لضغط داخلي لكي تمتد بنمط تفكيرهـا إلى نهايتهـا المنطقيـة. ومـن ثـم يـصبح المجتمع الحسي في النهاية شهوانياً بدرجة تؤدي إلى زواله. وعنـدما تـصل النزعـة الحـسية Sensatism إلى نقطــة النهايــة المنطقيــة. يتحــول النــاس إلى الــنظم الفكرية كملاذ لهم. ولكن عندما يتحقق لهـذا النظـام سـطوته، يـصل إلى نقطـة نهايته، وتكون النتيجة أن المجتمع يصبح دينياً إلى حد بعيد. وتمهـد هـذه المرحلـة لظهور ثقافة مثالية، وإعادة الـدورة مـن جديد. ولم يبتكر سوروكين نظرية متقنـة للتغير الاجتماعي فحسب، ولكنه نظـم بـراهين تفـصيلية مـن الأدب والفلـسفة والسياسة وما إلى ذلك ليـدعم نظريتـه، وكان ذلك إنجازاً مثيراً بدرجة واضحة.

وهناك الكثير مما يمكـن أن يقـال عن التنظير عند سوروكين، إلا أن هـذه المقدمة تكفـي لإعطـاء القـارئ انطباعـاً عن غـزارة أعمالـه. ويـصعب أن نقـدم تفسيراً لأسباب بغض سوروكين لنظرية

تابع إطار (6-3)

مباشرة من لينين أطلق سراح سوروكين وسمح لـه بـالعودة إلى الجامعـة بـنفس الوضع الذي كان عليه. ومع ذلك فقـد وُضـع تحـت المراقبـة

وتعرض لمضايقات مـن البـوليس السري. وفي النهايـة سُمح لـسوروكين بمغادرة روسيا. وبعد أن أمضى فـترة في تـشيكوسلوفاكيا، اسـتقر بـه المقـام في الولايات المتحدة في أكتوبر 1923.

وفي بداية الأمر ألقـى سـوروكين محاضراته في عـدة جامعـات، إلا أنـه في النهاية حاز منـصباً في جامعـة مينـسوتا، وسـرعان مـا أصـبح أسـتاذاً. وكـان سوروكين قد نشر بالفعل عدة كتـب في روسـيا، واسـتمر في توزيعهـا بمعـدلات ضـخمة في الولايـات المتحـدة. ويقـول سـوروكين عــن إنتاجــه العلمــي في مينسوتا: "أنا أعلم أنها تفوق إنتاجية عالم الاجتماع العادي طيلـة حياتـه" (1963: 224). وقد حقق سوروكين شهرة علـى المستوى القومي من خلال مؤلفاته مثـل الحراك الاجتماعي والنظريات المعاصرة في علــم الاجتمــاع. وفي عــام 1929 عُرض عليه كرسي الأستاذية في علم

علم الاجتماع. وربما يكون ذلك لأنها كانت واحدة من الأشياء التي يجب أن يهاجمها.

وكتب سوروكين في هذا كتاباً بعنوان "البدع والأوهام في علم الاجتماع والعلوم الأخرى الحديثة" (1956). وربما يعاد اكتشاف سوروكين على يد جيل قادم من المنظرين في علم الاجتماع، إلا أن أعماله تبقى في الوقت الحاضر بعيدة عن التيار الرئيسي للتنظير في علم الاجتماع الحديث.

تالكوت بارسونز (1902-1979)

على الرغم من أن بارسونز نشر بعض المقالات في فترة مبكرة من حياته. إلا أن الإسهام الرئيسي له في السنوات المبكرة تمثل في تأثيره على الخريجين من الطلاب الذين أصبحوا منظرين بارزين في علم الاجتماع. وأشهر هؤلاء الطلاب روبرت ميرتون الذي حصل على درجة الدكتوراه عام 1936، وسرعان ما أصبح منظراً مهماً وقَلَب التنظير على النمط البارسوني في جامعة كولومبيا. وفي نفس العام (1936) حصل كنجزلي ديفيز على درجة الدكتوراه، واشترك مع ولبرت مور

تابع إطار (6-3)

الاجتماع في جامعة هارفارد. وقد نال هذه الدرجة في قسم الاقتصاد لعدم وجود قسم لعلم الاجتماع بالجامعة.

وبعد وصوله إلى جامعة هارفارد بفترة وجيزة تأسس قسم مستقل لعلم الاجتماع، وكان سوروكين أول رئيس له. ومن خلال هذا الموقع تمكن من بناء أهم قسم لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة. وأتم سوروكين في تلك الفترة أشهر أعماله: "الديناميات الاجتماعية والثقافية" (1937-1941).

وقد وُصف بيتريم سوروكين بأنه "الولد الشقي ونصير الشيطان في علم الاجتماع الأمريكي" (R. Williams, 1980: 100). وكانت الأنا عند سوروكين متضخمة لدرجة أنه كان ناقداً لكل فرد ولكل شيء، ونتيجة لذلك تعرض هو نفسه وأعماله لكثير من التحليلات النقدية. ويتضح كل ذلك من هذا الاقتباس من رسالة كتبها إلى محرر المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع:

"إن مراجعة كتبي للحط من قدرها كانت بمثابة فال حسن؛ لوجود ارتباط قوي بين التقليل من شأن هذه الكتب

(الذي حصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام 1940) في كتابة أحد الأعمال الهامة في النظرية الوظيفية البنائية، تلك النظرية التي أصبحت أهم منتجات بارسونز والبارسونيين. ولم يقتصر تأثير بارسونز على فترة الثلاثينيات، حيث تخرج على يديه حتى الستينيات مجموعة من طلابه ممن كان لهم تأثير ملموس على علم الاجتماع.

وكان عام 1937 عاماً حاسماً في حياة بارسونز ونظرية علم الاجتماع الأمريكي، فقد كان العام الذي نشر فيه كتابه "بناء الفعل الاجتماعي". ويعد هذا الكتاب مهماً بالنسبة لنظرية علم الاجتماع في أمريكا لأربعة أسباب رئيسية:

أولها أنه قدم لقطاع عريض من القراء الأمريكيين كبار المنظرين الأوروبيين، حيث خصص جانباً كبيراً من هذا الكتاب لدوركايم وفيبر وباريتو. وقد أسهمت شروحه لهؤلاء المنظرين في تشكيل صورتهم في علم الاجتماع الأمريكي لسنوات عديدة.

وثانيها أنه لم يظهر أدنى اهتمام بماركس، على الرغم من أنه أكد على

تابع إطار (6-3)

والنجاح الذي حققته. وكلما تعرضت كتبي لمزيد من الاستخفاف (خاصة أن كل كتبي تعرضت لذلك في مراجعاتكم) زادت أهميتها وزاد نجاحها".

(Sorokin, 1963: 229)

وقد كانت العداوة بين سوروكين وتالكوت بارسونز عداوة مشهورة واستمرت ردحاً من الزمن. وكان بارسونز قد عُين في وظيفة محاضر في علم الاجتماع عندما كان سوروكين رئيساً لقسم علم الاجتماع. ومع ذلك فقد بزغ نجم بارسونز تدريجياً حتى أصبح مهيمناً على علم الاجتماع في جامعة هارفارد والولايات المتحدة.

ومما زاد الصراع اشتعالاً بين سوروكين وبارسونز التداخل الشديد بين

نظريتيهما. وعلى الرغم من التشابه بينهما. إلا أن أعمال بارسونز حققت ذيوعاً وانتشاراً أكثر مما حققته أعمال سوروكين. ومع مرور السنين تكون لدى سوروكين اتجاه مثير حيال أعمال بارسونز، وانعكس هذا الاتجاه في كثير من مؤلفات سوروكين. فمن

أعمال دوركايم وفيبر، وحتى باريتو. ونتيجة لذلك استمرت النظرية الماركسية مستبعدة إلى حد كبير من علم الاجتماع الشرعي المعترف به.

وثالثها أن "بناء الفعل الاجتماعي" جعل من التنظير نشاطاً مشروعاً ومهماً في علم الاجتماع. وتدين حركة التنظير التي حدثت في الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت بالفضل الكبير لهذا المؤلف المهم من مؤلفات بارسونز.

وأخيراً أن بارسونز زعم بأن نظريات معينة في علم الاجتماع سيكون لها عميق الأثر في هذا العلم. ففي البداية برز بارسونز كمنظر للفعل[1]، حيث ركز على الفاعلين وأفكارهم وأفعالهم. إلا أنه بعد الانتهاء من تأليف كتابه "بناء الفعل الاجتماعي" عام 1937 وما تلاه من أعمال، بدا بارسونز منظراً وظيفياً بنائياً يركز على الأنساق الكبرى: الاجتماعية

تابع إطار (6-3)

ناحية كان سوروكين أكثر نزوعاً إلى نقد بارسونز بأنه سرق كثيراً من أفضل أفكاره. ومن ناحية أخرى كان سوروكين ناقداً حاداً للنظرية البارسونية.

وكان طلاب الدراسات العليا أحد المجالات الأخرى للصراع بين سوروكين وبارسونز. ومن الإنجازات العظيمة لقسم علم الاجتماع في جامعة هارفارد في بداية تأسيسه قدرته على جذب الطلاب المتخرجين الموهوبين مثل روبرت ميرتون. وعلى الرغم من تأثر هؤلاء الطلاب بأفكار هذين الرجلين، إلا أن تأثير بارسونز أثبت أنه كان أكثر بقاءً من تأثير سوروكين. وقد حل بارسونز محل سوروكين في رئاسة قسم علم الاجتماع، وحوَّله إلى قسم للعلاقات الاجتماعية. ويعبر سوروكين عن رأيه في هذا التحول بقوله:

"إذن أنا لست مسئولاً عن أي شيء يحدث للقسم منذ هذه اللحظة، لا عن اندماجه مع علم نفس الشواذ وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا الثقافية لإنشاء قسم للعلاقات

(1) لمزيد من التفاصيل عن نظرية الفعل بصفة عامة وإسهامات بارسونز بصفة خاصة راجع الفصل السابع.

والثقافية[1]. وعلى الرغم من ادعاء بارسونز بعدم وجود تناقض بين هاتين النظريتين، إلا أنه أصبح مشهوراً بأنه "وظيفي بنائي"، وكان النصير الرئيسي لهذه النظرية التي اكتسبت هيمنة على علم الاجتماع، واستمرت على هذا الحال حتى سنوات حديثة. وتكمن القوة النظرية عند بارسونز – وعند الوظيفية البنائية – في استجلاء العلاقات بين الأبنية والمؤسسات الاجتماعية الكبرى.

وقد ظهرت الأطروحات الأساسية لبارسونز حول النظرية الوظيفية البنائية عنده في أوائل الخمسينيات في عدة أعمال أبرزها "النسق الاجتماعي" (1951). وركز بارسونز في هذا الكتاب وغيره على أبنية المجتمع وعلاقتها بعضها ببعض، وهذه الأبنية تدعم بعضها بالتبادل، وتتجه نحو التوازن الدينامي.

تابع إطار (6-3)

الاجتماعية؛ ولا عن إغراق علم الاجتماع في خضم هذا الخليط غير المتجانس من العلوم المتناثرة.. ولم يتخرج من قسم العلاقات الاجتماعية عدد كبير من علماء الاجتماع المتميزين مثلما تخرج من قسم علم الاجتماع تحت رئاستي".

(Sorokin, 1963: 251)

وانتهى المطاف بسوروكين إلى أن أصبح معزولاً في قسم الاجتماع بجامعة هارفارد، ومنفياً في مكتب مقفر، واختزل هو الأمور في عبارة وضعها على أبواب المكاتب بالقسم كتب عليها أن بارسونز سرق أفكاره. (Coser, 1977: 490).

وقد توفي سوروكين في 11 فبراير 1968.

وانصب الاهتمام على كيفية المحافظة على النظام بين العناصر المتعددة للمجتمع، والتغير بمثابة عملية منظمة.

وقد انتهى الأمر ببارسونز (1966، 1971) إلى تبنى رؤية تطورية جديدة للتغير الاجتماعي. ولم يهتم بارسونز بالنسق الاجتماعي في حد ذاته فحسب، بل اهتم أيضاً

(1) لمزيد من التفاصيل عن الوظيفية البنائية وإسهامات بارسونز إليها انظر الفصل الثالث من كتاب ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988).

بعلاقته بأنساق الفعل، خاصة النسق الثقافي ونسق الشخصية. إلا أن وجهة نظره في العلاقات بين الأنساق كانت مماثلة - في الأساس - لوجهة نظره في العلاقات داخل الأنساق، بمعنى أنها علاقات تمتاز بالتماسك والإجماع والنظام. وبعبارة أخرى، تقوم الأبنية الاجتماعية المتعددة بإنجاز مجموعة من الوظائف الإيجابية لبعضها البعض.

يتضح لنا - إذن - سبب وصف بارسونز بأن "وظيفي بنائي". وكلما ازدادت شهرته، ازدادت قوة النظرية الوظيفية البنائية في الولايات المتحدة. وتشكل أعمال بارسونز جوهر هذه النظرية، غير أن تلاميذه وحوارييه ركزوا أيضاً على التوسع في هذه النظرية وهيمنتها في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن بارسونز لعب عدة أدوار مهمة وإيجابية في تاريخ نظرية علم الاجتماع في الولايات المتحدة، إلا أن أعماله كان لها أيضاً مجموعة آثار سلبية. **أولها** أنه قدم شروحاً للمنظرين الأوروبيين بدت لتعكس توجهه النظري أكثر مما تجسد توجهات هؤلاء المنظرين. وبذلك تعرض كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين في بداية الأمر لشروحات خاطئة لأعمال الرواد الأوروبيين. **وثانيها** أن بارسونز - كما أشرنا آنفاً - تجاهل في بداية حياته الأكاديمية ماركس تجاهلاً كبيراً، مما ترتب عليه أن أفكار ماركس ظلت لسنوات عديدة على هامش علم الاجتماع. **وثالثها** ان نظرية بارسونز التي طورها بمرور السنين تعاني نقاط ضعف خطيرة. إلا أن هيمنة بارسونز على علم الاجتماع الأمريكي أخرست أو سحقت هذه الانتقادات سنوات طويلة. وبعد ذلك برزت هذه الانتقادات الموجهة إلى نظرية بارسونز بصفة خاصة والوظيفية البنائية بصفة عامة.

ويبدو أننا قطعنا شوطاً كبيراً في سرد قصة علم الاجتماع الأمريكي، ونحتاج إلى العودة إلى أوائل الثلاثينيات والتطورات الأخرى التي حدثت في جامعة هارفارد، وذلك من خلال إطلالة على إحدى الشخصيات البارزة، ونقصد به جورج هومانز.

جورج هومانز (1910-1989)

حصل جورج هومانز - ذلك الثرى من بوسطن - على درجته الجامعية الأولى من جامعة هارفارد عام 1932 (Homans, 1962; 1984). ونتيجة للكساد العظيم

عانى هومانز من البطالة، ولكنه لم يعاني بالتأكيد من الإفلاس. وفي خريف 1932 كان عالم النفس هندرسون يقوم بتدريس مقرر في نظريات فلفريدو وباريتو، والتحق هومانز بهذا المقرر، كما انضم بارسونز إلى حلقات النقاش حول باريتو. ويكشف وصف هومانز لأسباب ولعه وافتتانه بباريتو عن كثير من أسباب هيمنة النزعة المحافظة على نظرية علم الاجتماع الأمريكي ونزعتها المعادية للماركسية:

"كنت مولعاً بباريتو لأنه كشف لي بجلاء عما كنت مستعداً بالفعل للإيمان به. ولا أعرف كل الأسباب التي جعلتني مفتوناً به، ولكن بوسعي أن أذكر منها سبباً واحداً. لقد قال (أحد علماء الاجتماع) أن جُل علم الاجتماع الحديث عبارة عن محاولة للإجابة عن مزاعم أصحاب النزعات الثورية. ولقد شعرت خلال الثلاثينيات – كمواطن جمهوري من بوسطن لم ينبذ أسرته الثرية نسبياً – أنني أتعرض لهجوم شخصي أكثره جاء من الماركسيين. وكنت مستعداً لتصديق باريتو لأنه زودني بما يحميني".

(Homans, 1962: 4)

وقد أدى تعرض هومانز لأفكار باريتو إلى أن يقوم بتأليف كتاب بعنوان "مقدمة في باريتو" (بالاشتراك مع تشارلز كورتس) نشر عام 1934. وكان نشر هذا الكتاب كفيلاً بأن يجعل من هومانز عالم اجتماع على الرغم من أن أعمال باريتو كانت هي الأعمال السوسيولوجية الوحيدة التي اطلع عليها حتى ذلك الوقت.

وفي عام 1934 عُين هومانز عضو بعثة بجامعة هارفارد، وهو برنامج بدأته الجامعة لتلافي المشكلات المرتبطة ببرنامج الدكتوراه. ولم يحصل هومانز على درجة الدكتوراه، مع أنه أصبح أهم الشخصيات البارزة في علم الاجتماع في أيامه. وظل هومانز عضو بعثة حتى عام 1939. وخلال هذه السنوات استوعب المزيد من علم الاجتماع. وفي عام 1939 انضم إلى أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع، غير أن هذه العلاقة تقطعت أوصالها بسبب الحرب.

وبعد عودة هومانز من الحرب كان قسم العلاقات الاجتماعية بجامعة هارفارد برئاسة بارسونز، وانضم هومانز إليه. وعلى الرغم من تقدير هومانز لبعض الجوانب في أعمال بارسونز، إلا أنه كان ناقداً شديداً لأسلوبه في التنظير. وبدأ السجال

في الرأي بين هذين الرجلين لفترة طويلة، وظهر ذلك فيما بعد بشكل علني على صفحات الكتب والمجلات. ويدعي هومانز أن نظرية بارسونز ليست بنظرية على الإطلاق، ولكنها مجرد نسق ضخم من المقولات الفكرية تنطبق على معظم جوانب العالم الاجتماعي. ويؤمن هومانز بأن النظرية ينبغي أن تُبنى من أسفل إلى أعلى على أساس الملاحظات الدقيقة لعالم الاجتماع، ولكن نظرية بارسونز بدأت بالمستوى النظري العام ثم هبطت إلى المستوى الإمبيريقي.

وقد قام هومانز في دراساته بتجميع عدد هائل من الملاحظات الإمبيريقية على عدة سنوات، حتى اكتشف في الخمسينيات مدخلاً نظرياً مقنعاً يتم به تحليل هذه البيانات. وكانت هذه النظرية هي النزعة السلوكية النفسية كما عبرت عنها خير تعبير أفكار زميله في جامعة هارفارد عالم النفس سِكنر. وعلى أساس هذه النظرية طور هومانز نظريته في التبادل[1]. وسوف نسترجع قصة هذا التطور النظري لاحقاً في هذا الفصل. والنقطة المحورية التي نؤكد عليها هنا أن جامعة هارفارد ومنتجها النظري الرئيسي – الوظيفية البنائية – هيمنت على علم الاجتماع في أواخر الثلاثينيات لتحل محل مدرسة شيكاغو ومحل التفاعلية الرمزية.

- **أفول مدرسة شيكاغو**

تركنا قسم علم الاجتماع في جامعة شيكاغو في منتصف الثلاثينيات في حالة من الضعف مع وفاة ميد ورحيل بارك وثورة علماء الاجتماع الشرقيين وتأسيس مجلة علم الاجتماع الأمريكية. إلا أن مدرسة شيكاغو لم تختفي، حيث استمرت كقوة مهمة في علم الاجتماع حتى أوائل الخمسينيات. وظهرت أطروحات دكتوراه مهمة مثل أطروحة أنسيلم ستروس A. Strauss وأرنولد روز. وبقيت شخصيات بارزة في شيكاغو مثل ايفيرت هيوز E. Hughes (Faught, 1980) الذي كان على درجة كبيرة من الأهمية في تطوير علم الاجتماع المهني.

وكان **هربرت بلومر** (1900–1987) الشخص المحوري في قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو في تلك الفترة. وكان بلومر نصيراً بارزاً للمدخل النظري الذي تطور

(1) راجع الفصل السابع من كتاب ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988).

في شيكاغو انبثاقاً من أعمال ميد وزيمل وبارك وتوماس وآخرين. والحقيقة أن بلومر هو الذي صك عبارة التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism عام 1937. ولعب بلومر دوراً مهماً في المحافظة على هذا التراث حياً من خلال تدريسه بالجامعة، كما كتب عدداً من المقالات التي كانت ذات تأثير في الحفاظ على أهمية التفاعلية الرمزية حتى الخمسينيات. كما تعود أهمية بلومر إلى تقلده عديد من المناصب الإدارية في علم الاجتماع. فقد كان سكرتيراً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع وأمين صندوقها خلال الفترة من 1930 إلى 1935. وفي عام 1956 أصبح رئيساً لهذه الجمعية. والأكثر أهمية من ذلك أنه تقلد مناصب مؤسسية أثرت على طبيعة ما ينشر في علم الاجتماع. فقد عمل محرراً للمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع في الفترة من 1941 إلى 1952. ولعب دوراً مؤثراً في جعل هذه المجلة أحد المنابر الهامة لمدرسة شيكاغو بصفة عامة والتفاعلية الرمزية بصفة خاصة.

وبينما كانت جامعات الساحل الشرقي تحت نفوذ الوظيفية البنائية، ظلت جامعات الغرب الأوسط (ولا تزال حتى اليوم) معقلاً للتفاعلية الرمزية. ففي الأربعينيات انتشر أنصار التفاعلية الرمزية في أرجاء الغرب الأوسط: أرنولد روز في مينسوتا، روبرت هابنشتين في ميسوري، جريجوري ستون في جامعة ولاية ميتشجان، ومانفورد كون (1911-1963) - أكثرهم أهمية - في جامعة أيوا.

وحدث شقاق بين بلومر في شيكاغو وكون في أيوا، مما دفع بالناس - في حقيقة الأمر - إلى الحديث عن الاختلافات بين مدرسة التفاعلية الرمزية في شيكاغو ونظيرتها في أيوا. وحدث الخلاف حول قضية العلم ومناهج البحث. فقد قبل كون تركيز التفاعلية الرمزية على الفاعلين وأفكارهم وأفعالهم، ولكنه زعم بأنه يتعين دراستهم بطريقة أكثر علمية باستخدام الاستبيانات على سبيل المثال. وكان بلومر يفضل أدوات مثل الاستبطان الوجداني والملاحظة المشاركة.

وعلى الرغم من فورة النشاط في مدرسة شيكاغو، فقد بدأت في الأفول، خاصة مع انتقال بلومر عام 1952 من جامعة شيكاغو إلى جامعة كاليفورنيا في بيركلي. واستمر قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو قسماً قوياً، مع قدر ضئيل من التواصل مع تقاليد مدرسة شيكاغو. وعلى الرغم من احتضار هذه المدرسة، فقد دبت الحياة

بعض الشيء في التفاعلية الرمزية مع انتشار مناصريها في شتى أرجاء الولايات المتحدة.

التطورات في النظرية الماركسية

منذ أوائل القرن العشرين وحتى الثلاثينيات منه استمرت النظرية الماركسية في التطور مستقلة إلى حد كبير عن التيار الرئيسي في نظرية علم الاجتماع. ويستثنى من هذا بزوغ مدرسة فرانكفورت، تلك المدرسة النقدية التي انبثقت عن الماركسية الهيجيلة. وكانت فكرة مدرسة فرانكفورت لتطوير النظرية الماركسية من بنات أفكار فيلكس فايل F. J. Weil. وقد أنشئ معهد البحوث الاجتماعية بصفة رسمية في فرانكفورت بألمانيا في 3 فبراير 1923 (Bottomore, 1984, Jay, 1986). ومع مرور السنين انضم عدد من أشهر المفكرين في النظرية الماركسية إلى المدرسة النقدية ومنهم ماكس هوركهايمر، وتيودور أدورنو، وإيريك فروم، وهربرت ماركيوز، وانضم إليها حديثاً يورجين هابرماس.

وظل هذا المعهد يؤدي دوره في ألمانيا حتى عام 1934، غير أن الأمور سارت على غير ما يرام في ظل الحكم النازي. فلم يكن لدى النازيين أدنى حاجة إلى الأفكار الماركسية التي سيطرت على المعهد، وزاد من عداوتهم لهذا المعهد أن كثيراً ممن يعملون فيه كانوا يهوداً. وفي عام 1934 وصل هوركهايمر - بصفته مديراً للمعهد - إلى نيويورك ليناقش وضعه مع رئيس جامعة كولومبيا. ومما أثار دهشة هوركهايمر أن رئيس الجامعة وجه له الدعوة لينضم المعهد إلى جامعة كولومبيا؛ وتخصيص مبنى للمعهد بحرم الجامعة. وبذلك انتقل معقل من معاقل النظرية الماركسية إلى قلب العالم الرأسمالي. واستمر هذا المعهد في جامعة كولومبيا حتى بعد انتهاء الحرب، وعندئذ تزايدت الضغوط لعودته إلى ألمانيا. وبالفعل عاد هوركهايمر إلى ألمانيا عام 1949، ونقل المعهد معه. وعلى الرغم من انتقال المعهد إلى ألمانيا، فإن كثيراً من الشخصيات المرتبطة به سلكت مسارات مهنية مستقلة.

ونوجز فيما يلي أكثر الجوانب أهمية في النظرية النقدية[1]. ويلاحظ - أولاً - أن

(1) لمزيد من التفاصيل حول النظرية النقدية راجع الفصل الرابع من كتاب ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988).

الذين ارتبطوا بمعهد البحوث الاجتماعية كانوا ماركسيين تقليديين خصصوا الجانب الأكبر من اهتمامهم بالميدان الاقتصادي، غير أنه حدث تغير رئيسي حوالي عام 1930 مع بدء تحول اهتمام هذه المجموعة من النظام الاقتصادي إلى النظام الثقافي، وهو التحول الذي كان يُنظر إليه على أنه القوة الرئيسية في المجتمع الرأسمالي الحديث. وكان ذلك متسقاً مع الموقف الذي اتخذه من قبل الماركسيون الهيجيليون مثل جورج لوكاتش، كما كان امتداداً لهذا الموقف. وقد التفت المنظرون النقديون إلى أعمال ماكس فيبر لتساعدهم في فهم الميدان الثقافي (Greisman & Ritzer, 1981). وكانت محاولة الجمع بين ماركس وفيبر ما أعطى للمدرسة النقدية بعضاً من توجهاتها المتميزة، كما منح الشرعية في السنوات التالية لعلماء الاجتماع الذين بدأ اهتمامهم يزداد بالنظرية الماركسية.

وكانت الخطوة الرئيسية الثانية التي مشاها بعض أعضاء المدرسة النقدية هي استخدام الأساليب العملية - الاجتماعية الدقيقة التي طورها علماء الاجتماع الأمريكيون، وذلك بغرض البحث في القضايا التي تهم الماركسيون، الأمر الذي جعل المدرسة النقدية أكثر قبولاً بين علماء الاجتماع البارزين، وهو نفس التأثير الذي أحدثه قبول النظرية الفيبرية بين الماركسيين.

أما الخطوة الثالثة فهي أن المنظرين النقديين بذلوا محاولة لدمج النظرية الفرويدية ذات التوجه الفردي مع آراء ماركس وفيبر على المستوى المجتمعي والثقافي، وهو ما بدا لكثير من علماء الاجتماع على أنه يمثل نظرية أكثر شمولاً من النظرية التي طرحها ماركس أو فيبر كل على حدة. وبرهنت محاولة الجمع بين هذه النظريات المتباينة على أنها محاولة مثيرة لعلماء الاجتماع وعدد كبير غيرهم من المفكرين.

وقد قدمت المدرسة النقدية إسهامات مفيدة منذ العشرينيات. وكان جزء كبير من هذا الإسهام مهماً لعلماء الاجتماع. ومع ذلك فإن المدرسة النقدية كان عليها أن تنتظر حتى أواخر الستينيات قبل إعادة اكتشافها على يد عدد كبير من المنظرين الأمريكيين.

نظرية علم الاجتماع منذ منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر

الوظيفية البنائية بين الصعود والهبوط

كانت الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين فترة التأرجح المتناقض للوظيفية البنائية بين الهيمنة العظمى وبدايات الأفول. ففي تلك السنوات أنتج بارسونز أطروحاته الرئيسية التي عكست بوضوح تحوله من نظرية الفعل إلى الوظيفية البنائية. وانتشر تلاميذ بارسونز في شتى أرجاء الولايات المتحدة وشغلوا مناصب قيادية في كثير من أقسام علم الاجتماع المهمة (كولومبيا وكورنيل على سبيل المثال). وقد أنتج هؤلاء التلاميذ أعمالاً اكتسبت اعترافاً على نطاق واسع كإسهامات في النظرية الوظيفية البنائية.

ففي عام 1945 – على سبيل المثال – قام كنجزلي ديفيز وولبرت مور بنشر مقالة تحلل التدرج الطبقي الاجتماعي من منظور وظيفي – بنائي[1]. وكانت هذه المقالة واحدة من أوضح الأطروحات للرؤية الوظيفية – البنائية. ويذهب ديفيز ومور في هذه المقالة إلى أن التدرج الطبقي عبارة عن بناء يعد ضرورياً من الناحية الوظيفية لوجود المجتمع. وبعبارة أخرى، انحاز ديفيز ومور– من الناحية الأيديولوجية– إلى جانب اللامساواة.

وفي عام 1949 نشر ميرتون (1949/ 1968) مقالة أصبحت بمثابة البيان الرئيسي للوظيفة البنائية. وسعى ميرتون في هذه المقالة سعياً دقيقاً لتوضيح العناصر الأساسية لهذه النظرية وامتدادها إلى بعض الاتجاهات الجديدة. وأعلن ميرتون بجلاء أن الوظيفية البنائية لا ينبغي أن تدرس الوظائف الإيجابية فحسب، ولكنها يجب أن تهتم أيضاً بالآثار السلبية (الاختلال الوظيفي)، ويجب أن تركز أيضاً على التوازن الصافي بين الوظائف والاختلالات الوظيفية، أو على ما إذا كان البناء يقوم بأداء وظائفه أو يعاني اختلالاً وظيفياً.

وفي الوقت الذي اكتسبت فيه الوظيفية البنائية هيمنة نظرية، فقد تعرضت أيضاً للهجوم، وتصاعد هذا الهجوم حتى وصل أقصاه في الستينيات والسبعينيات. وهُوجمت النظرية الوظيفية البنائية للتدرج الطبقي عند ديفيز ومور منذ البداية، ولا

(1) راجع الفصل الثالث من كتاب ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988).

تزال الانتقادات الموجهة إليها مستمرة حتى اليوم. وفوق هذا، بدأت سلسلة من الانتقادات الأكثر عمومية تلقى ترحيباً في علم الاجتماع على نطاق واسع. فقد تصدى رايت ميلز بالهجوم على بارسونز عام 1959، وبرزت انتقادات أخرى وجهها ديفيد لوكوود (1956) وألفن جولدنر (59 / 1967، 1970) وإرفنج هورووتز (1962/ 1967). وفي الخمسينيات كان يُنظر إلى هذا الهجوم على أنه "غارة من جانب إحدى العصابات"، ومع انتقال علم الاجتماع إلى الستينيات بدأ يتضح أن هيمنة الوظيفية البنائية تحدق بها الأخطار[1].

ويربط جورج هواكو (1986) بزوغ وأفول نجم الوظيفية البنائية بوضع المجتمع الأمريكي في النظام العالمي. فقد حققت الوظيفية البنائية هيمنة داخل علم الاجتماع مع صعود أمريكا إلى مجال السيطرة العالمية بعد عام 1945. وقد عززت الوظيفية البنائية من الوضع المهيمن لأمريكا في العالم بطريقتين: **أولاهما** أن الرؤية الوظيفية البنائية القائلة بأن "كل نمط له نتائج تسهم في المحافظة على النسق الأكبر وبقائه ليست إلا "تمجيداً للولايات المتحدة وهيمنتها العالمية" (Huaco, 1986: 52)، **وثانيهما** أن تشديد الوظيفية البنائية على التوازن (عدم التغير هو أفضل تغير اجتماعي) يتناغم مع مصالح الولايات المتحدة "الإمبراطورية الأغنى والأقوى في العالم". وقد تزامن تضاؤل الهيمنة العالمية للولايات المتحدة في السبعينيات مع فقدان الوظيفية البنائية لوضعها المهيمن في نظرية علم الاجتماع.

علم الاجتماع الراديكالي في أمريكا: س. رايت ميلز

اتضح لنا فيما سبق أنه على الرغم من تجاهل أبرز علماء الاجتماع الأمريكيين للنظرية الماركسية والحط من شأنها، فقد كانت هناك استثناءات من ذلك أبرزها س. رايت ميلز (1916-1962) [انظر لمحة عن حياته في إطار (6-4)].

---

(1) يرى ولنر P. Wilner (1985) أنه على الرغم من ذلك، إلا أننا نلاحظ استمرار التركيز على "الإجماع" في المقالات التي ظهرت في مجلة علم الاجتماع الأمريكية خلال السنوات 1936-1982. ويتعين علينا أن نوضح هنا أنه رغم إطلاق مصطلح "نظرية الإجماع" في بعض الأحيان على الوظيفية البنائية، فإن التركيز على الإجماع لا يعني بالضرورة استخدام النظرية الوظيفية - البنائية.

وعلى الرغم من أن الإسهامات النظرية الجديدة لميلز إسهامات محدودة، إلا أنه اشتهر بجهوده الفردية للحفاظ على التراث الماركسي حياً في نظرية علم الاجتماع. وإذا كان علماء الاجتماع الماركسيون المحدثون قد تفوقوا على ميلز في الحنكة النظرية، إلا أنهم يدينون له بالفضل العميق بسبب أنشطته الشخصية والمهنية التي ساعدت في تمهيد الطريق أمامهم (Alt, 1985-1986). ولم يكن ميلز ماركسياً، كما أنه لم يقرأ لماركس إلا في منتصف الخمسينيات، ولم يقرأ سوى الترجمات الإنجليزية المحدودة لأنه لم يكن يحب الألمانية. وعلى الرغم من أن ميلز نشر معظم أعماله الرئيسية في تلك الفترة، إلا أنها لم تجد لها صدى في النظرية الماركسية المتطورة.

وقد نشر ميلز عملين رئيسيين يعكسان نزعاته السياسية الراديكالية، كما يجسدان ضعفه في النظرية الماركسية. وكان العمل الأول هو "الياقة البيضاء" White Coller (1951)، وهو نقد لاذع لمكانة الفئات المهنية المتزايدة، وهم أصحاب الياقات البيضاء. وكان العمل الثاني هو "صفوة القوة" The Power Elite (1956)، وهو كتاب يسعى إلى

إطار (6-4)

س. رايت ميلز: لمحة عن حياته

ولد س. رايت ميلز في 28 أغسطس 1916 في واكو بولاية تكساس. وينتمي ميلز إلى عائلة عادية من الطبقة الوسطى، وكان والده يعمل مندوباً لشركة تأمين، وكانت أمه ربة منزل. والتحق ميلز بجامعة تكساس، وحصل على درجتي البكالوريوس والماجستير معاً عام 1939. وكان ميلز طالباً فذاً، وفي الوقت الذي غادر فيه تكساس كان قد نشر بالفعل مقالات في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع AJS ومجلة علم الاجتماع الأمريكية ASR. وحصل ميلز على درجة الدكتوراه من جامعة ويسكونسين (Scimecca, 1977). وعمل ميلز لأول مرة في جامعة ميريلاند، ولكنه قضى معظم حياته المهنية في جامعة كولومبيا منذ عام 1945 حتى مماته.

وكان ميلز في عجلة من أمره (Horowitz, 1983). وعندما وافته المنية وعمره 45 سنة نتيجة لأزمة قلبية رابعة، كان قدم إسهامات عديدة إلى علم الاجتماع.

توضيح كيف أن أمريكا يسيطر عليها مجموعة صغيرة من رجال الأعمال، والساسة، والقادة العسكريين. وبين هذين العملين كان كتابه "الشخصية والبناء الاجتماعي" (1953) الذي ألفه بالاشتراك مع هانز جيرث، وهو أهم أعماله النظرية.

ومن الأمور التي تثير السخرية - إذا نظرنا إلى الدور الرئيسي لميلز في تاريخ نظرية علم الاجتماع الماركسي - أن يكون هذا الكتاب أقوى من زاوية النظرية الفيبرية والفرويدية منه من زاوية النظرية الماركسية. ومع ذلك فإن كتاب "الشخصية والبناء الاجتماعي" يمثل إضافة نظرية مهمة - مع أنه لا يُقرأ الآن على نطاق واسع - ربما لأنه لا ينسجم مع الأعمال الراديكالية المعروفة لميلز. والحقيقة أن تأليف هذا الكتاب تأثر تأثراً طاغياً بهانز جيرث المعروف باهتماماته بالنظرية الفيبرية.

وفي الخمسينيات تحول اهتمام ميلز في اتجاه الماركسية ومشكلات العالم الثالث. وتمخض هذا الاهتمام عن كتابين أولهما عن الثورة الشيوعية في كوبا بعنوان "أنصت أيها الأمريكي: الثورة في كوبا" (1960) Listen

تابع إطار (6-4)

وكان ولع ميلز بالصراع أبرز صفاته، فكان في حرب مع كل فرد ومع كل شيء. وعاش حياته شخصية مضطربة: علاقات غرامية، ثلاث زيجات، وطفل من كل زواج. كما كانت حياته المهنية مضطربة أيضاً، حيث يتخاصم مع كل شخص ومع كل شيء. فقد تحدي عدداً من أساتذته. كما انتقد في إحدى مقالاته الأولى الرئيس السابق لقسم علم الاجتماع بجامعة ويسكونسين انتقاداً يثير الاشمئزاز. وأطلق على هوارد بيكر المنظر اللامع في ويسكونسين "الجنون الحقيقي" (Horowitz, 1983). كما دخل في صراع في النهاية مع زميله في التأليف هانز جيرث الذي وصف ميلز بأنه "داهية بارع، وتافه، وراعي بقر" (Horowitz, 1983: 72). وعاش ميلز كأستاذ في جامعة كولومبيا معزولاً وغريباً بين زملائه، ولقد قال عنه أحد زملائه:

"لا توجد غربة بيني وبين رايت. لقد بدأنا غرباء عن بعضنا. وفي حفل تأبينه .

.Yankee: The Revolution in Cuba

وثانيهما بعنوان "الماركسيون" (1962) The Marxists. وهذه النزعة الراديكالية عند ميلز هي التي وضعته على هامش علم الاجتماع الأمريكي، فكان موضوعاً لكثير من الانتقادات، وبدوره أصبح ناقداً لاذعاً لعلم الاجتماع. ووصلت النزعة الراديكالية ذروتها في كتابه "الخيال السوسيولوجي" (1959) .The Sociological Imagination ومما يلفت النظر هجوم ميلز الحاد على تالكوت بارسونز ونظريته الكبرى. والحقيقة أن عديداً من علماء الاجتماع أصبحوا أكثر دراية بنقد ميلز منه بتفاصيل أعمال بارسونز.

وتوفي ميلز وهو ينبذ علم الاجتماع. وقبل أن ينقضي عقد الخمسينيات كان كل من علم الاجتماع الراديكالي والنظرية الماركسية في طريقهما لشن غزوات مهمة على علم الاجتماع.

تطور نظرية الصراع

كان تطور نظرية الصراع كبديل عن الوظيفية البنائية من النذر الأخرى على الالتحام الحقيقي بين الماركسية

تابع إطار (6-4)

الذي نظمته جامعة كولومبيا بعد وفاته، بدا لي أنني الشخص الوحيد الذي لا يمكنه أن يقول لقد تعودت عليه كصديق، ولكننا صرنا بعيدَيْن عن بعضنا بعض الشيء. وطبعاً كنت أقصد العكس".

(Horowitz, 1983: 83)

وعاش ميلز غريباً. وكان يعلم هذا عن نفسه: "أنا غريب عن وطني، وغريب عن نفسي" (Horowitz, 1983: 84). وفي كتابه "الخيال السوسيولوجي" (1959) لم يقتصر ميلز على تحدي بارسونز ذلك المنظر المهيمن في زمانه، ولكنه تحدي أيضاً عالم المناهج البارز بول لازارسفيلد الذي تصادف أن يكون زميل ميلز في جامعة كولومبيا.

ولم يكن ميلز على خصام مع الناس فقط، ولكنه كان على خصام أيضاً مع المجتمع الأمريكي، وأظهر تحديه له في عدة جبهات أبرزها عندما قام بزيارة للاتحاد السوفيتي ولقي هناك حفاوة باعتباره ناقداً بارزاً للمجتمع الأمريكي. وقد انتهز ميلز هذه المناسبة ليهاجم الرقابة المفروضة في الاتحاد

ونظرية علم الاجتماع. وقد اتضح لنا فيما سبق أن الوظيفية البنائية سرعان ما بدأت تفقد ريادتها في نظرية علم الاجتماع مع تزايد الهجوم عليها. وكان هذا الهجوم متعدد الوجوه؛ فقد اتُهمت الوظيفية البنائية بعدة أمور منها أنها محافظة من الناحية السياسية، وعاجزة عن التعامل مع التغير الاجتماعي بسبب تركيزها على الأبنية الساكنة

تابع إطار (6-4)

السوفيتي ليشرب النخب على تصفية وفصل قائد سوفيتي من أنصار ستالين، حتى جاء اليوم الذي نشرت فيه الأعمال الكاملة "ليون تروتسكي" في الاتحاد السوفيتي (Tilmon, 1984: 8).

وقد توفي س. رايت ميلز في نيويورك في العشرين من مارس من عام 1962.

(الاستاتيكية)، وقصورها عن التحليل الملائم للصراع الاجتماعي.

وكانت إحدى ثمرات هذه الانتقادات بذل محاولة من جانب عدد من علماء الاجتماع للتغلب على مشكلات الوظيفية البنائية بدمج الاهتمام بالبناء مع الاهتمام بالصراع. وشكل هذا العمل تطوير نظرية الصراع كبديل عن الوظيفية - البنائية. وللأسف بدت نظرية الصراع كما لو كانت مرآة عاكسة للوظيفية البنائية مع ضعف تكاملها الفكري[1].

وأول محاولة بارزة في هذا الصدد كانت كتاب لويس كوزر (1956) عن وظائف الصراع الاجتماعي. وقد حاول كوزر في هذا الكتاب دراسة الصراع الاجتماعي في إطار الرؤية الوظيفية - البنائية للعالم. وعلى الرغم من جدوى النظر في وظائف الصراع؛ إلا أن هناك ما هو أكثر من ذلك في دراسة الصراع دون الوقوف عند وظائفه الإيجابية فقط.

وحاول باحثون آخرون التوفيق بين الاختلافات التي تفصل بين الوظيفية البنائية ونظرية الصراع (Coleman, 1971; Himes, 1966; Van den Berghe, 1963).

(1) يعالج الفصل الثالث من كتاب ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988) هذا الموضوع باستفاضة.

وعلى الرغم من وجود بعض الفائدة من وراء هذه المحاولات، إلا أنها مدانة باستغراقها في الاختلافات الرئيسية بين هذين الخيارين النظريين (Frank, 1966/1974).

وتتمثل المشكلة الأكبر في نظرية الصراع في أنها تفتقر إلى ما هي أحوج إليه، وهو أساس متين من النظرية الماركسية. ومع ذلك فقد تطورت النظرية الماركسية تطوراً جيداً خارج نطاق علم الاجتماع، ولابد لها أن توفر أساساً يتم الاعتماد عليه في تطوير نظرية سوسيولوجية محبوكة في الصراع، والاستثناء الوحيد من ذلك هو **رالف دارندورف** الذي ولد عام 1929، وهو عالم أوروبي (ألماني) ضليع في النظرية الماركسية. وقد سعى دارندورف إلى أن يجعل من نظرية الصراع جزءاً لا يتجزأ من التراث الماركسي، إلا أن نظريته في الصراع بدت في النهاية مرآة عاكسة للوظيفية البنائية أكثر منها نظرية ماركسية في الصراع. وكان أشهر أعمال دارندورف - "الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي" (1959) - أكثرها تأثيراً في نظرية الصراع، ولكن ذلك كان راجعاً - إلى حد كبير - إلى تشابهه كثيراً مع الوظيفية البنائية إلى الحد الذي جعله مستساغاً لدى علماء الاجتماع البارزين، أي أن دارندورف قام بالدراسة عند نفس مستوى التحليل مثل الوظيفيين البنائيين (الأبنية والمؤسسات) ونظر في كثير من نفس القضايا. ويعترف دارندورف أنه على الرغم من أن جوانب النسق الاجتماعي يمكن أن تتوافق مع بعضها على نحو دقيق، إلا أنه يمكن أن يكون هناك صراع وتوتر شديد بينها.

وختاماً يتعين أن ننظر إلى نظرية الصراع على أنها ليست أكثر من تطور انتقالي في تاريخ نظرية علم الاجتماع. وقد فشلت هذه النظرية لأنها لم تذهب بعيداً بدرجة كافية في اتجاه النظرية الماركسية. وكان الوقت لا يزال مبكراً في الخمسينيات والستينيات لكي يسلم علم الاجتماع الأمريكي بقبول مدخل ماركسي ناضج، إلا أن نظرية الصراع ساعدت في إعطاء إشارة البدء لهذا القبول مع أواخر الستينيات.

ويتعين علينا أن نشير إلى إسهام **راندول كولينز** (1975) إلى نظرية الصراع. وقد عانت جهود كولينز من نفس نقطة الضعف التي يعاني منها الأعمال الأخرى في أدبيات الصراع، وهي افتقارها إلى أساس من النظرية الماركسية. كما أشار كولينز إلى

نقطة ضعف أخرى في نظرية الصراع، وحاول التغلب عليها، وهذه المشكلة هي أن نظرية الصراع تركز عموماً على الأبنية الاجتماعية، وليس لديها ما تقوله - أو لديها القليل مما تقوله - بشأن الفاعلين وأفكارهم وأفعالهم. وقد حاول كولينز الذي تربى في مدرسة الظاهراتية / المنهجية الشعبية أن يتحرك بنظرية الصراع في هذا الاتجاه.

بزوغ نظرية التبادل

كان بزوغ نظرية التبادل تطوراً نظرياً مهماً بدأ في الخمسينيات ليضاف إلى غيره من التطورات النظرية. ويعد جورج هومانز أبرز شخصية في هذا التطور، وهو عالم الاجتماع الذي تركنا الحديث عنه وهو مفتون بالنزعة السلوكية النفسية عند سِكنر التي تعد المصدر الرئيسي لنظرية التبادل عند هومانز بصفة خاصة وعلم الاجتماع بصفة عامة[1].

ونظراً لعدم قناعته باستراتيجية الاستدلال عند بارسونز في تطوير النظرية، فقد كان هومانز مشغولاً بالبحث عن بديل عملي لمعالجة نظرية علم الاجتماع معالجة استقرائية، ناهيك عن رغبته في الابتعاد عن بؤرة الاهتمام الثقافية والبنائية في النظرية البارسونية والتركيز - بدلاً من ذلك - على الناس وسلوكهم. وانطلاقاً من ذلك اتجه هومانز إلى العمل مع زميله في جامعة هارفارد، وهو سكنر. وفي بداية الأمر لم ينظر هومانز في كيفية الاستفادة من القضايا الافتراضية عند سكنر - التي طورها للمساعدة في تفسير سلوك الحَمَام - في فهم السلوك الاجتماعي الإنساني. وعندما تمعن هومانز النظر في بيانات الدراسات السوسيولوجية للجماعات الصغيرة والدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات البدائية، بدأ يرى أن النزعة السلوكية عند سكنر قابلة للتطبيق وأنها تشكل بديلاً نظرياً عن الوظيفية البنائية على النمط البارسوني. وهذا ما أدى به إلى مقالة عنوانها "السلوك الاجتماعي كتبادل" عام 1958، وإلى كتاب نشره عام 1961 يتضمن أطروحاته النظرية، وكان عنوان هذا الكتاب "السلوك الاجتماعي: أشكاله الأساسية". وشكل هذان العملان مولد نظرية التبادل كمنظور مهم في علم

(1) راجع الفصل السابع من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع)، 1988.

الاجتماع. ومنذ ذلك الحين لاقت نظرية التبادل اهتماماً بالغاً بعضه إيجابي وبعضه سلبي.

وتتمثل وجهة النظر الأساسية عند هومانز في أن دراسة السلوك والتفاعل الفرديين تمثل قلب علم الاجتماع. ولم يأبه هومانز كثيراً بالوعي أو بالأنواع المتعددة للأبنية والنظم الكبرى التي حازت على اهتمام معظم علماء الاجتماع. فقد انصب اهتمام هومانز على أنماط التدعيم، وتاريخ المكسب Rewards والخسارة Costs التي تؤدي بالناس إلى أن يتصرفوا على النحو الذي هم عليه. ولكي نفهم السلوك يتعين علينا أن نفهم تاريخ المكسب والخسارة لدى الفرد. ومن هنا ينبغي ألا ينصب اهتمام علم الاجتماع على الوعي أو الأبنية والنظم الاجتماعية، ولكن على أنماط التدعيم.

ولا تهتم نظرية التبادل - كما يستدل على ذلك من مسماها - بالسلوك الفردي، وأنما تهتم بالتفاعل بين الناس المشاركين في تبادل المكسب والخسارة. وتتمثل المقدمة المنطقية هنا في أن التفاعل يستمر عندما يكون هناك تبادل للمكاسب، ويتوقف هذا التفاعل عندما يؤدي إلى خسارة لأحد طرفي التفاعل أو كليهما.

ويعد كتاب **بيتر بلاو** "التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية" - الذي نشر عام 1964 - من الأطروحات الأخرى المهمة لنظرية التبادل. وقد تبنى بلاو منظور هومانز بصفة أساسية، إلا أن هناك اختلافاً مهماً بينهما. فإذا كان هومانز قانعاً بدراسة الصور الأساسية للسلوك الاجتماعي، فقد رغب بلاو في أن يدمج ذلك مع التبادل على المستويات البنائية والثقافية، بدءاً بالتبادل بين الفاعلين ثم الانتقال سريعاً إلى الأبنية الكبرى التي تنشأ عن هذا التبادل، وانتهاءاً بالتبادل بين الأبنية الكبرى. وهذا يختلف اختلافاً تاماً عن نظرية التبادل التي تصورها هومانز. وتمثل نظرية بلاو - في بعض توجهاتها - عودة إلى نوع من التنظير على النمط البارسوني الذي اعترض عليه هومانز. وعلى أية حال فإن محاولة دراسة التبادل على مستوى الوحدات الصغرى والكبرى بطريقة متكاملة محاولة برهنت على أنها خطوة نظرية مفيدة.

وقد برز **ريتشارد إمرسون** (1981) حجيثاً كشخصية محورية في نظرية التبادل على الرغم من بعده عن الأضواء لسنوات عديدة تحت تأثير هومانز وبلاو. وقد

حاول إيمرسون تطوير مدخل إلى نظرية التبادل يدمج التحليل على مستوى الوحدات الصغرى والكبرى معاً[1]، كما تعود أهمية إيمرسون إلى جهوده في نظرية التبادل مع ربطها بنظرية شبكة العلاقات[2].

وباختصار، لقد تطورت نظرية التبادل اليوم إلى تيار مهم في نظرية علم الاجتماع، وتواصل هذه النظرية جذب مناصرين جدد لها، وتنحو نحو اتجاهات جديدة (Cook, 1987).

التحليل المسرحي: أعمال إرفنج جوفمان

يعد إرفنج جوفمان (1922-1982) آخر المفكرين البارزين الذين ارتبطوا بمدرسة شيكاغو الأصلية. وقد حصل جوفمان على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو عام 1953، أي بعد عام واحد من انتقال هربرت بلومر (الذي كان معلماً لجوفمان) من جامعة شيكاغو إلى جامعة بيركلي. وبعد فترة قصيرة انضم جوفمان إلى بلومر في جامعة بيركلي، حيث استطاعا تأسيس ما يشبه مركزاً للتفاعلية الرمزية، إلا أن هذا المركز لم يضارع مدرسة شيكاغو في أهميتها. فقد مضى العمر ببلومر، ولم يصبح جوفمان موضوع اهتمام الخريجين في بحوثهم. وبعد عام 1952 تضاءلت أهمية التفاعلية الرمزية على الرغم من استمرارها كنظرية بارزة في علم الاجتماع.

وعلى الرغم من أفول نجم التفاعلية الرمزية بصفة عامة، فقد بني جوفمان لنفسه مكاناً قوياً ومتميزاً في نظرية علم الاجتماع المعاصر. وقد نشر جوفمان خلال الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات سلسلة من الكتب والمقالات التي كانت المخاض لميلاد التحليل المسرحي كشكل مختلف من أشكال التفاعلية الرمزية. وعلى الرغم من أن جوفمان غير اهتمامه في سنواته الأخيرة، إلا أنه يظل مشهوراً بنظريته المسرحية[3].

---

(1) انظر الفصل الثامن.

(2) انظر الفصل السابع.

(3) انظر مناقشة مستفيضة لأعمال جوفمان في التفاعلية الرمزية في الفصل الخامس من كتاب ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988)، ولدراساته البنائية في الفصل السابع من هذا الكتاب المترجم.

ويجسد كتاب "تصور الذات في الحياة اليومية" الذي نشر عام 1959 - أطروحات جوفمان المعروفة في النظرية المسرحية. وظل جوفمان ينشر على مدى السنوات الخمسة عشرة التالية لهذا العام عدة كتب ومجموعة من المقالات التي شرح فيها بالتفصيل رؤيته المسرحية للعالم. وبلغة مبسطة يرى جوفمان أن هناك تشابهاً كبيراً بين الأداء المسرحي وأنماط الدور الذي نقوم به جميعاً في أفعالنا وتفاعلاتنا اليومية. والتفاعل سريع الزوال ما لم يدعمه الأداء الاجتماعي. ويعد الأداء الهزيل أو المتصدع تهديداً خطيراً للتفاعل الاجتماعي تماماً مثلما يهدد هذا الأداء القيام بالدور على خشبة المسرح.

ومن الواضح أن التحليل المسرحي يتناغم مع جذوره التفاعلية - الرمزية، حيث يركز على الفاعلين والفعل والتفاعل. واستناداً إلى التفاعلية الرمزية التقليدية وجد جوفمان في المسرح استعارة رائعة لتسليط الضوء على العمليات الاجتماعية الصغرى. وتُقرأ أعمال جوفمان على نطاق واسع اليوم، ويُعترف بإبداعها وغزارة الآراء النافذة فيها (Collins, 1986a; Ditton, 1982). وعلى الرغم من النظر إلى جوفمان باعتباره منظراً مهماً، إلا أن هذا الرأي ليس مقبولاً عند الجميع لعدة أسباب:

أولها أنه انشغل بموضوعات محدودة بدلاً من الاهتمام بالجوانب الأساسية الفعلية للحياة الاجتماعية.

وثانيها أنه كان منظراً على المستوى المجهر في وقت كان الإطراء فيه من نصيب المنظرين على مستوى الوحدات الكبرى. ويعبر كولينز عن ذلك بقوله: "كلما أمعنا النظر في أعمال جوفمان، برز لنا كشخصية رائدة في علم اجتماع الوحدات الصغرى في أيامنا هذه" (b: 61981).

وثالثها أنه جذب بأعماله عدداً محدوداً من الطلاب الذين استطاعوا أن يبنوا على آرائه، والحقيقة أن بعضهم آمن بأنه يستحيل أن نبني على أعمال جوفمان التي يُنظر إليها على أنها ليست سوى سلسلة من الآراء الذاتية اللامعة.

وآخرها أنه لا توجد سوى أعمال قليلة قام بها آخرون في سياق التحليل المسرحي (باستثناء دراسات ليمان وسكوت، 1970).

ويصعب التنبؤ بمستقبل التحليل المسرحي مع أنه صار تحليلاً باهتاً بسبب جوفمان نفسه الذي تحرك نحو الاتجاه البنائي في أعماله الأخيرة.

تطور علوم الاجتماع "الإبداعية"

شهدت الستينيات والسبعينيات ازدهار (Ritzer, 1985) عدة اتجاهات نظرية جمعتها مونيكا موريس (1977) معاً تحت عنوان "علم الاجتماع الإبداعي". ويندرج تحت هذا العنوان: علم الاجتماع الظاهراتي، والمنهجية الشعبية، وعلم الاجتماع الوجودي.

علم الاجتماع الظاهراتي

الفلسفة الظاهراتية - مع تركيزها على الوعي - لها تاريخ طويل، إلا أن محاولة تطوير شكل سوسيولوجي للظاهراتية يمكن أن يعزى إلى نشر مؤلف **الفريد شوتز** "ظاهراتية العالم الاجتماعي" في ألمانيا عام 1932. ولم يُترجم هذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية حتى عام 1967، وبعدها أصبح له تأثير ملموس حديث على نظرية علم الاجتماع الأمريكي. وقد وصل شوتز إلى الولايات المتحدة عام 1939 بعد الفرار من النازيين في النمسا. وبعد وصوله بفترة قصيرة حظي شوتز بمنصب في المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي New School for Social Research في نيويورك، والتي استطاع من خلالها أن يؤثر في تطور علم الاجتماع الظاهراتي ومن بعده علم اجتماع المنهجية الشعبية في الولايات المتحدة.

ونبصر القارئ هنا بكلمات موجزة عن علم الاجتماع الظاهراتي عند شوتز[1]. ويمكن القول بأن نظرية شوتز والظاهراتية بصفة عامة على درجة عالية من التجريد، والتعقيد، وعدم الاتساق الداخلي في بعض الأحيان. وقد قدم شوتز في نفس الوقت نظرية في الوعي والفعل، ونظرية تركز على القيود الثقافية (أي المعايير والقيم) على فكر الفرد وفعله. وتكمن المشكلة في أن هاتين النظريتين اتجاهان متعارضان أحياناً، فعلى المستوى الفردي يناقش شوتز وعى الفاعلين؛ أي الطريقة التي يصوغ بها الناس

(1) ارجع إلى الفصل السادس من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

الواقع الاجتماعي وعلاقته - أي الوعي - بفكر الفرد وفعله. وهنا يتولد لدينا انطباع بأن الفاعلين أحرار أحياناً على الأقل في صوغ أي واقع يريدونه. ولكن عندما يركز شوتز على الواقع الثقافي يتولد لدينا انطباع مختلف تماماً، بمعنى أننا نشعر أن الفاعلين مقيدون - وأحياناً محكومون - بمعايير المجتمع وقيمه.

وكانت فترة منتصف الستينيات فترة حاسمة في تطور علم الاجتماع الظاهراتي. إذ لم يقتصر الأمر على ترجمة الأعمال الرئيسية لألفريد شوتز ونشر مقالاته، بل إن بيتر بيرجر وتوماس لوكمان اشتركا في نشر كتاب بعنوان "التفسير الاجتماعي للواقع" The Social Construction of Reality (1967)، والذي أصبح من أكثر كتب النظرية رواجاً وتأثيراً في ذلك الوقت. ويقدم هذا الكتاب إضافتين مهمتين: **أولاها** أنه يمثل مدخلاً إلى أفكار شوتز كُتب بطريقة ميسورة على عدد كبير من القراء الأمريكيين، **وثانيهما** أنه يمثل محاولة لدمج أفكار شوتز مع أفكار الاتجاه السائد في علم الاجتماع. وتمتعت الظاهراتية منذ عام 1967 باهتمام بالغ حتى أصبحت واحدة من النظريات "الرائجة" في علم الاجتماع المعاصر.

المنهجية الشعبية

توجد اختلافات مهمة بين الظاهراتية من ناحية والمنهجية الشعبية من ناحية أخرى على الرغم من أن المنهجية الشعبية كاتجاه نظري يصعب تمييزه لدى الكثيرين عن الظاهراتية[1]. والحقيقة أن مبتكر المنهجية الشعبية - وهو هارولد جارفينكل - كان تلميذاً لألفريد شوتز في المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي في نيويورك. وكانت الجذور الفكرية لجارفينكل مثيرة للاهتمام. فقد كان تلميذاً لبارسونز في أواخر الأربعينيات، ودمج توجهه مع توجه شوتز الذي تأثر به بعد عدة سنوات قليلة. وبعد حصول جارفينكل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام 1952، وصل عام 1954 (Sharrock & Anderson, 1986) إلى جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (Heritage, 1984)، وفي هذه الجامعة تطورت المنهجية الشعبية على يد جارفينكل وتلاميذه. ومن الزاوية الجغرافية، كانت المنهجية الشعبية أولى المنتجات النظرية المميزة

(1) ارجع إلى الفصل السادس من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

للساحل الغربي، وظلت متمركزة هناك حتى يومنا هذا (على الرغم من وجود عدد ضخم اليوم من علماء المنهجية الشعبية البريطانيين). ويعود هذا في جانب منه إلى رغبة علماء المنهجية الشعبية في التواصل مع بعضهم البعض، وفي جانب آخر إلى احتجاج معظم علماء الاجتماع البارزين على هذا المنظور.

وقد أصبح جارفينكل بؤرة اهتمام مجموعة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس المهتمين بمدخله، وعقدت سلسلة من حلقات النقاش في هذه الجامعة بدءاً من أوائل الخمسينيات. وكان آرون سيكوريل أحد الشخصيات البارزة في هذه الحلقات، وفي المنهجية الشعبية فيما بعد. وقد حصل سيكوريل على درجة الماجستير من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ثم التحق بجامعة كورنيل للحصول على درجة الدكتوراه، وبعدها عاد إلى كاليفورنيا كطالب في مرحلة ما بعد الدكتوراه. وبمرور السنين بزغ عدد من علماء المنهجية الشعبية البارزين من هذا الوسط.

وبدأت المنهجية الشعبية تحظى بجمهور عريض على المستوى القومي مع نشر كتاب جارفنيكل عام 1967 بعنوان "دراسات في المنهجية الشعبية"، وأثار هذا الكتاب اهتماماً كبيراً على الرغم من كتابته بأسلوب صعب وغامض. وظهرت في نفس الوقت ترجمة كتاب شوتز "ظاهراتية العالم الاجتماعي"، ونشر كتاب بيرجر ولوكمان "التفسير الاجتماعي للواقع". ويبدو أن ذلك كان إشارة إلى أن علم الاجتماع "الذاتي" أو "الإبداعي" بلغ سن الرشد.

ويقصد بالمنهجية الشعبية – أساساً – دراسة "مجموعة المعارف الفطرية والأساليب والرؤى (المناهج) التي بواسطتها يفهم أعضاء المجتمع العاديين الظروف التي يجدون أنفسهم فيها ويدركونها ويتصرفون حيالها" (Heritage, 1984: 4). وينشغل الباحثون في هذا الاتجاه بدراسة الحياة اليومية على المستوى الفردي، على الرغم من انشغالهم الشديد بالجوانب الذاتية على المستوى الأكبر (مجموعة المعارف الفطرية والأساليب والرؤى) للحياة الاجتماعية: المعايير والقيم والثقافة وما إليها. ويقف هؤلاء الباحثون في موقف متعارض مع التيار الرئيسي لعلماء الاجتماع خاصة تركيزهم النظري على الظواهر الموضوعية على نطاق واسع مثل الأجهزة البيروقراطية

والرأسمالية وتقسيم العمل والنسق الاجتماعي. وقد يهتم علماء المناهج الشعبية بهذه الأبنية كسياق للحياة اليومية، ولكنهم لا يهتمون بهذه الأبنية كظاهرة في حد ذاتها.

وعلى الرغم من ارتباط أعمال علماء المنهجية الشعبية بالنظريات المبكرة في علم الاجتماع كالتفاعلية الرمزية والتحليل المسرحي، إلا أن هناك ما تنطوي عليه المنهجية الشعبية من تهديد لعلماء الاجتماع البارزين المسيطرين على علم الاجتماع. ونعطي مثالين على ذلك الأول من المراجعة التي قام بها جيمس كولمان لكتاب جارفينكل "دراسات في المنهجية الشعبية" حيث يقول:

"لقد أخفق جارفينكل في ابتكار رؤى نافذة من هذا المدخل. وربما كان يمكن لهذا المدخل أن يكون أكثر إثراء لو كان في متناول شخص قادر على الملاحظة الدقيقة، والغريب أن يكون هذا المدخل عقيماً هنا ... ولا يبدو أن هذا الفصل (من الكتاب) مجرد كارثة إثنوميثودولوجية في حد ذاتها فحسب، ولكنه برهان أيضاً على القصور العام في المنهجية الشعبية ..

وهذا فصل آخر يعد كارثة أساسية أخرى .. يجمع بين صرامة الأساليب الرياضية المبهجة والارتباك والأخطاء التحليلية الخالية من الرؤى أو الكفاءة الفنية لعالم الاجتماع المبدع والمتمرس ..

ومرة ثانية نجد جارفينكل يستطرد في نقاط مهمة للغاية، وهي نقاط عادية تبدو تافهة إذا كتبت بلغة إنجليزية بسيطة".

(Coleman, 1968: 126-130)

والمثال الثاني من الكلمات الافتتاحية التي ألقاها لويس كوزر عام 1975 أمام الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، حيث لم ير في المنهجية الشعبية سوى مميزات محدودة، وشن عليها هجوماً ضارياً، واصفاً إياها بالتفاهة، والمروق عن المألوف، والانغماس في النزعة الذاتية.

ويعد هذا الهجوم المرير مؤشراً على نجاح كل من المنهجية الشعبية والظاهراتية، ودرجة تهديدها لرسوخ علم الاجتماع.

علم الاجتماع الوجودي

يعد علم الاجتماع الوجودي أقل علوم الاجتماع الإبداعية الثلاثة شأناً على الأقل في الوقت الراهن[1]. ويشترك علم الاجتماع الوجودي مع الظاهراتية والمنهجية الشعبية في الاهتمام بالفاعلين وأفكارهم وأفعالهم. ويركز علم الاجتماع الوجودي على تعقد الحياة الفردية، والطرق التي يحاول بها الفاعلون التعامل مع هذا التعقيد. ويهتم علم الاجتماع الوجودي اهتماماً خاصاً بالمشاعر والعواطف والذات الفردية. وعلى الرغم من اشتراك علم الاجتماع الوجودي في عدد من جذوره الفكرية مع الظاهراتية والمنهجية الشعبية، إلا أنه يحاول أيضاً فصل نفسه عنهما (انظر: Fontana, 1980; 1984). ويرى أنصار علم الاجتماع الوجودي أنه أكثر انغماساً في العالم الفعلي مقارنة بالظاهراتية والمنهجية الشعبية. ولعلم الاجتماع الوجودي مصادر عديدة متميزة مثل أعمال جان بول سارتر (Graib, 1976). وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الوجودي حقق لنفسه بعض التقدم (**انظر على سبيل المثال** Kotarba; Hayim, 1980; Douglas & Johnson 1977; Tiryakian 1956; Manning 1973; Fontana 1984)، إلا أنه لا يزال على هامش علم الاجتماع. ولكن عندما نضم تأثيره إلى تأثير المنهجية الشعبية والظاهراتية، نرى أن علوم الاجتماع الإبداعية بدأت تغزو علم الاجتماع على الرغم من الاحتجاج الواضح عليها من جانب كثير من علماء الاجتماع.

ناقشنا في الصفحات القليلة الماضية مجموعة من النظريات الصغرى: نظرية التبادل، وعلم الاجتماع الظاهراتي، والمنهجية الشعبية، وعلم الاجتماع الوجودي. وعلى الرغم من اتفاق النظريات الثلاثة الأخيرة على وجود فاعل مفكر ومبدع، إلا أن هذه الرؤية لا يعتنقها منظرو التبادل. ومع ذلك فإن هذه النظريات الأربعة ذات توجه مجهري حيال الفاعلين وأفعالهم وسلوكهم. ولقد زادت قوة هذه النظريات في علم الاجتماع في السبعينيات، وباتت تهدد بأن تحل محل النظريات الكبرى (مثل الوظيفية البنائية، ونظرية الصراع، والنظريات الماركسية الجديدة) كنظريات مهيمنة في علم الاجتماع (Knorr-Cetina 1981; Ritzer, 1985).

---

(1) راجع الفصل السابع.

بزوغ نظرية النظم وأفولها

من التطورات المثيرة في علم الاجتماع بزوغ نظرية النظم وأفولها مثل بزوغ النيازك وأفولها[1]. وقد برزت نظرية النظم للعيان فجأة على السطح في الستينيات، وبلغت أوجها في كتاب والتر بكلى "علم الاجتماع ونظرية النظم الحديثة" عام 1967. ونظرية النظم مشتقة من العلوم البحتة، حيث يُنظر إلى الكيانات العضوية والآلية (الميكانيكية) في سياق النظم. وتنظر نظرية النظم إلى المجتمع على أنه نظام ضخم يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، ومن الضروري دراسة العلاقة بين الأجزاء إلى جانب العلاقة بين النظام وغيره من النظم الاجتماعية، كما ينصب الاهتمام على مدخلات النظام الاجتماعي، وطرق معالجة المجتمع لهذه المدخلات، والمخرجات الناجمة عن ذلك.

وقد جذبت نظرية النظم علماء الاجتماع إليها في الستينيات. ومع تعرض الوظيفية البنائية للهجوم، بدت نظرية النظم كوريث محتمل لها. وعلاوة على ذلك جعل بارسونز "النظام الاجتماعي" The Social System عنواناً لكتابه الذي صدر عام 1951، وتحدث فيه بلغة قريبة من نظرية النظم. يضاف إلى ذلك أن نظرية النظم بجذورها الموجودة في العلوم البحتة كانت ذات جاذبية لعلماء الاجتماع المهتمين بعلم الاجتماع العلمي، إلا أن نظرية النظم كانت أشبه بنير سطع ثم ما لبث أن انطفأ، وأجريت بحوث محدودة للغاية على المستويين: النظري والإمبيريقي. وبعد إحدى عشرة سنة من نشر كتاب بكلى، قام روبرت ليلينفيلد (1978) بنشر كتاب هاجم فيه نظرية النظم لإخفاقها، وغرورها العلمي، وأيديولوجيتها المحافظة الضمنية. وليس من المرجح الآن أن تفي نظرية النظم بوعدها الذي آلته على نفسها لمشايعيها في الستينيات.

هيمنة علم الاجتماع الماركسي

كانت فترة أواخر الستينيات أيضاً هي الفترة التي بدأت فيها أخيراً النظرية الماركسية تغزو نظرية علم الاجتماع الأمريكي (Jay, 1984). وكانت هناك عدة أسباب وراء ذلك:

---

(1) راجع الفصل السابع.

أولها أن النظرية السائدة (الوظيفية البنائية) تعرضت لهجوم من جوانب شتى منها نزعتها المحافظة.

وثانيها أن علم الاجتماع الراديكالي ونظرية الصراع عند ميلز - مع أنهما لا يمثلان نظرية ماركسية محبوكة - وضعتا الأساس لنظرية أمريكية طبق الأصل من الاتجاه الماركسي.

وثالثها أن فترة الستينيات كانت فترة احتجاج السود، وإعادة إحياء الحركة النسائية، والحركات الطلابية، والحركة المعادية لحرب فيتنام. وانجذب عديد من علماء الاجتماع الشبان الذين تدربوا في هذا المناخ إلى الأفكار الراديكالية. وقد اتضح هذا الاهتمام في البداية فيما أطلق عليه في ذلك الوقت "علم الاجتماع الراديكالي" (Colfax& Roach, 1971). وكان ذلك مفيداً حيثما تحقق له قدر من النجاح، إلا أن علم الاجتماع الراديكالي - شأنه في ذلك شأن أعمال ميلز - كان ركيكاً بالنظر إلى تفاصيل النظرية الماركسية.

ويصعب أن نختار عملاً واحداً نعده أساساً في تطور علم الاجتماع الماركسي في أمريكا، إلا أن العمل الذي لعب دوراً مهماً كان كتاب هنري ليفيفر بعنوان: "علم الاجتماع عند ماركس" (1968). وتبدو أهمية هذا الكتاب في إدعائه الأساسي، ومؤداه أنه على الرغم من أن ماركس لم يكن عالم اجتماع، فقد كان هناك علم اجتماع في مؤلفاته.

ومنذ ذلك الوقت زاد عدد علماء الاجتماع الذين التفتوا إلى الأعمال الأصلية لماركس - وغيره من الماركسيين - لاستبصار الرؤى التي أفادت في تطور علم الاجتماع الماركسي. وكان ذلك يعني في البداية أن المنظرين الأمريكيين قرأوا ماركس في النهاية قراءة جادة، إلا أننا نرى اليوم أطروحات مهمة عن الماركسية قدمها علماء الاجتماع الأمريكيون.

وكانت أعمال المدرسة النقدية ذات جاذبية خاصة للمنظرين الأمريكيين بسبب دمجها للنظرية الماركسية والنظرية الفيبرية في قالب واحد. وترجمت معظم الأعمال إلى اللغة الإنجليزية، واتخذ عدد من علماء الاجتماع الأمريكيين لأنفسهم مساراً بتأليف

كتب عن المدرسة النقدية لجمهور القراء الأمريكيين (**انظر مثلاً**: Jay, 1973; 1986).

واتساقاً مع هذا الاهتمام المتزايد كان هناك تدعيم مؤسسي لهذا الاتجاه، حيث كرست مجلات عديدة اهتماماً واضحاً بنظرية علم الاجتماع الماركسي، ومنها "النظرية والمجتمع" Theory & Society، و"النهايات" Telos، و"دراسات ماركسية" Marxist Studies. كما تأسس قسم لعلم الاجتماع الماركسي بالجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1977. ولم يكن الجيل الأول فقط من المنظرين النقديين هم المشهورون الآن في أمريكا، بل إن الجيل الثاني من المفكرين - خاصة يورجين هابرماس - لاقى اهتماماً على نطاق واسع.

ومن الأمور المهمة تطور أعمال رائدة في علم الاجتماع الأمريكي من المنظور الماركسي. فهناك مجموعة من علماء الاجتماع أجروا بحوثهم في علم الاجتماع التاريخي من هذا المنظور. ومنهم - على سبيل المثال - سكوبول Skocpol (1979) ووالرشتاين Wallerstein (1974). واهتمت مجموعة ثانية بتحليل الميدان الاقتصادي من منظور علم الاجتماع ومنهم - على سبيل المثال - باران وسوي زي (1966) وبرافرمان (1974) وبوراووي Burawoy (1979). وهناك مجموعة ثالثة انشغلت بعلم الاجتماع الإمبيريقي التقليدي متأثرة بالنظرية الماركسية مثل كون Kohn (1976). وهناك اتجاهات وتطورات أخرى عديدة في هذا المجال، إلا أن النقطة الهامة هي أنه مع حلول الثمانينيات حقق علم الاجتماع الماركسي نجاحاً في أمريكا، ومع ذلك لا يزال كثير من علماء الاجتماع البارزين يعادون النظرية الماركسية (Bierstadt, 1981: 498).

تحدي النظرية النسوية

في أوائل الثمانينيات وفي نفس اللحظة التي اكتسب فيها علم الاجتماع الماركسي قبولاً من علماء الاجتماع الأمريكيين، أظهر رافد نظري جديد تحديه للنظريات الراسخة في علم الاجتماع، ولعلم الاجتماع الماركسي نفسه. وكان هذا الجناح الأحدث من أجنحة التفكير الاجتماعي الراديكالي هو النظرية النسوية المعاصرة.

وتعود الكتابات النسائية النقدية في المجتمعات الغربية إلى نحو 400 عاماً مضت (Rossi, 1974; Spender, 1982)، وكانت هناك حركة نسائية منظمة بواسطة النساء ومن أجلهن منذ ما يزيد عن 150 عاماً مضت (Banner, 1984; O'Neill, 1971; Deckard, 1979; Chafetz & Dworkin, 1986; Carden, 1974).

وقد كسبت الحركة النسائية في أمريكا عام 1920 حق النساء في التصويت وبعد ذلك بخمس وخمسين عاماً امتد هذا الحق دستورياً ليشمل الرجال السود. وبعد أن تشبعت الحركة النسائية في أمريكا بهذا الانتصار، ضعفت في حجمها وتأثيرها خلال الثلاثين عاماً التالية، حتى دب فيها النشاط مرة ثانية في الستينيات. وكانت هناك ثلاثة عوامل أسهمت في وجود الموجة الجديدة لنشاط الحركة النسائية؛ وهى: المناخ العام للفكر النقدي الذي ميز تلك الفترة؛ وغضب القيادات النسائية النشطة اللاتي احتشدن لتأييد الحركات المناوئة للحرب وحركة حقوق المدنية والحركات الطلابية وذلك لمواجهة الاتجاهات المنحازة للرجال من جانب الليبراليين والراديكاليين من الرجال في هذه الحركات (Snitow et al., 1983; Evans, 1980)؛ ومعايشة النساء للتعصب والتفرقة مع دخولهن بأعداد كبيرة إلى مجالي العمل المأجور والتعليم العالي (Lengerman & Wallace, 1985). ولهذه الأسباب – خاصة السبب الأخير منها – استمرت الحركة النسائية في هذه المرحلة الثانية الجديدة في الاتساع خلال السبعينيات وحتى الثمانينيات على الرغم من خبو نشاط كثير من الحركات الأخرى في الستينيات. يضاف إلى ذلك أن الحركات النشطة بواسطة النساء ومن أجلهن أصبحت في هذه السنوات ظاهرة دولية.

ومن الملامح المميزة لهذه الحركة النسائية الدولية ظهور تراث جديد وغزير عن النساء كشف النقاب عن جميع جوانب حياة النساء وخبراتهن، تلك الجوانب التي لم تتم دراستها حتى الآن. وهذا التراث – الذي اشتهر باسم "دراسات المرأة" أو "علم المرأة الجديد" – هو نتاج عمل مجموعة من الكاتبات – على المستوى الدولي من تخصصات متعددة في الجامعات وخارجها – اللاتي يكتبن لعموم القراء وللأكاديميين المتخصصين منهم. واشتمل هذا التراث على أمثلة مثيرة على الأعمال الفكرية البارعة في السنوات الحديثة، ومن ثم شنت علماء النسوية نقداً دقيقاً متعدد الأوجه أوضح تعقد النظام الذي يضع النساء في مرتبة دنيا.

ويقصد بالنظرية النسوية التيار النظري الذي يتضمنه هذا التراث، وأحياناً ما يكون ذلك بشكل ضمني في الكتابات حول قضايا جوهرية مثل التنظيم المؤسسي (Kanter, 1977) أو تدريب أطباء النساء (Scully, 1980)؛ وأحياناً أخرى بشكل صريح مثل التحليلات التي قامت بها أدرين ريتش (1976) ونانسي شودوروف (1978) عن الأمومة. ومن هذا الفيض من الكتابات النظرية برزت أطروحات معينة تهم علم الاجتماع لأنها موجهة إلى علماء الاجتماع من جانب باحثات ضليعات في نظرية علم الاجتماع (Stacey & Thoene, 1986; Hartsock, 1983; Cook & Fonow, 1986; Chafetz, 1984; Smith, 1974; 1975; 1978; 1979). وهناك مجلات جذبت اهتمام علماء الاجتماع بالنظرية النسوية، ومنها: إشارات Signs، دراسات نسائية Feminist studies، البحث السوسيولوجي Sociological Inquiry، النوع الاجتماعي والمجتمع Gender & Society؛ ولعبت نفس الدور الرابطة المهنية المعروفة باسم Sociologists for Women in Society (S.W.S).

وتنظر النظرية النسوية في العالَم من زاوية أقلية غير معترف بها وغير منظورة حتى الآن – وهي النساء – أملاً في اكتشاف الطرق الأساسية – ولكنها طرق غير مقبولة – التي بواسطتها تساعد أنشطة هذه الأقلية في خلق عالم النساء. وأسهمت هذه الرؤية في تنقيح فهمنا لمعظم الموضوعات ومنها الحياة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق بدأ أنصار النظرية النسوية في تحدي نظرية علم الاجتماع.

وتزعم من تجاهرن بهذا التحدي أن علماء الاجتماع يرفضون بإصرار دمج رؤى العلم الجديد للمرأة في فهم علم الاجتماع للعالم الاجتماعي. وبدلاً من ذلك انعزلت عالمات الاجتماع النسوي عن التيار الرئيسي لعلم الاجتماع، واختزلت النظرية النسوية الشاملة للتنظيم الاجتماعي إلى متغير بحثي واحد هو الجنس Sex، وإلى نمط بسيط للدور الاجتماعي هو النوع الاجتماعي Gender (Stacey & Thorne, 1986). **وهناك عدة أسباب وراء تحاشي علم الاجتماع للنظرية النسوية، ومنها التحيز الشديد ضد النزعة النسوية، والشك في المصداقية العلمية للنظرية النسوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط السياسي، والحذر المتولد من المضامين الراديكالية للنظرية النسوية بالنسبة للنظرية والمنهج في علم الاجتماع. ويتعين علينا أن**

نتذكر هنا أن النظرية الماركسية أخذت بعض الوقت للوصول إلى علم الاجتماع، وأن الكتابات النسوية النظرية تمثل حدثاً جديداً للغاية في الحياة الأكاديمية. ومع ذلك فقد بدأت هذه الكتابات تأخذ لنفسها مكاناً مهماً، حيث أنها تطرح نظرية جديدة مثيرة ومهمة عن الحياة الاجتماعية، مما جعلها تجتذب جمهوراً يتعاطف معها من النساء بصفة عامة ومن النساء والرجال الذين تأثروا بالنسوية بصفة خاصة. ولكل هذه الأسباب بدأت النظرية النسوية تتحرك على نحو متسارع صوب الاتجاه الرئيسي في علم الاجتماع (من المؤشرات على هذا الاتجاه الجديد وجود فصل في كتاب رتيزر عن النظرية النسوية المعاصرة، وهو الفصل الثامن).

البنيوية وما بعد البنيوية

من التطورات التي تحدثنا عنها قليلاً حتى الآن تزايد الاهتمام بالبنيوية. وقد أصبحت البنيوية الآن ظاهرة دولية، وتُعزى البنيوية في العادة إلى فرنسا (وهو ما يطلق عليه البنيوية الفرنسية) (Clark & Clark, 1982; Kurzweill, 1980). وعلى الرغم من أن جذور البنيوية تمتد خارج علم الاجتماع، إلا أنها بدأت تشق طريقها بوضوح إلى هذا العلم. وتكمن المشكلة في أن البنيوية في علم الاجتماع لم تنضج بدرجة يصعب معها تعريفها على نحو دقيق. ومما يضاعف من هذه المشكلة أن البنيوية تتطور تطوراً متزامناً تقريباً في مجالات عدة، مما يجعل من الصعب العثور على أطروحة واحدة متناغمة عن البنائية. والحقيقة أن هناك اختلافات شاسعة بين الفروع المتعددة للبنيوية[1].

ويمكن أن يتولد لدينا انطباع أولي عن البنيوية بتوضيح الاختلافات الأساسية الموجودة بين من يؤيدون المنظور البنيوي. فهناك من يركزون على ما يطلقون عليه "الأبنية العميقة للعقل" Deep Structures of the Mind، وفي رأيهم أن هذه الأبنية الكامنة أو اللاواعية Unconscious هي التي تقود الناس إلى أن يفكروا ويتصرفوا على النحو الذي هم عليه. ويمكن النظر إلى أعمال عالم التحليل النفسي سيجموند فرويد كمثال على هذا التوجه. ويلي هؤلاء البنيويون الذين يركزون على الأبنية

(1) راجع الفصل السابع.

الكبرى غير المنظورة للمجتمع التي يرون فيها محددات لأفعال الناس وكذا المجتمع في عمومه. ويُنظر إلى ماركس في بعض الأحيان على أنه مارس بالفعل هذا الضرب من ضروب البنيوية بتركيزه على البناء الاقتصادي غير المرئي للمجتمع الرأسمالي. وهناك مجموعة ثالثة من البنيويين تنظر إلى الأبنية على أنها النماذج التي يصيغونها للعالم الاجتماعي. وأخيراً توجد مجموعة من البنيويين تهتم بالعلاقة الجدلية بين الأفراد والأبنية الاجتماعية، حيث يرون أن ثمة صلة بين أبنية العقل وأبنية المجتمع. وغالباً ما يرتبط عالم الأنثروبولوجيا كلود ليفي شتراوس بهذا الرأي.

وتتمثل المشكلة الحالية في علم الاجتماع البنيوى في أنه لا يزال - إلى حد كبير- خليطاً من أفكار مشتقة من عدة تخصصات منها علم اللغة (سوسير) والأنثروبولوجيا (ليفي شتراوس) وعلم النفس (فرويد، لاكان) والماركسية (ألتوسير). وسوف تظل البنيوية على هامش علم الاجتماع إلى أن يتم دمج هذه الأفكار معاً بطريقة متسقة. ومع ذلك فإن التطورات الحادثة في التخصصات ذات الصلة تطورات مهمة وجاذبة لعلماء الاجتماع إلى الحد الذي يرجح معه أن تلقى النظرية البنيوية في علم الاجتماع مزيداً من الاهتمام في السنوات المقبلة.

وفي الوقت الذي تحقق فيه البنيوية ازدهاراً داخل حدود علم الاجتماع، نلاحظ أن هناك حركة خارج حدود هذا العلم آخذه في التطور متجاوزة المقدمات المبكرة للبنيوية، وهذه الحركة هي ما يطلق عليها "ما بعد البنيوية" Poststructuralism. وسوف نناقش ما بعد البنيوية في الفصل التاسع (من كتاب ريتزر) [1]، ونستعرض بقدر من التفصيل نظريات واحد من أبرز ممثليها، وهو ميشيل فوكوه.

الوظيفية الجديدة

عندما ناقشنا الوظيفية البنائية وجدناها في حالة من الأفول في الستينيات، وظل هذا الأفول مستمراً خلال السبعينيات وحتى أوائل الثمانينات. ومنذ منتصف الثمانينيات تواصلت الجهود لإحياء الوظيفية البنائية أو ما أطلق عليه "الوظيفية

(1) راجع الفصل السابع.

الجديدة"[1] Neofunctionalism. ويعبر بول كولومي P.Colomy عن هذا الرأي بقوله: "أن الوظيفية لم تمُتْ، وعلى العكس من ذلك توجد إشارات على أن التيار الوظيفي يحيا من جديد" (1391986 :). وتمثل جانب من هذا الإحياء في تجديد الاهتمام بأعمال تالكوت بارسونز. وكان ذلك أوضح ما يكون في علم الاجتماع الألماني خاصة أعمال المفكر النقدي يورجين هابرماس (Alexander, 1984)، وكان هناك مناصرون أمريكيون أيضاً (Sciulli, 1986; Sciulli & Gerstein, 1985). ووقفت وراء تجديد الاهتمام بالنظرية البارسونية جهود قوية سياسية وفكرية للتغلب على بعض نقاط الضعف في الوظيفية البنائية، وبنت لنفسها مكاناً تدب فيه الحيوية، وهو "الوظيفية الجديدة" (Alexander & Colomy, 1985; Alexander, 1985a; Faia, 1986; Colomy, 1986).

الربط بين النظريات: الكبرى والصغرى

لاحظنا أن فترة الثمانينيات تميزت بوجود نظريات كبرى قوية (النظريات الماركسية الجديدة) أو نظريات تستعيد عافيتها (الوظيفية الجديدة)، ونظريات صغرى متعددة تبدو أقوى مما مضى (الظاهراتية، المنهجية الشعبية، نظرية التبادل). وشاهدنا في نفس الوقت خلال تلك الفترة جهوداً على نطاق واسع لتطوير نظريات في علم الاجتماع تسعى إلى دمج المستويات: الكبرى والصغرى للواقع الاجتماعي (Alexander, 1982; Ritzer, 1981a, Giddens, 1984; Collins, 1981; Coleman, 1986). وعلى الرغم من احتمال استمرار النظريات الكبرى والصغرى في قوتها، إلا أنه من المرجح أيضاً أن يكون أحد مجالات الاهتمام المتواصل في علم الاجتماع هو النظريات التي تسعى بطرق شتى إلى الانشغال بطريقة تكاملية بالعلاقة بين المستويات الكبرى والصغرى للواقع الاجتماعي. وقد خصصنا الفصل العاشر لمناقشة عديد من المحاولات النظرية الرامية إلى دمج المستويات الكبرى والصغرى للواقع الاجتماعي[2].

(1) انظر الفصل الثالث من كتاب ريتزر "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع" (1988).
(2) انظر الفصل الثامن.

الخلاصة

يستكمل هذا الفصل ما انتهى إليه الفصل الأول[1]، ليستعرض تاريخ نظرية علم الاجتماع منذ بداية القرن العشرين. وبدأنا بالتاريخ المبكر لنظرية علم الاجتماع الأمريكي التي تميزت بنزعتها الليبرالية، واهتمامها بالداروينية الاجتماعية، وبتأثير هربرت سبنسر كنتيجة لازمة لذلك. وناقشنا في هذا السياق أعمال اثنين من المنظرين الأوائل في علم الاجتماع، وهما سمنر ووارد. ومع ذلك لم يترك كلاهما بصمة مستمرة على نظرية علم الاجتماع الأمريكي. وعلى العكس من ذلك تركت مدرسة شيكاغو – كما تتضح في أعمال سمول، وبارك، وتوماس، وكولي وميد بصفة خاصة– علامة قوية في نظرية علم الاجتماع بصفة عامة والتفاعلية الرمزية بصفة خاصة.

وفي الوقت الذي واصلت فيه مدرسة شيكاغو هيمنتها، بدأ شكل مختلف من أشكال نظرية علم الاجتماع في الازدهار في جامعة هارفارد. ولعب بيتريم سوروكين دوراً رئيسياً في تأسيس علم الاجتماع في هذه الجامعة، ثم جاء تالكوت بارسونز الذي قاد هارفارد إلى مكانة التفوق في النظرية الأمريكية لتحل محل التفاعلية الرمزية المرتبطة بجامعة شيكاغو. ولا تعود أهمية بارسونز فحسب إلى إضفاء الشرعية على "النظرية الكبرى" Grand Theory في الولايات المتحدة وتعريف القراء الأمريكيين بالمنظرين الأوروبيين، وإنما تعود أهميته كذلك إلى دوره في تطوير نظرية الفعل، والوظيفية البنائية الأكثر منها أهمية. ومما عزز موقف الوظيفية البنائية في الأربعينيات والخمسينيات تفكك مدرسة شيكاغو الذي بدأ في الثلاثينيات واكتمل إلى حد كبير مع حلول الخمسينيات.

وكان تأسيس مدرسة فرانكفورت – أو المدرسة النقدية – أبرز تطور في النظرية الماركسية في السنوات الأولى من القرن العشرين. وقد عكس هذا الشكل الهيجلي من

(1) انظر الترجمة العربية لهذا الفصل في: جورج ريتزر. رواد علم الاجتماع، ترجمة: مصطفى خلف عبدالجواد وآخرون. مراجعة وتقديم محمد الجوهري. ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص ص17-83.

أشكال الماركسية تأثير بعض علماء الاجتماع مثل فيبر وعالم التحليل النفسي سيجوند فرويد. ولم تكسب الماركسية مناصرين كثيرين من علماء الاجتماع في النصف الأول من القرن العشرين.

وكانت هيمنة الوظيفية البنائية على النظرية الأمريكية في منتصف القرن العشرين هيمنة قصيرة الأمد. وبدأ علم الاجتماع الظاهراتي يجذب اهتماماً متزايداً في الستينيات على الرغم من أنه يعود بتاريخه إلى أبعد من ذلك. وظلت النظرية الماركسية مستبعدة إلى حد كبير عن النظرية الأمريكية، إلا أن س. رايت ميلز حافظ على استمرار حيوية التيار الراديكالي في أمريكا في الأربعينيات والخمسينيات. وكان ميلز أيضاً أحد قادة الهجوم على الوظيفية البنائية، ذلك الهجوم الذي زادت حدته في الخمسينيات والستينيات. وفي سياق هذا الهجوم ظهرت في تلك الفترة نظرية الصراع كبديل عن الوظيفية البنائية. وعلى الرغم من تأثر نظرية الصراع بالنظرية الماركسية، فقد عانت من عدم تكاملها مع الماركسية على نحو ملائم. وثمة بديل نظري آخر ولد في الخمسينيات هو نظرية التبادل التي استمرت في جذب عدد قليل - ولكنه عدد مستمر - من مؤيديها. وعلى الرغم من خسوف التفاعلية الرمزية، إلا أن أعمال إرفنج جوفمان عن التحليل المسرحي في تلك الفترة أبعدت عنها شبح الاحتضار.

وحدثت تطورات مثيرة في علوم الاجتماع الإبداعية في الستينيات والسبعينيات. واستمر علم الاجتماع الظاهراتي، والمنهجية الشعبية، وعلم الاجتماع الوجودي في جذب قدر كبير من الاهتمام في علم الاجتماع. وفي نفس الوقت برز علم الاجتماع الماركسي واستمرت أشكاله المتعددة في جذب الاهتمام في نظرية علم الاجتماع. وفي الوقت الذي بزغ فيه نجم علم الاجتماع الإبداعي والنظرية الماركسية، اكتسبت نظرية النظم شعبية في الستينيات لتفقد شعبيتها في السبعينيات. ومن التطورات الأخرى الحديثة في نظرية علم الاجتماع نذكر النظرية النسوية، والبنيوية وما بعد البنيوية، والوظيفية الجديدة، ومحاولات الربط بين النظريات الكبرى والصغرى.

1. وغيرها من أنواع الاتصال غير اللفظي. ويظل التفاعل الاجتماعي مستمراً مادام أن الأفراد يشكلهم المجتمع، وهم - بدورهم - يشكلون المجتمع.

2. يستفيد علماء الاجتماع من جميع هذه المنظورات الثلاثة، لأن كل منظور منها يقدم رؤية فريدة لنفس القضية.
3. إن علم الاجتماع التطبيقي - أي استخدام علم الاجتماع في التطبيقات العملية على السلوك الإنساني والتنظيمات - يقابله علم الاجتماع النظري الذي يسعى إلى معرفة أكثر عمقاً بالجوانب الأساسية للظواهر الاجتماعية.
4. يمكن الاستفادة من الخيال السوسيولوجي في توضيح النظرية في الواقع، والبحث الإجرائي، والحديث من منظور السلالة والنوع الاجتماعي والطبقة والحدود القومية، وتسليط الضوء على السياسة الاجتماعية في شتى أرجاء العالم.

الفصل السابع

التطورات الحديثة في نظرية علم الاجتماع

نظرية الفعل

نظرية النظم

البنيوية

البدائل السوسيولوجية

النظرية البنائية

نظرية شبكة العلاقات

علم الاجتماع الوجودي

الخلاصة

الفصل السابع
التطورات الحديثة في نظرية علم الاجتماع (*)

نظرية الفعل

- نظرية الفعل عند بارسونز.
- مشكلات في نظرية الفعل عند بارسونز.
- الأعمال الحديثة في نظرية الفعل.

نظرية النظم

- نقد نظرية النظم.

البنيوية

- جذور البنيوية في علم اللغة.
- البنيوية الأنثروبولوجية: كلود ليفي - شتراوس.
- الماركسية البنائية.
- البدائل السوسيولوجية.
- ما بعد البنيوية: أفكار ميشيل فوكوه.

النظرية البنائية

- النظرية البنائية عند بيتر بلاو.

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:
Ritzer, Goorge. Contemporary Sociological Theory. 2nd ed. New York: McGraw-Hill, 1988, pp. 326-365.

نظرية شبكة العلاقات

علم الاجتماع الوجودي

- الوجودية والظاهراتية.
- الاهتمامات الرئيسية.
- الآفاق المستقبلية.

نخصص هذا الفصل لمناقشة عدد من النظريات لم تتم دراستها بالتفصيل في متن هذا الكتاب[1]، وهي: نظرية الفعل، ونظرية النظم، والبنيوية وما بعد البنيوية، والنظرية البنائية، ونظرية شبكة العلاقات، وعلم الاجتماع الوجودي. وبعض هذه النظريات بمثابة نجوم زاهرة في نظرية علم الاجتماع، وبعضها الآخر يأفل نجمه في الوقت الراهن على الأقل. ومما يميز نظريات علم الاجتماع أنها لا تتجه إلى الاختفاء، ولكنها تسير بقانون المد والجزر في شعبيتها. ويتفق ديفيد وانر D. Wagner وجوزيف بيرجر J. Berger في الإدعاء بأن النظريات – أو ما أطلقا عليها "الاستراتيجيات الموجهة" Orienting Strategies – نادراً أو مطلقاً ما تحل محلها نظريات أخرى (701 :1985 وانظر أيضاً Wagner, 1984). وتقترب رؤية وانر وبيرجر مع رؤيتنا لمعالجة التطورات الحديثة في نظرية علم الاجتماع في هذا الفصل، ويعبر وانر وبيرجر عن وجهة نظرهما بقولهما: "من الطبيعي أن تحدث تغيرات بالفعل داخل الاستراتيجيات الموجهة وفيما بينها، وهناك مراجعة للأفكار وإعادة النظر فيها. ومن المؤكد أن هناك مناقشات مكثفة لهذه الأفكار وتحدياً لها. ولا يحدث التطور النظري بصفة متكررة إذا نظرنا إليه من زاوية أن إحدى الاستراتيجيات تؤدي إلى إستراتيجية أفضل أو تتولد عنها تلك الإستراتيجية أو تحل محلها" (P. 702). ومع أن وانر وبيرجر لا يلمسان تطوراً في أنواع النظريات التي نناقشها في هذا الكتاب[2]، إلا أنهما يؤمنان بأن نظريات علم الاجتماع تتطور بالمعنى الأضيق للتطور.

---

(1) المقصود هنا كتاب جورج ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988).

(2) المقصود هنا كتاب جورج ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988).

نظرية الفعل

اهتمت المؤلفات التي ظهرت منذ سنوات عديدة مضت عن نظرية علم الاجتماع اهتماماً شديداً بنظرية الفعل (Znaniecki, 1934; Parsons, 1937; MacIver, 1931, 1942). وخبأ هذا الاهتمام اليوم بنظرية الفعل، على الرغم من أننا سوف نناقش في نهاية هذا الجزء بعض الأعمال الحديثة (Coleman, 1986; Sciulli, 1986). التي أعادت الحياة بدرجة ما إلى نظرية الفعل.

ونظرية الفعل لها جذورها في أعمال ماكس فيبر عن الفعل الاجتماعي. ومع أن فيبر طوّق أعماله بافتراضات عن الفاعلين والفعل، إلا أن اهتمامه الحقيقي انصب على القيود الثقافية والبنائية المفروضة على الفاعلين. وبدلاً من أن تركز نظرية الفعل على هذا الجانب من أعمال فيبر، انشغلت بالتحليل على مستوى التفكير والفعل الفرديين. ويتضح ذلك من تلخيص هِنكل للمرتكزات الأساسية لنظرية الفعل على النحو التالي:

(1) تنشأ الأنشطة الاجتماعية للأفراد من وعيهم بأنفسهم (كفاعلين) Subjects وبالآخرين وبالمواقف الخارجية (كموضوعات للفعل) Objects.

(2) أن الأفراد – كموضوعات للفعل – يقومون بأفعالهم لتحقيق مقاصدهم ومراميهم وأهدافهم وغاياتهم وأغراضهم (الذاتية).

(3) أنهم – أي الأفراد – يستخدمون الوسائل والأساليب والإجراءات والطرق والوسائط المناسبة.

(4) أن مسارات الفعل بين الأفراد تحدها أوضاع وظروف غير قابلة للتعديل.

(5) أن استخدام الإرادة والعقل هو الذي يمكن الأفراد من اختيار وتقدير وتقييم ما سوف يفعلونه وما يفعلونه وما فعلوه.

(6) أن المعايير والقواعد والمبادئ الأخلاقية يعتمد عليها الأفراد في الوصول إلى القرارات.

(7) أن أية دراسة للعلاقات الاجتماعية تستوجب من الباحث أن يستخدم أدوات البحث الذاتية مثل الفهم، وإعادة التركيب التخيلي أو الوجداني، أو الخبرة البديلة (Hinkle, 1963: 706-707).

وهناك بعض الشواهد على أن مدخل الفعل على المستوى الجهري قد سبق به علماء الاجتماع قبل الحرب العالمية الأولى، ومنهم ليستر وارد، وروس، وفرانكلين جيدنجز، والبيون سمول، وشارلز هورتون كولي، على الرغم من أن صلتهم بنظرية الفعل الحديثة صلة ضعيفة. فقد كان معظم علماء الاجتماع الأوائل مشغولين بمسألة التطور المجتمعي على نطاق واسع. وقد ناقشوا الرؤية العلمية الإبداعية للفرد، إلا أنهم كانوا أميل إلى إعطاء المجتمع قوة قسرية على الفرد. وكان الاستثناء من هذا الاتجاه هو كولي الذي وافق على بعض عقائد معاصريه واهتمامهم بالتطور، ومع ذلك فإن ما يصبح مهماً في الحياة الاجتماعية في نهاية الأمر هو الوعي الذاتي والمشاعر والأحاسيس والأفكار أو المُثل الشخصية التي من خلالها يبدأ الأفراد وينهون أفعالهم تجاه بعضهم بعضاً (Hinkle, 1963: 709).

وقد أظهر علماء الاجتماع في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى والكساد العظيم ارتباطاً أقوى بنظرية الفعل، ومن أهم هؤلاء العلماء روبرت بلاك، إلشوورث فارس، ويليام توماس، جورج هربرت ميد، وتالكوت بارسونز(*). وكان بارسونز الوريث الأساسي للتوجه الفيبري، وكان استخدامه لنظرية الفعل في أعماله المبكرة هو الذي جذب إلى هذا المدخل مؤيدين على نطاق واسع.

نظرية الفعل عند بارسونز

كان بارسونز تواقاً إلى تمييز نظرية الفعل عن النزعة السلوكية. والحقيقة أنه استخدم مصطلح "الفعل" لأن له دلالة تختلف عن دلالة مصطلح "السلوك". فالسلوك يعني الاستجابة الآلية (الميكانيكية) للمثير، في حين يدل الفعل على عملية ذهنية إبداعية مفعمة بالنشاط. وكان بارسونز حريصاً على تمييز نظرية الفعل عن النزعة

(*) انظر لمحة عن حياة بارسونز في الإطار (7-1).

السلوكية، ويعبر عن ذلك بقوله: "إن النظرية – مثل النظرية السلوكية – التي تصر على البحث في الكائنات الإنسانية بطريقة تستبعد جوانبهم الذاتية ليست نظرية في الفعل" (1937: 77-78).

وقد أوضح بارسونز (1937) منذ البداية أن نظرية الفعل لا يمكنها أن تفسر الأبنية والنظم الاجتماعية تفسيراً ملائماً، مع أنها تستطيع البحث في أهم صور الحياة الاجتماعية[1]. وكان ذلك نذيراً لما لمسه كثيرون في الأعمال الحديثة لبارسونز، حيث تخلي كلية عن نظرية الفعل ليتحول إلى الاتجاه الوظيفي – البنائي[2]، وهو الاتجاه الأكثر ملاءمة لدراسة الأبنية الاجتماعية والثقافية.

وحدة الفعل

تتمثل الظاهرة الأساسية في نظرية الفعل عند بارسونز فيما أسماه "وحدة الفعل" التي عرفها في ضوء أربعة عناصر أولها أنها تدل على وجود فاعل، وثانيها أن وحدة الفعل تتضمن هدفاً أو حالة مستقبلية يتجه إليها الفعل، وثالثها أن الفعل يحدث في موقف يشتمل على عنصرين: الأشياء التي لا يستطيع الفاعل السيطرة عليها (الظروف) والأشياء التي يمكن للفاعل أن يمارس سيطرته عليها (الوسائل)، وآخرها المعايير والقيم التي تشكل اختيار الفاعل للوسائل المؤدية إلى الأهداف (Parsons, 1937). ويعبر بارسونز عن رأيه بقوله: "لا يوجد شيء يشبه الفعل باستثناء أية محاولة للامتثال للمعايير" (1937: 76-77). ونلمس في وحدة الفعل الاهتمامات التكاملية التي شغلت بارسونز طيلة حياته. وعلى الرغم من أن بارسونز بدأ اهتمامه بالفاعلين وأفعالهم، فقد ألمح إلى اهتمامه بالوعي بمعنى الاختيار الإرادي للوسائل المؤدية إلى الأهداف، إلا أن هذا الاختيار ليس حراً، مما يشير إلى الاهتمام من جانب بارسونز بالأبنية الاجتماعية التي تقيد الفعل. وهنا تلعب الكينونات الثقافية دوراً أساسياً مثل الدور الذي لعبته في أعمال بارسونز.

---

(1) راجع الفصل السابع من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988) لترى كيف أن تصور بارسونز لأهم صور التحليل الاجتماعي لا يتناغم مع تصور أنصار النزعة السلوكية الاجتماعية مثل جورج هومانز.

(2) انظر الفصل الثالث من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

وكان اهتمام بارسونز الأولى بوحدة الفعل مصدر خلط كبير في تفسير أعماله؛ لأنه ادعى أنه لم يتخلى مطلقاً عن وحدة الفعل حتى في تركيزه فيما بعد على القضايا ذات النطاق الأوسع. ونظراً لأن بارسونز كان في أعماله الأولى أشبه كثيراً بمنظري التفاعلية الرمزية، فإنه يصعب التوفيق بين ذلك وتحليله الوظيفي البنائي - فيما بعد - للأبنية والنظم. ويرى بعض الباحثين (J. Turner, 1974; Toby, 1977) أن هناك قدراً كبيراً من التفاعلية الرمزية في النظرية البارسونية. ويعبر جاكسون توبي عن ذلك بقوله:

"يعني بارسونز بالفعل محاولة الأفراد تحقيق أهدافهم المحددة رمزياً في بيئات محددة رمزياً ... ويبدو بارسونز كما لو كان تفاعلياً رمزياً على نهج كولي - ميد - بلومر. ويتعين علينا أن نقول أنه لا توجد تفرقة فكرية مهمة بين الإطار المرجعي للفعل والإطار المرجعي للتفاعلية الرمزية. فكلاهما يؤكد على أن بعض السلوك لدى المشاركين - وهو المعنى الناتج عن تفسيرهم المشترك للرموز المشتركة - يعد أساساً للفهم السوسيولوجي".

(Toby, 1977: 2)

وفي تعقيب بارسونز على مقالة جوناثان تيرنر التي يحلل فيها أوجه الشبه بين نظرية الفعل عنده والتفاعلية الرمزية، يتفق بارسونز مع هذا الرأي في أعماله بقوله:

"عموماً أنا متعاطف تماماً مع هذا الرأي .. واعتقد أن ثمة تداخلاً شديداً بين نظرية التفاعل الاجتماعي - خاصة طرح جورج هربرت ميد لها - ونظرية الفعل.. وليست هاتان النظريتان متطابقتين على الإطلاق".

(Parsons, 1974: 62)

ويتشابه الموقف الذي نتخذه في هذا الكتاب مع موقف هربرت بلومر (1974) الذي يزعم أنه على الرغم من أن التوجه الأولى للفعل عند بارسونز كان متشابهاً من عدة نواح مع التفاعلية الرمزية، إلا أن جُل نظريته - بدءاً من الفصل الأخير من كتابه "بناء الفعل الاجتماعي" الصادر عام 1937 - كُرست للتحليل الوظيفي البنائي للأبنية الكبرى خاصة ما أسماها بارسونز "الأنساق الاجتماعية والثقافية".

النزعة الاختيارية الإرادية

يرتبط مفهوم النزعة الاختيارية الإرادية Voluntarism عند بارسونز – وهو المفهوم الذي كان موضوعاً لجدال ساخن – ارتباطاً وثيقاً بوحدة الفعل وبقضية المدى الذي يعد عنده بارسونز من أنصار التفاعلية الرمزية. وتتعلق النزعة الاختيارية الإرادية – وهو المفهوم الذي برز في كتاب بارسونز "بناء الفعل الاجتماعي" الصادر عام 1937 – بالفاعلين الذين يُنظر إليهم على أنهم يقومون بالاختيار في المواقف الاجتماعية (Parsons, 1978). ولا يعني ذلك القول بأن الفاعلين أحرار بصفة كلية في اختياراتهم، فالنزعة الاختيارية الإرادية ليست مساوية للإرادة الحرة. ومع ذلك فإن النزعة الاختيارية الإرادية تدل دلالة ضمنية بصورة واضحة على وجود العقل والوعي والأفراد الذين يصنعون القرارات. وكان تركيز بارسونز على النزعة الاختيارية الإرادية عام 1937 ومعنى هذا المفهوم في منتهى الوضوح. إلا أن المسألة هي ما إذا كان بارسونز قد تخلي عن هذا المفهوم بعد عام 1937، وتحول بمرور الأيام من علم اجتماع الوحدات الصغرى إلى علم اجتماع الوحدات الكبرى. ويعد جون سكوت (1963) أقوى مؤيدي فكرة أن بارسونز تخلى عن النزعة الاختيارية الإرادية بعد عام 1937 كجزء من تخليه العام عن علم اجتماع الوحدات الصغرى. ويزعم جوناثان تيرنر وليونارد بيجلي (1973؛ وانظر أيضاً: Munch, 1982) بأن ثمة تواصلاً في فكر بارسونز؛ مما يعني أنه لم يتخلى مطلقاً عن مقولة النزعة الاختيارية الإرادية. وفي رأيهما أن خطأ سكوت كان في مساواة النزعة الاختيارية الإرادية بالإرادة الحرة. فقد كان بارسونز يعتقد دوماً في أن الاختيار الفردي يتحدد بالمعايير والقيم والأفكار والمواقف وما إلى ذلك.

إطار (7 – 1)

تالكوت بارسونز: لمحة من حياته

ولد تالكوت بارسونز عام 1902 بمدينة كلورادو سبرينجس بولاية كولورادو. وينحدر بارسونز من أسرة دينية ومثقفة، فقد كان أبوه رجل دين، وأستاذاً، وصار أخيراً رئيساً لكلية صغيرة. وقد حصل بارسونز على الدرجة الجامعية الأولى من كلية

مشكلات في نظرية الفعل عند بارسونز

استهلك هدف دمج الفعل والبناء مساحة كبيرة من كتاب بارسونز "بناء الفعل الاجتماعي". وقد لاقى هذا العمل استحسان البعض، في حين رأى فيه آخرون تشويشاً وخلطاً (انظر على سبيل المثال: Alexander, 1978; Menzies, 1977). ويرى أصحاب هذه الانتقادات أن بارسونز بدأ كتابه كمنظر للفعل بتوجه نحو الوحدات الصغرى، إلا أنه قبل أن يفرغ من تأليف هذا الكتاب وبمرور السنوات تحرك أكثر فأكثر في اتجاه النظرية الوظيفية البنائية بتوجه نحو الوحدات الكبرى. ويعود بعض الخلط في كتاب بارسونز إلى عجزه عن التخلي عن مواقفه النظرية القديمة أو دمجها على نحو ملائم مع مواقفه النظرية الجديدة. وفي تقديمه للطبعة الثانية من كتابه "بناء الفعل الاجتماعي" تحدث بارسونز عن تحوله:

"من تحليل بناء الفعل الاجتماعي في حد ذاته إلى التحليل الوظيفي البنائي للأنساق الاجتماعية. وهذه الأنساق هي بالطبع – في التحليل النهائي – بمثابة أنساق للفعل الاجتماعي، إلا أن بناء

تابع إطار (7 – 1)

إمهرست عام 1924، ثم بدأ رحلة الدراسات العليا في مدرسة لندن للاقتصاد. وفي العام التالي انتقل إلى هايدلبرج بألمانيا. وقد استحوذ ماكس فيبر على جانب كبير من مساره الأكاديمي في هايدلبرج. وعلى الرغم من وفاة فيبر قبل خمس سنوات من وصول بارسونز إلى ألمانيا، فقد ظل تأثير فيبر متواصلاً، واستمرت أرملته في عقد لقاءات بمنزلها، وهي اللقاءات التي كان بارسونز يواظب على حضورها. وتأثر بارسونز تأثراً بالغاً بأعمال فيبر، وفي النهاية كتب بارسونز أطروحته للدكتوراه في جامعة هايدلبرج، تلك الأطروحة التي تناولت في جانب منها أعمال فيبر.

وقد أصبح بارسونز محاضراً في جامعة هارفارد عام 1927، وعلى الرغم من تنقله بين عدة أقسام بالجامعة، إلا أنه ظل بهذه الجامعة حتى وفاته عام 1979. ولم يكن تقدمه في المسار المهني سريعاً حيث لم يحظى بوضع ثابت إلا في عام 1939. وقبل هذا العام بعامين نشر كتابه "بناء الفعل الاجتماعي"، وهو الكتاب الذي لم يقتصر فحسب على تعريف عدد كبير

هذه الأنساق لا يُدرس في صورته الجديدة بلغة الفعل مباشرة، ولكنه يدرس على أنه أنماط مؤسسية".

(Parsons, 1949: D)

وهناك وجهة نظر يشارك فيها مينزيس (1977) مؤداها أن إحدى المشكلات الأساسية في كتاب بارسونز "بناء الفعل الاجتماعي" ناتجة عن أنه لم يتمم مطلقاً تحوله من نظرية الفعل إلى الوظيفية البنائية، مما ترتب عليه إقامة علاقة متبادلة مشوشة بين هاتين النظريتين في هذا الكتاب. ولم يكن دمج نظرية الفعل والوظيفية البنائية معاً بالأمر المستحيل أو المنبوذ، بل إن بارسونز لم يتمكن مطلقاً من التوفيق بينهما على نحو ملائم، وانتهى الأمر في الغالب بتواجد هاتين النظريتين جنباً إلى جنب بدلاً من دمجهما معاً.

وكان استخدام بارسونز المتكرر لتعريفين مختلفين لكثير من المفاهيم الأساسية بمثابة انعكاس لازدواجية توجهه النظري. فعلى سبيل المثال ذكر كين مينزيس (1977) أن بارسونز استخدم في تعريفه للانحراف كلاً من المدخل الوظيفي – البنائي ليؤكد على

تابع إطار (7 – 1)

من علماء الاجتماع بأبرز المنظرين في علم الاجتماع، ولكنه اشتمل أيضاً على أسس نظرية بارسونز نفسه.

وبعد ذلك حقق بارسونز لنفسه تقدماً أكاديمياً سريعاً. فقد أصبح رئيساً لقسم الاجتماع بجامعة هارفارد عام 1944، وبعد ذلك بعامين أنشأ قسماً جديداً "قسم العلاقات الاجتماعية"، وصار رئيساً له. ولم يقتصر هذا القسم على علماء الاجتماع وحدهم، بل ضم أيضاً مجموعة من العلماء الاجتماعيين. وفي عام 1949 انتخب بارسونز رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع. وفي الخمسينيات والستينيات – ومع نشر مؤلفات مثل النسق الاجتماعي عام 1951 – صار بارسونز أبرز الشخصيات في علم الاجتماع الأمريكي.

وفي أواخر الستينيات تعرض بارسونز لهجوم من الجناح الراديكالي الناشئ لعلم الاجتماع الأمريكي. فقد أُعتبر بارسونز محافظاً من الناحية السياسية، ونظريته محافظة بدرجة عالية، وليست نظريته أكثر من مخطط تصنيفي محكم. وشهدت الثمانينات إحياء الاهتمام

إخفاق النسق في تنشئة الفاعل تنشئة ملائمة؛ ومدخل نظرية الفعل حيث يعرف الانحراف بأنه نزعة تدفع الفاعل إلى أن يتصرف بطريقة تتنافى مع واحد أو أكثر من الأنماط المعيارية النظامية (Parsons, 1951: 250).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الطابع التكاملي في كتاب بارسونز جاء مشوشاً؛ لأنه لم يتمكن مطلقاً من التوفيق بين نظرية الفعل عند فيبر (بالطريقة التي فسر بها فيبر) والوظيفية البنائية عند دوركايم. وهذا هو جوهر الغموض والإشكالية في نظرية الفعل التي تتجه نحو تفكير الفرد وفعله، في الوقت الذي كرس فيه اثنان من أبرز مناصريها – فيبر وبارسونز – جل اهتمامهما بالقيود التي تفرضها الظواهر الثقافية. ويتضح هذا الغموض عندما ندرك أنه على الرغم من أن فيبر وبارسونز افترضا أن الفاعلين ديناميون ومبدعون، فإن الجانب الأكبر من علم الاجتماع عندهما خصصاه لتحليل القيود الثقافية. وقد كانت نظرية الفعل أكثر تأثيراً في تطوير نظريات مثل التفاعلية الرمزية والظاهراتية، إلا أن دورها كان ضئيلاً في تطوير النظريات

تابع إطار (7 – 1)

بالنظرية البارسونية لا في الولايات المتحدة وحدها، بل في أرجاء العالم (Sciulli & Gerstein, 1985)، ناهيك عن أن أفكار بارسونز لم ينحصر تأثيرها على المفكرين المحافظين فقط، بل امتد هذا التأثير إلى منظري الماركسية الجديدة كذلك.

وعند وفاة بارسونز أثنى عدد من تلاميذه الأول – وهم علماء اجتماع ذوو شأن كبير – على النظرية البارسونية وصاحبها. وقدم هؤلاء العلماء في بحوثهم رؤى مهمة حول بارسونز وأعماله. ولا تشكل اللمحات القليلة التي قدمناها هنا صورة متكاملة عن بارسونز، ولكنها تقدم بالفعل بعض اللمحات المثيرة عن بارسونز ومؤلفاته.

وكان روبرت ميرتون أحد تلاميذ بارسونز عندما كان بارسونز قد بدأ لتوه سلك التدريس في جامعة هارفارد. وقد أوضح ميرتون – الذي أصبح منظراً له شأنه – أن الطلاب الذين التحقوا بجامعة هارفارد في تلك الأيام لم يأتوا لكي يدرسوا مع بارسونز، بل ليدرسوا مع بيتريم سوروكن الذي كان أعلى أعضاء

الكبرى التي ينصب تركيزها الرئيسي على المستوى المجتمعي. ونعطي مثالاً على ذلك بمنهج الفهم الذي يعد أداة لفهم العلاقة بين الوعي والفعل، مع أنه أكثر جدوى في فهم القيود المعيارية على الفاعلين. وتتمثل الفكرة هنا في أن يضع علماء الاجتماع أنفسهم مكان الفاعلين الذين يقومون بدراستهم من أجل فهم القيود المفروضة عليهم.

وبناءً على ما سبق كان وجود قدر من الخلط في بناء نظرية الفعل منذ البداية أحد الأسباب الرئيسية لتضاؤل أهميتها. كما أن معظم الافتراضات الأساسية لنظرية الفعل حول الوعي والفعل والتفاعل استعارتها النظريات الأخرى ذات التوجه المجهري مثل التفاعلية الرمزية والظاهراتية والمنهجية الشعبية، وقامت بمعالجتها بطريقة أكثر اتساقاً. وتنسجم هذه الافتراضات انسجاماً تاماً مع جوانب أخرى لهذه النظريات، بل إنها – أي الافتراضات – أكثر انسجاماً مع هذه النظريات منها مع العناصر الأخرى لنظرية الفعل. ويبدو أن توجه نظرية الفعل نحو الوحدات الكبرى قد ضاع – لسوء الحظ – مع هذه النظريات

تابع إطار (7 – 1)

قسم علم الاجتماع منزلة، كما أنه أصبح العدو اللدود لبارسونز:

"لم يلتحق الجيل الأول من الطلاب بجامعة هارفارد ليدرسوا على يد بارسونز، ولم يخطر ببالهم أن يفعلوا ذلك لأبسط الأسباب، وهو أن بارسونز عام 1931 لم يكن مشهوراً بوصفه عالم اجتماع. وعلى الرغم من أننا كطلاب جئنا لندرس على يد سوروكن المشهور، فإن قلة منا ظلت تدرس على يد بارسونز المغمور".

وكانت انطباعات ميرتون عن أول مقرر لبارسونز في النظرية انطباعات مثيرة، خاصة وأن هذا المقرر وضع أساس أحد أكثر كتب النظرية تأثيراً:

"أصبح بارسونز منذ زمن طويل أحد الرجال العظماء لعلم الاجتماع العالمي.. وكان عظيماً في شبابه في عيون عدد قليل منا، وبدأ ذلك مع مقرره الأول في النظرية الذي شكل أساس رائعته "بناء الفعل الاجتماعي" الذي لم يظهر مطبوعاً إلا بعد مضي خمس سنوات على نشره شفاهياً" (Merton, 1980: 69-70).

وعلى الرغم من أن الجميع لا

تابع إطار (7 – 1)

يشاركون ميرتون في تقييمه الإيجابي لبارسونز، إلا أنهم يعترفون بما يلي:

"كانت وفاة بارسونز علامة على نهاية عصر في علم الاجتماع. وعندما يبدأ عصر جديد بالفعل، فإنه سوف يتحصن بالتأكيد بالتراث العظيم في الفكر السوسيولوجي الذي خلفه لنا" (Merton, 1980: 71).

الأخرى. وعلى الرغم من أن نظرية الفعل لم تتمكن مطلقاً من تحقيق التكامل الملائم بين اهتماماتها على مستوى الوحدات الصغرى واهتماماتها على مستوى الوحدات الكبرى، فإن ذلك لا يعني صعوبة تحقيق ذلك[1].

الأعمال الحديثة في نظرية الفعل

سعى **جيمس كولمان** (1986) حديثاً إلى إحياء نظرية الفعل بالعودة إلى جذورها في كتاب بارسونز "بناء الفعل الاجتماعي" الصادر عام 1937. ويشعر كولمان بأن بارسونز ارتكب خطأ بتخليه عن نظريته للفعل التي طورها في هذا الكتاب ليتحول إلى الوظيفية البنائية. ويتمثل الإدعاء الأساسي عند كولمان في أنه يتعين علينا ألا ننبذ مفاهيم الهدف وتوجيه الهدف والاتزان الحيوي (مثلما يحدث في التحليلات العلية على مستوى النسق الاجتماعي)، بل ينبغي علينا أن نقصر استخدامها على مستوى الفاعلين في النسق الاجتماعي، ولا نفترض وجودها بالنسبة للنسق ذاته (13121986 :). وبذلك حاول كولمان أن يعود بنظرية الفعل إلى جذورها الصغرى، على الرغم من أن الفاعل بالنسبة لكولمان – كما كان بالنسبة لبارسونز – يمكن أن يكون أشخاصاً أو مؤسسات[2] (13121986 :).

وهناك أيضاً محاولة سيولى (1986) توضيح معنى الفعل الاختياري الإرادي وربطه بالدراسات في مجال النظرية القانونية. وبدون الدخول في تفاصيل هذه المحاولة، يمكن القول بأن محاولة سيولى الامتداد بنظرية الفعل إلى اتجاهات جديدة – ناهيك عن

---

(1) ارجع إلى الفصل الثامن الذي يناقش عدداً من المحاولات لتحقيق التكامل على مستوى الوحدات الصغرى والكبرى.

(2) لمزيد من التفاصيل حول تحليل كولمان ارجع إلى الفصل الثامن.

سعى كولمان إلى العودة بنظرية الفعل إلى جذورها الأصلية - ربما تساعد في نهاية الأمر على إحياء هذه النظرية.

نظرية النظم

إذا كانت نظرية الفعل قد أفل نجمها منذ أن بلغت الذروة في الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، فإن نظرية النظم مرت في أقل من عقدين بصعود مفاجئ، وهبوط مذهل. ولم تستطع نظرية النظم - التي بزغت وأفلت في الستينيات والسبعينيات - أن تفي بوعدها - وربما لن تستطيع - الذي آلته على نفسها لمناصريها الأوائل. ونتيجة لذلك فقدت هذه النظرية بعضاً من بريقها في علم الاجتماع، ولا تستحق اليوم أكثر من مناقشة مختصرة لها.

ونظرية النظم نتاج مجموعة متنوعة من الأفكار العلمية التي وردت إلى علم الاجتماع من مجالات أخرى منها السيبرنطيقا ونظرية المعلومات وبحوث العمليات ونظرية النظم الاقتصادية (Lilienfeld, 1978)، ثم أعيد صياغة هذه الأفكار لتطبيقها على الحياة الاجتماعية. وفي كتابه "علم الاجتماع ونظرية النظم المعاصرة" (1967) يجيب **والتر بكلي** عن سؤال يتعلق بما استفادة علم الاجتماع من نظرية النظم على النحو التالي:

أولاً: لأن نظرية النظم مشتقة من العلوم البحتة، ولأن هذه النظرية - على الأقل من وجهة نظر أنصارها - قابلة للتطبيق على جميع العلوم السلوكية والاجتماعية، فإنها تبشر بلغة مشتركة توحد بين هذه العلوم.

ثانياً: أن نظرية النظم متعددة المستويات ويمكن تطبيقها بدرجة متكافئة على أكبر الوحدات وأصغرها، وأكثر جوانب العالَم الاجتماعي موضوعية وذاتية.

ثالثاً: أن نظرية النظم تهتم بالعلاقات المتعددة بين مختلف جوانب العالم الاجتماعي، ومن ثم تناهض التحليلات الجزئية للعالم الاجتماعي. وتقوم نظرية النظم على حجة مؤداها أن العلاقة المعقدة بين الأجزاء لا يمكن دراستها بعيداً عن سياق الكل. ويرفض أنصار نظرية النظم الفكرة القائلة بأن المجتمع أو المكونات

الكبرى للمجتمع يتعين دراستها باعتبارها ظواهر اجتماعية متحدة. ويكون التركيز – بدلاً من ذلك – على العلاقات أو العمليات عند مستويات مختلفة داخل النظام الاجتماعي. ويصف بكلي هذا التركيز بقوله:

"يمكن وصف نوع النظام الذي نهتم به وصفاً عاماً بأنه كل مركب من عناصرأو مكونات ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر في شبكة علاقات علية إلى الحد الذي يكون فيه كل عنصر مرتبطاً ببعض العناصر الأخرى على الأقل بدرجة مستقرة تقريباً في أي فترة زمنية محددة".

(Buckley, 1967: 41)

ويقدم ريتشارد بول تصوراً واضحاً للتوجه العلائق Relational لنظرية النظم، أو ما أسماه "نظرية النظم العامة" GST بقوله:

"تبدأ نظرية النظم العامة بتصور عملي للواقع على أنه يتألف أساساً من علاقات بين علاقات كما يتضح من مفهوم الجاذبية كما يستخدم في الفيزياء الحديثة. فمصطلح الجاذبية لا يصف كياناً موجوداً على الإطلاق.ولا يوجد "شيء" يطلق عليه الجاذبية. فالجاذبية مجموعة من العلاقات. وإذا فكرنا في هذه العلاقات على أنها كيانات موجودة، فإننا ننزلق بذلك إلى التجسيد. ويتطلب مدخل نظرية النظم العامة أن يطور علماء الاجتماع منطق العلاقات وصياغة الواقع الاجتماعي بلغة العلاقات".

(Ball, 1978: 66)

رابعاً: ينحو مدخل النظم إلى النظر في جميع جوانب النظام الاجتماعي – الثقافي على أنها سلسلة من العمليات المتعاقبة، أو شبكات من المعلومات والاتصالات بصفة خاصة.

خامساً: (وهذا هو الأهم) أن نظرية النظم نظرية تكاملية بطبيعتها. ويرى بكلي في تعريفه لهذه النظرية أنها تتضمن الأبنية الموضوعية الكبرى، وأنساق الرموز، والفعل والتفاعل، والوعي والوعي الذاتي. ويسلم بول أيضاً بفكرة تكامل

المستويات: "يتم دراسة الفرد والمجتمع دراسة متكافئة، ليسا بوصفهما كيانين مستقلين، بل كمجالين مشتركين مترابطين بواسطة عمليات متعددة من التغذية المرتدة" (681978 :). والحقيقة أن نظرية النظم تتناغم مع التكامل لدرجة دفعت بكلي إلى نقد نزوع علماء الاجتماع الآخرين إلى التمييز بين مستويات التحليل، حيث يقول في هذا الصدد:

"لاحظنا اتجاه علم الاجتماع في معظمه إلى الإصرار على ما يمكن تسميته بالتمييز التحليلي بين الشخصية (داخل الجمجمة)، والأنساق الرمزية (الثقافة) ومصفوفات العلاقات الاجتماعية (النظم الاجتماعية)، وذلك على الرغم من أن الدراسات الفعلية التي قام بها مشايعو هذا التمييز أثبتت أنه مضلل أو أنه لا يمكن الدفاع عنه في الواقع".

(Buckley, 1967: 101)

(لم يكن بكلي منصفاً إلى حد ما في هذا المقام، لأنه فعل نفس الشيء في كتابه. ويبدو أن القيام بالتمييز التحليلي أمر مقبول بشكل واضح بين أنصار نظرية النظم؛ مادام أن ذلك يساعد في فهم أفضل للعلاقات المتبادلة بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية).

وأخيراً: تميل نظرية النظم إلى النظر في العالم الاجتماعي بلغة ديناميكية، وذلك بتسليط اهتمام متزايد على النشوء والديناميات الاجتماعية - الثقافية بصفة عامة .(Buckley, 1967: 39)

وقد ناقش بكلي العلاقة بين النظم الاجتماعية - الثقافية، والنظم الآلية والنظم العضوية، كما ركز على الكشف عن الاختلافات الأساسية بين هذه النظم من خلال متصل يضم عدة أبعاد يتدرج من النظم الآلية إلى النظم العضوية إلى النظم الاجتماعية - الثقافية، بدءاً من أبسط الأجزاء إلى أكثرها تركيباً، ومن أقل الأجزاء استقراراً إلى أكثرها استقراراً، ومن أدنى إلى أعلى درجة ترتبط بها الأجزاء بالنظام ككل.

وتختلف النظم - استناداً إلى أبعاد أخرى - اختلافاً كيفياً لا كمياً. وتقوم العلاقات التبادلية بين الأجزاء في النظم الآلية على انتقال الطاقة، وتقوم العلاقات التبادلية بين الأجزاء في النظم العضوية بدرجة أكبر على تبادل المعلومات منها على الطاقة. أما في النظم الاجتماعية - الثقافية، فإن العلاقات التبادلية تقوم بدرجة أكبر على تبادل المعلومات.

كما تختلف الأنواع الثلاثة للنظم في درجة الانفتاح أو الانغلاق، أي في درجة علاقتها التبادلية مع جوانب البيئة الأكبر. ويكون النظام الأكثر انفتاحاً أقدر بدرجة أفضل على الاستجابة للبيئة بطريقة انتقائية. وبهذا المعنى تكون النظم الآلية مغلقة، والنظم العضوية أكثر انفتاحاً، والنظم الاجتماعية - الثقافية هي الأكثر انفتاحاً بين النظم الثلاثة. وترتبط درجة انفتاح النظام بمفهومين رئيسيين في نظرية النظم هما: التفتت Entropy أو اتجاه النظم إلى التوقف عن العمل، والتفتت السلبي Negentropy أو اتجاه النظم إلى تطوير الأبنية. وتكون النظم المغلقة مفتتة، أما النظم المفتوحة فتكون مفتتة سلبياً. ويلازم الأنظمة الاجتماعية - الثقافية جهد بدرجة أكبر من النظامين الآخرين. وأخيراً، تكون الأنظمة الاجتماعية - الثقافية هادفة؛ لأنها تتلقى تغذية مرتدة من البيئة بما يساعدها في استمرار التحرك نحو أهدافها.

وتعد التغذية المرتدة جانباً أساسياً من جوانب المدخل السيبرنطيقي الذي يتخذه أنصار نظرية النظم من النظام الاجتماعي. وهذا يتعارض مع مدخل التوازن الذي يميز عدداً من علماء الاجتماع (مثل بارسونز) الذين ينطلقون - ظاهرياً - من مدخل النظم. ويساعد استخدام التغذية المرتدة أنصار نظرية النظم السيبرنطيقية من دراسة النشوء والنمو والتطور والتغيرات الفجائية. ويولي هؤلاء المنظرون أهمية خاصة لانفتاح النسق الاجتماعي على بيئته وتأثير العوامل البيئية على النظام.

وتوجد عدة عمليات داخلية تؤثر أيضاً في النظم الاجتماعية. وهنا يبرز مفهومان آخران مهمان هما الاستقرار المورفولوجي Morphostasis الذي يشير إلى العمليات التي تساعد النسق في المحافظة على نفسه، والنشوء المورفولوجي Morphogenesis الذي يشير إلى تلك العمليات التي تساعد النسق على التغير والنمو

والتطور. وتصبح النظم الاجتماعية باطراد "نظماً وسيطة" مركبة تتوسط بين العوامل الخارجية والنسق. وتساعد بعض هذه النظم الوسيطة النسق في المحافظة على نفسه، وبعضها الآخر يساعد النسق على التغير. وتصبح هذه النظم الوسيطة باطراد مستقلة ومحددة لأداء النسق. وبعبارة أخرى تساعد هذه النظم الوسيطة النسق الاجتماعي في أن يصبح أقل اعتماداً على البيئة.

وتقوم هذه النظم الوسيطة المركبة بعدة وظائف في النسق الاجتماعي، فهي تساعد النسق – على سبيل المثال – على أن يتكيف مؤقتاً مع الظروف الخارجية، كما أنها تستطيع توجيه النسق من بيئة قاسية إلى بيئة أكثر ملاءمة، ويمكن لها أن تساعد النسق على أن يعيد تنظيم أجزاءه ليتعامل مع البيئة بدرجة أكثر فعالية.

وينتقل بكلي (1967) من مناقشة المبادئ العامة إلى تفاصيل العالَم الاجتماعي لتوضيح تطبيقات نظرية النظم. ويبدأ بكلي بالمستوى الفردي – حيث انبهر بأعمال ميد – الذي يرتبط فيه الوعي بالفعل. والحقيقة أن بكلي أعاد صياغة إشكالية ميد بلغة نظرية النظم. فالفعل يبدأ بإشارة من البيئة، وتنتقل هذه الإشارة إلى الفاعل. ومع ذلك يصعب هذا الانتقال بفعل الضوضاء في البيئة. وعندما يحدث الانتقال، تزود الإشارة الفاعل بمعلومات يتمكن الفاعل بناءً عليها من اختيار استجابة ما. ويكون الأساس هنا هو امتلاك الفاعل لميكانيزم وسيط هو الوعي الذاتي. وقد ناقش بكلي الوعي الذاتي بلغة نظرية النظم بقوله:

"يعد الوعي الذاتي – بلغة السيبرنطيقا – بمثابة ميكانيزم للتغذية المرتدة الداخلية للنسق التي يمكن مقارنتها بمعلومات أخرى من الموقف أو من الذاكرة، بما يسمح بالاختيار من مجموعة من الأفعال بطريقة هادفة تأخذ في اعتبارها ذات الفرد وسلوكه بدرجة واضحة."

(Buckley, 1967: 100)

وليس الوعي – في رأي ميد وأنصار التفاعلية الرمزية ونظرية النظم – منفصلاً عن الفعل والتفاعل، بل هو جزء متمم لهما.

وعلى الرغم من أن بكلي يرى أن الوعي والتفاعل تربطهما علاقة تبادلية ولا يتعين الفصل بينهما، فقد انتقل من الوعي إلى مجال التفاعل. وتتفق أنماط التفاعل (التقليد والاستجابة تحديداً) بوضوح مع رؤية نظرية النظم إلى العالم. والأهم من ذلك أن بكلي ربط مجال التفاعل بين الأشخاص بنسق الشخصية ربطاً مباشراً، ويرى أن كلا منهما يحدد الآخر. وأخيراً ينتقل بكلي إلى تنظيم المجتمع على المستوى الأكبر – خاصة الأدوار والمؤسسات – الذي نظر فيه بمصطلحات نظرية النظم وكما يرتبط بالمستويات الأخرى للواقع الاجتماعي.

ويختتم بكلي بمناقشة بعض المبادئ العامة لنظرية النظم كما تنطبق على المجال الاجتماعي – الثقافي، وهى:

أولاً: أن أنصار نظرية النظم يسلمون بالفكرة القائلة بأن التوتر حقيقة طبيعية ودائمة وضرورية من حقائق النسق الاجتماعي.

ثانياً: هناك تركيز على ماهية ومصادر التنوع في النسق الاجتماعي، وهذا التركيز على التوتر والتنوع يجعل من منظور النظم منظوراً ديناميكياً.

ثالثاً: هناك اهتمام بعملية الاختيار على المستوى الفردي وعلى المستوى بين الأشخاص، حيث تكون الاختيارات المتعددة أمام النسق متنوعة ومتغيرة، وهذا ما يضفي مزيداً من الدينامية.

رابعاً: أن المستوى بين الأشخاص يعد أساس نمو الأبنية الأكبر، إذ أن عمليات التبادل والتفاوض والمساومة هي العمليات التي تنبثق منها أبنية اجتماعية وثقافية مستقرة نسبياً.

وأخيراً: على الرغم من الدينامية الملازمة لمدخل النظم، فهناك اعتراف بعمليات الاستمرار والتحول. وفي هذا يقول بكلى: "ينبثق عن التفاعلات المستمرة قدر من التلاؤم والتكيف المستقر إلى حد نسبي" (1601967 :).

وهناك ملاحظة مهمة هي أن هناك أوجه شبه واضحة بين نظرية النظم والمدخل الجدلي على الرغم من أنهما مشتقان من مصادر مختلفة تمام الاختلاف (فنظرية النظم

مصادرها علمية، والمدخل الجدلي مصادره فلسفية) ولهما لغة مختلفة (Ball, 1978). وتشمل أوجه الشبه التركيز على العلاقات والعمليات والإبداع والتوتر.

نقد نظرية النظم

على الرغم من أن نظرية النظم كانت مثار اهتمام في بداية ظهورها، إلا أنها أخفقت في أن تصبح النظرية الرئيسية في علم الاجتماع كما كان يأمل معظم أنصارها. وقد وجه روبرت ليلنفيلد (1978) نقده إلى نظرية النظم على عدة أسس، حيث يزعم أن نظرية النظم قد أخفقت عند استخدامها في علم الاجتماع إلى جانب العلوم الأخرى.

ولتوضيح ذلك يسوق ليلنفيلد حالة نظام المرور السريع في منطقة الخليج بسان فرانسيسكو، ذلك النظام الذي يعتمد على مدخل النظم:

"قام نظام المرور السريع في منطقة الخليج ببناء طرق تتخلل عدة أماكن كانت مهملة نتيجة تأجيل مراحل تشييدها لعدة سنوات مضت. وكانت المحطات الأخيرة في الحقول، واحتلت المحطات الوسطى أماكن في مناطق تجارية مهجورة"

(Lilienfeld, 1978: 123)

كما عثر ليلنفيلد على اخفاقات مماثلة – ليست كثيرة – في إنتاج أنصار نظرية النظم من علماء الاجتماع.

وينتقد ليلنفيلد الغرور العلمي لهؤلاء المنظرين الذين ينتقون من العلوم ما يؤيد وجهة نظرهم ويتجاهلون ما يعارضها. كما هاجم ليلنفيلد هجوماً عنيفاً ولع هؤلاء المنظرين بالمماثلة بين علم وآخر، تلك المماثلة التي تبدو مثيرة من الناحية الجمالية، ولكنها لا تكون دقيقة بالضرورة. ثم ينتقد ليلنفيلد عمومية نظرية النظم، زاعماً أنها تحقق عموميتها الشاملة على مستوى التجريد فحسب، مع تجاهل الخاص والعياني والواقعي (1921978 :).

ووجد ليلنفيلد أن نظرية النظم على درجة عالية من التأمل النظري، وهي مشكلة عامة تفاقمت مع انتقال هذه النظرية من العلوم البحتة إلى العلوم الأخرى،

حيث أصبحت فضفاضة في تعريفها وانطباعية في استخدامها (2771978 :). ويضيف أن هذه النظرية خليط من التأمل النظري والبيانات الإمبيريقية بما لا يفي بهذا ولا ذاك. وعندما يبحث أنصار نظرية النظم في العالَم الاجتماعي، نجدهم يعانون في دراساتهم بسبب جهلهم بالطريقة إلى يسير بها هذا العالَم. ويزعم ليلنفيلد أنه لا يمكن العثور على نتائج جديدة في أي علم استناداً إلى نظرية النظم. وأخيراً يعتقد ليلنفيلد أن نظرية النظم لا يمكن اختبارها ولا يمكن البرهنة على صحتها أو خطئها.

ويختتم ليلنفيلد بأنه يتعين النظر إلى نظرية النظم على أنها نسق أيديولوجي أكثر منها مدخلاً عملياً، ويرى فيها شكلاً من أشكال الوعي وطريقة لتفسير وفهم العالم بما يبرر علاقات القوة ويحافظ عليها. ولا يقتصر الأمر على تأييد نظرية النظم - في راي ليلنفيلد - للوضع القائم فحسب، بل إن لها أيضاً مضامين تسلطية.

إن مستقبل نظرية النظم يشوبه الغموض. ومع أنها تشد الانتباه بمدخلها التكاملي متعدد المستويات إلى العالم الاجتماعي، إلا أنها بحاجة إلى التغلب على عدد من نقاط الضعف فيها قبل أن تكسب أنصاراً من المهتمين بعلم الاجتماع كما أخذت على نفسها من قبل عهداً بأن تجذبهم إليها.

البنيوية

على الرغم من أننا ألقينا بالفعل إطلالة على البنيوية عدة مرات في هذا الكتاب[1]، فقد حان الوقت لمناقشة البنيوية مناقشة منظمة. ولكن ماذا يقصد بالبنيوية تحديداً؟ يمكن تعريف البنيوية بأنها البحث عن القوانين العامة والثابتة للإنسانية التي تنطبق على جميع مستويات الحياة الإنسانية من أشدها بدائية إلى أقصاها تقدماً (Ekeh, 1982: 128).

وعلى الرغم من أن البنيوية تعد تطوراً حديثاً إلى حد نسبي في المجال الفكري عموماً وفي علم الاجتماع خصوصاً، إلا إنها - في رأي البعض - قيد المراجعة أو حتى الإحلال. وفي حديثها عن البنيوية الفرنسية (التي لا تزال قلب البنيوية بصفة عامة)

(1) المقصود هنا كتاب جورج ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

قالت إدث كورزويل: "إن عصر البنيوية في باريس قد ولى تقريباً" (21980 :). وقد كتبت كورزويل (وآخرون) عن تطور "ما بعد البنيوية"، في حين ناقش آخرون "البنيوية الجديدة" (Wuthnow et al., 1984). وعلى الرغم من أن البنيوية ربما تكون قيد التغير أو التغير الراديكالي، فإنها تظل وثيقة الصلة بالنظرية المعاصرة في علم الاجتماع التي تتأثر بها الآن تأثراً شديداً (Rossi, 1982, 1983).

جذور البنيوية في علم اللغة

انبثقت البنيوية من تطورات متنوعة في مجالات عديدة. ويعد علم اللغة مصدر البنيوية الحديثة ومعقلها الحصين حتى يومنا هذا. وتبرز أعمال فرديناند دي سوسير (1858-1913) في تطور علم اللغة البنائي بصفة خاصة والبنيوية في مجالات أخرى عديدة بصفة عامة (Culler, 1976). وما يهمنا هنا بصفة خاصة التفرقة التي أقامها سوسير بين اللغة والكلام. فاللغة هي النسق النحوي الشكلي، وهي نسق من العناصر الصوتية التي تحكم العلاقات بينها - كما يعتقد سوسير وأتباعه - قوانين محددة. واتجه كثير من علماء اللغة منذ زمن سوسير إلى اكتشاف هذه القوانين. ووجود اللغة هو الذي يجعل الكلام ممكناً. والكلام هو اللغة الواقعية، أي الطريقة التي يستخدم بها المتكلمون اللغة للتعبير عن أنفسهم.

وعلى الرغم من اعتراف سوسير بدلالة استخدام الناس للغة بطريقة ذاتية أو خاصة في الغالب، إلا أنه كان يؤمن بأن ذلك لا يمكن أن يكون محل اهتمام عالم اللغة ذي التوجه العلمي. فعلى هذا العالم أن ينظر في اللغة، أي النسق الشكلي، لا أن ينظر في الطرق الذاتية التي يستخدم بها الفاعلون اللغة.

وقد اتسع مجال الاهتمام بالبناء ليتجاوز اللغة إلى دراسة جميع أنساق الإشارة (العلامات). ويطلق على هذا الاهتمام ببناء أنساق الإشارة "السيميوطيقا" (علم العلامات) الذي جذب إليه كثيراً من المناصرين (Hawkes, 1977). وعلم العلامات أوسع مجالاً من علم اللغة البنائي، لأنه لا يتضمن دراسة اللغة فحسب، ولكنه يشمل أيضاً الأنساق الأخرى للإشارات والرموز مثل تعبيرات الوجه، ولغة الجسد، والنصوص الأدبية، وكل صور الاتصال في حقيقة الأمر.

وتهتم المجالات العديدة التي امتدت إليها البنيوية بالاتصال بطريقة أو بأخرى. وتشمل هذه المجالات: الماركسية، والتحليل النفسي، والفنون التشكيلية، والمسرح والموسيقى، والنقد الأدبي، والفلسفة، والأنثروبولوجيا - وهي أكثر هذه المجالات أهمية بالنسبة لتطور علم الاجتماع البنيوي - خاصة أعمال كلود ليفي - شتراوس (Ehrnmann, 1970; Rossi, 1982). وعلى الرغم من وجود أوجه شبه عديدة في استخدام البنيوية في هذه المجالات، إلا أن هناك أيضاً أوجه اختلاف متعددة. والبنيوية - اليوم - أبعد من أن تكون منظوراً موحداً.

البنيوية الأنثروبولوجية: كلود ليفي - شتراوس

تعد الأعمال التي قام بها كلود ليفي - شتراوس في الأنثروبولوجيا أكثر الأعمال أهمية بالنسبة للبنيوية إذا انصب الحديث على علم الاجتماع (أطلقت كورزويل على ليفي - شتراوس "أبو البنيوية" (131980 :). فقد قدم ليفي - شتراوس بمرور السنين عدداً هائلاً من الأعمال المركبة التي غيرت مجال الأنثروبولوجيا وغيره من المجالات الأخرى تغييراً مثيراً. وتأثر البنيويون في علم الاجتماع تأثراً قوياً بأعمال ليفي - شتراوس.

ومن أسباب اصطباغ أعمال ليفي - شتراوس بالصبغة التركيبية وجود أنماط متعددة من الأبنية فيها. والنمط الأول - وهو الأبنية والنظم الاجتماعية الكبرى للعالم الاجتماعي - هو النمط الذي بذل بشأنه جهداً عظيماً لتفنيد الزعم بأنها أبنية. وعلى الرغم من أن هذه الأبنية والنظم تشكل واقعاً بنائياً بالنسبة لمعظم علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع، فإنها - بالنسبة لليفي - شتراوس - تخفي الأبنية الأساسية الحقيقية للمجتمع.

وهذا يقودنا إلى النمط الثاني الأهم من أنماط البناء في أعمال ليفي - شتراوس، أي النموذج الذي يصوغه العالِم الاجتماعي لتوضيح البناء الأساسي للمجتمع. إلا أن هناك نمطاً ثالثاً من أنماط البناء أكثر أهمية في رأي ليفي شتراوس، وهو بناء العقل الإنساني (Leach, 1974). وتأخذ نماذج العالَم الاجتماعي التي يصوغها العلماء الاجتماعيون صوراً متشابهة في المجتمعات المختلفة؛ لأن المنتج الإنساني في شتى أرجاء

العالم يصدر عن نفس المصدر الرئيسي وهو العقل الإنساني. ويشكل بناء العقل البناء النهائي في أعمال ليفي - شتراوس.

ويمكن أن ننظر ببساطة إلى ليفي - شتراوس على أنه امتداد لأعمال سوسير في اللغة إلى القضايا الأنثروبولوجية مثل الأساطير (أو الخرافات) في المجتمعات البدائية. ومع ذلك، فقد ذهب ليفي - شتراوس إلى أبعد من هذا، وطبق البنيوية بدرجة أكثر رحابة على كل صور الاتصال. وكان الإبداع الرئيسي لليفي - شتراوس هو إعادة صياغة طائفة عريضة من الظواهر الاجتماعية (مثل أنساق القرابة) كأنساق للاتصال مما يجعلها بالتالي قابلة للتحليل البنائي (Burris, 1979). إذ يمكن تحليل تبادل الزوجين - على سبيل المثال - بنفس طريقة تبادل الكلمات، فكلاهما تبادل اجتماعي يمكن دراسته بواسطة استخدام الأنثروبولوجيا البنائية.

ويمكن أن نوضح تفكير ليفي - شتراوس (1967) بإعطاء مثال عن أوجه الشبه بين أنساق اللغة وأنساق القرابة:

وأولها أن المصطلحات المستخدمة لوصف القرابة - مثل الفونيمات في اللغة - هي وحدات أساسية للتحليل عند البنيوى.

وثانيها أن مصطلحات القرابة والفونيمات ليس لها معنى في ذاتها، فكلاهما يستمد معناه عندما يكونان أجزاءً متكاملة من نسق أكبر، والبناء الكلي للنسق هو الذي يعطي كل جزء من أجزائه الأساسية معناه.

وثالثها أن ليفي - شتراوس اعترف بأن هناك تبايناً امبيريقياً من وضع إلى آخر في النسق الفونيمي والنسق القرابي، إلا أن هذه التباينات يمكن إرجاعها إلى قوانين عامة مع أنها قوانين ضمنية.

وآخرها أن هذين النسقين نتاج لبناء العقل، ولكنهما ليسا نتاج عملية شعورية، بل هما نتاج بناء منطقي لاشعوري للعقل. وهذان النسقان - جنباً إلى جنب مع البناء المنطقي للعقل الذي انبثقا عنه - يقومان على أساس قوانين عامة.

وقد أخضع ليفي – شتراوس البيانات الأنثروبولوجية للتحليل البنائي بنفس الطريقة التي حلل بها سوسير البيانات اللغوية. وإذا كان علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع أكثر نزوعاً – في هذا الشأن – إلى قبول التقارير الذاتية للمبحوثين، فإن هذه التقارير – بالنسبة لليفي – شتراوس – هي ببساطة المصادر الأساسية التي تصاغ منها الأبنية الأساسية. وكان ليفي – شتراوس في تحليله للمجتمعات البدائية مهتماً بكشف النقاب عن البناء الأساسي لنسقي الأساطير والقرابة، بل وكشف النقاب عن البناء الأساسي للمجتمع برمته.

وعلى الرغم من أن ليفي – شتراوس كرّس اهتمامه بالمجتمعات البدائية، فقد آمن بأن جميع المجتمعات – بما فيها المجتمعات الحديثة – لها بناء أساسي متشابه. وكان تركيزه على المجتمعات البدائية مرجعه أنها أقل تشوهاً وأيسر في اكتشاف بنائها. وبالنسبة للمجتمعات الحديثة تم تطوير مجموعة من النماذج الشعورية أو الأنساق المعيارية لتوضيح واقعها البنائي. ولم يشوه ليفي – شتراوس أهمية هذه النماذج على نحو تام. فهذه الأنساق المعيارية – بما تتضمنه من تحريف وانحياز – نتاج مهم للناس في المجتمع. ومع ذلك، فهذه الأنساق ليست ذات أهمية قصوى، لأن "المعايير الثقافية ليست أبنية في حد ذاتها" (Levi – Strauss, 1967: 274).

ويقوم معظم علماء الأنثروبولوجيا بدراسة ما يقوله الناس ويفعلونه، أما ليفي – شتراوس فكان أكثر اهتماماً بالمنتجات الإنسانية لهؤلاء الناس (Rossi, 1974,b). فقد كان مشغولاً بالبناء الاجتماعي لهذه المنتجات وليس بمعانيها الذاتية أو جذورها في العمليات الذاتية. وعندما يبحث في المنتجات الإنسانية المتعددة (الأساطير، أنساق القرابة، وغيرهما) كان يهتم بالعلاقات التبادلية بينها.والبناء (أو بناء ما على الأقل) هو رسم مخطط لهذه العلاقات المتبادلة. ونظراً لأن الباحث هو الذي يصوغ البناء، فإن اختلاف الباحثين يمكن أن يفضي إلى صياغة أبنية مختلفة. ويتعين فهم نقطتين هنا هما أن الأبنية من صنع الباحثين، وأن هذه الأبنية ليس لها وجود في العالم الواقعي. ويعبر ليفي – شتراوس عن هذا الرأي بقوله: "إن مصطلح البناء الاجتماعي ليست له علاقة بالواقع الإمبيريقي، ولكنه متعلق بالنماذج التي تمت صياغتها بمقتضى هذا الواقع" (: 2711967).

ولم يكن ليفي – شتراوس مهتماً – على نحو بسيط – برسم مخطط لبناء المجتمع البدائي البسيط، بل كان اهتمامه منصباً على مقارنة طائفة عريضة من البيانات المتاحة عن عدد من هذه المجتمعات، على أمل أن تؤدي هذه التحليلات المقارنة إلى فهم البناء الأساسي الشائع في جميع المجتمعات. وعلى الرغم من أنه سعى لاكتشاف هذا البناء، إلا أنه لم يتبن وجهة نظر قطعية مؤداها أن الأبنية متشابهة في جميع الأماكن والأزمنة. وعلى العكس من رؤية معظم الباحثين، رأي ليفي – شتراوس مرونة في منظومته.

وقد رفض ليفي – شتراوس التوجهات التقليدية لعلماء الأنثروبولوجيا، حيث نبذ – على سبيل المثال – الفكرة القائلة بأن الأساطير يمكن تفسيرها إما بمحتواها القصصي أو بوظائفها للمجتمع. إذ أن معنى الأساطير ينبغي بحثه عند المستوى البنائي اللاشعوري. ويمكن تقسيم منهجية ليفي – شتراوس في تحليل الأساطير إلى عدة خطوات **أولها** دراسة عدد من الأشكال المختلفة لأسطورة بعينها. **وثانيها** عزل العناصر الرئيسية في هذه الأشكال المختلفة. **وثالثها** رسم مخطط الأنماط المركبة التي تتشابك فيها العناصر الأساسية داخل كل شكل. **ورابعها** تصميم جدول من التباديل الممكنة بين هذه العلاقات المتشابكة (Levi – Strauss, 1963: 16). **وخامسها** أن هذا الجدول نفسه يصبح هو البناء، أي الموضوع العام للتحليل الذي يمكن أن يفضي عند هذا المستوى فقط إلى علاقات ارتباطية لازمة، وتصبح الظواهر الامبيريقية المدروسة في البداية مجموعة مؤتلفة بين الظواهر الأخرى" (Levi – Strauss, 1963: 16). **وآخر هذه الخطوات** أن هذا الجدول أو البناء يتيح للباحث أن يفهم الأسطورة بصفة عامة إلى جانب صياغة فروض حول معنى أسطورة معينة في مجتمع معين.

ويبدو ظاهرياً أن الأبنية عند ليفي – شتراوس هي نفسها الوقائع الاجتماعية عند دوركايم، بمعنى أن كليهما له وجوده المستقل عن الفاعل ويمارس قهراً عليه. ومع ذلك فإن ليفي – شتراوس لم يقم بتحليلاته على المستوى المجتمعي، أي مستوى الوقائع الاجتماعية. وقد تأثر ليفي – شتراوس بأعمال دوركايم الأخيرة عن التصنيف البدائي أكثر من تأثره بأعماله المبكرة عن الوقائع الاجتماعية. والفاعلون – عند ليفي – شتراوس – ليسوا مقيدين بالوقائع الاجتماعية، فالناس – في رأيه – مقيدون ببناء العقل.

وربما كان سيجموند فرويد - وليس دوركايم - هو الأقرب إلى ليفي - شتراوس في توجهه وتأثيره على دراساته. ويبدو أن ليفي - شتراوس سلم بوجهة نظر التحليل النفسي الفرويدي التي مؤداها أن الفاعلين مقيدون بقوى لاشعورية. وعلى الرغم من أن ليفي - شتراوس كان مهتماً باللاشعور، فإن هناك اختلافاً جوهرياً بينه وبين فرويد حول هذه القضية (Rossi, 1974a). فاللاشعور عند فرويد يُفهم إلى حد كبير في سياق مضمونه العاطفي الخفي، والفاعلون مسيرون بالعواطف غير المعروفة لهم على مستوى الشعور. ولم يكن ليفي - شتراوس مهتماً بدرجة واضحة بالجوانب العاطفية للاشعور؛ فقد انصب اهتمامه باللاشعور على "الأبنية المستمرة والمنطقية للعقل" (Rossi, 1974a: 19). والفاعلون عند ليفي - شتراوس مقيدون لا بالعواطف اللاشعورية، بل بالأبنية اللاشعورية المنطقية لعقولهم. وهنا يعبر ليفي - شتراوس عن اهتمامه باللاشعور بقوله:

"إذا كان النشاط اللاشعوري للعقل يكمن في فرض أشكال على المحتوى كما نعتقد أن هذا هو الحال، وإذا كانت هذه الأشكال في جوهرها متشابهة في جميع العقول: قديمة أم حديثة، بدائية أم متحضرة، فإنه يبدو ضرورياً وكافياً أن نفهم البناء اللاشعوري الذي يشكل أساس كل تنظيم وكل عادة اجتماعية من أجل الوصول إلى مبدأ تفسيري صالح لكل التنظيمات والعادات الاجتماعية الأخرى، مع التسليم بالطبع بأن التحليل قد تم إجراؤه بدرجة كافية".

(Levi – Strauss, 1967: 21-22)

وتؤدى وجهة نظر ليفي - شتراوس بالطبع إلى مشكلة شائعة في العلوم الاجتماعية، وهي أن العقل ليس قابلاً للملاحظة المباشرة (Scheffler, 1970). وهذا ما أدى بليفي - شتراوس إلى التركيز على المنتجات الإنسانية - التي ناقشناها آنفاً - والعلاقات المتبادلة بينها. ولم يكن اهتمامه هنا بهذه المنتجات في ذاتها، بل بما يمكن أن تخبرنا به عن البناء المنطقي للعقل. ولذلك لم تكن دراساته عن بناء المجتمع البدائي بصفة عامة والأنساق القرابية والأسطورية بصفة خاصة هدفاً في حد ذاته، بل كانت وسائل لمساعدته في فهم الأبنية العقلية الأساسية.

ويبدو أن ليفي – شتراوس في بحثه عن الأبنية الأساسية للعقل قام بتنفيذ مشروع يتشابه مع مشروعات بعض أنصار الظاهراتية على الأقل. ومع ذلك فقد نفر ليفي – شتراوس – شأنه في ذلك شأن معظم البنيويين – نفوراً شديداً من الظاهراتية (Petit, 1975). وفي رأيه أن أنصار الظاهراتية سعوا إلى وضع الوعي الذاتي الإنساني في قلب العلوم الاجتماعية، أما البنيويون فإنهم يرون أن الوعي غير قابل للتحليل العلمي. وإذا كان الظاهراتيون (وغيرهم ممن يرتبطون بهذا المدخل مثل أنصار المنهجية الشعبية والوجوديين) يُنظر إليهم على أنهم مشغولون في محاولة أنسنة العلوم الاجتماعية، فإن البنيويين يسعون بوعي ذاتي إلى تجريد هذه العلوم من طابعها الإنساني؛ حيث يرغبون في استبعاد الناس من بؤرة اهتمام العلوم الاجتماعية لتحل محلهم الأبنية المتعددة مثل البناء المنطقي للعقل واللغة والمكونات المتعددة للمجتمع، أو بناء المجتمع بصفة عامة. فقد عبر شارلز ليمير (1979) عن سعادته بأن يرى العلوم الاجتماعية تشهد مدخل استبعاد الناس كبؤرة اهتمام لها. وفي رأي معظم البنيويين أن التركيز على الناس – خاصة عملياتهم الذاتية – يؤخر – إن لم يمنع – تطور العلم الاجتماعي. ويحتم الاشتغال بالعلم تحول الاهتمام من الناس إلى بعض أنواع البناء الموضوعي.

ويعني توجه ليفي – شتراوس إلى الأبنية العقلية واهتمامه بها أنه كان مشغولاً بمشروع شبيه بالمشروع الذي أخذه إيمانويل كانط على عاتقه. وعلى الرغم من وجود أوجه شبه بينهما، إلا أن هناك أيضاً اختلافاً جوهرياً بينهما. فقد سعى كانط كفيلسوف إلى كشف النقاب عن الفئات العقلية الأساسية من خلال الاستبطان أو التفلسف أو كليهما. أما ليفي – شتراوس كعالم اجتماعي فقد رفض هذه المناهج وسعى – بدلاً من ذلك – إلى دراسة أبنية العالم الاجتماعي دراسة إمبيريقية من أجل تسليط الضوء على الأبنية العقلية.

وهكذا يبدو لنا أنه على الرغم من أن ليفي – شتراوس كان يقوم بعمل يشبه أعمال عدد من المفكرين الآخرين، فإن الفحص الدقيق يشير إلى وجود اختلافات مهمة بينه وبينهم جميعاً. وهذا يعد – في الحقيقة الأمر – مقياساً على الإسهام المتميز والمهم الذي قدمه ليفي – شتراوس إلى العلوم الاجتماعية.

وتخلص كورزويل إلى نتيجة قاسية إلى حد ما تعبر عنها بقولها: "إن البنيوية كما تخيلها ليفي – شتراوس أصبحت في ذمة التاريخ. ولم تظهر الأبنية العقلية العامة في الواقع، ولم يعد هناك أحد يبحث عنها" (101980 :). ومع ذلك تعترف كورزويل أن ليفي – شتراوس وضع أساس أنواع أخرى من البنيوية وما بعد البنيوية أيضاً.

الماركسية – البنائية

يوجد إلى جانب البنيوية الأنثروبولوجية عند ليفي – شتراوس شكل آخر مختلف ومهم من أشكال البنيوية هو الماركسية البنائية الفرنسية التي ناقشناها في الفصل الرابع[1].

ونركز في هذا الجزء على ما يميز الماركسية البنائية الفرنسية ويفرقها عن الأشكال الأخرى المختلفة للبنيوية خاصة بنيوية ليفي – شتراوس. ومع ذلك نطل في البداية إطلالة على أوجه الشبه بين البنيوية بصفة عامة والماركسية البنائية (Glucksmann, 1974)، أو بعبارة أخرى الأسباب التي تجعل أعمال التوسير وبولانتزاس وغيرهما تندرج تحت البنيوية.

ومع أننا ذكرنا فيما مضى أن البنيوية الحديثة بدأت مع أعمال سوسير في علم اللغة، فإن هناك من يزعم أنها بدأت مع أعمال كارل ماركس "عندما افترض أن البناء لا ينبغي خلطه مع العلاقات المنظورة، وفسر منطقها الخفي، فقد استهل بذلك التقليد البنيوي الحديث" (Godelier, 1972b: 336). وعلى الرغم من اهتمام كل من الماركسية البنائية والبنيوية عموماً بـ"الأبنية"، فإن كل مجال صاغ مفهوم البناء بطريقة مختلفة.

ويشارك بعض الماركسيين البنائيين – على الأقل – البنيويين الاهتمام بدراسة البناء كمطلب ضروري لدراسة التاريخ، ويعبر موريس جودلييه عن ذلك بقوله: "إن دراسة الأداء الوظيفي الداخلي للبناء لابد أن تسبق دراسة نشوئه وتطوره" (1972 :b 343). وفي دراسة أخرى يقول: "إن المنطق الداخلي لهذه الأنساق يتعين تحليله قبل

(1) المقصود هنا الفصل الرابع من كتاب جورج ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

تحليل نشوئها" (a: xxi1972). وهناك وجهة نظر أخرى يشترك فيها البنيويون والماركسيون البنائيون، وهي أن البنيوية ينبغي أن تهتم بالأبنية أو الأنساق التي تشكلت نتيجة لتفاعل العلاقات الاجتماعية. وتنظر كلتا المدرستين إلى الأبنية على أنها شيء حقيقي (ولو أنه غير منظور)، على الرغم من أنهما تختلفان اختلافاً بيناً حول ماهية البناء الذي تعدانه شيئاً حقيقياً. فالبناء الحقيقي - عند ليفي - شتراوس - هو النموذج، وعند الماركسيين البنائيين هو البناء الأساسي للمجتمع.

والشيء الأكثر أهمية هو أن البنيوية والماركسية البنائية تنبذان النزعة الإمبيريقية، وتهتمان بالأبنية الأساسية غير المنظورة. ويزعم جودلييه أن "ما يرفضه كل من البنيويين والماركسيين هو التعاريف الإمبيريقية لما يشكل بناءاً اجتماعياً" (1972 :a xviii). يقول جودلييه:

"البناء عند ماركس وليفي - شتراوس ليس واقعاً منظوراً يمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة، ولكنه مستوى الواقع الموجود فيما وراء العلاقات المنظورة بين الناس، والأداء الوظيفي الذي يتشكل منه المنطق الأساسي للنسق، والنظام التحتي الذي يمكن به تفسير النظام المرئي".

(Godelier, 1972a: xix)

وقد ذهب جودلييه إلى أبعد من ذلك ليزعم أن هذا النهج يعرف جميع العلوم على النحو التالي: "ما هو منظور هو واقع يخفي واقعاً آخر أعمق وخفي، واكتشاف أي منهما يمثل الهدف الحقيقي للمعرفة العلمية" (a: xxiv1972).

وعلى الرغم من أوجه الشبه بين الماركسية البنائية والبنيوية، فإن هناك عموماً اختلافات أساسية بين البنيوية (الماركسية وغير الماركسية) والاتجاه الرئيسي للنظرية الماركسية على الأقل. وأول هذه الاختلافات أن هاتين المدرستين تستخدمان ضروباً مختلفة من المنطق، فالماركسيون بصفة عامة يتبنون الاستنتاج الجدلي، في حين نجد البنيويين أكثر نزوعاً إلى استخدام العقل التحليلي. ويدافع البنيويون عن الحاجة إلى إجراء دراسات آنية (متزامنة)، أما الماركسيون فهم أكثر ميلاً إلى المطالبة بالتحليلات التتبعية. وينزع الماركسيون ذوو النزعة الإنسانية إلى التركيز على الفاعل الإنساني، أما

البنيويون (الماركسيون وغير الماركسيين) فيرون أن هذا التركيز غير علمي (Burris, 1969). ويؤمن الماركسيون بأن النظرية يمكن أن تساعد في التغير الاجتماعي. أما البنيويون فيزعمون أن الناس خاصة في المجتمع الحديث - مع التسليم بعمومية أبنية معينة - ينزعون إلى إضفاء الطابع الأسطوري على العالم الاجتماعي، وأن فرص التغير السياسي الهادف فرص ضئيلة (Glucksmann, 1974).

وربما يكمن الاختلاف الأخير بين البنيوية بصفة عامة والماركسية عموماً في مستويات التحليل لديهما. وبلغة فال بوريس (1979) فإن الاختلاف هنا هو بين المادية والنزعة الاختزالية النفسية. إذ يميل الماركسيون إلى التركيز على أبنية المجتمع (الاقتصادية، والسياسية، والأيديولوجية)، في حين يهتم البنيويون بالأبنية العميقة للعقل. ولذلك اهتم ماركس ومعظم الماركسيين بالمنطق الأساسي للأبنية الكبرى للمجتمع الرأسمالي. ومع أن البنيويين قد يهتمون بالأبنية الكبرى، إلا أن ذلك لا يكون - في العادة - هدفاً في ذاته، بل هو مجرد وسيلة فقط لفهم الفاعل النهائي، وهو بناء العقل. ويهتم البنائيون بالمستوى المجتمعي، كما يهتم بعض الماركسيين بأبنية العقل، إلا أن هناك اختلافاً أساسياً في هذا الاهتمام.

ومن المفيد في هذا السياق أن نؤكد على ملاحظة أبداها جودلييه الذي كان في وضع أفضل لتحليل العلاقة بين الماركسية البنائية الفرنسية والبنيوية، على أساس أنه كان ماركسياً بنائياً فرنسياً نهل من بنيوية ليفي - شتراوس. ومع أن جودلييه اعترف بوجود قدر من التداخل والاختلاف بين الماركسية البنائية والبنيوية، إلا أنه نادي بالتكامل بينهما حتى يمكن دمج نقاط القوة فيهما وتجاوز نقاط الضعف. وفي مناقشته لنقاط الضعف في أعمال ليفي - شتراوس على سبيل المثال يقول جودلييه:

"ما ينقص أعمال ليفي - شتراوس هو تحليل الوظائف الدقيقة لهذه الصور من التفكير، وانتشار هذه الصور من الأيديولوجيا في المستويات الأخرى للواقع الاجتماعي، وشروط تحولها ... ولذلك فإن تجاوز ما تعنيه المورفولوجيا البنائية يعني محاولة تفسير صور ووظائف وأساليب التمفصل وشروط تحول الأبنية الاجتماعية في المجتمعات العيانية التي يقوم بدراستها المؤرخ وعالم الأنثروبولوجيا. ومن أجل إنجاز هذه المهمة المعقدة على نحو دقيق - والتي تستوجب الجمع بين عدة مداخل نظرية -

لابد أن يكون الفرض المحوري هو فرض الحتمية عند ماركس، أي صور المجتمعات وتطورها التي تحتمها شروط إنتاج وإعادة إنتاج الحياة المادية.

(Godelier, 1972a: zli)

ويبدو أن جودلييه متعاطف بصفة أساسية مع الماركسية، إلا أن التكامل الحقيقي بين الماركسية البنائية والبنيوية يستلزم الالتفات الجاد إلى نقاط القوة والضعف في هذين الاتجاهين.

البدائل السوسيولوجية

جذبت البنيوية إليها عدداً من علماء الاجتماع خاصة أولئك الذين كان توجههم نحو تطوير علمية علم الاجتماع (Goddard, 1976). فالبنيوية تمثل نسقاً من التفكير على درجة عالية من التجريد تسمح بقدر كبير من الدقة التحليلية. كما أنها تبشر بإمكانية بقاء النماذج الصورية إلى جانب استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية المتطورة. ويبدو أنها تقدم أيضاً منظوراً تاريخياً عن الحياة الاجتماعية، علاوة على أنها تقدم منظوراً ذي مجال رحب قادر على دراسة كل شيء من بناء العقل إلى بناء المجتمع إلى بناء العالم الطبيعي.

ولهذه الأسباب وغيرها انجذب بعض علماء الاجتماع إلى التوجه البنيوي في السنوات الحديثة. فقد سعى بعض أنصار المنهجية الشعبية – وأبرزهم آرون سيكوريل – إلى استخدام هذا التوجه. ويزعم سيكوريل أن علماء المنهجية الشعبية عليهم الاهتمام بالإجراءات التأويلية الأساسية للفاعلين التي يراها شبيهة بالقواعد النحوية الأساسية (271974 :). ومما يلفت النظر أن سيكوريل – انطلاقاً من جذوره المتأصلة في المنهجية الشعبية كعلم اجتماع إبداعي – نظر في هذه الأبنية العميقة بطريقة لا حتمية، بمعنى أنها تولد استجابات إبداعية للمواقف الاجتماعية.

بنيوية جوفمان

إن أعمال إرفنج جوفمان – خاصة أعماله الأخيرة ومنها "تحليل الإطار" (1974) – تعطينا مثالاً على التحول نحو البنيوية. ويذهب جورج جونوس إلى أن أعمال

جوفمان تمثل "شكلاً أمريكياً من أشكال البنيوية المعاصرة" (8541977 :). وقد نظر جوفمان فيما وراء وخلف مواقف الحياة اليومية بحثاً عن الأبنية التي تحكمها بطريقة غير منظورة. وهذه الأبنية هي بمثابة "مخططات للتفسير تمكن الأفراد من تحديد وفهم الأحداث التي تحدث في محيط حياتهم وفي العالم ككل. وتقوم الأطر – من خلال تصوير الأحداث الهادفة – بوظيفة تنظيم الخبرات وتوجيه الفعل سواء أكان فعلاً فردياً أم فعلاً جمعياً (Snow et al., 1986: 464). وقد أطلق جوفمان على هذه الأبنية غير المنظورة "الأطر". وعلى الرغم من أن المواقف قد تختلف في خصائصها، فإن الأطر تحتفظ بقواعد مستقرة نافذة المفعول. ويتحدث جونوس عن خصائص بنائية أخرى للأطر بقوله:

"يمكن أن نشتق بعض الخصائص الأساسية للأطر من تحليلات جوفمان لأنشطة معينة مؤطرة. فالإطار لا يفهم على أنه دمج غير مترابط لمجموعة من العناصر في فترة زمنية قصيرة، بل إنه يتألف من عدد من العناصر الأساسية ذات تنظيم محدد وعلاقات مستقرة. ولم يتم تجميع هذه العناصر من هنا وهناك مثل عناصر موقف ما، بل توجد معاً بصفة دائمة كنسق. وتكون العناصر القياسية مترابطة ومتكاملة .. أما العناصر الأخرى الأقل أهمية فهي موجودة في أي مثال إمبيريقي، وتضفى بعضاً من خصائصها على الكل ... وبهذا المعنى تقترب الأطر في المفهوم اقتراباً شديداً من الأبنية".

(Gonos, 1977: 860)

وتعد الأطر في رأي جورج جونوس (1980) – إلى حد كبير – بمثابة قواعد أو قوانين تحدد التفاعل. وتكون القواعد – في العادة – لاشعورية وغير قابلة للتفاوض. ومن تلك القواعد التي ذكرها جونوس ما يحدد كيفية تفسير الإشارات، وارتباط المؤشرات الخارجية بالذات، وماهية الخبرات التي تصاحب النشاط (1601980 :). ويخلص جونوس إلى أن إشكالية جوفمان لا تدعم بالتالي دراسة التفاعل الملحوظ للحياة اليومية في حد ذاته، وإنما تدعم دراسة بنائه وأيديولوجيته الدائمين، ولا تدعم دراسة المواقف، وإنما تدعم دراسة أطرها (p. 160). ويبدو أن جوفمان قدم مفهوماً

لأبنية التفاعل يبشر بإمكانية التكامل مع الأبنية عند ليفي - شتراوس والأبنية الكبرى عند الماركسيين البنائيين الفرنسيين.

معوقات قبول البنيوية في علم الاجتماع

لم تحقق البنيوية - رغم هذه الاتجاهات التي عرضنا لها آنفاً - قبولاً واسع الانتشار في علم الاجتماع. وهناك بعض المعوقات الصعبة التي يتعين التغلب عليها. وفي رأي ديفيد جودارد (1976) أن البنيوية ليس لديها فقط القليل الذي تقدمه إلى الاهتمامات التقليدية في علم الاجتماع، بل إنها تشكل أيضاً تهديداً عميقاً لهذه الاهتمامات. فالبنيويون يولون اهتماماً ضئيلاً بصفة عامة بالموضوعات الصغرى التقليدية في علم الاجتماع مثل الوعي الإبداعي، والفاعلين، والفعل، والسلوك، والتفاعل. ويصعب أن نعثر في البنيوية على الفاعل ومختلف العمليات على المستوى الفردي، ناهيك عن استحالة تطبيق البنيوية - باستثناء الماركسية البنائية الفرنسية - على الاهتمامات الكبرى التقليدية لعلماء الاجتماع:

"نقولها بفظاظة إنه إذا كانت ثمة قوانين للتنظيم البنائي في المجتمعات الكبيرة غير المتجانسة - تلك القوانين المتعلقة بظواهر مهمة كالطبقة والبيروقراطية والقوة والتغير والنمو والتضامن والعلاقات التبادلية المتنوعة بين تلك الظواهر - فإن التحليل البنائي ليس بوسعه تقديم الافتراضات الضرورية والمناهج أو النظريات التي تقود إلى اكتشاف مثل هذه القوانين".

(Goddard, 1976: 126)

وتمثل البنيوية في رأي جودارد وكثيرين غيره هجوماً مباشراً على المقدمات المنطقية الأساسية لعلم الاجتماع. والحقيقة أن جودارد رأى أن هناك توابع رهيبة سوف تترتب على تبني علم الاجتماع للنموذج البنيوى؛ لأن هذا المدخل سوف "يعرض المقدمة المنطقية الرئيسية لعلم الاجتماع للخطر ... تلك المقدمة القائلة بأن الأفكار والرموز تتشكل في سياقها المادي لبيئة اجتماعية معينة. وهذا يعني التخلي كلية عن فكرة النزعة المادية في علم الاجتماع التي دشنت علم الاجتماع كعلم خاص"

(1321976 :). وسوف يصعب على البنيوية – في زخم هذه الهجمات الشرسة – أن تحقق قبولاً عاماً في علم الاجتماع.

ما بعد البنيوية: أفكار ميشيل فوكوه

ننتقل الآن إلى أفكار منظر فرنسي معاصر هو ميشيل فوكوه (1926-1984) الذي ارتبطت أعماله بكل من البنيوية وما بعد البنيوية. وعلى الرغم من أن أعمال فوكوه انتشرت خارج حدود علم الاجتماع، إلا أنه من الواضح أن هناك علم اجتماع أو ربما علوم اجتماع متعددة في تلك الأعمال (Smart, 1985). فهذه الأعمال كانت متنوعة شملت اهتمامات منهجية (Foucault, 1966; 1969) إلى جانب دراسات إمبيريقية خاصة عن الجنون ومستشفى الأمراض العقلية (Foucault, 1965)، والطب وميلاد العيادة الطبية (Foucault, 1975)، والجريمة ونظام السجون (Foucault, 1979)، والجنس والضبط الاجتماعي للسلوك الجنسي (Foucault, 1980, 1985).

ولا تقتصر أهمية هذه الأعمال على نظرية علم الاجتماع فحسب، ولكنها تمس أيضاً عدة فروع داخل علم الاجتماع. وإلى جانب شمول أعمال فوكوه لموضوعات متعددة، فقد ذاع انتشارها وأصبحت عرضة لتفسيرات متعددة. ومما يزيد الأمر تعقيداً وغرابة ما قاله فوكوه عن نفسه: "لا تسألني من أنا، ولا تسألني أن أظل كما أنا على طول الخط" (171969 :). والحقيقة أن فوكوه لم يظل كما هو على طول الخط، فقد أظهرت أعماله تحولات هامة طيلة مساره الأكاديمي.

وتكشف أعمال فوكوه أيضاً عن تنوع في مداخلاته النظرية (Smart, 1985). ذلك التنوع الذي جعل تلك الأعمال استفزازية وعسيرة على الفهم. يضاف إلى ذلك أن أفكاره لم يتم تبنيها على نحو بسيط من المفكرين الآخرين، بل تم تحويلها لتندمج في التوجه النظري الفريد عند فوكوه. ومن ثم كان لنظرية فيبر عن الترشيد تأثير على فوكوه، إلا أننا نجدها في مواضع أساسية معينة فقط، والترشيد ليس قفصاً حديدياً، بل إن هناك مقاومة دائمة. وتوجد الأفكار الماركسية (Smart, 1983) في أعمال فوكوه، إلا أنه لم يحصر نفسه في الاقتصاد، فقد ركز على طائفة من النظم، وكان أكثر اهتماماً بالقوة على المستوى الجهري منها بالاهتمام الماركسي التقليدي بالقوة على المستوى

المجتمعي. كما مارس التأويل (الهرمنطيقا) من أجل فهم للظواهر الاجتماعية التي تهمه. يضاف إلى ذلك أن فوكوه لم يكن لديه حس بالحقيقة المطلقة العميقة، وكل ما في الأمر أن هناك أغصاناً يتعين تقشيرها. وهناك تأثير للفلسفة الظاهراتية على فوكوه، إلا أنه رفض فكرة الفاعل المستقل الهادف. كما أن هناك عناصر مؤثرة للبنيوية في أعماله دون التسليم بوجود نموذج صوري للسلوك تحكمه القواعد. وأخيراً – وهذا هو الأهم – نجد فوكوه يتبنى اهتمام نيتشه بالعلاقة بين القوة والمعرفة، إلا أن هذه العلاقة قام فوكوه بتحليلها بطريقة يغلب عليها الطابع السوسيولوجي.

وعلى الرغم من أن هناك عدداً من المسميات النظرية التي تنطبق على فوكوه، إلا أننا آثرنا أن نناقش أعماله تحت المسمى العام للبنيوية وما بعد البنيوية بصفة خاصة. وسوف نرى فيما بعد أن البنيوية كان لها تأثير قوي على الأعمال المبكرة لفوكوه، إلا أن أهميتها تراجعت في أعماله الأخيرة (ومن هنا جاء وصفه بلقب "البنيوي"). ولا يقتصر الأمر على التفكير في فوكوه بوصفه من منظري ما بعد البنيوية فحسب، بل يمكن كذلك أدارجه ضمن منظري ما بعد الحداثة. وإذا ربطنا الحداثة بمصطلحات مثل الرشد، والهدف، والشمولية، والتركيب، والحتمية، فإن ما بعد الحداثة تجسد عالماً يتصف بمفاهيم مضادة مثل اللارشد، والمناورة، وتحلل البنية، والتناقض، واللاحتمية (Theory, Culture & Society, 1985). وسوف نلاحظ كيف نظر فوكوه إلى العالم بهذه الطريقة بعد الحداثية.

ومن الواضح أن فوكوه منظر يتعين أن نقف عنده بعض الوقت، وتستمر أعماله في جذب الاهتمام ولفت الأنظار إليها. ولن نفعل في هذا الجزء المختصر أكثر من تعريف القارئ بأعماله بأن نلقي إطلالة في البداية على مشروعه النظري، ثم نعرج على بعض دراساته الخاصة.

كان فوكوه (1966) يقوم بما أسماه "أركيولوجية (علم الآثار) المعرفة" في أعماله المبكرة عن علم المناهج. وتمثلت موضوعات الدراسة عنده في أبنية المعرفة والأفكار وأشكال الخطاب. وقابل فوكوه أركيولوجية المعرفة عنده بالتاريخ وتاريخ الأفكار اللذين يعتبرهما على درجة عالية من الرشد، وهناك قدر كبير من التواصل في تاريخ

المعرفة. ويؤكد آلان شيريدان أن أركيولوجية المعرفة عند فوكوه احتوت على البحث عن "مجموعة من قواعد التشكيل التي تحدد شروط إمكانية كل ما يمكن أن يقال في خطاب معين في أية فترة زمنية معينة" (481980 :). وهنا نلمس بوضوح تأثير البنيوية. فقد أراد فوكوه دراسة الأحداث المنطقية، والنصوص الخطابية والمكتوبة. واهتم بصفة خاصة بالنصوص المبكرة في تاريخ مجال ما بهدف الكشف عن الشروط الأساسية التي تجعل الخطاب ممكناً. ولا تأتي وحدة هذه النصوص والطريقة التي تشكل بها علماً أو منظومة علمية من الفاعل، بل تأتي من القواعد والممارسات المنطقية الأساسية. وبعبارة أكثر تحديداً كان فوكوه مهتماً بالممارسات المنطقية الأساسية التي شكلت أساس الخطاب العلمي خاصة في مجال العلوم الإنسانية. وقد تخلى فوكوه فيما بعد عن هذا المدخل البنيوي في أعماله المبكرة؛ لأنه يغفل قضية القوة جنباً إلى جنب مع الصلة بين المعرفة والقوة.

وتجسد عبارة "جينولوجية (علم أنساب) المعرفة" توجهاً تالياً عند فوكوه (1969)، وهنا نجده يستعير بدرجة كبيرة من نيتشه فيلسوف القوة. وقد اهتم فوكوه بالكيفية التي يتحكم بها الناس في أنفسهم وفي الآخرين من خلال إنتاج المعرفة، وهو يرى أن المعرفة – ضمن أشياء أخرى – تولد القوة بتشكيل الناس كفاعلين ثم التحكم في الفاعلين بالمعرفة. وكان فوكوه ناقداً لتدرج المعرفة. ونظراً لأن أعلى صور المعرفة (العلوم) رتبة لها القوة الأعظم، فإنها تكون عرضة لأقسى أنواع النقد. واهتم فوكوه بالأساليب، أي التقنيات المستمدة من المعرفة (خاصة المعرفة العلمية)، وكيف أنها تستخدم بواسطة النظم (المؤسسات) المتعددة لممارسة القوة على الناس. وعلى الرغم من أن فوكوه رأى صلات بين المعرفة والقوة، إلا أنه لم ير أن هناك مؤامرة من جانب أعضاء الصفوة في المجتمع. فمثل هذه المؤامرة تدل دلالة ضمنية على وجود فاعلين واعين، في حين أن فوكوه كان أكثر نزوعاً إلى النظر في العلاقات البنائية خاصة بين المعرفة والقوة. وبالفحص على امتداد التاريخ لم ير فوكوه تقدماً من البهيمية البدائية إلى النزعة الإنسانية الحديثة استناداً إلى نظم معرفية أكثر تعقيداً. وبدلاً من ذلك ينظر فوكوه إلى التاريخ على أنه يتأرجح من نظام ما للسيطرة (القائمة على المعرفة) إلى نظام آخر. وعلى الرغم من هذا التصور الكئيب في عمومه، إلا أن فوكوه يعتقد –على

الجانب الإيجابي من هذا التصور - أن هناك صراعاً دائماً في علاقة المعرفة بالقوة، وهناك مقاومة مستمرة دوماً لهذه العلاقة. وقد نظر فوكوه في الشواهد التاريخية، إلا أن اهتمامه الأساسي انصب على العالم المعاصر. ويعبر عن ذلك بقوله أنه "يكتب تاريخ الحاضر" (Foucault, 1979: 31).

وفي سياق هذه الخلفية دعونا ننظر في بعض الأعمال الرئيسية لفوكوه. ففي كتابه "الجنون والحضارة" (1965) كان يقوم بأركيولوجية المعرفة خاصة أركيولوجية التحليل النفسي. وبدأ فوكوه بعصر النهضة حيث لم ينفصل الجنون عن العقل. ومع ذلك ترسخ هذا الانفصال بين عامي 1650 و1800 (الفترة الكلاسيكية). وفي النهاية أصبح العقل يستعبد الجنون. وبعبارة أخرى يصف فوكوه "حواراً مبتوراً" بين العقل والجنون (Foucault, 1965: x). ويصف فوكوه المحصلة النهائية لذلك بقوله:

"هنا يسود العقل في حالته النقية، وفي انتصار أُعد له مقدماً على نوبة الجنون. ولذلك أُنتزع الجنون من تلك الحرية الخيالية التي سمحت له بالازدهار في الأفق العقلي لعصر النهضة. ويعد ذلك بفترة قصيرة ازدهر متعثراً في وضح النهار: في الملك لير وفي دون كيشوت. وفي أقل من نصف قرن انفصل الجنون في حصون السجون والعقل وقواعد الأخلاق وعن لياليه الرتيبة".

(Foucault, 1965: 64)

ويبدو واضحاً هنا الخيال الفيبري عن القفص الحديدي؛ أي الليالي الرتيبة التي يتعين على المجنون (اللاعقل) أن يقضيها في القفص الحديدي الذي صنعه أصحاب العقول (الرشد).

لقد برز علم النفس في القرن التاسع عشر في آخر الأمر نتيجة الفصل بين المجنون والعاقل في القرن الثامن عشر (يطلق على التحليل النفسي: "حديث العقل عن الجنون") (Foucault, 1965: zip). وفي بداية الأمر كان الطب مسئولاً عن العلاج البدني والنفسي (المعنوي) للمجنون، وفيما بعد تولى الطب النفسي مسئولية العلاج النفسي. وقد أصبح الطب النفسي ممكناً بعد ما صار الجنون إثماً (PP. 182-183). ثم يستطرد فوكوه قائلاً: "إن ما نسميه ممارسة التحليل النفسي هو أسلوب أخلاقي معين

معاصر لنهاية القرن الثامن عشر، يصون حقوق الحياة في مستشفى الأمراض العقلية، وتغلفه أوهام الوضعية" (P.276). ومن ثم فإن علم النفس (والتحليل النفسي) عند فوكوه هو مشروع أخلاقي، وليس محاولة علمية، موجه ضد المجانين الذين يعجزون باطراد عن حماية أنفسهم من هذه المساعدة. ويرى فوكوه أن الجنون محكوم عليه بعقوبة ما يسمى بالتقدم العلمي نحو "السجن المعنوي (النفسي) الضخم".

وغني عن القول أن فوكوه نبذ هنا فكرة أننا عاصرنا بمرور السنين تقدماً علمياً وطبياً وإنسانياً في علاج الجنون. وما عاصرناه – بدلاً من ذلك – هو تزايد قدرة العقلاء وممثليهم (الأطباء، وعلماء لنفس، والمحللون النفسيون) على اضطهاد وقمع المجانين الذين كانوا – ويجب الا ننسى ذلك – على قدم المساواة مع العقلاء في القرن السابع عشر. والتطور الحديث الآن هو أن الجنون لا يحكم عليه هؤلاء الممثلون الخارجيون، والجنون مدعو دائماً للحكم على نفسه (P.265). وهذا الضبط الداخلي في معانيه الكثيرة هو أكثر صور الضبط قمعاً. ومن الواضح أن أركيولوجية المعرفة عند فوكوه أدت به إلى استنتاجات مختلفة تمام الاختلاف عن استنتاجات المؤرخين التقليديين حول تاريخ الجنون ووضعه الراهن وعلاقته بالعاقل (وممثليه)، ناهيك عن أن فوكوه كان يبحث في جذور العلوم الإنسانية (خاصة علم النفس والتحليل النفسي) في التفرقة بين الجنون والعاقل وممارسة الضبط المعنوي (النفسي) على الجنون. ويشكل ذلك جزءاً من أطروحته الأكثر عمومية حول دور العلوم الإنسانية في الضبط (المعنوي) النفسي للناس.

وفيما يتعلق ببنيوية فوكوه في هذا العمل المبكر نجده يزعم أن الجنون يحدث عند مستويين، ويشكل الجنون عند مستواه الأعمق شكلاً من أشكال الخطاب (P.96). ولم يكن الجنون – بلغة أكثر تحديداً – تغيرات عقلية أو بدنية في العصر الكلاسيكي على الأقل، بل كانت اللغة الانفعالية هي الحقيقة المطلقة للجنون (P.97). ومن الملامح الأخرى للبنيوية في هذا العمل ما يجسده قول فوكوه: "عندما تصاغ الثقافة الكلاسيكية في بنائها العام (خبراتها عن الجنون التي تبرز بنفس المعاني)، وفي نظامها المتجانس لمنطقها الداخلي: نظام التفكير ونظام المؤسسات، وفي خطابها ومرسومها، وفي كلامها وشعارها – عندئذ تبرز قيمة اللغة" (P. 116).

ويواصل فوكوه استخدام المنهج البنيوي في مؤلفه: "ميلاد العيادة الطبية" الذي ركز فيه على الخطاب الطبي وبنائه الأساسي: "ما يؤخذ بعين الاعتبار في الأشياء التي يقولها الناس ليس ما يفكرون فيه أو مدى ما تجسده هذه الأشياء لتلك الأفكار، على اعتبار أن ذلك ينظم هذه الأشياء منذ البداية، مما يجعلها فيما بعد قابلة بشكل متواصل لخطاب جديد وقابلة للنقل" (xiv1975 :).

وفي كتابه "الجنون والحضارة" يبرز الطب كعامل مهم يبشر بالعلوم الإنسانية، وكان ذلك الموضوع محورياً في كتابه "ميلاد العيادة الطبية". وفي هذا يقول فوكوه: "بني علم الإنسان على الطب" (361975 :). وكان الطب قبل القرن التاسع عشر علماً تصنيفياً، وانصب التركيز بوضوح على النسق المنظم للأمراض، ثم جاء الطب في القرن العشرين ليركز على الأمراض كما هي متوطنة في الأفراد وفي المجتمع الأكبر (الأوبئة). وشمل الطب الناس الأصحاء (الرعاية الوقائية)، واتخذ موقفاً معيارياً يميز بين الأصحاء والمرضى، وفيما بعد بين الحالات العادية والمرضية. وقد أصبح الطب مرة ثانية بشيراً للعلوم الإنسانية التي كان عليها أن تتبنى هذا الموقف العادي المرضى من الناس.

ومع ذلك لم يكن قد ظهر بعد بناء إكلينيكي في الطب، وكان الأساس هو تطور العيادة التي يتم فيها مراقبة المرضى في الأسرة. وهنا يستخدم فوكوه مصطلحاً رئيسياً هو "النظرة المحدقة" Gaze. وفي هذه الحالة كانت النظرة المحدقة تعني المعرفة (P.81). وبعبارة أخرى فإن المعرفة تشتق مما يمكن أن يراه الطبيب في مقابل ما قرأه في الكتب. ونظر فوكوه باعتباره بنيوياً إلى النظرة المحدقة كنوع من اللغة، "لغة بدون كلمات" (P.68). وكان مهتماً بالبناء العميق لهذه اللغة. وكانت القدرة على رؤية ولمس الناس المرضى (أو الأصوات) خاصة في المشرحة تغيراً حاسماً ومصدراً مهماً للمعرفة. ويتحدث فوكوه عن المشرحة بقوله: "الليلة المنيرة التي يتبدد ضوئها ببريق الموت" (P.146). ويرى فوكوه في النظرة المحدقة في عيادات التشريح بمثابة تغير عظيم في الطب الغربي. وبذلك لم يحدث تطور في المعرفة، بل حدث تغير معرفي. ولم يعد الأطباء يلعبون نفس اللعبة؛ فقد كانت لعبة مختلفة بقواعد مختلفة. وأصبحت اللعبة

هي أن الناس (المرضى) – بدلاً من المرض – أصبحوا موضوعاً للمعرفة والممارسة العلمية. وفي سياق التوجه البنيوي لفوكوه فإن ما تغير هو ماهية الخطاب – أسماء الأمراض، ومجموعات الأمراض، ومجموعات الدراسة وما إلى ذلك (P.54).

وهنا نجد مرة ثانية أن الطب – في رأي فوكوه – اضطلع بدور المبشر للعلوم الإنسانية: "من المفهوم إذن أن الطب كان له تلك الأهمية في تشكيل علوم الإنسان، تلك الأهمية التي لم تكن أهمية منهجية وحسب، بل هي أهمية أنطولوجية. كما تتمثل تلك الأهمية في تركيزه على الإنسان كموضوع للمعرفة الموضوعية" (Foucault,1975: 197). ويقول فوكوه في شأن المشرحة الطبية: "يخلف الموت وراءه فجيعة، وأصبح جوهر عاطفة الإنسان: حقيقته غير المنظورة وسره المنظور" (P.172). وكان التغير الأشمل – في رأي فوكوه – هو الفرد كفاعل للمعرفة وموضوع لها، وليس التغير في الطب سوى "شاهد واحد من الشواهد المنظورة على تلك التغيرات في الأبنية الأساسية للخبرة" (P.199).

وتتجلى كثير من نفس هذه الموضوعات في كتابه "النظام والعقاب" (Foucault, 1979) الذي نرى فيه جينولوجية (علم أنساب) القوة أكثر وضوحاً من البنيوية والخطاب وما شاكلهما. وهنا نجد أن "القوة والمعرفة كلاهما يدل ضمنياً على الآخر" (Foucault, 1979: 27). ويهتم فوكوه هنا بالفترة بين 1757 والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي شهدت إحلال السيطرة على المسجونين بقواعد السجن محل تعذيبهم. (وفي رأي فوكوه أن هذا التغير حدث بطريقة غير نظامية، ولم يحدث بطريقة عقلانية (رشيدة)). ووجهة النظر العامة هي أن التغير جسَّد إضفاء الطابع الإنساني على معاملة المجرمين، حيث أصبحت تلك المعاملة أكثر شفقة وأقل ألماً ووحشية. والحقيقة أن العقاب – من وجهة نظر فوكوه – أصبح أكثر رشداً (فالجلاد في المقصلة بحاجة إلى أن يكون أكثر من مجرد حارس موسوس (P.13)، ويعتدي كثيراً على حقوق المسجونين بطرق شتى). وكان تعذيب المسجونين في بداياته من أجل الصالح العام، إلا أنه كان استثماراً سيئاً للقوة لأنه يحرض من يشاهدون مشهد التعذيب على إثارة الاضطراب (P.79). وتبدو العلاقة واضحة بين المعرفة والقوة في

حالة التعذيب، ثم أصبحت هذه العلاقة أقل وضوحاً مع تطوير قواعد التعذيب. فقد أصبح النظام الجديدة لهذه القواعد أكثر قانونية وفاعلية وثباتاً وتأثيراً، أي أن هذا النظام – باختصار – زاد من تأثيره وقلل من تكلفته الاقتصادية (PP. 80-80). وقد وُضع النظام الجديد ليكون أكثر إنسانية، ولكنه وُضع أيضاً من أجل عقاب أفضل، ومن أجل إقحام القوة لمعاقبة الجسد الاجتماعي بدرجة أكثر وطأة (P.82). وعلى العكس من التعذيب تحدث هذه التقنية الجديدة للقوة في العقاب في مرحلة مبكرة من عملية الانحراف، بشكل أكثر تنوعاً وبيروقراطية وكفاءة وموضوعية وتغيراً واعتدالاً، ولا تقتصر المراقبة على المجرمين وحدهم، بل تشمل المجتمع برمته.

وتعتمد هذه التقنية الجديدة – تكنولوجيا القوة التأديبية – على النموذج العسكري، وهي لا تتضمن نسقاً وحيداً للقوة، بل تتضمن نسقاً من القوى الصغرى. ويصف ثلاث وسائل للقوة التأديبية **أولها** المراقبة المتدرجة، أو قدرة المسئولين على مراقبة كل شيء بنظرة محدقة واحدة، **وثانيها** القدرة على إصدار أحكام معيارية ومعاقبة من ينتهكون المعايير، ومن هنا فقد يصدر حكم سلبي ضد شخص ما ويعاقب استناداً إلى بعد الزمن (لتأخره) والنشاط (لإهماله) والسلوك (لفظاظته)، **وآخرها** استخدام التفتيش Examination لمراقبة الفاعلين ولإصدار أحكام معيارية بشأن الناس. وتتضمن الوسيلة الثالثة الوسيلتين الأولى والثانية.

ولم يتخذ فوكوه وجهة نظر سلبية حيال تطور المجتمع المنضبط، ولكنه نظر أيضاً فيما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية. فهو ينظر إلى الانضباط على أنه يؤدي وظائفه أداءً جيداً في الجيش وفي المصانع. ومع ذلك فقد أبدى فوكوه مخاوفه من الإفراط في الانضباط خاصة عندما يتغلغل في شبكة الدولة / الشرطة التي يصبح فيها المجتمع برمته مجالاً للمراقبة وموضوعاً للانضباط. ولا ينظر فوكوه إلى الانضباط على أنه يكتسح المجتمع بشكل منسق، ولكنه يتغلغل في المجتمع ويؤثر في كل جزء فيه، وفي نهاية الأمر تتأثر معظم النظم الأساسية بالانضباط. ويتساءل فوكوه بلغة بلاغية: "أليس من العجيب أن السجون تشبه المصانع والمدارس والثكنات والمستشفيات التي تشبه جميعها السجون؟" (P.228). وأخيراً ينظر فوكوه في تطور نظام السجون الذي ينتقل

فيه الانضباط من نظام العقاب إلى الجسد الاجتماعي كله (P.298). وعلى الرغم من وجود تصور يرتبط بالقفص الحديدي هنا، فإن فوكوه - كعادته - يرى تأثير عوامل متضادة مع نظام السجون، مما يعني وجود جدل بنيوي متواصل في أعماله.

وعلى الرغم من أن فوكوه ركز بشكل واضح على القوة في كتابه "النظام والعقاب"، فقد اهتم أيضاً في هذا العمل بموضوعه المعتاد عن نشأة العلوم الإنسانية، فالانتقال من التعذيب إلى قواعد السجن شكل تحولاً من عقاب الجسد إلى عقاب الروح أو الإرادة، وهذا - بدوره - جلب معه الاهتمام بالمعايير والأخلاق، فالمسئولون عن السجن ورجال الشرطة يصدرون أحكامهم على معايير المسجون وأخلاقه. وتمتد هذه القدرة على إصدار الأحكام إلى الأحكام الأخرى على المستوى الأصغر مثل المحللين النفسيين والتربويين. وانبثق عن هذا مجموعة جديدة من المعرفة العلمية العقابية التي شكلت أساس المعرفة القانونية العلمية الحديثة. وأصبح اللون الجديد للخضوع هو أن الناس أصبحوا موضوعاً للمعرفة وللخطاب العلمي، والنقطة الأساسية هي أن جذور العلوم الإنسانية الحديثة تكمن هنا، ويصف فوكوه وصفاً لاذعاً جذور العلوم الإنسانية في فروع المعرفة بقوله: "إن هذه العلوم التي أدخلت البهجة على الجنس البشرى منشأها هذه الفروع المعرفية القزمية الخبيثة وبحوثها" (P.226).

وهناك ملاحظة أخرى في كتاب "النظام والعقاب" تستحق الوقوف عندها، حيث اهتم فوكوه بالطريقة التي أدت بها المعرفة إلى ظهور التقنيات التي تمارس القوة. وفي هذا السياق قام بدراسة برج المراقبة Panopticon، وهو عبارة عن بناء يسمح للمسئولين بإمكانية المراقبة التامة للمجرمين، وهو يأخذ شكل البرج في وسط السجن، والذي يراقب منه الحراس كل الزنزانات. وبرج المراقبة مصدر هائل للقوة للمسئولين في السجن؛ لأنه يتيح لهم إمكانية المراقبة التامة. والأكثر أهمية من ذلك أن قوة هذا البرج تزداد؛ لأن المسجونين يتحكمون في أنفسهم بالامتناع عن إتيان أفعال عديدة لأنهم يخشون من أن يراهم الحراس. وهناك صلة واضحة بين المعرفة والتكنولوجيا والقوة. وهنا يعود فوكوه إلى اهتمامه بالعلوم الإنسانية؛ لأنه ينظر إلى برج المراقبة على

أنه نوع من المختبر لجمع معلومات عن الناس. وكان ذلك نذيراً بظهور المختبر العلمي الاجتماعي والأساليب الأخرى لجمع البيانات عن الناس في العلوم الاجتماعية الأخرى. ويرى فوكوه أن برج المراقبة عند مستوى آخر يشكل أساساً لنمط كلي من المجتمع (P.216)، وهو المجتمع المنضبط.

وأخيراً يمكن أن نلقي نظرة على المجلد الأول من كتاب "تاريخ السلوك الجنسي" (Foucault, 1980). وهنا نجد التركيز ينصب مرة ثانية على جينولوجية القوة. والسلوك الجنسي عند فوكوه يمثل نقطة تحول شديدة في علاقات القوة (1031980 :). وكان هدفه هنا تحديد نظام القوة – المعرفة – المتعة الذي يعزز الخطاب عن السلوك الجنسي البشري (P.11). وقد درس فوكوه الطريقة التي يترجم بها الجنس إلى خطاب، وطريقة اختراق هذه القوة لذلك الخطاب.

وقد انشغل فوكوه بالقضية المتصلة بوجهة النظر التقليدية التي مؤداها أن النزعة الفيكتورية أدت إلى كبت السلوك الجنسي بصفة عامة والخطاب الجنسي بصفة خاصة. ويؤمن فوكوه بالرأي المعاكس، أي أن النزعة الفيكتورية أدت إلى انفجار في الخطاب عن السلوك الجنسي. ونتيجة لهذه النزعة كان هناك مزيد من التحليل والتقييم والتصنيف والتحديد والدراسات الكمية/ العلية للسلوك الجنسي. يقول فوكوه: "سوف يسأل الناس أنفسهم عن سبب إصرارهم على كسر قاعدة الصمت إزاء أكثر الأمور إزعاجاً" (P.158). وهذا هو الحال في المدارس حيث نجد مسالة الجنس من المسائل التي تثير الاهتمام بصفة مستمرة، وذلك بدلاً من كبت السلوك الجنسي (P.27). وهنا يلخص فوكوه الافتراض الفيكتوري ورأيه البديل عنه بقوله:

"يجب إذن أن نتخلى عن الفرض القائل بأن المجتمعات الصناعية الحديثة بشرت باقتراب عصر من الكبت الجنسي المتزايد. فقد شاهدنا انفجاراً ملحوظاً في السلوكيات الجنسية غير التقليدية .. ولم تعد توجد مطلقاً مراكز للقوة، ولم يعد يوجد مطلقاً مزيد من الاهتمام الظاهر واللفظي.. ولم تعد توجد مواضع لفرض قيود على حدة المتعة واستمرار القوة .. مما أدى إلى الانتشار في كل مكان".

(Foucault, 1980: 49)

ونجد فوكوه يفرد مرة ثانية مكاناً خاصاً للطب وخطابه عن السلوك الجنسي. وحيثما يتجه الطب إلى التحليل العلمي للسلوك الجنسي يرى فوكوه سيطرة النظرة الأخلاقية أكثر من العلمية على الاهتمامات الطبية. (الحقيقة أن فوكوه كان حكمه قاسياً على الطب بصفة خاصة حيث يرى أن الهدف الخطابي منه ليس إظهار الحقيقة بل حجبها عن الظهور) (P.55). كما انشغل الدين – خاصة المسيحية الغربية – بأخلاقيات السلوك الجنسي وحاجة الفاعل إلى أن يعرف الحقيقة عن السلوك الجنسي. وكل ذلك يرتبط بالعلوم الإنسانية واهتمامها باكتساب المعرفة عن هذا الموضوع. ومثلما يعترف الناس للكهنة، فإنهم يعترفون للأطباء والمحللين النفسيين وعلماء الاجتماع. ويتم إخفاء هذه الاعترافات – خاصة الاعترافات الجنسية – في مصطلحات علمية.

وفي الغرب انجذب المشروع العلمي نحو مسألة الجنس (P.70)، وأصبحت القضايا التي تهدف إلى التحقق من شخصية الفرد تتجه باضطراد إلى الجنس. ويلخص فوكوه كل ذلك بقوله: "الجنس يفسر كل شيء" (P.78).

وبدلاً من التركيز على كبت السلوك الجنسي يرى فوكوه أن الدراسة العلمية للجنس يجب أن تركز على العلاقة بين الجنس والقوة. ولا تنحصر هذه القوة في مصدر رئيسي واحد، بل توجد في عدد من المواقف الصغرى. وكما هو عهدنا بفوكوه نجده يؤكد على أن هناك مقاومة لفرض القوة على الجنس. فالقوة ومقاومتها موجودتان في كل مكان.

وقد سعى المجتمع قبل القرن الثامن عشر إلى السيطرة على الموت، ثم تحول الاهتمام مع بداية ذلك القرن إلى السيطرة على الحياة خاصة الجنس. وتأخذ السيطرة على الحياة (والجنس) شكلين **أولهما** كانت هناك "السياسة التشريحية للجسد الإنساني" بهدف ضبط هذا الجسد (وسلوكه الجنسي)، **وثانيهما** كانت هناك "السياسة البيولوجية للسكان" بهدف ضبط وتنظيم النمو السكاني والصحة، والأمد المتوقع للحياة وما إلى ذلك. وفي كلتا الحالتين نظر المجتمع إلى الحياة كهدف سياسي (P.145). وكان الجنس محورياً في الحالتين. فقد كان الجنس وسيلة للوصول إلى حياة الجسد وحياة النوع

البشري (P,146). وأصبح الجنس في المجتمع الغربي الحديث أكثر أهمية من الروح (ونحن نعرف كيف يعد هذا مهماً في أعمال فوكوه)، بل هو مهم كالحياة ذاتها. ومن خلال المعرفة المتصلة بالسلوك الجنسي يقترب المجتمع أكثر فأكثر من ممارسة مزيد من القوة على الحياة نفسها. وعلى الرغم من هذه السيطرة المتزايدة، فقد رفض فوكوه التعلق بأمل التحرر منها:

"يجب أن نفلت من قوة الجنس إذا كنا نهدف إلى مقاومة سيطرة القوة المرتبطة بالجسد والمتعة والمعرفة من خلال أساليب مضادة للميكانيزمات المتعددة للسلوك الجنسي. ولا ينبغي أن تكون نقطة الارتكاز للهجوم المضاد على الجنس من خلال الرغبة الجنسية، بل من خلال الجسد والمتعة".

(Foucault, 1980: 157)

وتقدم أعمال فوكوه جنباً إلى جنب مع الأعمال المتواصلة في نظرية ما بعد البنيوية مجموعة جديدة ومثيرة من المدخلات إلى التيار الرئيسي في نظرية علم الاجتماع.

وإذا كانت البنيوية وما بعد البنيوية قد تطورت خارج حدود علم الاجتماع، فإن النظرية البنائية التي سوف نناقشها الآن كانت تطوراً أصيلاً داخل هذه الحدود. وإذا كان منظرو البنيوية وما بعد البنيوية يرون الأبنية كصياغات نظرية غير منظورة. فإن الأبنية – عند المنظرين البنائيين – ظواهر اجتماعية منظورة وواقعية.

النظرية البنائية

يعد إحياء الاهتمام بالنظرية البنائية – بمعنى العودة إلى جذور علم الاجتماع في مفهوم الظواهر (الوقائع) الاجتماعية Social facts عند إميل دوركايم – من أهم التطورات في السنوات الحديثة. وقد قاد هذا الإحياء عديد من قادة علم الاجتماع "الحرس القديم" ومنهم روبرت ميرتون، ولويس كوزر، ووبليام جود، وسيمور مارتن ليبست، وأهمهم بيتر بلاو. وشعر هؤلاء العلماء بالحاجة إلى تكرار تركيزهم على الأبنية الكبرى، بعد أن لمسوا الهجوم من جوانب متعددة على توجهاتهم التقليدية.

وتبدو سياسة هذا الإحياء مثيرة للاهتمام، وتخبرنا بالكثير عن النظرية البنائية. فقد أعرب لويس كوزر (a1975) عن استيائه من أن عدداً من زملائه في علم الاجتماع يبدو أنهم استسلموا "لانغماس حقيقي في النزعة الذاتية" بتبني نظريات صغرى كالظاهراتية والمنهجية الشعبية. ويرى كوزر أن الأبنية الكبرى هي حجر الزاوية لعلم الاجتماع، وعلى علماء الاجتماع ألا يستسلموا لأصحاب النزعة الذاتية، وأن يعودوا إلى أعمال دوركايم وزيمل وماركس الذين علمونا أن الكفاح الفردي ليس كافياً لتحريرنا من سيطرة القيود المجتمعية (Coser, 1975b: 210). وينبغي أن ينصب التركيز الأساسي لعلم الاجتماع على النظم البنائية (Coser, 1975b: 210).

ولم يشأ كوزر أن ينصب الاهتمام الكلي على الأبنية الكبرى فحسب، بل أراد أن نتعامل مع هذه الأبنية على أنها المحددات الأساسية للجوانب الأخرى للواقع الاجتماعي. ويتمثل النموذج الأساسي عنده في أن الأبنية الاجتماعية تؤثر في العمليات الاجتماعية (كالصراع على سبيل المثال) التي تؤثر بدورها في السلوك الفردي. ويقدم كوزر مثالاً على هذا المدخل النظري من خلال قضية العلاقات السلالية:

"شهدت السنوات العشر أو الخمسة عشرة الماضية تغيرات كبرى في الوعي الاجتماعي، وتشكيل واقع البيض والسود. ولم تقم هذه التغيرات على أساس التحولات البنائية الأساسية في العلاقة بين السلالات فحسب، بل قامت أيضاً على استراتيجيات الصراع وتعبئة المناضلين السود مما أسهم في تحويل ما كان مأمولاً فيه إلى واقع ملموس"

(Coser, 1975b: 212)

ويكمن المصدر الأساسي لكل ذلك في الظواهر الكبرى.

وكان العدو الرئيسي الثاني لأنصار النظرية البنائية مجموعة علماء الاجتماع الذين انصب اهتمامهم على المستوى الثقافي، والأنساق المعيارية للمجتمع (Goode,

1975)[1]. ومن هؤلاء الذين ذكرهم وليام جود: بارسونز بنزعته الحتمية الثقافية. ويرى جود أنه بدلاً من التركيز على هذه القوى المعيارية أو الثقافية، ينبغي أن نركز على الظواهر البنائية مثل أنساق الاتصال، وأنساق السلطة، وحركة المرور، والتخطيط الإسكاني.

ويضيف بيتر بلاو (a1975) إلى هذه القائمة الأبنية الكبرى التالية: البناء الطبقي، والتغير البنائي، وتقسيم العمل، والروابط التي تشكل بناء العلاقات الاجتماعية. ومركبات المكانة والدور، والجذور البنائية للانحراف والتمرد، والعلاقات التبادلية بين البيئة والسكان والبناء الاجتماعي. وإلى جانب هذا الحصر يعرف بلاو البناء الاجتماعي بأنه "الأنماط المنظورة في الحياة الاجتماعية، والنظم الملحوظة، والأوضاع الظاهرة" (a: 31975). كما حدد بلاو نقائض البناء الاجتماعي بـ"الفوضى، والسلوك الإنساني الخاص غير المنظم والذي لا يتشكل بنائياً" (نقلاً عن: Homans, 1975a: 3).

ويؤيد روبرت ميرتون (1975) المدخل البنائي على مستوى الوحدات الكبرى تأييدا واضحاً، ويعترف بأن هذا المدخل لا يجيب عن كل المسائل في علم الاجتماع، ولكنه من أفضل المداخل التي لدينا حتى الآن. وبلغة محددة رغب ميرتون في أن يركز المدخل البنائي على الصلة بين المستويين: المجتمعي والفردي، على الرغم من أنه أقر بأن البناء الاجتماعي هو الذي يشكل الخيارات الفردية. إذ يزعم ميرتون – في مناقشته للانحراف – أن البناء الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى اختلاف معدلات السلوك الانحرافي. ومع ذلك فقد كان ميرتون يميل بصفة عامة إلى اتخاذ مدخل أكثر توازناً إلى العلاقة بين المستويين: المجتمعي والفردي. فهو يرى أن كل فوج جديد يدخل إلى بناء اجتماعي مقيد به مع أنه لم يخلق هذا البناء، ومع ذلك فهو يواصل أيضاً تعديل هذا البناء. والأبنية يمكن تغييرها، والأهم من ذلك أنها لا يمكن أن تفسر جميع مناحي الحياة الاجتماعية تفسيراً شاملاً.

---

(1) مما يلفت النظر أن ليبست (1975) ركز على النسق المعياري مع أنه من المفترض أن ينطلق من المنظور البنائي. ومن الواضح أن ليبست كان خارجاً عن بقية أعضاء هذه الجماعة.

وليس من العجيب أن ينجذب بعض الماركسيين أمثال توم بوتومور (1975) إلى علم الاجتماع البنائي. والحقيقة أن بوتومور (مستشهداً بماكدونالد) قدم وصفاً جيداً للواقع البنائي الذي يجذب انتباه الماركسيين:

أتذكر في إحدى المرات عندما كنت أسير في الشارع وفجأة وقع بصري على المباني الضخمة الشاهقة بواقعها الذي يستعصي على المعالجة، وأدركت أنه لا يمكنني ببساطة أن أتخيل حدوث تحول في كل ذلك بواسطة الاشتراكية. كيف سيكون حال الشارع عندما يتولى العمال السلطة؟ كيف يمكن للثورة أن تغير الشكل الخارجي لهذه الأميال من الأحجار الصلبة؟.

(Bottomore, 1975: 156)

ولم ينظر بوتومور إلى جميع الأبنية الاجتماعية على أنها شبيهة بالصخور، ومع ذلك لم يشأ أن يتطرف في الأمر ويرى هذه الأبنية على أنها جريان متدفق لا ينقطع من الأحداث.

وكان بوتومور - باعتباره ماركسياً - مهتماً بتطوير تصور الأبنية الكبرى يسلم بالصراع والتغير. وفي رأيه أنه يتعين علينا وصف هذه الأبنية بطريقة لا تجعلنا نهمل نشأة الأحداث التاريخية بواسطة الأفراد والجماعات الاجتماعية بما يدعم هذا النظام ويعدله أو يدمره (Bottomore, 1975: 160). وكانت مصادر التغير في الأبنية الاجتماعية هي ما يشغل بال بوتومور. **وأول** هذه المصادر دورة العضوية في الجماعة، حيث نجد أن الداخلين الجدد إلى الجماعة لم يتم تنشئتهم تنشئة كاملة بدرجة تجعلهم يشكلون جماعات فرعية جديدة، ويغيرون أدوارهم وما إلى ذلك. **وثانيها** نمو المعرفة وما يترتب على ذلك من انتشار العلم والتكنولوجيا مما يؤدي إلى التغير البنائي المستمر. **وثالثها** العمليات المتدرجة للتفاضل الاجتماعي مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في البناء الاجتماعي، والأوضاع والأدوار الجديدة تفضي إلى أفكار وتوجهات عقلية ومفاهيم واهتمامات اجتماعية جديدة. **وآخرها** وجود احتمال للتغير داخل الأبنية نفسها وتأثيرها على الثقافة والوعي.

النظرية البنائية عند بيتر بلاو

تعبر أعمال بيتر بلاو (Blau & Merton, 1981; 1977b, 1977a, 1975b) أصدق تعبير عن هذه البنيوية المتجددة. وقد قدم بلاو شكلاً متطرفاً من أشكال هذا الاتجاه البنائي. وحدد بلاو(1) تحديداً واضحاً مهمة علم الاجتماع بلغة بنائية: "إن المهمة المميزة لعلم الاجتماع هي التحليل البنائي لمختلف أشكال التمايز، والعلاقات المتبادلة بينها، وشروط إنتاجها، والتغيرات التي تطرأ عليها، ومغزاها بالنسبة للعلاقات الاجتماعية" (Blau, 1977a: 6-7). ومن الواضح أن بلاو استبعد في هذا التعريف المتغيرات على المستويين الثقافي والفردي في علم الاجتماع. ويقول بلاو في شأن البعد الثقافي: "أنا من أنصار الحتمية البنائية، أؤمن بأن أبنية الأوضاع الاجتماعية الموضوعية التي يتوزع الناس عليها تمارس تأثيراً هائلاً على الحياة الاجتماعية بدرجة أقوى من تأثير القيم والمعايير الثقافية" (a: x1977).

وقد رغب بلاو أن ينظر في الأبنية الاجتماعية دون الاستعانة بالمفاهيم الثقافية والوظيفية للوظيفية البنائية. يضاف إلى ذلك أن بلاو تجاهل المستويات الفردية، وفي رأيه أن أجزاء المجتمع هي الجماعات وليست الفاعلين وأفكارهم وأفعالهم. "ينصب الاهتمام على أبنية الأوضاع المتمايزة وتأثيرها على العلاقات بين الكائنات الإنسانية، ولا ينصب الاهتمام على التحليل المكثف للعمليات الاجتماعية – النفسية المتضمنة في العلاقات الإنسانية" (Blau, 1977a: 4). ويعترف بلاو بأهمية هذه العوامل الاجتماعية – النفسية، إلا أنه أقر بأنه لن يدرسها. وهذا معناه أن هناك قصوراً ملازماً لمدخله، حيث يقول في هذا الصدد: "من المؤكد أن هذه النظريات حتمية بالنسبة للجماعات فقط، واحتمالية بالنسبة للأفراد" (Blau, 1977a: 7).

(1) انظر لمحة عن حياة بيتر بلاو في الإطار (7 – 2).

وقد وجد بلاو أنه من الضروري أن يميز نفسه عن الاتجاه البنيوي عند ليفي - شتراوس، حيث فند ادعاء ليفي - شتراوس بأن مفهوم البناء الاجتماعي - في منظومته - ليست له علاقة بالواقع الإمبيريقي، ولكن له علاقة بالنماذج النظرية المصاغة حول هذا الواقع. واتخذ بلاو موقفاً مضاداً، حيث يزعم أن الأبنية الاجتماعية التي يهتم بها هي ظواهر اجتماعية واقعية. وبينما كان ليفي - شتراوس يرى أن الأبنية غير منظورة، يزعم بلاو أن هذه الأبنية جوانب ملحوظة للحياة الاجتماعية، وليست نظريات بشأنها (a: 21977).

ويعرف بلاو البناء الاجتماعي بأنه توزيعات السكان على الأوضاع الاجتماعية عبر اتجاهات متعددة - تلك الأوضاع التي تؤثر في علاقات الأدوار لدى الناس وتفاعلاتهم الاجتماعية (b: 2211975). وهناك عنصران أساسيان في هذا التعريف هما: الأوضاع والسكان. والأوضاع الاجتماعية هي التي تحدد الأبنية الاجتماعية. وهذه - بدورها - تتحدد بالمعالم المتعددة الكامنة في التمايزات

إطار (7 – 2)

بيتر بلاو: لمحة عن حياته

ولد بيتر بلاو في فيينا بالنمسا في 7 فبراير عام 1918. وهاجر إلى الولايات المتحدة في عام 1939، واصبح مواطناً أمريكياً عام 1943. وفي عام 1942 حصل على الدرجة الجامعية الأولى من كلية مغمورة هي كلية إلمُهرست في مدينة إلمُهرست بولاية إلينوي. وقطعت الحرب العالمية الثانية مواصلة الدراسة، حيث خدم بلاو في الجيش الأمريكي وحصل على النجمة البرونزية. وبعد انتهاء الحرب عاد إلى دراسته، وأتم تعليمه حتى حصل على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا عام 1952.

وقد حظي بلاو باعتراف واسع لأول مرة في علم الاجتماع عن إسهاماته في دراسة التنظيمات الرسمية. ولا يزال يستشهد بدراساته الإمبيريقية عن التنظيمات، وبمؤلفاته عن التنظيمات الرسمية، ولا يزال يسهم بصفة منتظمة في علم اجتماع التنظيم.

الاجتماعية التي يصنعها الناس في تفاعلاتهم الاجتماعية. ومن هذه المعالم: العمر، والجنس Sex، والسلالة، والمكانة الاجتماعية – الاقتصادية. ويؤكد بلاو أن فكرته الأساسية هي "أن دراسة الأشكال المختلفة للتمايز بين الناس، والعلاقات المتبادلة بينهم، وشروط إنتاجها، ومغزاها – هي المهمة المميزة لعلم الاجتماع" (b: 2221975).

وكما يتضح مما سبق فقد كان بلاو مهتماً بكل من التمايز في الأوضاع الاجتماعية، والعلاقات المتبادلة بينها. وفيما يتعلق بهذه العلاقات يرى بلاو أن هناك عاملين يرتبطان بالأوضاع الاجتماعية **أولهما** الروابط الاجتماعية المختلفة بين الناس، **وثانيهما** عملية الحراك الاجتماعي الذي يعرفه تعريفاً واسعاً ليشمل كل تحركات الناس بين الأوضاع الاجتماعية.

وفي مناقشته للتمايز (التفاضل) يلخص بلاو نمطين أساسيين للمعالم البنائية. والنمط الأول هو المعالم الاسمية Nominal التي تفيد في التمييز بين الناس دون ترتيب المجموعات

تابع إطار (7 – 2)

كما بزغ نجم بلاو بسبب الكتاب الذي اشترك في تأليفه مع أوتيس دودلي دونكان بعنوان "البناء المهني الأمريكي"، والذي حاز على "جائزة سوروكين للتفوق" من الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1968. ويمثل هذا العمل إسهاماً على درجة كبيرة من الأهمية في الدراسة السوسيولوجية للتدرج الاجتماعي.

وعلى الرغم من الشهرة التي نالها بلاو بسبب أعماله المتعددة، إلا أن ما يهمنا هنا هو إسهاماته في نظرية علم الاجتماع. وما يميز هذه الإسهامات هو أنه قدم إضافات مهمة إلى اتجاهين نظريين متميزين. فقد رأينا في الفصل السابع(*) أن كتابه الذي صدر عام 1964 بعنوان "التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية" يشكل ركناً أساسياً من أركان نظرية التبادل المعاصرة. ويتمثل الإسهام الأساسي لبلاو هنا في أنه انشغل بصفة أساسية بنظرية التبادل على مستوى الوحدات الصغرى،

(*) المقصود هنا الفصل السابع من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

الفرعية المختلفة. وكل مجموعة فرعية لها حدود متميزة. وقد ناقش بلاو الجنس Sexوالسلالة ضمن هذه المعالم الاسمية. أما النمط الثاني فهو المعالم البنائية المتدرجة Graduated التي تفيد في التمييز بين الناس بناءً على أبعاد المكانة. وتحدد التمايزات في سياق التدرج، ولا توجد هناك خطوط فاصلة واضحة بين المجموعات الفرعية (الدخل والثروة على سبيل المثال).

واستناداً إلى هذه التفرقة بين المعالم حدد بلاو نمطين للأوضاع الاجتماعية، وكل نمطاً يميزه معلم بنائي محدد. والنمط الأول هو الجماعة Group التي تتحدد على أساس المعالم الاسمية، والثاني هو المكانة Status التي تتحدد على أساس المعالم المتدرجة.

واستناداً إلى المعالم والأوضاع الاجتماعية توصل بلاو إلى شكلين عامين للتمايز (التفاضل)، **أولهما** هو اللاتجانس الذي يشتمل على توزيع السكان على جماعات متعددة في ضوء المعالم الاسمية، **وثانيهما** هو اللامساواة التي تتحدد بتوزيعات المكانة في ضوء المعالم المتدرجة. وهنا نجد تجسيداً لقيم

تابع إطار (7 – 2)

وحاول أن يطبقها على القضايا التي تمس الوحدات الكبرى. وعلى الرغم من وجود بعض نقاط الضعف في هذه المحاولة، إلا أنها تشكل جهداً مهماً في الدمج على المستوى النظري بين قضايا علم الاجتماع على مستوى الوحدات: الصغرى والكبرى.

وقد أصبح بلاو حديثاً في طليعة منظري النظرية البنائية. وخلال فترة رئاسته للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (1973-1974) جعل من النظرية البنائية موضوعاً للقاء السنوي لهذه الجمعية. ومنذ ذلك الحين بدأ ينشر عدداً من الكتب والمقالات بهدف توضيح النظرية البنائية ونشرها.

ويصف بلاو منطقه في التحول من نظرية التبادل التي تندرج تحت علم اجتماع الوحدات الصغرى إلى النظرية البنائية التي تندرج تحت علم اجتماع الوحدات الكبرى بقوله:

كان المدخل الذي بدأت به هو مبادئ علم اجتماع الوحدات الصغرى واستخدام هذه المبادئ كأساس لبناء

بلاو التي تقول بأن هناك قدراً كبيراً من اللامساواة في المجتمع، ولا يمكن أن يكون هناك قدر كبير من اللاتجانس.

ويشرح بلاو بقدر من التفصيل ما يعنيه بمعالم البناء الاجتماعي، وفعل ذلك بتوضيح ما تهتم به النظرية البنائية عنده وما لا تهتم به. فهو لا يهتم - على سبيل المثال - بالأصول العرقية للأفراد الفاعلين، بل يهتم باللاتجانس العرقي في المجتمع. وهو لا يهتم بالإنجاز المهني، بل يهتم بتقسيم العمل. وباختصار، كان بلاو مهتماً بالعوامل البنائية الكبرى وليس بالعوامل الصغرى: السلوكية والاتجاهية.

تابع إطار (7 - 2)

نظرية علم اجتماع الوحدات الكبرى. أما المدخل البديل فيقوم على افتراض أن مختلف المنظورات والأطر المرجعية التصورية ضرورية للنظريات الصغرى والكبرى .. ولقد خلصت إلى أن المدخل الثاني هو المدخل الوحيد القابل للتطبيق في هذه المرحلة على الأقل من مراحل تطور علم الاجتماع".

ومنذ عام 1970 عمل بلاو أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة كولومبيا، ومنذ عام 1979 حاز - إلى جانبها - على منصب أستاذ متميز في جامعة ولاية نيويورك في اكباني.

ولتوضيح مدخله قام بلاو بتحديد مجالات بحثية تشكل بؤرة اهتمام التحليلات البنائية. ومن هذه القضايا التفاضل والتكامل الاجتماعيين. وعلى العكس من ليبست وبارسونز لا يرى بلاو أن عوامل مثل الثقافة والقيم والمعايير تؤدي إلى إنتاج التكامل الاجتماعي، بل إن درجة التفاضل البنائي هي التي تفضي إلى إنتاج التكامل بين الجماعات والأفراد. وتحدد المعالم التي ذكرها بلاو - خاصة المعالم الاسمية - درجة التكامل. وعموماً يحدث التكامل عندما تكون لدى قطاع من السكان درجة عالية من التشابه في معالم مثل العمر والجنس والعرق والمهنة والجيرة. ويؤدي اللاتجانس المتزايد إلى إيجاد الحواجز أمام التكامل الاجتماعي. ومع ذلك، تتحطم الحواجز - في بعض الأحيان - عندما يكون درجة اللاتجانس شديدة للغاية. ويميل الناس في وجود التفاضل إلى العلاقات خارج الجماعة على عدم وجود علاقات على الإطلاق.

والحقيقة أن هناك معالم اسمية متعددة في المجتمع الحديث هي التي أدت إلى إنتاج لا تجانس متعدد الأشكال، مما يعني أن كل فرد – في واقع الأمر – ينتمي إلى مجموعة من الجماعات ويقوم بأدوار متعددة. ومثل هذا البناء يجبر الناس على تكوين علاقات خارج جماعاتهم (Blau, 1975b: 233). وهذا من أبرز خصائص علم الاجتماع البنائي، بمعنى أن الأبنية الاجتماعية تحدد الفعل الفردي.

وفي عام 1980 نشر بلاو كتاباً بعنوان "خرافة" Fable حاول فيه أن يوضح نظريته، حيث وصف سفينة فضاء خيالية تحمل بداخلها اثنين من علماء الاجتماع – ضمن أفراد آخرين معهم – وتهبط على كوكب اسمه Stellar8R. وهناك التقيا "الإيتارز" Aytars، وهي مخلوقات حية وصفها بلاو بأنها أقرب إلى البشر منها إلى الحيوانات وحيدة الخلية. ويتشابه "الإيتارز" – الذين يعيشون في قرى صغيرة بإحدى الجزر – في كل شيء عدا أمرين **أولهما** أنهما يختلفان في اللون: أزرق وأخضر (معلم اسمى)، **وثانيهما** أنهما يختلفان في الطول من عشر إلى ثلاثين بوصة (معلم متدرج). ولا يوجد تفاضل في الجنس Sex أو العمر، حيث لم يحدث تغير في هاتين الصفتين رغم مرور الزمن.

وعلى الرغم من أن الناس يختلفون في هاتين الخصيصتين فقط، فقد وجد الباحثان من علماء الاجتماع أن القرى التي يعيش فيها الإيتارز تختلف وفقاً لخمسة أبعاد **أولها** أن القرى تختلف في حجم السكان من قرى تضم عدداً كبيراً من الإيتارز إلى قرى تضم عدداً صغيراً منهم. **وثانيها** أن نسبة الإيتارز ذوي البشرة الزرقاء إلى ذوي البشرة الخضراء تختلف بين القرى، فبعض القرى يغلب عليها أصحاب البشرة الزرقاء، وبعضها الآخر يغلب عليها أصحاب البشرة الخضراء. **وثالثها** أن سكان القرى يختلفون في متوسط الطول، فبعض القرى يغلب عليها السكان طوال القامة إلى حد نسبى، وبعضها الآخر ينخفض فيها متوسط الطول بين سكانها عن المتوسط العام بين الإيتارز. **ورابعها** أن الاختلافات في الطول أدت إلى اللامساواة في بعض القرى التي يكون فيها الناس غير متجانسين. "ومادام أن الحجم هو الفارق الكيفي الوحيد بين الإيتارز، فإن القرى الكبيرة تسيطر على القرى الصغيرة وتنتشر فيها" (P. 777).

وخامسها أن القرى تختلف في مدى ارتباط الحجم واللون. فبعض القرى يسودها من الناحية العددية الإيتارز طوال القامة ذوو البشرة الخضراء، وبعضها الآخر يسوده قصار القامة ذوو البشرة الزرقاء. وإجمالاً، فإنه على الرغم من أن السكان يختلفون في خصيصتين فقط، إلا أن هذه الاختلافات أدت إلى اختلافات أساسية في بناء القرى التي يعيشون فيها.

ثم اكتشف عالما الاجتماع أن هناك جزراً أخرى على الكوكب، وأن هناك عدداً أكبر من القرى في كل جزيرة من هذه الجزر. ويتشابه الأفراد إلا في الطول واللون، إلا أن هذه القرى يمكن التمييز بينها في ثمانية أبعاد، منها الأبعاد الخمسة الأولى التي تفرق بين الإيتارز في الجزيرة الأولى.

أما سادس هذه الأبعاد فهو أنه على الرغم من أن نسبة ذوي البشرة الزرقاء إلى ذوي البشرة الخضراء قد تتشابه في جزيرتين أو أكثر، فإن ذلك يمكن أن يكون نتيجة للاختلاف الشديد في هذه النسب في القرى بكل جزيرة. ويمكن أن تكون النسبة الفردية محصلة للنسبة الفردية في معظم القرى، أو يمكن أن تكون محصلة للاختلافات الشديدة بين القرى التي يخفي بعضها بعضاً.

أما البعد السابع فقد أوضح فيه بلاو نفس الشيء بالنسبة للطول، بمعنى أن متوسط الطول في جزيرة ما يمكن أن تنتج عن أن كل القرى أو معظمها متشابهة في الطول، أو تنتج عن أن بعض القرى يسودها طوال القامة وبعضها الآخر يسوده قصار القامة، فيخفي بعضها بعضاً.

أما البعد الثامن فيتصل بنفس القضية حول العلاقة بين اللون والحجم، فيمكن أن يكون هناك ارتباط متشابه في معظم القرى، أو أن بعض القرى معظم سكانها طوال القامة ذوو بشرة خضراء، وبعضها الآخر معظم سكانها قصار القامة ذوو بشرة خضراء. ولذلك يمكن أن تختلف الأبنية الايكولوجية للقرى في هاتين الجزيرتين اختلافاً شديداً على الرغم من تشابه الخصائص الديموجرافية بينهما.

وكان بلاو مهتماً اهتماماً شديداً بتأثير هذه الاختلافات الايكولوجية (أي البنائية) على العلاقات الاجتماعية. ويعبر بلاو عن هذا الرأي بقوله: "إن البناء

الديموجرافي والايكولوجي للقرى والجزر يؤثر في العلاقات الاجتماعية للإيتارز تأثيراً مستقلاً عن اتجاهاتهم النفسية" (P.780).

وقد بدأ بلاو بافتراض مؤداه أن الناس بصفة عامة يفضلون إقامة علاقات مع آخرين يشبهونهم. ومع ذلك فقد اكتشف عالما الاجتماع (اللذان كانا على متن سفينة الفضاء) أن الإيتارز المختلفين في الطول واللون يكونون أحياناً في صحبة بعضهم بعضاً. وفي المسح الذي قاما به وردت بعض التعليقات المهمة مثل: "نحن نتشابه في اللون على الأقل، ولا يوجد أحد هنا يشبهني في الطول". "صحيح أن صديقي بشرته خضراء، إلا أن الطول بالنسبة لي أهم من اللون" (P.780).

ويزعم بلاو أن احتمال أن يكون للشخص من الإيتارز أصدقاء من خارج جماعته يتوقف على عدة عوامل بنائية. فإذا كان هذا الشخص ينتسب إلى أقلية صغيرة في القرية، يزداد احتمال وجود أصدقاء من خارج جماعته. وإذا كان الشخص يعيش في جماعات صغيرة، تزداد احتمالات وجود صداقات من خارج جماعته، لأن هذا الشخص سوف يكون أمامه عدد محدود من الناس بخصائص متشابهة لكي يختار من بينهم. وأخيراً فإن تشابك المعالم يحول دون الاختيار من خارج الجماعة، بمعنى أنه إذا كان الطول واللون مرتبطين ارتباطاً وثيقاً (مثلاً: ذوو البشرة الخضراء من الإيتارز قصار القامة)، فإن ارتباط هذين العاملين يزيد من احتمال الاختيار من داخل الجماعة.

وتشتمل النظرية البنائية على بعض الأفكار القديمة في علم الاجتماع (من زيمل ودوركايم على سبيل المثال) في ثوب جديد. ويتعين علينا أن نرى المدى الذي يمكن أن تصل إليه النظرية البنائية في علم الاجتماع بتركيزها الكلي على المستوى البنائي للواقع الاجتماعي. ومع أن هذا التركيز المحدود يحد من القوة التفسيرية للنظرية البنائية (مقارنة ببعض النظريات الأكثر تكاملاً في علم الاجتماع)، فسوف تجذب إليها مجموعة من علماء الاجتماع الذين يرفضون أن تكون العوامل الذاتية محور الاهتمام الرئيسي لعلم الاجتماع.

وقد أفضت نظرية بلاو إلى عدد من الدراسات الإمبيريقية (Blum, 1984; Blau, Blum and Schwartz, 1982; Blau, Beaker & Fitzpartick, 1984). ولنأخذ مثالاً حديثاً من دراسة تبرى بلوم الذي قام باختبار فرضين مشتقين من نظرية بلاو هما: (1) أن اللاتجانس العرقي يعزز التفاعل بين السلالات على الرغم من شيوع تفضيل الجماعة الداخلية. (2) أن اللاتجانس الديني يشجع على التفاعل بين الجماعات الدينية على الرغم من شيوع تفضيل الجماعة الداخلية (5131985 :). وتؤيد نتائج بلوم نظرية بلاو وأطروحتها العامة التي تنص على أن البناء الاجتماعي الأكبر يفرض قيوداً على التفاعل بين الأشخاص، وذلك بإتاحة الفرص لهذا التفاعل أو الحد منها (520-5211985 :).

نظرية شبكة العلاقات

تعد نظرية شبكة العلاقات مدخلاً بنائياً آخر في علم الاجتماع الحديث. ومع أن هذه النظرية تعد ضرباً من ضروب البنيوية، إلا أنها أقل ارتباطاً بأنماط التطورات الخارجية التي ناقشناها آنفاً، وأكثر ارتباطاً بعلم الاجتماع. ولذلك نجد أنه على الرغم من اهتمام أنصار نظرية شبكة العلاقات بالأبنية العميقة، إلا أن الأبنية أقرب إلى الأبنية الاجتماعية في علم الاجتماع التقليدي منها إلى اهتمام ليفي - شتراوس بالأبنية العقلية. واتساقاً مع ارتباطهم بالتيار الرئيسي في علم الاجتماع يهتم أنصار نظرية شبكة العلاقات اهتماماً ضئيلاً بالتفلسف حول الأبنية، ويهتمون اهتماماً شديداً بالدقة المنهجية والرياضية البالغة، وبالدراسة الإمبيريقية لمختلف أنواع شبكات المعلومات.

ويبذل محللو شبكة العلاقات جهداً عظيماً لتمييز مدخلهم عما أسماه رونالد بورت المدخل "الذرى" والمدخل "المعياري" في علم الاجتماع (Burt, 1982؛ وانظر أيضاً: Granovetter, 1985). وتركز الاتجاهات الذرية في علم الاجتماع على الفاعلين الذين يتخذون قراراتهم في عزلة عن الفاعلين الآخرين. وتركز هذه الاتجاهات بصفة عامة على "السمات الشخصية" للفاعلين (Wellman, 1983). والمداخل الذرية مرفوضة لأنها مجهرية للغاية، ولأنها تغفل العلاقات بين الفاعلين. ويعبر باري ويلمان

عن ذلك بقوله: "إن تفسير الدوافع الفردية مهمة يحسن تركها لعلماء النفس" (1983 : 163). وهذا الرأي يلقي - بالطبع - معارضة من عدد من النظريات في علم الاجتماع التي تهتم اهتماماً عميقاً بالدوافع بشكل أو بآخر، ومن هذه النظريات: التفاعلية الرمزية، وعلم الاجتماع الظاهراتي، وعلم الاجتماع الوجودي، والنظرية الفيبرية، ونظرية شوتز، وغيرها.

وفي رأي منظري شبكة العلاقات أن المداخل المعيارية تركز على الثقافة وعملية التنشئة الاجتماعية التي يستدمج الفاعلون من خلالها المعايير والقيم. وما يربط الناس بعضهم ببعض - في رأي الاتجاه المعياري - هو مجموعة الأفكار المشتركة. ويرفض منظرو شبكة العلاقات هذا الرأي، ويرون أنه ينبغي التركيز على النمط الموضوعي للعلاقات التي تربط بعض أفراد المجتمع. ويعبر ويلمان عن ذلك بقوله:

"يرغب محللو شبكة العلاقات في دراسة الانتظام في كيفية تصرف الناس والجماعات بدلاً من التناسق في المعتقدات حول ما ينبغي أن يكونوا عليه في سلوكهم. ومن هنا يحاول هؤلاء المحللون تجنب التفسيرات المعيارية للسلوك الاجتماعي، ويصرفون نظرهم عن أي تفسير غير بنائي يعالج العملية الاجتماعية على أنها مجموع السمات الشخصية والمعايير المستدمجة للأفراد الفاعلين".

(Wellman, 1983: 162)

وبهذا المعنى يرفض منظرو شبكة العلاقات جانباً كبيراً من الوظيفية البنائية، والحتمية الثقافية البارسونية، وتأكيد النزعة الدوركايمية على الضمير الجمعي، واهتمام زيمل بالثقافة الموضوعية والذاتية، واهتمام النظرية النقدية بالثقافة، وما إلى ذلك.

وبهذا القدر من التوضيح لما يرفضه منظرو شبكة المعلومات، يتضح لنا أن الاهتمام الأساسي لهذه النظرية ينصب على النمط الموضوعي للعلاقات التي تربط بين أعضاء المجتمع (أفراداً وجماعات). ويعبر ويلمان عن ذلك بقوله:

"ينطلق محللو شبكة العلاقات من فكرة بسيطة وقوية مؤداها أن الاهتمام الرئيسي لعلماء الاجتماع هو دراسة البناء الاجتماعي ... ومن الطرق المباشرة

لدراسة البناء الاجتماعي تحليل نمط العلاقات التي تربط بين أعضائه. ويبحث هؤلاء المحللون في الأبنية العميقة؛ أي أنماط شبكة العلاقات المنظمة الكامنة وراء الشكل الخارجي المركب للأنساق الاجتماعية ... ويُنظر إلى الفاعلين وسلوكهم على أنهم مقيدون بهذه الأبنية. وبالتالي لا يكون الاهتمام منصباً على الفاعلين باختياراتهم الإرادية، وإنما على القيود البنائية.

(Wellman, 1983: 156-157)

ومن الملامح المميزة لنظرية شبكة العلاقات اهتمامها بمجال رحب من الأبنية الصغرى والكبرى، بمعنى أن الفاعلين - وفقاً لهذه النظرية - يمكن أن يكونوا: الأفراد، والجماعات، والمؤسسات (Clawson, Neustadtl and Bearden, 1986; Mizruchi and Koenig, 1986)، والمجتمعات. وتحدث العلاقات على المستوى البناء - الاجتماعي الأكبر جنباً إلى جنب المستويات الأصغر. ويصف مارك جرانوفيتر هذه العلاقات على المستويات الصغرى بأنها "فعل ينطمر في العلاقات الشخصية والأبنية العيانية أو شبكات هذه العلاقات" (4901985 :). والفكرة الأساسية في هذه العلاقات هي أن أي "فاعل" (فرداً أو جماعة) يحصل بدرجة متفاوتة على الموارد القيمة (الثروة، والقوة، والمعلومات)، وتكون النتيجة هي أن الأنساق البنائية تكون متدرجة، وتعتمد بعض مكوناتها على بعضها البعض.

ومن الجوانب الرئيسية لتحليل شبكة العلاقات نزوعها إلى تحريك علماء الاجتماع بعيداً عن دراسة الجماعات والفئات الاجتماعية نحو دراسة العلاقات بين الفاعلين، تلك العلاقات التي لا تكون متشابكة إلى الحد الذي يمكن معه إطلاق مصطلح "الجماعات" عليها (Wellman, 1983: 169). ويميز جرانوفيتر بين "العلاقات القوية" (مثل العلاقات بين الناس وأصدقائهم المقربين) "والعلاقات الضعيفة" (مثل العلاقات بين الناس ومعارفهم). ويميل علماء الاجتماع إلى الاهتمام بالناس الذين تربطهم علاقات قوية أو بالجماعات الاجتماعية، ويعتبرون - أي علماء الاجتماع - أن هذه العلاقات القوية هي العلاقات الحاسمة، أما العلاقات الضعيفة فإنها علاقات "تافهة" من حيث أهميتها بالنسبة لعلم الاجتماع. ويتمثل إسهام جرانوفيتر في توضيحه

أن العلاقات الضعيفة يمكن أن تكون على درجة كبيرة من الأهمية؛ فالعلاقات الضعيفة بين اثنين من الفاعلين يمكن أن تكون جسراً بين جماعتين تربطهما علاقات داخلية قوية. وبدون هذه العلاقة الضعيفة يمكن أن تعيش هاتان الجماعتان في عزلة تامة، وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى نسق اجتماعي أكثر تجزؤاً، وسوف يجد الفرد الذي تعوزه العلاقات الضعيفة نفسه معزولاً في جماعة مترابطة ترابطاً وثيقاً. ومن هنا تحول العلاقات الضعيفة دون العزلة وتساعد الأفراد على تكاملهم مع المجتمع الأكبر بدرجة أفضل. ومع أن جرانوفيتر شدد على أهمية العلاقات الضعيفة، فإنه عجل بتوضيح أن العلاقات القوية ذات قيمة أيضاً (2091983 :)؛ فالناس الذين تربطهم علاقات قوية لديهم دافعية أقوى لمساعدة بعضهم البعض وأكثر نفعاً لبعضهم البعض.

وتعد نظرية شبكة العلاقات نظرية جديدة لم تصل إلى مرحلة النضج بعد، ويقول بيرت في هذا الصدد: "يوجد حالياً اتحاد غير وثيق بين المداخل التي تندرج تحت تحليل شبكة العلاقات" (201982 :)، إلا أن هذه النظرية آخذة في النمو، ومما يبرهن على ذلك المقالات والكتب المنشورة من منظور شبكة العلاقات، وتوجد الآن مجلة بعنوان "شبكة العلاقات الاجتماعية" Social Networks مخصصة لهذا الغرض.

وعلى الرغم من أن نظرية شبكة العلاقات عبارة عن مزيج غير مترابط، إلا أنها ترتكز على مجموعة متسقة من المبادئ (Wellman, 1983)، وهي:

أولاً أن العلاقات بين الفاعلين عادة ما تكون متماثلة في محتواها وكثافتها، ويسد الفاعلون حاجات بعضهم البعض، وهم يفعلون ذلك بقدر كبير أو يسير من الكثافة.

ثانياً أن العلاقات بين الأفراد يتعين تحليلها في سياق بناء شبكة العلاقات الأكبر.

ثالثاً أن تشكيل العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى أنواع مختلفة من شبكات العلاقات غير الجزافية. وشبكة العلاقات انتقالية بمعنى أنه إذا كانت هناك علاقة بين (أ) و(ب) وبين (ب) و(جـ)، فإن هناك احتمالاً لوجود علاقة بين (أ) و(جـ). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توجد حدود لكم العلاقات وكثافتها. وتكون

النتيجة وجود مجموعات من شبكات العلاقات ذات حدود متميزة تفصل كل مجموعة عن الأخرى.

رابعاً أن وجود هذه المجموعات يعني إمكانية وجود علاقات بين المجموعات وكذا بين الأفراد.

خامساً هناك علاقات غير متماثلة بين العناصر في النسق مما يترتب عليه توزيع الموارد النادرة توزيعاً متفاوتاً.

سادساً أن التوزيع غير المتكافئ للموارد النادرة يؤدي إلى كل من التعاون والتنافس. فبعض الجماعات تتشابك معاً للحصول على الموارد النادرة من خلال التعاون، في حين تتنافس وتتصارع جماعات أخرى على تلك الموارد. وهذا يضفي على نظرية شبكة العلاقات طابعاً ديناميكياً (Rothenthal et al., 1985)، بمعنى أن بناء النسق يتغير مع تغير أنماط التآزر والصراع.

علم الاجتماع الوجودي

ناقشنا آنفاً في هذا الكتاب[1] عدداً من النظريات الصغرى التي يمكن تجميعها معاً ضمن نزعة التحديد الاجتماعي Social definitionism (Ritzer, 1975a; 1975b)، وعلوم الاجتماع الإبداعية Creative sociologies (M.Morris, 1977)، أو علوم اجتماع الحياة اليومية Sociologies of everyday life (Douglas, 1970; Weigert, 1981; Douglas et al., 1980). ويندرج تحت هذه العناوين المتشابهة نظريات مثل التفاعلية الرمزية، وعلم الاجتماع الظاهراتي، والمنهجية الشعبية.

ويمكن إضافة علم الاجتماع الوجودي Existential sociolgy إلى هذه القائمة. ولم يحقق علم الاجتماع الوجودي بعد المكانة التي حققتها نظريات التحديد الاجتماعي الأخرى، ومع ذلك فقد أصبح هذا العلم موضوعاً لاهتمام ملحوظ في السنوات الحديثة. وربما يتضح في العقد القادم ما إذا كان علم الاجتماع الوجودي سوف يحتل مكانة مهمة في نظرية علم الاجتماع أم يتراجع إلى الوراء.

(1) المقصود هنا كتاب جورج ريتزر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (1988).

ونقدم في البداية تعريفاً أولياً لعلم الاجتماع الوجودي بأنه "دراسة الخبرة الإنسانية في العالم في شتى صورها" (Douglas & Johnson, 1977: vii وانظر تعريفاً مشابهاً في: Fontana, 1984). ويتجه علم الاجتماع الوجودي إلى دراسة الطريقة التي يعيش بها الناس ويشعرون ويفكرون ويتصرفون. ويكرس هذا العلم اهتماماً خاصاً بالمشاعر والانفعالات الوجدانية بالإضافة إلى الطبيعة المعقدة والكائنة للخبرات الهادفة (Douglas & Johnson, 1977: aiii). (من المجالات الحديثة نسبياً داخل علم الاجتماع الوجودي "علم اجتماع العواطف" Sociology of emotions الذي يهتم أيضاً بتلك القضايا. انظر على سبيل المثال: Kemper, 1978a, b, 1981). وفي سياق هذا التعريف يرفض علم الاجتماع الوجودي - الرؤية أحادية السبب للحياة الإنسانية؛ فالإنسان - من وجهة نظر علم الاجتماع الوجودي- "متنوع، ومتغير، وشكاك، وميال إلى الصراع، وحر إلى حد جزئي في اختيار ما سوف يفعله وما سيصير عليه؛ لأنه يتعين عليه أن يكون كذلك ليوجد في مجتمع متنوع ومتغير وشكاك ومليء بالصراع" (Douglas, 1977: 14). وهذا يؤكد على أطروحة أساسية في علم الاجتماع الوجودي مؤداها أن الناس أحرار ومقيدون معاً.

وهذه الفكرة ومعها جوانب أخرى عديدة من علم الاجتماع الوجودي مستمدة من أعمال جان بول سارتر الروائي والفيلسوف الفرنسي. وما يهم علماء الاجتماع بصفة خاصة محاولة سارتر ربط الحرية الفردية بالقيود المجتمعية. وقد سعى سارتر إلى دمج اهتماماته الظاهراتية المبكرة واهتماماته الماركسية المتأخرة في وحدة جدلية متكاملة. وفي رأي إيان كريب (1976) أن فكر سارتر مر بتطور حيث نراه يركز في أعماله المبكرة على المستوى الفردي خاصة الحرية الفردية. وهنا نجده يعتنق وجهة النظر القائلة بأن الناس لا يذعنون أو يتقيدون بأية قوانين اجتماعية. وبعبارة أخرى "لا يستطيع الإنسان تبرير أفعاله بالاحتكام إلى أي شيء خارج ذاته" (Craib, 1976: 4). ومع ذلك فقد أصبح سارتر في أعماله المتأخرة أكثر افتتاناً بالنظرية الماركسية، ونتيجة لذلك حول اهتمامه إلى "الفرد الحر الكائن في بناء اجتماعي قوي ومضطهد يحد من نشاطه ويؤدي إلى اغترابه" (Craib, 1976: 9). ولم يتحول سارتر ببساطة إلى هذا الاهتمام على المستوى المجتمعي، ولكنه سعى إلى دمج هذا الاهتمام باهتمامه المبكر

بالفاعل. ويخلص كريب إلى أن سارتر نجح مؤخراً في توحيد النظرية: الكبرى والصغرى.

وفي تحليلها لأعمال سارتر ترى جيلا هايم (1980) تواصلاً بين أعماله المبكرة والمتأخرة؛ ففي كتابه "الوجود والعدم" Being and Nothingness المنشور عام 1943 ركز سارتر بدرجة أكبر على الفرد الحر، وتبنى وجهة النظر القائلة بأن "الوجود يتحدد من خلال أفعال الفرد... فالفرد جماع ما يفعله" (Hayim, 1980: 3). وهاجم سارتر في ذات الوقت وجهة النظر السوسيولوجية القائلة بأن "الأبنية الموضوعية تحدد السلوك بدرجة تامة" (P.5).

وفي رأي سارتر والوجوديين بصفة عامة أن الفاعلين لديهم القدرة على تجاوز الحاضر والتحرك نحو المستقبل. ومن ثم فإن الناس أحرار في رأي سارتر، وهم مسئولون عن كل شيء يفعلونه؛ وليست لديهم أعذار في ذلك. وهذا يمثل من ناحية مصدراً هائلاً للألم عند الناس، أي مسئوليتهم عن الحرية (P.17). كما يمثل من ناحية اخرى مصدراً للتفاؤل لدى الناس، أي أن مصائرهم في أيديهم.

وفي كتابه "نقد المنطق الجدلي" Critique of Dialectical Reason المنشور عام 1963 كرس سارتر اهتماماً أكبر بالأبنية الاجتماعية، ومع ذلك فقد شدد هنا على امتياز الإنسان بالتسامي، أي تجاوز الواقع (Hayim, 1980: 16). وبهذا كان سارتر ناقداً لكثير من الماركسيين (أنصار الحتمية الاقتصادية؛ الماركسيين البنائيين) الذين بالغوا في التأكيد على دور البناء الاجتماعي وأهميته. ومن وجهة نظر سارتر استبعد الماركسيون الدجماطيقيون (القطعيون) العنصر الإنساني من الأفكار الأصيلة لماركس (P.72). وقد أبقى سارتر كفيلسوف وجودي على هذه النزعة الإنسانية دوماً.

وقد قدمت أندريا فونتانا صورة واضحة عن علم الاجتماع الوجودي استعارتها من قصة قصيرة كتبها جورج أورويل بعنوان "اصطياد الفيل":

"بمجرد أن لمحت الفيل أدركت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يتعين عليّ إطلاق النار عليه ... وقررت أن أراقبه لبرهة لأتأكد من أنه لم يعد إلى وحشيته مرة ثانية وعاد بعدها إلى بيته ... وفي تلك اللحظة ألقيت نظرة على حشد ضخم من الناس كانوا

يتبعونني ويراقبونني ... ولم يكن هؤلاء الناس يحبونني، ولكنهم كانوا يراقبون البندقية السحرية في يدي ... وفجأة أدركت أنه يتحتم عليّ إطلاق النار على الفيل برغم كل شيء ... وتوقع الناس منى أن أفعل ذلك، وكان عليّ أن أفعل ذلك، وشعرت برغبتهم تدفعني إلى الأمام قدماً دون أدنى مقاومة".

(Fontana, 1980: 172)

وتوضح هذه الصورة الموجزة عدة عناصر أساسية للفكر الوجودي:

أولها أن الاهتمام ينصب على الفاعل (وهو الصياد في هذا المثال) وأفكاره وأفعاله،

وثانيها هناك الطبيعة المعقدة والكائنة للحياة الاجتماعية، فلو ترك الأمر للصياد ما كان سيقوم بإطلاق النار على الفيل. ومع ذلك وجد نفسه في موقف دفعه لتغيير مسار فعله.

وثالثها هناك الموقف الاجتماعي، أي الحشد الذي أجبر الصياد على إطلاق النار على الفيل.

وآخرها هناك أطروحة سارتر بشأن "الإيمان الفاسد" Bad faith. فالصياد لم يكن لديه النية على إطلاق النار على الفيل، ولم يكن لديه خيار ليعترض على ضغط الحشد.

وهذا يوضح الأطروحة السياسية للفلسفة الوجودية. فعلى الرغم من وجود ضغوط خارجية، فليس بإمكان الفرد دائماً أن يقول "لا". ويقوم الضابط في معسكر الاعتقال النازي بممارسة الإيمان الفاسد عندما يقول إنه يقوم فقط بتنفيذ الأوامر، فليس بوسعه أن يقول "لا".

وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الوجودي ينتهي إلى استنتاجات سياسية متميزة عن الأفعال، إلا أن التوجه الرئيسي لهذا العلم لا يسهل تمييزها عن توجه نظريات التحديد الاجتماعي الأخرى التي ترى أن الفاعل لديه قدر من الاستقلالية حتى في ظل قيود خارجية معينة. ومع ذلك فإن الخصائص الفريدة لعلم الاجتماع

الوجودي تصبح أكثر وضوحاً عندما نميزها عن خصائص أقرب جيرانه من الناحية النظرية، علم الاجتماع الظاهراتي[1].

الوجودية والظاهراتية

لعلم الاجتماع الوجودي وعلم الاجتماع الظاهراتي مصادر فلسفية متشابهة، فكلاهما له جذوره العميقة في الظاهراتية الفلسفية خاصة أعمال إدموند هوسرل. وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع الظاهراتي يعترفون بهذا المصدر، فإن علماء الاجتماع الوجودي حاولوا أن يفصلوا أنفسهم عن كل من الظاهراتي الفلسفية والسوسيولوجية. وقد لاحظ كريب (1976) على سبيل المثال أنه على الرغم من تأثر سارتر بهوسرل، فإنه لم يكن ميالاً إلى قبول فكرة الجوهر (أو الماهية) أو الأبنية الثابتة للوعي. وباستبعاد هذه الأبنية من نظريته ترك سارتر الوعي فارغاً من الأبنية اللانهائية، فالوعي يُفهم على أنه علاقة داخل الفاعل مع العالم الخارجي.

وقد اهتم هربرت سبيجلبيرج (1976) اهتماماً شديداً بتمييز وجودية سارتر عن ظاهراتية هوسرل على النحو التالي:

أولاً تتطلع الظاهراتية إلى أن تكون علماً دقيقاً، إما الوجودية فليست لها تطلعات مشابهة لذلك.

ثانياً أن الظاهراتية تدع عالم الحياة اليومية جانباً لكي تبلغ جوهر الوعي، في حين تركز الوجودية على عالم الحياة اليومية. ومع أن الوجوديين لا يركزون على الوعي في حد ذاته، إلا أنهم يقرون أن الوعي الفردي عنصر حاسم في عالم الحياة اليومية الذي يقومون بدراسته.

ثالثاً أن الظاهراتيين يعتمدون في منهجهم على الحدس والوصف، في حين تتحاشى الوجودية الالتزام بمنهج واحد.

---

(1) قامت بعض الأعمال المبكرة في علم الاجتماع الوجودي (Tiryakian, 1962, 1965; Manning, 1973) بجهد محدود في هذا الصدد. ويبدو في واقع الأمر أن علماء الاجتماع الوجوديين يحاولون توضيح كيف أن كل شيء وجودي إلى حد ما.

رابعاً إذا كان الظاهراتيون يسعون إلى بلوغ جوهر الوعي، فإن الوجوديين يحاولون فهم الموقف الأكبر الذي يحدث فيه التفكير والفعل.

وأخيراً يدرس الظاهراتيون كل أنماط المعتقدات ولا يعبرون عن تفضيلهم لأي نمط بعينه، في حين يصرح الوجوديون بتفضيلهم لنمط خاص من أنماط الوجود يطلقون عليه "الوجود الحقيقي" Authentic existence. ولتوضيح هذه الفكرة الأخيرة في سياق المثال السابق نجد أن صائد الفيل لم يكن مستغرقاً في الوجود الحقيقي، وهدف الفيلسوف الوجودي هو إثارة إحساس الصياد بأنه لم يكن مجبوراً على إطلاق النار على الفيل.

وتفرق أندريا فونتانا (1980) بين الوجودية والظاهراتية من خلال بعدين آخرين: **أولهما** أنه إذا كانت الظاهراتية تهدف إلى الوصول إلى مقولات ذات صبغة عمومية، فإن الوجودية تؤكد على توجه ذي صبغة خاصة. **وثانيهما** أنه إذا كانت الظاهراتية تنزع لأن تكون تجريدية وغير مستغرقة في العالم الواقعي، فإن الوجودية تنزع لأن تكون عيانية ومستغرقة في هذا العالم.

كما أوضحت فونتانا نقطة مفيدة هي أن الفلسفتين: الظاهراتية والوجودية ليستا ذات حدود مشتركة مع علمي الاجتماع المستمدين منهما. فعلم الاجتماع الوجودي يختلف عن الفلسفة الوجودية في أن الأول يسعى إلى اكتشاف البناء المنظم للحياة اليومية، ولكنه لا ينكر في نفس الوقت الطبيعة الكائنة والمعقدة للحياة اليومية، كما أنه لا ينكر حقيقة أن معرفته بالحياة اليومية تعد إشكالية في حد ذاتها. وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الوجودي ليس مقصوراً على منهج بعينه، إلا أن أنصاره يميلون إلى الاعتماد على الملاحظة الشخصية والملاحظة المشاركة.

وحول الفروق بين علم الاجتماع الوجودي وعلم الاجتماع الظاهراتي أوضحت فونتانا أن علم الاجتماع الوجودي - لطبيعته الأساسية - ليس منفصلاً عن عالم الحياة اليومية مثل علم الاجتماع الظاهراتي. يضاف إلى ذلك أنه إذا كان علماء الاجتماع الظاهراتي يميلون إلى التركيز على العناصر الروتينية للحياة الاجتماعية، فإن علماء الاجتماع الوجودي لا يحصرون أنفسهم في هذا النطاق، ويهتمون بكافة جوانب الحياة اليومية.

ومن الحتمي أن تنطوي المقارنات بين النظريات على تفضيل لإحداها على الأخرى. ويبدو أن فونتانا – على سبيل المثال – تفضل علم الاجتماع الوجودي الأكثر واقعية والأكثر اصطباغاً بالطابع السياسي. ويبدو أن سبيجلبيرج يتخذ موقفاً مضاداً إذا كنا بصدد الحديث عن الفلسفتين: الظاهراتية والوجودية. وهو يعترف بأن هاتين الفلسفتين متشابهتان، ولكنه انتقد الفلسفة الوجودية عند سارتر لاهتماماتها الانتقائية، وتفسيراتها المتعجلة، وأوصافها غير الوافية. ويخلص سبيجلبيرج إلى أن "الوجودية ربما تكون محاولة أكثر أهمية وذات رؤى أكثر فائدة من الفلسفة الظاهراتية البحتة، إلا أن الوجودية لا يزال عليها أن تتعلم دروساً قليلة من الظاهراتية القديمة خصوصاً ظاهراتية هوسرل" (P.266).

الاهتمامات الرئيسية

يلتزم علم الاجتماع الوجودي التزاماً صارماً بالدراسة الطبيعية للفاعلين وأفكارهم ومشاعرهم وأفعالهم. ويؤكد هذا العلم – في سياق هذا المجال العام – على عدة ظواهر. ويهتم علماء الاجتماع الوجودي [مثل ماننج (1976) وكوتاربا (1979)] اهتماماً قوياً بالمشاعر والأحاسيس وما شاكلها في تعارض شديد مع نزوع معظم علماء الاجتماع إلى التأكيد على الجوانب الرشيدة للوجود الإنساني (يستثنى من ذلك: كمبر a; 1978b; 19811978). ويعبر جوزيف كوتاربا عن أهمية دراسة المشاعر بالنسبة لعلم الاجتماع الوجودي بقوله: "نعطي الأولوية في جميع أعمالنا للتأكيد والالتزام الصارم بفهم كيفية تشكيل المشاعر لأسس حياتنا، إلى جانب الواقع الاجتماعي المعقد الذي نشكله" (3501979 :). وبعبارة أخرى فإن فهمنا للناس ومنتجاتهم الاجتماعية يتحقق بدراسة المشاعر الإنسانية.

ومن الاهتمامات الأخرى لعلم الاجتماع الوجودي دراسة الذات (Kotarba and Fontana, 1984) أو الخبرة الكلية للفرد بالوجود. وفي رأي كوتاربا أن الذات الوجودية تعني الخبرة الفريدة للفرد بالوجود في سياق الأوضاع الاجتماعية المعاصرة، تلك الخبرة التي يميزها بدرجة واضحة الإحساس المتواصل باللياقة والمشاركة الفاعلة في التغير الاجتماعي (2251984 :). ولا يمكن فصل الذات – في رأي الفيلسوف

الوجودي – عن الجسد الفيزيقي الذي توجد فيه. وتبدو العلاقة بين الأبعاد العقلية والفيزيقية للحياة علاقة مهمة وتستحق الدراسة (Kotarba, 1977). والذات ليست بناءاً استاتيكياً، ولكنها عملية، أي بمثابة شيء في حالة مستمرة من اللياقة (Johnson & Ferraro, 1984). وهذا يعني أن الذات مبدعة وعفوية وتتأثر تأثراً شديداً بالوسط المباشر الموجودة فيه. وبهذا المعنى تتسم الذات بطبيعة معقدة وكائنة.

الآفاق المستقبلية

ما هي الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع الوجودي؟ يتعين على علم الاجتماع الوجودي – لكي يتبوأ مكانة مهمة – أن يتغلب على عدة مشكلات:

أولها أنه ينبغي على مناصري هذا العلم إقناع عدد كبير من علماء الاجتماع بأن علم الاجتماع الوجودي يقدم شيئاً يختلف ويتفوق على ما تقدمه علوم اجتماع الحياة اليومية الأكثر رسوخاً.

وثانيها أن علم الاجتماع الوجودي – على الرغم مما طرحه سارتر في أعماله الأخيرة – لم يعد لديه الكثير الذي يقدمه إلى فهمنا للأبنية الكبرى وعلاقتها بالعمليات الصغرى.

وثالثها أن الوجودية بحاجة إلى فهم أفضل للتاريخ؛ حيث أنها تعد لا تاريخية إلى حد كبير. وقد حاول كوتاربا (1979) أن يتعامل مع هذه المشكلة تعاملاً مباشراً عندما ادعى أن علم الاجتماع الوجودي تاريخي؛ لأنه يؤدي بالباحثين إلى أن يكونوا ناقدين للوثائق التاريخية باعتبارها نتاجاً "مضللاً" لسياق تاريخي معين. ودعا كوتاربا الوجوديين إلى استخدام الاستغراق الوجداني Empathic immersion في التاريخ كاستراتيجية بحثية.

وهناك قضية أخيرة تتعلق بمستقبل علم الاجتماع الوجودي؛ وهي أنه يمثل الموضوع المفضل لطليعة المثقفين من البورجوازية الشابة فقط لأنه يخاطب اهتماماتها. ويعزز كوتاربا في تحليله هذا الرأي بقوله: "تعد المشاعر أكثر أهمية لعلم الاجتماع عن ذي قبل. وقد أصبح مجتمعنا يتميز باطراد بهيمنة المشاعر. وهذا ما يتضح في مجالات

الجنس وتعاطي المخدرات والسلوك العنيف" (3581979 :). وهذا ما يؤدي إلى دهشة الباحث مما إذا كان علم الاجتماع الوجودي سوف يستمر في الاهتمامات الأنيقة لطليعة المثقفين من هذا الجيل. وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الوجودي له بعض الجذور النظرية المتينة، إلا أنه يتعين علينا أن ننتظر لنرى ما سيكون عليه الحال في المدى الطويل.

الخلاصة

كُرس معظم هذا الفصل للحديث عن عدد من النظريات التي حظيت بالقبول في علم الاجتماع بدرجات متفاوتة. ويبدو أن نظرية الفعل أفل نجمها نتيجة لتناقضاتها الداخلية إلى جانب أن مقدماتها الأساسية ونتائجها الأكثر جدوى اقتبستها نظريات أكثر شيوعاً. وقد حظيت نظرية النظم بازدهار لفترة وجيزة، إلا أن بريقها انطفأ في السنوات القليلة الماضية نتيجة للهجوم على نتائجها المتواضعة، ونزعتها العلمية الزائفة، وطبيعتها الايديولوجية المحافظة.

كما ناقشنا أربع نظريات في علم الاجتماع يزداد رواجها في الوقت الراهن، وهي: البنيوية، والنظرية البنائية، ونظرية شبكة العلاقات، وعلم الاجتماع الوجودي. وتمثل البنيوية محاولة لتستورد لعلم الاجتماع منظوراً تطور في مجالات أخرى مثل علم اللغة والأنثروبولوجيا. وعلى الرغم من بشائر النجاح الضخم الذي حققته البنيوية، إلا أن البنيويين لم يوضحوا بعد تطبيق نظريتهم على مجال رحب من القضايا الاجتماعية. ومع ذلك نجد أن أعمال ميشيل فوكوه قابلة للتطبيق على جوانب متعددة للعالم الاجتماعي، إلا أن فوكوه تجاوز البنيوية، وأصبح ممثلاً لما بعد البنيوية.

وترفض النظرية البنائية (خاصة أعمال بيتر بلاو) الاهتمام الصريح للبنيوية بالأبنية غير المنظورة، حيث تهتم النظرية البنائية بالأبنية الاجتماعية المنظورة. وإذا كانت البنيوية قد استعارت أفكاراً من مجالات أخرى، فإن النظرية البنائية رجعت إلى الجذور الدوركايمية لعلم الاجتماع.

ومن المداخل البنائية الأخرى التي ناقشناها في هذا الفصل نظرية شبكة العلاقات التي تتجه أيضاً إلى تحليل الأبنية الاجتماعية الأساسية. وترتبط هذه النظرية

ارتباطاً وثيقاً بالتيار الرئيسي في علم الاجتماع، وقد أجريت دراسات إمبيريقية على درجة عالية من الدقة لشبكات العلاقات الاجتماعية في العالَم الاجتماعي.

ويشكل علم الاجتماع الوجودي جزءاً من الازدهار في النظريات المرتبطة بنموذج التحديد الاجتماعي الذي يشتمل أيضاً على الظاهراتية والمنهجية الشعبية. ولا يهتم علم الاجتماع الوجودي بالأبنية المنظورة أو غير المنظورة، ولكنه يركز - بدلاً من ذلك - على الفاعلين وأفكارهم وأفعالهم. ويرتبط مستقبل علم الاجتماع الوجودي بمستقبل نزعة التحديد الاجتماعي بصفة عامة، فإما أن يستمر كجزء من الازدهار الحادث في علم الاجتماع الظاهراتي أو المنهجية الشعبية، وإما أن يجد نفسه في وضع تتضاءل فيه أهميته.

الفصل الثامن

ظهور مشكلة رئيسية في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع

الربط بين النظريات الكبرى والصغرى

الاستنتاجات

خلاصة الفصل

الفصل الثامن

ظهور مشكلة رئيسية في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع (*)

- أنتوني جيدنز: نظرية التشكيل البنائي.
- يورجين هابرماس: تكامل نظريتي الفعل والنظم.
- جيفري الكسندر: علم الاجتماع متعدد الأبعاد.
- الأسس الصغرى لعلم اجتماع الوحدات الكبرى.
- مدخل الاختيار الرشيد إلى العلاقات الصغرى - الكبرى.
- ندوة 1979 عن الوعي والفعل الإنساني والبناء.
- ندوة 1983 عن التحليلات الكبرى والصغرى في علم الاجتماع.
- جيمس كولمان: تكامل الفعل والنسق.
- تكامل النزعة الإنسانية والبنيوية.
- نحو نظرية للتبادل أكثر تكاملاً.
- نحو نظرية بنائية للفعل.
- ريمون بودو: النزعة الفردية المنهجية.
- الاستنتاجات.

ناقشنا بقدر من التفصيل في هذا الكتاب[1] مجموعة كبيرة من نظريات علم الاجتماع. ومما يثير الارتباك أن بعض علماء الاجتماع علقوا حديثاً على ما يبدو أنه أزمة في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع (Wardell and Tumer, 1986; Wiley,

---

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:

Ritzer, George. Contemporary Sociological Theory. New York:McGraw-Hill, Inc. , 1988, pp.366-384.

(1) المقصود هنا كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

1985). وعلى الرغم من استمرار أهمية النظريات والمنظرين الذين قمنا بدراسة آرائهم وتحليلها في هذا الكتاب، إلا أننا نشاهد – في حقيقة الأمر – علامات عديدة في الثمانينيات على تزايد التلاحم في نظرية علم الاجتماع، ذلك التلاحم الذي يتمركز حول ظهور إجماع ضخم على أن المشكلة الرئيسية في نظرية علم الاجتماع هي دراسة العلاقة بين النظريات الكبرى (الماكروسكوبية) والصغرى (الميكروسكوبية) أو المستويات الكبرى والصغرى للواقع الاجتماعي.

وليست هذه هي المحاولة الأولى التي نؤكد فيها على أن مشكلة العلاقة بين النظريات الكبرى والصغرى تمثل قضية نظرية رئيسية. فقد أكد راندال كولينز حديثاً على أن الانشغال بهذه المشكلة يدل على أنها مجال مهم من مجالات التقدم النظري لعدة سنوات قادمة (1986a: 1350). ومع ذلك فقد خصص كولينز سطوراً قليلة لهذه القضية في سياق مناقشة أعم للاتجاهات النظرية الحالية في علم الاجتماع. وفي تقديمهما لكتاب من مجلدين أولهما خصص للنظرية الكبرى (Eisenstadt and Helle, 1985a) وثانيهما للنظرية الصغرى (Helle and Eisenstadt, 1985)، اتخذ أيزنشتات وهيل موقفاً مشابهاً، وخلصا إلى أن المواجهة بين النظريات الصغرى والكبرى هي من الأمور التي تنتسب إلى الماضي (1985b: 3)[1].

وقد تفادى هذا الإجماع البازغ الإشارة إلى هذه القضية، لأنه إجماع اتخذ أشكالاً مختلفة، واستخدم مصطلحات مختلفة تمام الاختلاف، وظهر في أعمال منظرين يختلفون فيما بينهم اختلافاً بيناً. ونجد هذا الإجماع على تلك المشكلة النظرية الرئيسية في مؤلف أنتوني جيدنز (1984) عن نظرية التشكيل البنائي؛ وتكامل نظرية الفعل ونظرية النظم عند يورجين هابرماس (1984: 343)؛ ودعوة جيفري الكسندر (1982) إلى تكامل الفعل والنظام [إلى جانب محاولة كريبس (1985: 50) تحليل الكوارث مستلهماً العلاقة الجدلية التي حددها الكسندر بين الفعل الاجتماعي والنظام الاجتماعي]. وهناك ورقة بنفس التوجه كتبها بوسوورث وكريبس (1986)]؛ ومحاولة راندال كولينز (1981a) لوصف الأسس الصغرى للظواهر على المستويات الكبرى [هناك جهود

(1) سوف نرى لاحقاً أن أيزنشتات وهيل عندما خصصا مجلدين منفصلين للنظريات الكبرى والصغرى أسهما في تعميق الفجوة بينهما بدلاً من تطوير مدخل تكاملي يجمع بينهما.

مقرنة بذلك قامت بها كنور - ستينا (1981) وسيكوريل (1981)]؛ والجهد الذي قام به ميشيل هيشتر (1983) لدمج نظرية الاختيار الرشيد مع القضايا الكبرى في علم الاجتماع؛ وندوة 1979 عن الوعي والفعل الإنساني والبناء (Secord, 1982)؛ وندوة التحليلات الكبرى والصغرى في علم الاجتماع في المؤتمر العالمي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA عام 1983 (Helle and Eisenstadt, 1985; Eisenstadt and Helle, 1985a)؛ ومحاولة جيمس كولمان (1986) لدمج الاهتمام بالفعل الاجتماعي مع سلوك النسق؛ وتحليل باري هيندس (1986) للعلاقة بين الفاعلين والعلاقات الاجتماعية، ومحاولته لتحاشي الآراء المتطرفة للنزعة الإنسانية النظرية والبنيوية؛ ونظرية التبادل الأكثر تكاملاً عند ريتشارد إيمرسون (1981)؛ والنظرية البنائية للفعل عند رونالد بيرت (1982)؛ والنزعة الفردية المنهجية عند ريمون بودو (1979/1981). وسوف نناقش هذه الأعمال في هذا الفصل، إلا أن هناك محاولات أخرى عديدة لن نستطيع أن نتعامل معها هنا مع أنها تسير في نفس الاتجاه[1].

---

(1) من أبرز هذه المحاولات لتحقيق التكامل بين النظريات الكبرى والصغرى: الجهد الذي قام به فارارو وسكوفيرتز (1986) لدمج نظرية شبكة العلاقات ونظرية التوقعات الاجتماعية - النفسية؛ والتصور الجدلي للبناء والذاتية عند روسي (1983)؛ وفهم شالين (1986) الجدلي للتفاعلية الرمزية؛ ومحاولة توماسون (161 :1982) في سياق تحليل نظرية شوتز لتطوير تصور للتجسيد Reification يقوم على التجسير الإيجابي لثنائية المثالي / الواقعي؛ ونظرية العدالة متعددة المستويات عند ماركوفسكي (1985)، وتحليل سويدلر (1986) للثقافة باعتبارها مخزناً للعادات... إلخ يقوم من خلاله الفاعلون بصوغ استراتيجيات للتعامل مع الواقع الاجتماعي؛ ومحاولة هلبرت (15 :1986) لدمج نظرية دوركايم عن الأنومي على المستويات الكبرى مع اتجاه تشكيل الواقع خاصة المنهجية الشعبية؛ والجهد الذي قام به هاينس (70 :1985) لإعادة توجيه الإيكولوجيا (استرشاداً بالجهد التكاملي الذي قام به جيدنز وكولينز وبيرت) بعيداً عن التوجه نحو المستويات الكبرى إلى منهجية العلاقات التي ترى أن الظواهر الاجتماعية سبب للظواهر الفردية ونتيجة لها؛ ومحاولة هايس (1985) لدمج التحليلات السببية والتأويلية؛ وتحليل هيكمان (14 :1983) لمنهجية النمط المثالي عند فيبر الذي رأت فيه مزجاً بين تحليل المعنى الذاتي وتحليل الأشكال البنائية؛ وعلم الاجتماع متعدد الأبعاد عند بودجورسكي ولوس (1979)؛ والجهد الذي قام به زورشر (1985) لتوضيح أن التحليل المسرحي يمكن استخدامه في دمج العوامل التفاعلية على المستويات الصغرى مع العوامل التنظيمية على المستويات الكبرى في دراسة العواطف، ومحاولة بيرنبانياجام (1985) لتحقيق التكامل بين المستويات الكبرى والصغرى من منظور التفاعلية الرمزية؛ إلى جانب محاولات أخرى عديدة في هذا الصدد.

وعلى الرغم من التزامنا في هذا الفصل بهذا الإجماع البازغ؛ إلا أنه من الخطأ الكبير أن نذهب بهذا الادعاء إلى أبعد مدى، إذ أن وجود هذا الإجماع على تلك المشكلة الرئيسية لا ينفي - كما سوف نرى في هذا الفصل - اختلاف طرق التنظير حول هذه المشكلة. هذا في الوقت الذي نرى فيه عوامل نظرية قوية للغاية تشد علم الاجتماع بعيداً عن هذه المشكلة الرئيسية وفي اتجاهات أخرى متعددة. وبعبارة أخرى يمكن القول أنه قد صاحب ظهور هذا الإجماع النظري وجود وظهور اتجاهات نظرية تهدد هذا الإجماع قبل أن يترسخ. ويندرج تحت ذلك النظريات المتطرفة التي تتجه نحو المستويات الصغرى وتنكر أو تقلل من شأن وجود ظواهر على المستويات الكبرى [نذكر من هذه النظريات على سبيل المثال: نظرية التبادل عند هومانز (1967، 1969، 1974؛ والنزعة السلوكية عند سكنر (1971) وبولدوين وبلدوين (1986)؛ والتفاعلية الرمزية عند بلومر (1962/ 1969؛ 1969) بالإضافة إلى النظريات التي تتجه نحو المستويات الكبرى وتنكر أو تقلل من دور الظواهر على المستويات الصغرى [نذكر من هذه النظريات على سبيل المثال: ارتداد بارسونز (1966) عن الحتمية الثقافية؛ والنظرية البنائية عند بلاو (1977a, 1977b)؛ وبنيوية ميهو (1980)؛ وما بعد البنيوية عند فوكوه (Lemert: 1979: 230)، وبعض أشكال نظرية شبكة العلاقات (White, Boorman & Breiger, 1976)].

ومن المصادر الأخرى للحذر أن بعض علماء الاجتماع الذين ربطوا بين النظريات الكبرى والصغرى انتهى بهم الحال إلى الاتجاه المتطرف نحو النظريات الصغرى (Hechter, Collins) أو الكبرى (Alexander). وهذا التهديد من داخل مجموعة المفكرين الذين من المفترض أن يركزوا على الربط بين النظريات الكبرى والصغرى ربما يكون أكثر خطورة من المتطرفين نحو النظريات الكبرى أو الصغرى.

ومما يدفع بنا إلى الحذر أيضاً أن ظهور الإجماع على الأهمية المحورية الربط بين النظريات الصغرى والكبرى لا يشكل أمراً جديداً، بل هو إعادة اكتشاف لاهتمام رئيسي شكل العمود الفقري لأعمال معظم المفكرين البارزين في تاريخ علم الاجتماع (ماركس، فيبر، زيمل، وحتى دوركايم). ولم يخبو الاهتمام بالربط بين النظريات الكبرى والصغرى على الرغم من أهميته الواضحة. وليست القضية الحقيقية هي:

لماذا اتجه كثير من المنظرين إلى الاهتمام بهذا الربط؟، وإنما القضية هي: لماذا فقد علم الاجتماع هذا الاهتمام لعدة سنوات؟

وفي سياق هذه المحاذير نناقش الآن مجموعة من الأعمال الحديثة المهمة التي نظرت إلى الربط بين النظريات الكبرى والصغرى على أنها تشكل مشكلة رئيسية في نظرية علم الاجتماع.

الربط بين النظريات الكبرى والصغرى: ظهور مشكلة نظرية رئيسية

إذا ركزنا على الأعمال النظرية المنشورة في أواخر السبعينيات وفي الثمانينات، فسوف نلاحظ أهمية مشكلة الربط بين النظريات الكبرى والصغرى. وليس من العجيب أن يكون الجيل الأصغر من المنظرين (جيدنز، وكولينز، والكسندر، وهشتر، وكنور-ستينا) في صدارة هذا النمط من التنظير، في الوقت الذي نزع فيه الجيل الأكبر من المنظرين (بلاو، وكوزر) إلى الاستمرار في اعتناق مواقف نظرية أكثر تطرفاً (باستثناء كولمان). ويدعم هذا الاختلاف بين الجيلين وجهة النظر التي تقول بأننا سوف نشهد في المستقبل قليلاً من التطرف النظري وكثيراً من التكامل النظري.

وقبل أن ننتقل إلى الأمثلة النظرية المهمة على الربط بين الظواهر الصغرى والكبرى يتعين علينا أن نوضح أن دراسات مؤلف هذا الكتاب (Ritzer, 1979; 1981) اهتمت في جانب منها على الأقل بقضية التكامل بين النظريات الكبرى والصغرى[1].

أنتوني جيدنز: نظرية التشكيل البنائي

ربما تكون نظرية التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز أشهر المحاولات المعروفة لتحقيق التكامل بين الاهتمامات الصغرى والكبرى. وقد طرح جيدنز (1976: 8) هذه النظرية في السبعينيات، إلا أنها ظهرت في شكلها الأكثر تطوراً في كتابه "تكوين المجتمع" (1984)، ذلك الكتاب الذي يحمل عنواناً فرعياً هو: موجز لنظرية التشكيل

---

(1) يتعين على القارئ أن يعود إلى ملحق كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988) لمناقشة هذه الدراسات، وخاصة الشكل (1-3) الذي يلخص رؤية ريتزر بما يساعد القارئ على فهم بعض الأحكام الواردة في المناقشات التالية.

البنائي. وفي هذا الكتاب يذهب بعيداً إلى القول "بأن كل بحث في العلوم الاجتماعية أو التاريخ ينشغل بربط الفعل بالبناء... ولا معنى للقول بأن البناء يحدد الفعل أو العكس" (p: 219).

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب مؤلف من عناصر مستمدة من روافد مختلفة، إلا أن هناك تأثيراً ماركسياً قوياً فيه، وهو يرى أن كتابه "تكوين المجتمع" تجسيد متواصل لمقولة ماركس (15 :1869/1963) المأثورة: "الناس يصنعون تاريخهم، ولكنهم لا يصنعوه بالطريقة التي ترضيهم. فهم يصنعون التاريخ في ظل ظروف يختاروها بأنفسهم، ولكنها ظروف تنتقل إليهم من الماضي". (15 :1963 / 1869)[1].

وقد اهتم جيدنز بقضية الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى، إلا أنه لم يستخدم مصطلحي "الكبرى" و"الصغرى" لعدة أسباب **أولها** أنه يشعر أن هذين المصطلحين كانا مجالاً للخلاف بين علماء الاجتماع، وهو لا يعتقد أن أحدهما يجب أن تكون له الأفضلية على الآخر. **وثانيهما** أنه حتى عندما لا يكون هناك صراع بين النظريات الكبرى والصغرى، إلا أن ثمة اتجاه إلى تطوير تقسيم غير وظيفي للعمل بين نظريات علم الاجتماع، بمعنى أن نظريات مثل التفاعلية الرمزية تنزع إلى التركيز على أنشطة الفاعلين الأحرار، في حين تكرس نظريات مثل الوظيفية البنائية اهتمامها بالقيود البنائية. وفي النهاية يخلص جيدنز إلى أن "التمييز بين النظريات الصغرى والكبرى ليس مفيداً". (141 :1984).

والنقطة الأساسية هنا هي أن التفرقة الصارمة بين النظريات الصغرى والكبرى ليست تفرقة مفيدة، بل إن التكامل بينهما – كما أوضح جيدنز – هو المفيد. ولسنا بحاجة إلى استخدام مصطلحي "الكبرى" و"الصغرى"، ولكن ينبغي أن ننشغل بالعلاقات المتبادلة بينهما كما يرى جيدنز.

---

(1) يتفق ريتزر اتفاقاً تاماً مع اعتلاء ماركس هذه المكانة المهمة في نظرية التشكيل البنائي بصفة خاصة والنظريات التي تدمج القضايا الكبرى – الصغرى بصفة عامة. ويخلص ريتزر إلى أن أعمال ماركس تعد أفضل مثال على النموذج التكاملي في علم الاجتماع (Ritzer, 1981: 232).

ويبدأ جيدنز بالتفرقة بين النظريات الكبرى مثل الوظيفية البنائية والبنيوية والنظريات الصغرى مثل التفاعلية الرمزية والظاهراتية[1].وهو ينتقد انتقاداً صحيحاً "إمبريالية" هذين النوعين من النظريات، حيث تركز النظريات الكبرى على الموضوعات أو "الأشياء الاجتماعية" Social Objects، وتركز النظريات الصغرى على "الفاعل" Subject. ويقابل جيدنز نظرية التشكيل البنائي بهذه النظريات بقوله: "إن المجال الرئيسي للدراسة في العلوم الاجتماعية – وفقاً لنظرية التشكيل البنائي – ليست هي خبرة الفاعل الفرد، وليس هي وجود أي شكل من أشكال الوحدة المجتمعية الكاملة، وإنما الممارسات الاجتماعية المنتظمة عبر الزمان والمكان" (P. 2).

ويتخذ جيدنز من الأنشطة الاجتماعية نقطة البداية بالنسبة له، إلا أنه يصر على أن تلك الأنشطة متكررة Recursiveن أي أن الأنشطة "لا تظهر إلى الوجود بواسطة الفاعلين الاجتماعيين، ولكنها تتجدد بواسطتهم من خلال الوسائل الفعلية التي يعبرون بها عن أنفسهم كفاعلين. ويقوم الفاعلون في أنشطتهم ومن خلالها بإنتاج الظروف التي تجعل هذه الأنشطة محتملة الحدوث" (P. 2). وبالتالي فإن نقطة البداية الأنطولوجية عند جيدنز ليست هي الوعي – أي التشكيل الاجتماعي للواقع – وليست هي البناء الاجتماعي، وإنما الجدل بين الأنشطة والظروف التي تحدث في الزمان والمكان. ويهتم جيدنز بالوعي أو الانعكاسية Reflexivity، إلا أن الفاعل الإنساني بانعكاسيته لا يكون واعياً بذاته فحسب، ولكنه يراقب أيضاً التدفق المتواصل للأنشطة والظروف. وقد أتاحت أنطولوجية الزمان – المكان لجيدنز أن يدرس التمييز بين الظواهر الكبرى والصغرى بطريقة تاريخية وديناميكية.

ويبدأ جيدنز بالفاعلين الذين يراقبون – كما أشرنا آنفاً – أنشطتهم بصفة مستمرة بالإضافة إلى بيئاتهم الطبيعية والاجتماعية. ويكون الفاعلون قادرين أيضاً

---

(1) يرى جيدنز أن المجموعة الأولى (النظريات الكبرى) نظريات موضوعية، والمجموعة الثانية (النظريات الصغرى) نظريات ذاتية. ويرى ريتزر أن بعض النظريات الكبرى ذاتية أيضاً إلى حد كبير (مثل الوظيفية البنائية بتأكيدها على المعايير والقيم والثقافة)، وبعض النظريات الصغرى موضوعية أيضاً إلى حد كبير (مثل اهتمام التفاعلية الرمزية بالفعل والتفاعل). وهذا يعنى أن بعض النظريات الكبرى والصغرى لها اهتمام بكل من الظواهر الموضوعية والذاتية.

على الترشيد أو تطوير العمليات الروتينية التي يصبحون بموجبها قادرين على الفهم المتواصل لأسباب أفعالهم (PP. 5, 60). ولدى الفاعلين دوافع للفعل، وهذه الدوافع تحتوي على الرغبات التي تحث على الفعل. وعلى الرغم من أن المراقبة الانعكاسية والترشيد يتضمنها الفعل بصفة مستمرة، فإنه من الأفضل أن نفكر في الدوافع على أنها بمثابة قوة دافعة للفعل. وتحدد الدوافع الغايات العامة للفعل، إلا أن معظم أفعالنا - في رأي جيدنز - لا تحركها الدوافع بشكل مباشر. والدوافع لا شعورية بصفة عامة، إلا أنها مهمة بالنسبة للسلوك الإنساني. وفيما يتعلق بالوعي يميز جيدنز بين الوعي الخطابي Discursive (القدرة على التعبير عن الأشياء بالكلام)، والوعي العملي Practical (ما يتم القيام به دون القدرة على التعبير عنه بالكلام). ويرى جيدنز أن الوعي العملي له أهمية خاصة بالنسبة لنظرية التشكيل البنائي، وهو الاهتمام الذي تشترك فيه تلك النظرية مع النظريات الصغرى الذاتية مثل التفاعلية الرمزية والمنهجية الشعبية، وهو نفس الاهتمام الذي تتجاهله النظريات الكبرى مثل الوظيفية البنائية والبنيوية.

وينتقل جيدنز من الفاعلين إلى الفعل، أي الأشياء التي يقوم الفاعلون بها. ولا يتعلق الفعل بنوايا الفاعلين، ولكنه يتعلق بما يقوم به الفاعلون فعلاً: "يتعلق الفعل بالأحداث التي يصوغها الفرد.. وما حدث لم يكن ليحدث ما لم يتدخل فيه الفرد" (p. 9). وقد بذل جيدنز جهدا واضحاً ليفصل الفعل عن النوايا (المقاصد)؛ لأنه كان يريد أن يوضح أن ما ينتهي إليه الفاعلون غالباً ما يكون مختلفاً عما كانوا يقصدونه؛ وبعبارة أخرى فإن الأفعال المقصودة غالباً ما يكون لها نتائج غير مقصودة.

ويربط جيدنز الفعل بالقوة، بمعنى أن الفاعل لديه المقدرة على التأثير. والأهم من ذلك أن الفاعل يكف عن كونه فاعلاً إذا افتقد المقدرة على التأثير. ومن المؤكد أن جيدنز يعترف أن هناك قيوداً في العالَم، إلا ان ذلك لا يعني أن الفاعلين لا خيار لهم. والقوة - في رأي جيدنز - تسبق الذاتية منطقياً؛ لأن الفعل يتضمن القوة أو القدرة على تغيير الموقف. ومن ثم يعترض جيدنز على النظريات الثنائية التي تنزع إلى مطابقة القوة إما مع نية الفاعل (التفاعلية الرمزية) أو مع البناء (الوظيفية البنائية).

وتشكل مفاهيم البناء، والنسق، وازدواجية البناء جوهر نظرية التشكيل البنائي. ويعرف البناء بأنه "تلك الخصائص البنائية (القواعد والموارد) التي تسمح بعقد الصلة بين الزمان والمكان في إطار النسق الاجتماعي، وهي خصائص تجعل من الممكن للممارسات الاجتماعية الملاحظة، والتي يمكن تمييزها بصعوبة نظراً لشدة تشابهها، أن توجد عبر مجالات زمانية ومكانية مختلفة وتضفي عليها شكلاً منتظماً". ويقصد بالأنساق الاجتماعية الممارسات الاجتماعية التي يُعاد إنتاجها، أو "العلاقات التي يُعاد إنتاجها بين الفاعلين أو الجماعات، تلك العلاقات التي تنتظم كممارسات اجتماعية مطردة" (PP. 17, 25). والأنساق الاجتماعية ليست لها أبنية، ولكنها تتصف بخصائص بنائية، ويتجلى البناء في الأنساق الاجتماعية "في الممارسات التي يعاد إنتاجها ويطوقها الزمان والمكان" (P. 170) وفي "بقايا الذاكرة الموجهة لأفعال الفاعلين الإنسانيين الذين يتمتعون بمعرفة كفؤة" (P. 17). ويربط جيدنز البناء (كقواعد وموارد) بكل من المستويات الكبرى (الأنساق الاجتماعية) والصغرى (الذاكرة)، ويرى أن هذا التكامل مهم، حيث يقول: "أحد الافتراضات الأساسية لنظرية التشكيل البنائي هي أن القواعد والموارد المعتمدة على إنتاج وإعادة إنتاج الفعل الاجتماعي هي في نفس الوقت وسائل إعادة إنتاج النسق (ازدواجية البناء)" (P. 19).

لقد أصبحنا الآن مستعدين لمفهوم التشكيل البنائي الذي يقوم على فكرة مؤداها أن "تشكيل الفاعلين والأبنية ليسا ظاهرتين مستقلتين (أي ثنائية) ولكنهما تمثلان ازدواجية... فالخصائص البنائية للأنساق الاجتماعية هي بمثابة وسيلة ونتيجة للممارسات التي تنظمها بصورة متكررة" أو أن "لحظة إنتاج الفعل هي أيضاً لحظة إعادة إنتاجه في سياق الأحداث اليومية للحياة الاجتماعية" (PP. 25, 26). وقد أوضحنا أن البناء ليس خارجاً عن الفاعل، فهو موجود في كل من بقايا الذاكرة والممارسات الاجتماعية. وقد أوضح جيدنز بشكل حاسم أن "البناء دائماً ما يعيق الفرد عن تحقيق ما يريده من ناحية، ويمكنه من تحقيق ما يريده من ناحية أخرى (PP. 25, 163). وبذلك يبتعد جيدنز عن المفهوم الدوركايمي للبناء بأنه يعيق الفرد عن تحقيق ما يريده. ومع ذلك فإن الفاعلين يمكن أن يفقدوا السيطرة على "الخصائص البنائية للأنساق الاجتماعية" مع امتداد الزمان والمكان، إلا أن فقدان هذه السيطرة ليس أمراً حتمياً.

وتعد فكرة النتائج غير المقصودة إحدى ركائز مدخل جيدنز، ويقصد بذلك أن أفعال الناس لها نتائج غير مقصودة بصفة مستمرة. وهذه النتائج تصبح شروطاً غير معروفة للفعل وتغذيه تغذية مرتدة، وتحول تلك الشروط دون جهود السيطرة عليها. ومع ذلك يبذل الفاعلون قصارى جهدهم بصفة مستمرة لوضع تلك النتائج غير المقصودة تحت السيطرة.

وهناك الكثير الذي يمكن أن نقدمه هنا عن نظرية التشكيل البنائي؛ فقد أسهب جيدنز في العناصر المتعددة التي ناقشناها آنفاً، وأوجز في عناصر أخرى، وقام بتحليل ونقد كثير من الأفكار النظرية. وعلى خلاف مع كثير من المنظرين ذهب جيدنز فيما وراء مشروع التكامل بين الظواهر الكبرى والصغرى، حيث قدم تحليلاً مفصلاً لعناصره المتعددة، والأهم من ذلك أنه ركز على طبيعة العلاقة التبادلية بين الظواهر. ولعل أكثر الأمور إقناعاً في مدخل جيدنز هي أن اهتمامه الأساسي – أي التشكيل البنائي – تم تعريفه بمصطلحات متكاملة تكاملاً متلازماً. وليس تشكيل الفاعلين والأبنية مستقلين عن بعضهما البعض، كما أن خصائص الأنساق الاجتماعي هي بمثابة وسيلة ونتيجة لممارسات الفاعلين، وهذه الخصائص تنظم ممارسات الفاعلين بصورة متكررة.

يورجين هابرماس: تكامل نظريتي الفعل والنظم

اتجه يورجين هابرماس في أحدث مؤلفاته "نظرية الفعل الاتصالي" (1984) إلى مدخل أكثر تكاملاً في التنظير الاجتماعي كما يدل على ذلك العنوان الفرعي لهذا الكتاب: المنطق وترشيد المجتمع. وقد ركزنا في الفصل الرابع[1] على دراساته حول الفعل الاتصالي العقلاني. ويرى هابرماس نفسه في هذه الدراسات يعمل في سياق نظرية الفعل ويعززها. وقد حوّل هابرماس بعضاً من اهتماماته إلى تحقيق التكامل بين نظرية الفعل ونظرية النظم (343 :1984)، حيث يميز بين عالم الحياة (عالم على المستوى الأصغر يتوصل فيه المشاركون في الاتصال إلى فهم مشترك حول شيء ما) (P. 337) والنسق الاجتماعي الأكبر وأنساقه الفرعية. وينبغي القيام بهذا التمييز بين عالم الحياة

(1) المقصود هنا الفصل الرابع من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

والنسق الاجتماعي، ودراسة ترشيد كل منهما دراسة مستقلة، وبدون ذلك يمكن أن توقعه جهوده - أي هابرماس - لتحقيق التكامل النظري في نفس الشرك الذي وجد بارسونز نفسه فيه، بمعنى أن نظرية النظم يمكن بسهولة أن تمتص نظرية الفعل وتخضعها لها. ولم يكن هابرماس يرغب لنظرية الأنساق على المستويات الكبرى أن تسحق نظرية الفعل، وبالتالي حاول أن يطور مدخلاً لتحقيق التكامل بين هاتين النظريتين.

ويفرق هابرماس - على نحو مميز - بين ترشيد النسق الاجتماعي (المجتمع) وترشيد عالم الحياة. فإذا كان الترشيد المجتمعي يتضمن إضفاء الطابع المؤسسي على النسق المعياري، فإن ترشيد عالم الحياة يسمح بالتفاعلات التي لا يوجهها الاتفاق المعياري الموروث، وإنما يوجهها الفهم الاتصالي المكتسب توجيهاً مباشراً وغير مباشر (P. 340). وبعبارة أخرى، فإن ترشيد عالم الحياة يتطلب أن يتوصل الناس إلى اتفاق بإرادتهم الحرة بدلاً من وصولهم إلى اتفاق تحدده عوامل خارجية.

واستناداً إلى التمييز بين الترشيد عند هذين المستويين يزعم هابرماس أن الترشيد في العالم المعاصر لا يحدث بمعدل متساوٍ؛ فالنسق الاجتماعي يسترشد بدرجة أسرع من عالم الحياة. ونتيجة لذلك أصبح عالم الحياة يسوده نسق اجتماعي رشيد. ولذلك أصبحت الحياة اليومية مسلوبة القوة، أصبح عالم الحياة مقفراً لا حياة فيه بدرجة متزايدة (McCarthy, 1984: xxxvii). ويكمن الحل - في رأي هابرماس - في التحرر من الاستعمار المجتمعي لعالم الحياة بما يسمح له أن يسترشد بالطريقة المناسبة له (الاتفاق الاتصالي الحر).

وبإضافة عالم الحياة والمجتمع إلى دائرة اهتمامه بالفعل الاتصالي، حدد هابرماس لنفسه في السنوات الحديثة مهمة أكثر طموحاً وتكاملاً، وبهذا تحول بعيداً عن جذوره في النظريتين الماركسية والنقدية إلى الانشغال بأعمال كل من بارسونز (مستوى النسق) وشوتز (عالم الحياة). ويتعهد هابرماس الآن بمزيد من التكامل في تحليلاته المقبلة لأعمال ميد مع تأسيسه النظري الاتصالي لعلم الاجتماع، ولأعمال دوركايم مع نظريته في التضامن الاجتماعي التي تربط بين التكامل الاجتماعي وتكامل النسق (Habermas, 1984: 399).

ويهتم هابرماس بدراسة التكامل على المستويين: النظري والأنطولوجي. فعلى المستوى النظري نجده يسعى إلى ربط نظرية الفعل ونظرية النظم. وعلى المستوى الأنطولوجي يحاول توطيد العلاقة بين عالم الحياة والنسق الاجتماعي. ويعد هابرماس نموذجاً يقتدي به في دراسة التكامل على المستويين: النظري والأنطولوجي.

جيفري الكسندر: علم الاجتماع متعدد الأبعاد

يبحث جيفري الكسندر في المجلد الأول من عمله الرائد (الذي لاقى نقداً): "المنطق النظري في علم الاجتماع" عن منطق نظري جديد لعلم الاجتماع (1982: xv). وهذا المنطق الجديد يؤثر في الفكر السوسيولوجي عند كل مستوى من مستويات المتصل الفكري (P. 65). ويفضل الكسندر مصطلح علم الاجتماع متعدد الأبعاد الذي يتضمن تناوباً بين الحرية والقسر (P. 74). ويقوم هذا المنطق على افتراضين عامين **أولهما** يتصل بمشكلة الفعل Action أو "الطبيعة الخاصة للمعايير والدوافع" (P. 70)، **وثانيهما** يتعلق بمشكلة النظام Order أو بالكيفية التي يصبح بها تعدد هذه الأفعال مترابطاً ومنظماً (P. 90).

ودعونا نبدأ بمشكلة النظام؛ لأنها أكثر مشكلات الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى وضوحاً. ويرى الكسندر أن هناك متصلاً كبيراً – صغيراً Macro-Micro Continuum (المستوى الفردي أو الجمعي للتحليل) (P. 93) ينشأ عليه النظام في المجتمع. وعند الطرف الأكبر من المتصل ينشأ النظام من عوامل خارجية ويكون جمعياً في طبيعته (أي ينجم عن الأبنية الجمعية)، وعند الطرف الآخر ينشأ النظام من عوامل داخلية ويكون فردياً في طبيعته (أي ينجم عن التفاوض الفردي). ويتضمن الفعل متصلاً مادياً – مثالياً يتضمن أيضاً بُعداً كبيراً – صغيراً. فعند الطرف المثالي (الذاتي) يتصف الفعل بأنه معياري (بما يدلل على الذاتية على المستوى الأكبر) وغير رشيد وعاطفي . وعند المستوى المادي (الموضوعي) يكون الفعل هادفاً (بما يدلل على الموضوعية على المستوى الأصغر) ورشيداً وشرطياً.

وعلى الرغم من أن الكسندر لم يقارن صراحة بين متصلي الفعل والنظام، فقد ألمح إلى إمكانية القيام بذلك في حاشية كتابه في تعليقه على دراسة أندرو إفرات، حيث

يقول: "تتشابه دراسة إفرات مع مدخلنا إلى النظام. وقد قام إفرات بإجراء تقاطع لمعيار الذات/ الموضوعي عنده مع فئة "مستويات التحليل" التي تتماثل بصفة أساسية مع التقسيم الفردي/ الجمعي" (P. 211).

ولذلك يمكن تصوير اتجاه الكسندر بالطريقة التالية:

شكل (8-1)

النموذج التكاملي عند الكسندر

النظام

المعايير	جمعي	الأبنية المادية	
معياري		هادف	
(مثالي)		(مادي)	**الفعل**
الفعل الاختياري	فردي	الفعل الرشيد	

ومع أن نموذج الكسندر يبشر بتحقيق التكامل بين الظواهر الكبرى – الصغرى، فقد انتهى به الأمر إلى تبني نظرية محدودة للغاية. ويرفض الكسندر تحديداً جميع النظريات (مثل التفاعلية الرمزية) التي تبدأ عند المستويات الصغرى بالفعل الاختياري لتصل إلى المستويات الكبرى. وفي رأيه أن إشكالية هذه النظريات أنها على الرغم من أنها تُبقي على الحرية والنزعة الاختيارية الإرادية الفردية، إلا أنها أخفقت في معالجة الصفات الفريدة للظواهر الجمعية. كما يرفض الكسندر النظريات التي تبدأ بالفعل الرشيد وتربطه بالأبنية المادية كالاقتصاد (مثل نظرية التبادل)، ويرفض أخيراً النظريات المادية "الجمعية الرشيدة" (مثل الحتمية الاقتصادية والبنائية) التي تؤكد على النظام الكسري وتتجاهل الحرية الفردية.

وعلى الرغم من أن الكسندر (1982: 123) كان يرغب دائماً في التركيز على العلاقة الجدلية بين جميع المستويات الأربعة، إلا أنه أعطى أولوية للنظرية المعيارية الجمعية (وليس هذا عجيباً بالنظر إلى تعاطفه مع الوظيفية الجديدة). ويعبر الكسندر عن ذلك بقوله: "إن الأمل في الجمع بين النظام الجمعي والنزعة الإرادية الفردية يكمن في الاتجاه المعياري لا في الاتجاه العقلاني (الرشيد)" (P. 108). ويرتبط بذلك الرأي

القائل بأن النزعة الإرادية الاختيارية تظل باقية في موازاة مع النظام؛ لأن مصادر النظام داخلية وليست خارجية.

وفي مقالة تالية يزعم الكسندر أن المنظور الفردي ينتهي بالعشوائية وانعدام التنبؤ (1985: 27) ولا يفضي إلى النظام. وعلى الرغم من أن الكسندر كان ناقداً لكثير من المنظرين الآخرين بسبب دمج مستويات التحليل، إلا انه مدان بنفس الاتهام أيضاً. ويعبر عن ذلك بقوله: 'إن الإطار المرجعي العام للنظرية الاجتماعية يمكن اشتقاقه من المنظور الجمعي فقط' (P. 28). وفي رأيه أن المنظرين الاجتماعيين عليهم الاختيار ما بين المنظور الجمعي أو المنظور الفردي. وإذا اختاروا النظرية الجمعية فإنهم يستطيعون إدماج عنصر صغير جداً من التفاوض الفردي، أما إذا اختاروا النظرية الفردية فسوف يواجهون 'المعضلة الفردية' في محاولة إدماج الظواهر فوق الفردية في نظريتهم لمعالجة العشوائية المتأصلة في نظريتهم. والحل الوحيد لهذه المعضلة هو التخلي عن الالتزام الرسمي بالنزعة الفردية (P. 27).

وعلى الرغم من هذه الآراء الواعدة التي قدمها الكسندر، فقد انتهى به الأمر إلى التخلي عن إضفاء الأهمية المغالي فيها للظواهر الكبرى (الذاتية)، ونتيجة لذلك كان إسهامه في تطوير نظرية التكامل بين الظواهر الكبرى والصغرى إسهاماً محدوداً.

ومع أن جيدنز (1984) لم يوجه كلامه بشكل مباشر إلى أعمال الكسندر، فقد خلص إلى استنتاج مشابه لذلك الاستنتاج الذي ذكرناه آنفاً بشأن جميع الأعمال المشتقة من التمييز البارسوني بين الفعل والنظام. فهذه الأعمال – في رأيه – تنتهي بالضعف عند المستويات الصغرى خاصة فيما يتصل بالمعرفة الكفؤ للفاعلين الاجتماعيين باعتبارها جزءاً من الممارسات الاجتماعية. ولا أعتقد أن أية وجهة نظر تعود إلى بارسونز تستطيع أن تتعامل على نحو مرض مع تلك القضية التي تشكل جوهر النظرية الاجتماعية' (P. xxxvii)[1].

(1) كانت أعمال الكسندر مؤثرة على الرغم من نواحي القصور تلك التي تعانيها. فعلى سبيل المثال تأثر كريبس (Kreps, 1985; Bosworth and Kreps, 1986) في دراسته عن الكوارث تأثراً بالغاً بتمييز الكسندر بين الفعل والنظام اللذين يُعرفان على النحو التالي: 'تتمثل مشكلة الفعل في تحديد كيفية تأسيس الوحدات الاجتماعية وبقائها بواسطة أفكار الأفراد وسلوكهم. وتتمثل

الأسس الصغرى لعلم اجتماع الوحدات الكبرى

في مقالة عنوانها "حول الأسس الصغرى لعلم اجتماع الوحدات الكبرى" قدم راندال كولينز (a1981، وانظر أيضاً b1981) اتجاهاً اختزالياً بشأن مسألة الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى (حول نقد هذا الاتجاه انظر: Ritzer, 1985). وعلى الرغم من العنوان التكاملي الأصيل في هذه المقالة، فإن كولينز أطلق على مدخله "علم اجتماع الوحدات الصغرى الراديكالي" Radical Microsociology. وينصب اهتمام كولينز – أو اهتمام علم اجتماع الوحدات الصغرى الراديكالي – على ما اسماه "سلاسل التفاعل" أو "حزمة السلاسل الفردية لخبرات التفاعل المتقاطعة مكانياً وزمانياً" (Collins, 1981a: 998). وقد سعى كولينز بتركيزه على سلاسل التفاعل أن يتفادى ما رآه اهتمامات أكثر اختزالاً بالسلوك والوعي الفرديين. ويرفع كولينز مستويات التحليل إلى التفاعل وسلاسل التفاعل وساحة هذا التفاعل، ومن ثم يرفض المستويات الصغرى للتفكير والفعل (السلوك) إلى أبعد حد، وينقد النظريات التي تركز على هذه المستويات (مثل الظاهراتية ونظرية التبادل).

كما سعى كولينز إلى الابتعاد عن النظريات الكبرى واهتمامها بالظواهر على المستويات الكبرى. فقد انتقد – على سبيل المثال – الوظيفيين البنائيين واهتمامهم بالظواهر الكبرى – الموضوعية (البناء) والصغرى – الذاتية (المعايير). والحقيقة انه ذهب إلى أبعد من ذلك ليطالب بإسقاط مصطلح المعايير من نظرية علم الاجتماع (P. 991). وكان لديه اتجاه سلبي مشابه للمفاهيم المتعلقة بنظرية الصراع زاعماً – على سبيل المثال – أنه لا توجد كيانات موضوعية متأصلة مثل الملكية أو السلطة، وإنما هناك فقط أحاسيس متباينة يشعر بها الناس في أماكن وأزمنة معينة بقوة هذه الائتلافات (P. 997). ووجهة نظر كولينز هي أن الناس فقط هم الذين يفعلون كل

مشكلة النظام في كيفية تحديد كيفية تشكيل أفكار الأفراد وسلوكهم وضبطها بواسطة الوحدات الاجتماعية" (Bosworth & Kreps, 1986: 299). وعلى الرغم من تعريف الفعل والنظام كل على حدة، فإن ثمة ترابطاً بينهما. ويرى بوسوورث وكريبس أن هناك علاقة جدلية بين الفعل والنظام، وقد ركزا بصفة خاصة على العلاقة بين صياغة الدور Role-Making (الفعل) وأداء الدور Role-Taking في التنظيمات المعنية بالكوارث.

شيء، أما الأبنية والتنظيمات والطبقات والمجتمعات فهي "لا تفعل أي شيء مطلقاً، وأي تفسير عِلّي لابد أن يهبط في النهاية إلى أفعال الأفراد الفعليين" (Collins, 1975: 12).

وقد سعى كولينز إلى توضيح كيف أن جميع الظواهر الكبرى يمكن ترجمتها إلى مجموعات من الأحداث الصغرى (1981a: 985). وبعبارة محددة يزعم كولينز أن الأبنية الاجتماعية يمكن ترجمتها إمبيريقياً إلى أنماط من التفاعلات الصغرى المتكررة (P. 985).

وهكذا يتضح لنا في النهاية أن كولينز لم يقصد مدخلاً تكاملياً، وإنما كان يقصد النظرية الصغرى والظواهر على المستوى الأصغر (حول نقد مماثل انظر: جيدنز، 1984). ويعبر كولينز عن هذا الرأي بقوله: "إن محاولة إعادة تأسيس علم اجتماع الوحدات الكبرى على أسس صغرى إمبيريقية يعد الخطوة الحاسمة نحو علم اجتماع أكثر نجاحاً" (1981b: 82).

ويمكن أن نقارن اتجاه كولينز باتجاه كارين كنور - سيتينا (1981) التي وضحت نظريتها في مقدمة مجلد ظهرت فيه واحدة من مقالات كولينز عن علم اجتماع الوحدات الصغرى الراديكالي. وعلى الرغم من أنها عزت أهمية كبيرة لمجال التفاعل، إلا أنها أضفت أهمية أكبر في دراستها على دور كل من الوعي والظواهر الكبرى. ومع أنها سعت - شأنها في ذلك شأن كولينز - إلى إعادة تأسيس راديكالي للنظرية الكبرى على أسس سوسيولوجية صغرى، فقد رغبت أيضاً في دراسة الطريقة الأقل راديكالية لإدماج النتائج السوسيولوجية الصغرى في النظرية الاجتماعية الكبرى.

وعلاوة على ذلك يبدو أنها اتخذت موقفاً مفاده أن الهدف النهائي للبحث في علم اجتماع الوحدات الصغرى هو الوصول إلى فهم أفضل للمجتمع الأكبر وبنائه ونظمه:

"أؤمن بأننا سوف نتعلم كثيراً عن النظم الكبرى من خلال المداخل الاجتماعية الصغرى؛ لأن تلك المداخل بنزعتها الإمبيريقية تسمح لنا بإلقاء نظرة سريعة عن

الواقع الذي نتحدث عنه. ومن المؤكد أننا لن نفهم هذا الواقع برمته عن طريق التسجيل الجهري للتفاعل المباشر. وربما يكفينا أن نبدأ بذلك لدراسة النظم الكبرى"
(Knorr-Cetina, 1981: 41-42).

وهكذا يبدو من الواضح أن كنور-سيتينا تتخذ موقفاً أكثر توازناً من موقف كولينز فيما يتعلق بالعلاقة بين المستويات الكبرى والصغرى.

وثمة موقف أكثر تكاملاً اتخذه آرون سيكوريل (1981)، وهو المحرر الآخر للمجلد الذي أشرنا إليه آنفاً. ويزعم سيكوريل أن الأبنية الصغرى والكبرى ليست مستويات مستقلة للتحليل؛ فهي تتفاعل مع بعضها البعض في جميع الأوقات على الرغم من الإسراف المشكوك في نتائجه من دراسة مستوى واحد فقط أو غيره من مستويات التحليل (P. 54). وهنا نلمس انتقاداً ضمنياً لكولينز. إلا أن سيكوريل تبنى موقفاً آخر يعد بمثابة نقد مباشر للموقف الذي اتخذه كولينز. يقول سيكوريل في هذا الصدد: "ليست القضية بساطة رفض مستوى أو آخر من مستويات التحليل، بل إن القضية هي توضيح كيفية وجوب التكامل بين هذه المستويات إذا لم نقتنع بمستوى معين مع استبعاد الآخر، وذلك بتجاهل الأطر المرجعية الكفؤة للبحث والنظرية (P. 76). ولا يقتصر الأمر عند سيكوريل على فهم أهمية ربط المستويات الكبرى والصغرى، بل لابد من حدوث هذا الترابط أنطولوجياً ونظرياً ومنهجياً.

مدخل الاختيار الرشيد إلى العلاقات الصغرى - الكبرى

اتخذ ميشيل هيشتر (1983a) مدخل الاختيار الرشيد للربط بين الظواهر على المستويات الصغرى والكبرى. ويبدأ هيشتر بتحليل نقدي لمدخلين من المداخل **الكبرى** (بتركيزهما على الظواهر المعيارية والبنائية) بما يضيق أو يحد من الاختيار الفردي. وفي رأيه أن الفاعل لا تزال لديه القدرة على القيام بالاختيار بغض النظر عن قوة القيود المعيارية أو البنائية. ويعترف هيشتر بأن المعايير والأبنية تحدد القيود التي يتصرف الأفراد في ضوئها (P. 8). ومع ذلك فإن هذه القيود تمثل حدوداً، وهي لا تحدد السلوك الفردي. ولذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار نتائج الفعل الفردي وأغراضه، إلا أن ذلك لا يعني إعطاء وزن أكبر للصفات الفردية على الخصائص البنائية (P. 8).

وقد اتخذ هيشتر من نظريات الاختيار الرشيد نقطة البداية للتحليل على المستويات الصغرى، وتفرض تلك النظريات أن أغراض الفرد أو تفضيلاته محددة ومتبلورة، وأن الفاعلين يتعين عليهم الانتقاء من بين الاختيارات البديلة للفعل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وأن اختيارهم لمسار معين للفعل سوف يكون اختياراً رشيداً (أي فعالاً) (P. 8). ومع أن هيشتر يطرح مدخلاً تكاملياً يستند إلى نظرية الاختيار الرشيد، فإنه قارن تلك النظرية مع النظريات الكبرى ليرى أيهما يمكن أن يقدم تفسيرات أفضل للمشكلات الرئيسية في علم اجتماع الوحدات الكبرى (P. 10).

وفي دراسته عن التضامن الجماعي فضل هيشتر نظرية الاختيار الرشيد، حيث يقول: "بغض النظر عن كون التضامن ظاهرة ناتجة عن الأعراف والمعايير، فإنه يمكن أن يكون له أساس في الفعل الرشيد للأفراد. وبناءً على ذلك تستحق أن تؤخذ نظرية الاختيار الرشيد للتضامن الجماعي مأخذ الجد" (1983b: 50). وكان هيشتر يقصد بذلك تبني نظرية الاختيار الرشيد في مقابل المدخلين المعياري والبنائي بدلاً من سعيه إلى تبني مدخل تكاملي. وتوضح ديبرا فريدمان هذه النقطة بوضوح بقولها: "إن المحاولات السابقة لتفسير الظواهر السوسيولوجية الكبرى باستخدام نظريات الاختيار الرشيد تقوم على إبراز محاسن هذه النظريات في مقابل النظريات المعيارية والبنائية" (1983: 251). وفي دراستها عن الإضرابات طرحت فريدمان مدخلاً أكثر تكاملاً جمعت فيه بين عوامل الاختيار الرشيد مثل حسابات العمال حول نصيبهم من المكسب والخسارة بسبب الإضراب من جهة والعوامل البنائية مثل سوق العمل وربحية المشروع وما إليهما من جهة ثانية.

ندوة 1979 عن الوعي والفعل الإنساني والبناء

أثمر هذا المؤتمر عن مجلد حرره بول سيكورد بعنوان: "تفسير السلوك الإنساني: الوعي والفعل الإنساني والبناء الاجتماعي" (1982). ويزعم سيكورد في الفقرة الافتتاحية لمقالته الاستهلالية إننا بحاجة إلى ابتكار تفسيرات للسلوك الاجتماعي تربط بين الظروف الموضوعية في العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي، ووعي الفاعلين، والأبنية الاجتماعية" (1982a: 13). وفي تعقيبه الختامي على الأوراق التي قدمت في

المؤتمر يهاجم سيكورد "الأفق المحدود للمداخل المتعددة في العلم الاجتماعي، وكل مدخل يبالغ في قيمة موقفه، ويسخر من المداخل الأخرى... إن مكونات مركب الفرد / البناء الاجتماعي التي يتم إسقاطها من الحسبان لا يتم تجاهلها فحسب وإنما يتم رفضها من الناحية الموضوعية" (1982b: 312-313).

وعلى الرغم من أن سيكورد يعترف بالفكرة المحورية عند جيدنز (الذي كتب مقالاً في هذا المجلد) التي مؤداها أن "البناء يُعاد إنتاجه، وهو يوفر في نفس الوقت الظروف التي تجعل إعادة الإنتاج ممكناً"[1]، فإنه طالب بالاحتراس من هذه التعميمات لسببين: **أولهما** أنه يشعر أنه لا يمكننا أن نتحدث كثيراً عن مثل هذه العلاقات بصفة عامة؛ فهذه العلاقات تعتمد على سياق بعينه، **وثانيهما** أنه يتعجب مما إذا كانت التعميمات من النوع الذي طرحه جيدنز تنطبق فقط على الأبنية غير القوية أم لا.

ومما يؤسف له أن علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي زاد عددهم في هذا المؤتمر إلى الحد الذي جعل كثيراً من المقالات تميل إلى الاتجاه المجهر وتركز على الفعل (Harre: 1982). ومع ذلك توجد استثناءات منها مقالة باسكار التي ناقش فيها مدخله التكاملي "النموذج التحويلي للنشاط الاجتماعي" الذي يصفه بمصطلحات شبيهة بنظرية التشكيل البنائي[2]، حيث يقول: "يُفهم المجتمع بأنه وضع دائم الوجود ومحصلة مستمرة لإعادة إنتاج الفعل الإنساني. ويُفهم الفعل الإنساني بأنه عمل، أي إنتاج (واعٍ) وإعادة إنتاج لشروط الإنتاج، أي المجتمع" (1982: 281-285).

ندوة 1983 عن التحليلات الكبرى والصغرى في علم الاجتماع

أثمرت هذه الندوة عن مجلدين أحدهما يتعلق بالنظرية الكبرى (Eisenstadt & Helle, 1985a). **وثانيهما** يتصل بالنظرية الصغرى (Helle & Eisenstadt, 1985). وكان من المفترض أن يتجه هذان المجلدان نحو التحول من النزعة المتطرفة الصغرى أو

(1) حول رأى مشابه لذلك انظر باسكار Bhaskar (1979; 1982).

(2) يتخذ بورديو موقفاً مشابهاً لذلك يعبر عنه بقوله: "الأبنية الموضوعية هي نفسها محصلة لممارسات تاريخية، ويعاد إنتاجها وتحويلها بصفة مستمرة بواسطة الممارسات التاريخية التي تعد نتاجاً للأبنية التي تعيد إنتاج هذه الممارسات" (1977: 83).

الكبرى إلى مزيد من التكامل النظري. ومع ذلك فقد أدى تنظيم هذه النـدوة وهـذين المجلدين إلى تقوية الشقاق بين النظرية الكبرى والنظرية الصغرى بدلاً من العمل على تعزيز التكامل بينهما. ويتضمن المجلد المتعلق بالنظرية الكبرى مقالات إما ركزت على الظواهر على المستويات الكبرى أو أكدت على أن المستويات الصغرى أقل شـأناً من المستويات الكبرى. وعلى نحو مشابه ركز المجلد المتعلق بالنظرية الصغرى بدرجة أكبر على طائفة من النظريات الصغرى لا على تكاملها مع النظريات الكبرى. وعلى الرغم من أن هذه الندوة وهذين المجلدين يشيران إلى الرغبة في الحديث عن التكامل، إلا أن الانزلاق إلى ضرب أو آخر من ضروب التنظير يبدو سهلاً.

جيمس كولمان: تكامل الفعل والنسق

ناقشنا في الفصل التاسع[1] نقد كولمان لتخلي بارسونز عن نظرية الفعل وتحوله إلى الوظيفية البنائية. ولم يقتصر كولمان على نقد بارسونز، وإنما حاول أن يطور نظرية له في الفعل أكثر تكاملاً. ويزعم كولمان أن ثمة مشكلتين نظريتين رئيسيتين **أولاهما** كيف تتحد الأفعال الهادفة للفاعلين لتحدث السلوك على مستوى النسق، **وثانيهما** كيف تتشكل هذه الأفعال الهادفة بدورها بالقيود الناجمة عن سلوك النسق (1986: 1312). ويرى كولمان أنه لا يتعين علينا نبذ مفاهيم الهدف وتوجيه الهدف والاتزان الحيوي (كما هو الحال في التحليلات العلية على مستوى النسق الاجتماعي)، ولكن نقصر استخدامها على مستوى الفاعلين في النسق الاجتماعي، لا أن نثبت وجودها على مستوى النسق" (P. 1312). وهكذا يسعى كولمان إلى العودة بنظرية الفعل إلى جذورها الصغرى والتركيز على الفاعل مع أن هذا الفاعل يمكن أن يكون أشخاصاً أو جماعة من الفاعلين (P. 1312).

وعلى الرغم من وضوح كولمان في الربط بين الفعل والنسق، فإنه قام بذلك في سياق نظرية الفعل والوظيفية البنائية ومصطلحاتهما، مما أدى به إلى عدة تساؤلات منها: لماذا قصر تحليله على الفعل الهادف؟ ألا توجد أنماط أخرى للفعل؟ وإذا لم تكن هناك أنماط أخرى، فلماذا يتم تقييد الفعل بالفعل الهادف؟ ما هي الحاجة إلى استخدام

(1) ارجع إلى الفصل السابع من هذا الكتاب المترجم.

مصطلحات الوظيفية – البنائية؟ والاهم من ذلك: لماذا اختزل ذلك إلى القضية التقليدية في الوظيفية – البنائية؟. ويختم كولمان حديثه بقوله: إن البحث في هاتين المشكلتين معاً يفضي بنا إلى النتيجة المحيرة التي يبحث عنها التحليل الوظيفي ، وهي تحديد خصائص الأداء الوظيفي المستمر والمتوازن – ذاتياً إلى حد ما – للنسق الاجتماعي (P. 1312). ويعد اختزال المشكلة إلى اهتمامات الوظيفية البنائية ومصطلحاتها مثيراً لمشكلات أخرى.

ويوضح كولمان الصلة بين الفعل والنسق باستخدام أطروحة فيبر عن الأخلاق البروتستانتية[1]:

شكل (8-2)

النموذج التكاملي عند جيمس كولمان

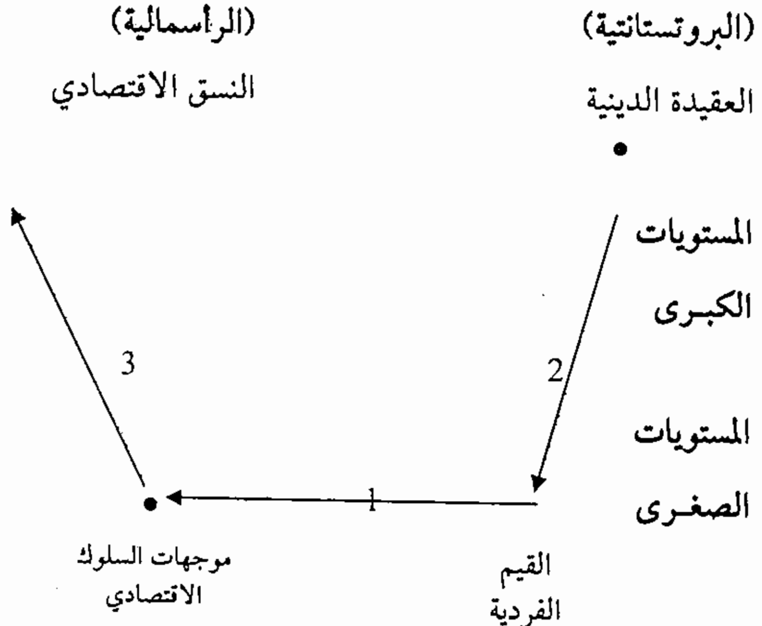

المصدر: James Coleman: "Social Theory, Social Research and Theory of Action', American Journal of Sociology, 91 (1986).

---

(1) ارجع إلى: جورج ريتزر، رواد علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبدالجواد وآخرون، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1993، ص ص 303-215.

وتمثل العلاقة رقم (1) جوهر نظرية الفعل وفقاً لهذا النموذج، ولكن ينبغي ربطها بالمستويات الكبرى في العلاقتين رقم (2) ورقم (3). وفي رأي كولمان إن العلاقة رقم (3) هي الإخفاق الرئيسي في نظرية الفعل خاصة نظرية الفعل البارسونية.

وينطوي نموذج كولمان على مشكلات عديدة على الرغم من أنه يشكل محاولة واضحة لربط المستويات الكبرى والصغرى؛ فهو يفتقر إلى التفاصيل حول الأنماط العامة للظواهر عند المستويات: الكبرى والصغرى. وهناك إغفال واضح للربط بين الظواهر الكبرى والصغرى، ذلك الربط الذي يبدو أن كولمان أحاله إلى مدخل نظري آخر. وأخيراً يفتقر نموذج كولمان إلى حلقة من التغذية المرتدة، بمعنى أنه أحادى السبب إلى حد كبير وغير كفؤ من الناحية الجدلية.

ويتفوق المخطط البياني الذي قدمه ريتزر[1] حول الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى على نموذج كولمان بعدة مميزات، منها أن عناصره مصاغة بمصطلحات عامة بدلاً من المصطلحات الخاصة النموذجية، وأنه جدلي بدرجة واضحة، كما أنه يبرز بوضوح الفروق الرئيسية بين الموضوعية والذاتية عند المستويات الكبرى من جهة (كما تتضمنها أمثلة كولمان) والموضوعية والذاتية عند المستويات الصغرى من جهة ثانية (يتضمنها نموذج كولمان في العلاقة رقم (3) فقط، ولكنها أسقطت من اهتماماته عند المستويات الصغرى). ومع ذلك فإن محاولة كولمان لها عنصر تاريخي حيث يحدث التغير، أما نموذج ريتزر فإنه يبدو لا تاريخياً، إلا أنه بذل مجهوداً واضحاً ليعاكس التصور اللاتاريخي الذي يوضحه مخططه البياني، ويعبر ريتزر عن ذلك بقول: "ترتبط السمة الديناميكية للنموذج التكاملي بتوجهه التاريخي المتلازم. ويتعين على هذا النموذج أن يهتم بالجذور التاريخية للظواهر المعاصرة بدلاً من النظر في شرائح استاتيكية لا تاريخية من العالم الاجتماعي" (208 :1981).

تكامل النزعة الإنسانية والبنيوية

سعى باري هيندس (1986) إلى تجنب الجوانب المتطرفة ونقاط الضعف في "النزعة الإنسانية النظرية" و"البنيوية". وتعرف النزعة الإنسانية النظرية – في رأي هيندس

(1) انظر الملحق (شكل A-3) في كتاب جورج ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

- بإصرارها على أن الحياة الاجتماعية يتعين فهمها في ضوء الأفعال التأسيسية للأفراد، في حين تقوم البنيوية بتحليل الحياة الاجتماعية في ضوء الأداء الوظيفي للكيانات الاجتماعية الكلية التي تنتج آثارها المهمة عن البناء" (P. 113). ويرفض هيندس الآراء المتطرفة الصغرى للنزعة الإنسانية النظرية والآراء المتطرفة الكبرى للبنيوية، ويُنظر إلى كليهما على أنهما نزعتان اختزاليتان، ويطرح تصوراً أكثر تكاملاً يعبر عنه بقوله:

"اقترح مدخلاً بديلاً إلى النظرية الاجتماعية، وليس هذا المدخل بنائياً أو إنسانياً.. بل هو نزعة لا اختزالية راديكالية ترى أن الظواهر الاجتماعية تعتمد دائماً على ظروف محددة من أنواع متنوعة. وتتضمن تلك الظروف قرارات الفاعلين وأفعالهم، والظروف الاجتماعية الخارجة عن أي فرد والتي لا يمكن اختزالها إلى أي مبدأ عام من مبادئ التفسير".

(Hindess, 1986: 114)

ولم يتناول هيندس مدخله التكاملي بقدر من الإسهاب، ولكنه أوضح نقطتين أساسيتين **أولاهما** أن الفعل لا يقتصر على الأفراد فقط، ولكنه يشمل أيضاً بعض أنماط الجماعات؛ **وثانيهما** أنه على الرغم من رفض هيندس لفكرة الكيانات الاجتماعية الكلية، فإنه يزعم أن الظروف الاجتماعية المتعددة تحد من قرارات الفاعلين وأفعالهم. والفاعلون الإنسانيون مبدعون ومقيدون، وقادرون على تغيير العالم الاجتماعي ولكن ليس بدرجة سريعة أو وفق مشيئتهم.

نحو نظرية للتبادل أكثر تكاملاً

تبوأ ريتشارد إيمرسون وتلاميذه (خاصة كارين كوك) مقعد الصدارة في تطوير نظرية للتبادل تهتم بصفة أساسية بالربط بين الظواهر الكبرى والصغرى. ويعبر إيمرسون عن ذلك بقوله: "أحاول أن أمتد بالنظرية والبحث في التبادل من المستويات الصغرى إلى المستويات الكبرى للتحليل من خلال دراسة أبنية شبكات التبادل". (Cook, 1987, a). وتتفق كوك على أن استخدام فكرة شبكات التبادل يسمح بتطوير نظرية تجسر الفجوة النظرية بين الأفراد المنعزلين أو الجماعات الثنائية والتجمعات الأكبر أو مجموعات الأفراد (مثل الجماعات والروابط الرسمية، والتنظيمات، والجيرات، والأحزاب السياسية...إلخ"

(1987, b). ويسلم إيمرسون وكوك بالمقدمات المنطقية الأساسية لنظرية التبادل عند المستويات الصغرى: "يهتم مدخل التبادل أول ما يهتم بالمنافع التي يجنيها الناس من عملية التفاعل الاجتماعي، والمنافع التي يضيفونها إلى تلك العملية" (Emerson, 1981: 31). ويلخص إيمرسون ثلاثة افتراضات أساسية لنظرية التبادل:

1. أن الناس الذين تكون الأحداث نافعة لهم يميلون إلى التصرف بعقلانية حتى تقع تلك الأحداث.
2. أن الناس في آخر الأمر يحققون إشباعاتهم كاملة مع الأحداث السلوكية حتى تصبح تلك الأحداث ذات فائدة ضعيفة.
3. أن المنافع التي يجنيها الناس من خلال العمليات الاجتماعية تتوقف على المنافع التي يستطيعون إضافتها بالتبادل، وهذا يجعل نظرية التبادل تركز على تدفق المنافع من خلال التفاعل الاجتماعي (P. 33).

وتبدو جميع هذه الافتراضات مألوفة، إلا أن إيمرسون يضع نظرية التبادل في مسار مختلف بتمييزه بين النظريات الاقتصادية والنظريات الاجتماعية للتبادل. فإذا كان المنظرون الاقتصاديون يركزون على الصفقات المستقلة بين الناس، فإن المنظرين الاجتماعيين يركزون على الصفقات المتكررة بين الفاعلين الذين يعتمدون على بعضهم البعض اعتماداً متبادلاً، أو العلاقات الاجتماعية الوثيقة بينهم (P. 36). وبذلك يفتح إيمرسون المجال للتركيز على الأبنية الاجتماعية المركبة للتبادل (P. 36).

وقد طور إيمرسون نظريته في التبادل بدءاً بعلم نفس التبادل، ثم انتقل بعد ذلك إلى الظواهر عند المستويات الكبرى. ومما يلفت النظر أن إيمرسون بدأ ينقد هومانز وغيره من منظري التبادل لنزعتهم النفسية غير الملائمة، ولتركيزهم بدرجة أكبر على التفاعل وبدرجة أقل على علم النفس. والمطلوب مزيد من البحث فيما يضفي الناس قيمة عليه بدلاً من مجرد مساواة ذلك بالحرمان؛ فالشيء يصبح ذي قيمة لدى الناس إذا حرموا منه[1]. ويزعم إيمرسون أنه بالإضافة إلى الحرمان تتأثر هذه القيمة بحاجات الناس، أي

(1) لمزيد من التفاصيل حول القيمة انظر (Emerson, 1988)، وهي الدراسات التي لم تكتمل حتى وفاته، ثم نشرت بعد وفاته.

الحصول على بعض المنافع (انظر الفصل السابع)[1]. والاهم من ذلك أن إيمرسون كان يريد أن تتضمن نظرية التبادل علم النفس بما يشمل تأكيد هومانز على الاختيارات اللاشعورية المشروطة والأهمية العقلية للبدائل التي تميز نظرية الاختيار الرشيد.

وينتقل إيمرسون بعد ذلك إلى التبادل الثنائي (بين شخصين). ولن نتوقف هنا كثيراً، إلا أن ما يهمنا هو أن إيمرسون خلص إلى أن هذه الظاهرة الاجتماعية البؤرية - باعتبارها تعبيراً عن القوة أو إمكانية استغلال الآخرين - لا يمكن دراستها في الجماعة الثنائية، حيث يقول في هذا الصدد: "لن نتعلم كثيراً عن القوة من خلال دراسة التفاعل الثنائي؛ لأن القوة - بالمعنى السوسيولوجي - ظاهرة بنائية اجتماعية" (PP. 45-46). وتوضح كوك وإيمرسون (1978) في دراسة تجريبية أن القوة دالة للوضع الذي يحتله الفاعلون في البناء الأكبر حتى عندما لا يكون الفاعلون الذين يشغلون هذا الوضع على وعي ببناء شبكة العلاقات وموقعهم فيها.

وينتقل إيمرسون إلى تطبيق نظرية التبادل على الجماعة المؤسسية (جماعة تشتمل على شخصين أو أكثر) وشبكة العلاقات (مجموعة من الفاعلين المستقلين المترابطين في نفس الوقت)[2]. ويؤدي تطبيق نظرية التبادل على الجماعة المؤسسية إلى دراسة التبادل بين التنظيمات، في حين يؤدي تطبيقها على شبكة العلاقات إلى التركيز على علاقات التبادل بين الأوضاع داخل شبكات العلاقات. والحقيقة أن كوك وزملاءها (1983 : 277، وانظر أيضاً: Cook, 1987 b) - في مناقشتهم لشبكات التبادل أو الأبنية الاجتماعية التي تتكون من اثنتين أو أكثر من علاقات التبادل بين الفاعلين (مجموعات من فرص التبادل تطورت تاريخياً ويتم استخدامها) - أوضحوا أن هذا المفهوم له "ميزة نظرية تسمح بامتداد وتطبيق التصورات الثنائية للتبادل على المستويات الكبرى للتحليل" (1983: 277). ويرى إيمرسون أن نظرية التبادل - إلى جانب فائدتها في دراسة الجماعات وشبكات العلاقات - قابلة للتطبيق على النظم الاجتماعية المستقرة كالزواج.

(1) المقصود هنا الفصل السابع من كتاب ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

(2) ارجع إلى الفصل السابع من هذا الكتاب المترجم لمناقشة ارتباط نظرية التبادل عند إيمرسون بنظرية شبكة العلاقات.

والحقيقة أن نظرية التبادل عند إيمرسون تحركت إلى أبعد حد في الاتجاه البنائي إلى الحد الذي جعل البعض يتعجب مما إذا كانت تلك النظرية قادرة على الاحتفاظ بجذورها الصغرى. ويميز ماكماهون (1984) اتجاه إيمرسون (وغيره) عن موقف هومانز وبلاو اللذين يعني التبادل عندهما العمليات النفسية التي تؤدي إلى أنماط بنائية للتفاعل؛ في حين تكون الأنماط البنائية الخارجية – في رأي إيمرسون – أنماط موجودة. ويقوم الفرد باختيار مسارات السلوك التي تبشر بمنافع قصيرة وطويلة الأمد. والحقيقة أن هذه النظرية يمكن أن تتحرك إلى أبعد حد في الاتجاهات البنائية الكبرى لدرجة تهدد بضياع عملية التبادل بين الأشخاص. وفي رأي ماكماهون أنه كلما تحركت هذه النظرية في ذلك الاتجاه، فإنه يصعب أن نتخيل ما إذا كان أنصارها قادرين على الإبقاء على "التبادل" كفكرة نظرية. ويتحدد تقديم الأفراد للمنافع وحصولهم عليها بالبناء وتوزيع موارده بصفة أساسية (P. 131).

إن التحدي الذي تواجهه نظرية التبادل الأكثر تكاملاً سوف يغلف توجهاتها البنائية الكبرى مع الإبقاء على جذورها في الجوانب النفسية والشخصية للتبادل.

- **نحو نظرية بنائية للفعل**

كان رونالد بيرت (1982) في طليعة منظري شبكة العلاقات الذين سعوا إلى تطوير مدخل تكاملي يجمع بين المستويات الكبرى والصغرى بدلاً من شكل أو آخر من أشكال الحتمية البنائية. ويبدأ بيرت بتوضيح الشقاق في نظرية الفعل بين الاتجاهات "الذرية" و"المعيارية". ويفترض الاتجاه الذري أن "الأفعال الاختيارية يتم تقييمها تقييماً مستقلاً بواسطة الفاعلين المستقلين بدرجة يتم معها هذا التقييم دون الإشارة إلى الفاعلين الآخرين" في حين يتحدد المنظور المعياري بواسطة الفاعلين المستقلين داخل النسق، والذين لهم مصالح متشابكة بتأثير المعايير الاجتماعية التي أوجدها الفاعلون وتقوم بتنشئتهم" (P. 5).

وقد طور بيرت منظوراً يتغلب على الشقاق بين الفعل الذري والفعل المعياري، وهو منظور أقرب إلى توليفة من المنظورين الموجودين عند الفعل منه إلى رؤية ثالثة تجسر بينهما فكرياً (P. 8). وعلى الرغم من أن بيرت يعترف بأنه قد استعار منظوره

من هذين المنظورين، فإنه طور ما أطلق عليه "المنظور البنائي" الذي يختلف عنهما في محكات التقييم الهامشي. والمحك الذي يفترضه المنظور البنائي المقترح هو مكانة الفاعل ودوره باعتبارهما نتاجاً لتقسيم العمل. ويقوم الفاعل بتقييم منافع الأفعال الاختيارية في ضوء ظروفه الشخصية من جانب وظروف الآخرين من جانب آخر (P. 8). ويرى بيرت أن مدخله امتداد منطقي للمدخل الذري وقيد دقيق على النظرية المعيارية من الناحية الإمبيريقية.

ويوضح الشكل التالي النظرية البنائية للفعل عند بيرت:

شكل (8-3)

النموذج التكاملي عند رونالد بيرت

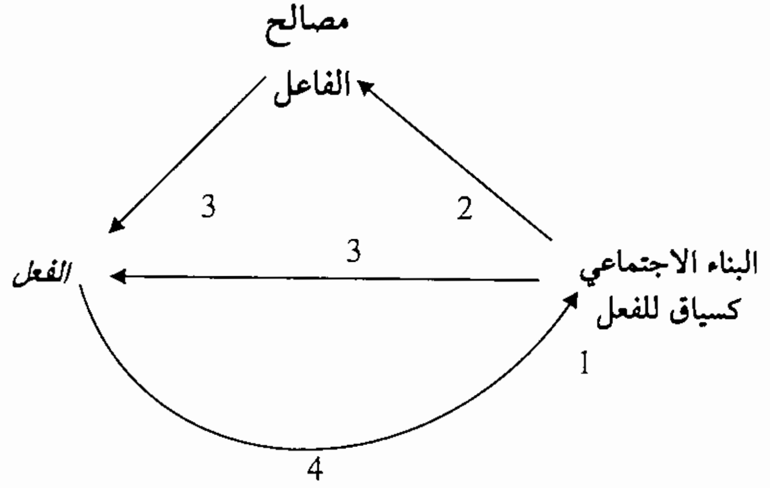

المصدر: Ronald Burt, Toward a Structural Theory of Action Network Models of Social Structure, Perception and Action (New York: Academic Press, 1982).

ويصف بيرت المقدمة المنطقية للنظرية البنائية في الفعل بقوله: "الفاعلون لهم أهداف في ظل قيود بنائية اجتماعية" (P. 9) وأن:

"الفاعلين يجدون أنفسهم في بناء اجتماعي، وهذا البناء الاجتماعي هو الذي يحدد أوجه التشابه الاجتماعي بينهم، والذي يُنَمِّط بدوره تصوراتهم للمزايا التي يحصلون عليها من جراء الاختيار بين الأفعال المتعددة. وفي الوقت نفسه يقيد البناء

الاجتماعي الفاعلين بدرجات مختلفة في قدرتهم على القيام بأفعالهم. وفي نهاية الأمر تكون الأفعال التي قام بها الفاعلون دالة مشتركة لسعيهم إلى تحقيق مصالحهم في حدود قدراتهم،حيث يحدد البناء الاجتماعي أنماط مصالح الفاعلين وقدراتهم. وأخيراً فإن الأفعال التي يقوم بها الفاعلون في ظل قيود بنائية اجتماعية يمكن أن تغير من البناء الاجتماعي نفسه، وهذا التغيير من شأنه أن يوجد قيوداً جديدة يواجهها الفاعلون داخل البناء".

(Burt, 1982: 9)

ريمون بودو: النزعة الفردية المنهجية

طرح عالم الاجتماع الفرنسي المعاصر ريمون بودو (1979/ 1981) منظوراً تكاملياً أطلق عليه "النزعة الفردية المنهجية". ويعرف بودو النزعة الفردية المنهجية بأنها المبدأ القائل بأن:

"عالم الاجتماع يتعين عليه استخدام منهج يدرس الأفراد، أو الأفراد الفاعلين الموجودين في نسق للتفاعل، باعتبار أن هؤلاء الأفراد هم الذرات المنطقية لتحليله... ولا يمكن لعالم الاجتماع أن يكون مقتنعاً بنظرية تدرس تجمعاً (طبقة، جماعة، أمة) باعتباره الوحدة الأساسية التي تهبط إليها النظرية... أو يكون مقتنعاً بجهد يقوم به لتحليل ردود أفعال الأفراد حيال القيود التي يفرضها النسق".

(Boudon 1979/1981: 36)

وعلى الرغم من تأكيد بودو على الفاعل الفرد، إلا أنه عبر تعبيراً واضحاً عن العلاقة الأكثر تكاملاً بين الظواهر الكبرى والصغرى.

وينتقل بودو إلى وصف الإنسان الاجتماعي Home Sociologicus، ويقارن هذا النموذج بالإنسان الاقتصادي Home Economicus. ومن جوانب الاختلاف أن الإنسان الاجتماعي لا يفعل دائماً ما يفضله، بل إن العادات والقيم المستدمجة والظروف العامة هي التي تجبره على أن يفعل ما يفعله (P. 156). ومن الجوانب الأخرى أن تفضيلات الفاعل – في رأي عالم الاقتصاد – تحددها الأنثروبولوجيا الفلسفية، أما عالم الاجتماع فإنه يفترض أن اختيارات الفاعل تتحدد في جانب منها ببناء الموقف ووضعه فيه. ويلخص بودو موقفه وموقف علم الاجتماع الكلاسيكي

بأنه يدرس الفاعل الذي يتمتع باستقلالية تختلف تبعاً لاختلاف السياق الذي يجد نفسه فيه. (P. 163).

الاستنتاجات

استعرضنا في هذا الفصل عدداً من الأعمال (جميعها منشورة في الثمانينيات) التي ركزت بشكل أو بآخر على قضية الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة ظلت موجودة معنا منذ البدايات المبكرة لعلم الاجتماع، إلا أنها تقزمت إلى النزعة المتطرفة الصغرى أو النزعة المتطرفة الكبرى. ويقوم هذا الفصل على أطروحة مؤداها أن الثمانينيات شهدت اعتلاء مؤيدي التنظير حول الربط بين الظواهر الكبرى الصغرى – بما فيهم بعض أهم شباب المنظرين من هذا الجيل – موقع الصدارة على الرغم من عدم اختفاء الساحة من المتطرفين.

ومن المفيد عند ختام هذا الفصل وهذا الكتاب[1] أن نلخص بعض القضايا المتواصلة في التكامل بين النظريات الكبرى والصغرى على النحو التالي:

(1) على الرغم من الحاجة إلى مواصلة العمل حول الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى، إلا إننا في حاجة أيضاً إلى أعمال إضافية في مجال النظرية الكبرى والنظرية الصغرى.

(2) أن كثيراً من الأعمال المطلوب القيام بها للربط بين الظواهر الكبرى والصغرى عليها أن تنصرف إلى تحديد مفصل لطبيعة الاتجاه العام في هذا الصدد، لأن كثيراً من الأعمال المتعلقة بهذه القضية العامة تركز في حقيقة الأمر على أشياء مختلفة تماماً.

(3) ينبغي إيلاء عناية للتأكد من أن المحاولات التي لا تزال فجة حتى الآن لتحقيق التكامل بين الظواهر الكبرى والصغرى لا يهيمن عليها المؤيدون النشطون للنزعة المتطرفة الصغرى أو النزعة المتطرفة الكبرى.

(4) ربما يكون مكمن الخطر في المتطرفين داخل الجماعة التي تعمل على تحقيق التكامل

(1) المقصود هنا كتاب جورج ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

بين النظريات الكبرى والصغرى. ونتذكر هنا المتطرفين نحو النظريات الكبرى مثل الكسندر والمتطرفين نحو النظريات الصغرى مثل كولينز وهيشتر. وهؤلاء يهددون بتمزيق هذا التطور الفكري قبل أن يأخذ فرصته في النضج نضحاً تاماً.

(5) لابد من بذل الجهد لتوضيح العلاقة بين العالَم الاجتماعي والنظرية في هذا المجال. ويهتم بعض المنظرين اهتماماً أساسياً بالتكامل (جيدنز، ريتزر) في العالم الاجتماعي، بينما يبدي بعضهم الآخر اهتماماً أكبر بتكامل النظريات المختلفة. وهناك فريق ثالث يقف ضد إمكانية تحقيق التكامل النظري (Bhaskar, 1982; Gergen & Gergen, 1982).

وعلى الرغم من هذه المشكلات وغيرها من المشكلات المروعة، فهناك دلائل تبشر بأن نظرية علم الاجتماع سوف تستمر في تطوير مزيد من الإجماع والمعرفة حول الربط بين النظريات الكبرى والصغرى. ومع أننا لن نرى ولا ينبغي أن نتوقع إجماعاً نظرياً في علم الاجتماع، فسوف نشاهد عدداً متزايداً من المنظرين من منظورات مختلفة يركزون على العلاقة بين النظريات الصغرى والكبرى. وربما نشاهد ظهور نموذج جديد في علم الاجتماع (انظر الملحق)[1] يحتوي على نظرية أو أكثر من نظريات علم الاجتماع، ويتخذ هذا النموذج من العلاقة الجدلية بين الظواهر الاجتماعية الميكروسكوبية (الصغرى) والماكروسكوبية (الكبرى) محوراً لاهتمامه. وإذا تطور هذا النموذج الجديد (ونظرياته)، فإنه لن يحل محل النماذج الموجودة (ونظرياتها)، ولكنه سوف يكمل تركيزها على المستويات الصغرى أو الكبرى. مع الاهتمام بالعلاقة الجدلية بين هذين المستويين للواقع الاجتماعي.

خلاصة الفصل

استعرضنا في هذا الفصل طائفة عريضة من الأعمال نشرت الغالبية العظمى منها في الثمانينيات، وتركز هذه الأعمال بشكل أو بآخر على الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى. ونذكر من هذه الأعمال بصفة خاصة نظرية التشكيل البنائي عند جيدنز، وتكامل نظريتي الفعل والنظم عند هابرماس، وتكامل الفعل والنظام عند

(1) المقصود هنا الملحق الوارد في كتاب جورج ريتزر (النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، 1988).

الكسندر. وثمة جهود أخرى تشمل أعمال مجموعة متنوعة من علماء الاجتماع. وإذا كانت قضية التكامل بين الظواهر الكبرى والصغرى قد سادت الجانب الأكبر من نظرية علم الاجتماع في الثمانينيات، فمن المتوقع أن تشغل اهتمام المنظرين في علم الاجتماع خلال عقد التسعينيات وما بعده.

ومع قرب الانتهاء من إعداد هذا الكتاب نُشرت إضافة رئيسية جديدة إلى التراث المتعلق بالربط بين النظريات الكبرى والصغرى [جيفري الكسندر، برنارد جيسين، ريتشارد مانش، ونيل سملسر (تحرير): الربط بين النظريات الكبرى والصغرى. بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1987]. وهذا الكتاب ثمرة لمؤتمر عقد عام 1984 بالاشتراك بين قسمي النظرية بالجمعيتين الألمانية والأمريكية لعلم الاجتماع. ويتضمن هذا الكتاب مقالات بقلم عدد من المنظرين الذين ناقشنا أعمالهم في هذا الفصل (الكسندر، بودو، كولمان، كولينز) إلى جانب عدد آخر من المنظرين الألمان والأمريكيين. ولا تزال مزايا هذه المقالات وإسهاماتها بحاجة إلى تقييم، إلا أنه من الواضح أن هذا الكتاب يسهم في بروز الربط بين الظواهر الكبرى والصغرى كمشكلة محورية في نظرية علم الاجتماع.

الفصل التاسع

نظرية علم الاجتماع

المفاهيم الأساسية

الاتجاهات النظرية

المعضلات النظرية

النظريات

التفكير النظري في علم الاجتماع

خلاصة الفصل

المصطلحات المهمة الواردة في هذا الفصل

الفصل التاسع

نظرية علم الاجتماع (*)

المفاهيم الأساسية

الإجماع.

الصراع.

البناء الاجتماعي.

الاتجاه النظري.

النظرية.

- **الاتجاهات النظرية**

الوظيفية.

البنيوية.

التفاعلية الرمزية.

الماركسية.

- **المعضلات النظرية**

المعضلة الأولى: البناء والفعل.

المعضلة الثانية: الإجماع والصراع.

المعضلة الثالثة: مشكلة النوع الاجتماعي.

المعضلة الرابعة: تشكيل العالم الحديث.

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:
Anthony Giddens. Sociology. 3rd ed., Cambridge: Ploity Press, 2000. PP. 559-580.

- **النظريات**

مثال: الأخلاق البروتستانتية.

التفكير النظري في علم الاجتماع.

خلاصة الفصل.

- **المصطلحات المهمة الواردة في هذا الفصل**

الوظيفية، الأنثروبولوجيا، الوظائف الظاهرة، الوظائف الكامنة، الاختلال الوظيفي ، البنيوية، السيميوطيقا (علم العلامات)، التفاعلية الرمزية، الرمز، الماركسية، المعضلة النظرية، الكابح الاجتماعي ، الترشيد (النمو العقلاني)، الحرمان النسبي، التفكير المضاد للبداهة.

سوف نقوم في هذا الفصل بتحليل تطور الاتجاهات النظرية الرئيسية في علم الاجتماع، وتحديد المعضلات التي أشارت إليها. وسوف ننظر أيضاً في بعض التحولات النظرية الأساسية في الوقت الراهن.

المفاهيم الأساسية(1)

الإجماع: Consensus

الاتفاق حول القيم الاجتماعية الأساسية بين أعضاء الجماعة أو المجتمع المحلي أو المجتمع. ويؤكد بعض المفكرين الاجتماعيين بشدة على أهمية الإجماع كأساس للاستقرار الاجتماعي . ويعتقد هؤلاء الكتاب أن كافة المجتمعات التي يكتب لها البقاء على امتداد فترة طويلة من الزمن تنطوي على نسق قيمي مشترك من المعتقدات التي تتفق عليها أغلبية السكان.

(1) آثرنا أن نورد هذه المفاهيم في بداية الفصل حتى يألفها القارئ وتكون معينة له في فهم القضايا المثارة، واعتمدنا في ترجمتها جنباً إلى جنب مع ترجمة المصطلحات المهمة الواردة في آخر الفصل على المصدر التالي:

أنتوني جيدنز. مقدمة نقدية في علم الاجتماع. ترجمة أحمد زايد وآخرون. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، 2002م.

الصراع: Conflict

علاقة عدائية بين أفراد أو جماعات في المجتمع. وقد يتخذ الصراع أحد شكلين. يحدث الأول حيث يكون هناك صدام أو تعارض في المصالح بين شخصين أو جماعتين أو أكثر، أما الآخر فيحدث عندما ينخرط الناس أو الجماعات في التقاتل فعلياً مع بعضهم البعض. ولا يؤدي صراع المصالح دائماً إلى الصراع الصريح، في حين أن الصراع الفعلي قد يحدث أحياناً بين الجماعات التي قد تعتقد خطأ أن لها مصالح متعارضة.

البناء الاجتماعي : Social Structure

أنماط التفاعل بين الأفراد أو الجماعات. فالحياة الاجتماعية لا تمضي بطريقة عشوائية بل الواقع أن معظم أنشطتنا محددة بنائياً، فهي منظمة بطريقة مضبوطة ومتكررة. وعلى الرغم من أن المقارنة قد تكون مضللة، فمن الأيسر أن نفكر في البناء الاجتماعي للمجتمع كما لو أنه بمثابة العوارض الصلبة التي ينهض عليها البناء وتربط أجزاءه ببعضها البعض.

الاتجاه النظري: Theoretical Approach

منظور حول الحياة الاجتماعية مشتق من تراث نظري محدد. ويشتمل التراث النظري الرئيسي للنظرية في علم الاجتماع على: الوظيفية، والبنيوية، والتفاعلية الرمزية، والماركسية. وتقدم الاتجاهات النظرية المنظورات العامة التي يعمل من خلالها علماء الاجتماع، ومن ثم يؤثرون في مجالات بحوثهم، فضلاً عن الأساليب التي يتم بها تحديد المشكلات ومعالجتها.

النظرية: Theory

محاولة تحديد الخصائص العامة التي تفسر الانتظام في الوقائع الملاحظة. ويشكل بناء النظرية مكوناً جوهرياً من مكونات كافة الأعمال السوسيولوجية. وبينما تميل النظريات إلى الارتباط بتوجهات نظرية أرحب، فإنها تتأثر كذلك - بشدة - بنتائج البحوث التي تعمل على توليدها.

الاتجاهات النظرية

كانت النشأة الأولى لعلم الاجتماع – متمثلة في أعمال ماركس ودوركايم وفيبر – نشأة أوروبية في أساسها، إلا أن هذا العلم تأسس في القرن العشرين تأسيساً راسخاً في شتى أرجاء العالم، وحدثت بعض أهم التطورات المهمة في هذا العلم في الولايات المتحدة. وكان لأعمال جورج هربرت ميد (1863-1931) – ذلك الفيلسوف الذي قام بالتدريس في جامعة شيكاغو – تأثير طاغ على تطور نظرية علم الاجتماع. وأكد ميد على أهمية اللغة بصفة خاصة والرموز بصفة عامة في الحياة الاجتماعية الإنسانية. وأطلق فيما بعد على الاتجاه الذي طوره "التفاعلية الرمزية". وقد أولى ميد اهتمامه بتحليل العمليات الاجتماعية الصغرى بدرجة أكبر من دراسة المجتمعات الكلية. وعلى الرغم من أن بدايات التفاعلية الرمزية تعود إلى فترة زمنية طويلة، إلا أنها أصبحت أكثر تأثيراً في فترات لاحقة. وسوف نناقش التفاعلية الرمزية بعد أن نفرغ من مناقشة الوظيفية والبنيوية.

وكان تالكوت بارسونز (1902-1979) أبرز منظر في علم الاجتماع الأمريكي في فترة ما بعد الحرب. وكان بارسونز مؤلفاً له إنتاج غزير، حيث كتب في مجالات إمبيريقية عديدة في علم الاجتماع بالإضافة إلى كتاباته في النظرية. وقد أسهم بارسونز في دراسة الأسرة والبيروقراطية والمهن والسياسة وغيرها من المجالات الأخرى. وكان بارسونز واحداً من أولئك الذين أسهموا إسهاماً رئيسياً في تطور الوظيفية، وهي الاتجاه النظري الذي كانت الريادة في نشأته لكل من دوركايم وكونت. وعند دراسة مجتمع بعينه – من الزاوية الوظيفية – يتعين علينا أن ننظر في كيفية اتحاد أجزائه المتعددة – أو نظمه – بما يحقق لهذا المجتمع الاستمرار بمرور السنوات.

وقد استمر المفكرون الأوروبيون في اعتلاء مركز الصدارة في التطورات المعاصرة لنظرية علم الاجتماع. ومن الاتجاهات التي حققت شهرة خاصة "البنيوية" التي تربط التحليل في علم الاجتماع ربطاً وثيقاً بدراسة اللغة. وتعود أصول الفكر البنيوي إلى علم اللغة، ثم نقله إلى العلوم الاجتماعية عالم الأنثروبولوجيا كلود ليفي – شتراوس (1908-   ). كما تعود أصول البنيوية أيضاً إلى دوركايم وماركس.

واستمرت أفكار ماركس موضوعاً للنقاش والتطور لأكثر من قرن بعد وفاته. ويطلق مصطلح الماركسية على الأعمال التي قام بها أتباع ماركس ومريدوه.

الوظيفية:

أشرنا فيما سبق إلى أن الريادة في منشأ التفكير الوظيفي كانت لدوركايم الذي اعتبر التحليل الوظيفي بمثابة جزء أساسي من صياغته لمهام التنظير والبحث في علم الاجتماع. ومع ذلك فقد تأثر تطور الوظيفية في صورتها الحديثة تأثراً قوياً بأعمال الأنثروبولوجيين. وقد اعتمدت الأنثروبولوجيا حتى بدايات القرن العشرين اعتماداً أساسياً على التقارير والوثائق التي أعدتها الإدارات الاستعمارية، والبعثات التبشيرية والرحالة. ولذلك اصطبغت الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر بالصبغة التأملية والتوثيق غير الوافي . ومن ثم ألف الكتاب كتباً تجمع أمثلة من شتى أرجاء العالم دون إيلاء عناية أكثر بمدى صحتها أو بالسياق الثقافي الخاص الذي جاءت منه. فعلى سبيل المثال تم القيام بتحليل الدين بمقارنة أمثلة متعددة للمعتقدات والممارسات، وهي أمثلة مستمدة من ثقافات مختلفة.

ويؤرخ للأنثروبولوجيا الحديثة منذ الوقت الذي أصبح فيه الباحثون غير راضين عن هذا الاتجاه، وبدأوا يمضون فترات طويلة من الدراسة الميدانية في الثقافات المختلفة حول العالم. وهناك اثنان من مؤسسي العمل الميداني الأنثروبولوجي هما رادكليف - براون (1881-1955) الكاتب البريطاني الذي تأثر بدوركايم تأثراً قوياً، وبرونيسلاو مالينوفسكي (1884-1942) البولندي الذي أمضى معظم حياته المهنية في بريطانيا. وقد قدم مالينوفسكي بعضاً من أشهر الدراسات الأنثروبولوجية المكتوبة، نتيجة لقضائه فترات طويلة في جزر التروبرياند بالمحيط الهادي. وقام رادكليف - براون بدراسة سكان جزر الأندامان الذين يعيشون في أرخبيل ببعد عن سواحل بورما.

ويشدد كل من رادكليف - براون ومالينوفسكي على أنه يتعين علينا دراسة المجتمع أو الثقافة ككل إذا كنا نبغي فهم نظمه الرئيسية ونفسر أسباب تصرف أعضائه على النحو الذي يتصرفون به. إذ يمكن أن نقوم بتحليل المعتقدات الدينية والعادات

الاجتماعية للمجتمع - على سبيل المثال - من خلال توضيح كيفية ارتباطها بالنظم الأخرى داخل هذا المجتمع؛ لأن مختلف أجزاء المجتمع تنمو في علاقة وثيقة مع بعضها البعض.

ويقصد بدراسة وظيفة الممارسات أو النظم الاجتماعية القيام بتحليل الإسهام الذي تقدمه تلك الممارسات وهذه النظم لاستمرار المجتمع ككل. وأفضل طريقة لفهم ذلك هي المقارنة بالجسم البشرى، وهي المقارنة التي قام بها كونت ودوركايم وكثير من الكتاب الوظيفيين الذين جاءوا بعدهما.

ولكي نقوم بدراسة عضو في الجسم كالقلب نحتاج إلى معرفة كيفية ارتباط القلب بباقي أجزاء الجسم. ويلعب القلب دوراً حيوياً في استمرار حياة الكائن الحي من خلال ضخ الدم في الجسم. وعلى نحو مماثل نجد أن تحليل وظيفة عنصر اجتماعي ما يعني توضيح الدور الذي يلعبه في استمرار وجود المجتمع. فالدين - على سبيل المثال - يعيد تثبيت الالتزام بالقيم الاجتماعية مما يسهم بالتالي في المحافظة على التماسك الاجتماعي وفقاً لما يذهب إليه دوركايم.

الوظيفية عند ميرتون:

عادت الوظيفية مرة ثانية إلى علم الاجتماع من خلال كتابات تالكوت بارسونز (1952 و 1966) وروبرت ك. ميرتون، وكلاهما يرى أن التحليل الوظيفي يعد بمثابة مفتاح تطور النظرية والبحث في علم الاجتماع. وكان للوظيفية عند ميرتون تأثير خاص؛ لأنها كانت بمثابة العدسة التي تجمعت عندها أعمال جيل كامل من علماء الاجتماع الأمريكيين بصفة خاصة، هذا إلى جانب شيوع استخدامها على نطاق واسع في أماكن أخرى. وقد طرح ميرتون تفسيراً للتحليل الوظيفي أكثر صقلاً مما قدمه أي من رادكليف - براون أو مالينوفسكي. كما أعاد ميرتون في نفس الوقت تكييف الوظيفية لدراسة المجتمعات الصناعية التي تختلف في جوانب أساسية معينة عن الثقافات البسيطة التي قام الأنثروبولوجيون بدراستها.

ويميز ميرتون بين الوظائف الظاهرة والكامنة. ويقصد بالوظائف الظاهرة الوظائف المعروفة والمقصودة من جانب الأفراد الذين ينخرطون في نمط معين من

أنماط النشاط الاجتماعي . أما الوظائف الكامنة فهي الآثار المترتبة على ذلك النشاط، وهي الآثار التي لا يعي بها الأفراد المنخرطون في هذا النشاط (Merton, 1957). ولتوضيح هذه التفرقة يستعين ميرتون بمثال عن رقصة المطر التي يقوم بها الهنود من قبيلة الهوبي Hopi Indians في نيومكسيكو. ويؤمن أفراد قبيلة الهوبي أن هذا الاحتفال المراسمي سوف يجلب لهم المطر اللازم لمحاصيلهم (الوظيفة الظاهرة). وهذا هو السبب في تنظيمهم لهذا الاحتفال والمشاركة فيه. ويزعم ميرتون – مستعيناً بنظرية دوركايم في الدين – أن رقصة المطر لها أيضاً تأثيرها في تعزيز تماسك المجتمع (الوظيفة الكامنة). وفي رأي ميرتون أن جانباً أساسياً من جوانب التفسير في علم الاجتماع يمكن في الكشف عن الوظائف الكامنة للأنشطة والنظم الاجتماعية.

ويميز ميرتون أيضاً بين الوظيفية والاختلال الوظيفي ، ويوضح أن الثقافات الصغيرة التي يدرسها علماء الأنثروبولوجيا أكثر تكاملاً وتضامناً من المجتمعات الصناعية الكبيرة محل الاهتمام الرئيسي لعلم الاجتماع. ولم يكن بإمكان رادكليف-براون ومالينوفسكي سوى التركيز على تحديد الوظائف فقط؛ لأن الثقافات التي قاما بتحليلها كانت ثقافات مستقرة ومتكاملة. ويتعين علينا عند دراسة العالم المعاصر أن نكون واعين بالاتجاهات المفضية إلى التفكك. ويقصد بالاختلال الوظيفي جوانب النشاط الاجتماعي التي تؤدي إلى التغير؛ لأنها تهدد التماسك الاجتماعي .

ويعني النظر في جوانب الاختلال الوظيفي للسلوك الاجتماعي التركيز على ملامح الحياة الاجتماعية التي تتحدى النظام القائم للأشياء. فمن الخطأ أن نفترض– على سبيل المثال – أن الدين وظيفي دائماً؛ بمعنى أنه يسهم في التماسك الاجتماعي فقط. فعندما تشايع جماعتان ديانات مختلفة أو حتى مذاهب مختلفة لنفس الديانة، تكون النتيجة صراعات اجتماعية رئيسية تسبب تصدعاً اجتماعياً على نطاق واسع. ولذلك تنشب المعارك بين الجماعات الدينية مثل الصراعات التي شهدها التاريخ الأوروبي بين البروتستانت والكاثوليك.

التطورات الحديثة:

ظل التفكير الوظيفي لفترة طويلة هو التقليد النظري الرئيسي في علم الاجتماع خاصة في الولايات المتحدة. وبدأت تتضاءل أهمية هذا التفكير في السنوات الحديثة مع وضوح نواحي القصور فيه، وذلك على الرغم من أنه لا يزال هناك مدافعون عنه (Alexander, 1985). وقد أفرط كثير من المفكرين الوظيفيين (مثل بارسونز) في التشديد على العوامل المفضية إلى التماسك الاجتماعي على حساب العوامل المؤدية إلى الانقسام والصراع، ولا ينطبق ذلك على ميرتون. وثمة انتقادات عديدة تذهب إلى أن التحليل الوظيفي أضفى على المجتمعات خصائص لا تتصف بها. فغالباً ما يكتب الوظيفيون كما لو كانت المجتمعات لها "حاجات" و"أهداف"، على الرغم من أن هذه المفاهيم تكتسب معنى عندما تطبق على الكائنات الإنسانية فقط. ولنأخذ مثالاً على ذلك من تحليل ميرتون لرقصة المطر عند قبيلة الهوبي. فقد كتب ميرتون أننا إذا استطعنا توضيح أن الاحتفال المراسمي يساعد في تكامل ثقافة الهوبي، فقد فسرنا أسباب وجودها في الواقع، لأننا نعلم في نهاية المطاف أن الرقص لا يجلب المطر بالفعل. وليس الأمر كذلك ما لم نتخيل أن مجتمع الهوبي يدفع أعضاءه بطريقة أو بأخرى إلى التصرف بالطريقة التي يحتاجها لتحقيق تماسك المجتمع، ولا يمكن أن يكون الأمر هكذا، لأن المجتمعات ليست مزودة بقوة الإرادة أو الأهداف، فالأفراد من بني البشر وحدهم هم الذين يملكون تلك القوة والأهداف.

البنيوية:

تأثرت البنيوية – شأنها في ذلك شأن الوظيفية – بكتابات دوركايم مع أن القوى الأساسية الدافعة لتطورها تكمن في علم اللغة. وكانت أعمال عالم اللغة السويسري فرديناند دي سوسير (1857–1913) أهم المصادر المبكرة للأفكار البنيوية. وعلى الرغم من أن سوسير كتب في اللغة فقط، فإن الرؤى التي طورها أدمجت في مجالات عديدة في العلوم الاجتماعية إلى جانب الإنسانيات.

وكانت دراسة اللغة قبل ظهور أعمال سوسير معنية أساساً بتعقب التغيرات التفصيلية في طريقة استخدام الكلمات. وفي رأي سوسير أن هذا النهج اسقط من اعتباره الملمح الأساسي للغة؛ فنحن لا نستطيع تحديد الخصائص الأساسية للغة أو أبنيتها إذا نظرنا فقط في الكلمات التي يستخدمها الناس في حديثهم (Soussure, 1974). وتتكون اللغة من قواعد النحو والمعنى الذي يكمن وراء الكلمات، وليست منصوصة عليها في هذه الكلمات. ولنأخذ مثالاً بسيطاً على ذلك من اللغة الإنجليزية، حيث نضيف عادة "ed-" إلى الفعل عندما نريد الإشارة إلى حدث في الماضي. وهذه قاعدة نحوية واحدة من بين آلاف القواعد التي يعرفها كل متحدث باللغة الإنجليزية، والتي تستخدم في تركيب الكلمات التي نقولها. وفي رأي سوسير أن تحليل أبنية اللغة يعني البحث عن القواعد التي تشكل أساس اللغة. ومعظم هذه القواعد معروفة لنا ضمنياً فقط؛ فنحن لا نستطيع بسهولة صياغة تلك القواعد. والحقيقة أن مهمة علم اللغة هي كشف النقاب عما نعرفه معرفة ضمنية، بل وما نعرفه فقط عند مستوى مقدرتنا على استخدام اللغة في الواقع.

اللغة والمعنى:

يزعم سوسير أن معنى الكلمات مشتق من أبنية اللغة لا من الأشياء التي تشير إليها الكلمات. ويمكن أن نتصور ببساطة أن معنى كلمة "شجرة" هو الشيء الوارق (ذو أوراق) الذي يشير إليه المصطلح. ومع ذلك فإن الأمر ليس هكذا في رأي سوسير. ويمكن أن نرى ذلك في مئات الكلمات في اللغة التي لا تشير إلى أي شيء مثل "و"، "لكن" أو "مع ذلك". يضاف إلى ذلك أن هناك كلمات تامة المعنى تشير إلى أشياء خرافية لا وجود لها في الواقع على الإطلاق مثل "وحيد القرن". والسؤال هنا: إذا كان معنى كلمة ما غير مشتق من الشيء الذي تشير إليه، فمن أين جاء هذا المعنى؟ يجيب سوسير عن ذلك بأن المعنى توجده الاختلافات بين المفاهيم المترابطة التي تقرها قواعد اللغة. فمعنى كلمة "شجرة" مشتق من حقيقة أننا نميز "الشجرة" عن "الجنبة" و"الحرج" ومجموعة أخرى من الكلمات التي لها معاني متشابهة ولكن لكل منها معنى تنفرد به. فالمعاني تتحدد داخلياً في اللغة، ولا تتحدد بالأشياء الموجودة في العالَم والتي نشير إليها بواسطة هذه المعاني.

البنيوية والسيميوطيقا (علم العلامات):

أضاف سوسير عند هذا التحليل ملحوظة مهمة مؤداها أنه ليست الأصوات (التخاطب) أو العلامات على الورق (الكتابة) هي فقط التي يمكن أن تخلق المعنى. فأية أشياء نستطيع أن نميزها بشكل منظم يمكن استخدامها في صياغة المعاني. ومثالنا هذا إشارات المرور. فنحن نستخدم التعارض بين الأخضر والأحمر ليعني "سر" و"قف" (الأصفر يعني "استعد للسير" أو "استعد للوقوف"). لاحظ هنا أن ما أوجد المعنى هو الاختلاف بين اللونين وليست الألوان ذاتها. ولن يختلف الأمر إذا استخدمنا اللون الأخضر ليعني "قف" واللون الأحمر ليعني "سر" مادمنا متفقين على الاعتراف بالاختلاف بين اللونين. ويطلق سوسير مصطلح "السيميولوجيا" على دراسة المعاني غير اللغوية، إلا أن المصطلح الأكثر تداولاً اليوم هو "السيميوطيقا".

ويمكن إجراء دراسات سيميوطيقية لجوانب عديدة مختلفة من الثقافة الإنسانية. وأحد الأمثلة على ذلك الملبس والزى. والسؤال هنا: ما الذي يجعل من نمط معين من أنماط الملبس مطابقاً للزي الحديث (الموضة) في فترة زمنية محددة؟. من المؤكد أن ذلك لا يرتبط بالملابس الفعلية التي نرتديها؛ لأن التنورة القصيرة يمكن أن تكون مطابقة للموضة في سنة ما، ولا تكون كذلك في السنة التي تليها. وهنا نجد أن ما يجعل شيئاً ما مطابقاً للموضة هو – مرة ثانية – الاختلاف بين ما يرتديه من يتابعون أحدث الأزياء وما يرتديه من لا يتابعون الموضة. ونأخذ مثالاً آخر من مجال الزي يتعلق بارتداء ملابس الحِدَاد. ففي ثقافتنا نعبر عن الحداد بارتداء اللون الأسود، وفي بعض الثقافات الأخرى يرتدي الناس اللون الأبيض وقت الحداد. وليس اللون في حد ذاته هو المهم هنا، بل المهم أن الناس أثناء الحداد يرتدون زياً مختلفاً عن الزي العادي.

ويُستخدم الاتجاه البنيوي على نطاق أوسع في الأنثروبولوجيا عنها في علم الاجتماع خاصة في الولايات المتحدة. واقتداءً بليفي شتراوس – الذي أشاع مصطلح البنيوية – يستخدم التحليل البنيوي في دراسة القرابة والأساطير والدين وغيرها من المجالات. ومع ذلك فقد تأثر عديد من الكتاب في نظرية علم الاجتماع بالأفكار المستمدة من البنيوية. وعلى الرغم من أن ميشيل فوكوه لا يحب أن يطلق عليه "بنيوي"، فقد استخدم أفكاراً أساسية عديدة من التفكير البنيوي. وتطبق المفاهيم البنيوية على

دراسة وسائل الإعلام (الصحف، والمجلات، والتليفزيون) والإيديولوجيا والثقافة بصفة عامة.

ويعاني التفكير البنيوي من نقاط ضعف تحد من مكانته كإطار مرجعي نظري عام في علم الاجتماع. ويعود منشأ البنيوية إلى دراسة اللغة، إلا أنها برهنت على أنها أكثر صلة من أطر نظرية أخرى بتحليل جوانب معينة من السلوك الإنساني. وتبدو البنيوية مفيدة في دراسة الاتصال والثقافة، إلا أنها أقل تطبيقاً على مجالات عملية للحياة الاجتماعية مثل النشاط الاقتصادي أو السياسي.

التفاعلية الرمزية:

تهتم التفاعلية الرمزية بدرجة أكبر من الاتجاهات النظرية الأخرى بالفرد الفاعل المبدع. وقد تطورت التفاعلية الرمزية منذ ميد على يد عديد من الكتاب، وأصبحت نداً رئيسياً للاتجاه الوظيفي في الولايات المتحدة. وقد انبثقت التفاعلية الرمزية – شأنها في ذلك شأن البنيوية – من الاهتمام باللغة، إلا أن ميد طورها في اتجاه مختلف.

الرموز:

يزعم ميد أن اللغة تتيح لنا أن نصبح كائنات واعية بذاتها، واعية بفرديتها، وأن الرمز هو العنصر الأساسي في هذه العملية. والرمز شيء يرمز إلى شيء آخر. وتواصلاً مع المثال الذي استخدمه سوسير، فإن كلمة 'شجرة' رمز نصور به الشيء، وهو الشجرة. وبمجرد أن نفهم هذا المفهوم فهماً كاملاً – كما يدعي ميد – نستطيع أن نفكر في الشجرة حتى لو كانت غير منظورة. وقد تعلمنا أن نفكر في الشيء تفكيراً رمزياً. ويحررنا التفكير الرمزي من حصار خبراتنا التي نشاهدها ونسمعها أو نشعر بها.

وتعيش الكائنات الإنسانية – على العكس من الحيوانات الدنيا – في كون ثرى ثراءً رمزياً. وهذا ينطبق على إحساسنا الخاص بالذات. (ليس لدى الحيوانات إحساس بالذات مثل الكائنات الإنسانية). فكل واحد منا كائن واع بذاته، لأننا تعلمنا أن نكون قادرين على أن ننظر إلى أنفسنا من الخارج، أي أن نرى أنفسنا كما يرانا

الآخرون. وعندما يبدأ الطفل في استخدام كلمة "أنا" ليشير بها إلى ذاته التي يطلق عليها الآخرون "أنت"، فإنه يُظْهِرُ بذلك بدايات الوعي بالذات.

ويرى أنصار التفاعلية الرمزية أن جميع صور التفاعل بين الأفراد تتضمن تبادلاً للرموز. فعندما نتفاعل مع الآخرين نبحث دوماً عن مفاتيح حول أنسب أنماط السلوك في السياق الذي يحدث فيه التفاعل، وعن مفاتيح حول كيفية تفسير ما يقصده الآخرون. وتلفت التفاعلية الرمزية انتباهنا إلى تفاصيل التفاعل بين الأشخاص، وكيفية استخدام هذه التفاصيل في فهم ما يقوله الآخرون ويفعلونه. ولنفرض أن رجلاً وامرأة خرجا للنزهة معاً لأول مرة، فسوف نلاحظ أن كليهما يقضي جزءاً كبيراً من الوقت يكون رأياً عن الآخر، ويقيم احتمالات تطور العلاقة بينهما. ولا يرغب أي منهما أن يراه الآخر وهو يقوم بذلك علانية مع أن كليهما يعترف بأن الأمور تسير على هذا النحو. ويحرص الرجل والمرأة حرصاً شديداً على سلوكهما، ويتوق كلاهما إلى تصوير ذاته في أبهى صورة، إلا أن كليهما يبحث عن جوانب في سلوك الآخر تكشف عن آرائه الحقيقية. وتتشكل العلاقة بين الرجل والمرأة بواسطة عملية مركبة ودقيقة من التفسير الرمزي.

وعادة ما يركز علماء الاجتماع المتأثرون بالتفاعلية الرمزية على التفاعل المباشر في سياق الحياة اليومية. وقد قدم ارفنج جوفمان[1] إسهامات لامعة لهذا النمط من الدراسة مضفياً بذلك حيوية ونشاطاً على الاتجاه النظري التجريدي الجاف عند ميد.وتستطيع التفاعلية الرمزية من خلال جوفمان وآخرين أن تسلم إلى رؤى عديدة حول طبيعة تفاعلاتنا في سياق الحياة الاجتماعية اليومية. ومع ذلك فقد وجهت سهام النقد إلى التفاعلية الرمزية على أساس أنها تركز تركيزاً شديداً على الظواهر الصغرى، ومن ثم يجد أنصارها صعوبة في دراسة الأبنية والعمليات الكبرى، وهي الظواهر التي يشدد عليها الاتجاهان النظريان الآخران (الوظيفية والبنيوية) تشديداً قوياً.

(1) ارجع إلى الفصل الرابع من كتاب جيدنز "علم الاجتماع"، حيث يناقش هذا الفصل اعمال جوفمان، وعنوان الفصل: التفاعل الاجتماعي والحياة اليومية، ص ص 67-87.

الماركسية:

ليست الوظيفية والبنيوية والتفاعلية الرمزية هي الاتجاهات النظرية الوحيدة المهمة في علم الاجتماع، وليس هذا التقسيم الثلاثي هو الطريقة الوحيدة التي نستطيع بها تصنيف الاتجاهات النظرية. وتعد الماركسية أحد الاتجاهات المؤثرة التي تخترق هذا التقسيم. ومن الطبيعي أن يرجع الماركسيون في آرائهم بشكل أو آخر إلى كتابات ماركس، ومع ذلك تعددت التفسيرات المطروحة للأفكار الأساسية عند ماركس، ومن ثم توجد اليوم مدارس للفكر الماركسي تتخذ مواقف نظرية مختلفة تمام الاختلاف.

ويمكن القول بصفة عامة أن الماركسية يمكن تقسيمها إلى تقسيمات فرعية عبر اتجاهات تتطابق مع الحدود الفاصلة بين الاتجاهات النظرية الثلاثة التي عرضنا لها آنفاً. فقد تبنى عديد من الماركسيين بشكل ضمني أو صريح مدخلاً وظيفياً إلى المادية التاريخية. ويختلف هذا الشكل من أشكال الماركسية اختلافاً تاماً عن الشكل الذي طرحه الماركسيون الذين تأثروا بالبنيوية، ويعد الكاتب الفرنسي لويس التوسير (Althusser 1989) أشهر من طوروا هذا المدخل. ويختلف هذان النمطان من أنماط التفكير الماركسي عن النمط الثالث للماركسيين الذين ركزوا على الطبيعة الفاعلة والإبداعية للسلوك الإنساني. وقد تأثرت طائفة قليلة من هؤلاء الكتاب تأثراً مباشراً بالتفاعلية الرمزية، إلا أنهم تبنوا منظوراً يقترب كثيراً منها. ويعد يورجين هابرماس أوضح مثال على هؤلاء الكتاب[1].

وتختلف الماركسية بجميع أشكالها الثلاثة عن الاتجاهات غير الماركسية في علم الاجتماع. وينظر معظم الكتاب الماركسيين إلى الماركسية على أنها جزء من "حزمة" للتحليل في علم الاجتماع والإصلاح السياسي. فمن المفترض أن ينبثق عن الماركسية برنامجاً للتغير السياسي الراديكالي. يضاف إلى ذلك أن الماركسيين يهتمون بالتقسيمات الطبقية والصراع والقوة والإيديولوجية بدرجة أكبر من عديد من علماء الاجتماع غير الماركسيين خاصة معظم من تأثر منهم بالوظيفية. ومن الأفضل ألا ننظر إلى الماركسية

(1) ارجع إلى الفصل الأول من كتاب جيدنز "علم الاجتماع"، ص ص 11-12. وانظر أيضاً (Habermas, 1987).

على أنها اتجاه من الاتجاهات داخل علم الاجتماع، بل ننظر إليها على أنها مجموعة من الكتابات الموجودة جنباً إلى جنب مع علم الاجتماع، وكلاهما متداخل مع الآخر ويؤثر فيه ويتأثر به، وتوجد دائماً علاقة تأثير متبادل وتعارض بين علم الاجتماع غير الماركسي والماركسية.

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع *

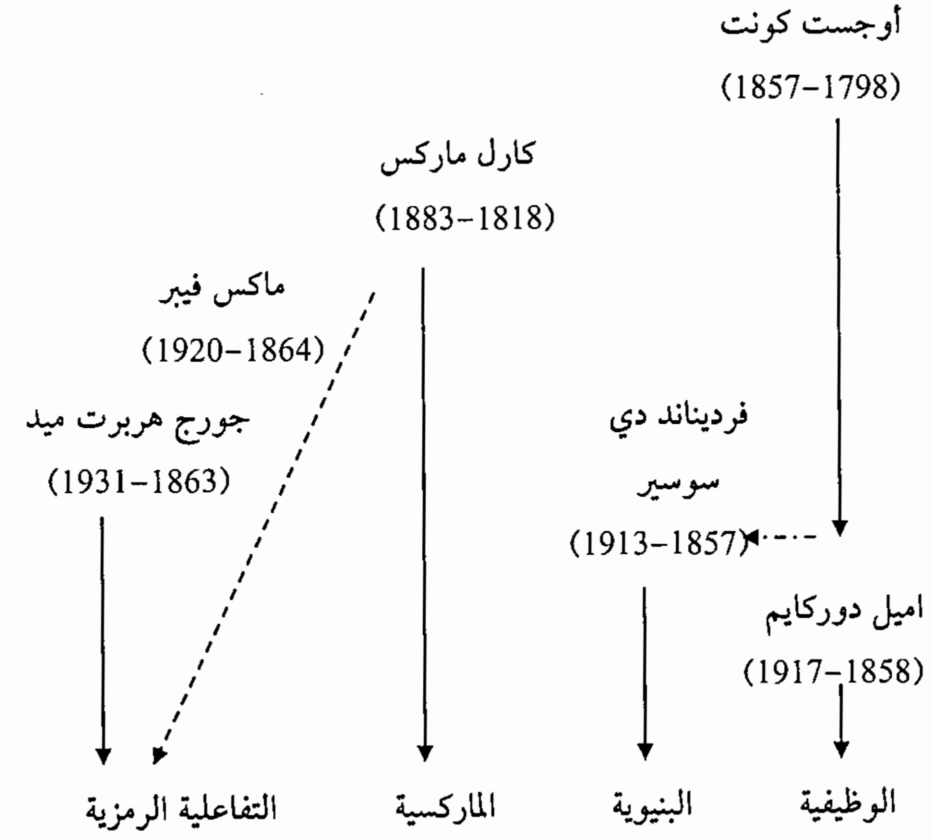

* تشير الخطوط الصحيحة إلى وجود تأثير مباشر، وتشير الخطوط المنقوطة إلى وجود تأثير غير مباشر. وليس من المؤكد أن سوسير يدين في كثير من أفكاره لدوركايم بشكل مباشر، إلا أن هناك مجالات عديدة متداخلة بينهما. ولا يدين ميد بالفضل لفيبر، إلا أن آراء فيبر - بتأكيده على المعنى والقصد في الفعل الإنساني- ذات صلة بالموضوعات الأساسية للتفاعلية الرمزية.

المعضلات النظرية

كيف يتعين علينا تقدير القيمة النسبية لهذه الاتجاهات النظرية الأربعة؟ على الرغم من أن كل اتجاه له مؤيدون يدافعون عنه ويلتزمون به، فإن هناك جوانب واضحة يكمل بها كل اتجاه الاتجاهات الأخرى. فالوظيفية ومعظم أشكال الماركسية تركز على الخصائص العامة للجماعات الاجتماعية أو المجتمعات، مع الاهتمام بصفة أساسية بالمسائل الكبرى مثل: كيف تتماسك أجزاء المجتمع؟ أو ما هي الظروف الأساسية المفضية إلى التغير الاجتماعي ؟. وفي مقابل ذلك تركز التفاعلية الرمزية بدرجة أكبر على السياق المباشر للحياة الاجتماعية. وتختلف البنيوية عن الاتجاهات الأخرى بتركيزها الرئيسي على الملامح الثقافية للنشاط الاجتماعي .

ومن هنا نستطيع إذن أن نعتمد إلى حد ما على جميع هذه النظريات في مناقشة مشكلات بعينها في علم الاجتماع، إلا أن هناك تعارضاً واضحاً بين هذه النظريات في جوانب معينة. وتوجد عدة معضلات نظرية أساسية - وهي الأمور التي يتواصل بشأنها الجدل والخلاف - يلفت نظرنا إليها هذا التعارض في وجهات النظر. وتتعلق بعض هذه المعضلات بقضايا عامة تتصل بكيفية تفسير الأنشطة الإنسانية والنظم الاجتماعية. وسوف نناقش هنا أربع معضلات نظرية على النحو التالي:

(1) تتعلق المعضلة الأولى **بالفعل الإنساني والبناء الاجتماعي** . والقضية هنا على النحو التالي: إلى أي حد نعتبر فاعلين مبدعين نسيطر بفاعلية على ظروف حياتنا؟ أو: هل معظم ما نفعله نتيجة لقوى اجتماعية عامة لا سيطرة لنا عليها؟. وقد أدت هذه القضية - ولا تزال - إلى حدوث انقسام بين علماء الاجتماع. وتؤكد التفاعلية الرمزية على المكونات الفاعلة والإبداعية للسلوك الإنساني، في حين تؤكد الاتجاهات الثلاثة الأخرى (باستثناء بعض أشكال الماركسية) على الطبيعة الكابحة للمؤثرات الاجتماعية على أفعالنا.

(2) وتتعلق المعضلة النظرية الثانية **بالإجماع والصراع** في المجتمع، حيث تؤكد بعض الرؤى في علم الاجتماع – وكثير منها يرتبط بالوظيفية – على النظام والانسجام الملازمين للمجتمعات الإنسانية. ويرى من يعتنقون هذه الرؤية – مثل تالكوت بارسونز – أن الاستمرار والإجماع من أبرز خصائص المجتمعات على الرغم من تغيرها بمرور السنين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكد علماء اجتماع آخرون – خاصة أولئك الذين تأثروا تأثراً قوياً بماركس أو فيبر – على انتشار الصراع الاجتماعي ، ويرون أن المجتمعات مبتلية بالانقسامات والاضطرابات والنضال. وفي رأيهم أنه من قبيل الوهم أن ندعي أن الناس ينزعون إلى المعيشة في سلام مع بعضهم البعض معظم الوقت. وعندما لا تكون هناك مواجهات صريحة بينهم، تظل هناك انقسامات حادة في المصالح قابلة للتحول في بعض الأحيان إلى صراعات نشطة.

(3) هناك معضلة نظرية ثالثة لم تتطرق عليها على الإطلاق جميع الاتجاهات التقليدية في علم الإجماع، ولكنها معضلة لم يعد بالإمكان تجاهلها، وتلك هي مشكلة كيفية دمج فهم مقنع **للنوع الاجتماعي** في التحليل السوسيولوجي. لقد كانت جميع الشخصيات البارزة في التطور الماضي لنظرية علم الاجتماع من الرجال، ولم يعر هؤلاء المنظرون في كتاباتهم أي اهتمام بحقيقة أن الكائنات الإنسانية متجنسة Gendered (Sydie 1987). ويبدو الأفراد في أعمال هؤلاء المنظرين كما لو كانوا "حياديين" Neutral، فهم "فاعلون" تجريديون غير متميزين إلى نساء ورجال. وما دام أنه لا يوجد في حوزتنا معرفة نظرية غزيرة نبني عليها في ربط قضايا النوع الاجتماعي بالأشكال الأكثر رسوخاً للفكر النظري في علم الاجتماع، فإن هذه المشكلة ربما تكون أصعب المشكلات الأربعة التي نواجهها في الوقت الراهن.

ومن المعضلات النظرية الرئيسية المرتبطة **بالنوع الاجتماعي** ما يلي: هل ستعامل مع النوع الاجتماعي كفئة عامة في تفكيرنا السوسيولوجي؟ أم أننا في حاجة إلى تحليل قضايا النوع الاجتماعي بتفكيكها إلى مؤثرات أكثر خصوصية تؤثر في سلوك النساء والرجال في سياقات مختلفة؟. ونعبر عن ذلك

بعبارة أخرى: هل توجد خصائص تفصل بين الرجال والنساء في جميع الثقافات من حيث هويتهم وسلوكهم الاجتماعي ؟ أم هل يمكن تفسير الفروق النوعية في ضوء الفروق الأخرى التي تقسم المجتمعات مثل التقسيمات الطبقية؟

(4) لا تتعلق المشكلة الرابعة كثيراً بالخصائص العامة للسلوك الإنساني أو بخصائص المجتمعات ككل، ولكنها تتعلق بملامح **التطور الاجتماعي الحديث**. وتتصل هذه المشكلة بتحديد العوامل المؤثرة في نشأة المجتمعات الحديثة وطبيعتها، وهذه المشكلة مشتقة من الاختلاف بين الاتجاهات غير الماركسية والماركسية. وتتمحور هذه المعضلة حول القضية التالية: إلى أي مدى تشكل العالم **الحديث** بالعوامل الاقتصادية التي حددها ماركس خاصة ميكانيزمات المشروع الاقتصادي الرأسمالي؟، والبديل عن ذلك هو: إلى أي مدى شكلت المؤثرات الأخرى (كالعوامل الاجتماعية والسياسية أو الثقافية) التطور الاجتماعي في العصر **الحديث**؟

وسوف ننظر في كل معضلة من هذه المعضلات بالتتابع على النحو التالي:

المعضلة الأولى: البناء والفعل

من الموضوعات الرئيسية التي انشغل بها دوركايم – ومن بعده كثير من الكتاب في علم الاجتماع – أن المجتمعات التي نحن أعضاء فيها تمارس كبحاً اجتماعياً على أفعالنا. ويزعم دوركايم أن المجتمع له سلطة على الفرد، وأن المجتمع أكبر من حاصل جمع أفعال الأفراد، وعندما نقوم بتحليل البناء الاجتماعي فإننا ندرس خصائص لها قوة أو متانة تناظر الأبنية في البيئة المادية. ودعونا نفكر في شخص يقف في حجرة لها أبواب متعددة. فبناء الحجرة يكبح أنشطته التي يمكنه القيام بها، إذ أن موقع الحوائط والأبواب – على سبيل المثال – هو الذي يحدد مسارات الخروج من الحجرة والدخول إليها. وفي رأي دوركايم أن البناء الاجتماعي يكبح نشاطنا بطريقة مشابهة، حيث يضع حدوداً على ما يمكن أن نفعله كأفراد. وهذا البناء "خارج" عنا تماماً مثل حوائط الحجرة.

ويعبر دوركايم عن هذا الرأي بقوله المشهور:

"عندما أؤدي واجباتي كأخ وزوج أو مواطن، وانفذ العهود التي أخذتها على نفسي، فأنا أفي بالالتزامات التي حددتها القوانين والعادات الاجتماعية الخارجة عني وعن أفعالي... وعلى نحو مشابه يكتشف المؤمن منذ مولده أن معتقدات حياته الدينية وممارسانها موجودة خارجه. كما أن نظام الإشارات الذي استخدمه للتعبير عن أفكاري، والنظام النقدي الذي استخدمه لتسديد ديوني، وسبل الائتمان التي استعين بها في علاقاتي التجارية، والممارسات التي اتبعها في مهنتي...إلخ - كل ذلك يؤدي وظيفته مستقلاً عن استخدامي لها. وإذا درسنا بدورنا كل فرد في المجتمع لوجدنا أن كل ما سبق ذكره ينطبق عليهم جميعاً. (Durkheim, 1982, PP. 50-51)

وعلى الرغم من أن وجهة النظر التي عبر عنها دوركايم لاقت تأييداً من كثيرين، فقد قوبلت أيضاً بانتقاد حاد، حيث يتساءل النقاد: ما هو المجتمع إذا لم يكن مؤلفاً من الأفعال الفردية العديدة؟. وإذا قمنا بدراسة جماعة ما، فنحن لا نرى كياناً جميعاً، ولكننا نرى أفراداً يتفاعلون مع بعضهم بعضاً في أشكال متعددة، و"المجتمع" ليس إلا عديد من الأفراد يتصرفون بطرق منتظمة في علاقتهم مع بعضهم البعض. وفي رأي هؤلاء النقاد (ومعظمهم من علماء الاجتماع المتأثرين بالتفاعلية الرمزية) أننا ككائنات إنسانية لدينا أسباب لما نفعله، ونحن نقطن عالماً اجتماعياً تتخلله المعاني الثقافية. كما يرى هؤلاء النقاد أن الظواهر الاجتماعية لا تشبه "الأشياء" على نحو دقيق، ولكنها تعتمد على المعاني الرمزية التي نغلف بواسطتها ما نفعله، والمجتمع لا يخلقنا، ولكننا نخلق المجتمع.

التقييم:

ليس من المرجح أن يُحسم هذا الجدل حسماً تاماً منذ أن وجد مع المحاولات الأولى المنتظمة من جانب المفكرين المحدثين لتفسير السلوك الإنساني، هذا بالإضافة إلى أنه جدل لا يقتصر على علم الاجتماع وحده، وإنما يشغل أيضاً بال العلماء في شتى مجالات العلوم الاجتماعية. ويتعين عليك أيها القارئ أن تقرر في ضوء قراءتك لهذا الكتاب أي الموقفين يعد صحيحاً.

ويمكن أن تأخذ الاختلافات بين هذين الرأيين صيغة المبالغة. ومع أن كلا الرايين لا يمكن أن يعد صحيحاً بشكل كامل، فإننا نستطيع بسهولة أن نلمس الترابط بينهما. فوجهة نظر دوركايم تبدو صحيحة في بعض الجوانب؛ ذلك أن النظم الاجتماعية تسبق الفرد في وجودها؛ ومن الواضح أيضاً أنها تمارس قسراً علينا. ولذلك أقول على سبيل المثال إنني لم اخترع النظام النقدي الموجود في بريطانيا، كما أنه لا يوجد لدى الخيار في أن استخدمه أو لا استخدمه إذا كنت أرغب في شراء السلع والخدمات بواسطة النقود. فالنظام النقدي - شأنه في ذلك شأن جميع النظم الأخرى الراسخة - موجود وجوداً مستقلاً عن أي فرد عضو في المجتمع، وتكبح نشاط هذا الفرد.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يصبح من الخطأ الفادح أن نفترض أن المجتمع "خارج" عنا بنفس الطريقة التي يكون بها العالم الطبيعي خارجاً عنا. فالعالم الطبيعي يستمر في وجوده سواء أكانت الكائنات الإنسانية على قيد الحياة أم لا، ويبدو هذا الكلام نوعاً من الهراء عندما نتحدث بنفس الطريقة عن المجتمع. وإذا كان المجتمع شيئاً خارجاً عن كل فرد بمفرده، فإنه لا يمكن أن يكون شيئاً خارجياً بالنسبة لمجموعة الأفراد ككل.

يضاف إلى ما سبق أنه على الرغم من أن ما أطلق عليه دوركايم "الوقائع الاجتماعية" Social Facts قد تكبح ما نفعله، فإنها لا تحدد ما نفعله. إذ يمكن لي أن أختار العيش بدون نقود، ويمكن أن اتخذ قراراً حاسماً حيال التصرف على هذا النحو، حتى لو تبين لي صعوبة أن احتال على العيش من يوم إلى آخر. ونحن ككائنات بشرية لنا الخيار ولا نستجيب ببساطة استجابة سلبية للأحداث التي تحدث من حولنا. والطريق المباشر لتجسير الفجوة بين الاتجاه "البنائي" واتجاه "الفعل" هو أن نعترف بأننا نشكل البناء الاجتماعي ونعيد تشكيله بفاعلية خلال مسار أنشطتنا اليومية. ونعود إلى مثالنا عن النظام النقدي لأقول أن استخدامي لهذا النظام يسهم إسهاماً ثانوياً - ولكنه إسهام ضروري - في وجوده. وإذا قرر كل فرد - أو حتى غالبية الناس - في لحظة ما أن يتوقفوا عن استخدام النقود، فإن النظام النقدي سوف يتلاشى.

المعضلة الثانية: الإجماع والصراع

من المفيد أيضاً أن نبدأ بدوركايم عندما نقابل بين وجهتي النظر المتعلقتين بالإجماع والصراع. فدوركايم ينظر إلى المجتمع على أنه مجموعة من الأجزاء المترابطة. والحقيقة أن المجتمع – بالنسبة لمعظم المفكرين الوظيفيين – يُعامل على أنه كل متكامل يتكون من أبنية تتشابك مع بعضها البعض تشابكاً وثيقاً. وهذا يتطابق تطابقاً كبيراً مع تأكيد دوركايم على الطبيعة الكابحة والخارجية للوقائع الاجتماعية. وليست المماثلة هنا مع حوائط المبنى، ولكنها مماثلة مع فسيولوجية الجسد.

ويتكون الجسد من أجزاء عديدة متخصصة (كالمخ والقلب والرئتين والكبد وما إليها)، وكل جزء يسهم في المحافظة على استمرار حياة الكائن الحي. وتعمل هذه الأجزاء بالضرورة في تناغم مع بعضها البعض، وإذا لم يحدث ذلك تصبح حياة الكائن الحي مهددة. وينطبق نفس الشيء على المجتمع في رأي دوركايم (وبارسونز)، فلكي يستمر المجتمع في وجوده بمرور السنين يتعين على نظمه المتخصصة (كالنظام السياسي، والدين، والأسرة، والنظام التعليمي) أن تعمل في تناغم مع بعضها البعض. ومن ثم يعتمد استمرار المجتمع على التعاون الذي يقوم بدوره على الإجماع – أو الاتفاق – بين أعضائه على القيم الأساسية.

وينظر أولئك الذين يركزون بصفة أساسية على الصراع إلى هذا الأمر نظرة مختلفة تمام الاختلاف. ويمكن بسهولة تلخيص الافتراضات الموجهة لهذا الطريق باستخدام تفسير ماركس للصراع الطبقي، إذ يرى ماركس أن المجتمعات تنقسم إلى طبقات ذات موارد غير متكافئة. وما دام أن هذه اللامساواة الواضحة موجودة، تحدث انقسامات في المصالح تستفحل في النسق الاجتماعي . وتتحول هذه الانقسامات في المصالح في وقت ما إلى صراع نشط بين الطبقات يمكن أن يفضى إلى عمليات التغير الراديكالي. ولم يركز كل من تأثروا بهذا الرأي على الطبقات بالدرجة التي ركز بها ماركس عليها؛ فهناك انقسامات أخرى تبدو مهمة في إشعال نار الصراع مثل الانقسامات بين الجماعات السلالية أو الأحزاب السياسية. وأياً كانت الجماعات المتصارعة التي يتم تسليط الضوء عليها، فإن المجتمع يُنظر إليه أساساً على أنه ملئ بالتوتر، حتى أن النسق الاجتماعي الأكثر استقراراً يمثل توازناً متقلقلاً بين الجماعات المتصارعة.

التقييم:

ليس من المرجح أن ننهي هذا الجدل النظري على نحو تام شأنه في ذلك شأن الجدل حول البناء أم الفعل. كما أن الجدل بشأن الإجماع والصراع اتخذ صيغة المبالغة. وليس ثمة تعارض على الإطلاق بين هذين الموقفين المتعلقين بالإجماع والصراع، إذ يوجد في جميع المجتمعات نوع ما من الاتفاق العام على القيم، ومن المؤكد أن جميعها تشهد صراعاً.

ويتعين علينا - كقاعدة عامة للتحليل في علم الاجتماع - دراسة الصلات بين الإجماع والصراع داخل النسق الاجتماعي . فغالباً ما نجد أن القيم التي تعتنقها الجماعات المختلفة والأهداف التي يسعى أعضاء تلك الجماعات إلى تحقيقها تعكس مزيجاً من المصالح المشتركة والمتعارضة. فالطبقات المختلفة على سبيل المثال - وحتى في سياق تصوير ماركس للصراع الطبقي - بينها بعض المصالح على قوة العمل لكي تعمل في مشروعاتها تماماً مثلما يعتمد العمال على الرأسماليين في الحصول على أجورهم. وليس الصراع الصريح مستمراً في مثل هذه الظروف، بل إن المصالح المشتركة بين هذين الجانبين تطغى على الخلافات بينهما، ويكون العكس صحيحاً في مواقف أخرى.

ويعد مفهوم الإيديولوجيا مفهوماً مفيداً يساعد في تحليل العلاقات المتبادلة بين الصراع والإجماع. ويقصد بالإيديولوجيا القيم والمعتقدات التي تساعد في تأمين وضع الجماعات الأقوى على حساب الجماعات الأضعف منها. ودائماً ما يوجد ارتباط وثيق بين القوة والإيديولوجيا والصراع. وتدور كثير من الصراعات حول القوة بسبب المنافع التي تجلبها. ويعتمد الذين يحوزون معظم القوة اعتماداً أساسياً على تأثير الإيديولوجيا في الإبقاء على سيطرتهم، وهم قادرون أيضاً - في العادة - على استخدام القوة إذا لزم الأمر. فعلى سبيل المثال تدعم الحكم الأرستقراطي في عصر الإقطاع بفكرة مؤداها أن الأقلية ولدت لتَحكم، وغالباً ما يلجأ الحكام الأرستقراطيون إلى استخدام العنف ضد من يتجرأون على معارضة قوتهم.

المعضلة الثالثة: مشكلة النوع الاجتماعي

نادراً ما حازت قضايا النوع الاجتماعي مكانة محورية في كتابات الشخصيات البارزة التي وضعت أساس الإطار المرجعي لعلم الاجتماع الحديث. ومع ذلك فإن الفقرات القليلة التي تعرضوا فيها لمسائل النوع الاجتماعي تسمح لنا على الأقل بتحديد الخطوط العريضة لهذه المعضلة النظرية الأساسية حتى ولو لم نعثر في كتاباتهم إلا على النذر اليسير الذي يساعدنا في حلها. ويحسن بنا أن نصف هذه المعضلة بمقابلة الأطروحة الموجودة عرضاً في كتابات دوركايم مع الأطروحة التي ظهرت في كتابات ماركس. فقد لاحظ دوركايم في معرض مناقشته للانتحار أن الرجل نتاج كلي للمجتمع، أما المرأة فهي نتاج للطبيعة إلى حد كبير. وتأسيساً على هذه الملاحظة يقول دوركايم عن الرجل أن "أذواقه وتطلعاته ومزاجه ذات منشأ جمعي إلى حد كبير، أما المرأة فهي أكثر تأثراً بكيانها العضوي بشكل مباشر. ولذلك تختلف حاجات الرجل اختلافاً تاماً عن حاجات المرأة" (Durkheim, 1952, P. 285). ونعبر عن ذلك بعبارة أخرى بقولنا أن النساء والرجال لهم هويات وأذواق وميول مختلفة؛ لأن النساء أقل اجتماعية من الرجال وأقرب إلى الطبيعة منهم.

ولن يقبل أحد منا اليوم هذا الرأي بالصيغة التي عبرنا بها عنه هنا. فهوية الإناث تتشكل كثيراً بالتنشئة الاجتماعية مثل هوية الذكور. وعندما ندخل تعديلاً طفيفاً على ادعاء دوركايم نجده يمثل بالفعل وجهة نظر ممكنة حول تشكيل النوع الاجتماعي وماهيته، وهي أن الفروق النوعية ترتكز بصفة أساسية على اختلافات بيولوجية موجودة بين الرجال والنساء. ولا يعني هذا الرأي بالضرورة الاعتقاد بأن الفروق النوعية في معظمها فروق وراثية، بل يفترض أن الوضع الاجتماعي للنساء وهويتهن تتشكل بصفة أساسية بواسطة انخراطهن في التكاثر وتربية الأطفال كما ترى شودوروف[1]. وإذا كان هذا الرأي صحيحاً، فإن الفروق النوعية تتأصل بعمق في جميع المجتمعات. ويعكس التناقض في القوة بين النساء والرجال حقيقة أن النساء

(1) ارجع إلى الفصل الخامس في كتاب جيدنز "علم الاجتماع"، ص ص 98-99.

اختصاصهن إنجاب الأطفال وتربيتهم، في حين ينشط الرجال في المجالات العامة للسياسة والعمل والحرب.

وتتعارض وجهة نظر ماركس تعارضاً شديداً مع الآراء السابقة. فالفروق النوعية في القوة والمكانة بين الرجال والنساء - في رأي ماركس - تعكس بصفة أساسية التقسيمات الأخرى خاصة التقسيمات الطبقية. ويذهب ماركس إلى أن التقسيمات النوعية أو الطبقية لم تكن موجودة في الأشكال المبكرة للمجتمع الإنساني. وبرزت قوة الرجال على النساء عندما ظهرت التقسيمات الطبقية فقط، حيث أصبحت النساء شكلاً من أشكال الملكية الخاصة للرجال من خلال نظام الزواج. وسوف تتحرر النساء من وضع العبودية هذه عند قهر التقسيمات الطبقية. وتسلم طائفة قليلة- إن وجدت - اليوم بهذا التحليل، ومع ذلك نستطيع أن نجعل منه وجهة نظر جديرة بالتصديق إذا عممناها بدرجة أرحب، فالطبقة ليست هي العامل الوحيد الذي يشكل التقسيمات الطبقية التي تؤثر في سلوك الرجال والنساء. فهناك عوامل أخرى منها الإثنية والجذور الثقافية. ويمكن الادعاء - على سبيل المثال - أن النساء في جماعة الأقلية (كالسود في الولايات المتحدة) يتشابهن مع الرجال في كثير من الخصائص في هذه الجماعة بدرجة أكبر مما هو موجود بالنسبة للنساء في جماعة الأغلبية (أي النساء البيض). وتتشابه النساء في ثقافة معينة (مثل ثقافة الصيد والالتقاط) في خصائص مشتركة مع الرجال بدرجة أكبر مما هو موجود مقارنة بالنساء في المجتمع الصناعي.

التقييم:

تعد القضايا التي تتضمنها هذه المعضلة الثالثة على درجة كبير من الأهمية، وتؤثر تأثيراً مباشراً على التحدي الذي يواجه به أنصار الحركة النسائية علم الاجتماع. ولا يختلف اثنان على أن جانباً كبيراً من التحليل في علم الاجتماع في الماضي تجاهل النساء من ناحية أو قدم تفسيرات غير ملائمة لهوية النساء وسلوكهن من ناحية أخرى. وعلى الرغم من البحوث الجديدة عن المرأة والتي أجريت طيلة العشرين عاماً الماضية، فإنه لا تزال هناك مجالات عديدة تتضح فيها الأنشطة والاهتمامات المميزة للمرأة لم يتم دراستها دراسة وافية. وليست دراسات المرأة في علم الاجتماع مرادفة لدراسة النوع الاجتماعي ، لأن النوع الاجتماعي يتعلق

بالعلاقات بين هويات الرجال والنساء وسلوكهم. وحتى هذه اللحظة يظل السؤال المتعلق بمدى إمكانية تسليط الضوء على الفروق النوعية بواسطة المفاهيم الأخرى في علم الاجتماع (الطبقة، الإثنية، الجذور الثقافية ومال إليها)، أو – على العكس من ذلك – مدى الحاجة إلى تفسير التقسيمات الاجتماعية الأخرى في ضوء النوع – يظل هذا السؤال سؤالاً مفتوحاً. ومن المؤكد أن بعض المهام التفسيرية الرئيسية لعلم الاجتماع في المستقبل سوف تتوقف على التعامل مع هذه المعضلة تعاملاً بارعاً.

المعضلة الرابعة: تشكيل العالم الحديث

المنظور الماركسي:

شكلت كتابات ماركس تحدياً قوياً للتحليل في علم الاجتماع. ومنذ أيامه وحتى يومنا هذا تمحور كثير من الجدل في علم الاجتماع حول أفكار ماركس بشأن نمو المجتمعات الحديثة (Marx and Engels, 1968). وينظر ماركس إلى المجتمعات الحديثة باعتبارها مجتمعات رأسمالية. وكان الباعث على التغير الاجتماعي في العصر الحديث هو الضغط في اتجاه التحول الاقتصادي المستمر الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الإنتاج الرأسمالي. وتعد الرأسمالية نظاماً اقتصادياً أكثر دينامية من أي نظام سبقه. ويتنافس الرأسماليون مع بعضهم البعض لبيع سلعهم إلى المستهلكين. ولضمان البقاء في السوق التنافسية يتعين على الشركات إنتاج سلع رخيصة وذات كفاءة قدر الإمكان. وهذا أدى إلى التجديد التكنولوجي المتواصل؛ لأن زيادة فاعلية التكنولوجيا المستخدمة في عملية إنتاجية معينة تمثل إحدى الطرق التي تضمن بها الشركات الدخول في المنافسة.

وهناك أيضاً بواعث قوية للبحث عن أسواق جديدة لبيع السلع، والحصول على مواد خام رخيصة، واستخدام قوة عمل رخيصة. وبالتالي تعد الرأسمالية – في رأي ماركس – نظاما يواصل انتشاره بلا انقطاع في أرجاء العالم. وهذا هو ما فسر به ماركس انتشار الصناعة الغربية على المستوى العالمي.

وقد لاقى تفسير ماركس للنظام الرأسمالي تأييداً من عدد كبير من مؤيديه، وادخل من تلاه من الكتاب تعديلات ضخمة على الصورة التي رسمها ماركس. هذا

منا ناحية، ومن ناحية أخرى ظهرت انتقادات عديدة تدفع بالحجة ضد آراء ماركس، وتطرح تحليلات بديلة حول العوامل المؤثرة في تشكيل العالم الحديث. ويسلم كل واحد منا في حقيقة الأمر بأن النظام الراسمالي لعب دوراً رئيسياً في وجود العالم الذي نعيش فيه اليوم، إلا أن هناك من علماء الاجتماع من يزعمون أن ماركس غالي في تأثير العوامل الاقتصادية المحضة في إحداث التغير، وأن النظام الرأسمالي أقل أهمية في النمو الاجتماعي الحديث مثلما زعم ماركس. ويشكك معظم هؤلاء الكتاب في إيمان ماركس بأن النظام الشيوعي سوف يحل محل النظام الرأسمالي في نهاية الأمر. ويبدو أن تلك الشكوك ولدت مع أحداث عام 1989 وما بعده في أوروبا الشرقية.

وجهة نظر فيبر

كان ماكس فيبر واحداً من أوائل من وجهوا سهام نقد حاد إلى ماركس. والحقيقة أن كتابات فيبر كانت بمثابة صراع استمر طيلة حياته مع شبح ماركس؛ أي مع التراث الفكري الذي خلفه ماركس. ويظل الموقف البديل الذي اتخذه فيبر موقفاً مهماً اليوم. وفي رأيه أن العوامل غير الاقتصادية لعبت دوراً أساسياً في النمو الاجتماعي الحديث. وفي كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"[1]– ذلك الكتاب الذي حظي باحتفاء ومناقشات واسعة – يزعم فيبر أن القيم الدينية – خاصة القيم المرتبطة بالتطهر Puritanism – كانت ذات أهمية محورية في ظهور وجهة النظر الرأسمالية التي لم تظهر – كما يفترض ماركس – نتيجة للتغيرات الاقتصادية في حد ذاتها.

إن فهم فيبر لطبيعة المجتمعات الحديثة وأسباب انتشار أساليب الحياة الغربية في العالم يتعارض تعارضاً شديداً مع فهم ماركس لها. ففي رأي فيبر أن الرأسمالية – باعتبارها طريقة متميزة لتنظيم المشروع الاقتصادي – تعد أحد العوامل الأخرى الرئيسية التي شكلت النمو الاجتماعي في العصر الحديث. وكان للعلم والبيروقراطية تأثير أقوى

(1) احتل هذا الكتاب المرتبة الرابعة ضمن أهم مائة كتاب ظهرت في علم الاجتماع في القرن العشرين، وسبقه في الترتيب: الاقتصاد والمجتمع (ماكس فيبر) في المرتبة الأولى، يليه "الخيال السوسيولوجي" (رايت ميلز)، ثم "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي" (روبرت ميرتون) في استفتاء قامت به الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ISA. ارجع إلى:
(http: // www.ucm. ed / info / isa books / vtlbkv-000. Htm).(المترجم)

عن غيرهما من الميكانيزمات الاقتصادية الرأسمالية. فالعلم شكَّل التكنولوجيا الحديثة، وسوف يستمر في القيام بهذا الدور في أي مجتمع اشتراكي في المستقبل. والبيروقراطية هي الوسيلة الوحيدة لتنظيم أعداد غفيرة من الناس تنظيماً فاعلاً، وتنتشر البيروقراطية حتماً مع النمو الاقتصادي والسياسي. ويستخدم فيبر مصطلح الترشيد للإشارة إلى نمو العلم والتكنولوجيا الحديثة والبيروقراطية. ويقصد بالترشيد تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية تبعاً لمبادئ الكفاءة على أساس المعرفة التكنولوجية.

التقييم:

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أي ضرب من ضروب التفسير المستمدة من ماركس أو فيبر يعد تفسيراً صحيحاً؟ هنا نجد العلماء ينقسمون حول هذه القضية. ويوضح الجدول رقم (9-1) بعضاً من هذه الاختلافات (يتعين علينا الإشارة هنا إلى أن داخل كل معسكر توجد اختلافات لدرجة لا تجعل كل منظر يتفق مع جميع هذه النقاط).

وقد أثر التعارض بين الموقفين الماركسي والفيبري في مجالات عديدة لعلم الاجتماع. بل يؤثر كذلك على رؤيتنا للمجتمعات الأقل تقدماً. يضاف إلى هذا أن هذين الاتجاهين (الماركسي والفيبري) يرتبطان بموقفين سياسيين مختلفين؛ حيث يتبنى اليساريون آراء الاتجاه الماركسي، ويتبنى الليبراليون والمحافظون رؤى الاتجاه الفيبري. وتعد العوامل المرتبطة بهذه المعضلة النظرية ذات طبيعة إمبيريقية مباشرة بدرجة أكثر مما هو متضمن في المعضلات الأخرى. وتساعدنا الدراسات الواقعية لمسارات نمو المجتمعات الحديثة ودول العالم الثالث على تقدير مدى انسجام أنماط التغير مع الاتجاه الماركسي أو الاتجاه الفيبري.

جدول رقم (9-1)

مقارنة بين ماركس وفيبر

الأفكار الماركسية العامة	الأفكار الفيبرية العامة
(1) أن العامل الدينامي الأساسي للنمو الحديث هو انتشار الميكانيزمات الاقتصادية الرأسمالية.	(1) أن العامل الدينامي الأساسي للنمو الحديث هو ترشيد الإنتاج.
(2) أن المجتمعات الحديثة ممزقة باللامساواة الطبقية التي تعد خصيصة ملازمة لطبيعة هذه المجتمعات.	(2) أن الطبقة نمط واحد ضمن أنماط عديدة للامساواة – مثل اللامساواة بين الرجال والنساء – في المجتمعات الحديثة.
(3) أن التقسيمات الأساسية للقوة – مثل التقسيمات المؤثرة في اختلاف وضع الرجال والنساء – تقسيمات مستمدة أساساً من اللامساواة الاقتصادية.	(3) تنفصل القوة في النظام الاقتصادي عن المصادر الأخرى. إذ لا يمكن على سبيل المثال تفسير اللامساواة بين الرجال والنساء بعوامل اقتصادية.
(4) أن المجتمعات الحديثة كما نعرفها اليوم (المجتمعات الرأسمالية) من النوع الانتقالي، ومن المتوقع أن يعاد تنظيمها تنظيماً راديكالياً في المستقبل. وسوف يحل النظام الاشتراكي من نوع أو آخر محل النظام الرأسمالي في نهاية المطاف.	(4) يرتبط الترشيد بمزيد من التقدم في المستقبل في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. وتعتمد جميع المجتمعات الحديثة على نفس الأنماط الأساسية للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي.
(5) أن انتشار التأثير الغربي في شتى أرجاء العالم يعد محصلة رئيسية للاتجاهات التوسعية للمشروع الرأسمالي.	(5) أن التأثير العالمي للغرب يجئ من سيطرته على الموارد الصناعية جنباً إلى جنب مع تفوقها في القوة العسكرية.

النظريات

نستطيع أن نقيم تفرقة بين الاتجاهات النظرية THEORETICAL APPRO ACHES والنظريات THEORIES. ولقد انصب اهتمامنا في هذا الفصل حتى الآن على الاتجاهات النظرية التي تقصد بها التوجهات العامة العريضة نحو موضوع علم الاجتماع. أما النظريات فهي محدودة التوجه، وتمثل محاولات لتفسير طائفة محددة من الأوضاع الاجتماعية أو أنماط حدوثها. وعادة ما تصاغ النظريات باعتبارها جزءاً من عملية البحث، وتطرح هذه النظريات بدورها المشكلات التي يتعين على البحوث دراستها. ومن الأمثلة على النظريات نظرية دوركايم في الانتحار.

ولقد تطورت نظريات لا حصر لها في مجالات عديدة مختلفة للبحوث التي يجريها علماء الاجتماع. وهناك بعض النظريات المصاغة صياغة دقيقة، بل أن بعض هذه النظريات مصاغة في قالب رياضي على الرغم من أن هذا النمط أكثر شيوعاً في العلوم الاجتماعية الأخرى (خاصة علم الاقتصاد) عنها في علم الاجتماع.

وتحاول بعض أنواع النظريات أن تكون تفسيرية بدرجة أكثر من غيرها، وتختلف الآراء حول مدى رغبة علماء الاجتماع وجدوى انشغالهم بالمحاولات النظرية رحبة المجال. ويذهب روبرت ميرتون – على سبيل المثال – في ادعاء قوى له إلى أنه يتعين على علماء الاجتماع أن يركزوا اهتمامهم على ما أسماه "نظريات المدى المتوسط" (Merton 1957). وينبغي علينا – كعلماء اجتماع – أن نكون أكثر تواضعاً بدلاً من محاولة الانشغال بمخططات نظرية كبرى على طريقة بارسونز على سبيل المثال.

وتعد نظريات المدى المتوسط محددة بدرجة تكفي لاختبارها اختباراً مباشراً بواسطة البحوث الإمبيريقية، ولكنها عامة بدرجة تجعلها تشمل طائفة من الظواهر المختلفة. ومن الأمثلة على هذه النظريات نظرية الحرمان النسبي التي تذهب إلى أن كيفية تقييم الناس لظروفهم يتوقف على من يقارنون أنفسهم بهم. ولذلك لا ترتبط مشاعر الحرمان ارتباطاً مباشراً بمستوى الفقر المادي الذي يعايشه الأفراد. فالأسرة التي تعيش في منزل صغير في منطقة فقيرة تتشابه فيها ظروف سكانها تقريباً أقل إحساساً

بالحرمان من الأسرة التي تعيش في منزل متشابه في جيرة غالبية منازلها أكبر حجماً وسكانها أكثر غنى.

والحقيقة أنه كلما كانت النظرية أرحب مجالاً وأكثر طموحاً، أصبح اختبارها إمبيريقياً أمراً أكثر صعوبة. ومع هذا لا يوجد سبب واضح يلزم التفكير النظري في علم الاجتماع بأن يظل مقصوراً على المدى المتوسط. ولكي نتحقق من ذلك دعونا نأخذ مثالاً من النظرية التي طورها فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية".

مثال: الأخلاق البروتستانتية

شرع فيبر في كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" (1976؛ نشرت الطبعة الأصلية منه عام 1904-1905) في التصدي لمشكلة رئيسية تتعلق بأسباب نمو الرأسمالية في الغرب دون سواه. ومنذ ما يقرب من ثلاثة عشر قرناً من الزمان بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية القديمة أصبحت الحضارات الأخرى أكثر شهرة في تاريخ العالم من حضارة أوروبا. والحقيقة أن أوروبا صارت منطقة غير ذات شأن، في حين أصبحت الصين والهند والإمبراطورية العثمانية في الشرق الأدنى بمثابة القوى العظمى في العالم. وتقدم الصينيون على الغرب بخطوات في مجال التنمية التكنولوجية والاقتصادية. والسؤال هنا: ما الذي حدث بما أدى إلى الازدهار المفاجئ للتنمية الاقتصادية في أوروبا منذ القرن السابع عشر وما تلاه؟

وللإجابة عن هذا السؤال يرى فيبر أنه يجب أن نسلط الضوء على ما يفصل الصناعة الحديثة عن الأنماط المبكرة للنشاط الاقتصادي. وإذا فكرنا في الرغبة في تراكم الثروة نجدها موجودة في حضارات عديدة مختلفة، ولا يصعب تفسير ذلك؛ فالناس يضفون قيمة على الثروة بسبب الراحة والأمان والقوة والاستمتاع الذي تجلبه، وهم - أي الناس - يريدون التحرر من الحاجة، ومع تراكم الثروة لديهم يستخدمونها في جلب الراحة لأنفسهم.

ويزعم فيبر أننا إذا نظرنا في التنمية الاقتصادية في الغرب، فسوف نعثر على شيء مختلف تمام الاختلاف، وهو وجود اتجاه نحو تراكم الثروة، وهو الاتجاه الذي لا

نجده في مكان آخر على مر التاريخ. وهذا الاتجاه هو ما أسماه فيبر "روح الرأسمالية"، وهي مجموعة المعتقدات والقيم التي اعتنقها رجال التجارة والصناعة الأوائل. فهؤلاء الناس لديهم دافع قوى لتراكم الثروة الشخصية. ومع ذلك فهم – على العكس تماماً من الأثرياء في مناطق أخرى – لا يسعون إلى استخدام ثرواتهم المتراكمة في حياة رغدة العيش، وأسلوب معيشتهم يرتكز على إنكار الذات والاقتصاد في الإنفاق. كما يعيشون حياتهم باعتدال وينأون بأنفسهم عن المظاهر المألوفة للثراء. وقد حاول فيبر أن يوضح أن هذه الخصائص غير المألوفة كانت حيوية في النمو الاقتصادي المبكر في أوروبا. ولم تبدد هذه الجماعات ثرواتها على شاكلة الأثرياء في العصور السالفة وفي الثقافات الأخرى، وإنما سعت إلى إعادة استثمارها لدعم مزيد من التوسع في المشروعات التي تفوقوا فيها.

وجوهر نظرية فيبر أن الاتجاهات المتضمنة في روح الرأسمالية مستمدة من الدين. وقد لعبت المسيحية عموماً دوراً في تعزيز هذه الرؤية، إلا أن العامل الأساسي كان تأثير البروتستانتية وبصفة خاصة النزعة التطهرية Puritanism أحد صور البروتستانتية. وكان معظم الرأسماليين الأوائل من مناصري هذه النزعة، واعتنق كثير منهم الآراء الكالفينية. ويذهب فيبر إلى أن بعض المذاهب الكالفينية كانت المصدر المباشر لروح الرأسمالية. وأحد أفكار الكالفينية هي أن البشر واسطة الله في الأرض، ويطلب الله منهم أن يعملوا في مهنة ما من أجل عظمة الله.

وثاني الجوانب المهمة للكالفينية هي فكرة القضاء والقدر Predestination، وطبقاً لهذه الفكرة يصطفي الله أفراداً بعينهم ممن يؤمنون بالقضاء والقدر ليدخلوا الجنة في الحياة الآخرة. وفي المذهب الكالفيني الأصلي لا يوجد شيء يقوم به الإنسان على وجه الأرض يمكن أن يغير ما إذا كان من المصطفين أم لا؛ فهذا قدر محتوم بإرادة الله. ومع ذلك فقد أثار هذا الاعتقاد قلق أتباع كالفن مما استدعى تعديله ليجيز للمؤمنين به الاعتراف بعلامات معينة على الاصطفاء، حيث أصبح النجاح في العمل بمهنة ما – مشاراً إليه بالرخاء المادي – هو العلامة الرئيسية على أن الشخص أصبح من المصطفين. وقد تولد الباعث القوى على تحقيق النجاح الاقتصادي بين الجماعات المتأثرة بهذه الأفكار، إلا أن ذلك كان مصحوباً بحاجة المؤمن إلى أن يعيش حياة ملؤها

الاقتصاد في الإنفاق. ويؤمن أصحاب النزعة التطهرية بأن الترف شر، ولذلك أصبح الدافع إلى تراكم الثروة ممزوجاً بأسلوب معيشة قاسية خالية من الزخرفة.

ولم يكن لدى منظمي المشروعات الأوائل وعي كاف بأنهم يساعدون في إحداث تغيرات خطيرة في المجتمع؛ فقد كانت دوافعهم - فوق كل شيء - دوافع دينية، وبالتالي أصبحت حياة الزهد - أي إنكار الذات - عند المتطهرين جزءاً جوهرياً من الحضارة الحديثة. ويعبر فيبر عن ذلك بقوله:

"يرغب المؤمن بمذهب التطهر في العمل بمهنة ما، ولحن مجبرون على أن نفعل ذلك. وعندما ينتقل الزهد من أديرة الرهبنة ليتخلل الحياة اليومية وتسود الأخلاق على مستوى العالم، عندها يلعب الزهد دوره في بناء الأركان الضخمة للنظام الاقتصادي الحديث.. ومنذ أن بدأ الزهد يعمل على إعادة تشكيل العالم ونشر مُثله في العالم، اكتسبت السلع المادية قوة متزايدة وصلبة في حياة الناس بدرجة لم تحدث من قبل في التاريخ... وقد تغلغلت فكرة واجبات المهنة في حياتنا مثل الروح الشريرة للمعتقدات الدينية البائدة. وعندما لا يمكن ربط العمل في مهنة ما ربطاً مباشراً باسمى القيم الروحية والثقافية، أو عندما لا تكون مجرد إلزام اقتصادي، فإن الفرد يتخلى عموماً عن محاولة تبريرها. وفي أعلى مستويات التنمية في الولايات المتحدة يتجرد السعي لحو تحقيق الثروة في معناه الديني والأخلاقي ليصبح مرتبطاً برغبات دنيوية محضة."

(Weber, 1976, PP. 181-182)

وقد تعرضت نظرية فيبر لانتقادات من عدة زوايا. إذ يذهب بعض هؤلاء النقاد - على سبيل المثال - إلى أن الرؤية التي أطلق عليها فيبر "روح الرأسمالية" يمكن تمييزها بوضوح في المدن التجارية الإيطالية القديمة بسنوات طويلة قبل أن يسمع أحد عن الكالفينية. ويذهب نقاد آخرون إلى أن الفكرة الرئيسية عن العمل في مهنة، والتي ربطها فيبر بالبروتستانتية موجودة بالفعل في المعتقدات المسيحية. ومع هذه الانتقادات لا يزال جوهر تفسير فيبر مقبولاً من جانب عديد من العلماء، ولا تزال الأطروحة التي طورها واضحة ولامعة بنفس الوضوح والبريق الذي ظهرت به لأول مرة. وإذا كانت نظرية فيبر صحيحة، فإن ذلك معناه أن النمو الاقتصادي والاجتماعي الحديث

تأثر تأثراً قوياً بشيء يبدو للوهلة الأولى أنه منفصل عنه، ذلك الشيء هو مجموعة المثل الدينية.

وتستوفي نظرية فيبر عدة محكات مهمة في التفكير النظري في علم الاجتماع، وهي :

(1) أنها ضرب من التفكير المضاد للبداهة، حيث تطرح تفسيراً يتعارض مع المعرفة الفطرية، وبالتالي تطور النظرية اتجاهاً جديداً حول القضايا التي تغطيها. ولم يفكر المؤلفون الذين سبقوا فيبر إلا تفكيراً محدوداً حول إمكانية أن تلعب المثل الدينية دوراً أساسياً في نشأة الرأسمالية.

(2) أن هذه النظرية ليست تفسيراً "بنائياً" محضاً أو تفسيراً "فردياً" خالصاً. وقد كان النمو المبكر للرأسمالية نتيجة غير مقصودة لما يتطلع إليه رجال الأعمال المتطهرون، حيث تطلعوا إلى أن يعيشوا حياة طاهرة وفق مشيئة الله.

(3) أن هذه النظرية تقدم فهماً لشيء يبدو محيراً، أي: لماذا يرغب الأفراد أن يعيشوا مقتصدين في إنفاقهم في الوقت الذي يبذلون فيه قصارى جهدهم لتراكم الثروة؟

(4) أن هذه النظرية تستطيع تسليط الضوء على الظروف التي كانت وراء نشأتها لفهم تلك الظروف. وقد شدد فيبر على أنه لا يحاول سوى فهم النشأة الأولى للرأسمالية الحديثة. ومع ذلك يبدو من المنطقي أن نفترض أن القيم المناظرة للقيم التي غرستها النزعة التطهرية ربما تكون متضمنة في مواقف أخرى للنمو الرأسمالي الناجح.

(5) أن النظرية الجيدة ليست فقط هي النظرية التي تبين صدقها، وإنما أيضاً هي النظرية التي تكون مثمرة في توليدها لأفكار جديدة واستثارتها للقيام بمزيد من الأعمال البحثية. ومن المؤكد أن نظرية فيبر كانت ناجحة من هذا الجانب؛ حيث كانت ينبوعاً فيما بعد لعدد غزير من الأعمال في مجال البحوث والنظرية.

التفكير النظري في علم الاجتماع

يعد تقييم النظريات – خاصة الاتجاهات النظرية – في علم الاجتماع مهمة تثير التحدي والفزع. فالمجادلات النظرية بطبيعتها أكثر تجريدية من نظائرها من النوع الإمبيريقي. ويبدو أن الحقيقة التي مؤداها أنه لا يوجد اتجاه نظري واحد يسود علم الاجتماع تبدو علامة على الضعف في هذا العلم؛ إلا أن الأمر ليس على هذا النحو. وإنما العكس هو الصحيح؛ بمعنى أن تنافس الاتجاهات النظرية والنظريات يعد علامة على حيوية المشروع السوسيولوجي. وهذا التنوع النظري ينقذنا من الدوجماطيقية (القطعية) عند دراسة الكائنات البشرية، أي دراسة أنفسنا. ولما كان السلوك الإنساني معقداً ومتعدد الجوانب، فإنه من غير المرجح أن يحيط اتجاه نظري واحد بكل تلك الجوانب. فالتنوع في التفكير النظري ينبوع خصب للأفكار التي تؤدي إلى البحوث، ويثير القدرات التخيلية اللازمة لتحقيق التقدم في العمل السوسيولوجي.

خلاصة الفصل

(1) هناك تنوع في الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع (وفي العلوم الاجتماعية الأخرى أيضاً). وليس سبب ذلك محيراً، فالخلاف النظري يصعب حسمه حتى في العلوم الطبيعية، ونحن نواجه في علم الاجتماع صعوبات خاصة؛ بسبب المشكلات المعقدة الموجودة في إخضاع سلوكنا للدراسة.

(2) الاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع هي : الوظيفية، والبنيوية، والتفاعلية الرمزية، والماركسية. وتتكامل هذه الاتجاهات مع بعضها البعض إلى حد ما. ومع ذلك يوجد تعارض رئيسي بينها بما يؤثر في الطريقة التي تعالج بها القضايا النظرية من جانب الكتاب الذين يتبنون اتجاهات مختلفة.

(3) تتعلق إحدى المعضلات النظرية الرئيسية في علم الاجتماع بكيفية ربط الفعل الإنساني بالبناء الاجتماعي . هل نحن الذين ننشئ المجتمع، أم أن المجتمع هو الذي ينشئنا؟. وليس الاختيار بين هذين البديلين اختياراً صارماً كما يبدو للوهلة الأولى، والمشكلة الحقيقية هي كيفية ربط هذين الجانبين للحياة الاجتماعية معاً.

(4) تتعلق المعضلة الثانية بما إذا كان يتعين علينا وصف المجتمعات بأنها منسجمة ومنظمة، أم بأنها في صراع مستمر. وليس ثمة تعارض بين هذين الرأيين، ونحن بحاجة إلى توضيح كيفية الترابط بين الإجماع والصراع. ويعد مفهوما الإيديولوجية والقوة مفهومين مفيدين في إنجاز هذه المهمة.

(5) تتصل المعضلة الثالثة بكيفية تعاملنا مع قضايا النوع الاجتماع في التحليل السوسيولوجي. ويتحدى أنصار الحركة النسوية علم الاجتماع الذي يستجيب استجابة بطيئة لهذا التحدي على مستوى البحوث الإمبيريقية، حيث أجريت دراسات أكثر من ذي قبل عن اهتمامات النساء ووجهات نظرهن، إلا أن هذه الدراسات في حد ذاتها لن تحل مشكلة التحليل الأفضل للنوع الاجتماعي في علاقته بالاتجاهات الموجودة ومفاهيم نظرية علم الاجتماع.

(6) انصب التركيز الرابع في الجدل المتواصل في علم الاجتماع على تحليل النمو الاجتماعي المعاصر. والسؤال هنا: هل تشكلت عمليات التغير في العالم المعاصر بالنمو الاقتصادي الرأسمالي بصفة أساسية، أم أنها تشكلت بواسطة عوامل أخرى من بينها العوامل غير الاقتصادية؟ وقد تأثرت المواقف في هذا الجدل إلى حد ما بالمعتقدات والاتجاهات السياسية التي يعتنقها مختلف علماء الاجتماع.

(7) تعد أطروحة فيبر عن تأثير النزعة التطهرية على النمو الاقتصادي الحديث مثالاً مفيداً على التفكير فيما يجعل النظرية ذات قيمة. ولا تزال أفكار فيبر موضوعاً للجدل، إلا أن نظريته فتحت آفاقاً جديدة وحفزت على مزيد من البحوث.

المصطلحات المهمة الواردة في هذا الفصل:

الوظيفية: Functionalism

توجه نظري ينهض على فكرة أن الوقائع والأحداث الاجتماعية يمكن تفسيرها على الوجه الأفضل على أساس الوظائف التي تؤديها، أي الدور الذي تؤديه من أجل تحقيق استمرار المجتمع واستدامته.

الأنثروبولوجيا: Anthropology

أحد العلوم الاجتماعية الذي يرتبط بعلم الاجتماع ارتباطاً وثيقاً، ويهتم بدراسة الثقافات التقليدية وتطور النوع البشرى.

الوظائف الظاهرة: Manifest Functions

وظائف جانب أو نمط من النشاط الاجتماعي تكون معروفة للأفراد الذين ينخرطون في موقف معين في الحياة الاجتماعية، وتكون مقصودة في حد ذاتها.

الوظائف الكامنة: Latent Functions

الآثار الوظيفية التي تتحقق عن غير قصد، أو حتى بدون وعي من جانب أفراد النسق الاجتماعي الذي تحدث فيه.

الاختلال الوظيفي : Dysfunctions

المؤثرات الاجتماعية التي تعمل على تفكيك أو إيقاع الفوضى في البناء الاجتماعي القائم.

البنيوية: Structuralism

منحى نظري، اشتق أساساً من دراسة اللغة، يهتم بتحديد الأبنية في الأنساق الثقافية أو الاجتماعية.

السيميوطيقا (علم العلامات): Semiotics

دراسة الطرق التي من خلالها يمكن أن تولد الظواهر غير اللغوية معان، كما في حالة إشارات المرور.

التفاعلية الرمزية: Symbolic Interactionism

منحى نظري في علم الاجتماع تمم تطويره على يد عالم الاجتماع جورج هربرت ميد، وهو منحى يولي اهتماماً كبيراً لدور الرموز واللغة كعناصر أساسية في مجمل التفاعل البشرى.

الرمز: Symbol

عنصر يمثل عنصراً آخر أو يشير إليه، كما في حالة العَلَم الذي يرمز إلى الأمة.

الماركسية: Marxism

كيان من الفكر يشتق عناصره الأساسية من أفكار كارل ماركس.

المعضلة النظرية: Theoretical Dilemma

مشكلة نظرية رئيسية تشكل أساساً لمناظرات مطولة في حقل علم الاجتماع.

الكابح الاجتماعي : Social Constraint

مصطلح يشير إلى الحقيقة التي مؤداها أن الجماعات والمجتمعات التي تنتمي إليها تمارس تأثيراً فعلياً يسهم في تشكيل سلوكنا. ولقد اعتبر دوركايم أن الكابح الاجتماعي يمثل أحد الخصائص المميزة للظواهر الاجتماعية.

الترشيد (النمو العقلاني): Rationalization

مفهوم استخدامه ماكس فيبر ليشير إلى العملية التي من خلالها تصبح أساليب الحساب الدقيق والتنظيم – بما في ذلك القواعد والإجراءات المجردة – هي الحاكمة للعالم الاجتماعي .

الحرمان النسبي: Relative Deprivation

الشعور بالحرمان نسبة إلى جماعة يقارن الفرد نفسه بها.

التفكير المضاد للبداهة: Counter intuitive Thinking

التفكير الذي يوحي بأفكار مناقضة للفروض أو المقدمات البديهية.

الفصل العاشر

نظرية علم الاجتماع

التماس بين النظرية النقدية الألمانية والنظرية الفرنسية

النظرية النقدية: الأفكار الأساسية

ما بعد البنيوية: الأفكار الأساسية

ما بعد الحداثة: الأفكار الرئيسية

استخدامات النظرية النقدية

الفصل العاشر
علاقة النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة بعلم الاجتماع (*)

يناقش هذا الفصل الإسهامات النظرية الرئيسية للنظرية النقدية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة. وأزعم أن هذه النظريات الثلاثة قدمت منظورات مترابطة في الغالب بشأن مثالب الوضعية، كما طرحت أيضاً طرقاً جديدة لتنظير المجتمعات المعاصرة ودراستها. وسوف نناقش أيضاً التطبيقات الإمبيريقية والنظرية لهذه المنظورات في مجال البحث في علم الاجتماع. وتشمل بعض هذه التطبيقات البحوث في علم اجتماع الانحراف، والنوع الاجتماعي، ووسائل الاتصال، والثقافة. ونناقش أخيراً دلالات هذه الاتجاهات الثلاثة بالنسبة للطرق التي يفكر بها علماء الاجتماع في حدود هذا العلم وتخومه.

التماس بين النظرية النقدية الألمانية والنظرية الفرنسية الجديدة في علم الاجتماع

النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة عبارة عن اتجاهات فكرية مألوفة للباحثين في الفلسفة، ونظرية الجمال، والنقد الأدبي، ودراسات المرأة. ومع ذلك فقد بدأ عدد من علماء الاجتماع الأمريكيين في تكوين ألفة مفيدة مع هذه المدارس النظرية الثلاثة التي نناقشها في هذا الفصل (**انظر على سبيل المثال**:

Gottdiener,1985, Lernert & Gillan,1982, Lemert,1980, Denzin,1986, 1989, 1990, 1991, Gottdiener & Logopoulos, 1986, Hazerlrigg, 1989,

---

(*) أعد هذا الفصل من المصدر التالي:

Ben Agger. Critical theory, Poststructuralism, Postmodernism: Their sociological relevance. Annual Review of Sociology, vol.17, 1991, pp. 105-131.

Richardson,1988, 1990a,b,c,1991, Brown,1987, Antonio & Kellner,1991, Agger, 1989a,b,c, 1990, 1991a,b, 1992).

ونجد خارج حدود علم الاجتماع تراثاً تأويلياً ضخماً ومتنامياً حول النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة (**انظر مثلاً**:

Jay, 1973, 1984a,b, Schoolman, 1980, Held, 1980, Eagleton, 1976, 1983, 1985, Aronowitz, 1988, 1990, Weedon, 1987, Culter, 1982, Best & Kellner, 1990, Luke, 1989, 1990, Harvey, 1989).

وتمتلئ مكتبات العلوم الإنسانية بمجلدات تأويلية لتحلل البنية عند ديريدا، ومدرسة فرانكفورت، والنزعة النقدية السينمائية من منظور ما بعد البنيوية والنسوية، والحركة النسائية الفرنسية، والدراسات الثقافية. وقد أصبح ديريدا علماً مستقلاً بذاته؛ لا بسبب مؤلفاته الغزيرة فحسب، وإنما أيضاً بسبب إلهامه الفكري الهائل. وقد اهتم لامون Lamont (1987) بمناقشة ظاهرة تحلل البنية عند ديريدا من زاوية علم الاجتماع.

وعلى الرغم من أن هذه النظريات الثلاثة التي نناقشها في هذا الفصل نظريات سياسية في جوهرها، فقد تجاهلها أصحاب النزعة الإمبيريقية لا لأنها يسارية (لاحظ هنا أن جانباً كبيراً من الكتابات الرئيسية في مجالي التدرج الطبقي والنوع الاجتماعي المنشورة في مجلة علم الاجتماع الأمريكية ASR كتابات يسارية بدرجة تثير الغموض)، ولكن لأنها نظريات معقدة لدرجة تدعو المرء إلى السخف إذا فكر أن يقرأ كتاب **Glas** لديريدا (1987) أو كتاب **The Differend** لليوتار (1989). وتصيبنا الدهشة عن سبب عدم قيام هؤلاء المنظرين بكتابة أعمالهم كتابة واضحة وبطريقة توضح الصلة الإمبيريقية (السياسية، والثقافية، والوجودية) لكتاباتهم بشكل مباشر. وقد قصدت أن يكون هذا الفصل بمثابة شرح لهذه النظريات الثلاثة وتفسيرها واستخدامها. وأزعم هنا أن هذه النظريات أكثر صلة بالأعمال المنهجية والامبيريقية المترتبة عليها، ولو تطلب منا ذلك أن نغوص فيما وراء ما تظهره هذه الكتابات.

وأبدأ بالكشف عن الأفكار الرئيسية لكل نظرية من هذه النظريات الثلاثة، ثم ألخص صلة هذه الأفكار بالمنهج والبحث وصوغ المفاهيم في علم الاجتماع. وفوق كل هذا وذاك، تعد النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة ذات تأثير مهم في نقد الوضعية (Stockman, 1984)، كما أنها تطرح على بساط البحث الافتراضات المسلم بها عن الطرق التي يكتب بها الناس العلم ويقرأونه. وتقدم لنا هذه النظريات إسهامات نظرية مفيدة. وعلى الرغم من أن معظم علماء الاجتماع الأمريكيين ليسوا مقترنين بالمذهب الوضعي، فإن بحوثهم التي يجرونها ومؤلفاتهم التي يكتبونها تنزع إلى تشخيص المبدأ الوضعي القائل بأنه من الممكن التفكير ملياً في العالم دون افتراضات مسبقة، ودون أن نقحم عنوة في دراساتنا فروضاً فلسفية ونظرية. وترفض جميع الاتجاهات النظرية الثلاثة التي نناقشها هنا التصورات القائمة على افتراضات مسبقة زائفة، على أساس أن هذه الصعوبات غير مرغوب فيها من الناحية السياسية ومستحيلة من الناحية النظرية.

وعلى الرغم من أن جميع هذه النظريات الثلاثة تشن هجوماً حاداً على الوضعية، فإنها تفتح الباب على مصراعيه لعلم اجتماعي إمبيريقي يتأسس على افتراضات لاوضعية (**انظر**: Diesing, 1991). ولم تطرح نظرية ما بعد البنيوية ونظرية ما بعد الحداثة رؤية ملموسة لهذا العلم الاجتماعي. ومع ذلك فقد حدث خلال فترة رحيل مدرسة فرانكفورت إلى الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية وما تلاها بقليل أن قام المنظرون النقديون الألمان (**انظر**: Adorno, 1969, Arato & Gehhardt, 1978) بإجراء دراسات إمبيريقية هامة تبنت دعوة النظرية النقدية إلى مشروع العلم الاجتماعي الإمبيريقى، ومن هذه الدراسات دراسة أدورنو وزملائه (1950) عن الشخصية التسلطية (**انظر أيضاً**: Adorno, 1945, 1954, 1974). وقد توقعت هذه الدراسة أن تتلوها دراسات أخرى لهذه النظريات الثلاثة في مجال علم الاجتماع.

النظرية النقدية: الأفكار الأساسية

ترتبط النظرية النقدية بمعهد البحوث الاجتماعية الذي تأسس في ألمانيا عام 1923، وضم في عضويته تيودور أدورنو، وماكس هوركهايمر، وهربرت ماركيوز، وفريديرك بولوك، وليو لوونيثال، والتر بنيامين (انظر: Jay, 1973, Hughes, 1975, Kellner, 1989b). ويعد يورجين هابرماس أهم ممثلي النظرية النقدية المعاصرين، وهو تلميذ لأدورنو وهوركهايمر، ومع ذلك فقد ابتعد ابتعاداً شديداً عن مواقف معينة لمؤسسي هذه النظرية (انظر: Habermas 1970, 1971, 1975, 1979, 1981a,b, 1984, 1987,a,b). ولمزيد من التفاصيل عن الدراسات الممثلة لنشأة النظرية النقدية ومغزاها انظر (Jay 1973, Agger 1979, Connerton 1980, Kellner 1989b). وانظر أيضاً سلاتر (1977) الذي قدم تقييماً ماركسياً تقليدياً لمدرسة فرانكفورت.

وقد حاولت النظرية النقدية – كما طورتها مدرسة فرانكفورت الأصلية – تفسير سبب عدم حدوث الثورة الاشتراكية التي تنبأ بها ماركس في منتصف القرن التاسع عشر كما كان متوقعاً. ويرى ماركيوز وأدورنو وهوركهايمر أنه كان يتعين عليهم إعادة بناء منطق الماركسية ومنهجها من أجل تطوير ماركسية ذات صلة بالرأسمالية الناشئة في القرن العشرين. ولم يكن في اعتقادهم أنهم يشجبون الفهم الأساسي لماركس للرأسمالية كنظام اجتماعي متناقض مع نفسه (انظر على سبيل المثال مقالة هوركهايمر 1937 (1972) حول تلك القضية بعنوان "النظرية التقليدية والنظرية النقدية" وضح فيها بلغة لا لبس فيها المعالم الأساسية للنظرية النقدية). وقد حاول منظرو مدرسة فرانكفورت – خاصة من ساروا على نهج الماركسي المجري جورج لوكاتش (1971) – ربط التحليل الاقتصادي بالتحليل الثقافي والايديولوجي لتفسير سبب عدم حدوث الثورة التي توقعها ماركس. ويؤمن منظرو فرانكفورت – شأنهم في شأن لوكاتش الذي استخدم مصطلح التشيؤ Reification للإشارة إلى الاغتراب العميق في الرأسمالية المتأخرة – أن ماركس أبخس تقدير المدى الذي يمكن به استغلال الوعي الزائف للعمال (وغيرهم) في الحفاظ على الاستمرار الهادئ للنظام

الاجتماعي والاقتصادي. ويتفق لوكاتش ومفكرو فرانكفورت مع ماركس على أن الرأسمالية تتجه بمرور السنين إلى تطوير تناقضات اقتصادية داخلية (مثل تركز الثروة الإنتاجية على حساب العمال الذين يطردون من عملهم تبعاً لذلك، ومن ثم لا يمكن لهؤلاء العمال استهلاك السلع التي ينتجونها بقوة عملهم). وترى مدرسة فرانكفورت أن النظام الرأسمالي في القرن العشرين بدأ في تطوير ميكانيزمات تكيف فاعلة سمحت له أن يتخذ إجراءات مسبقة ضد تحول الانفجار المفاجئ لهذه الفترات المشحونة بالأزمات إلى ثورة اشتراكية شاملة.

وتؤدي الرأسمالية إلى تعميق الوعي الزائف بما يوحي للناس أن النظام الاجتماعي القائم حتمي ورشيد. وقد ناقش ماركس (nd: 76-88) احتمالات حدوث الوعي الزائف في تحليله الشهير لتقديس السلع في المجلد الأول من "رأس المال". وفي رأي ماركس أن تقديس السلع (الذي يُفهم خطأ ليعني تسلط فكرة استهلاك السلع على الناس، أو غلبة النزعة الاستهلاكية) يشير إلى الطريقة التي يتم بها ارتباك عملية العمل، بما لا يجعلها تهدف إلى التشكيل الهادف للكائنات الإنسانية المتصلبة. ومن أخص خصائص الوعي الزائف في المجتمع الذي تأسس على تقديس السلع – النظام الرأسمالي – هو العجز عن اكتشاف وإدراك العلاقات الاجتماعية باعتبارها إنجازات تاريخية متحولة. وبدلاً من ذلك يدرك الناس حياتهم إدراكاً زائفاً باعتبارها نتاجاً لواقع اجتماعي غير متغير.

ويؤدي تعميق تقديس السلع إلى ما أسماه لوكاتش "التشيؤ"، وما أسماه منظرو فرانكفورت "السيطرة أو الهيمنة" التي هي مزيج من الاستغلال الخارجي (أي استنزاف فائض قيمة العمل) والانضباط الذاتي الذي يتيح للاستغلال الخارجي أن ينطلق بلا قيود. وبلغة علم الاجتماع يقوم الناس باستدماج قيم ومعايير معينة تدفعهم إلى المشاركة الفعالة في تقسيم وإنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل. وتهتم النظرية الاجتماعية الكلاسيكية غير الماركسية (كونت، ودوركايم، وفيبر، وبارسونز، والبارسونية الجديدة الآن) بما أسماه بارسونز (1937، وانظر **أيضاً**: O'Neill, 1972a) مشكلة النظام عند هوبر: لماذا يلتزم الناس بالطاعة في

المجتمعات الصناعية المنظمة؟ والإجابة الدوركايمية - الفيبرية - البارسونية عن هذا السؤال هي أن الناس يلتزمون بالطاعة لأنهم يشتركون في مجموعة من القيم والمعتقدات الشائعة (الوعي الجمعي عند دوركايم) التي تفسر العالم بالنسبة لهم بطريقة عقلانية (رشيدة). ويؤمن الناس بأنهم يستطيعون تحقيق تحسن معتدل في حياتهم الشخصية بالامتثال للمعايير الاجتماعية، وتكون التغيرات الاجتماعية الكبرى التي تتجاوز ذلك شيئاً مستحيلاً.

ويزعم مفكرو فرانكفورت أن هذه القيم المشتركة التي تغرس في نفوس الناس الطاعة والنظام تتعارض مع مصلحتهم الموضوعية في الحرية، فهذه القيم تقوم بوظيفة أيديولوجية لترسم للناس ما يتصورونه ممكناً بالفعل في المجتمع المتقدم تكنولوجياً. ويذهب ماركيوز (1955) إلى أن الهيمنة لابد أن تكون مضاعفة في الرأسمالية المتأخرة من أجل إلهاء الناس عن إدراك الندرة ومن ثم الكدح. وما أطلق عليه ماركيوز (Marcuse, 1955: 32-34) "القمع الزائد" Surplus repression هو الذي يفرض النظام من الداخل بما يدفع الناس إلى أن يضعوا أنوفهم في حجر الرحى، ويكونون أسراً وينهمكون في النزعة الاستهلاكية. ويتعلم الناس أن يشبعوا حاجاتهم من خلال اللاتسامي القمعي Repressive desublimation، أي استبدال حرياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بحرية الاختيار الاستهلاكي المتزايد في عالم اليوم (انظر: Marcuse, 1964: 4-6).

ويفسر مفكرو فرانكفورت البقاء المدهش للرأسمالية في ضوء الأيديولوجيات العميقة، أو في ضوء "الهيمنة" بلغة مدرسة فرانكفورت. وقد استهدف هؤلاء المفكرون الوضعية بصفة خاصة باعتبارها أكثر الأشكال الجديدة للأيديولوجية الرأسمالية تأثيراً. وفي الأربعينيات أرجع هوركهايمر وأدورنو (1972) هذه الأيديولوجية الجديدة برمتها إلى عصر التنوير، وذلك في كتابهما المعنون "جدل التنوير". وعلى الرغم من تأييدهما لجهود عصر التنوير في فض الاشتباك بين الدين والأساطير، فإن نموذج التنوير القائم على العلم الوضعي لم يكن كافياً للتخلص من الأساطير إلى الأبد. ويرى هوركهايمر وأدورنو أن النظرية الوضعية للعلم أصبحت أسطورة وأيديولوجية

جديدة، بمعنى أنها أخفقت في فهم الوضع القائم. ولم تقتصر مناقشة هوركهايمر وأدورنو للوضعية على كونها نظرية للبحث العلمي، بل يذهبان أيضاً إلى أن الوضعية أصبحت أكثر أشكال الأيديولوجية هيمنة في الرأسمالية المتأخرة، بمعنى أن الناس في كل مكان تعلموا أن يتقبلوا العالم كما هو، ومن ثم يسهمون في بقائه على الدوام دون مجال للتفكير فيه.

ويرفض هوركهايمر وأدورنو - شأنهم في ذلك شأن ماركيوز (1964) - الوضعية كوجهة نظر عالمية للتوافق. وتفترض الوضعية أن الفرد بوسعه أن يفهم العالم دون وضع افتراضات حول طبيعة الظواهر موضوع البحث. وتؤدي الفكرة التي تنهض عليها الوضعية - وهي أن المعرفة يمكن أن تعكس العالَم ببساطة - إلى التطابق غير الصحيح بين الواقع والعقل؛ حيث يفهم الفرد العالَم على أنه عقلاني وحتمي مما يحول دون محاولة تغييره. ويحاول المنظرون النقديون - بدلاً من ذلك - تطوير نمط من الوعي والإدراك يكسر تطابق الواقع والعقل، نمط ينظر إلى الظواهر الاجتماعية لا على أنها كوابح حتمية على الحرية الإنسانية (وهذا هو رأي دوركايم في الظواهر "الوقائع" الاجتماعية انظر: Durkheim, 1950: 1-13)، ولكن على أنها أجزاء من التاريخ يمكن أن تتغير. والخيال الجدلي (Jay, 1973) هو القدرة على رؤية العالم من زاوية احتمالات تغييره في المستقبل، وهي قوة ساحقة في عالم يعزز من العادات العقلية الوضعية للإلمام بالوضع القائم.

وتقوم الوضعية بأداء وظيفتها الأيديولوجية في تدعيم السلبية والجبرية. وتتخذ النظرية النقدية من الوضعية هدفاً على مستوى الحياة اليومية، وعلى مستوى النظريات الاجتماعية التي تختزل العالم الاجتماعي إلى نماذج السبب والنتيجة. وبهذا المعنى تعرض جانب كبير من العلم الاجتماعي البورجوازي لهجوم حاد من مدرسة فرانكفورت (انظر مثلاً: معهد العلوم الاجتماعية 1972)، لافتقاره إلى ذلك النوع من الخيال الجدلي الذي يمكن العلماء الاجتماعيين أن ينظروا فيما وراء ظاهر الوقائع الاجتماعية الموجودة إلى وقائع اجتماعية جديدة: نهاية المجتمع الطبقي ونظام سلطة الأب والعنصرية وهيمنة الطبيعة. وفي رأي مدرسة فرانكفورت أن الماركسية أصبحت

وضعية إلى حد بعيد، حيث إنها صورت سقوط الرأسمالية على أنها أمر حتمي وفقاً لما أسماه ماركس "قوانين الحركة" الاقتصادية. ويصعب حسم قضية ما إذا كان ماركس نفسه حتمياً أم لا بالنظر إلى آرائه في نظرية المعرفة (**انظر مثلاً:** Marx, 1961)، ولكن من المؤكد أن ماركس ثمرة من ثمرات عصر التنوير، حيث كان يؤمن بأن العلم يمكن أن يقهر الشك، وأن ذلك يؤدي بالتالي إلى عالم أفضل. ومن المؤكد أيضاً أن الماركسيين الذين جاءوا بعد ذلك (خاصة أولئك الذين سيطروا على المنظمات الشيوعية) أعادوا صياغة النظرية الاجتماعية الجدلية عند ماركس اتساقاً مع المادية الوضعية Positivist materialism (**انظر:** Lichtheim, 1961, Agger, 1979). وقد بدأ ذلك مع فردريك إنجلز (1935) – الصديق المقرب لماركس – الذي شرع في تقليد وجد زخماً (**انظر:** لينين 1952، وستالين 1940) حتى وفاة ستالين، وحتى تيسر للماركسيين في الغرب الإطلاع على المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لماركس(1961) (انظر: ماركيوز، 1973) التي وضَّح فيها المادية التاريخية غير الحتمية.

وقد اتخذت النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت لنفسها موقفاً مضاداً للوضعية في جميع صورها خاصة الصورة الماركسية. ومن جانبه وجد هابرماس (1971) – بدرجة أكثر وضوحاً من زملائه في مدرسة فرانكفورت – أن الوضعية موجودة إلى حد كبير في الأعمال الكاملة لماركس. ويزعم هابرماس أن ماركس أخفق في التمييز بدرجة كافية بين المعرفة المكتسبة من التحليل السبي والمعرفة المكتسبة من الاستبطان الذاتي والتفاعل. ونتيجة لذلك لم يكن ماركس قادراً على أن يحصل على حجة كافية من النزعة الإرادية الاختيارية، وتراجع – بدلاً من ذلك – إلى جبرية الحتمية الوضعية. ولا يتفق هابرماس مع هوركهايمر وأدورنو وماركيوز على أن ماركس نفسه كان معادياً للوضعية. ونتيجة لذلك يذهب هابرماس إلى أنه يتعين علينا بذل مزيد من الجهد لإعادة صياغة المادية التاريخية عند ماركس بطريقة تعطي ثقة أكبر مما أعطاها ماركس للاختلاف المطلق بين المعرفة المكتسبة بواسطة الاستبطان والمعرفة المكتسبة بواسطة التحليل والأساليب العلية. وقد اتخذت إعادة صياغة المادية التاريخية عند هابرماس شكل نظرية الاتصال عنده (1987b1984 ,) التي حاول فيها تحويل النظرية

الاجتماعية النقدية - شأنها في ذلك شأن جميع الفلسفات الغربية - مما أسماه نموذج الوعي إلى نموذج الاتصال، مما يمكن من تطوير الاستراتيجيات العلمية للنقد الأيديولوجي وبناء المجتمع المحلي وتشكيل الحركات الاجتماعية.

وقد فرضت إعادة صياغة هابرماس للنظرية النقدية نفسها على المنظرين الاجتماعيين النقديين، لأنه برع في دمج طائفة عريضة من الآراء النظرية والامبيريقية مروراً بالماركسية التقليدية والتحليل النفسي إلى الوظيفية البارسونية ونظرية الخطاب (انظر: McCarthy, 1978). وقد ساعد هابرماس في إضفاء شرعية على النظرية النقدية الألمانية في الجامعة من خلال موسوعتيه في المعرفة ورغبته في الانهماك باتجاهات نظرية وسياسية متنوعة (لاحظ أن الأجيال التي سبقته في مدرسة فرانكفورت كانوا أكثر رفضاً للفلسفة البورجوازية والعلم الاجتماعي بسبب نزعتهم التوفيقية). ويذهب بعض الباحثين (Agger, 1976 **وانظر أيضاً**: Wellmer, 1976, Benhabib, 1987) إلى أن هابرماس بتر على نحو جاد الأجندة النظرية برسم خط ثقيل بين الاستبطان / الاتصال، والعلية / العقلانية التطبيقية. وترتب على هذه التفرقة المطلقة حدوث انقلاب تمثل في قصر برامج التغير الاجتماعي على مجال الاستبطان / الاتصال الذي يناقش فيه الناس بعقلانية السياسات الاجتماعية المتعددة ومحاولة تشكيل إجماع حولها. وكانت رغبة زملاء هابرماس في فرانكفورت - مثل رغبة ماركس - ليس تغيير العمليات السياسية على نحو مدروس فحسب، بل وتغيير التنظيم الاجتماعي للعلم والتكنولوجيا أيضاً. ويرفض هابرماس (1971) رأي ماركيوز وأدورنو وهوركهايمر بأنه يمكننا تغيير السياسية الاجتماعية إلى جانب تغيير تفاعلنا التكنولوجي مع الطبيعة. ويطلق هابرماس (23-331971 :) على هذا الرأي "تراث التأمل اللاعقلاني" Heritage of Mysticism. وتعد النظرية النقدية للاتصال عند هابرماس أكثر اقتراباً من الديموقراطية الاجتماعية البرلمانية عند ادوارد بيرنشتاين (1961) والديموقراطية الاجتماعية في الدول الاسكندنافية منها إلى المفاهيم الماركسية التقليدية بشأن النضال الطبقي.

ولا يعد هذا سبباً كافياً في حد ذاته لرفض إعادة صياغة المادية التاريخية كما طرحا هابرماس، خاصة في وقت يخضع فيه اليقين اليساري حول حتمية انتصار النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي لاختبار قاس. وربما نجيب عن ذلك بأن نظام الدولة المركزية السوفيتية منذ لينين (nd1973 ,) لم يشبه مطلقاً النظام الاشتراكي أو الشيوعي الناضج الذي دافع عنه ماركس. وربما نعترف أيضاً أن نظرية "الحركات الاجتماعية الجديدة" عند هابرماس (b1981) تعد إضافة امبيريقية وسياسية مفيدة إلى الماركسية المتحجرة التي تستبعد جوانب الهيمنة التي يتجاهلها اليساريون البيض خاصة الهيمنة القائمة على الجنس Sex والعرق Race. ويعد ذلك بمثابة إضافة نظرية مهمة إلى علم الاجتماع جنباً إلى جنب مع الإسهامات الأخرى لمدرسة فرانكفورت في مجالي نظرية الدولة والتحليل الثقافي .

ولعل أبرز الإسهامات المنهجية التي مازالت النظرية النقدية تقدمها للعلم الاجتماعي هي توجيه أنظار الباحثين الاجتماعيين الإمبيريقيين إلى الافتراضات التي تشكل أساس نزعتهم الإمبيريقية. ويشير هوركهايمر وأدورنو في كتابهما "جدل التنوير" (1972) إلى أن الاجتناب الظاهري للقيم يعد - في بعض الأحيان - أقوى صور الالتزام القيمي مما يجعل المزاعم الإمبيريقية تبعد عن الاستبطان والنقد الذاتي الصارم. وبهذا المعنى يمكن تطبيق تحليل مدرسة فرانكفورت لعلم الأساطير والأيديولوجيا على العلم الاجتماعي الوضعي الذي يُفهم منه ظاهرياً أنه يتسامى عن الأساطير والقيم على الرغم من أن الأفكار المنهجية المهيمنة عليه أفكار أسطورية في جوهرها.

ما بعد البنيوية: الأفكار الأساسية

تفترض المناقشة المختصرة للأفكار الأساسية للبنيوية أنه بوسعنا أن نفصل ما بعد البنيوية فصلاً واضحاً عن ما بعد الحداثة. وللأسف لا يمكننا القيام بذلك. وقد شطرت الكتابات الأولى (**مثلاً:** Culler 1982, Sarup 1989, Best & Kellner 1990) عن هذا الموضوع الكعكة النظرية إلى أجزاء متناثرة. وعلى الرغم من اتفاق معظم الباحثين على أن ديريدا يعد من أنصار ما بعد البنيوية (مع أنه لم يطلق على

نفسه هذه التسمية)، فإن فوكوه وبارثيس وليوتار يمكن تصنيفهم ضمن معسكر ما بعد البنيوية أو معسكر ما بعد الحداثة. وأحياناً ما يصنف أنصار الحركة النسائية الفرنسية (Kristeva 1990, Cixous 1986, Irigaray 1985) على أنهم من أنصار ما بعد البنيوية (**انظر على سبيل المثال:** Weedon, 1987).والحقيقة أن غياب تعريف واضح يعكس الحيرة المقصودة في تصنيف الدراسات إما ضمن ما بعد البنيوية تارة أو ما بعد الحداثة تارة ثانية أو ضمن كليهما تارة ثالثة. وربما تكون أبرز السمات المميزة لهذه الدراسات هي نفورها الشديد من التعاريف والمقولات الوضعية. وفي رأي ديريدا (1976، 1978، 1981، 1987) - أبرز كتاب ما بعد البنيوية - أن كل تعريف يحلل نفسه، بمعنى أن غموضه يزول عندما نسبر غور افتراضاته الأساسية ومعانيه الحرفية (**انظر أيضاً:** Fraser, 1984).

وثمة تشابك حقيقي بين ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة. وتعد ما بعد البنيوية (ديريدا، وأنصار الحركة النسائية الفرنسية) بمثابة نظرية في المعرفة واللغة، أما ما بعد الحداثة (فوكوه، بارت، ليوتار، بودريار) فهي نظرية في المجتمع والثقافة والتاريخ. وقد كان تأثير ديريدا في مجالات النقد الأدبي، ونظرية الأدب، والتحليل الثقافي تأثيراً قوياً (Berman,1988). ويثمن النقاد في مجال الأدب منهج قراءة النصوص الذي أطلق عليه ديريدا "التفكيك" Deconstruction (Culler, 1982).

وقد انتشر منهج التفكيك - كانتشار النار في الهشيم - في أقسام الإنسانيات بالجامعات الأمريكية، متحدياً النظرية التقليدية في الأدب والنزعة النقدية الثقافية التي سادت من خلال النزعة الموضوعية في تحليل النص (حول النزعة النقدية الجديدة **انظر:**Ransom 1941، **وانظر أيضاً:** Fekete 1978, Lentriechia 1980).

ومع أن ديريدا لم يطور منهجاً تفكيكياً واحداً رافضاً به النزعة إلى البرمجة مفضلاً عليها قراءاته النموذجية في الأدب والثقافة والفلسفة، فإنه يصبح من السهل أن نرى تحدي منهج التفكيك الأدبي للافتراضات التقليدية حول كيفية قراءة النصوص وكتابتها (Fischer, 1985). والحقيقة أن بعض هذه الرؤى التفكيكية بدأت في إثراء العلوم الاجتماعية كالأنثروبولوجيا (Marcuse & Fischer, 1986) وعلم

الاجتماع (Brown 1987, Agger 1989c, Lemert 1980) خاصة فيما يتعلق بتحليل الأعمال والممارسات الثقافية. وأنا أدعو إلى المزج بين ما بعد البنيوية والنظرية النقدية بالاستفادة من نموذج ديريدا عن تحليل النصوص (انظر: Callinicos 1985, Agger 1989a, Poster 1989). إن رؤى ديريدا بشأن قراءة النص وكتابته تكشف عن عجز النموذج الوضعي للباحث الذي يعكس العالم الخارجي بشكل مبسط؛ ذلك أن نموذج ديريدا يطرح طرقاً جديدة لكتابة العلم وقراءته.

ويصر ديريدا على أن كل نص لا يمكن الإمساك به بمعنى أنه يخفي بداخله صراعات بين آراء مختلف المؤلفين، وهذا ما يطلق عليه أحياناً النص والنصوص الفرعية Text & Subtexts. وكل نص عبارة عن حلبة للخلاف في الرأي بمعنى أن ما يقال في الظاهر لا يمكن فهمه دون الإشارة إلى ما يخفيه سياق النص من معنى ودلالة (مثل استخدام لغة خاصة). وهذه المعاني الخفية في سياق النص يمكن اعتبارها افتراضات يقوم عليها النص حتى يتسنى فهمه. إلا أن هذه الافتراضات تطمس الحقيقة مما يجعل القارئ يصرف نظره عنها.

ونسرد هنا مثالاً من علم الاجتماع وثيق الصلة بهذا الموضوع. فقد عرف بلاو ودونكان (Blau & Duncan, 1978) - في بحثهما عن إحراز المكانة - الحراك بالإشارة إلى المكانة المهنية لوالد المبحوث. وتكشف القراءة التفكيكية هنا عن الافتراضات العويصة حول ماهية العمل من منظور النوع الاجتماعي Gender جنباً إلى جنب فرضية تفوق الرجال، تلك الفرضية التي شكلت أساس هذا الاختيار المنهجي. ويتحدى أنصار الحركة النسائية المعاصرون (Bose, 1985) وضع تعريف إجرائي لمفهوم المكانة المهنية بالإشارة إلى مهنة الأب؛ لأن ذلك يمثل - من وجهة نظرهم - نصاً أيديولوجياً قوياً يجعل الناس تفكر في عمل الرجال فقط دون سواهم، وأن العمل واجب على الرجال فقط، كما أن ذلك لا يمثل الواقع لأن النساء يعلمن - في حقيقة الأمر - خارج المنزل بأجر.

ويوضح التفكيك النسائي لهذا الجانب من جوانب إحراز المكانة - بلغة ديريدا - أن صوغ تعريف إجرائي للمكانة المهنية لا يمكن الإمساك به، بمعنى أنه يستبعد

جوانب معينة بما يهدد التزامه بمعنى ثابت ونهائي. ولا يوجد مقياس أحادي المعنى للمكانة المهنية؛ وإنما هناك مقاييس وافية بالغرض فقط، وكل مقياس يكون ناقصاً لأنه يستبعد جوانب معينة. ويرى ديريدا أن القراءة التفكيكية تفتح فجوات في المعنى حتمية ولا مناص منها، ويقوم القراء بملء هذه الفجوات من خلال إحساسهم بالاستيفاء. وبهذه الطريقة تكون القراءة نشاطاً قوياً وليست مجرد انعكاس سلبي لنص موضوعي ذي معنى واحد. ويساعد القراء في إعطاء الكتابة معناها بملء هذه الفجوات والصراعات في المعنى حتى يصبحوا كتاباً، ومن ثم يتحدون سطوة الكتابة على القراءة، وسطوة الإنتاج الثقافي على التلقي الثقافي Cultural reception.

وترتكز فكرة عدم الإمساك بالنص عند ديريدا على فكرة الاختلاف. ويزعم ديريدا – بصفة أساسية – أنه من طبيعة اللغة اقتران ظهور المعنى بالإشارة إلى المعاني الأخرى التي يكتسب منها دلالته. ولذلك لا يمكن لنا مطلقاً تأسيس معاني مستقرة بمحاولة التطابق بين اللغة والعالَم الذي تخاطبه. وبدلاً من ذلك يكون المعنى محصلة لاختلاف الدلالات التي نلصقها بالكلمات. ولنأخذ على سبيل المثال – فكرة "المكانة" عند فيبر التي تتطلب معنى يتعلق بمفهوم "الطبقة" عنده، ولا يتعلق بواقع ثابت من المفترض أن تعكسه كلمة "المكانة" عنده. وقد استخدم ديريدا كلمة "الاختلاف" Differance الفرنسية ليوضح أننا لا يمكن أن نأمل في الوصول إلى معنى ثابت أو صريح مادمنا نستخدم بالضرورة لغة مؤجلة ومختلفة؛ فكل تعريف يحتاج إلى تحديده وتوضيحه بالضرورة، فالمعنى يكمن دوماً في المستقبل.

ولا يمكن لاختيار الكلمات أن يقوم بالتفكير بالإنابة عنا، كما لا يمكنه أن يحل الخلافات الفكرية الرئيسية. وقدرنا أن نُحَسِن من عدم الإمساك باللغة (وأحياناً تشويش الذهن) بمزيد من اللغة مما يؤدي إلى مشكلات الاختلاف، ومن ثم يسبب تفكيك اللغة (انظر: Coward & Ellis, 1977). وعلى الرغم من أن الكتابة المثلى تتوقع مقدماً وتعترف بعدم الإمساك بها؛ كما ترفض التظاهر الوضعي بالشفافية (Agger 1989c: 335-344)؛ فإن ديريدا لم يكن مهتماً بصفة خاصة بوضع

إستراتيجية حول كيفية الكتابة المثلى (أو كيفية إجراء بحث ميداني أفضل في حالة العلم الاجتماعي). فقد كان معنياً بدرجة أكبر بثقب بالون من يعتقدون أن اللغة ببساطة أداة فنية لتأسيس معاني واحدة مستقرة بدلاً من فهمها على أنها فعل جوهري عميق. وهذا - في حد ذاته - يزيل حيرة الوضعية بجذب الأنظار إلى اهتمامها باللغة (والمنهج في حالة العلم). ولا يوجد طريق ملكي للمعنى إلا من خلال ممارسات تشكيله اللغوي التي تثير التشويش والتناقض والصراع.

ويمكن أن نقرأ ديريدا على أنه من أنصار النزعة النسبية الكئيبة؛ لأنه يبدو وقد فقد الأمل في إمكانية التنوير. ويؤمن ديريدا بأن قدرنا أن نظل محبوسين في سجن اللغة حسب تعبير نيتشه (انظر: Jameson, 1972)، إلا أن اهتمام ديريدا بان يكتب يدل على اقتناعه بأن اللغة يمكن تفسيرها حتى ولو قمنا بذلك هزلاً وتلميحاً وتهكماً.

ويدافع ديريدا (1976) عن تسليمه بالقضاء والقدر بأننا نتعلم من المصاعب، وأن التبسيط يجلب الوضوح المؤقت، ويضع حداً للصعوبات التي تحول دون عدم الإمساك باللغة. وبهذا المعنى ينضم ديريدا إلى مدرسة فرانكفورت في هجومها على الوضعية خاصة من الزاويتين: اللغوية والأدبية. وإذا كانت مدرسة فرانكفورت ترى أن الوضعية استثنت نفسها استثناء خاطئاً من نقدها للأساطير والأيديولوجيا (فالتحرر من القيم يعد موقفاً قيمياً برغم كل شيء)، فإن ديريدا أوضح أن ذلك ينطبق على مستوى علم البيان، إذ يمكن أن نقرأ أعماله الكاملة باعتبارها تحليلاً بيانياً (بلاغياً) لما أسماه "فلسفة الوجود" (مسمى آخر للوضعية) (انظر: Hartman, 1981). وقد أوضح ديريدا كيف أن عملية الاختلاف تؤثر في صفحات الكتاب وما وراء السطور، كما أوضح أن أعماله تعد مثالاً على القراءة التفكيكية التي تدمر التبسيط الزائف الذي تدعيه الوضعية.

وتبدو صلة أعمال ديريدا بالعلم الاجتماعي صلة وثيقة (Agger, 1989c)؛ إذ أن نظريته في النقد الأدبي المستمدة من ما بعد البنيوية تطرح طرقاً لقراءة وإعادة صياغة الخطاب التطبيقي والمنهجي للعلوم الاجتماعية الإمبيريقية. والسؤال هنا: هل

يتعين على علم المناهج أن يصير مصدراً للحيرة والارتباك مقارنة بإنجازاته الفكرية وصعوباته العملية؟

لا يقتصر منهج ديريدا على فك رموز الجوانب الفنية والتصويرية المميزة للعلم الاجتماعي الكمي، ولكنه يعد مثالاً على أسلوب القراءة والكتابة. ويمكن قراءة علم المناهج على أنه بمثابة نص بلاغي يرمز بفروض وقيم معينة إلى العالم الاجتماعي. ويرفض منهج التفكيك النظر إلى علم المناهج على أنه - ببساطة - مجموعة من الإجراءات الفنية التي يمكن بواسطتها معالجة البيانات. فعلم المناهج يمكن أن يكون بمثابة كتاب مفتوح للقراء الذين يثير فضولهم افتراضات هذا المنهج ونتائجه الإمبيريقية، ولكنهم يهابون طبيعته الفنية والتصورية.

ويمكن القول بصفة عامة أن منهج التفكيك يمكن أن يساعد في الكشف عن القيم والمصالح التي تحول دون انتشار العلم، وهذا من شأنه أن يسهم في تسييس العلم وإضفاء الصبغة الديموقراطية عليه بإتاحة نصوصه للقراء بما يسمح لهم بالانهماك باللغة المنمقة للعلم بكفاءة أكبر، إلى جانب تفنيد الفروض العلمية عند الضرورة (كما أوضحنا في المثال المتعلق بوضع تعريف إجرائي للمكانة المهنية).

ويتجنب العلم المكتوب من منظور منهج التفكيك المبالغة في الاعتماد على الإيماءات الفنية والتصويرية؛ ويهتم بجعل فروضه متاحة للجميع مما يدعو القراء إلى الاتفاق أو الاختلاف معها. ولن يستطيع تفكيك النص العلمي أن يحل - بالطبع - جميع مشكلات اللاشفافية وعدم الإمساك بالنص؛ فالعلم - مقارنة بالأدب القصصي - يستطيع أن يصل إلى الحقيقة المطلقة مهما كانت انعكاسية قيمه وفروضه واختياراته المنهجية؛ فكل تفكيك يمكن تفكيكه.

وتساعد ما بعد البنيوية قراء العلم وكتابه في تثمين انهماكهم بالنص العربي. وتضيف كل إيماءة بلاغية للنص إلى معناه العام مهما كانت غير دالة في ظاهرها. ويسهم كيفية ترتيب الهوامش، ووضع عنوان للبحث، ووصف المشكلة، وإثبات شرعية موضوع البحث من خلال مراجعة الأدبيات، والاستعانة برموز المنهج الكمي في عرض النتائج - كل ذلك يسهم في فهم النص. ويمكن أن نتعلم هذه الإيماءات لا

على أنها نص فرعي مزخرف، بل على أنها أيضاً نص رئيسي في حد ذاته يقدم إضافة مهمة إلى المزاعم العلمية. ويمكننا أيضاً إعادة كتابة العلم من خلال إضفاء سلطة على هذه الإيماءات الهامشية وتحويلها إلى مناظرات منطقية. وتهتم ما بعد البنيوية بالمعايير الأدبية للعلم الإمبيريقى، بما يعني أن نقرأ العلم ليس باعتباره مرآة للعالم، بل باعتباره تدخلاً قوياً فيه. ويمكن قراءة علم المناهج قراءة بلاغية ومن ثم إعادة كتابته بلغة أكثر بساطة بما ييسر إتاحته للقراءة والنظر في فروضه (انظر: Richardson, 1990c).

ويركز أنصار ما بعد البنيوية – في أغلب الأحوال – على النصوص الأدبية والثقافية، على الرغم من أنني أزعم أنه لا يوجد سبب ضروري للقيام بذلك بالنظر إلى قابلية العلم للتحليل التفكيكي. وكان ديريدا ينفر من العلم؛ لأن العلم يزعم إعفاءه من قاعدة الإمساك به؛ ويساوي ديريدا الوضعية بكل العلوم الإمبيريقية. ويتحامل أنصار منهج التفكيك على العلم، وهم يرفضون جميع أشكال التحليل الموضوعي بما فيها الموضوعية الزائفة للوضعية. وهذا جعل من الصعب (إن لم يكن من المستحيل) إلى حد ما على علماء الاجتماع أن يقدروا الإسهامات التي يمكن أن يقدمها منهج التفكيك إلى علم الاجتماع.

ما بعد الحداثة: الأفكار الرئيسية

استطاعت ما بعد الحداثة – كما تتجلى في أعمال فوكوه بصفة خاصة (1970، 1976، 1977، 1978، 1980) – أن تكون علاقات واضحة مع العلوم الاجتماعية – بالمقارنة مع ما بعد البنيوية عند ديريدا – في مجالات التحليل الثقافي وتحليل الخطاب، وعلم اجتماع الضبط الاجتماعي، والسلوك الجنسي. وسوف أناقش هذه الإسهامات بعد توضيح بعض المبادئ العامة لما بعد الحداثة.

وعلى الرغم من أن ما بعد الحداثة ظهرت كحركة معمارية (انظر: Portoghesi, 1983, Jencks, 1987)، فإن ليوتار يعد أبرز فلاسفة ما بعد الحداثة. ويعد كتابه "حالة ما بعد الحداثة: دراسة في المعرفة" الصادر عام 1984 أساس فكر ما بعد الحداثة عن القضايا الأساسية للحداثة وما بعد الحداثة (انظر أيضاً:

Featherstone 1988, Hassan 1987, Huyssen 1986, Neuman 1985, Best & .(Kellner 1990, Sarup 1989, Harvey 1989, Klinkowitz 1988, Turner 1990

ويرفض ليوتار المنظورات الشاملة عن التاريخ والمجتمع - التي يسميها أنساق التفسير الكبرى Grand narratives كالماركسية - التي تحاول دراسة العالم في سياق علاقات تبادلية نموذجية. وتعد ما بعد الحداثة عند ليوتار رفضاً صريحاً للاتجاهات الشمولية وللنزعة الراديكالية السياسية للماركسية. ويرتاب ليوتار - شأنه في ذلك شأن معظم أنصار ما بعد الحداثة - في وجود دوافع تعظيم الذات لدى الماركسيين، وهو يؤكد على أنه لا يمكن أن نقص قصصاً ضخمة عن العالم، بل يمكن أن نقص قصصاً صغيرة من الأوضاع الذاتية اللامتجانسة للأفراد والجماعات الاجتماعية. ويرى جيمسون (19721984, 1977-1976, 1981, ، انظر: Dowling, 1984) أن ليوتار يعد منظراً مهماً في الأدب درس ما بعد الحداثة من خلال منظورات ماركسية جديدة، حيث يرى أن ما بعد الحداثة (المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة) نزعة محافظة في جوهرها (Jameson, 1984b). ويذهب هابرماس (a, 1987a1981) إلى أن ما بعد الحداثة نزعة محافظة جديدة (**انظر أيضاً**: Raulet 1984, Wolin 1984). ويقسم آجر (1990) ما بعد الحداثة إلى شكلين أحدهما تبريري والآخر نقدي. مبرزاً غضب أنصار الحداثة من اندفاع ما بعد الحداثة (**انظر**: Huyssen, 1986) إلى الاندماج مع النظرية النقدية. وقد حاول كروكر وكوك (1986) - معبرين عن رأي غالبية مناصري ما بعد الحداثة من الأمريكيين - خلع الصفة السياسية عن نظرية ما بعد الحداثة، حيث ينظران إليها على أنها - ببساطة - حركة ثقافية أو (مشهداً ثقافياً). (**انظر**: Gitlin, 1988).

وتدرس النظرية الاجتماعية لما بعد الحداثة (**انظر**: Benhabib, 1984, Kellner, 1988) العالم الاجتماعي من منظورات متعددة تشمل الطبقة والسلالة والنوع الاجتماعي وغيرها من محددات الانتساب إلى الجماعة. وفي ذات الوقت ترفض هذه النظرية الاجتماعية المزاعم الشمولية لأنساق التفسير الكبرى كالماركسية التي حاولت تحديد المبادئ البنائية المحورية التي تفسر جميع أنواع الظواهر الاجتماعية المتباينة (مثل نظرية ماركس في منطق رأس المال). وما بعد الحداثة اتجاه مضاد للنزعة

الاختزالية، كما أنها اتجاه تعددي في أولوياته السببية وفي سياساته التي تبدو ليبرالية أكثر منها راديكالية (انظر: Arac, 1986). ولا تثق ما بعد الحداثة في الراديكالية والراديكاليين، وهي تفضل المعرفة اللامركزية المتاحة ليس فقط على مستوى وحدة معلومات مركزية، وإنما متاحة أيضاً للناس المشغولين بالعالم من منظورات لا اختزالية من واقع خبراتهم.

ويصر فوكوه (1976، 1980) على أن المعرفة ينبغي إرجاعها إلى خطاب / ممارسات تؤطر المعرفة التي تتشكل بداخلها. ويقدر علماء اجتماع العلم وجهة نظر فوكوه حول الخطاب / الممارسات باعتبارها صيغة من فكرة النموذج عند كون (1970)، على الرغم من أن فوكوه قد استفاد بدرجة أكبر من تجارب الحياة اليومية واللغة العادية لتحديد معالم هذه المعارف النموذجية.

وقد قدم فوكوه إسهامات إمبيريقية مباشرة إلى العلم الاجتماعي، حيث درس خطاب / ممارسات السجون (1977) والسلوك الجنسي (1978)، ووصف وصفاً ثرياً ومتنوعاً كيفية تشكيل هذه الأنماط المعرفية والممارسات تاريخياً من خلال تحليل الخطاب. وعلى الرغم من تأثر فوكوه بالماركسية تأثراً واضحاً، فقد رفض التحليل الماركسي الطبقي لثنائيته البسيطة (انظر: Fraser 1989, Dews 1984, 1987, Poster 1989)، ويذهب - بدلاً من ذلك - إلى أن القوة الكامنة موجودة في كل مكان، في حصص الاقتراع، وفي الثراء (انظر: O'Neill, 1986).

وترتاب ما بعد الحداثة - شأنها في ذلك شأن ما بعد البنيوية - ارتياباً شديداً في العلوم الاجتماعية التي تكثف جهودها في وجهة نظر محددة إلى العالم. وترفض ما بعد الحداثة - مثل ما بعد البنيوية والنظرية النقدية - إمكانية التصور دون فروض مسبقة، وتذهب إلى أن جميع المعارف تتحدد بسياقها التاريخي والثقافي - ويستحيل قيام علم اجتماعي تعميمي عند مستوى معين، لأن الأوضاع الذاتية المختلفة للناس والجماعات لا يمكن قياسها في مقابل بعضها البعض. فعلى سبيل المثال لا توجد لدينا طريقة نحكم بها في قضية من هم الأكثر اضطهاداً: النساء أم الملونون. ومن المهم - بدلاً من ذلك - أن نفهم كيف تشكلت الخبرات المختلفة للنساء أو الملونين بالخطاب / الممارسات التي تشكل خبرات النساء أو الملونين في فترة تاريخية معينة. ويصبح

العلم الاجتماعي تفسيراً للخبرات الاجتماعية من هذه المنظورات المتعددة للخطاب / الممارسات بدلاً من كونه مشروعاً تراكمياً يلتزم باستنتاج المبادئ العامة للبناء والتنظيم الاجتماعيين.

وترفض ما بعد الحداثة - شأنها في ذلك شأن ما بعد البنيوية - مشروع قيام علم اجتماعي تعميمي يلجأ إلى أساليب معرفية معينة تتحدد بواسطة تعدد الأوضاع الذاتية للناس. وهذا يذكرنا بالظاهراتية الاجتماعية والمنهجية الشعبية من عدة زوايا(**انظر**: Schutz 1967, O'Neill 1974)، حيث تؤكدان عدم اختزال الخبرات، وترفضان التحليل البنائي - الاجتماعي. ولا يجب أن يثير ذلك دهشتنا؛ لأن ما بعد الحداثة والظاهراتية والمنهجية الشعبية انبثقت من بعض المصادر نفسها، وأهمها فلسفات نيتشه وهيدجر، وكلاهما رفض محاولة عصر النهضة الوصول إلى معرفة تعميمية. وعلى الرغم من أن الظاهراتية والمنهجية الشعبية أكثر نزوعاً إلى المنهج من ما بعد الحداثة، فإن فوكوه يتفق مع جارفينكل (1967) وآخرين (**مثلاً**: Cicourel 1973, Douglas 1981) في توجهاتهم (**انظر**: Mehan & Wood). والاختلاف الرئيسي بينهم هو أن المنهجية الشعبية - على العكس من ما بعد الحداثة - انضمت إلى علم الاجتماع خلال الستينيات وما بعدها. ولا تزال ما بعد الحداثة منظوراً فرنسياً إلى حد كبير حول التحليل الثقافي والتاريخي، وترتبط بعلم الاجتماع الفرنسي أو الأمريكي في علاقة محدودة علنية.

وإذا كان أنصار ما بعد الحداثة يميلون إلى رفض مشروع العلم، فإنهم لا ينكرون إمكانية قيام علم اجتماع ما بعد الحداثة، خاصة إذا استنتجنا ببراعة من أعمال بارثيس (1970، 1974، 1974) الذي طرح طرقاً جديدة للنظر في العالم الاجتماعي-الثقافي شأنه في ذلك شأن فوكوه. إذ يرى بارثيس (921975 :) - على سبيل المثال - أن المدينة خطاب، وأننا بقراءة المدينة نستطيع تأسيس علم اجتماع مفيد حتى ولو كان من النوع الذي يعترف به علماء الاجتماع الحضري الوضعيون. وقد أسهم جوتدنير (1990) وجوتدنير ولاجوبولوس (1986) في تطور سيميوطيقا ما بعد الحداثة للحياة الحضرية، حيث أوضحا علاقة مشروع ما بعد الحداثة بالعلم

الاجتماعي الإمبيريقى. وسوف أناقش فيما بعد علم اجتماع الحداثة عند جوتدنير الذي شن هجوماً على علماء الاجتماع الذين حكموا على إسهام النظرية الفرنسية بأنه إسهام هزيل.

ويأتي بعد ليوتار وفوكوه وبارت المفكر الرئيسي الرابع من مفكري ما بعد الحداثة، وهو: بودريار (1975، 1981، 1983) الذي قدم ما بعد الحداثة في ثوبها السوسيولوجي (**انظر**: Kellner a,c). ويرى بودريار (1975، 1981) في تحليلاته المبكرة للرأسمالية المتأخرة أن السلع في المجتمع الاستهلاكي تكتسب قيمة رمزية معينة يشتهيها الناس؛ فبدلاً من أن يستهلك الناس السلع ذات الماركات المعروفة لقيمتها في الاستخدام (ملابس الجينز ماركة Guess، والسيارات ماركة Honda)، يشتري الناس هذه السلع لقيمتها الرمزية. وهذه نظرية تتماثل مع نظرية قيمة المكانة عند فيبر وفيلن، ولو أنها تأسست في سياق النظرية السيميوطيقية القائمة على أعمال سوسير (1960) وإيكو (1979). ويرى بودريار في أعماله الأخيرة (**مثلاً**: 1983) أن الواقع (أو ما أسماه الواقع الجامح Hyperreality) يصبح واقعاً زائفاً بدرجة متزايدة بين الناس، ويتشكل هذا الواقع بواسطة وسائل الاتصال القوية وغيرها من المصادر الثقافية. ويفقد الناس القدرة على التمييز بين هذا الزيف والواقع، وهذا شرط لكل أشكال النقد الاجتماعي. ويشبه هذا التحليل إلى حد كبير تحليلات مدرسة فرانكفورت الماركسية الجديدة للوعي الزائف، كما أنه يطرح موضوعات للبحث في مجال علم اجتماع الثقافة والاتصال والدعاية.

استخدامات النظرية النقدية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة المنهج، والبحث، وصوغ المفاهيم

أشرت بالفعل إلى الطرق التي يستخدم بها علماء الاجتماع الإمبيريقيون النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة. وهناك أيضاً طرق مهمة تكون فيها هذه الاتجاهات النظرية مضرة بمفهوم العلم الاجتماعي، حيث تحول مفهوم العلم الاجتماعي وممارسته إلى حد نادراً ما يعترف به معظم علماء الاجتماع. ودعونا نلخص الإسهامات الواضحة لهذه الاتجاهات النظرية الثلاثة في المنهج والبحث

الإمبيريقي وصوغ المفاهيم في علم الاجتماع، قبل أن أختم بسرد بعض المحاذير حول هذا التكامل.

وتندرج الإسهامات السوسيولوجية للنظرية النقدية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة تحت **الإسهامات المنهجية التي** تتعلق بالطرق التي بواسطتها يكتب الناس علم الاجتماع ويقرأونه (النقاط من 1-5)، **والإسهامات النظرية في** دراسة الدولة والأيديولوجيا والثقافة والخطاب والضبط الاجتماعي والحركات الاجتماعية (النقاط من 6-10).

الإسهامات المنهجية

(1) تلزم النظرية النقدية النزعة النقدية في علم الاجتماع باستجواب نفسها لاستثنائها من الاهتمامات المشبوهة لوجهات النظر والعواطف والجدل العنيف والسياسة. ويرى هوركهايمر وأدورنو (1972) أن العلم الوضعي ليس أقل من اللاهوت في التأثر بالأساطير والخرافات. ولا يقل الإيمان المطلق بالتحرر من القيم في مشكلاته عن الإيمان بالله والروح. وربما يتعرض الباحث لخداع الذات عندما يُجري البحث في غفلة من التأثير القوي لما أسماه هابرماس (19) "المصلحة" Interest التي تؤطر إجراء البحث وتفسير النتائج. وهذه طريقة أخرى للقول بأن العلم الاجتماعي ينبغي أن يكون انعكاسياً Reflexive، وهو المصطلح الذي استخدمه جولدنر (1970، **انظر أيضاً:** O'Neill, 1972b) للإشارة إلى الاستبطان المدروس اللازم للحد من تفاخر العلماء بأفضلية مناهجهم على مناهج الأدب والفلسفة وما إليهما. وقد أوضح جولدنر (الذي تأثر تأثراً شديداً بمدرسة فرانكفورت، **انظر:** Gouldner, 1976) أن علم الاجتماع اللاانعكاسي يتغاضى عن تلوثه بالمصالح السياسية في الحفاظ على الوضع القائم (**انظر:** Boggs, 1983).

(2) تسهم النظرية النقدية في تطوير فلسفة العلم من منظور ما بعد الوضعية. وعلى الرغم من أن الوضعية المنطقية قد أصبحت في ذمة التاريخ منذ عشرات السنين، فلا يزال هناك كثير من علماء المناهج في العلوم الاجتماعية – خاصة

علم الاجتماع - يمارسون الوضعية حتى ولو لم يقرأوا بانتظام في الفلسفة الوضعية للعلم. ويعترض هابرماس (1971) على الثنائية الوضعية للمعرفة والمصلحة، ويذهب إلى أن أكثر العلوم صدقاً يعترف بانغماسه في المصلحة، ومن ثم يتحكم في التأثير المشبوه للبيئة على النص العلمي.

ويزعم منظرو فرانكفورت أن الوضعية ليست فلسفة خاطئة للعلم فحسب، ولكنها أيضاً نظرية سياسية خاطئة تعيد إنتاج الوضع القائم من خلال الحث على الإذعان للقوانين الاجتماعية والاقتصادية المزعومة. وبهذا المعنى وسع منظرو فرانكفورت من نقدهم للوضعية من نظرية المعرفة في حد ذاتها إلى القضايا الأرحب للنظرية السياسية والاجتماعية، وبالتالي التغلب على التفرقة بين نظرية المعرفة والنظرية الاجتماعية الأساسية.

وبهذه الطريقة ساعد هؤلاء المنظرون في تفكيك علم المناهج بتوضيح أن المنهج - شأنه في ذلك شأن فلسفة العلم - ليس ببساطة أداة فنية، ولكنه وسيلة منمقة لحجب الإدعاءات المشحونة ميتافيزيقياً وسياسياً بالاستعانة بالتحليل الكمي والإيماءات التصويرية. ويقف هوركهايمر وأدورنو (1972) ضد الاستخدام الغافل للتكميم ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية مما يعد إضافة إلى تفكيك علم المناهج، على الرغم من أنني أزعم - كما سنرى لاحقاً - أن ما بعد البنيوية قدمت نقداً مثمراً للنزعة المنهجية بتوضيح أن المنهج يمكن قراءته ومن ثم إعادة كتابته باعتباره نصاً مشوباً بالعاطفة والهوى والميول السياسية.

(3) تستكمل ما بعد البنيوية نقد العلم بتوضيح أنه يمكننا قراءة جميع أنواع النصوص غير الخطابية على أنها نصوص بلاغية. ومن خلال الاهتمام بالنصوص الفرعية للتقديم الأدبي للنص (مثلاً: الشكر والتقدير، الاقتباس، مراجعة التراث، استخدام الأعداد والأشكال التوضيحية، صياغة نتائج البحث، الملاحظات الختامية، الهوامش، الملاحق ...إلخ) تساعدنا ما بعد البنيوية على قراءة العلم ومن ثم إضفاء الصبغة الديموقراطية عليه. ويمكن

إتاحة مناهج البحث للجميع، كما يمكن كتابتها بشكل مختلف دون التضحية بالتفاصيل الفنية المهمة.

وللأسف حاولت فئة قليلة من أنصار ما بعد البنيوية تفكيك علم المناهج على هذا النحو، وفضلوا تركيز اهتمامهم النقدي على النصوص الثقافية والأدبية. وبدأ هذا التقليد في التغير من خلال تدعيم علم اجتماع العلم (Latour & Woolger 1979, Knorr-Cetina 1981, Gilbert & Mulkay 1984) بتحليل الخطاب من منظور ما بعد البنيوية (Agger 1989b, Luke 1991).

(4) تسهم ما بعد البنيوية في توضيح كيف أن اللغة ذاتها تساعد في تشكيل الواقع، وبذلك تطرح طرقاً جديدة لقراءة العلم وكتابته؛ حيث أن نقدها للتصوير غير القائم على فروض مسبقة - بمعنى أن النصوص تصور العالم الخارجي - يقترح استراتيجيات أدبية لاوضعية للكتاب الذين يقومون بتفكيك أعمالهم، وبالتالي يضاعفون من انعكاسيتهم.

وهذا من شأنه تنقية النصوص من العقائد الذاتية، بالإضافة إلى تعميق الرؤية الشاملة للكاتب مما يسمح بالتالي للقراء أن يدخلوا في حوار معه، وذلك بالنظر إلى أن الآراء الذاتية لا يمكن - ولا ينبغي - التخلص منها نهائياً. ويدعو هابرماس (1987b1984 ,) إلى موقف خطابي عام تحكمه معايير التكافؤ والتبادل في الحوار، حيث يوجه هدف تشكيل الإجماع كثيراً من الممارسات الاجتماعية غير المتدرجة. وإذا كان الكتاب يتعلمون كيفية إبراز فروضهم الأساسية على الملأ وعدم حجبها بالحيل المنهجية للعلم، فإنهم يشجعون على الديموقراطية بإتاحة العلم للجدل العام.

واتساقاً مع النظرية النقدية يطرح نقد ما بعد البنيوية للعلم علوماً جديدة (Marcuse, 1969) مصاغة بلغة مختلفة. وليست هذه ببساطة دعوة إلى الكتابة بصيغة المتكلم كما لو كانت حلاً لجميع المشكلات. ويخفي إقحام المؤلف في النص وراءه التزاماً عميقاً بالتصوير الوضعي الذي يتم فيه تنقية آراء المؤلف بعد المقدمة النقدية للكتاب. ويؤدي نقد ما بعد البنيوية للعلم إلى إعادة

تفويض السلطة للنص العلمي حيث تضيع أصوات العلماء. وبذلك تتحدى ما بعد البنيوية سلطة العلم الموضوعي من خلال استجواب الافتراضات الأساسية لعلم الاجتماع خاصة الرأي القائل بأن المشكلات التحليلية يمكن حلها حلاً منهجياً. ويؤدي النقد الذي توجهه ما بعد البنيوية إلى العلم إلى ممارسات جديدة في الكتابة والقراءة؛ فالكتاب يستخرجون آراءهم الذاتية، ويتعلم القراء هذه الممارسة حيث تصاغ الكتابة بلغة موضوعية صلدة.

(5) ترفض ما بعد البنيوية وجهة النظر القائلة بأن العلم يمكن الحديث عنه بصوت واحد عام (انظر: نقد ليوتار (1984) لأساطير التفسير الكبرى للعقل الغربي). وعلى الرغم من أن ذلك يهدد بضياع المنظور العالمي لعصر التنوير (بما فيه الماركسية)، فإنه يمكن القراء من تفكيك المنطق العام لعصر التنوير باعتباره موقفاً عقلياً أوروبياً يتضمن تحيزاً طبقياً وسلالياً ونوعياً Gender. ويمكن بالاعتماد على ما بعد البنيوية قراءة المنطق العام باعتباره تأييداً سرياً له؛ لأنها تطرح طرقاً لتفكيك المجموع الكلي للخطاب العلمي بدرجة أكثر دقة لتعكس مختلف ما يسمى المواقف الذاتية التي يمكن أن يتكلم منها الناس العاديون حول العالم بمعرفة كفؤة.

ويعني ذلك الاعتراض على مناهج البحث الأحادية سواء أكانت مناهج كمية أو كيفية، والدعوة إلى تعدد مناهج البحث بالإضافة إلى تعدد المنظورات حول مشكلات الطبقة والسلالة والنوع الاجتماعي. كما يعني أيضاً تمكين القراء من الانضمام إلى المناقشات المتصلة بالقضايا الاجتماعية، وإضفاء شرعية على تدخل هؤلاء القراء بصفة غير رسمية في المجال العلمي والحيلولة دون سطوة الاتجاه الوضعي.

ويلاحظ أن الاثنوجرافيين الذين يؤيدون ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية (انظر: Marcus & Fisher, 1986) على درجة عالية من الوعي الذاتي بالطرق التي تفرض بها ممارساتهم التفسيرية أطراً تفسيرية مشوهة على خبرات الناس. وعلى الرغم من

أن ذلك كان محل اهتمام من جانب الاثنوجرافيين الوضعيين أيضاً، إلا أن اهتمام ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية بقضايا تحليل الخطاب أسهمت في تطوير الطرق التي تتشكل بها الاثنوجرافيا (انظر: Richardson, 1988, 1990a,b,c, Denzin 1990) خاصة بين أولئك الذين يربطون نظرية الخطاب بالمسائل الاجتماعية - السياسية الكبرى للنزعتين الاستعمارية والامبريالية (انظر: Said, 1979).

ويمكن تلخيص هذه الإسهامات المنهجية الخمسة بقولنا أن النظرية النقدية وما بعد الحداثة وما بعد البنيوية ترشد أصحاب النزعة الإمبيريقية إلى الطرق التي ترمز بها ممارساتهم التحليلية والأدبية إلى مواقفهم القيمية وتخفيها بما يتطلب تسليط الضوء عليها. وعلى الرغم من أن النظرية النقدية - المنبثقة من الماركسية - تعد بلا جدال أكثر هذه المنظورات الثلاثة تشبعاً بالآراء السياسية، فإنه يمكن صياغة الصلات بين النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة على نحو ما بدأ به مجموعة من العلماء (انظر مثلاً: Smart 1983, Agger 1989a,c, 1990, Kellner 1989b, Aronowitz 1990, Ryan 1982). وبدون هذا التدعيم السياسي اليساري المشتق من شكل أو آخر من أشكال الماركسية الجديدة، فإن النقد النظري لرمزية القيم يؤثر في كل من يرفض الموقف الوضعي من التحرر من القيم سواء من الزاوية الليبرالية أو الراديكالية.

وتحدث رمزية القيم في العلم الاجتماعي الإمبيريقي من خلال الاعتماد الذي لا يتفق مع النقد الموضوعي على مناهج البحث كأداة فنية محضة لحل مشكلات فكرية. ومما يدعو إلى السخرية أن كثيراً من علماء الاجتماع الإمبيريقيين إما أنهم يجهلون فلسفة العلم كما أشرت سابقاً، أو يرفضون الوضعية علانية، ويزعمون أنهم مقتنعون بمفاهيم عن الإطار المرجعي والنموذج.

ومما يؤسف له أن القراءة المتقطعة لمجلات علم الاجتماع توضح أن معظم علماء الاجتماع الإمبيريقيين يفضلون علم المناهج على النظرية وصوغ المفاهيم حتى ولو أنكروا ذلك في محاضراتهم عن مناهج البحث التي يفرضون فيها على طلابهم قراءات إجبارية في كون وغيره من مؤرخي ما بعد الوضعية، وعلماء الاجتماع، وفلاسفة العلم.

وتعتمد معظم المقالات الإمبيريقية المنشورة في مجلتي علم الاجتماع الأمريكي ASR والقوى الاجتماعية Social Forces على طقوس علم المناهج من أجل إضفاء الشرعية على شكل معين من أشكال المعرفة. ولا يكتب المنهج أو يقرأ في هذه المقالات باعتباره نصاً ظاهرياً، بل تستخدم الإيماءات الفنية والتصويرية للمنهج الكمي لطمس الاعتراف التفكيكي بعدم الإمساك بالإدعاءات والتحليلات التي تعرضها هذه المقالات. وبغض النظر عما إذا كان مؤلفو هذه المقالات يتكلمون عن السببية علانية أم لا باستخدام لغة الوضعية، فإن جميع هذه المقالات الإمبيريقية تنشر الأساليب المنهجية باعتبارها أداة منمقة لتعزيز علمية النص الذي نحن بصدده .(Agger, 1989b: 70-72)

وتساعد الاتجاهات النظرية الثلاثة التي ناقشناها هنا في تجريد كتابة العلم من شكلها الظاهري من أجل توضيح الإبداع في التأليف الذي يكمن في كل إيماءة في النص العلمي. ونحن نتعلم أن العلم ممارسة أدبية يمكن القيام بها بشكل مختلف، أو بمزيد من الديموقراطية وقليل من الجوانب الفنية. ويحرص الكاتب الحقيقي على أن يحسن من النص بإخفاء بصماته خشية أن تصبح علمية النص موضع مساءلة. وتكشف النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة انعدام الإبداع في العلم كأحد الاحتمالات القائمة.

وهذا يساعد في إضفاء الطابع الديموقراطي على المجلات العلمية والمؤسسة العلمية برمتها التي شبهها فوكوه (1977) تشبيهاً ذكياً بالممارسات داخل السجن الذي تأتي المراقبة فيه من الداخل والخارج. وهذا يطرح طرقاً جديدة لكتابة العلم بالإطلاع مباشرة على البراعة العلمية في التأليف في النص نفسه بدلاً من طمسها في متاهات مناهج البحث. وليس هذا إدعاء مضاد للمنهج (انظر: Feyerabend, 1975)، ولكنه دعوة إلى التفكيك الأدبي وإعادة بناء المنهج باعتباره نصاً عاماً في حد ذاته. وقد تعلمنا استخدام خطاب المنهج لا بالمصطلحات الوضعية، ولكن باعتباره موضوعاً قابلاً للمراجعة والتحسين.

الإسهامات النظرية

(6) تقترح النظرية النقدية (انظر: Neumann 1942, 1957, Horkheimer 1973, Habermas 1975) طرقاً جديدة لتنظير دور الدولة والثقافة في الرأسمالية المتقدمة. فالدولة تتدخل اليوم لحماية الرأسمالية من تناقضاتها. وقد عمَّرت الرأسمالية التي توقع ماركس زوالها؛ لأن الدولة تتدخل بشدة للتخفيف من الأزمات الاقتصادية، كما أن الثقافة الشعبية تتخذ إجراءات مسبقة ضد الأزمات الطبيعية (انظر: Kellner, 1984-1985, 1989b). وقد أسهم منظرو فرانكفورت بتحليلات نظرية وإمبيريقية لتدخل الدولة والتدخل الثقافي ، وأبرز هذه التحليلات كتاب "جدل التنوير" لهوركهايمر وأدورنو (1972)، وكتاب "الإنسان ذو البعد الواحد" لماركيوز (1972)، وكتاب "نظرية الفعل الاتصالي" لهابرماس (1987b1984 ,). وتجسد هذه الكتب الثلاثة بوضوح أطروحات النظرية النقدية.

ولم يهجر المنظرون النقديون تحليل ماركس للطبيعة المتناقضة لمنطق رأس المال. ولم يستطع ماركس أن يتنبأ بالنمو الضخم للدولة والثقافة الجماهيرية في الرأسمالية المتأخرة. وقد أثارت هذه الدراسات مجموعة من الأعمال المهمة: النظرية والإمبيريقية عن الدولة (Miliband, 1974, Offe, 1984, 1985) بالإضافة إلى التحليلات النقدية للثقافة الجماهيرية (Miller 1988, Luke 1989). وبهذا المعنى تقترب نظرية فرانكفورت النقدية اقتراباً كبيراً من النظرية الاقتصادية الماركسية: التقليدية والجديدة (انظر: O'Connor 1973, Poulantzas 1973) بالإضافة إلى اتجاهات مدرسة برمنجهام في الدراسات الثقافية، وما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة، والدراسات الثقافية النسائية (خاصة الحركة النسائية السينمائية) (انظر: Agger, 1991a).

وعلى الرغم من أن الاقتصاد السياسي لمدرسة فرانكفورت لم يكن اختزالياً مثل الاقتصاد السياسي للماركسيين الجدد (**انظر مثلاً:** Althusser, 1969) وعلى الرغم من أن مدخلهم إلى الثقافة الشعبية يتسم بالأناقة اللغوية بدرجة

أكبر من مدخل محللي الدراسات الثقافية الأخرى (**انظر مثلاً:** Marcuse 1978, Adorno 1984)، فإن هناك تقارباً هاماً: إمبيريقياً ونظرياً وثيق الصلة بعلماء اجتماع الثقافة الذين ينظرون إلى الثقافة باعتبارها عاملاً بنائياً ومن ثم سياسياً في الرأسمالية المتأخرة (انظر: Johnson, 1986-1987).

(7) تقدم ما بعد البنيوية عند فوكوه رؤى مفيدة لدارسي الضبط الاجتماعي، ذلك أن كتابه "النظام والعقاب" (1966) أعاد تثوير دراسة الجريمة والعقاب خاصة في ادعائه بأن علم الإجرام خطاب / ممارسة يضفي معنى على طائفة المجرمين التي طبقت فيما بعد من الزاوية العقابية على السلوكيات التي كان ينظر إليها على أنها مشروعة اجتماعياً أو يتم تجاهلها ببساطة باعتبارها سلوكاً شاذاً.

ويقترب هذا التحليل من نظرية الوصم (**انظر على سبيل المثال:** Goffman 1961, 1974, Becker 1966) على الرغم من أن هذا التحليل يعطي لنظرية الوصم أساساً أقوى من الناحيتين التاريخية والسياسة. وقد ساعد فوكوه علماء الاجتماع على أن ينظروا في الانحراف في سياق الخبرات والمعاني التي تشكله.

ومع ذلك تؤكد نظرية النظام عند فوكوه المرتكزة إلى ما بعد الحداثة – على عكس نظريتي الوصم والضبط الاجتماعي – على المقاومة الصلبة التي يبديها الناس ضد المعاملة المتميزة. وقد طرح فوكوه هذه الأطروحة طرحاً واضحاً في كتابه "تاريخ السلوك الجنسي" (1978) الذي يناقش فيه الطرق التي تقاوم بها النساء والجنسيون المثليون استهجانهم مجتمعياً. وعلى الرغم من اتهام فوكوه باستخدام منهج غير متقن، فقد استعاض عن ذلك باستخدامه البارع للبيانات التاريخية والثقافية التي جمّعها في نظرية للضبط الاجتماعي لا تتجاهل الظواهر على المستويات الصغرى والكبرى. وقد كان لدراسة الضبط الاجتماعي من منظور ما بعد الحداثة – استرشاداً بآراء فوكوه – تأثير على البحوث المتعلقة بالتنظيمات كما أوضح كوبر وبيرل (Cooper & Burrell, 1988).

(8) تقدم ما بعد البنيوية عند ديريدا وما بعد الحداثة عند بودريار إضافات قيمة إلى الدراسة السوسيولوجية للخطاب، مما يثري مجالات فرعية عديدة في علم الاجتماع مثل علم اجتماع وسائل الاتصال الجماهيري، وعلم اجتماع المعرفة، وعلم اجتماع العلم. ويسهم منهج التفكيك عند ديريدا إسهاماً نظرياً في تفسير الصور الثقافية واللغوية. وباستخدام النظرية السيميوطيقية قام بودريار بفك رموز الأفكار الثقافية وإبراز معانيها الاجتماعية - السياسية. وفي كتابه "نقد الاقتصاد السياسي للرمز" (1981) تحرك بودريار بالنظرية الماركسية في الثقافة خطوة مهمة تجاوزت النظرية الماركسية التقليدية في الثقافة والجمال.

ويرى بودريار أن أنصار المادية التاريخية يحتاجون اليوم إلى الاهتمام بالاستقلال النسبي للأنساق الرمزية والثقافية دون التخلي عن الاهتمامات الاقتصادية-السياسية التقليدية للماركسية. وقد منح بودريار - شأنه في ذلك شأن مدرسة فرانكفورت (انظر على سبيل المثال: Horkheimer & Adorno, 1972) علم الاجتماع الثقافي أساساً نظرياً قوياً إلى جانب المصادر النقدية التي يمكن بواسطتها فك رموز التزييف الثقافي باعتبارها تصويراً زائفاً للواقع.

وقد تمخض عن النظرية النقدية وما بعد البنيوية قراءات تفكيكية للأعمال والممارسات الثقافية مثل التليفزيون (Kellner 1981, Best & Kellner 1988a,b) والصحافة (Hallin 1985, Rachlin 1988) والإعلان (Kline & Leiss 1978, Leiss, Kline & Jhally 1986, Ewen 1976, Wernich 1983, Williamson 1978) كأعمال أدبية ترمز إلى ادعاءات قوية للمؤلفين حول العالم الاجتماعي.

وقد قام دينزين (1989) بقراءة الأفلام التي تصور حياة مدمني الكحوليات وإدمان الكحوليات. ويمكن للأدبيات المتزايدة عن أدب ما بعد البنيوية والتفسيرات الثقافية (انظر على سبيل المثال: Mulvey, 1989) أن تسلط الضوء على الدراسات السوسيولوجية للممارسات والمعاني الثقافية مما

يساعد في التحرك عكس الاتجاهات الاختزالية في علم الاجتماع بتوضيح التفاعل بين أسلوب الصياغة والتفسير.

وبهذا المعنى يمكن أن تتقارب نظرية الخطاب من منظور ما بعد البنيوية مع اتجاهات تحليل الخطاب من منظور يبعد عن آراء ديريدا (**انظر على سبيل المثال**: Wuthnow, 1987) تقارباً مثمراً.

(9) تقترح الحركة النسوية المستندة إلى ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية (Kristeva 1980, Irigaray 1985, Cixous 1986, Weedon 1987) دراسات إمبيريقية عيانية عن الصور التي يتشكل بها الخطاب مثل الأفلام السينمائية (Mulvey, 1989) بأطروحات منبثقة من النوع الاجتماعي. وتركز الدراسات الثقافية النسائية بصفة خاصة على تباين أوضاع القوة بين النساء والرجال، تلك الأوضاع التي تؤثر في كتابة الأعمال عن المرأة وقراءتها. وترفض هذه المداخل النسائية – متفقة في ذلك مع لاكان Lacan وليوتار – وجهة النظر الأحادية المنحازة إلى الرجال، وهي وجهة النظر التي تتطور منها المعرفة والخطاب. وتوجهنا هذه المداخل توجهاً إمبيريقياً إلى الطرق التي تتشكل بها المعرفة بالعالم بواسطة الخطاب (مثل الأدب الإباحة) بما يعكس الصراع على القوة؛ حيث يمكن فك رموز هذا الخطاب بوصفه سمة سياسية. وقد أسهمت ريتشاردسون (1990,a,b,c1988 ,) في تطوير الدلالات السوسيولوجية للحركة النسائية المستندة إلى ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة فيما يتعلق بالطرق التي يروي بها العلماء الاجتماعيون قصة بحوثهم. كما دمجت فريزر (19891984 ,) النظرية النقدية والنظرية النسائية وما بعد البنيوية معاً في محاولتها تطوير نظرية للممارسة تتعلق بالنساء والرجال.

(10) تطرح نظرية "الحركات الاجتماعية الجديدة" لهابرماس (b1981، **وانظر أيضاً**: Boggs, 1986) رؤى نظرية لدارسي الحركات الاجتماعية الذين يفتقرون إلى اتجاه نظري أشمل يفسر مصدر هذه الحركات والآثار البنائية المترتبة عليها. وقد اتخذ هابرماس سبيله بين النظريات الماركسية التقليدية عن الصراع الطبقي والمنظورات غير الماركسية بشأن الحركات الاجتماعية ليبقى على

الرؤية الماركسية للسلوك السياسي - الاجتماعي مع إدخال تعديلات على الرؤية اليسارية المتعلقة بالحركات - تلك الرؤية التي يعتقد أنها لا تتصل بالماركسيين التقليديين - خاصة حركات الملونين والنساء والحركات المضادة للاستعمار والتسليح النووي وتدمير البيئة ...إلخ.

وهنا نجد هابرماس - كما في تحليله (1975) لأزمة شرعية الدولة - يحتك بالاهتمامات السوسيولوجية ويضعها في إطار مادي - تاريخي أرحب مسترجعاً رؤاها الراديكالية (**انظر على سبيل المثال**: قراءته لأعمال بارسونز في كتابه "نظرية الفعل الاتصالي" b: 199-2991987). وقد جمّع هابرماس - على العكس من معظم دارسي الحركات الاجتماعية، ومتشابهاً مع فوكوه في هذا الجانب - نقاط المقاومة ضد الهيمنة، مما يعطي نظريته الاجتماعية النقدية مغزى عملياً (**انظر**: Kellner, 1989b).

إعادة النظر في ماهية علم الاجتماع

يتعين على علم الاجتماع أن يغير من طبيعته تغييراً جذرياً حتى يتسنى له تبني هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة. ويبدو أن أطروحة علم اجتماع ما بعد البنيوية وعلم اجتماع ما بعد الحداثة تبدو - عند مستوى معين - بمثابة الجمع بين النقيضين. إذ أن ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية - شأنهما في ذلك شأن النظرية النقدية - تقاومان اندماجها في علم على درجة عالية من التباين والتدرج والتخصص يعرف نفسه بدرجة كبيرة بالرجوع إلى علوم الاجتماع الأصلية لكونت ودوركايم وفيبر الذين أسسوا الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية، وفصلوا مهنة العلم عن السياسة. وتتساءل هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة عن أحقية العلوم الأكاديمية في أن تحتفظ ببقائها خاصة في إطار الوضعية.

وتعترض النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة على استقلالية علم الاجتماع بما في ذلك اختلافه عن العلوم الإنسانية الأخرى بالإضافة إلى اعتماده المكثف على منهج يحاول به حل مشكلاته الفكرية. كما ترفض جميع هذه الاتجاهات الثلاثة إضفاء الطابع الرياضي Mathematization على العالَم، حتى

لو أقرت بصحة الرياضيات باعتبارها أحد أشكال الخطاب. وهذا لا يعني تقريظ مناهج البحث الكمية. فالمناهج الكيفية برغم كل شأ يمكن أن تكون وضعية شأنها في ذلك شأن المناهج الكمية. ويلقى نقد ما بعد البنيوية للغة ظلالاً من الشك على الإثنوجرافيا التي تعتمد على تفسير الفاعلين لخبراتهم كما لو كانت تلك التفسيرات – شأنها في ذلك شأن تفسيرات الخبراء – لا تتحول إلى رموز ذات معنى لا يمكن الإمساك به.

وتعيد هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة تعريف العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية بطريقة تخلط الحدود التقليدية بين العلوم (Brodkey, 1987). وتسلم هذه الاتجاهات بالتداخل بين العلوم Interdisciplinarity (انظر: Klein, 1989)، وتنظر إلى التباين بين العلوم على أنه تباين تحكمي. وتؤكد إستراتيجية القراءة عند ديريدا على التداخل النصي Intertextuality بين الكتابات التي تحاول صد نفسها عن المؤثرات الملوثة للروايات الأخرى، والكتاب الآخرين، وفروع المعرفة الأخرى. ويرى ديريدا أن جميع النصوص تتأثر بالنصوص الأخرى إلى حد التداخل بينها. ويمكن القول بلغة أخرى أن هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة تثير مسألة ماهية علم الاجتماع.

لقد حقق علم الاجتماع تقدماً تجاوز به (أو تراجع إلى الوراء اعتماداً على الاتجاه النظري للباحث!) التأمل الطويل الذي ميز هذا العلم في اتجاهه الكلاسيكي الذي ادخره في النظرية الكبرى Grand theory (انظر: Agger, 1989b: 181-186) من أجل إضفاء شرعية على شكليات العلم. وشهد هذا الاتجاه الكلاسيكي نشر مقالة مغمورة لبارسونز (Parsons, 1990) كمقالة رئيسية في مجلة علم الاجتماع الأمريكية مصحوبة بتعليق متعاطف مع بارسونز من جانب شخصين بارزين في الوظيفية هما الكسندر وكولمان (Alexander, 1990, Coleman, 1990). وقد وُضعت مقالة لبارسونز لتضيف قيمة معترف بها إلى المقالات التي تلتها، مما عزز من استقلالية علم الاجتماع وهويته في وقت كان علم الاجتماع يخاطر فيه بتحوله إلى علم رياضي.

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى
السيد محمد حسين فضل الله العامة

إن التحدي النظري لاستقلالية علم الاجتماع - والذي فرضته النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة - أحدث استياءً في بعض أوساط علماء الاجتماع. ويقلل جوتنر (1990) وكولينز (4621990 :) من مكانة فوكوه باعتباره غير محترف نظرياً. ويقر كولينز بأن فوكوه ما كان يجب أن يوصف بأنه من هواة النظرية. ويرد فوكوه على كولينز بأن التمييز بين المحترف والهاوي من المنتجات الخاصة بالخطاب / الممارسة للرأسمالية المتأخرة التي تنظر إلى المعرفة غير الرسمية بوصفها غير دقيقة وغير علمية وغير متخصصة. إن هواية فوكوه تضعه خارج حدود العلم لدرجة تجعل من الصعب عليه اكتساب أفضلية على محترفيه. وعلى نحو مماثل نجد أن الفهم الموسوعي لهابرماس لطائفة عريضة من التخصصات العلمية - من علم النفس والنظرية السياسية إلى علم الاقتصاد وعلم الاجتماع - تهدد النزعة التخصصية الضيقة في العلوم الأكاديمية.

ويعيد أنصار النظرية النقدية وما بعد البنيوية وما بعد الحداثة التفكير في التعريف السائد لعلم الاجتماع، وذلك بتوسيع هذا التعريف. وهم بذلك يخاطرون بضياع هوية هذا العلم وتقسيم العمل والتخصص بداخله، إلا أنهم يضيعون بذلك منظوراً ثرياً حول الممارسات الأدبية والنظرية لعلم الاجتماع. ولم يتم بعد حسم القضية المتعلقة بما إذا كان علم الاجتماع سوف يشجع المسائل النظرية والسياسية التي تثيرها هذه النظريات الثلاثة أم لا.

نظرية علم الاجتماع المعاصر

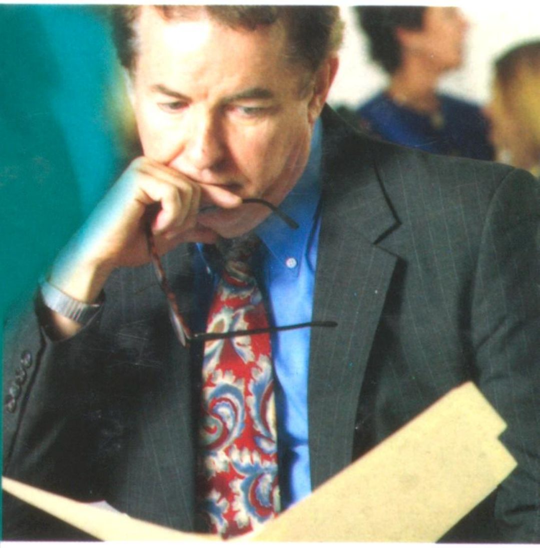

دار المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة
www.massira.jo

9789957065560

Yaman